

المؤتمر العالمي حول آراء علماء الإسلام
في التيارات المنطوقة والتكفيرية



الوَهَابِيَّةُ الْمُنْتَطَرِفَةُ
مَوْسُوعَةُ نَقْلِ نَبَاتِهَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الوهابية والمنطقة
موسكو تنفيذ

المجلد
الثاني

سرشناسه: فرمانیان، مهدی، ۱۳۵۲، گردآورنده

عنوان و پدیده‌ها: الوهابية المتطرفة: موسوعة شديدة تأليف جمع من المؤلفين: باهتمام مهدی فرمانیان: بطلب من المؤتمر العالمي وكلاء علماء الإسلام في التيارات المتطرفة والتكفيرية

مشخصات نشر: قم: دارالاعلام لمدرسة اهل البيت (ع)، ۱۳۹۳-

مشخصات ظاهري: ج

شابک (ج. ۳): 978-600-7667-00-2 (V.3)

شابک (دوره): 978-600-94845-8-4 (V.SET)

وضعت فهرست نویسی: فیا

یادداشت: عربی

یادداشت: فهرست نویسی بر اساس جلد سوم: ۱۳۹۳

یادداشت: این مجموعه ۵ جلدی است و شامل چندین کتاب در نقد و هایت الحارطی است که توسط علمای اهل سنت تألیف شده است.

یادداشت: کتابنامه

موضوع: وهابیه - عقاید - نقد و تفسیر

موضوع: سلفیه - عقاید - نقد و تفسیر

موضوع: تکفیر - نقد و تفسیر

موضوع: وهابیه - عقاید - نظر اهل سنت

موضوع: سلفیه - عقاید - نظر اهل سنت

شماره افزود: کنگره جهانی جریان های افراطی و تکفیری از دیدگاه علمای اسلام (نخستین: ۱۳۹۳: قم)

رده بندی کنگره: ۹۱۳۹۳/ف۱/۲۳۸۵ BP

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۲۱۶۴

شماره کتابشناسی: ۹۳۲۹۷۲۱۶

المؤتمر العالمي «آراء علماء الإسلام في التيارات المتطرفة والتكفيرية»



تأليف
جریان های افراطی و تکفیری
از دیدگاه علمای اسلام
آراء علماء الإسلام في
التيارات المتطرفة والتكفيرية
The Muslim Scholars on
Extremism and Apostasy
Movements in the Islamic Century View

قم، شارع الشهداء، ناصية زقاق ۲۲، رقم البناية ۶۱۸

هاتف: ۰۲۵-۳۷۸۸۲۲۴۱

البريد الالكتروني: info@makhatertakfir.com

الموقع الالكتروني: www.makhatertakfir.com

الوهابية المتطرفة: موسوعة نقدية المجلد الثالث

بطلب من: المؤتمر العالمي «آراء علماء الإسلام في التيارات المتطرفة والتكفيرية»

باهتمام: الدكتور مهدی فرمانیان

الناشر: دارالاعلام لمدرسة اهل البيت (ع)

الإخراج الفني: سالم فيض الله

تصميم الغلاف: محمد مهدی اسمعی

المشرف على الطباعة: سيد محمد موسوی

الطبعة: الأولى، ۱۳۳۵هـ

الكمية: ۵۰۰ نسخة

طبع و تجلید: سلیمان زاده

سعر الدورة: ۱۵۰/۰۰۰ تومان

ردمك الدورة: ۹۷۸-۶۰۰-۹۴۸۴۵-۸-۴



قم، شارع الشهيد فاطمي، زقاق ۲، الفرع الأول، رقم البناية ۳۱

هاتف: ۰۲۵-۳۷۴۰۷۳۹

البريد الالكتروني: info@darolelam.ir

عنوان الموقع: darolelam.ir

جميع الحقوق محفوظة للمؤتمر

الفهرس

رفع المنازة لتلريح ألتلرلث التوسل والزفارة

١٩	محمود سعفد ممدوح
٢٦	المقدمة الأولى فف الكلام على التوسل
٣٣	تذنب مففد لكل لففب
٤٤	التوسل لفس من مباحث الاعتقاد
٥٤	المقدمة الثانية: فف الكلام على الزفارة
٥٤	كلام الأئمة الفقهاء فف استحاب أو وحب زفارة القبر الشرف
٨٠	تخرفج أأادفث التوسل
١١٣	الآدفث السادس
١٥٥	الآدفث السابع
١٦٠	الآدفث الثامن
١٦١	الآدفث التاسع
١٦٢	الآدفث العاشر
١٦٥	الآدفث الثاني عشر
١٦٧	الآدفث الثالث عشر
١٧١	الآدفث الرابع عشر
١٧٢	تخرفجات الآثار
١٩١	تخرفج أأادفث الزفارة



التفصيل بعن مجلد التوليد

٢٥١.....	حسن بن علي السقاف
٢٥١.....	خلفيته المهنية
٢٥٢.....	مؤلفاته
٢٥٧.....	مقدمة
٢٥٩.....	تمهيد
٢٦٦.....	فصل هام

من فضائل كتاب التوليد لعلامد بن عبد الوهاب

٣١٧.....	كذب الحشوية على الأئمة الأربعة
٣١٨.....	١- الإمام أبو حنيفة:
٣١٩.....	٢- الإمام مالك بن أنس:
٣٢٠.....	٣- الإمام أحمد بن حنبل:
٣٢١.....	٤- الإمام الشافعي:
٣٢٣.....	كره ابن تيمية لآل البيت
٣٣١.....	دوران الأرض يفسد العقيدة الوهابية:
٣٣٤.....	الإسفاف الفكري عند الوهابية:
٣٣٧.....	الحشوية وتضليلهم للإمام الترمذي:
٣٣٨.....	المصادر

بجالة الناظر في التوسل بالنبى الطاهر

٣٤١.....	المقدمة
٣٤٢.....	الفصل الأول:
٣٤٢.....	مقدمه: في بيان عظيم قدره ﷺ
٣٤٤.....	الفصل الثاني: بيان مشروعيه التوسل و ندبه
٣٥٢.....	الفصل الثالث:



٣٥٢	في بيان ان العلماء الاعلام من ائمة وحفاظ الاسلام توسلوا به ﷺ واجازوا ذلك واستحبوه ...
٣٥٥	الفصل الرابع:
٣٥٥	في رد شبه مانعي التوسل
٣٥٨	الخاتمة

الإفائة بأدلة الاستغائة

٣٦٧	(فصل): في تعريف الاستغائة وما يتعلق بذلك:
٣٦٧	(فرع): إثبات حياة النبي في قبره:
٣٧٥	(فصل): في تحقيق: حياتي خير لكم ومماتي خير لكم تعرض علي أعمالكم
٣٨٣	(فصل): في أدلة الاستغائة الصحيحة وآثار السلف أيضا:
٤٠٦	المصادر

براءة الأشهريين من عقائد المخالفين

٤١١	خطبة الكتاب
٤١٢	في تكفيرهم المسلمين
	تكفيرهم المسلمين ونزهم بالشرك والجمهية لابسطة شيء اسهل عندهم من شرب
٤١٢	الماء الفرات
٤١٢	افطع و اشنع ما في كلامه هذا من الفساد
	اشهر مسائلهم التي يكفرون بها المسلمين (يا رسول الله) فكل من تلفظ بهذا الكلام عندهم
٤١٣	مشرك كافر
٤١٤	الأحاديث الواردة عنه عليه الصلاة و السلام في ذم الخوارج
٤١٧	حال ابن تيمية عند زميله و شريكه في التشبيه المحدث الذهبي
٤٢٠	تعليقي على كلام الذهبي في رسالته
٤٢١	موافقة الذهبي ابن تيمية على الطعن في علماء المسلمين وخاصة الاشاعرة
٤٢١	كلام ابن الوردي في الذهبي في الجزء الثاني من تاريخه
٤٢٢	كلام العلامة تاج الدين السبكي في الذهبي
٤٢٤	تاريخ الاسلام للذهبي مشحون بالتعصب المفرط

- فائدة جلييلة يغفل عنها كثيرون ويحترز منها الموقنون ٤٢٥
- كشف حال ابن تيمية في دفع شبه من شبه وتمرّد ٤٢٧
- صورة مرسوم ابن قلاوون في ابن تيمية ٤٢٨
- كلام ابن تيمية في الاستواء ووثوب الناس عليه ٤٣٢
- ضحك العلماء منه لما طالبره بالدليل على ما صدر منه وتحققهم جهله ٤٣٣
- تفرقة في جواز التوسل بالرسول ﷺ في حياته ومنع التوسل به بعد موته تلقاها عن شيخه ٤٣٤
- اتفاق الحذاق من جميع المذاهب في زمنه على سوء فهمه وكثرة اخطائه وعدم ادراكه للمآخذ الدقيقة ٤٣٤
- ما ذكره ابن شاكّر فيه في الجزء العشرين من تاريخه ٤٣٥
- افحام كمال الدين بن الزملكاني، ابن تيمية في المناظرة ٤٣٥
- وصول ابن تيمية الى القاهرة وعقد مجلس القضاة والفقهاء والعلماء والامراء له وادعاء شمس الدين بن عدنان الشافعي عليه ٤٣٥
- شروع ابن تيمية في وعظ اهل المجلس فقليل له ان الذي تقوله نحن نعرفه ٤٣٦
- ارجاع نجم الدين بن صصري خصم ابن تيمية الى قضاء القضاة بالشام ومعه مرسوم السلطان بالتشديد العظيم على الخنايلة ٤٣٧
- ورود مرسوم آخر من السلطان يمنع ابن تيمية من الفتوى في الطلاق ٤٣٨
- في سنة /٧٢٢/ حُبِسَ ابن تيمية في قلعة دمشق ٤٣٨
- مرسوم السلطان ايضا باعتماد ما اتفق عليه علماء القطرين ٤٣٩
- قال ابو حيان: قرأت في كتاب لابن تيمية ٤٤٢
- ذكره مسائل من شواذه ٤٤٣
- من مواضع تسفيهه الامام احمد مسألة الطلاق ٤٤٤
- رمزه في قوله: (مكة افضل بالاجماع) ٤٤٤
- رمزه الى تكفير الصديق رضي الله عنه في قوله في بعض تصانيفه «من قال الله ورسوله في امر يلحقه فانه يكون مشركا» ٤٤٥
- من الامور الخبيثة التي وقف عليها الحصني في فتاويه ٤٤٦
- تفرقة في التوسل بالنبي ﷺ بين حياته وبعد وفاته ٤٤٦
- حال ابن تيمية في الدرر الكامنة لابن حجر الحافظ ٤٤٧
- تعليقي ومناقشتي لبعض ما نقله الحافظ في ابن تيمية ٤٤٩



- ٤٥٥ كلام التقي الحصري ايضاً في ابن تيمية.
- ٤٥٦ قد افترى في هذا الزعم على الله تبارك و تعالى و على رسوله ﷺ
- ٤٥٧ قال الحافظ ابن حجر في كتاب التوحيد
- ٤٥٧ تخطتته و طعنه في مسألة الطلاق الثلاث
- ٤٦١ أين في السنة المطهرة انه ﷺ قال من طلق امرأته ثلاثا بلفظ واحد فهو واحدة
- ٤٦٢ هو في زعمه مجتهد كبير و يوجب الاجتهاد في دين الله على جميع الناس
- ٤٦٣ من زعم ان كل واحد من الصحابة كان كغيره من علمائهم في العلم فهو مفتر افاك
- و من زعم ان جميع النوازل الفقهية منصوص عليها في كتاب الله و في سنة رسوله ﷺ فهو مفتر
- ٤٦٣ أفاك
- ٤٦٥ شحنه تأليفه باقوال العلماء المقلدين للأئمة الأربعة مع ادعائه الاجتهاد المطلق تناقض قبيح
- ٤٦٥ تكفيره الأمة الإسلامية جمعاء
- و غير مستنكر على من جهل الفاروق و علماء الصحابة و لم يبال باجماعهم في مسألة الطلاق ان
- يقول في الذي تستحي منه ملائكة الرحمن: انه يحب المال
- ٤٦٧ كتابه (رفع الملام عن الأئمة الاعلام) لون آخر من الطعن في الخلفاء الراشدين
- تحقق انه لا فائدة في كتابه هذا يستفيدها العامة و لا المتعلمون سوى تنقيصه لأئمة الدين كلهم
- ٤٦٩ صحابة و غيرهم
- ٤٧١ دليل على جهله و انطوائه على غرض سيء
- ٤٧٢ لا تناقض عند أبي حيان في مدحه لابن تيمية اولاً و ذمه له ثانياً
- كل مائق يستطيع ان يقول لمنظره اخطأ فلان او إمامك في مائة او الف مسألة لا تفهمها انت
- ٤٧٣ لان الكلام لا ضريبة عليه
- ٤٧٣ قول العلامة ابن حجر الهيتمي في ابن تيمية
- ٤٧٦ الرد الوافر لابن ناصر الدين ليس برد و هو باطل بأربعة عشر وجهاً
- المكفر لابن تيمية و لمن سباه شيخ الاسلام هو علاء الدين البخاري تلميذ العلامة السعد
- ٤٨١ التفازاني
- ٤٨١ تكفير العلاء البخاري ايضاً لمحي الدين ابن عربي
- ٤٨٢ استسهان السخاوي لكتاب ابن ناصر الدين دليل على انه مثله
- ٤٨٣ المجسمة يبيحون الكذب على مخالفهم في العقيدة
- ٤٨٣ امامان ابتلاهما الله باصحابها و هما بريئان منهم: احمد بن حنبل و جعفر الصادق



- ٤٨٤ نبذة من تشييه الله بخلقة و تحسيمه و تعليقي عليها
- ٤٨٦ زعمه ان الله تبارك و تعالى بائن من خلقه
- ٤٨٧ زعمه ان الله تبارك و تعالى يشار اليه برفع الايدي في الدعاء
- ٤٨٨ اثبات الحد لله تعالى، واثباته الحد لمكان الله تعالى و تقدس عن هذيانه هذا
- ٤٨٩ الخامسة زعمه: ان كل أحد بالله و بمكانه اعلم من الجهمية تعالى و تقدس عن افكه هذا
- زعمه ان القرآن و السنن المستفيضة المتواترة و كلام السابقين و التابعين و سائر القرون الثلاثة
- ٤٩٠ ملوه بما فيه اثبات العلو لله على عرشه
- ٤٩١ زعم ان العقل الصريح موافق للنقل في ذلك
- ٤٩٢ افتراؤه على الحافظ ابي نعيم
- ٥٠١ زعمه ان الحروف في كتاب الله تعالى وفي الكتب المنزلة ليست مخلوقة
- انه لا يقول كلم الله موسى بكلام قديم ولا بكلام مخلوق بل هو سبحانه يتكلم اذا شاء ويسكت اذا شاء
- ٥٠٢ زعم ان ثم طائفة كثيرة تقول انه تعالى تقوم به الحوادث و نزول و انه تعالى كلم موسى عليه
- ٥٠٥ الصلاة و السلام بصوت و ذلك الصوت عدم
- ٥٠٥ زعم أن جمهور اهل السنة يقولون انه تبارك و تعالى ينزل ولا يخلو منه العرش
- ٥٠٧ زعم ان جمهور الخلف على ان الله تعالى فوق العالم
- ٥٠٧ حوادث لا أول لها
- طعن ابن تيمية في منهاجه في كل ما فيه منقبة لحيدرة كرم الله وجهه و جنائته و افتراؤه على
- ٥٠٧ تاريخ المسلمين
- ٥٠٨ الحقيقة أنه مفلس من أدلة اهل السنة
- ادعى ان نزول هذه الآية ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ في علي كرم الله وجهه لما تصدق بخاتمته في
- ٥٠٩ الصلاة، كذب باجماع اهل العلم بالنقل
- ٥١٠ زعمه ان أبا سفيان بن الحارث من الطلقاء
- ٥١١ زعمه ان الطليق ليس بنعت ذم
- ٥١٢ مناقب أبي سفيان بن الحارث مسطرة في كتب الطبقات و التاريخ
- ٥١٢ زعمه مصابرة جيش معاوية لجيش علي و مقاومته له و غلبته له
- ٥١٢ زعمه ان معاوية ادعى الامر، اي الخلافة لنفسه بعد حكم الحكمين
- ٥١٣ زعمه ان اهل الشام قاتلوا مع معاوية



- زعمه ان علياً كان عاجزاً عن قهر الظلمة وانه كان يرى ان القتال يحصل به المطلوب ٥١٥
- لم يجب عن الاعتراض على اهل السنة في معاوية ٥١٨
- محاماته عن الخوارج باحتجاجة ٥١٩
- طعنه في حديث سفينة و طعنه في اجماع المسلمين على خلافة حيدرة ٥١٩
- لقد اتخذ ابن تيمية الفاظ: السلف، الأئمة، أئمة السنة وبعضهم... وغيرهم... والاجماع... مجناً لهواه ٥٢٠
- تعريف الخلافة و تحقيق مطلب فيها ٥٢١
- خلافة امير المؤمنين علي مجمع عليها و انعقدت له مرتين ٥٢٢
- معاوية بن ابي سفيان مخطيء في اجتهاده من ثلاثة عشر وجهاً ٥٢٣
- ليس قتال امير المؤمنين علي معاوية لامتناعه من بيعته و انها قاتله لحيلولة بينه و بين تنفيذ طاعته في اهل الشام ٥٢٦
- لا يمكن لعلي و لا لمعاوية اخذ القصاص من الشائرين على عثمان الا باقامة الدعوي عند السلطان على معين منهم و اثبات قتله له بالبينة الواضحة بالاجماع ٥٢٨
- ليست بيعة جميع الأمة شرطاً في صحة الخلافة و لا القتال مع الامام واجباً على جميع الامة ٥٢٨
- أقوال أئمة النقل دالة على اجماع المسلمين على بيعة حيدرة كرم الله وجهه ٥٢٩
- افتراؤه على رسول الله ﷺ في خلافة حيدرة كرم الله وجهه ٥٣٠
- سرد اثني حديثاً واثراً دالة على خلافة أمير المؤمنين علي عليه السلام ٥٣٠
- ابطال افترائه على علي كرم الله تعالى وجهه بانه كان باغياً صائلاً على معاوية ٥٣٤
- المروانية افعلها لا وجود لها الا في مخيلته ٥٣٤
- تخبطه في حديث عمار لقتله الفتنة الباغية و هتانه على الأئمة ٥٣٦
- حديث عمار متواتر و كلام العلامتين القرطبي و الأبي فيه ٥٣٦
- كلام الامامين عبد القادر الجرجاني و ابي منصور الماتريدي في امامة علي كرم الله وجهه ٥٣٧
- تمنيية هتان لا وجود لها الا في مخيلته في خلافة حيدرة كرم الله وجهه ٥٣٩
- طلحة و الزبير بايعا طائعين و استمرا على بيعتهما و كلام ابن حزم في ذلك ٥٣٩
- تحقق ان رأي حيدرة كرم الله تعالى وجهه أصوب و اسد منهم جميعاً ٥٤١
- كلام الحافظ ابن حجر في فتحه في حديث عمار ٥٤٤
- البهتان المكرر في علي و معاوية وجناتيه على تاريخ الاسلام في خلافة حيدرة ٥٤٥
- كلام علي عليه السلام لأصحابه ٥٤٥

- ٥٤٦ عدم اعتبار خلافة ابن الزبير و اتفاق الامة على بيعته
- ٥٤٨ مروان ابن الحكم لا يعد في امراء المؤمنين بل هو باغ خارج على ابن الزبير رحمته
- ٥٤٨ طعنه في اهل المدينة شهداء الحرة وفي القراء الذين خرجوا على الحجاج
- ٥٤٩ اتفاق علماء الاسلام على ان يزيد ظالم
- ٥٥٠ بيعة يزيد بعد موت ابيه مبنية على بيعته في عهد ابيه و هذه باطلة بسة اوجه
- ٥٥٢ بهتان على علي و طلحة و الزبير و عائشة و معاوية رحمته
- ٥٥٣ كلام الامام ابي بكر الباقلاني في امامة علي كرم الله وجهه
- الاخبار التي تمسك بها من تخلف عن نصره امير المؤمنين علي رحمته كلها اخبار آحاد و وقائع
- ٥٥٤ احوال خاصة لا تعارض الدليل القطعي
- ٥٥٥ كلام الحافظ ابن حجر في فتحه في ذلك
- ٥٥٥ بهتانه على الحسن بن علي رحمته
- ٥٥٦ لا يستحي هذا المفتون من كثرة البهتان و الكذب
- بيعة يزيد بن معاوية بولاية العهد و جلب اناس مخصوصين من الامصار له و تهيئة الخطباء
- ٥٥٧ الحائين عليها
- ٥٥٩ ليس من شرط القائم بالحق طاعة الناس كلهم له و رضاهم عنه
- ٥٦٠ اطراؤه ليزيد بن معاوية و ابطال ذلك بالبراهين
- مدحه يزيد بن معاوية بجعله الحوادث الثلاث العظيمة التي ارتكبها يزيد في الاسلام فتناً قامت
- ٥٦١ في وجه ملكه
- ٥٦٢ احاديث و آثار دالة على ذم يزيد
- ٥٦٢ اعتبار مروان خليفة و عدم اعتبار خلافة ابن الزبير
- ٥٦٣ موبقات مروان العشر
- ٥٦٤ الصحيح أن يزيداً مرّه قتل الحسين
- ابطال زعمه ان الفضائل الثابتة في الاحاديث الصحيحة لابي بكر و عمر اكثر و اعظم من
- ٥٦٦ الفضائل الثابتة لعلي
- ٥٦٧ القادحون في علي كرم الله تعالى وجهه طائفة و هم الخوارج
- ٥٦٩ المقاتل لعلي حقيقة من الصحابة هو معاوية وحده
- ابطال زعمه ان احاديث مؤاخاته عليه السلام بين المهاجرين عامة و بينه و بين علي خاصة كلها اكاذيب
- ٥٧١ موسوعة

- كلام الحافظ ابن حجر في فتحه في رده عليه في المؤاخاة ٥٧٢
- بناؤه الطعن في حيدرة كرم الله وجهه بكونه لم يقتص من قاتل عثمان رحمته على اعتراض
الرافضي الفاسد على ابي بكر رحمته في كونه لم يقتص من خالد بن الوليد رحمته لمالك بن نويرة
و المني على الفاسد فاسد. ٥٧٢
- لم يتحقق اسلام مالك بن نويرة و قتل خالد بن الوليد له بتأويل ٥٧٥
- لا ملازمة عقلا و لا شرعاً بين مبايعة شيعة عثمان لعلي رحمته وبين قتل علي قاتل عثمان ٥٧٦
- من زعم ان علياً يلزمه قتل المباشر لقتل عثمان المجهول المغمور في جم غفير بدون معرفة عينه و
بدون اقامة اولياء عثمان الدعوى على عينه فهو جاهل ٥٧٦
- اذا طعنوا في الصديق بأنه لم يقبل اشارة عمر عليه ٥٧٨
- اشارة طلحة و الزبير و غيرها على علي بقتل قتلة عثمان باطلة ٥٧٨
- ما اشد جهله بالدين و التاريخ و نصبه ٥٨٥
- قد حقق و اكد معاوية و من معه بغيبهم على أمير المؤمنين علي بيدهم جيشه بالقتال ٥٨٦
- طعن الرافضي في عمال عثمان رحمته بالبهتان و تسليم هذا المفتون له ذلك و طعنه هو في عمال
حيدرة رحمته بالبهتان ٥٨٦
- لم يتقد احد من المسلمين سياسة علي في رعيته و لم ينتقم احد من رعيته على عماله ٥٨٩
- السبب الاول في قتل الخلق الكثير العظيم هم الثائرون على عثمان رحمته ٥٩٠
- قتال الكفار و فتح بلادهم ليس شرطاً في صحة الامامة ٥٩٠
- قال الحافظ ابن حجر في فتحه ان الذين توقفوا عن القتال في الجمل و صفين من الصحابة اقل
عدداً من الذين قاتلوا ٥٩٣
- كان مع علي كرم الله وجهه في صفين تسعون بدرياً ٥٩٤
- قد افرغ جعبة تلون مينه في الدفاع عن مروان و ابيه ٥٩٦
- لا صحبة لمروان و لا منزلة له عند الناس ٥٩٧
- الناس متفقون على نفي النبي ﷺ الحكم بن ابي العاص من المدينة الى الطائف ٥٩٧
- أسباب قتل عثمان رحمته ثلاثة: الثائرون عليه و محمد بن ابي حذيفة و مروان بن الحكم ٥٩٨
- تزوير مروان بن الحكم الكتاب بقتل المصريين ٦٠٠
- ما جعل الله الصحابي ابن الحواري مثل الطليق بن الطليق ٦٠١
- المسور بن مخرمة صحابي جليل ٦٠٢
- زعمه ان الطلقاء ما كانوا يسكنون المدينة في زمن النبي ﷺ كذب مكشوف ٦٠٢

- نفى الحكم بن ابي العاص من المدينة الى الطائف مقطوع به والاختلاف في سبب نفيه لا يضر .. ٦٠٢
- «لا هجرة بعد الفتح» دال على ان مكة تبقى دار اسلام الى قيام الساعة..... ٦٠٤
- قد وردت احاديث في لعن الحكم و ما ولد غالبها فيه مقال وبعضها جيد..... ٦٠٥
- احتجاجه على احقية معاوية في قتاله علياً بتولية عمر بن الخطاب له فاسد..... ٦٠٥
- يلزم منها تقديس كل عامل ولاء عمر و حظر عزله و يلزم منها ايضاً ان يكون عمر في انتقاء العمال خيراً من الرسول المعصوم و لا يتفوه بهذا من له عقل و دين و حياد..... ٦٠٧
- لا يصح انطباق الفتنة بجميع معانيها على من اتفق الاجماع على خلافته..... ٦٠٨
- لم يبدأ امير المؤمنين علي عليه السلام احداً من اهل القبلة بقتال و هذا في سيرته اوضح من الشمس في رابعة النهار..... ٦٠٩
- ابطال طعنه في حديث: ما اقللت الغبراء و لا اظللت الخضراء من ذي لهجة اصدق من ابي ذر رضي الله عنه..... ٦١١
- تلونه و تفتنه في الافك و البهتان على خلافة حيدرة كرم الله وجهه..... ٦١٣
- ابطال زعمه ان ابن عباس له معايات يعيب بها علياً عليه السلام..... ٦١٤
- لم يزل ابن عباس والياً على البصرة حتى قتل امير المؤمنين علي عليه السلام..... ٦١٧
- ابطال زعمه ان ابا بكر و عمر لم يأخذا الراية بخير قبل علي عليه السلام..... ٦١٧
- ابطال طعنه في حديث: مثل اهل بيتي مثل سفينة نوح..... ٦١٨
- ابطال خطبه و تضاربه و اضطرابه و تجهيله العلماء في حديث: (اقضاكم علي)..... ٦١٩
- الصحابة و في مقدمتهم الفاروق معترفون لعلي عليه السلام..... ٦٢٠
- مسائل معضلة سئل عنها امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأحالها إلى علي عليه السلام فحلها..... ٦٢١
- ابطال زعمه بطلان حديث «انا مدينة العلم وعلي بابها» بالرواية والدراية..... ٦٢٢
- ابن الجوزي مجازف في الحكم على الاحاديث الثابتة بالوضع نهائش اعراض العلماء..... ٦٢٣
- سنة مباحث كلها بهتان و افتراء على تاريخ من لا يحبه الا مؤمن و لا يبغضه الا منافق..... ٦٢٤
- بطلان زعمه بطلان حديث رد الشمس لعلي حتى صلى العصر..... ٦٢٦
- غفلة و تساهل الحافظ ابن حجر مع ابن تيمية..... ٦٢٧
- اثباته لاسطورة الغرائيق التي وضعها الزنادقة يؤيد ما حكاه عنه ابن حجر الهيتمي من عدم عصمة الانبياء عليهم الصلاة و السلام..... ٦٢٨
- يطعن هذا المفتون في الاحاديث الصحيحة و الحسنة اذا خالفت هواه و يصحح الاباطيل..... ٦٢٨
- أقوال محققي المفسرين في قصة الغرائيق..... ٦٢٩

- تحقيق العلامة احمد بن المبارك في الابريز في ابطالها و ابطال كلام الحافظ ابن حجر فيها ٦٣٠
- بعض العلماء الرادين على ابن تيمية و المناظرين له ٦٣١
- حال ابن القيم عند الذهبي و التقى الحصني و ابن حجر الحافظ ٦٣٣
- حال محمد بن عبد الوهاب عند العلماء المعاصرين له و المتأخرين عنه ٦٣٦
- العلماء الرادون على ابن عبد الوهاب المعاصرون له و المتأخرون عنه الى وقتنا هذا ٦٤١
- مقالات العلامة الدجوي في الرد على التيميين في التوسل ٦٤٦
- حكم التوسل بالنبي ﷺ ٦٤٦
- التوسل و جهلة الوهابيين ٦٥٠
- عمل الارواح بعد الموت ٦٥٦
- التوسل في رأي الشوكاني ٦٥٧
- التوسل و جهلة الوهابيين ٦٦٢
- التوسل و الاستغاثة ٦٧٢
- التوسل و الاستغاثة ٦٧٩
- الخاتمة ٦٩١
- اسأل الله تبارك و تعالى حسنها ٦٩١
- كل طائفة من هذه الطوائف تدعى انها على الحق و تكفر من خالفها ٦٩١
- سنة النبي ﷺ حذرت اشد التحذير من تكفير و قتل اهل لا اله الا الله ٦٩٢
- كلام عمر بن عبد العزيز رحمه الله لاصحاب شاذب الخارجي ٦٩٢
- مشبهة الحنابلة بدمشق يحاولون رفع راية التشبيه و يبيجون الأشرف على أذى ابن عبد السلام ٦٩٣
- افحام الزمלקاني ابن تيمية و امتناع هذا عن الاجابة عن الدعوى المقامة على فساد عقيدته ٦٩٣
- ابن القيم نسخة من ابن تيمية و أمثلة من كتبه دالة على تجسيمه ٦٩٤
- طفر المشبهة في التأويل ثلاث طفرات قبيحات ٦٩٥
- المشبهة ينزولون المنزهين لله تبارك و تعالى بالجهمية و المعطلة ٦٩٦
- البائن معناه المنفصل و الاتصال و الانفصال من لوازم الاجسام ٦٩٩
- ابو يعلي بن الفراء مصنف كتاب الصفات في التوحيد ملاء بالتجسيم ٧٠٠
- المروزي مؤسس التجسيم للحنابلة و ان الفتنة فيه ببغداد ٧٠١
- اقعاد الله تعالى نبيه معه على العرش فضيلة عند المروزي و ابن الفراء و فائدة عند ابن القيم ٧٠١
- افتراء ابن القيم على الله في كتابه العزيز و على كلمه موسى عليه الصلاة و السلام ٧٠٢

- استفاد عقيدته بأن ربه في السموات او فوق السموات او استوى على العرش بذاته او حقيقته
 او فوق عرشه بائن من خلقه في شيوخه و شيخ شيوخه الشيطان و من فرعون ٧٠٣
- ابن القيم كذاب في كل ما يعزوه الى الاشعري و اتباعه نفيًا و اثباتًا ٧٠٤
- من المحال ان تكون هذه الامة المحمدية المدوحة محصورة في اقلية مكفرة لها ٧٠٤
- ابن تيمية في تقسيمه التوحيد الى قسمين ٧٠٧
- تواتر الاحاديث في انه ﷺ كان يأمر الناس بكلمة التوحيد امرًا مطلقاً بدون قيد ولا تقسيم ... ٧٠٧
- و من المحال ايضا صدق محمد بن عبد الوهاب في زعمه ان الامة الاسلامية كفرت منذ ستمائة
 سنة ٧١١
- و من المحال ايضا صدق محمد بن عبد الوهاب في حصره هذه الطائفة فيه و في مقلديه ٧١١
- و من المحال ايضا صدق محمد بن عبد الوهاب في قوله إن اهل جزيرة العرب مشركون
 قبوريون ٧١٢
- و من المحال ايضا كذب الذي لا ينطق عن الهوى ٧١٢
- و من المحال ايضا تنقيب محمد بن عبد الوهاب عن قلوب المتوسلين وعلمه بمقاصدهم ٧١٢
- و من المحال ايضا صدق و توحيد محمد بن عبد الوهاب ٧١٣
- و من المحال ايضا ان يكون محمد بن عبد الوهاب في حَظَرِهِ التوسل بالانبياء والصالحين وزعمه
 شرك المتوسل بهم منقباً على الحق ٧١٣
- و من المحال ايضا ان يكون محمد بن عبد الوهاب في قوله و حكمه على المسلمين المتوسلين
 بالانبياء و الصالحين بالشرك صادقاً ٧١٣
- أحاديث في أفضلية هذه الأمة على سائر الأمم ٧١٤
- المصادر ٧١٩

رفع المنارة
لتثري
أحاديث التوسل والزيارة

بقلم:

محمود سعيد ممدوح

عفا الله تعالى عنه

محمود سعيد ممدوح

يُعتبر الدكتور محمود سعيد ممدوح أحد الأساتذة المعروفين في مصر حيث ألف العديد من الكتب في نقد الفرقة الوهابية، منها (رفع المنارة لتخريج أحاديث التوسل و الزيارة) و (التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح و ضعيف) - ست مجلدات، و (كشف الستور عما أشكل من أحكام القبور) و (وصول التهاني بإثبات سنّة السبحة و الردّ على الألباني).

هذا، و قد بيّن الدكتور محمود سعيد ممدوح في كتابه القيم (رفع المنارة لتخريج أحاديث التوسل و الزيارة) أنّ الاختلاف حول مسألة التوسل يُعدّ اختلافاً في فروع الدين و ليس في أصوله حيث قال في مقدّمة ذلك الكتاب: «والغرض من هذا المصنّف بعد بيان الصواب في نظري في الأحاديث، هو أنّ الخلاف في مسألة التوسل هو خلاف في الفروع، و مثله لا يصحّ أن يشنّع به أخ على أخيه أو يُعييه به».

ويتضمّن الكتاب المذكور خمسة فصول، تناول مؤلّفه في الفصل الأوّل و عنوانه (في الكلام على التوسل) مواضيع شتّى منها أنواع التوسل، التوسل من وجهة نظر الشوكاني، التوسل من وجهة نظر الألوسي، (صاحب جلاء العينين) و التوسل ليس من مباحث الاعتقاد، و في كلامه حول كون (التوسل ليس من مباحث الاعتقاد) يقول المؤلّف: «أما سلّك بحث التوسل في العقائد و جعله وسيلة من وسائل الشرك فبدعة قد حلّت بالمسلمين و مسلّكاً قد زرع العداوة بينهم و نفخ في بوق الخلاف بين الأخ و أخيه و الأب و ابنه».

وفي الفصل الثاني من الكتاب في مبحث (في الكلام على الزيارة: كلام الأئمة الفقهاء في استحباب أو وجوب زيارة القبر الشريف) استشهد المؤلف بالعديد من الأدلة القرآنية والروائية والإجماع، وقد أشار إلى أحد الأدلة القرآنية في إثبات استحباب الزيارة وهو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ وفسرها على ضوء البحث المذكور.

أما الفصل الثالث من الكتاب المذكور فقد ضم بعض الأحاديث الدالة على استحباب التوسل فذكر فيه عشر روايات ومنها أن رسول الله ﷺ كان يدعو ربه صباحاً ومساءً بالدعاء التالي: «اللهم... وأسألك بنور وجهك الذي أشرقت له السماوات والأرض وبكل حق هو لك وبحق السائلين عليك أن تقبلني في هذه الغداة أو في هذه العشيّة وأن تحببني من النار بقدرتك».

وفي الفصل الرابع من نفس الكتاب جاء فيه تخريج أحاديث الصحابة في التوسل بالرسول الأعظم ﷺ وذكر روايتين عن عائشة حول الاستسقاء في المدينة والتوسل بالنبي ﷺ في عهد عمر للاستسقاء.

وأفرد المؤلف الفصل الخامس لتخريج أحاديث الزيارة حيث أشار فيه إلى عشرة أحاديث ومنها حديث ثواب زيارة النبي ﷺ وقوله: «مَنْ زَارَ قَبْرِي وَجَبَتْ لَهُ شَفَاعَتِي» وقوله ﷺ: «مَنْ مَاتَ فِي أَحَدِ الْحَرَمَيْنِ مَكَّةَ أَوْ الْمَدِينَةَ لَمْ يُعْرَضْ إِلَى الْحِسَابِ وَمَاتَ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَحُشِرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ أَصْحَابِ بَذَرٍ».

عبيد فاطمي نزار

باحث في مؤسسة دار الاعلام

لمدرسة اهل البيت عليه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، منزل الكتاب، واهب العطاء، اختص من شاء بما شاء، فهو السميع العليم الحكيم الكريم المبدئ المعيد الوهاب.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد المخصوص بالكمالات، السراج المنير والبشير النذير، الفارق بين الحق والباطل والهدى والضلال والرشاد والغى، من تبعه نجا ومن خالفه هلك، والايان به وسيلة كل مسلم، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ صلى الله وسلم وبارك عليه وزاده فضلا وشرفا لديه، وعلى اله الاطهار وصحابته الابرار ومن تبعه بإحسان.

وبعد.. فإن مسألتي التوسل والزيارة من المسائل التي شغلت الناس كثيرا، وصنفت فيهما - خاصة مسألة التوسل - مصنفات متعددة وحصل أخذ ورد وجدل، وزايد وتاجر بهما سمسرة الاختلاف بين المسلمين.

ومما زاد الطين بلة أن سبكهما المتشددون في مسائل الاعتقاد...!!

وقد حصل بسببهما الخوض في أعراض كثير من أئمة الدين، وتطاول في أعراض جماهير المسلمين. ومن أحاط علما بما ذكرت علم كم صحب ذلك من النهى الشديد والتخويف والتهديد، وقد تلاحقت أقلام في ذلك كان من اخرها رسالة باسم (الاطياء الاساسية في توحيد الالهية الواقعة في فتح الباري). شنع فيها صاحبها على الحافظ ابن حجر لتجويزه التوسل وقوله باستحباب الزيارة، وهذا غاية في الغلو والتعصب والجهل.

فيا للعار والشنار قاضى قضاة المسلمين وشيخ المحدثين وامامهم ومفخرة المسلمين أحمد بن حجر العسقلاني رحمته الله تصنف - بدون حياء - رسالة تحوى هذا المعنى الذى لا يدل إلا على مبلغ انحراف مصنفها المسكين ومن ذله عليها على جماعة المسلمين. وهى لا تدل إلا على مبلغ إنحراف هذا المتشدد وأمثاله حيث وقعوا في الاكابر وبالغوا وشنعوا، ولكن أهل الفضل لا يكثرثون بمصنف تالف فغايتة أنه صرير باب أو طنين ذباب، ولا يضر البحر العظيم أمثاله ما يضر البحر أمسى زاخرا أن رمى فيه غلام بحجر ولو كتبت مثل هذه الرسالة في عصر انتشار العلم والعناية باهله لكان للقضاء وللعلماء موقف اخر من هذا المتطاول وأمثاله. وأهل الحق يعلمون فساد مقالات المتشددين، وأن الحق لم يحالفهم - في المسالتين - مرة. وأن هذا الاختلاف من إدبار الدين وليس من إقباله. فيا قومنا الله الله في إسلامكم لا تفسدوه لهوى شيطان مريد أو جاهل مغرض مسكين.

* * *

وقد استعنت بالله تعالى على تحقيق الحق في الاحاديث الواردة في التوسل والزيارة، وأردت أن أسلك فيه سبيل الانصاف، وبعدت فيه عن المحاباة والتعصب والاعتساف وتقيدت بقواعد الحديث الشريف. والغرض من هذا المصنف بعد بيان الحق في الاحاديث، هو أن الخلاف في مسألة التوسل هو خلاف في الفروع ومثله لا يصح أن يشنع أخ به على اخيه أو يعيبه به، وأن من قال به - وهو التوسل بالانبياء والاولياء - متمسك بأدلة ثابتة ثبوت الجبال الرواسى وردها لا يجئ إلا من متعنت أو مكابر، فإن لم تقنع فاسكت وسلّم ولا تشنّع فالخلاف في الفروع لا يحتمل هذا الافراط، سلك الله بنا سواء السبيل. وأما المقصود في مسألة الزيارة فهو إثبات إطباق فقهاء الامة على أستحباب أو وجوب زيارة المصطفى صلّى الله عليه وآله بشد رحل أو بدونه، وأن من قال بتحريم الزيارة

المستوجبة لشد الرحل قد ابتدع وخالف النصوص الصريحة وإطباق فقهاء مذهبه فضلا عن المذاهب الأخرى. فأولى بأولي النهى ترك الشاذ من القول والتسليم بالمعروف المشهور الذي أطبقت الأمة على العمل به والله المستعان. أما من تعود أن يقول: عنزة ولو طارت، أو يا داخل مصر مثلك كثير، فهو مكابر أو متعنت فلا كلام لنا معه، فقد خالف صريح الدليل وخالف أعيان الأئمة وسرج الأمة. وقد سميت هذا المصنف (رفع المنارة لتخريج أحاديث التوسل والزيارة).

أسأل الله تعالى أن يتقبله بقبول حسن ويجعله في صحيفة حسناتي. وقد عقدت مقدمتين لهذا المصنف الأولى في الكلام على التوسل والثانية في الكلام على الزيارة، ومهدت لهما بكلمة عن الصارم المنكى وشفاء السقام.

* * *

شاع بين كثير من الناس أن أحاديث الزيارة كلها ضعيفة بل موضوعة وهو خطأ بلا ريب، ومصادمة لقواعد الحديث بلا مين ويكفى اللبيب قول الذهبي الحافظ الناقد عن أحاديث الزيارة: طرقه كلها لينة لكن يتقوى بعضها ببعض لأن ما في روايتها متهم بالكذب، نقله عنه السخاوي، وأقره في المقاصد الحسنة (ص ٤١٢). ومنشأ هذا الخطأ هو الاعتماد على كتاب (الصارم المنكى في الرد على السبكي) للحافظ أبي عبيد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي رحمه الله. وكنت أرى الاحالة على هذا الكتاب من كثير من الكتاب سواء من المشتغلين بالحديث أو غيرهم فاكتفي بالسكوت رغبة في اغتنام فرصة لتحقيق صحة هذه المقولة. وبعد النظر في (الصارم المنكى) وتحقيق أحاديث الزيارة، رأيت الهول في هذا الكتاب، فتراه يتعنت أشد التعنت في رد الاحاديث عند كلامه على الرجال، ويطول الكلام جدا على الرجال ناقلا ما يراه يؤيد رأيه وهو الجرح، ولا يذكر من

التعديل إلا ما يوافقه كما فعل مع عبد الله بن عمر العمرى وتطويله للكلام يخرج عن المقصود إلى اللغو والحشو مع التكرار الممل (انظر مثلاً ص ٢٢٦، ٤٥٤، ٢٥٦، ٢٥٧، ٣١٥، ٢٩٠، ١٣٠، ١٥٤، ١٦٨، ١٣٢، ٣١... إلخ)¹.

وهو يذكر أبحاثاً خارجة عن المقصود كالبحث المتعلق بالمرسل وطرق الحديث الذى فيه حفص بن سليمان القارى. ويطيل الكتاب جداً بذكر فتوى في الزيارة لابن تيمية عقب كل حديث في الزيارة، ولو اختصر الكتاب بحذف كل خارج عن المقصود لجاء في جزء صغير. أما تهجمه على التقى السبكي فحدث ولا حرج وخذ مثلاً (ص ٢٠، ٦٢، ٩٥)، وعند المحاقة نجد الحق مع السبكي ففى (ص ٢٠) اختلف في نقل عن أبى محمد الجوينى، والصواب فيه مع السبكي كما يعلم من شفاء السقام (ص ١٢٢ - ١٢٣) ونصرة الامام السبكي للسمنودي (ص ٤). وأحياناً يأتي بتعليلات للاحاديث خارجة على قواعد الحديث، كقوله عند محاولة تضعيف بعض الاحاديث: لم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة ولا رواه الامام أحمد في مسنده، وغير خفى أن هذا التعليل فيه نظر فالعبرة بالاسناد ولو كان الحديث في جزء غير مشهور وانظر ص ٢٢٥ وما بعدها في هذا الكتاب. وقد أكثر في كتابه من الدعاوى على السبكي من غير برهان. بيد أن الخطأ في الفروع له وزنه عند أهل العلم، أما الخطأ في الاصول فمما لا يجترئ عليه إلا من بعد عن الحق، فمن شقاشق.

ابن عبد الهادى قوله: (وقد اختلف المثبتون للنزول هل يلزم منه خلو العرش منه أم لا؟) (ص ٣٠٤). وهذا الباطل لا تجده في نصوص الكتاب والسنة وما فاه به أحد من أئمة السلف ولا يبحثه إلا من لا يفرق بين الخالق والمخلوق، تعالى الله عما يافكون ليس كمثله شئ وهو السميع البصير. ومن

الافات المردية انتصار الانسان لشيخه ولو في خطأ بين في الاصول. ولشيخنا المحدث السيد عبد العزيز الغماري حفظه الله تعالى كلمة جامعة في بيان حال الصارم المنكى ذكرها في كتابه (التهانى في التعقيب على موضوعات الصغاني) فقال: (وابن عبد الهادي، سلك في ذلك الكتاب مسلك الافراط الخارج عن قواعد أهل الحديث، فيجب الحذر منه زيادة على سوء الادب في التعبير مع التقى السبكي الحافظ الفاهة وإتيانه في حقه بما لا يليق بأهل العلم سلوكه، يضاف إلى ذلك ما أتى به من القول الفاسد والرأي الباطل والخروج عن سبيل السلف في ذلك، وإن زعم أنه ينصر عقيدتهم ويكفيك من ذلك أنه ذكر الخلاف في مسألة النزول هل يخلو العرش من الرحمن عند نزوله في ثلث الليل أو لا؟ وهذا مما لا ينبغي أن يذكره في كتاب إلا مشبه بليد لا يفقه ولا يدري ما يخرج من رأسه، وأين وجد عن السلف هذا التشبيه حتى يبنى عليه الخلاف في خلو العرش أو عدم خلوه) اهـ (ص ٤٩). ومع ذلك فلا نبخس ابن عبد الهادي، والحق أقول ففي الكتاب فوائد ونكات وقواعد هامة دلت على موهبة وتمكّن في الفن ولكنها ضاعت في أثناء جداله العنيف وانتصاره لشيخه في مقولة خاسرة، بعكس كتابه المفيد (التنقيح) فإنه مشى فيه على طريق المحدثين بدون مواربة أو هوى، ولذلك تجده يخالف بعض ما يكتبه في صارمه كما تجد ذلك عند الكلام على عبد الله بن عمر العمرى الذى استدل به في التنقيح (١ / ١٢٢)، بينما أقام الدنيا ولم يقعداها على العمرى المذكور في الصارم غفر الله لنا وله، إنه سميع قريب مجيب الدعاء.

وإذا كان هذا حال الصارم المنكى، فإن كتاب (شفاء السقام في زيارة خير الانام) الذى دبجته يراعة الامام التقى على بن عبد الكافي السبكي الشافعي رحمه الله المتوفى سنة ٧٥٦ الذى قال فيه الحافظ الذهبي: ليفن المنبر الاموى لما علاه الحاكم البحر التقى شيوخ العصر أحفظهم جميعا وأخطبهم وأقضاهم على أنفس كتاب صنف في هذا الباب جمع فيه مؤلفه بين النقل والعقل وزاد أبواب في غاية

الاهمية كالتوسل وحياة الانبياء والشفاعة وغير ذلك، وعظم الجناح النبوي الشريف صلى الله وسلم وبارك عليه، وكان عفّ اللسان قوى الحجة ناصع البرهان، وإذا كان قد أورد ما ليس بصحيح من أحاديث الزيارة فيغتنر في بحر حسناته، وقد أوردتها في مقام الاستشهاد، وقد حقق الاقوال في مسألة الزيارة وغيرها من مباحث الكتاب تحقيقاً ما عليه مزيد، يجزم الواقف عليه بان ابن عبد الهادي قد ظلمه في صارمه، اسأل الله لي ولهما الرحمة فيعفو عمن أساء ويقبل ممن أحسن فلكل محمل حسن وتحسين الظن بعلماء المسلمين واجب، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه، والحمد لله رب العالمين. محمود سعيد ممدوح غفر الله تعالى له

المقدمة الاولى في الكلام على التوسل

التوسل في اللغة: قال الجوهرى في الصحاح مادة (وسل) (٥ / ١٨٤١): (الوسيلة: ما يتقرب به إلى الغير، والجمع: الوسيلة والوسائل، والتوسيل والتوسل واحد يقال: وسل فلان إلى ربه وسيلة وتوسل إليه بوسيلة أي تقرب إليه بعمل) ١هـ. وقال الامام القرطبي في تفسيره (ص ٢١٥٦، طبعة الشعب): (قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾. الوسيلة: هي القربة عن أبي وائل والحسن ومجاهد وقتادة وعطاء والسدي وابن زيد وعبد الله بن كثير وهي فعيلة من توسلت إليه أي تقربت. قال عنتره: إن الرجال لهم إليك وسيلة أن ياخذوك تكحلي وتخضبي والجمع الوسائل قال: إذا غفل الواشون عدنا لوصلنا وعاد التصافي بيننا والوسائل ويقال: منه سلت أسأل، أي طلبت، وهما يتساووان، أي يطلب كل واحد من صاحبه، فالاصل الطلب، والوسيلة القربة التي ينبغي أن يطلب بها.) ١هـ. وكون الوسيلة هي القربة لا خلاف بين

المفسرين في ذلك كما صرح به ابن كثير في تفسيره (٣ / ٩٧) وقال: (الوسيلة هي ما يتوصل بها إلى تحصيل المطلوب) أهـ. فقول بعضهم: إن التوسل هو اتخاذ واسطة بين العبد وربّه، خطأ محض فالتوسل ليس من هذا الباب قطعاً، فالتوسل لم يدع إلا الله وحده فالله وحده هو المعطى والمانع والنافع والضار ولكنه اتخذ قربة رجاء قبول دعائه، والقربة في الدعاء مشروعة بالاتفاق. وترد الوسيلة بمعنى المنزلة كما في الحديث الصحيح المشهور: «سلوا الله لي الوسيلة...» الحديث، والبحث هنا يدور مع المعنى الأول فقط، وهى كونها (القربة). والتوسل على نوعين: أحدهما ما اتفق عليه وترك الخوض فيه صواب لأنه تكرر وتحصيل حاصل. ثانيهما: ما اختلف فيه وهو السؤال بالنبي أو بالولي أو بالحق أو بالجاء أو بالحرمة أو بالذات وما في معنى ذلك. وهذا النوع لم يرى المتبصر في أقوال السلف من قال بحرمة أو أنه بدعة ضلالة أو شدد فيه وجعله من موضوعات العقائد كما نرى الآن. لم يقع هذا إلا في القرن السابع وما بعده، وقد نقل عن السلف توسل من هذا القبيل. قال ابن تيمية في (التوسل والوسيلة) (ص ٩٨): هذا الدعاء (أي الذى فيه توسل بالنبي ﷺ)، ونحوه قد روى أنه دعا به السلف ونقل عن أحمد بن حنبل في منسك المروزي التوسل بالنبي ﷺ في الدعاء. أهـ، ونحوه في (ص ١٥٥) من الكتاب المذكور.

وقال في (ص ٦٥): (والسؤال به (أي بالمخلوق) فهذا يجوزه طائفة من الناس، ونقل في ذلك اثار عن بعض السلف وهو موجود في دعاء كثير من الناس). أهـ وذكر أثرافيه التوسل بالنبي ﷺ لفظه: «اللهم إني أتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة ﷺ تسليماً يا محمد إني أتوجه بك إلى ربك وربى يرحمنى بما بى». قال ابن تيمية: فهذا الدعاء ونحوه روى أنه دعا به السلف، ونقل عن أحمد بن حنبل في منسك المروزي التوسل بالنبي ﷺ في الدعاء. أهـ. وهذا هو

نص عبارة أحمد بن حنبل فقال في منسك المروزي بعد كلام ما نصّه: وسل الله حاجتك متوسلاً إليه بنبيه ﷺ تقض من الله عز وجل. اهـ هكذا ذكره ابن تيمية في الرد على الاخوان ص ١٦٨ والتوسل به ﷺ معتمد في المذاهب ومرغّب فيه نصّ على ذلك الاثمة الاعلام، وكتب التفسير والحديث والخصائص ودلائل النبوة والفقه طافحة بادلة ذلك بدون تحريم وهي بكثرة.

* * *

وقد أكثر ابن تيمية من بحث النوع الثاني من التوسل في مصنفاته قائلاً بمنعه وقلده وردد صدى كلامه اخرون. ويحسن ذكر كلام ابن تيمية مع بيان ما فيه، واقتصارى على كلامه فقط هو الاولى، لان من تثبت بكلامه لا يزيد عن كونه متشعباً من موائده دائراً في فلكه والله المستعان.

كان ابن تيمية يرى منع التوسل بالانبياء والملائكة والصالحين، وقال: التوسل حقيقته هو التوسل بالدعاء - دعاء الحى فقط - وذكر ذلك في مواضع من كتابه (التوسل والوسيلة) (ص ١٦٩). وقال ابن تيمية (ص ٦٥) وهو الاعتراض الاول: (السؤال به (أى بالمخلوق) فهذا يجوزه طائفة من الناس، لكن ما روى عن النبي ﷺ في ذلك كله ضعيف بل موضوع، وليس عنه حديث ثابت قد يظن أن لهم فيه حجة، إلا حديث الاعمى لا حجة لهم فإنه صريح في أنه إنما توسل بدعاء النبي ﷺ وشفاعته، وهو طلب من النبي ﷺ الدعاء، وقد أمره النبي أن يقول: «اللهم شفّعه في»، ولهذا ردّ الله عليه بصره لما دعا له النبي ﷺ، وكان ذلك مما يعد من آيات النبي ﷺ، ولو توسل غيره من العميان الذين لم يدع لهم النبي ﷺ بالسؤال به لم تكن حالهم كحاله). اهـ قلت: قوله: (كله ضعيف بل موضوع وليس عنه حديث ثابت قد يظن أن لهم فيه حجة إلا...)، سيأتي إن شاء الله تعالى الرد على هذا الكلام في تحريج الاحاديث،

ففيها الصحيح والحسن والضعيف عند أئمة هذا الشأن ووفق قواعد الفن. أما قوله: (إلا حديث الأعمى لا حجة لهم فيه) فإنه صريح في أنه إنما توسل بدعاء النبي ﷺ وشفاعته وهو طلب عن النبي ﷺ الدعاء، وقد أمره النبي ﷺ أن يقول: «اللهم شفّعني»، ولهذا ردّ الله عليه بصره لما دعا النبي ﷺ وكان ذلك مما يعد من آيات النبي ﷺ. اهـ.

قلت: فنظر ابن تيمية إلى أن التوسل من الأعمى كان بدعاء النبي ﷺ. وكلامه فيه نظر ظاهر، لأن الناظر في حديث توسل الأعمى يجد فيه الآتي:

١ - جاء الأعمى للنبي ﷺ فقال له: ادع الله أن يعافيني، فالأعمى طلب الدعاء.

٢ - فاجابه النبي ﷺ قائلا: (إن شئت أخرت ذلك وهو خير، وإن شئت دعوت). فخبره رسول الله ﷺ وبين له أن الصبر أفضل.

٣ - ولكن لشدة حاجة الأعمى التمس الدعاء من النبي ﷺ.

٤ - عند ذلك أمره النبي ﷺ أن يتوضأ فيحسن وضوءه ويصلي ركعتين.

٥ - وزاد على ذلك هذا الدعاء: «اللهم إني أسالك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة يا محمد إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي فتقضي لي». فدعا النبي ﷺ بهذا الدعاء كما طلب الأعمى في أول الحديث، ودعا الأعمى بهذا الدعاء كما علمه النبي ﷺ.

٦ - فعلمه النبي ﷺ دعاء هو توسل به ﷺ، وهو نص في التوسل به ﷺ لا يحتمل أي تأويل، وكيف يحتمل غير التوسل به ﷺ وفيه (أتوجه إليك بنبيك)، (إني توجهت بك). ومن رأى غير ذلك فقد استعجم عليه الحديث. وابتهج الألباني في توسله بكلام ابن تيمية فردده قائلا (ص ٧٢): وعلى هذا للحادثة كلها تدور حول الدعاء - كما هو ظاهر - وليس فيها ذكر شيء مما

يزعمون. اه. قلت: هذه مصادرة للنص وتعمية على القارئ كيف لا يكون كذلك والنبى ﷺ علّم الرجل دعاء فيه السؤال بالنبى ﷺ. نعم.. الحادثة تدور حول الدعاء، ولكن السؤال هنا ما هو الدعاء الذى دعا به النبى ﷺ؟، وما هو الدعاء الذى علمه للرجل الأعمى؟ لا يستطيع أي منصف إلا الاجابة بأن هذا الدعاء هو الذى فيه نص بالتوسل به ﷺ. فالاعمى جاء يطلب مطلق الدعاء برّد بصره. وعلمه ﷺ وأمره بالتوسل به ليتحقق المطلوب.

٧- ثم قال ﷺ: «اللهم شفّعه فيّ وشفّعني في نفسي»، أي تقبل شفاعته أي دعاءه في وتقبل دعائي في نفسي. وهنا سؤال: أي دعاء هنا الذى يطلب قبوله؟ لاشك أن الاجابة عليه ترد بداهة في ذهن أي شخص إنه الدعاء المذكور فيه التوسل به ﷺ، وهذا لا يحتاج لإعمال فكر أو إطالة نظر وتأمل وهو واضح وضوح الشمس في رابعة النهار. ويمكن أن يقال: إن سؤال قبول الشفاعة هو توسل بدعائه ﷺ مع التوسل بذاته، وهذا منتهى ما يفهم من النص والله أعلم.

٨- فسبب ردّ بصر الاعمى هو توسله بالنبى ﷺ وهذا ما فهمه الائمة الحفاظ الذين أخرجوا الحديث في مصنفاتهم فذكروا الحديث على أنه من الادعية التى تقال عند الحاجات. فقال البيهقى في (دلائل النبوة) (٦ / ١٦٦) باب: ما جاء في تعليمه الضرير ما كان فيه شفاؤه حين لم يصبر وما ظهر في ذلك من آثار النبوة. اه. ولا يخفى أن تعليمه للضرير هو الدعاء الذى فيه التوسل بالذوات وعبرة البيهقى واضحة جداً. والبيهقى حافظ فقيه. وهكذا ذكره النسائي، وابن السنى في عمل اليوم والليلة، والترمذي في الدعوات، والطبراني في الدعاء، والحاكم في المستدرک، والمنذري في الترغيب والترهيب، والهيثمى في مجمع الزوائد في صلاة الحاجة ودعائها، والنووي في الاذكار على أنه من الاذكار التى تقال عند عروض الحاجات، وابن الجزرى في العدة في باب صلاة الضر والحاجة

(ص ١٦١). وقال القاضي الشوكاني في تحفة الذاكرين (ص ١٦٢): وفي هذا الحديث دليل على جواز التوسل برسول الله ﷺ إلى الله عز وجل مع اعتقاد أن الفاعل هو الله سبحانه وتعالى وأنه المعطي المانع ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. اهـ. واستقصاء الحفاظ الذين فهموا أن الحديث على عمومته واستعمال الدعاء الوارد فيه الذي فيه التوسل به ﷺ يطول.

٩ - إن عثمان بن حنيف رضي الله عنه وهو راوي الحديث فهم من الحديث العموم، فقد وجه رجلاً يريد أن يدخل على عثمان بن عفان رضي الله عنه إلى التوجه بالدعاء المذكور في الحديث الذي فيه التوسل بالنبي ﷺ اسناده صحيح سيأتي إن شاء الله تعالى. وفهم الصحابي الجليل عثمان بن حنيف رضي الله عنه هو ما لا يستقيم فهم الحديث إلا به.

١٠ - إن رواية ابن أبي خيثمة للحديث من طريق حماد بن سلمة الحافظ الثقة فيها (فإن كانت حاجة فافعل مثل ذلك)، وهي زيادة ثقة حافظ، فهي صحيحة مقبولة كما هو معلوم ومقرر في علوم الحديث. وهذه الرواية تدل على العموم وطلب العمل بالحديث في الحياة وبعد الممات إلى قيام الساعة. ثم قال ابن تيمية رحمته الله: ولو توسل غيره من العميان الذين لم يدع لهم النبي ﷺ بالسؤال به لم تكن حالهم كحاله. اهـ. وقال ابن تيمية في موضع آخر: وكذلك لو كان أعمى توسل به ﷺ ولم يدع له الرسول ﷺ بمنزلة ذلك الأعمى لكان عميان الصحابة أو بعضهم يفعلون مثل ما فعل الأعمى، فعدوهم عن هذا إلى هذا دليل على أن المشروع ما سأله دون ما تركه. اهـ. قلت: الجواب عليه سهل ميسور، وكنت أود ألا أورد هذا الإيراد، لكنني رأيت جماعة أخذوا هذا الإيراد ونسبوه لانفسهم وكان الصواب ألا يذكر لفساده أو يذكر مع نسبه لقائله، ومن الذين نسبوه لانفسهم اللباني فإنه قال في توسله (ص ٧٦): لو كان السر في شفاء الأعمى أنه توسل بجاه النبي ﷺ وقدره وحقه كما يفهم عامة المتأخرين

لكان المفروض أن يحصل هذا الشفاء لغيره من العميان الذين يتوسلون بجاهه ﷺ بل ويضمون إليه أحيانا جاه جميع الانبياء المرسلين وكل الاولياء والشهداء والصالحين وجاه كل من له جاه عند الله من الملائكة والانس والجن أجمعين، ولم نعلم ولا نظن أحدا قد علم حصول مثل هذا خلال هذه القرون الطويلة بعد وفاته ﷺ إلى اليوم. اهـ. وذكر نحو هذا الايراد صاحب (التوصل إلى حقيقة التوسل) (ص ٢٤٣)، وكذا المتعالم صاحب (هذه مفاهيمنا) (ص ٣٧). والجواب على هذا الايراد بالآتي:

١ - إجابة الدعاء ليست من شروط صحة الدعاء، وقد قال الله تعالى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾، ونحن نرى بعض المسلمين يدعون فلا يستجاب لهم، وهذا الايراد ياتي على الدعاء كله، فانظر إلى هذا الايراد أين ذهب بصاحبه؟

٢ - هذا الايراد يرد عليه احتمال أقوى منه وحاصله أن عدم توسل عميان الصحابة وغيرهم احتمال فقط لا يؤيده دليل، وهم إما توسلوا فاستجيب لهم، أو - تركوا رغبة في الاجر، أو توسلوا وادخر ذلك أجرا لهم، أو تعجلوا فيما أستجيب لهم.

وقد صح أن رسول الله ﷺ قال: "يستجاب لأحدكم ما لم يعجل، يقول: قد دعوت فلم يستجب لي". رواه البخاري ومسلم وغيرهما. وكم من داع متوسلا لله بأسمائه وصفاته ولم يستجب له ويلزم هؤلاء إشكال وهو أننا نرى من يدعو ويتوسل بأسماء الله وصفاته أو بعمله الصالح أو بدعاء رجل صالح ولم نر إجابة الدعاء. هذا من تمام الحجة عليهم ونقض إيرادهم فلا تلازم بين الدعاء والاجابة، فلا تلازم بين الدعاء والاجابة والله أعلم بالصواب. على أن قول الالباني: لا نعلم ولا نظن أحدا.. إلخ. تهافت وشهادة على نفي لا ينخدع بها إلا مسلوب العقل.

تذنيب مفيد لكل لبيب

بعد أن تبين لك دلالة الحديث الواضحة على التوسل بالنبي ﷺ وأن المخالف متسنم بيتا من بيوت العنكبوت تجد أن من هؤلاء المخالفين من لم يستطع تحت قوة الدليل إلا الاعتراف بجواز هذا التوسل وأنه لا غبار عليه فشكك في شبهاته وأسقط كلامه إنه الالباني الذي قال في توسله (ص ٧٧): (على أنى أقول: لو صح أن الاعمى إنما توسل بذاته ﷺ فيكون حكما خاصا به ﷺ لا يشاركه فيه غيره من الانبياء والصالحين، وإلحاقهم به مما لا يقبله النظر الصحيح، لانه ﷺ سيدهم وأفضلهم جميعا، فيمكن أن يكون هذا مما خصه الله به عليهم ككثير مما يصح به الخبر، وباب الخصوصيات لا تدخل فيه القياسات، فمن رأى أن توسل الاعمى كان بذاته ﷺ فعليه أن يقف عنده ولا يزيد عليه كما نقل عن الامام أحمد والشيخ العز بن عبد السلام، هذا هو الذى يقتضيه البحث العلمي مع الانصاف والله الموفق للصواب). اهـ فقل لى بربك لماذا كان كل هذا المراء من أساسه وترك الدليل إلى التقليد؟ بيد أن عبارته فيها هنات لا تخفى فقصره بالتوسل بالنبي ﷺ فقط لا دليل عليه، وهو تخصيص بدون مخصص فالخصوصية لا تثبت إلا بدليل، وإذا كان الامام أحمد رحمه الله يجوز التوسل بالنبي ﷺ فلم ينقل عنه المنع من التوسل بغيره ومن نقل عنه ذلك يكون قد إفتأت عليه والحنابلة وهم أعرف بإمامهم لم يذهبوا إلى القصر الذى ادعاه الالباني فيقول ابن مفلح الحنبلي في الفروع (١ / ٥٩٥): (ويجوز التوسل بصالح وقيل يستحب قال أحمد في منسكه الذى كتبه للمروزي إنه يتوسل بالنبي ﷺ في دعائه، وجزم به في المستوعب وغيره). اهـ.

الاعتراض الثاني: ثم قال ابن تيمية: ودعاء أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في الاستسقاء المشهور بين المهاجرين والانصار وقوله: (اللهم إنا كنا إذا أجدبنا

نتوسل إليك نبينا فتسقيننا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا) يدل على أن التوسل المشروع عندهم هو التوسل بدعائه وشفاعته لا السؤال بذاته، إذ لو كان هذا مشروعاً لم يعدل عمر والمهاجرون والانصار عن السؤال بالرسول ﷺ إلى السؤال بالعباس. أهـ (ص ٦٦)، وقال في موضع آخر: وكذلك ثبت في الصحيح عن ابن عمر وأنس وغيرهما أنهم كانوا إذا أجذبوا إنما يتوسلون بدعاء النبي ﷺ واستسقائه، لم يتقل عن أحد منهم أنه كان في حياته ﷺ سأل الله تعالى بمخلوق، لا به ولا بغيره، لا في الاستسقاء ولا غيره، وحديث الاعمى ستتكلم عليه إن شاء الله تعالى، فلو كان السؤال به معروفاً عند الصحابة لقالوا لعمر: إن السؤال والتوسل به أولى من السؤال والتوسل بالعباس، فلم نعدل عن الأمر المشروع الذي كنا نفعله في حياته وهو التوسل بأفضل الخلق إلى أن نتوسل ببعض أقاربه، وفي ذلك ترك السنة المشروعة وعدول عن الأفضل وسؤال الله تعالى بأضعف السبيين مع القدرة على أعلاهما، ونحن مضطرون غاية الاضطراب في عام الرمادة الذي يضرب به المثل في الجذب، والذي فعله عمر فعل مثله معاوية بحضرة من معه من الصحابة والتابعين، فتوسلوا بيزيد بن الأسود الجرشي كما توسل عمر بالعباس. أهـ (ص ٦٧).

قلت وبالله التوفيق: الناظر في كلام ابن تيمية يجده ينفي التوسل بالذوات مطلقاً لأن الصحابة ~~حينئذ~~ تركوا التوسل به ﷺ بعد وفاته لأنه مقصور على الدعاء فقط، ودعاؤه بعد انتقاله غير ممكن، ولو كان توسلهم بذاته ممكناً لما تركوه مع قيام المقتضى. والجواب على هذا الإيراد يظهر في النقاط التالية:

١ - إن غايته ترك للتوسل به ﷺ مع قيام المقتضى وهو شدة الحاجة، والترك بمفرده لا يدل على التحريم أو الكراهية، وإنما يفيد الترك أن المتروك جائز تركه فقط أما التحريم أو الكراهية، فهذا يحتاج لدليل آخر يفيد الحظر

وينبغي ألا ينسب لساكت قول، فتدبر. وقد حرر مسألة الترك تحريرا ما عليه مزيد شيخنا العلامة المحقق سيدي عبد الله بن الصديق رحمته ونور مرقده في رسالته المطبوعة باسم (حسن التفهم والدرك لمسألة الترك).

٢ - لو كان الترك يدل على التحريم فإن الصحابة قد تركوا التوسل المتفق على جلالته وفضله وهو التوسل باسماء الله وصفاته وهم مضطرون غاية الاضطرار لحال الشدة والقحط. كما يعلم من استسقاء عمر رضي الله عنه.

٣ - إن قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وإنا نتوسل إليك بعم نبينا لا يخرج عن كونه توسلا بالنبي ﷺ، فقد قال العباس في دعائه: «وقد توجه القوم بى إليك لمكاني من نبيك»، ولذلك قال عمر بن الخطاب (بعم نبيك)، ولم يقل بالعباس، وكان الاخرى بعمر في شدة الضيق أن يتوسل بمن هو أفضل من العباس من الصحابة وهم متوافرون ولكن عمر رضي الله عنه قال: (واتخذوه وسيلة إلى الله)، فلم يعدل عن التوسل بالنبي ﷺ، فتوسل عمر بالعباس رضي الله عنه فيه إرضاء للنبي ﷺ في الاقتداء به في إكرام عمه واتخاذهِ وسيلة لقربه ثم مع هذا رجاء دعائه لصلاحه.

قال الحافظ في الفتح (٢ / ٤٧): ويستفاد من قصة العباس استحباب الاستشفاع باهل الخير والصلاح وأهل بيت النبوة، وفيه فضل العباس وفضل عمر لتواضعه للعباس ومعرفته بحقه. اهـ.

أما قول الالباني في توسله (ص ٦٨): لو صحت هذه الرواية، فهي إنما تدل على السبب الذي من أجله توسل عمر بالعباس دون غيره من الصحابة الحاضرين حينذاك، وأما أن تدل على جواز الرغبة عن التوسل بذاته ﷺ - لو كان جائزا عندهم - إلى التوسل بالعباس أي بذاته فكلا، ثم كلا، لاننا نعلم بالبداهة والضرورة - كما قال بعضهم - أنه لو أصاب جماعة من الناس قحط

شديد، وأرادوا أن يتوسلوا بأحدهم لما أمكن أن يعدلوا عمن دعاؤه أقرب إلى الإجابة وإلى رحمة الله سبحانه وتعالى، ولو أن إنساناً أصيب بمكروه فادح وكان أمامه نبي وآخر غير نبي وأراد أن يطلب الدعاء من أحدهما لما طلبه إلا من النبي ولو طلبه من غير النبي وترك النبي لعد من الاثمين الجاهلين، فكيف يظن بعمر ومن معه من الصحابة أن يعدلوا عن التوسل به ﷺ إلى التوسل بغيره؟. اهـ.

قلت: هذه الرواية - واتخذوه وسيلة إلى الله - مقبولة الاسناد، وتفصيل الكلام عليها سيأتي إن شاء الله تعالى.

قوله: فهي إنما تدل على السبب الذي من أجله توسل بالعباس دون غيره من الصحابة. اهـ.

قلت: هذا تسليم منه بالمللوب، فكان يكفيه الوقوف عند ذلك ولكن... أما التوسل بالأدنى مع وجود الأعلى، والفاضل مع وجود المفضول فله نظائر كثيرة بين الصحابة معلومة في أماكنها.

قوله: ولو طلبه من غير النبي ﷺ وترك النبي لعد من الاثمين الجاهلين. قلت: هذا تهويل وتشويش وإيهام باطل ولم يقل أحد بمقولته هذه التي لا دليل عليها وغاية الأمر أنه ترك، والترك يدل على جوازه فقط وتركهم (إن سلم ذلك) له احتمالات كثيرة، ولا ينبغي أن ينسب لساكت قول، والبناء على المجهول أفول.

٤ - قول ابن تيمية: وقوله: (اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنينا ففسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا) يدل على أن التوسل المشروع عندهم هو التوسل بدعائه وشفاعته لا السؤال بذاته. اهـ.

قلت: قوله هذا يخالف فهم الصحابة رضي الله عنهم، وهم أعرف وأفهم من غيرهم، كيف لا وهم قد حضروا التوسل بالعباس وهم عرب لم تدخلهم

عجمة، فالفرق بين فهمهم وفهم مخالفهم كالفرق بين الأبيض والأسود، فالقول قولهم والصواب حليفهم ولا يرضى العاقل بغير فهمهم لو أراد الانصاف. وعن فهم أن التوسل بالعباس هو توسل به لا بدعائه حسان بن ثابت حيث قال: سأل الأئنام وقد تتابع جدبنا فسقى الغمام بغرة العباس عم النبي وصنو والده الذي ورث النبي بذاك دون الناس أحى الإله به البلاد فأصبحت مخضرة الأجناب بعد الياس وصحابي آخر هو عباس بن عتبة بن أبي لهب فقال: بعمى سقى الله الحجاز وأهله عشية يستسقى بشيئته عمر توجه بالعباس في الجذب راغبا إليه فما رام حتى أتى المطر ومنا رسول الله فينا ترائه فهل فوق هذا للمفاخر مفتخر فالآيات السابقة تصرح بأن التوسل كان بالعباس، ومن يحاول أن يصرف اللفظ هنا عن ظاهره يكون قد كذب على صاحبي الآيات عليه السلام واتبع هواه.

٥ - وعليه فإن قول بعضهم: إن الكلام ليس على ظاهره ولا بد من تقدير مضاف محذوف في قول عمر (وإننا نتوسل إليك بعم نبينا)، أي بدعاء عم نبينا، قولهم هذا فيه صرف للنص عن ظاهره ولا دليل معهم إلا شبه متخيلة، فالواجب والحالة هذه إبقاء النص على ظاهره ذلك أن الحذف يكون على خلاف الأصل والواجب العمل بالأصل وتجد المخالف يقول: أراد عمر بدعاء عم نبيك وهذا خطأ لأن الإرادة محلها القلب فتعيين الإرادة على خلاف الظاهر باطل، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه أجل من أن يلبس على الناس دينهم فيكون ظاهر كلامه مخالفا لما يريد.

٦ - بقى بيان أن الاسترسال السابق هو في دفع شبه فقط وإلا فالصحابه رضي الله عنهم توسلوا بالنبي ﷺ ثبت ذلك عن ابن عمر وبلال بن الحارث المزني وعائشة كما سيأتي إن شاء الله تعالى، وتقدمت الآيات المصرحة بالتوسل

بالعباس عليه السلام. ثم لا يخفى على اللبيب أن المتوسل لم يطلب من الميت أو الحي شيئا، وإنما طلب من الله عز وجل فقط متوسلا أي متقربا إلى الله تعالى بكرامة هذا الميت أو الحي أو عمله الصالح أو نحو ذلك، فهل في هذا ونحوه عبادة للميت أو تأليه له، نعوذ بالله من المجازفة والهجوم على أعراض المسلمين.

هذا الاثر - على فرض صحته كما قال الشارح - ليس بحجة على جواز الاستسقاء بالنبي عليه السلام بعد وفاته، لأن السائل مجهول، ولأن عمل الصحابة عليهم السلام على خلافه، وهم أعلم الناس بالشرع، ولم يات أحد منهم إلى قبره يسأله السقيا ولا غيرها، بل عدل عمر عنه لما وقع الجذب إلى الاستسقاء بالعباس، ولم ينكر ذلك عليه أحد من الصحابة، فعلم أن ذلك هو الحق، وأن ما فعله هذا الرجل منكر ووسيلة إلى الشرك، بل قد جعله بعض أهل العلم من أنواع الشرك، وأما تسمية السائل في رواية سيف المذكورة (بلال بن الحارث) ففي صحة ذلك نظر، ولم يذكر الشارح سند سيف في ذلك، وعلى تقدير صحته عنه لا حجة فيه، لأن عمل كبار الصحابة يخالفه، وهم أعلم بالرسول عليه السلام وشريعته من غيرهم، والله أعلم. اهـ.

قلت: قوله (لأن السائل مجهول) هو معنى كلام الالباني في توسله (ص ١٢٢) حيث قال: هب أن القصة صحيحة، فلا حجة فيها لأن مدارها على رجل لم يسم، وتسميته بلالا في رواية سيف لا يساوي شيئا لأن سيفاً متفق على ضعفه. اهـ.

وقد أجبنا بتوفيق الله تعالى عن هذا فقلت: الجاني إلى القبر الشريف سواء كان صحابيا أو تابيعيا فالحجة في إقرار عمر بن الخطاب عليه السلام في عمله، حيث لم ينه عما فعل، بل بكى عمر وقال: يا رب ما الو إلا ما عجزت عنه. والله أعلم.

قوله: (ولأن عمل الصحابة عليهم السلام على خلافه).

قلت: قد تقدم أن حكمه حكم الترك، وإقرار عمر لهذا الجاني فيه لفت نظر للقارئ الكريم إلى أن فعل الصحابة ليس على خلافه ومثله أثر عائشة رضي الله عنها في فتح الكوى وهما نص في الباب.

الاعتراض الثالث: قال البخاري في صحيحه (الفتح ٢ / ٤٩٤): حدثنا عمرو بن علي قال: حدثنا أبو قتية قال: حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه، قال: سمعت ابن عمر يتمثل بشعر أبي طالب: وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل قوله: (ولأن ما فعله هذا الرجل منكر ووسيلة إلى الشرك، بل جعله بعض أهل العلم من أنواع الشرك).

قلت: أخطأت وما أصبت فبعد تسليمك بصحة الاثر أترى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه يقر الرجل على الشرك - في رأيك - حاشاه من هذا؟ ثم للناظر أن يتعجب ويسأل: هل نتعلم من الصحابة رضي الله عنهم ديننا؟ أم ننظر في أعمالهم ونحكم عليها وفق ما نراه من قواعد غير مسلمة؟ وهكذا تكون الفوضى في التعليقات. وسبيل أهل العلم هجر ما يخالف الآثار الصحيحة وعمل الصحابة رضي الله عنهم. والمجئ إلى القبر الشريف ومخاطبة الرسول ﷺ ليس، بشرك واعتراف ابن تيمية بهذه الواقعة وغيرها انظره في اقتضاء الصراط المستقيم (ص ٣٧٣) ولا بد. فهل ابن تيمية يقر الشرك أم أن المعلق لم يعط البحث حقه أم ماذا؟ نعوذ بالله من التخطئ والتناقض ومرض البدعة والشرك.

قوله: وعلى تقدير صحته عنه لا حجة فيه، لأن عمل كبار الصحابة يخالفه وهم أعلم بشريعته ﷺ من غيرهم). الحجة في قول عمر وإقراره رضي الله عنه، ثم إن عمل كبار الصحابة ليس بحجة مع مخالفة صغارهم لهم كما هو مقرر في علم الأصول. والكلام هنا يحتمل أكثر من ذلك ولولا خشية الاطالة لوفيت الكيل صاعاً بصاع والله المستعان. وقال عمر بن حمزة: حدثنا سالم عن أبيه (ربما ذكرت

قول الشاعر وأنا انظر إلى وجه النبي ﷺ يستسقى فما ينزل حتى يجيش كل ميزاب: وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل وهو قول أبي طالب. والشاهد فيه قوله: (يستسقى الغمام بوجهه). فتمثل عبد الله بن عمر رضي الله عنه بقول أبي طالب وتذكره له مع النظر للنبي ﷺ يدل على توسله بالنبي ﷺ في الاستسقاء، وهو نص لا يحتمل غيره. وقد أجاب الشيخ بشير السهسواني على هذا النص الصريح إجابة مندفة فقال (ص ٢٧٣): فإن قلت: لفظ (يستسقى الغمام بوجهه) يدل على أن التوسل بالذوات الفاضلة جائز قلت: المكروه من التوسل هو أن يقال أسألك بحق فلان أو بحرمة فلان، وأما إحضار الصالحين في مقام الاستسقاء أو طلب الدعاء منهم فهو ليس من المكروه في شيء بل هو ثابت بالسنة الصحيحة. اهـ.

وقال في موضع آخر (ص ٢٧٤): وإذا كان حضور الصحابة والتابعين وتابعي التابعين والضعفاء سببا للنصر والفتح فما ظنك بحضور سيد ولد آدم ﷺ. اهـ ثم قال في (ص ٢٧٥): فالمراد بوجهه في قول أبي طالب: (يستسقى بوجهه) بركة حضور ذاته أو بدعائه. اهـ.

قلت وبالله التوفيق: صرف السهسواني هذا التوسل إلى التبرك بالذات أو الدعاء فيه نظر، أما الدعاء فظاهر أو كون المراد يستسقى بوجهه بركة حضوره فيمكن أن يكون كذلك إن كان التبرك والتوسل عنده مترادفان وهو الصواب. وهو ما صرح به البدر العيني فقال في عمدة القاري (٧ / ٣٠): معنى قول أبي طالب هذا في الحقيقة توسل إلى الله عز وجل بنيه لأنه حضر استسقاء عبد المطلب والنبي ﷺ معه، فيكون استسقاء الناس الغمام في ذلك الوقت بركة وجهه الكريم. اهـ. وإن لم يكن للفظة (يستسقى الغمام بوجهه) هو عين التوسل، ولا بد من حمل النص على ظاهره ولا يصرف إلا بدليل ولا صارف هنا. والله أعلم.

وللعلامة محمد بن علي الشوكاني كلمة في جواز التوسل بالانبياء وغيرهم من الصالحين رد فيها على من منعه وفند إيراداته، فقال رحمته في كتابه (الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد) ما نصه:

أما التوسل إلى الله سبحانه وتعالى باحد من خلقه في مطلب يطلبه العبد من ربه، فقد قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: إنه لا يجوز التوسل إلى الله تعالى إلا بالنبي ﷺ إن صح الحديث فيه. ولعله يشير إلى الحديث الذي أخرجه النسائي في سننه والترمذي وصححه وابن ماجه وغيرهم أن أعمى أتى النبي ﷺ فذكر الحديث، قال وللناس في معنى هذا قولان: أحدهما أن التوسل هو الذي ذكره عمر بن الخطاب لما قال كنا إذا أجدبنا نتوسل بنبينا إليك فتسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا هو في صحيح البخاري وغيره، فقد ذكر عمر رضي الله عنه إنهم كانوا يتوسلون بالنبي ﷺ في حياته في الاستسقاء ثم توسل بعمه العباس بعد موته وتوسلهم هو استسقائهم بحيث يدعو ويدعون معه فيكون هو وسيلتهم إلى الله تعالى، والنبي ﷺ كان في مثل هذا شافعا وداعيا لهم.

والقول الثاني: إن التوسل به ﷺ يكون في حياته وبعد موته وفي حضرته ومغيبه، ولا يخفأك أنه قد ثبت التوسل به ﷺ في حياته وثبت التوسل بغيره بعد موته بإجماع الصحابة إجماعا سكوتيا لعدم إنكار أحد منهم على عمر رضي الله عنه في توسله بالعباس رضي الله عنه. وعندي أنه لا وجه لتخصيص جواز التوسل بالنبي ﷺ كما زعمه الشيخ عز الدين بن عبد السلام لامرين: الاول: ما عرفناك به من إجماع الصحابة رضي الله عنهم، والثاني: إن التوسل إلى الله بأهل الفضل والعلم هو في التحقيق توسل بأعمالهم الصالحة ومزاياهم الفاضلة إذ لا يكون فاضلا إلا بأعماله^١، فإذا قال القائل: اللهم إني أتوسل إليك بالعالم الفلاني فهو

١ . فرجع الامر إلى تصويب القول بالتوسل وأن المانع يمنع أمرا لا وجود له في الحقيقة.

باعتبار ما قام به من العلم. وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما أن النبي ﷺ حكى عن الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصخرة أن كل واحد منهم توسل إلى الله بأعظم عمل عمله، فارتفعت الصخرة. فلو كان التوسل بالأعمال الفاضلة غير جائز أو كان شركاً كما زعمه المتشددون في هذا الباب كابن عبد السلام، ومن قال بقوله من أتباعه لم تحصل الإجابة لهم ولا سكت النبي ﷺ عن إنكار ما فعلوه بعد حكايته عنهم، وبهذا تعلم أن ما يورده المانعون من التوسل بالانبياء والصلحاء من نحو قوله تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾، ونحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾، ونحو قوله تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ﴾ ليس بوارد بل هو من الاستدلال على محل النزاع بما هو أجنبى عنه، فإن قولهم ما نعبدهم إلا ليقربونا

١. العز بن عبد السلام رحمه الله تعالى لم يتشدد البتة ولكن عذر الشوكاني أنه نقل كلام العز بن عبد السلام بواسطة، كما وضحه شيخنا العلامة المحقق السيد عبد الله بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى. ونور مرقده في الرد المحكم المتين (ص ٥٥) فانه قال: هذا غلط في النقل عن ابن عبد السلام لأن فتواه في الاقسام على الله بخلقه لا في سؤاله بجاء فلان، ونحن نقل كلامه في ذلك ليتضح المراد فقد جاء في الفتاوى الموصلية مانصه: أما مسألة الدعاء فقد جاء في بعض الاحاديث أن رسول الله ﷺ علم بعض الناس الدعاء فقال في أوله: «قل اللهم إني أقسم عليك بنبيك محمد نبي الرحمة» وهذا الحديث إن صح فينبغي أن يكون مقصوراً على رسول الله ﷺ لأنه سيد ولد آدم وأن لا يقسم على الله بغيره من الانبياء والملائكة والاولياء لانهم ليسوا في درجته وأن يكون هذا مما خص به نبينا على علو درجته ومرتبته. اهـ ثم قال السيد عبد الله بن الصديق رحمه الله تعالى ونور ضريحه: هذا كلام عز الدين بحروفه ونقلناه من الفتاوى الموصلية وهكذا نقله أصحاب الخصائص كالحافظ السيوطي والقسطلاني وغيرهما مستدلين به على أن الاقسام على الله تعالى بالنبي ﷺ من خصوصياته وهذا غير ما نحن فيه، وهو سؤال الله بجاء فلان من غير إقسام عليه، وبين المسالتين بون كبير كما لا يخفى، فاشتبه الحال على ابن تيمية ودخلت عليه مسألة في أخرى والكمال لله تعالى. انتهى كلام شيخنا رحمه الله ونور قبره. وانظر الرد المحكم المتين (ص ٥٤، ٥٥)، وحاشية (ص ٢٢٢) منه.

إلى الله زلفى مصرح بانهم عبدوهم لذلك والتوسل بالعالم مثلاً لم يعبد به بل علم أن له مزية عند الله بحمله العلم فتوسل به لذلك، وكذلك قوله: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ فإنه نهى عن أن يدعو مع الله غيره كأن يقول بالله وبفلان، والتوسل بالعالم مثلاً لم يدع إلا الله فإنما وقع منه التوسل عليه بعمل صالح عمله بعض عباده، كما توسل الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصخرة بصالح أعمالهم، وكذلك قوله: (والذين يدعون من دونه) الآية. فإن هؤلاء دعوا من لا يستجيب لهم ولم يدعوا ربهم الذى يستجيب لهم. والتوسل بالعالم مثلاً لم يدع إلا الله ولم يدع غيره دونه ولا دعا غيره معه. فإذا عرفت هذا لم يخف عليك دفع ما يورده المانعون للتوسل من الأدلة الخارجة عن محل النزاع خروجاً زائداً على ما ذكرناه كاستدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ * يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾، فإن هذه الآية الشريفة ليست فيها دلالة إلا أنه تعالى هو المفرد بالامر في يوم الدين وأنه ليس لغيره من الامر شئ، والتوسل بنبي من الانبياء أو عالم من العلماء هو لا يعتقد أن لمن توسل به مشاركة لله جل جلاله في أمر يوم الدين. ومن اعتقد هذا لعبد من العباد سواء كان نبياً أو غير نبي فهو في ضلال مبين، وهكذا الاستدلال على منع التوسل بقوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾، فإن هاتين الايتين مصرحتان بأنه ليس لرسول الله ﷺ من أمر الله شئ، وأنه لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً فكيف يملك لغيره، وليس فيها منع التوسل به أو بغيره من الانبياء أو الاولياء أو العلماء وقد جعل الله لرسول الله ﷺ المقام المحمود مقام الشفاعة العظمى وأرشد الخلق إلى أن يسأله ذلك ويطلبوه منه، وقال له: سل تعط واشفع تشفع، وقيد ذلك في كتابه العزيز بان الشفاعة لا تكون إلا بإذنه ولا تكون إلا لمن ارتضى، وهكذا الاستدلال على منع التوسل

بقوله ﷺ لما نزل قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ يا فلان ابن فلان لا أملك لك من الله شيئا، يا فلانة بنت فلان لا أملك لك من الله شيئا، فإن هذا ليس فيها إلا التصريح بأنه ﷺ لا يستطيع نفع من أراد الله ضرره ولا ضر من أراد الله تعالى نفعه، وأنه لا يملك لاحد من قرابته فضلا عن غيرهم شيئا من الله، وهذا معلوم لكل مسلم وليس فيه أنه لا يتوسل به إلى الله، فإن ذلك هو طلب الامر ممن له الامر والنهي، وانما أراد الطالب أن يقدم بين يدي طلبه ما يكون سببا للاجابة ممن هو المنفرد بالعطاء والمنع وهو مالك يوم الدين. انتهى كلام الشوكاني رحمه الله.

وقال الألوسي: أنا لا أرى بأسا في التوسل إلى الله تعالى بجاه النبي ﷺ عند الله تعالى حيا وميتا، ويراد بالجاه معنى يرجع إلى صفة من صفاته تعالى مثل أن يراد به المحبة التامة المستدعية عدم رده وقبول شفاعته فيكون معنى قول القائل: إلهي أتوسل إليك بجاه نبيك ﷺ أن تقضى لي حاجتي، إلهي اجعل محبتك له وسيلة في قضاء حاجتي، ولا فرق بين هذا وقولك: إلهي أتوسل إليك برحمتك أن تفعل كذا، إذ معناه أيضا إلهي اجعل رحمتك وسيلة في فعل كذا. انتهى من جلاء العينين (ص ٥٧٢).

التوسل ليس من مباحث الاعتقاد

التوسل من موضوعات الفروع، لان حقيقته اتخاذ وسيلة، أي قرينة إلى الله تعالى. قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾. والتوسل على أنواع وأمره يدور بين الجواز والندب والحرمة، وما كان أمره كذلك فهو من الاحكام الشرعية التي موضوعها علم الفقه، وإقحام موضوعات الفقه في التوحيد والعقائد خطأ يجب مجانبته حتى ينزل كل بحث

منزلته. وهذا الامام أبو حنيفة يقول: ويكره أن يقول الرجل في دعائه: اسألك بمعقد العز من عرشك. اهـ (الجامع الصغير للامام محمد ص ٣٩٥ مع النافع الكبير). فعبر الامام أبو حنيفة رحمته بقوله: (يكره)، فدار الامر بين الكراهة التنزيهية أو التحريمية، كما قرره أصحابه في كتاب (الكراهية) أو الحظر والاباحة من مصنفاتهم الفقهية. والسادة الفقهاء يذكرون التوسل في باب الاستسقاء، وعند زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم. أما سلك بحث التوسل في العقائد وجعله وسيلة من وسائل الشرك فبدعة قد حلت بالمسلمين ومسلكا قد زرع العداوة بينهم ونفخ في بوق الخلاف بين الاخ وأخيه والاب وابنه. ومن قلب النظر في عشرات الكتب والرسائل التي يصنفها بعض المعاصرين التي تتحدث عن (منهج أهل السنة والجماعة)، و (أصول أهل السنة)، و (عقيدة الفرقة الناجية)، و (العقيدة الصحيحة)، و (مجمّل أصول أهل السنة والجماعة). وخصائص....، ومميزات.....، لرأى الهول والجهل معا ووقف على أنواع من التشدد كادت أن تأتي على الاخضر واليابس. وينبغي على العقلاء كشف أضرار وأخطار هؤلاء الجهلة ومن على شاكلتهم من المتاجرين بالخلاف بين المسلمين. وإن المرء لا يعجب ممن يأخذ بأحد الرأيين، ولكنه لا ينقضى عجه ممن يتبع أحد هذين الرأيين، ثم يجعل ما اتبعه هو الحق الذي يجب المصير إليه ويجعل من اختيار الآخرين للرأى الآخر برهان كونهم مبتدعة يجب مفارقتهم ويجب... ويجب....، فقل لي بربك أي عالم من علماء الامة يقر هذا المسلك المتخلف العجيب، ولطالما اتهم كثير من عباد الله الصالحين بالابتداع وغيره، وعند المحافقة تجد الحق معهم والجهل مع غيرهم، فإلى الله المشتكى مما ال إليه أمر المسلمين. والنصيحة لآخواني المتشددين في هذا الباب توجب علي أن أذكر بعض النصوص التي تؤيد الحق الذي ذكرته وعנית بان تكون للمانعين من التوسل:

١ - قال الشيخ حسين بن غنام الاحسائي^١ في (روضة الافكار والافهام لمرتاد حال الامام): (العاشرة) قولهم في الاستسقاء: لا بأس بالتوسل بالصالحين، وقول أحمد يتوسل بالنبي ﷺ خاصة مع قولهم أنه لا يستغاث بمخلوق، فالفرق ظاهر جداً وليس الكلام مما نحن فيه، فكون بعضهم يرخص بالتوسل بالصالحين وبعضهم يخصه بالنبي ﷺ، و (وأكثر العلماء ينهى عن ذلك ويكرهه لما^٢، هذه المسألة من مسائل الفقه، ولو كان الصواب عندنا قول الجمهور أنه مكروه فلا ننكر على من فعله ولا إنكار في مسائل الاجتهاد. اهـ. انتهى من كتاب (السهماني) (ص ١٨٣).

٢ - قال الشيخ سعد بن حمد بن عتيق النجدي: مسألة التوسل بالنبي ﷺ وهو أن يقول القائل: اللهم إني أتوسل إليك بنبيك محمد ﷺ، فهي مسألة مشهورة والكلام فيها معروف عند أهل العلم، فطائفة من العلماء منعوا من ذلك سواء توسل بالنبي ﷺ أو بغيره، وطائفة جوزوا ذلك بالنبي ﷺ لا بغيره^٣، واستدل هؤلاء بما روى الترمذي والنسائي أن النبي ﷺ علّم بعض أصحابه أن يدعو فيقول: «اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، يا رسول الله إني أتوسل بك إلى ربي في حاجتي ليقضيها، اللهم فشفعه في»، فاستدلوا بهذا الحديث على جواز التوسل به ﷺ في حياته وبعد مماته، وقالوا: ليس في التوسل به ﷺ دعاء للمخلوق والاستغاثة به، وإنما هو دعاء ولكن فيه بجاهه ﷺ، قالوا: وهذه مثل قوله فيما رواه ابن ماجه في دعاء الخارج

١ . من أصحاب محمد بن عبد الوهاب، وكتابه المذكور مطبوع. انظر: روضة الناظرين: ١ / ٧٨
٢ . قوله: (وأكثر العلماء) ربما يعنى الشيخ (علماء مخصوصين عنده)، والصواب أن جماهير علماء الامة على جوازه، والشيخ مالكي وأهل مذهبه متفقون على جواز التوسل بالنبي ﷺ ولا يحفظ عن أحد من المالكية قول بكراهية التوسل بالنبي ﷺ كما حققه شيخنا العلامة المحقق السيد عبد الله بن الصديق الغماري قدس الله سره في الرد المحكم المتين (ص ٨٩ - ٩١)
٣ . لم يذكر الشيخ من جوز التوسل بالنبي ﷺ وبغيره من الانبياء والاولياء. فتدبر.

إلى الصلاة: «اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي هذا، فإني لم أخرج إשרاً ولا بطراً خرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك، أسألك أن تنقذني من النار وأن تغفر لي ذنوبي جميعاً إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت». هذا حاصل ما استدل به المجوزون للتوسل به عليه السلام. وأما المانعون من ذلك فيقولون: إن صح الحديث فليس فيه دليل على جواز التوسل به عليه السلام بعد مماته، وإنما فيه جواز ذلك في حياته بحضوره، قالوا: والدليل على صحة ما قلناه أن عمر بن الخطاب استسقى بالعباس رضي الله عنه، فقال: اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبيك فتسقيننا، وإنا نتوسل بعم نبيك فاسقنا فيسقون. ولو كان التوسل به عليه السلام بعد مماته مشروعة لما عدل عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى العباس، هذا ما ذكره العلماء في هذه المسألة^١. ونحن وإن قلنا بالمنع من التوسل به عليه السلام بهذا اللفظ أو نحوه لما نعتقده من أصحية المنع، فنحن مع ذلك لا نشدد في ذلك على من فعله مستدلاً بالحديث فضلاً عن أن نكفروه. ١هـ (ص ٣٣ - ٣٤).

٣- وسئل محمد بن عبد الوهاب عن قولهم في الاستسقاء (لا بأس بالتوسل بالصالحين) وقول أحمد: يتوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم خاصة مع قولهم: (إنه لا يستغاث بمخلوق) فأجاب بكلام منه قوله: فهذه المسألة من مسائل الفقه وإن كان الصواب عندنا قول الجمهور^٢: إنه مكروه، فلا ننكر على من فعله، ولا إنكار في مسائل الاجتهاد.. الخ انظر فتاوى ابن عبد الوهاب (٣ / ٦٨).

١. قد تقدم أن غاية استدلاله هو استدلال بالترك، وأجيب بأن الترك يدل على جواز ترك المتروك فقط، على أن الصحابة توسلوا بالنبي صلى الله عليه وسلم بعد انتقاله كما في إثار عن بلال بن الحارث وابن عمر وعائشة والتوسل بالعباس توسل بذاته وبدعائه كما تقدم.

٢. بل العكس هو الصحيح فالجمهور على الجواز أو الندب وفي الفروع لابن مفلح الحنبلي (١ / ٥٩٥) ما نصه: (ويموز التوسل بصالح وقيل يستحب، قال أحمد في منسكه الذي كتبه للمروزي: (إنه يتوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم في دعائه، وجزم به في المستوعب وغيره). ١هـ (*)

٤ - وقال القنوجي في باب آداب الدعاء من كتاب (نزل الابرار) (ص ٣٧) مانصه: ومنها التوسل إلى الله سبحانه بالانبياء، ويدل عليه ما أخرجه الترمذي من حديث عثمان بن حنيف - وذكر حديث توسل الضرير - ثم قال: ومنها التوسل بالصالحين ويدل له ما ثبت في الصحيح أن الصحابة استسقوا بالعباس عم رسول الله ﷺ ثم قال: ومسألة التوسل بالانبياء والصالحين مما اختلف فيه أهل العلم اختلافا شديدا بلغت النوبة إلى أن كفر بعضهم بعضا أو بدع وضلل. والامر أيسر من ذلك وأهون مما هنالك، وقد قضى الوطر منها صاحب كتاب (الدين الخالص)، والعلامة الشوكاني في (الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد)، وحاصلها: جواز التوسل بهم على ما ورد من الهيئات وعلى القصر على ما في الروايات، ولا يقاس عليه ولا يزداد عليه شيء، ولا نشك أن من لا يرى التوسل إخلاصا لله ليس عليه إثم ولا وزر، ومن توسل فما أساء، بل جاء بما هو جائز في الجملة، وكذلك ثبت التوسل بالأعمال الصالحة كما سبقت الإشارة إليه فيما تقدم، وبالجملة ليست المسألة مستحقة لمثل تلك الزلازل والقلقل، ولكن مفسد الجهل والتعصب ومساوئ التقليد والتعسف لا تحصى. اهـ.

ولا بأس أن ألفت نظر القارئ الكريم لنوع من رسائل التهويل والتضليل والتعدي على المسلمين - وما أكثرها - من هذه الرسائل رسالة باسم (وقفات مع كتاب للدعاة فقط) يعيب المؤلف فيها على صاحب كتاب (للدعاة فقط) مسائل منها قول الامام حسن البنا رحمه الله: (والدعاء إذا قرن بالتوسل إلى الله تعالى بأحد من خلقه خلاف فرعى في كيفية الدعاء، وليس من مسائل العقيدة). اهـ (ص ٢٥). وهذا حق لا مرية فيه، ومنكره منكر للمحسوس ومكابري في الضروريات، ولان صاحب الرسالة المذكورة وقف على بعض الرسائل التي ترشح بالتهويل والتضليل وتعميق الخلاف بين المسلمين جرى المسكين في فلك

هذه الرسائل فأبرق لمن يفتيه وفق مراده، فافاده بعضهم بقوله المضحك المبكى: التوسل في الدعاء بذوات الصالحين أو حقهم أو جاههم يعتبر أمرا مبتدعا ووسيلة من وسائل الشرك والخلاف فيه يعتبر خلافا في مسائل العقيدة لا في مسائل الفروع، لان الدعاء فيه أعظم أنواع العبادة ولا يجوز فيه إلا ما ورد في الكتاب والسنة.... إلخ (ص ٣١-٣٢).

قلت: لا يخفى أن الأحاديث والآثار الصحيحة والحسنة ترد قوله، ولو استحضر هذا المجيب حديثا واحدا منها، وليكن حديث توسل الأعمى بالنبي ﷺ واستعمال عثمان بن حنيف له وزيادة حماد بن سلمة الصحيحة وكان مع استحضاره منصفاً وترك تقليد غيره لا عرض عما تفوه به، فإن أبى ترك التقليد فأولى به تقليد إمامه في توسله بالنبي ﷺ وجماعة من السلف كما نقله ابن تيمية في التوسل والوسيلة ص ٦٥، ٩٨ فإذا كان أحد وجماعة من السلف لا يعرفون الشرك ووسائله وعرفه هذا المستدرك عليهم فليكن ما عرفه هو سبب السلف وأئمة الدين ورميهم بالعظائم لا غير. نعم الدعاء من أعظم أنواع العبادة، كلمة حق أريد بها باطل، لكن المتوسل لا يدعو إلا الله جل وعز، ولكنه اتباعاً لقول بقول الله تعالى: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ توسل في دعائه. وهذه الوسيلة مختلف في بعض أنواعها منها ما يجوز، ومنها ما لا يجوز فالامر فيه خلاف وهو ضعيف، ومحل هذا الخلاف موضوع علم الفقه، أما علم العقيدة أو التوحيد فيتكلم في الالهيات والنبويات والسمعيات، فلا معنى لادخال بحث التوسل في العقيدة وبون كبير بين العلمين. ومن جملة ما استدل به في جوابه قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾، ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾. وهذا استدلال عجيب لانه استدل بخارج عن النزاع أجني عنه وتقدم

جواب مسكت لامثال هؤلاء عن العلامة الشوكاني، والآية الاولى فيها طلب دعاء الله تعالى، والثانية فيها حث على الدعاء مع الاخلاص، أما التوسل فهو اتخاذ قرينة لله رغبة في إجابة الدعاء، وهذه القرينة على أنواع كما هو معلوم فلا تنافي باى وجه مع الايتين، بل التوسل يوافقهما من حيث أنه يدعو الله تعالى ولا يدعو غيره. ثم رأيت المجيب يقول في رسالة له مطبوعة باسم (تعقيبات على كتاب السلفية ليست مذهبا) عن التوسل: إنها لمسالة خطيرة تمس العقيدة وتجبر إلى الشرك، فكيف تكون هينة. اهـ.

قلت: هون على نفسك يا شيخ، فإذا كان التوسل يجر إلى الشرك فقل لى بربك هؤلاء الائمة الذين توسلوا بالنبي ﷺ أحمد وغيره من السلف ومن بعدهم هل علمت أنهم انجروا إلى الشرك حاشاهم من ذلك وهم أئمة الدين. وكلامك يعنى أن التوسل يستلزم بالضرورة الانجرار للشرك وهو لازم باطل لا ينكره إلا مكابر. وهذا الرجل^١ الذى يتشدد هنا التشدد المقوت - ويخالف

١. هو صالح الفوزان، ودعوى البدعة والشرك عنده سهلة جدا، حتى أنني رأيت منسكا له عد فيه الدعاء عند القبر الشريف من الاءخطاء العظيمة لانه (وإن كان الداعي لا يدعو إلا الله) بدعة ووسيلة إلى الشرك. كذا في منسكه (ص ٥٢) وغير خفى أن الدعاء عند القبر الشريف تضافت النقول عليه عن السلف والخلف وابن تيمية ذكر ذلك عن جماعات في رده على الاخنائى (ص ٣٧ - ٣٨) فانظره. ثم رأيت أن اتحف القارئ الكريم بهذه الفائدة من معجم الشيوخ للحافظ الذهبي الذى قال في (١ / ٧٣ - ٧٤) مانصه: (عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر: (أنه كان يكره مس قبر النبي ﷺ قلت: كره ذلك لانه راه إساءة أدب. وقد سئل أحمد بن حنبل عن مس القبر النبوي وتقبيله فلم ير بذلك إساءة أدب. وقد سئل أحمد بن حنبل عن مس القبر النبوي وتقبيله فلم ير بذلك باسا، رواه عنه ولده عبد الله بن أحمد. فإن قيل: فهلا فعل ذلك الصحابة قيل: لانهم عاينوه وتملوا به وقبلوا يده وكادوا يقتلون على وضوئه واقتسموا شعره المطهر يوم الحج الاكبر، وكان إذا تنخم لا تكاد نخامته تقع إلا في يد رجل فيدلك بها وجهه. ونحن فلما لم يصح لنا مثل هذا النصيب الاوفر ترامينا على قبره بالالتزام والتبجيل والاستلام والتقبيل. ألا ترى كيف فعل ثابت البناني، كان يقبل يد أنس بن مالك ويضعها على وجهه

مذهبه - في أمر فرعى، تجده في مكان آخر يتساهل في محض الاعتقاد تساهلا مذموما فتجده يقول في رسالته المذكورة تعقيبا على من نقل الاجماع على بقاء النار فقال: وتعقبينا عليه من وجهين: الوجه الاول: أنه لم يحصل إجماع على تخطئة القول بفناء النار وعده من البدع كما زعم. فالمسألة خلافية، وإن كان الجمهور لا يرون القول بذلك، لكنه لم يتم إجماع على إنكاره، وإنما هو من المسائل الخلافية التي لا يبدع فيها. الوجه الثاني: أن الذين قالوا بفنائها استدلوا بادلة من القران والسنة، وبقطع النظر عن صحة استدلالهم بها أو عدم صحته، فإن هذا القول لا يعتبر من البدع ما دام أن أصحابه يستدلون له، لان البدع ما ليس لها دليل أصلا، وغاية ما يقال إنه قول خطأ أو رأى غير صواب ولا يقال بدعة، وليس قصدي الدفاع عن هذا القول، ولكن قصدي بيان أنه ليس بدعة ولا ينطبق عليه ضابط البدعة، وهو من المسائل الخلافية. ١هـ (ص ٣٩ - ٤٠).

قلت: وغير خفى على اللبيب والبلید أن كلامه نهاية في البطلان والتعصب، وأن القول بفناء النار هو قول المبتدعة من جهمية المعتزلة، وأن من يعتد به في الاجماع من الائمة فارق هذا القول وخالفه، وقد قال الطحاوي: (والجنة والنار مخلوقتان أبدا لا تفنيان ولا تبيدان). ١هـ (ص ٤٧٦ مع الشرح).

ويقول: يد مست يدرسول الله ﷺ. وهذه الامور لا يحركها من المسلم إلا فرط حبه للنبي ﷺ، إذ هو مأمور بأن يحب الله ورسوله أشد من حبه لنفسه وولده والناس أجمعين، ومن أمواله ومن الجنة وحورها، بل خلق من المؤمنين يحبون أبا بكر وعمر أكثر من حب أنفسهم. (*) حكى لنا جندار أنه كان يجبل البقاع فسمع رجلا سب أبا بكر فسل سيفه وضرب عنقه، ولو كان سمعه يسبه أو يسب أباه لما استباح دمه. ألا ترى الصحابة في فرط حبه للنبي ﷺ قالوا: ألا نسجد لك؟ فقال: لا، فلو أذن لهم لسجدوا له سجود إجلال وتوقير لا سجود عبادة كما قد سجد إخوة يوسف عليه السلام ليوسف. وكذلك القول في سجود المسلم لقبر النبي ﷺ على سبيل التعظيم والتجليل لا يكفر به أصلا بل يكون عاصيا فليعرف أن هذا منهى عنه، وكذلك الصلاة إلى القبر). انتهى كلام الذهبي. (*)

وبسط الرد على هذه البدعة في كتاب (الاعتبار ببقاء الجنة والنار) للتقي السبكي، و (رفع الاستار لابطال أدلة القائلين بفناء النار) للامير الصنعاني وقد طبعاً. وصفوة القول: أنه تشدد فيها هو سهل، وتساهل في أمر الاعتقاد، وما أرى ذلك إلا بسبب اتباع الهوى والانتصار للأشخاص لا غير، وهذا هو الغلو الذي قاموا وقعدوا ولفوا وداروا حوله ووقعوا في أئمة الدين بسببه، فلله الأمر من قبل ومن بعد نعوذ بالله من الهوى والمناكدة، وإن كل متمسك بالحق خلا قلبه من شوائب العصبية والأهواء ليبرأ إلى الله تعالى من التلاعب بالدين.

* * *

وإذا كان صاحب رسالة (وقفات مع كتاب للدعاة فقط) قد اعتمد على غيره، فإن أبا بكر الجزائري قد اعتمد على نفسه، فزاد الطين بلة وكفر قسطاً وافرأ من المسلمين فقال ما نصه: إن دعاء الصالحين والاستغاثة بهم والتوسل بجاههم لم يكن في دين الله تعالى قرينة ولا عملاً صالحاً فيتوسل به أبداً، وإنما كان شركاً في عبادة الله محرماً يخرج فاعله من الدين ويوجب له الخلود في جهنم. انتهى بحروفه من كتابه (عقيدة المؤمن) (ص ١٤٤).

والصحيح أن المؤمن لا يعتقد ذلك في إخوانه المؤمنين الذين يعتقدون ألا مؤثر إلا الله عز وجل، وغاية عملهم أنهم علموا منزلة النبي ﷺ عند ربه فتوسلوا به واتبعوا الأدلة الصحيحة، وقد تأسوا في ذلك بالصحابية رضي الله عنهم. وقد أخطأ أبو بكر الجزائري فكفر بعباد الله الصالحين، وهذا التكفير الجزاف لا ارتباط له بكتاب أو سنة ولا بها عليه السواد الاعظم، ولم يقل ذو عقل ودين بمقولته الفاسدة إلا من كان على رأى الخوارج نسأل الله العافية. وللأسف قد طبع كتابه مرات، وليتأمل القارى المنصف كم من المسلمين فتنوا بهذا الباطل والله المستعان. ولا بد أن يفرق المنصف بين وقوع الفعل في حدود ما أباحه

الشارع ووقوعه إذا خرج عن المحدود وإن كان جائزا في نفسه، فلا يعنى وقوع بعض الالفاظ المتهمة من العوام ضرورة منع الاصل الذى أباحه السرعة. فتدبر.

* * *

وإذا كان أبو بكر الجزائري قد تفوه بالتكفير، فهناك آخر هو محمد صالح العثيمين الذى أصر على اعتبار التوسل من مباحث الاعتقاد واستدل على مقولته بما لم يصرح به مسلم فقال: (وبالنسبة للتوسل فهو داخل في العقيدة لان المتوسل يعتقد أن هذه الوسيلة تأثيرا في حصول مطلوبه ودفع مكروهه، فهو في الحقيقة من مسائل العقيدة، لان الانسان لا يتوسل بشئ إلا وهو يعتقد أن له تأثيرا فيما يريد) اه من فتاوى ابن عثيمين (٣ / ١٠٠) كما نقله عنه جامع (فتاوى مهمه لعموم الامه).

قلت: اثبت العرش ثم انقش، فمن الذى أطلعك على ما في صدور المتوسلين حتى تصرح بهذه المقولة الشنيعة. إن ما قاله مناف للاعتقاد تماما فكل مسلم يعتقد اعتقادا جازما أن الله جل وعز هو النافع وهو الضار وأن المؤثر الحقيقي هو الله وأنه وحده مسبب الاسباب فلا فاعل إلا الله ولا خالق سواه واليه يرجع الامر كله. وغاية ما في المتوسل أن يقول: اللهم إنى أسالك أو أتوسل إليك بنبيك ﷺ مثلا. فالتوسل سأل الله تعالى ولم يسأل سواه، ولم ينسب إلى المتوسل به تأثيرا أو فعلا أو خلقا وانما أثبت له القربة والمنزلة عند الله تعالى، وتلك المنزلة ثابتة له في الدنيا والآخرة وإليه نذهب يوم القيامة طلبا للشفاعه. ومن اعتقد أن إخوانه المسلمين يعتقدون أن المتوسل به له تأثير فيكون قد كفرهم، ونصب نفسه مقام العارف بها في الصدور، وهذه فتاوى يضحك بها هؤلاء على البسطاء ليوضحوا لهم أن المتوسلين من جلدة أخرى وكلام العثيمين ينسحب إلى التوسل كله، والحق يقال: إنه كلام لا علاقة له بالعلم، وكم من

حوادث وفتن تتبع هذه الفتاوى، وكم من جاهل كفر أبويه أو أهل خطته بسبب اغتراره بمثل هذه الفتاوى، ولو تمهل المفتي وفكر قليلا لادرك سخف مقولته. والعجب أنه أطلق وما قيد، فهل للعمل الصالح المتوسل به تأثيرا بذاته. ومحال أن الصحابة اعتقدوا هذا الاعتقاد في النبي ﷺ والعباس ويزيد عندما توسلوا بهم، ومحال أن يعتقد السلف ومنهم الامام أحمد الذين توسلوا بالنبي ﷺ (كما صرح به ابن تيمية في التوسل والوسيلة ص ٩٨) هذا الاعتقاد الفاسد.

والحنابلة يجوزون أو يستحبون التوسل بالنبي ﷺ كما صرح إمامهم ابن قدامة بذلك في المغنى، فهل يراهم يعتقدون مثل هذا الاعتقاد؟! إن من الافات المردية التسرع في رمي العباد بالعظائم، والحاصل أن مقاله العثيمين لا يصلح دليلا على ما ادعى بل هو مما يدوم ضرره لأن آثاره نراها دارجة تفرق بين المسلمين نسال الله لنا جميعا الهداية والتوفيق، ولو حسن الشيخ الظن بإخوانه المسلمين لكان له موقف آخر. وليكن هذا اخر الكلام على مبحث التوسل، والحمد لله أولا واخرا، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى اله وأصحابه.

المقدمة الثانية: في الكلام على الزيارة

كلام الأئمة الفقهاء في استحباب أو وجوب زيارة القبر الشريف

قال الإمام -المجمع على علمه وفضله- أبو زكريا النووي رحمته:

(واعلم أن زيارة قبر رسول الله ﷺ من أهم القربات وأنجح المساعي، فإذا انصرف الحجاج والمعتمرون من مكة استحب لهم استحبابا متأكدا أن يتوجهوا إلى المدينة لزيارته ﷺ وينوي الزائر من الزيارة التقرب وشد الرحل إليه والصلاة فيه) ١هـ (المجموع: ٨ / ٢٠٤).

وقال أيضا في الإيضاح في مناسك الحج: إذا انصرف الحجاج والمعتمرون من مكة فليتوجهوا إلى مدينة رسول الله ﷺ لزيارة تربته ﷺ فإنها من أهم القربات وأنجح المساعي، وقد روى البزار والدارقطني بإسنادهما عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «من زار قبري وجبت له شفاعتي». ١٥ (ص ٢١٤). وعلق الفقيه ابن حجر الهيتمي على الحديث، فقال في حاشية الإيضاح: الحديث يشمل زيارته ﷺ حيا وميتا، ويشمل الذكر والانثى الآتى من قرب أو بعد، فيستدل به على فضيلة شد الرحال لذلك وندب السفر للزيارة إذ للوسائل حكم المقاصد. ١٥ (ص ٢١٤ حاشية الإيضاح). وقال الامام المحقق الكمال ابن الهمام الحنفي في شرح فتح القدير: المقصد الثالث في زيارة قبر النبي ﷺ قال: مشايخنا رحمهم الله تعالى من أفضل المندوبات، وفي مناسك الفارس وشرح المختار: إنها قريبة من الوجوب لمن له سعة، ثم قال بعد كلام مانصه: والاولى فيما يقع عند العبد الضعيف تجريد النية لزيارة قبر النبي ﷺ ثم إذا حصل له إذا قدم زيارة المسجد أو يستفتح فضل الله سبحانه في مرة أخرى ينويها فيها، لان في ذلك زيادة تعظيمه ﷺ وإجلاله. ١٥ (٣ / ١٧٩ - ١٨٠).

وعلق عليه العلامة الكشميري فقال: وهو الحق عندي، فإن آلاف الألوف من السلف كانوا يشدون رحالهم لزيارة النبي ﷺ ويزعمونها من أعظم القربات وتجريد نياتهم إنها كانت للمسجد دون الروضة المباركة باطل بل كانوا ينوون زيارة قبر النبي ﷺ قطعاً. ١٥ (فيض الباري: ٢ / ٤٣٣).

قلت: كلامه رحمهم الله صواب وجيد وكيف لا يكون كذلك وقد تركوا ثواب مائة ألف صلاة في مكة المكرمة وبذلوا النفس والنفيس وسافروا أترى لماذا؟ لماذا تركوا بلدا قال فيها رسول الله ﷺ: والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله. هل تركوا ذلك من أجل زيارة المسجد كما يقولون؟ كلا ولو استظهروا

بالتقليد لخالفوهم ولقالوا: إنما شدوا الرحال لزيارة الحبيب المصطفى ﷺ. وفي رد المختار إلى الدر المختار: (قوله مندوبة): أي بإجماع المسلمين كما في اللباب، قوله: (بل قيل واجبة) ذكره في شرح اللباب، وقال كما بيته في (الدرة النبوية في الزيارة المصطفوية) وذكره أيضا الخير الرمي في حاشية المنح عن ابن حجر قال وانتصر له، نعم عبارة اللباب والفتح وشرح المختار إنها قرية من الوجوب لمن له سعة، وقد ذكر في الفتح ما ورد في فضل الزيارة وذكر كيفيتها وادابها وأطال في ذلك وكذا في شرح المختار واللباب. ١هـ. قوله: (ويبدأ... إلخ). قال في شرح اللباب: وقد روى الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا كان الحج فرضاً، فالاحسن للحاج أن يبدأ بالحج ثم يثنى بالزيارة وإن بدأ بالزيارة جاز. ١هـ (رد المختار إلى الدر المختار: ٢ / ٢٥٧).

وقال على القارى: وقد فرط ابن تيمية من الحنابلة حيث حرم السفر لزيارة النبي ﷺ كما أفرط غيره حيث قال: كون الزيارة قرينة معلومة من الدين بالضرورة وجاحده محكوم عليه بالكفر، ولعل الثاني أقرب الصواب لأنّ تحريم ما أجمع العلماء فيه بالاستحباب يكون كفراً، لانه فوق تحريم المباح المتفق عليه في هذا الباب. ١هـ (٢ / ٥١٤ من شرح الشفا بهامش نسيم الرياض).

وقال القاضى عياض في الشفا (٢ / ٧٤): فصل في حكم زيارة قبره ﷺ وفضيلة من زاره وسلم عليه، وكيف يسلم ويدعو وزيارة قبره ﷺ سنة من سنن المسلمين مجمع عليها وفضيلة مرغّب فيها. ١هـ. وقال في موضع آخر (٢ / ٧٥) نقلاً عن ابن عبد البر: الزيارة مباحة بين الناس، وواجب شد المطى إلى قبره ﷺ قال عياض: يريد بالوجوب هنا وجوب ندب وترغيب وتأكيد لا وجوب فرض. ١هـ وقال العلامة الدردير في الشرح: وندب زيارة النبي ﷺ وهى من أعظم القربات. ١هـ (٢ / ٣٨١).

وقال محقق مذهب الحنابلة أبو محمد بن قدامة المقدسي: ويستحب زيارة قبر النبي ﷺ لما روى الدارقطني بإسناده عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من حج فزار قبري بعد وفاتي فكانها زارني في حياتي». وفي رواية: «من زار قبري وجبت له شفاعتي». رواه باللفظ الاول سعيد ثنا حفص بن سليمان عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر، وقال أحمد في رواية عبد الله عن يزيد بن قسيط عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «ما من أحد يسلم على عند قبري إلا رد الله على روحي حتى أرد عليه السلام». وإذا حج الذي لم يحج قط يعنى من غير طريق الشام لا يأخذ على طريق المدينة لاني أخاف أن يحدث به حدث فينبغي أن يقصد مكة من أقصر الطرق ولا يتشاغل بغيره، ويروى عن العتبي قال: كنت جالسا عند قبر النبي ﷺ فجاء إعرابي فقال: السلام عليك يا رسول الله سمعت الله يقول: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾، وقد جئتك مستغفرا لذنب مستشفعا بك إلى ربي ثم أنشأ يقول: يا خير من دفنت بالقاع أعظمه فطاب من طيهن القاع والاكمل نفسي الفداء لقبر أنت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم ثم انصرف الاعرابي فحملتني عيني فمت فرأيت النبي ﷺ في النوم، فقال: يا عتبي ألحق الاعرابي فبشره إن الله غفر له. ١هـ (المغنى: ٣ / ٥٨٨ - ٥٨٩).

وقال أبو الفرج ابن قدامة الحنبلي في الشرح الكبير: مسألة: (فإذا فرغ من الحج استحب زيارة قبر النبي ﷺ وقبر صاحبيه عليه السلام). تستحب زيارة قبر النبي ﷺ لما روى الدارقطني بإسناده عن ابن عمر عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «من حج فزار قبري بعد وفاتي فكانها زارني في حياتي»، وفي رواية: «من زار قبري وجبت له شفاعتي» رواه باللفظ الاول سعيد، وقال أحمد في رواية عبد الله عن يزيد بن قسيط عن أبي هريرة عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال: «ما من

أحد بسلم على عند قبري إلا رد الله على روحي حتى أرد عليه السلام». اهـ. ثم ذكر قصة العتبي التي تقدمت (الشرح الكبير: ٣ / ٤٩٤).

وقال الشيخ منصور البهوتي في كشف القناع: فصل: وإذا فرغ من الحج استحب له زيارة النبي ﷺ، وقبر صاحبيه أبي بكر وعمر معهما الحديث الدارقطني عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من حج فزار قبري بعد وفاتي فكانما زارني في حياتي». وفي رواية «من زار قبري وجبت له شفاعتي» رواه باللفظ الاول سعيد. تنبيه: قال ابن نصر الله: لازم استحباب زيارة قبره ﷺ استحباب شد الرحال إليها لان زيارته للحاج بعد حجة لا تمكن بدون شد الرحل، فهذا كالتصريح باستحباب شد الرحل لزيارته ﷺ (٢ / ٥١٤ - ٥١٥)، وذكر قصة العتبي التي تقدم ذكرها.

وفي متن المقنع: إذا فرغ من الحج استحب له زيارة قبر النبي ﷺ وزيارة قبر صاحبيه معهما (٢ / ٢٥٨ مع المبدع). وكذا في المبدع شرح المقنع لابن مفلح، وقرر عليه وزاد بذكر قصة العتبي (٢ / ٢٥٨ - ٢٦٠). وقال أبو الحسن المرداوي في الانصاف (٤ / ٥٣): (قوله فإذا فرغ من الحج استحب له زيارة قبر النبي ﷺ وقبر صاحبيه). هذا المذهب وعليه الاصحاب قاطبة متقدمهم ومتأخرهم). اهـ وفي زاد المستقنع مختصر المقنع: (ويستحب زيارة قبر النبي ﷺ، وقبر صاحبيه معهما). اط (الروض المربع ص ١٥٢).

هذا حاصل ما للسادة فقهاء المذاهب الاربعة في مسألة الزيارة، وقد علمت مما سبق إتفاقهم على طلب الزيارة وجوبا وندبا، وتسابقوا في ذكر تأكيدها وجريان عمل المسلمين على ذلك. وفيما ذكر كفاية لمن كان من أهل العناية، وسلم لاولى الفقه وعرف قدره ووقف عنده. أما من رغب في معرفة الدليل فإنهم استدلووا على مطلوبهم بالكتاب والسنة والاجماع: أولا - الدليل من

الكتاب: قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾. وهذه الآية تشمل حالتي الحياة وبعد الانتقال، ومن أراد تخصيصها بحال الحياة، فما أصاب لان الفعل في سياق الشرط يفيد العموم وأعلى صيغ العموم ما وقع في سياق الشرط كما في إرشاد الفحول (ص ١٢٢).

وقال شيخنا العلامة المحقق السيد عبد الله بن الصديق الغماري رحمته الله: فهذه الآية عامة تشمل حالة الحياة وحالة الوفاة وتخصيصها بأحدهما يحتاج إلى دليل وهو مفقود هنا، فإن قيل من أين أتى العموم حتى يكون تخصيصها بحالة الحياة دعوى تحتاج إلى دليل؟ قلنا من وقوع الفعل في سياق الشرط والقاعدة المقررة في الأصول أن الفعل إذا وقع في سياق الشرط كان عاما لان الفعل في معنى النكرة لتضمنه مصدرا منكرا والنكرة الواقعة في سياق النفي أو الشرط تكون للعموم وضعا. انتهى من الرد المحكم المتين (ص ٤٤).

فالآية الشريفة طالبة للمجيء إليه عليه السلام في جميع الحالات لوقوع (جاؤك) فيها في حيز الشرط الذي يدل على العموم. وقد فهم المفسرون من الآية العموم، ولذلك تراهم يذكرون معها حكاية العتبي الذي جاء للقبر الشريف، فقال ابن كثير في تفسيره (٢ / ٣٠٦): وقد ذكر جماعة منهم الشيخ أبو النصر الصباغ في كتابه الشامل الحكاية المشهورة عن العتبي قال: كنت جالسا عند قبر النبي عليه السلام فجاء أعرابي فقال: السلام عليك يا رسول الله سمعت الله يقول: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾، وقد جئتك مستغفرا لذنبي مستشفعا بك إلى ربي ثم أنشأ يقول: يا خير من دفنت بالقاع أعظمه فطاب من طيبهن القاع واسم نفسي الفداء لقبر أنت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم ثم انصرف الاعرابي فغلبتني عيني فرأيت

النبي ﷺ في النوم فقال: يا عتبي ألحق الاعرابي فبشره أن الله قد غفر له. ١ هـ. وهى حكاية غير صحيحة الاسناد، لكن محل ذكرها هو بيان أن العلماء ذكروها استثناسا لبيان أن الآية تفيد العموم. وحديث عرض الاعمال يؤيد الاستدلال بهذه الآية وهو قوله ﷺ: «حياتي خير لكم، ومماتي خير لكم تحدثون ويحدث لكم وتعرض علي أعمالكم، فما وجدت خيرا حمدت الله وما وجدت غير ذلك استغفرت لكم». وهو حديث صحيح سيأتي إن شاء الله تعالى. ومع عموم الآية الذى لا يرتاب فيه مراتب أغرب ابن عبد الهادى فقال: ولم يفهم منها أحد من السلف والخلف إلا المجئى إليه في حياته ليستغفر لهم. ١ هـ (ص ٢٥) من الصارم المنكى).

قلت: عجبت ولا ينقضى عجبى من ابن عبد الهادى رحمه الله، فهو يشهد شهادة نفى على السلف والخلف، فلم يكفه السلف بل تعدى إلى الخلف، ونظرة إلى كتب التفاسير والفقه والمناسك التى بين أيدينا تجددهم يذكرون هذه الآية عند

١. وقد ذكر قصة العتبي الامام المجمع على فضله وعلمه يحيى بن شرف النووي الشافعي رحمه الله في كتابه «الاذكار»، ولكن خلع «المحقق» ربة الامانة فحذف قصة العتبي في الطبعة التى حققها لحساب دار الهدى بالرياض سنة ١٤٠٩. ولم يكتف بهذا التحريف فله نظائر أخرى منها: قال الامام النووي في الازكار: «فصل» في زيارة قبر رسول الله ﷺ وأذكارها: اعلم انه ينبغي لكل من حج أن يتوجه إلى زيارة رسول الله ﷺ سواء كان ذلك طريقه أو لم يكن فإن زيارته ﷺ من أهم القربات وأربح المساعي وافضل الطلبات.... إلخ. هذه عبارة الامام النووي، ولكن المحقق حَرَف عبارة النووي، وهذا نص تحريفه (ص ٢٩٥): «فصل في زيارة مسجد رسول الله ﷺ: اعلم أنه يستحب من أراد زيارة مسجد رسول الله ﷺ أن يكثّر من الصلاة عليه ﷺ... إلخ. فليتق الله هؤلاء المتلاعبون وانظر إلى نصرة الباطل بالباطل، فالرجل أيد الباطل وكذب على النووي وعلى مذهب الشافعي وصدق رسول الله ﷺ القائل: «إذا لم تستع فاصنع ما شئت»، وقد نبه على هذه الغفريه وأمثالها أخونا العلامة السيد حسن بن على السقاف باعلوى أيد الله تعالى في كتابه «الاغاثة» (ص ١٦ - ١٨).

الكلام على الزيارة، ولو استحضر ابن عبد الهادي رحمته كتب مذهبه واستدلال فقهاء الحنابلة بالآية لما صرح بقوله المذكور، ولكن حبك للشئ يعمى ويصم. وما زال الحجاج على مدى قرون عديدة يأتون للزيارة قبل أو بعد المناسك متشرفين بالوقوف بين يدي المصطفى صلوات الله عليه يسلمون عليه فيرد عليهم السلام ويدعون ويستغفرون، وهذا يكفى لرد دعواه. ثم الواجب على المسلم أن يعمل بالدليل الذي صح ولا ينظر هل عمل به أم لا؟ وتوقفه عن العمل بسبب هذه الشائبة فيه افتتات على الشرع، وتوقف في العمل بالدليل لعارض متوهم، وقد قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾. ولم يتقرر بعد توقف العمل بالدليل إلا بعد حصر من عمل به ولم يعمل، لا تجد هذا إلا في مخيلة من يدفع بالصدر فقط. والحاصل أن التخصيص لا يكون إلا بحجة، ولا حجة هنا في عرف الشرع، وأجاد العلامة أبو بكر المراغى فقال رحمته في عموم هذه الآية: وينبغي لكل مسلم اعتقاد كون زيارته صلوات الله عليه قرينة للاحاديث الواردة في ذلك ولقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾. لان تعظيمه صلوات الله عليه لا ينقطع بموته ولا يقال: إن استغفار الرسول صلوات الله عليه إنما هو في حال حياته، وليست الزيارة كذلك لما أجاب به بعض العلماء المحققين أن الآية دلت على تعليق وجدان الله توابا رحيمًا بثلاثة أمور: المجئ واستغفارهم واستغفار الرسول لهم. وقد حصل استغفار الرسول صلوات الله عليه لجميع المؤمنين لانه صلوات الله عليه قد استغفر للجميع. قال الله تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ آية ١٩ سورة محمد صلوات الله عليه. فإذا وجد مجيئهم واستغفارهم تكملت الامور الثلاثة الموجبة لتوبة الله ورحمته، وقد أجمع المسلمون على استحباب زيارة القبور كما حكاه النووي، وأوجبها الظاهرية،

فزيارته ﷺ مطلوبة بالعموم والخصوص لما سبق. اهـ (ص ١٠٢ - ٢٠٣).
وأصل الكلام في «شفاء السقام في زيارة خير الانام» للتقي السبكي.

* * *

وقد اعترض محمد بن صالح العثيمين على الاستدلال بالآية المذكورة فقال في فتاويه (١ / ٨٩) مانصه: (إذ) هذه ظرف لما مضى وليست ظرفا للمستقبل لم يقل الله: ولو أنهم إذا ظلموا بل قال: ﴿إِذَا ظَلَمُوا﴾ فالآية تتحدث عن أمر وقع في حياة الرسول ﷺ، واستغفار الرسول ﷺ بعد مماته أمر متعذر لانه إذا مات انقطع عمله إلا من ثلاث كما قال الرسول ﷺ صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له، فلا يمكن للانسان بعد موته أن يستغفر لاحد بل ولا يستغفر لنفسه أيضا لان العمل انقطع. انتهى. قلت: هذا إقدام جريء من العثيمين نسأل الله العافية. وإليك تفنيده بالآتي: أما قصره (إذ) على الزمن الماضي فقط ففيه نظر لان (إذ) كما تستعمل في الماضي فتستعمل أيضا في المستقبل، ولها معان أخرى ذكرها ابن هشام في مغني اللبيب (١ / ٨٠ - ٨٣).
وقد نص على أن (إذ) تستعمل للمستقبل: الازهرى فقال في تهذيب اللغة (١٥ / ٤٧): العرب تضع (إذ) للمستقبل و (إذا) للماضي قال الله عز وجل (ولو ترى (إذ) فرعوا) (سبا: ١٥١).

قلت: ومن استعمال إذ للمستقبل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ النَّارِ﴾ (الانعام اية ٢٧). ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ (الانعام: ٣٠). ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ﴾ (الانعام: ٩٣). ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ (السجدة: ١٢). قوله: واستغفار الرسول ﷺ متعذر لانه إذا مات انقطع عمله إلا من ثلاث اهـ.

قلت: استغفار سيدنا رسول الله ﷺ غير متعذر لأمر: الاول: قد صح أن النبي ﷺ قال: «الانبياء أحياء في قبورهم يصلون» أخرجه البيهقي في حياة الانبياء (ص ١٥). وأبو يعلى في مسنده (٦ / ١٤٧)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢ / ٤٤) وابن عدى في الكامل (٢ / ٧٣٩).

وقال الهيثمي في المجمع (٨ / ٢١١): ورجال أبي يعلى ثقات. اهـ والحديث له طرق.

وقال رسول الله ﷺ: «مررت على موسى وهو قائم يصلي في قبره» أخرجه مسلم (٤ / ١٨٤٥) وأحمد (٣ / ١٢٠) والبغوي في شرح السنة (١٣ / ٣٥١) وغيرهم. وقال ابن القيم في نونية عند الكلام على حياة الرسل بعد مماتهم (النونية مع شرح ابن عيسى ٢ / ١٦٠).

والرسل أكمل حالة منه بلا شك وهذا ظاهر التبيان فلذلك كانوا بالحياة أحق من شهدائنا بالعقل والبرهان وبأن عقد نكاحه لم يفسخ فساؤه في عصمة وصيان ولأجل هذا لم يحل لغيره منهن واحدة مدى الازمان أفليس في هذا دليل أنه حي لمن كانت له أذنان الثاني: ثبت أن النبي ﷺ قد صلى إماما بالانبياء ﷺ في الاسراء وهذا متواتر، وكانوا قد ماتوا جميعا، وراجعهم موسى عليه السلام في الصلوات ورأى غيره في السموات. فمن كان هذا حاله فكيف يتعذر عليه الاستغفار؟ والصلاة دعاء واستغفار وتضرع. الثالث: قد صح أن النبي ﷺ قال: «حياتي خير لكم تحدثون ويحدث لكم، ووفاتي خير لكم تعرض على أعمالكم فما رأيت من خير حدث الله عليه، وما رأيت من شر استغفرت لكم». وهو حديث صحيح وقال عنه الحافظ العراقي في طرح الشريب (٣ / ٢٩٧): إسناده جيد.

وقال الهيثمي (المجمع ٩ / ٢٤): رواه البزار ورجاله رجال الصحيح وصححه السيوطي في الخصائص (٢ / ٢٨١).

وكلام العراقي والهيتمي بالنسبة لاسناد البزار فقط، وإلا فالحديث صحيح كما قال الحافظ السيوطي وغيره وسيأتى الكلام على الحديث بتوسع إن شاء الله تعالى. الرابع: استغفار الرسول ﷺ حاصل لجميع المؤمنين سواء من أدرك حياته أو من لم يدركها قال الله تعالى ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِدُنْيِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ وهذه منة من الله تعالى، وخصوصية من خصوصيات سيدنا رسول الله ﷺ. وقد علم مما سبق أن الأمور الثلاثة المذكورة في الآية وهي: ١ - المجئ إليه ﷺ. ٢ - والاستغفار. ٣ - واستغفار الرسول ﷺ للمؤمنين هذه الثلاثة حاصلة في حياته وبعد انتقاله. ولا يقال: إن الآية وردت في أقوام معينين لا يقال ذلك لانه كما هو معروف «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب». ولذلك فهم المفسرون وغيرهم من الآية العموم واستحبوا لمن جاء إلى القبر الشريف أن يقرأ هذه الآية ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ ويستغفر الله تعالى.

وهذه التفاسير بين أيدينا والمناسك التي صنفها علماء المذاهب كذلك وكلها تظهر صدق دعوى الاستدلال بالآية. ولماذا نذهب بعيدا فهذا العلامة أبو محمد ابن قدامة الحنبلي صاحب المغنى، الذي يقول فيه ابن تيمية: ما دخل الشام بعد الاوزاعي أفقه من ابن قدامة. يذكر هذه الآية في المغنى (٣ / ٥٩٠) في صفة زيارة المصطفى ﷺ قد تقدم نحو ذلك في (ص ٤٨).

فقد قال في صفة الزيارة مانصه: ثم تأتى القبر فتولى ظهره وتستقبل وسطه وتقول: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام عليك يا نبي الله وخيرته من خلقه... إلى أن قال بعد الثناء والصلاة على النبي ﷺ: اللهم إنك

قلت وقولك الحق ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ وقد أتيتك مستغفرا من ذنوبي مستشفعا بك إلى ربي فأسألك يا رب أن توجب لي المغفرة كما أوجبتها لمن أتاه في حياته، اللهم اجعله أول الشافعين، وأنجح السائلين، وأكرم الآخرين والاولين، برحمتك يا أرحم الراحمين. ثم يدعو لوالديه ولاخوانه وللمسلمين أجمعين. انتهى باختصار. بقى الكلام على قول العثيمين: لانه إذا مات انقطع عمله إلا من ثلاث. الخ قلت: سيدنا رسول الله ﷺ له من الكمالات والخصوصيات ما لم يصح لاحد وهذا قرره ابن تيمية في كتابه (الصارم المسلول على شاتم الرسول) وهو أحسن كتبه، وهو ﷺ في ترق وارتفاع إلى يوم الدين، وهذا أمر معلوم من الدين بالضرورة ومقرر في كتب الخصائص ودلائل النبوة والشفاء وشروحه. فقد قال ﷺ: «من دعا إلى هدى كان له من الاجر مثل أجور من اتبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا». أخرجه مسلم وغيره.

فجميع الاعمال الصالحة التي تصدر عن الامة المحمدية راجعة لدعوة رسول الله ﷺ فتوابها راجع إليه وهو ينتفع به قطعاً من غير أن ينقص ذلك من أجورهم شيئا. وفي هذا الصواب قال ابن تيمية في الفتاوى (١ / ١٩١): ثبت عنه ﷺ في الصحيح أنه قال: «من دعا إلى هدى كان له من الاجر مثل أجور من اتبعه من غير أن ينقص من أجورهم شيء». ومحمد ﷺ هو الداعي إلى ما تفعله أمته من الخيرات، فما يفعلونه له فيه من الاجر مثل أجورهم من غير أن ينقص من أجورهم شيء. انتهى كلام ابن تيمية. والحاصل أن ابن عثيمين زل فيها قال. نعوذ بالله من الكلام في كتاب الله بغير علم والتعدي على مقام سيدنا رسول الله ﷺ. ثانياً - الدليل من السنة، وهو ينقسم إلى قسمين: الاول: الاحاديث

الدالة على مطلق الامر بزيارة القبور ولها ألفاظ متعددة بلغت حد التواتر كما في نظم المتناثر (ص ٨٠ - ٨١)، وإتحاف ذوى الفضائل المشتهرة (ص ٩٧).

ومن أشهر ألفاظه قوله ﷺ: «كنت قد نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكر الآخرة». ومن ألفاظه «فمن أراد أن يزور القبور فليزر ولا تقولوا هجرا» أخرجه بهذا اللفظ النسائي في سننه (٤ / ٧٣) والفعل في سياق الشرط يفيد العموم ولا تجد مخصصا للحديث. وقبر سيدنا رسول الله ﷺ. سيد القبور مطلقا وأولاها بالزيارة.

وهنا إشكال حاصله أنه قد حصل الاتفاق على جواز السفر لطلب العلم وصلة الأرحام وزيارة الآخرة في الله والتجارة، فما الذى خص أحاديث زيارة القبور وجعل جوازها مقرونا بعدم السفر؟! لا شك أن من قيد الأحاديث التي فيها مطلق زيارة القبور يكون قد أبعد، فتدبر. إيقاظ لفظ «الزيارة» يلزم منه الانتقال من مكان لآخر، فالشارع يحض على الانتقال من مكان لآخر من أجل زيارة القبور. فإن قيل قد قال ابن تيمية في الرد على الإخنائي (ص ٧٧).

قوله «فزورو القبور» فالامر بمطلق الزيارة أو استحبابها أو إباحتها لا يستلزم السفر إلى ذلك لا استحبابه ولا إباحته اهـ. قلت: الحديث عام لا يخصه شيء، وقد تقرر: أن الامر إذا ثبت ثبتت لوازمه. وعليه فإذا تعلقت الزيارة بانتقال سفر فلا يوجد ما يمنع من هذا السفر. ثم المرجع عند الاختلاف هو الشرع قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (النساء ٥٩). وقد سمي الشارع السفر زيارة، وهو نص لا يحتمل التأويل. فقد أخرج مسلم في صحيحه (٤ / ١٩٨٨) «أن رجلا زار أخا له في قرية أخرى، فأرصد الله على مخرجته ملكا فلما أتى عليه قال: أين تريد؟ قال: أريد أخا لي في تلك القرية قال: هل لك عليه

من نعمة تربيها؟ قال: لا غير أني أحببته في الله عز وجل. فقال: إني رسول الله إليك، يأن الله أحبك كما أحببته». فالشارع قد سمى السفر وهو الانتقال من قرية لاخرى زيارة وعليه فلفظ الزيارة يحتمل السفر وعدمه. وعليه فقصر لفظ الزيارة على أحد نوعيها وهو الزيارة التي بدون سفر تحكم في النص ومخالفة لاصول الشرع والله أعلم. فائدة: قال الحافظ أبو زرعة العراقي في طرح التثريب (٦ / ٤٣): وكان والدي (أي الحافظ الكبير ولي الله العراقي) رحمه الله يحكى أنه كان معادلا للشيخ زين الدين عبد الرحيم بن رجب الحنبلي في التوجه إلى بلد الخليل عليه السلام، فلما دنا من البلد قال: نويت الصلاة في مسجد الخليل ليحترز عن شد الرحل لزيارته على طريقة شيخ الحنابلة ابن تيمية قال: فقلت: نويت زيارة قبر الخليل عليه السلام ثم قلت له: أما أنت فقد خالفت النبي صلى الله عليه وآله لأنه قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد» وقد شددت الرحل إلى مسجد رابع، وأما أنا فاتبعت النبي صلى الله عليه وآله لأنه قال «زوروا القبور» أفعال: إلّا قبور الأنبياء؟ قال: فبهت اه. والعراقي الكبير كان حافظا فقيها أصوليا فرحمة الله على الجميع. ولاشك أن من قيد الاحاديث التي فيها مطلق زيارة القبور يكون قد أبعد. فتدبر. الثاني: الاحاديث الدالة على زيارة قبره عليه السلام بخصوصه، ومنها ما هو حسن بل صحيحه أو حسنه بعض الأئمة كابن السكن والسبكي والسيوطي وإلى الحسن تكاد تصرح عبارة الذهبي، ومن أحسنها ما روى من طريق موسى بن هلال العبدي عن عبد الله بن عمر العمرى وعبيد الله بن عمر العمرى عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من زار قبري وجبت له شفاعتي». والصواب: إثبات رواية العبدي للحديث عن العمرى المكبر والمصغر، والمكبر وإن كان فيه كلام لكنه حسن الحديث.

وقال ابن معين في حديثه عن نافع: صالح ثقة. ومما يجب أن نلفت نظر

القارئ الكريم إليه إلى أن ابن عبد الهادي الذي حشد نصوص الجرح في العمرى المكبر قد حسن حديث العمرى هذا في تنقيح التحقيق (١ / ١٢٢)، والحجة في قول يحيى ابن معين إمام الجرح والتعديل وغيره من الأئمة الذين قبلوا حديث العمرى. وموسى بن هلال العبدى روى عنه أئمة حفاظ وهو من شيوخ أحمد، وقد قال عنه الذهبي في الميزان (٤ / ٢٢٦): صالح الحديث، وقال ابن عدى: أرجو أنه لا بأس به. ومن أحاديث الزيارة ما هو صالح للاحتجاج على طريقة أبى داود السجستاني في سننه كما ستجده في مكانه إن شاء الله تعالى. وصفوة القول إن أحاديث زيارة القبر الشريف تصلح لاقامة صلب الدعوى ومن الجرأة الحكم عليها بالوضع كما زعم بعضهم. ثالثا - الاجماع: فقد نقله جماعة منهم القاضي عياض، فقال في الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ (٢ / ٧٤): زيارة قبره ﷺ سنة من سنن المسلمين مجمع عليها وفضيلة مرغب فيها. اهـ.

وقال الشوكاني في نيل الاوطار (٥ / ١١٠): واحتج أيضا من قال بالمشروعية بأنه لم يزل دأب المسلمين القاصدين للحج في جميع الازمان على تباين الديار واختلاف المذاهب الوصول إلى المدينة المشرفة لقصد زيارته ويعدون ذلك من أفضل الاعمال فكان إجماعا. اهـ.

وقال أبو الحسنات اللكنوى في «إبراز الغنى الواقع في شفاء العى»: وأما نفس زيارة القبر النبوى فلم يذهب أحد من الأئمة وعلماء الملة إلى عصر ابن تيمية إلى عدم شرعيته بل اتفقوا على أنها من أفضل العبادات وأرفع الطاعات، واختلفوا في ندبها ووجوبها، فقال كثير منهم بأنها مندوبة، وقال بعض المالكية والظاهرية: إنها واجبة، وقال أكثر الحنفية: إنها قريب من الواجب، وقريب الواجب عندهم في حكم الواجب، وأول من خرق الاجماع فيه وأتى بشئ لم يسبق إليه عالم قبله هو ابن تيمية. اهـ.

وقد أتى المعارض هنا بتمحلات وليس عنده ما يشفى ومن جملة تمحلاته أنه

يعترف بالاجماع المذكور ولكنه حرف الكلم عن مواضعه وقال: مقصودهم زيارة القبر الشريف بدون شد الرحل أو زيارة المسجد إن اقترن بشد الرحل، وهذا التمثل باطل ويبطله النصوص المتقدمة عن السادة الفقهاء عليهم السلام، ثم من ذا الذى يتحمل مشقة السفر والتعرض للمخاطر حتى يحصل أجر ألف صلاة في حين أنه يتمكن من تحصيل أجر مائة ألف في مكة المكرمة فما هذه النفس التى تتحمل هذه التضحية بالثواب العظيم والمشقة الجسيمة؟!

لاشك أنها ما شدت الرحل وما سمحت بهذه التفدية العظيمة إلا لزيارة تلك البقعة المقدسة التى ثوى فيها حبيب رب العالمين امام المرسلين وسيد ولد آدم أجمعين عليه السلام وبارك عليه، وزاده فضلا وشرفا لديه. ولا يظن ظان أننا ننكر فضل المسجد النبوى كلا وإنما مع وجود فضيلة المسجد النبوى فهى تقل عن فضيلة المسجد الحرام كما جاء النص بذلك، فلو كان شد الرحل لتحصيل الاجر فقط لكان المسجد الحرام أولى وأولى، وانظر رحمى الله وإياك هل تشد الرحال لزيارة المسجد الاقصى كما تشد للمسجد النبوى، فذلك أدل دليل وأقوى برهان على أن الذى يحث العزائم والركائب هو زيارة سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولينتبه القارئ أنه لم يقل أحد من فقهاء الامة بنية شد الرحل لزيارة مسجده صلى الله عليه وآله وسلم فقط قبل ابن تيمية.

والحاصل أن الاجماع القولى والعمل على مشروعية شد الرحل لزيارة القبر الشريف قد ثبت ثبوت الجبال الرواسى والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات وثم ألفاظ وردت عن الامام مالك رحمته الله لا تقدح في هذا الاجماع أجاب أصحابه عليها كما هو معلوم في محله، ومثله ما يروى عن أبى محمد الجوينى في مسألة النذر، فإنه لا تعلق له بزيارة القبر الشريف كما حققه التقي السبكي في شفاء السقام (ص ١٢١ - ١٢٣).

حديث (لا تشد الرحال... الحديث) لا يدل على منع الزيارة غير خفى أن ابن تيمية انفرد في القرن السابع بمنع إنشاء السفر لزيارة النبي ﷺ، وقد أكثر تلميذه ابن عبد الهادي من نقل فتاوى شيخه ابن تيمية المصرحة بتحريم شد الرحل لمجرد الزيارة، وأعقب فتيا ابن تيمية مناظرات ومصنفات وفتن. وأكثر العلماء^١ من رد مقالته.

قال الحافظ ابن حجر في (الفتح له) (٥ / ٦٦) بعد الإشارة لهذه الفتنة: (والحاصل أنهم ألزموا ابن تيمية بتحريم شد الرحل إلى زيارة قبر سيدنا رسول الله ﷺ، ثم قال الحافظ: وهي من أبشع المسائل المنقولة عن ابن تيمية) اهـ. قلت: إذا كان كلام الشيخ فيه بشاعة شدد بسببها العلماء النكير عليه، فالأبشع منه قولك، ولو صحت.. إلخ، فلازم كلامك تحريم السفر لطلب العلم وصلة الرحم وزيارة أخ في الله وللتجارة.. إلخ، لأن الأحاديث التي وردت في مثل هذه الأنواع عامة مطلقة وأحاديث النهي عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة يخصصها ويقيدوها حسب عبارتك وهذا لم يقل به أحد من الأمة، ولا يعقل وكان أولى بالكاتب أن يتقيد بمذهبه الحنبلي بل مذاهب الأئمة قاطبة، ولا يخفى على القارئ اللبيب أن الحديث المذكور في شد الرحال لا يفيد العموم ودونك

١ . ومحاولة تصوير الرادين على ابن تيمية أنهم من علماء سوء تهافت وبعد عن البحث وركوب لمقام الافساد الذي يردده الواقع، ولا بد من المبالغة في رد أمثال هذه الوساس.

٢ . قال بعضهم معلقا على عبارة الحافظ المذكورة أعلاه (الفتح: ٣ / ٦٦): وهذا اللازم لا باس به، وقد التزمه الشيخ وليس في ذلك بشاعة بحمد الله عند من عرف السنة مواردها ومصادرها والأحاديث المروية في فضل زيارة قبر النبي ﷺ كلها ضعيفة بل موضوعة، كما حقق ذلك أبو العباس في منسكه وغيره، ولو صحت لم يكن فيها حجة على جواز شد الرحال إلى زيارة قبره عليه الصلاة والسلام من دون قصد المسجد، بل تكون عامة مطلقة. وأحاديث النهي عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة يخصصها ويقيدوها. اهـ.

فهم الصحابة له مثل عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص وأبي هريرة وسياتي إن شاء الله تعالى والله المستعان.

وقال الحافظ أبو زرعة العراقي في بعض أجوبته المسماة (الاجوبة المرضية عن الاسئلة المكية)، وهو بصدد الكلام على المسائل التي انفرد ابن تيمية بها: (وما أبشع مسألتني ابن تيمية في الطلاق والزيارة، وقد رد عليه فيها معا الشيخ تقي الدين السبكي وأفرد ذلك بالتصنيف فاجاد وأحسن) ١هـ.

وقال أيضا في طرح التريب (٦ / ٤٣): وللشيخ تقي الدين بن تيمية هنا كلام بشع عجيب يتضمن منع شد الرحل للزيارة، وأنه ليس من القرب، بل بضد ذلك، وردّ عليه الشيخ تقي الدين السبكي في شفاء السقام فشفى صدور قوم مؤمنين اهـ وذكر الحافظ العلائي المسائل التي انفرد بها ابن تيمية فقال: ومنها.. أن إنشاء السفر لزيارة نبينا ﷺ معصية لا تقصر فيها الصلاة، وبالع في ذلك ولم يقل به أحد من المسلمين قبله اهـ. انظر تكملة الرد على النونية ص ١٤٣ وبهذه المقولة فتح في الامة باب فتنة، وقضى الله ولا رادّ لقضائه.

وعمدة ابن تيمية على هذا المنع حديث «لا تشدّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الاقص ومسجدي هذا». والجواب على هذا من وجوه: الوجه الاول: هذا الاستثناء المذكور في الحديث استثناء مفرغ ولا بد من تقدير المستثنى منه، وهو إما أن يحمل على عموميه فيقدر له أعم العام لان

١ . وكان ابن تيمية يمنع من الزيارة مطلقا كما يفهم من كلامه فقال في الرد على الاخنائي (ص ١٠٢): والمسافر إليه إنما يسافر إلى المسجد، وإذا سمي هذا زيارة لقبره فهو اسم لا مسمى له إنما هو اتيان إلى مسجده اهـ وقلده ابن عبد الهادي فقال: ولان زيارة قبره ﷺ لا يتمكن منها أحد كما يتمكن من الزيارة المعروفة عند قبر غيره. اهـ قلت: مشيا على اشتراط مشاهدة القبر في الزيارة وهو أمر لم يصرح به أحد من المسلمين، على أنه قد استفاض لفظ القبر الشريف مع الزيارة والسلام والدعاء وطلب الاستسقاء والله المستعان.

الاستثناء معيار العموم، فيكون التقدير لا تشد الرحال إلى مكان إلا إلى المساجد الثلاثة، وهذا باطل بداهة لانه يستلزم تعطيل السفر مطلقا إلا للمساجد الثلاثة. ولكن لا بد أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، قال ابن النجار الحنبلي في (شرح الكوكب المنير) (٣ / ٢٨٦): ولا يصح الاستثناء أيضا من غير الجنس نحو جاء القوم إلا حمرا، لان الحمار لم يدخل في القوم، وكذا: له عندي مائة درهم إلا ديناراً ونحوه، وهذا هو الصحيح من الروایتين عن الامام أحمد رحمته الله واختيار اكثر من أصحابنا وغيرهم. اهـ واختاره الامام الغزالي في المنحول (ص ١٥٩).

ومن قال بجواز الاستثناء من غير الجنس قال: إنه مجاز. وعليه فلا يصح أن يقال: قام القوم إلا حمرا مع إرادة الحقيقة. فإن أراد المجاز صح هنا بان يجعل الحمار كناية عن البليد. كذا في المدخل لابن بدران (ص ١١٧)، وفيه أيضا قول الخرقى في مختصره: ومن أقر بشئ واستثنى من غير جنسه كان استثناءه باطلا. اهـ.

واستظهر أبو إسحاق الشيرازي كون الاستثناء من غير الجنس من باب المجاز، كذا في نزهة المشتاق شرح لمع أبى إسحاق (ص ٢٣٠ - ٢٣١) لشيخ مشايخنا الشيخ يحيى أمان المكي رحمته الله.

وصفة القول أن كون المستثنى لا بد أن يكون من جنس المستثنى منه هو مذهب الحنابلة، وأن من جوزه جعله من باب المجاز، فرجع خلافهم إلى وفاق. وعلى ما سبق تقريره ينبغي أن يقدر مستثنى منه يوافق المستثنى (المساجد) المذكور في الحديث. فيكون نظم الحديث كالآتي: لا تشد الرحال إلى (مسجد) إلا إلى ثلاثة (مساجد). ورواية شهر بن حوشب في تعيين المستثنى منه مشهورة، وقد أخرجه أحمد في المسند (٣ / ٦٤، ٩٣)، وأبو يعلى في مسنده (٢ / ٤٨٩).

وقال الحافظ في الفتح (٢ / ٦٥): وشهر حسن الحديث وإن كان فيه بعض الضعف. اهـ. وذكره الذهبي فيمن يحلم فيه وهو موثق (ص ١٠٠)، فهو ممن يحسن حديثه عند الذهبي أيضا فهذان حافظان جيلان في الحفظ ومعرفة الرجال ذهبا إلى تحسين حديث شهر بن حوشب فلا تنظر بعد لتشغيب الألباني وقد رددت عليه بما سيأتي في مكانه إن شاء الله تعالى، وقد تتابع على تقدير المستثنى بالمساجد شراح الحديث. قال الكرماني في شرحه على البخاري (٧ / ١٢): عند قوله: (إلا إلى ثلاثة مساجد)، والاستثناء مفرغ، فإن قلت: فتقدير الكلام لا تشد الرحال إلى موضع أو مكان، فيلزم أن لا يجوز السفر إلى مكان غير المستثنى حتى لا يجوز السفر لزيارة إبراهيم الخليل عليه السلام، ونحوه لأن المستثنى منه في المفرغ لا بد أن يقدر أعم العام. قلت: المراد بأعم العام ما يناسب المستثنى نوعا ووصفا كما إذا قلت: ما رأيت إلا زيدا كان تقديره: ما رأيت رجلا أو أحدا إلا زيدا، لا ما رأيت شيئا أو حيوانا إلا زيدا، فهأنا تقديره: لا تشد إلى مسجد إلا إلى ثلاثة. وقد وقع في هذه المسألة في عصرنا مناظرات كثيرة في البلاد الشامية، وصنف فيها رسائل من الطرفين لسنا الآن لبيانها. اهـ.

وقال العلامة البدر العيني الحنفي (٦ / ٢٧٦): وشد الرحل كناية عن السفر لانه لازم للسفر، والاستثناء مفرغ، فتقدير الكلام: لا تشد الرحال إلى موضع أو مكان، فإن قيل: فعلى هذا يلزم أن لا يجوز السفر إلى ما كان غير المستثنى حتى لا يجوز السفر لزيارة إبراهيم الخليل صلوات الله تعالى وسلامه عليه ونحوه، لأن المستثنى منه في المفرغ لا بد أن يقدر أعم العام. وأجيب بان المراد بأعم العام ما يناسب المستثنى نوعا ووصفا كما إذا قلت: ما رأيت إلا زيدا كان تقديره: ما رأيت رجلا أو أحدا إلا زيدا، لا ما رأيت شيئا أو حيوانا إلا زيدا، فهأنا تقديره لا تشد إلى مسجد إلا إلى ثلاثة. اهـ.

وفي فتح الباري (٣ / ٦٦): قال بعض المحققين: قوله: «إلا إلى ثلاثة مساجد» المستثنى منه محذوف، فإما أن يقدر عاما فيصير: لا تشد الرحال إلى مكان في أي أمر كان إلا إلى الثلاثة أو أخص من ذلك، لا سبيل إلى الأول لافضائه إلى سد باب السفر للتجارة وصلة الرحم وطلب العلم وغيرها فتعين الثاني، والأولى أن يقدر ما هو أكثر مناسبة وهو: لا تشد الرحال إلى مسجد للصلاة إلا إلى الثلاثة، فيبطل بذلك قول من منع شد الرحال إلى زيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والله أعلم. اهـ.

يقاظ كون المستثنى منه (مسجد) هو ما وافق فيه ابن تيمية فقال (الفتاوى ٢٧ / ١٢): (والتقدير في أحد أمرين: إما أن يقال: (لا تشد الرحال) إلى مسجد (إلا إلى المساجد الثلاثة). فيكون نهيها عنها باللفظ). اهـ.

ويا ليته اقتصر على ذلك ولكنه قال: (فيكون نهيها عنها باللفظ، ونهيها عن سائر البقاع التي يعتقد فضيلتها بالتنبيه والفحوى وطريق الأولى..... ثم قال: فإذا كان السفر إلى البقاع الفاضلة قد نهى عنه فالسفر إلى المفضولة أولى وأحرى). اهـ.

قلت: العكس هو الصواب تماما، فإن هذه المساجد اختصت بزيادة فضل، واستحب السفر لها، فبدلالة النص وطريق الأولى فإن السفر لهذه البقعة الشريفة أولى من السفر للمساجد الثلاثة، لأن البقعة التي ضمت جسده الشريف أفضل من المساجد الثلاثة. قال الامام مالك: (إن البقعة التي فيها جسد النبي ﷺ أفضل من كل شئ حتى الكرسي والعرش ثم الكعبة ثم المسجد النبوي ثم المسجد الحرام ثم مكة). وقد حكى القاضي عياض الاجماع على أنها أفضل بقاع الارض كما في الشفا، وحكاها قبله أبو الوليد الباجي وغيره وبعده القرافي وغيره من المالكية ويطلب تفصيل ذلك من معارف السنن (٣ / ٣٢٣).

وعليه فقول ابن تيمية أعلاه: (فإذا كان السفر إلى البقاع الفاضلة قد نهى عنه فالسفر إلى المفضولة أولى وأحرى)، أهد ينبغي أن يزداد عليه: والسفر إلى المكان الافضل (وهو القبر النبوي الشريف) أولى وأحرى أيضا بدلالة النص والله الموفق والهادي للصواب.

الوجه الثاني: قال التقى السبكي في شفاء السقام (ص ١١٨): اعلم أن هذا الاستثناء مفرغ تقديره لا تشد الرحال إلى مسجد إلا إلى المساجد الثلاثة، أو لا تشد الرحال إلى مكان إلا إلى المساجد الثلاثة ولا بد من أحد هذين التقديرين ليكون المستثنى مندرجا تحت المستثنى منه والتقدير الاول أولى لأنه جنس قريب. اهـ.

وعلى اعتبار عموم الحديث أي لا تشد الرحال إلى مكان إلا إلى المساجد الثلاثة. أي العموم الذي يذهب إليه ابن تيمية. قال السبكي ما ملخصه (ص ١١٩ - ١٢١): السفر فيه أمران باعث عليه كطلب العلم وزيارة الوالدين وما أشبه ذلك، وهو مشروع بالاتفاق، الثاني: المكان الذي هو نهاية السفر كالسفر إلى مكة أو المدينة أو بيت المقدس ويشمله الحديث والمسافر لزيارة النبي ﷺ لم يدخل في الحديث لأنه لم يسافر لتعظيم البقعة، وإنما سافر لزيارة من فيها فإنه لم يدخل في الحديث قطعاً، وإنما يدخل في النوع الاول المشروع. فالنهي عن السفر مشروط بامرين: أحدهما: أن يكون غايته غير المساجد الثلاثة. والثاني: أن تكون علته تعظيم البقعة. والسفر لزيارة النبي ﷺ غايته أحد المساجد الثلاثة وعلته تعظيم ساكن البقعة لا البقعة، فكيف يقال بالنهي عنه؟ بل أقول إن للسفر المطلوب سببين أحدهما: ما يكون غايته أحد المساجد الثلاثة، والثاني: ما يكون لعبادة وإن كان إلى غيرها. والسفر لزيارة المصطفى ﷺ اجتمع فيه الامران، فهو في الدرجة العليا من الطلب ودونه ما وجد فيه أحد

أميرين، وإن كان السفر الذي غايته أحد الأماكن الثلاثة لا بد في كونه قربة من قصد صالح، وأما السفر لمكان غير الأماكن الثلاثة لتعظيم ذلك المكان، فهو الذي ورد فيه الحديث، ولهذا جاء عن بعض التابعين أنه قال: قلت لابن عمر، إنني أريد أن آتي الطور. قال: إنما تشد الرحال إلى ثلاثة مساجد: مسجد الحرام، ومسجد رسول الله ﷺ، ومسجد الأقصى. ودع الطور فلا تأته. اهـ.

والحاصل أن الحديث إن حمل على عموميه وفق مراد ابن تيمية فهو لا يرد على الزيارة مطلقاً لأن المسافر للزيارة مسافر لساكن البقعة كالعالم والقريب وهذا جائز إجماعاً، أما الحديث فوارد في الأماكن فقط فتدبر تستفد. والله در التقى السبكي. إيقاظ تقرير التقى السبكي يصرح بأن الحديث خاص بالنهي عن السفر للأماكن فقط. وهو يتفق مع ما صرح به ابن تيمية فقد قال (الفتاوى ٢٧ / ٢١): (قوله ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد» يتناول المنع من السفر إلى كل بقعة مقصودة، بخلاف السفر للتجارة وطلب العلم ونحو ذلك فإن السفر لطلب تلك الحاجة حيث كانت، وكذلك السفر لزيارة الأخ في الله فإنه هو المقصود حيث كان). اهـ.

قلت: وعليه فالحديث خاص بالنهي عن السفر إلى الأمكنة. إذا علم ذلك فزيارة النبي ﷺ لا تدخل في الحديث البتة لأنها زيارة وسفر لساكن البقعة وليس للبقعة. فتدبر وبعد فلعل اللبيب يدرك أن الاستدلال بحديث (لا تشد الرحال) - بعد ذلك - على منع السفر للزيارة هو استدلال باجنبى.

الوجه الثالث: إن النهي هنا ليس على وجه واحد، وهو التحريم لكنهم اختلفوا على أي وجه هو؟ قال ابن بطال: هذا الحديث إنما هو عند العلماء فيمن نذر على نفسه الصلاة في مسجد من سائر المساجد غير المساجد الثلاثة. اهـ وقال الامام أبو سليمان الخطابي في معالم السنن: هذا (أي حديث لا تشد الرحال....)

في النذر، ينذر الانسان أن يصلى في بعض المساجد فإن شاء وفى به، وإن شاء صلى في غيره إلا أن يكون نذر الصلاة في واحد من هذه المساجد، فإن الوفاء يلزمه بما نذره فيها، وإنما خص هذه المساجد بذلك لأنها مساجد الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين وقد أمرنا بالافتداء بهم. اهـ (معالم السنن ٢ / ٤٤٣).

ومن المقرر أن النذر لا يجب إلا في طاعة، فمعنى الحديث يجب الوفاء لمن نذر إتيان أحد المساجد الثلاثة للصلاة فيها، فمن نذر إتيان غير هذه المساجد لا يجب عليه الوفاء بالنذر.

قال الامام النووي: لا خلاف في ذلك إلا ما روى عن الليث أنه قال: يجب الوفاء به، وعن الحنابلة رواية يلزمه كفارة يمين ولا ينقذ نذره، وعن المالكية رواية إذا تعلقت به عبادة تختص به كرباط لزمه وإلا فلا وذكر عن محمد بن مسلمة المالكي في مسجد قباء لأن النبي ﷺ كان يأتيه كل سبت. اهـ المجموع (٨ / ٣٧٧).

قال ابن بطال: وأما من أراد الصلاة في مساجد الصالحين والتبرك بها متطوعاً بذلك فمباح إن قصدها بإعمال المطي وغيره ولا يتوجه إليه الذي في هذا الحديث. اهـ. وقال النووي رحمه الله في شرح صحيح مسلم: والصحيح عند أصحابنا وهو الذي اختاره إمام الحرمين والمحققون أنه لا يجرم ولا يكره. قالوا: والمراد أن الفضيلة التامة إنما هي في شد الرحال إلى هذه الثلاثة خاصة والله أعلم (٩ / ١٠٦).

١ . وزيارة النبي ﷺ طاعة لذلك يلزم الوفاء بالنذر لمن نذر إتيان القبر الشريف. قال القاضي ابن كج الشافعي: إذا نذر أن يزور قبر النبي ﷺ فعندي أنه يلزم الوفاء بذلك وجهاً واحداً. اهـ (المجموع: ٨ / ٣٧٦). وابن كج (بفتح الكاف): هو يوسف بن أحمد الدينوري. قال ابن قاضي شعبة (١ / ١٩٦): أحد الائمة المشهورين، وحفاظ المذهب المصنفين، وأصحاب الوجوه المتقين، كان يضرب به المثل في حفظ المذهب. اهـ.

وقال الشيخ الامام أبو محمد ابن قدامة المقدسي الحنبلي: فإن سافر لزيارة القبور والمشاهد، فقال ابن عقيل: لا يباح له الترخص لانه منهي عن السفر إليها. قال النبي ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد» متفق عليه، والصحيح إباحته وجواز القصر فيه، لان النبي ﷺ كان يأتي قباء راكباً وماشيًا وكان يزور القبور وقال: «زوروها تذكركم الآخرة»، وأما قوله ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد»، فيحمل على نفى التفضيل لا على التحريم وليست الفضيلة شرطاً في إباحة القصر، فلا يضر انتفاؤها. (المغنى ٢ / ١٠٣ - ١٠٤).

ومثله لابي الفرج ابن قدامة في الشرح الكبير (٢ / ٩٣). وقال إمام الحرمين: والظاهر أنه ليس فيه تحريم ولا كراهة، وبه قال الشيخ أبو علي: ومقصود الحديث تخصيص القربة بقصد المساجد الثلاثة. ١ هـ (الروضة: ٣ / ٣٢٤)، (المجموع: ٨ / ٣٧٥).

وصفة ما سبق أن الصلاة في هذه المساجد تحتص بطاعة زائدة على ما سواها من المساجد، وما كان الامر كذلك فلا يصح الوفاء بالنذر إلا إليها. أما غيرها من المساجد فيستوى ثواب الصلاة فيها، والسفر إليها سفر مباح يجوز قصر الصلاة فيه، فإن قيل: هلا كشفت لنا ما يؤيد ما ذكرته قلت: وبالله استعنت: يؤيد من ذهب أن الحديث خاص بالنذر الآتي: ١ - ما صح بإسناد رجاله رجال مسلم أن رسول الله ﷺ قال: «إن خير ما ركبت إليه الرواحل مسجدني هذا والبيت العتيق»، وسيأتي تخريجه إن شاء الله تعالى، والحديث يصرح بانه يجوز ركوب الرواحل إلى غيرهما من المساجد والبقاع. ٢ - فهم

١ . والزيارة تقتضي الانتقال مطلقاً فيحمل لفظ الزيارة على انتقال بسفر وبدون سفر، فاستدلال ابن قدامة استدلال فقيه عارف، وقد حاول ابن تيمية تعقب ابن قدامة فقصر لفظ الزيارة على أنه انتقال بدون سفر وفي كلام ابن تيمية نظر، والصواب مع ابن قدامة.

الصحابه، فقد روى عمر بن شبه في (تاريخ المدينة) (١ / ٤٢) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث حدثنا صخر بن جويرية عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص قالت: سمعت أبي يقول: لأن أصلي في مسجد قباء ركعتين أحب إلي من أن آتي بيت المقدس مرتين، لو يعلمون ما في قباء لضربوا إليه أكباد الابل. قال الحافظ ابن حجر: إسناده صحيح (الفتح: ٣ / ٦٩). وروى ابن أبي شيبة نحوه في المصنف (٢ / ٣٧٣)، وروى عبد الرزاق في المصنف (٥ / ١٣٣) عن الثوري عن يعقوب بن مجمع بن جارية عن أبيه عن عمر بن الخطاب أنه قال: «لو كان مسجد قباء في أفق من الافاق ضربنا إليه أكباد المطي». إسناده حسن فإن يعقوب بن مجمع وثقه ابن حبان وروى عنه إمام كالثوري وقال الحافظ الذهبي في الكاشف (٢ / ٣٩٥): وثق، ومجمع بن جارية صحابي، ولهذا الاثر طريق آخر أخرجه عمر بن شبه في أخبار المدينة (١ / ٤٩) فيه أسامة بن زيد بن أسلم وهو وإن ضعف من قبل حفظه فهو يصلح في المتابعات والشواهد. وعمر رضي الله عنه من رواة حديث «لا تشد الرحال»، فلو علم أن النهي في الحديث للتحريم لما قال مقولته في مسجد قباء فتدبر يا أخى تستفد. وروى أحمد في المسند (٦ / ٣٩٧)، والطبراني في المعجم الكبير (٢ / ٣١٠) من حديث مرثد بن عبد الله اليزنى عن أبي بصرة الغفاري قال: لقيت أبا هريرة وهو يسير إلى مسجد الطور ليصلي فيه قال: فقلت له: لو أدركتك قبل أن ترتحل ما ارتحلت قال: فقال ولم؟ قال: فقلت: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الاقصى، ومسجدي». فابو هريرة لقي أبا بصرة رضي الله عنه، وكان أبو هريرة يسير إلى مسجد الطور، ولما أعلمه أبو بصرة بنص الحديث لم يرجع أبو هريرة، ولو كان أبو هريرة قد فهم من الحديث التحريم لرجع ولكنه لم يفعل بل ولم يخرج أصلا لانه من رواية هذا الحديث، فدل فعله

ذلك على أن النهى الذى فى الحديث لا يفيد التحريم عند أبى هريرة رضي الله عنه فأى حجة وأى برهان وأى دليل يطلب بعد فهم أكابر الصحابة رضي الله عنهم للحديث؟. ومما سبق يعلم أنه ليس من مدلول حديث «لا تشد الرحال...» الحديث: نهى عن شد الرحال لزيارة القبر النبوى الشريف والله أعلم. فلا تنظر بعد لمن يردد صدى كلام لا يفقهه، وإنما هو مؤيد فقط لرأى غيره بدون تأمل أو من يلخص ويتعصب!! وبعد... فهذا أوان الشروع فى المقصود بالذات من هذا المصنف وهو تخريج أحاديث التوسل والزيارة أسأل الله الاعانة والتوفيق.

تخريج أحاديث التوسل

١ - قال إمام المحدثين محمد بن إسماعيل البخاري فى صحيحه (الفتح: ٢ / ٤٩٤): حدثنا عمرو بن على، قال: حدثنا أبو قتيبة، قال: حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه قال: سمعت ابن عمر يتمثل بشعر أبى طالب: وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل وقال عمر بن حمزة: حدثنا سالم عن أبيه (ربما ذكرت قول الشاعر وأنا انظر إلى وجه النبي ﷺ يستسقى، فما ينزل حتى يحيش كل ميزاب: وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل وهو قول أبى طالب. اهـ. قلت: طريق عمر بن حمزة العمرى وصلها بسند صحيح أحمد (٢ / ٩٣)، وابن ماجه (١ / ٤٠٥)، والبيهقى فى دلائل النبوة (٦ / ١٤٢)، وفى السنن الكبرى (٣ / ٨٨). كلهم من طريق أبى عقيل عبد الله بن عقيل وهو ثقة. وأخرج البيهقى من غير وجه فى دلائل النبوة (٦ / ١٤٠ - ١٤٢) عن سعيد بن خثيم الهلالي، عن مسلم الملائى عن أنس بن مالك جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله لقد أتيناك وما لنا بغير يئط ولا صبي يصيح وأنشده:

أتيناك والعذراء يدمى لبانها وقد شغلت أم الصبي عن الطفل
وألقي بكفيه الصبي استكانة من الجرع ضعفا ما يمر ولا يخل
ولا شيء مما يأكل الناس عندنا سوى الحنظل العامي والعلهز الفسل
وليس لنا إلا إليك فرارنا وأين فرار الناس إلا إلى الرسل

فقام رسول الله ﷺ حتى صعد المنبر ثم رفع يديه إلى السماء فقال: «اللهم اسقنا غيثا مغيثا مريثا مريعا غدقا، طبقا عاجلا غير راث، نافعا غير ضار تملأ به الضرع وتنبت به الزرع وتحى به الأرض بعد موتها وكذلك تخرجون»، فوالله ما رد يديه إلى نحره حتى ألقت السماء بإبراقها وجاء أهل البطانة يعجبون يا رسول الغرق الغرق، فرفع يديه إلى السماء، ثم قال: «اللهم حوالينا ولا علينا»، فأنجاب السحاب عن المدينة حتى أحرق بها كالاكليل، فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذه ثم قال: «لله در أبي طالب لو كان حيا قرنا عيناه من ينشدنا قوله؟» فقام على بن أبي طالب عليه السلام فقال: يا رسول الله كانك أردت: وأبيض يستقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل يلوذ به الهلاك من ال هاشم فهم عنده في نعمة وفواضل كذبتم وبيت الله نبي محمدًا ولما نقاتل دونه ونناضل ونسلمه حتى نصرع حوله ونذهل عن أبنائنا والحلائل ومسلم الملائى ضعيف، وقال الحافظ في الفتح (٢ / ٤٩٥): وإسناد حديث أنس، وإن كان فيه ضعف لكنه يصلح للمتابعة. ١هـ. وقال ابن هشام في السيرة (١ / ٢٨١): وحدثني من أثق به فذكره.

٢- قال البخاري في صحيحه (الفتح: ٢ / ٤٩٤): حدثنا الحسن بن محمد، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الانصاري، قال: حدثني أبي عبد الله بن المشي عن ثمامة بن عبد الله ابن أنس عن أنس أن عمر بن الخطاب عليه السلام كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال: (اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا ففسقنا،

وإنّا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا). قال فيسقون. أسنده البغوي في شرح السنة (٣ / ٤٠٩) هكذا من طريق البخاري. ورواه عن أنس أيضا ابن خزيمة (رقم ١٤٢١)، وابن حبان (٧ / ١١٠)، والبيهقي في دلائل النبوة (٦ / ١٤٧)، وفي السنن الكبرى (٣ / ٣٥٢)، وابن سعد في الطبقات. قال الحافظ في الفتح (٢ / ٤٩٧): ويستفاد من قصة العباس استحباب الاستشفاع بأهل الخير والصالح وأهل بيت النبوة، وفيه فضل العباس وفضل عمر لتواضعه للعباس ومعرفته بحقه. اهـ. وليس فيه ترك التوسل به ﷺ لعموم الأدلة، ولأن غاية ما فيه هو جواز ترك التوسل به، وفرق بين الجواز وغيره. على أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراد بالتوسل بالعباس رضي الله عنه الاقتداء بالنبي ﷺ في تبجيل وإكرام العباس، وقد كان في الصحابة من هم أفضل من العباس. وقد أخرج الحاكم في المستدرک (٣ / ٣٣٤) من طريق داود بن عطاء المدني، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر أنه قال:

استسقى عمر بن الخطاب عام الرمادة بالعباس بن عبد المطلب فقال: اللهم هذا عم نبيك العباس نتوجه إليك به فاسقنا، فما برحوا حتى سقاهاهم الله، قال: فخطب عمر في الناس فقال: أيها الناس إن رسول الله ﷺ كان يرى للعباس ما يرى الولد لوأله يعظمه ويفخمه ويبر قسمه فاقتدوا أيها الناس برسول الله ﷺ في عمه العباس واتخذوه وسيلة إلى الله فيما نزل بكم. وهكذا رواه الزبير بن بكار في الانساب كما في الفتح (٢ / ٤٩٧)، وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق من طريق الزبير بن بكار به (٨ / ٩٣١). قلت: فيه داود بن عطاء المدني ضعيف، وقد ضعفه به الذهبي في تلخيص المستدرک، أما الحاكم فلم يتكلم عليه. قال الحافظ في الفتح بعد سياقه لطريق داود بن عطاء الضعيف ما نصه: وأخرجه البلاذري من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم، فقال عن أبيه بدل ابن

عمر: فيحتمل أن يكون لزيد فيه شيخان. اهـ واحتمال الحافظ وجه قوى وله نظائر، والعجب أن الالباني لم يذكر هذا الاحتمال القوى في توسله! ولك وجه آخر وهو أن هشام بن سعد من رجال مسلم فالقول قوله. وأغرب الالباني - غفر الله لنا وله - فاشتغل في توسله (ص ٦٧ - ٦٨) بتضعيف داود بن عطاء المدني ولما رأى متابعة هشام بن سعد قال: إن في السند اضطراباً. اهـ. قلت: هذا قول مدفوع ينبغي ألا يلتفت إليه، ولا أرى دعامة له إلا الهوى الذي أداه لمخالفة قواعد الحديث. فإن من المعروف أن الحكم بالاضطراب على السند لا يكون إلا إذا تساوت الروايات وامتنع الجمع والترجيح، عند ذلك يحكم بالاضطراب وهو هنا ممتنع جداً، فإن هشام بن سعد من رجال مسلم، وقد رأيت الالباني يحسن حديثه مرات، وداود بن عطاء ضعيف، فكيف يغض الالباني طرفه عن هذا الحق الابلج. هب أنهما متساويان، فالجمع واجب كما صرح به الحافظ وتقدم عنه رحمته. فثبت والله الحمد لماذا توسل عمر بالعباس من قول عمر نفسه وهو زيادة في التوسل بالنبي ﷺ، وفيه أيضاً أن التوسل كان بالعباس وليس بدعائه بدليل قول عمر: (واتخذوه وسيلة إلى الله فيما نزل بكم). ٣ - قال الامام الحافظ أبو عيسى الترمذي في جامعه (تحفة: ١٠ / ٣٢ - ٣٣): حدثنا محمود بن غيلان، أخبرنا عثمان بن عمر، أخبرنا شعبة عن أبي جعفر، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن عثمان بن حنيف: (أن رجلاً ضرير البصر أتى النبي ﷺ فقال: ادع الله أن يعافيني، قال: إن شئت دعوت، وإن شئت صبرت فهو خير لك، قال فادعه، قال: فأمره أن يتوضأ فيحسن وضوءه ويدعو بهذا الدعاء: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة يا محمد إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي هذه لتقضي لي، اللهم فشفعه في). هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي جعفر وهو غير

الخطمي. ورواه من هذا الوجه ابن خزيمة في صحيحه، وأحمد في المسند (٤ / ١٣٨)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (ص ٤١٧)، وابن ماجه في السنن (١ / ٤٤١)، والبخاري في التاريخ الكبير (٦ / ٢١٠)، والطبراني في المعجم الكبير (٩ / ١٩)، وفي الدعاء أيضا (٢ / ١٢٨٩)، والحاكم في المستدرک (١ / ٣١٣)، (٥١٩) وصححه وسلمه الذهبي، والبيهقي في دلائل النبوة (٦ / ١٦٦)، وفي الدعوات الكبير، وتابع حماد بن سلمة شعبة في روايته عن أبي جعفر. أخرج هذه المتابعة: النسائي في عمل اليوم والليلة (ص ٤١٧)، وأحمد في المسند (٤ / ١٣٨)، والبخاري في تاريخه (٩ / ٢٠٩). وقد اتفق شعبة وحماد بن سلمة على أن شيخ أبي جعفر هو عمارة بن خزيمة بن ثابت. بينما خالفهما هشام الدستوائي وروح بن القاسم. قال النسائي في عمل اليوم والليلة (ص ٤١٨): خالفهما هشام الدستوائي وروح بن القاسم، فقالا عن أبي جعفر عمير بن يزيد بن خماشة عن أبي أمامة بن سهل عن عثمان بن حنيف. اهـ. قلت: حديث هشام الدستوائي أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (ص ٤١٨)، والبخاري في التاريخ الكبير (٦ / ٢١٠)، والبيهقي في دلائل النبوة (٦ / ١٦٨). وأما حديث روح بن القاسم فأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٦ / ٢١٠)، وابن السنن في عمل اليوم والليلة (ص ٢٠٩)، والطبراني في المعجم الكبير (١ / ١٧)، وفي الصغير وصححه (١ / ١٨٣) وفي الدعاء (٢ / ١٢٨٨)، والحاكم في المستدرک (١ / ٥٢٦)، والبيهقي في دلائل النبوة (٦ / ١٦٧ - ١٦٨). قلت: هذا إسناد صحيح، وقد صححه غير واحد من الحفاظ وقد تقدم منهم الترمذي والطبراني وابن خزيمة والحاكم والذهبي. وأبو جعفر: هو الخطمي عمير بن يزيد بن عمير بن خماشة المدني، كما نص على ذلك النسائي في عمل اليوم والليلة، وقد وقع التصريح بالخطمي عند أحمد، وبالمديني عند أحمد أيضا وابن ماجه والحاكم

والبيهقي، وبالخطمي المدني عند الطبراني وابن السني، فلا تلتفت لتشغب
الشيخ بشير السهسواني رحمته في صيانة الانسان (ص ١٢٥ - ١٢٧)، فانه مما لا
فائدة فيه. وقد جاءت زيادة موقوفة عن المرفوع، قال الطبراني في المعجم الصغير
(١ / ١٨٤): حدثنا طاهر بن عيسى بن قيرس المقرئ المصري التميمي، حدثنا
أصبع بن الفرّج، حدثنا عبد الله بن وهب عن شبيب بن سعيد المكي، عن روح
بن القاسم، عن أبي جعفر الخطمي المدني، عن أبي أمامة ابن سهل بن حنيف،
عن عمه عثمان بن حنيف: (أن رجلاً كان يختلف إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه في
حاجة له، فكان عثمان لا يلتفت إليه ولا ينظر في حاجته، فلقي عثمان بن حنيف
فشكا ذلك إليه، فقال له عثمان بن حنيف انت الميضاة فتوضأ ثم انت المسجد
فصل فيه ركعتين ثم قل: اللهم اني أسالك وأتوجه إليك بنينا محمد صلّى الله عليه وآله نبي
الرحمة، يا محمد اني أتوجه بك إلى ربك (ربي) جل وعز فيقضي لي حاجتي،
وتذكر حاجتك. وروح إلى حتى أروح معك. فانطلق الرجل فصنع ما قال له
عثمان ثم أتى باب عثمان فجاء البواب حتى أخذ بيده فادخله على عثمان بن عفان
فاجلسه معه على الطنفسة وقال: ما حاجتك؟ فذكر حاجته فقضاها له ثم قال
له: ما ذكرت حاجتك حتى كانت هذه الساعة، وقال: ما كانت لك من حاجة
فأتنا، ثم إن الرجل خرج من عنده فلقي عثمان بن حنيف، فقال له: جزاك الله
خيراً، ما كان ينظر في حاجتي ولا يلتفت إلى حتى كلمته في، فقال عثمان بن
حنيف: والله ما كلمته ولكن شهدت رسول الله صلّى الله عليه وآله وأتاه ضريّر فشكا عليه
ذهاب بصره، فقال له النبي صلّى الله عليه وآله: (أفتصبر؟)، فقال: يا رسول الله إنه لي قائد
وقد شق علي، فقال له النبي صلّى الله عليه وآله: أيت الميضاة فتوضأ، ثم صل ركعتين، ثم ادع
بهذه الدعوات. قال عثمان بن حنيف: فوالله ما تفرقنا وطال بنا الحديث حتى
دخل علينا الرجل كأنه لم يكن به ضرر قط). لم يروه عن روح بن القاسم إلا

شبيب بن سعيد. أبو سعيد المكي وهو ثقة، وهو الذى يحدث عنه أحمد (ابن أحمد) بن شبيب عن أبيه عن يونس بن يزيد الابل. وقد روى هذا الحديث شعبة عن أبي جعفر الخطمي واسمه عمير ابن يزيد وهو ثقة تفرد به عثمان بن عمر بن فارس عن شعبة، والحديث صحيح. ١ هـ. وأخرجه من هذا الوجه الطبراني في الكبير (٩ / ١٧)، وفي الدعاء (٢ / ١٢٨٨)، والبيهقي في دلائل النبوة (٦ / ١٦٧ - ١٦٨). قلت: لا كلام بعد تصحيح الطبراني للحديث مرفوعا وموقوفا. فإن قيل: قد صحح الطبراني الحديث المرفوع لكنه لم يصحح القصة الموقوفة. أجيب: بان الطبراني قد وثق (شبيب بن سعيد الخطمي)، وهو راوي الموقوف، وتوثيق حديث الرجل هو تصحيح لحديثه، فالامر سهل ولا يحتاج لبيان، ويؤيد هذا ويوضحه أن الهيثمي في مجمع الزوائد (٢ / ١٧٩) لم يتكلم على الحديث كما عهد عنه ولكنه اقتصر على نقل تصحيح الطبراني فقط. فتدبر أيها المستبصر. ومع ذلك سعى الساعون لتضعيف هذه الزيادة الموقوفة جهد الطاقة فأتوا بعلل مزعومة هي: ١ - شيخ الطبراني طاهر بن عيسى مجهول. ٢ - شبيب بن سعيد الخطمي انفرد بالقصة وهو ضعيف الحفظ. ٣ - الاختلاف عليه فيها. ٤ - مخالفته للثقات الذين لم يذكروا القصة في الحديث. والثلاثة الاخيرة ذكرها الالباني في توسله (ص ٨٨)، والناظر فيها لا يراها أكثر من دفعة صدر من متعنت، وسيرى أن السعي لتضعيف الاحاديث الصحيحة بهذه الحجج الواهية سعى لاقامة باطل بدعائم هي أوهى من بيوت العنكبوت، ولو فتح هذا المهيع الخطير لانسد باب الاثار والله المستعان. وإليك نقض هذه العلل المتوهمة:

أما عن الاولى: وهى كون شيخ الطبراني طاهر بن عيسى المصرى من المجهولين فخذ الاتى: ١ - من علل الحديث بجهالة شيخ الطبراني أبعد جدا عن معرفة الحديث وغاير قواعده، فإن القصة الموقوفة تفرد بها شبيب، ثم رواها عن

شبيب ثلاثة، ورواه عن الثلاثة المذكورين ثلاثة آخرون وعنهم آخرون، فلم يتفرد أحد برواية القصة إلا شبيب، فلا مدخل لشيخ الطبراني هنا فتأمل. ٢ - قد صحح الطبراني الحديث وهو يعنى توثيق رجال إسناده ومنه شيخه وهو أعلم به من غيره. فلا تغتر بعد بكلام صاحب النهج السديد عن شيخ الطبراني (ص ٩٣).

أما عن العلة الثانية: وهى ضعف حفظ المتفرد بها وهو شبيب ابن سعيد الخطبى، هكذا زعم الالباني في توسله (ص ٨٨)، ولم أجد من سبقه إلى هذه الدعوى. فشبيب بن سعيد الخطبى قد وثقه على بن المدينى ومحمد بن يحمص الذهلى والدارقطنى والطبراني وابن حبان والحاكم. وقال أبو زرعة وأبو حاتم والنسائى: لا بأس به. وهذا غاية ما يطلب من التوثيق في الراوى ليصح حديثه ويحتج به في الصحيحين. فإن قيل ماذا تقول في قول ابن عدى في الكامل (٤ / ١٣٤٧): كان شبيب إذا روى عنه ابنه أحمد بن شبيب نسخة يونس عن الزهرى إذ هي أحاديث مستقيمة، ليس هو شبيب بن سعيد الذى يحدث عنه ابن وهب بالمناكير التى يروها عنه، ولعل شبيبا بمصر في تجارته إليها كتب عنه من حفظه فيغلط ويهم وأرجو ألا يعتمد شبيب هذا الكذب. اهـ. قلت وبالله استعنت: في هذا الكلام ثلاثة أمور: الاول: ما رواه أحمد بن شبيب عن أبيه نسخة يونس عن الزهرى فهي أحاديث مستقيمة. الثانى: ما رواه عبد الله بن وهب عن شبيب بمصر، فيه غلط ووهم. الثالث: حديثه في غير النوعين السابقين، وهو صحيح لانه قيد وهم شبيب بكونه من رواية ابن وهب بمصر. وصحة النوع الثالث هو ما يقتضيه النظر الصحيح، وفي الذهاب لغير هذا المذهب فيه إهدار لتوثيق تسعة من الحفاظ لشبيب بن سعيد الخطبى، فهو ثقة طرأ عليه طارئ أثناء تجارته بمصر شأنه شأن كثير من الرواة الثقات. فإن قيل قد قال على بن المدينى: ثقة كان يختلف في تجارة إلى مصر، وكتابه كتاب صحيح، قد كتبها عن ابنه أحمد بن

شبيب. اهـ. قلت: كلام ابن المديني يدل على أن الرجل ثقة وكتابه صحيح، وقد فهم من لا يفهم^١ إلا السب والشتم - سامحه الله - أن هذا القول من ابن المديني يثبت أن روايته من غير كتابه لا تصح. قلت: الرجل وثقه ابن المديني، فهو يعنى أنه ضابط حفظا وكتابة، ثم نص على أحد أفراد العموم، وهو صحة كتابه، فلم يشترط ولم يصرح ولم يشر إلى شئ عن حفظه، وكلامه لا مفهوم له، وكنت أود أن يبين من أين أتى بهذا الفهم الذي لا يحسد عليه، والتفاتة إلى السب والشتم صرفه عن الفهم.

تنبيه: من غرائب التشويش والحذف في العبارات أن الالباني - غفر الله لنا وله - حاول أن يستدل بعبارة على بن المديني على ضعف حفظ شبيب بن سعيد، فقال في توسله (ص ٨٦): قال ابن المديني: كان يختلف في تجارة إلى مصر... إلخ، وحذف الالباني أهم كلمة من كلام ابن المديني التي صدر بها عبارته وهي قوله: (ثقة) كان يختلف... إلخ، فحذف الالباني كلمة (ثقة) من كلام ابن المديني، وهكذا تكون الامانة العلمية فالله المستعان.

وقد أبعد الالباني فسلك مسلكا غريبا لم يسبق إليه، فأهمل كلام الائمة الحفاظ الذين وثقوا شبيبا، فنقله من طائفة الثقات الذين يقبل حديثهم إلا غرائب وقعت في رحلاتهم إلى طائفة الضعفاء الذين لا يقبل حديثهم إلا بشروط، فشرط شرطين لقبول حديث شبيب بن سعيد الحبطي، فقال في توسله (ص ٨٧):

الاول: أن يكون من رواية ابنه أحمد عنه.

والثاني: أن يكون من رواية شبيب عن يونس. اهـ.

١. هو صاحب كشف المتوارى (ص ٤٠).

قلت: الذى أوقع الالباني في هذا القول الغريب هو عدم رجوعه للاصول، فقد نقل عبارة ابن عدى في شيبب من الميزان (٢ / ٢٦٢)، واعتمد عليه دون الرجوع للاصول، والذى نقله الالباني عن ابن عدى هو ما نصه: كان شيبب لعله يغلط ويهم إذا حدث من حفظه وأرجو أنه لا يعتمد، فإذا حدث عنه ابنه أحمد باحاديث يونس فكأنه شيبب آخر يعنى بوجود. ففرق بين (كان شيبب لعله يغلط ويهم إذا حدث من حفظه) كما في الميزان. وبين عبارة الكامل (٤ / ١٣٤٧): (لعل شيببا بمصر في تجارته إليها كتب عنه ابن وهب من حفظه فيغلط ويهم). فالأولى تعنى أن الغلط والوهم كانا ديدنه وصفة لازمة له وهى عبارة فيها نظر. والثانية التى في الكامل: تعنى أن الغلط والوهم طارئ عليه وهو ما حدث عنه ابن وهب بمصر، فالأولى تعنى ضعفه، والثانية لا تعنى ذلك، والامر واضح. وقد صرح النقاد بوجوب حكاية الجرح والتعديل وعدم التصرف في عبارة المعدل أو المجرح، وقد اهتبل الالباني تصرف الذهبي في عبارة ابن عدى ولم يرجع للاصل فحدث ما تراه.

والحاصل أن حديث شيبب بن سعيد صحيح من غير رواية عبد الله ابن وهب إذا أخذنا كلام ابن عدى في الاعتبار فإن كلامه فيه نظر. ولذلك فقد قال الذهبي في الميزان (١ / ٢٩٥) ثقة له غرائب. وقال في الديوان (ص ١٤١): ثقة يأتي بغرائب. وفي الكاشف (٢ / ٤): صدوق.

١. وقد تتبعنا شيئا كثيرا من كلامه على الرجال فوجدته لا يرجع للاصول ويكتفى بالكتاب الواحد في الكلام على الرجال، وقد نهبت على ذلك في (وصول التهاني بأثبات سنية السبحة والرد على الالباني)، وفي مقدمة (النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصاييح) للحافظ العلاني رحمه الله.



فإن قيل قد ذكره الحافظ ابن رجب رحمته في شرح علل الترمذي (ص ٤١٨) ضمن قوم ثقات لهم كتاب صحيح وفي حفظهم بعض شيء. فجوابه أن هذا الايراد لا يعني ضعف حديثهم إذا حدثوا من حفظهم، إنما يعني أن حديثهم من الكتاب صحيح وأدون منه حديثهم من حفظهم لأنهم قوم ثقات قد وثقهم عدد من الأئمة بدليل قوله: (وفي حفظهم بعض شيء)، فهذه العبارة لا تفيد أن الغلط كان غير منك عنهم فهم ضعفاء الحفظ، بل العكس هو الصواب. وقد ذكر ابن رجب في هذا النوع طائفة من أعيان الثقات كعبد العزيز ابن محمد الداروردي، وهمام البصري، وعبد الرزاق الصنعاني، وأبو داود الطيالسي، وإبراهيم بن سعد الزهري وغيرهم والعمل على قبول حديثهم حدثوا من كتاب أو من حفظهم. على أن العبارات التي قلت فيهم هي أشد من التي قلت في شبيب بن سعيد الجبلي رغم الاتفاق عليهم.

فصل

بقي الكلام على أمرين: أولهما: قال الحافظ في التقریب (ص ٢٦٣) في ترجمة شبيب: لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه لا من رواية ابن وهب. اهـ. وما قاله الحافظ^١ يعني صحة القصة المذكورة، وهذا أيضا لم يرتضه الالباني فعقب عليه بقوله في توسله (ص ٨٧): وليس كذلك بل هذا مقيد بأن يكون من روايته هو عن يونس... ويؤيده أن الحافظ نفسه أشار لهذا القيد، فإنه أورد شبيبا هذا في (من طعن فيه من رجال البخاري) من مقدمة فتح الباري (ص ١٣٣)، ثم دفع الطعن عنه بعد أن ذكر من وثقه وقول ابن عدى فيه بقوله: (قلت: أخرج البخاري من رواية ابنه عنه عن يونس أحاديث، ولم يخرج من روايته عن غير

١ . وفيه تشدد لقصره القبول على رواية ابنه أحمد فقط، فتدبر.

يونس، ولا من رواية ابن وهب عنه شيئاً)، فقد أشار رحمه الله بهذا الكلام إلى أن الطعن قائم في شبيب إذا كانت روايته عن غير يونس، ولو من رواية ابنه أحمد عنه. اهـ.

قلت: الذي أشار له الحافظ هو أن البخاري أخرج له أصح حديثه، ذلك أن البخاري عندما أراد أن يخرج حديث الزهري في جامعه الصحيح أراد من طريق الطبقة الأولى من أصحاب الزهري كما فصله الحازمي في شروط الأئمة، ولما كان يونس من هذه الطبقة، وكان شبيب عنده نسخة يونس بن يزيد عن الزهري وسمعها منه أحمد بن شبيب فأصبحت النسخة من هذا الطريق غاية في الصحة فاخرجها البخاري في صحيحه. فاحمد عن أبيه عن يونس عن الزهري من شرط البخاري، فعدم إخراج البخاري لحديث شبيب من غير هذا الطريق لا تعنى ضعف الغير مخرج في الصحيح، بل تعنى أنه ليس على شرط البخاري فقط لأن البخاري لم يستوعب الصحيح وما ادعاه، ولا يلزم من كونه على غير شرطه أنه لا يصلح للاحتجاج به عند البخاري نفسه بل قد يكون صالحاً للاحتجاج به عنده وليس هو على شرط صحيحه الذي هو أعلى شروط الصحة، كما صرح بذلك الحافظ في الفتح (٢ / ٢٠٥)، وكثيراً ما يحتتم الحافظ الترجمة في مقدمة الفتح في بيان كيفية رواية البخاري لحديث الراوى المتكلم فيه، ذلك أن حديث الرجل إذا جاء على خلاف ما ذكره الحافظ يكون فيه تفصيل هذا ما يجب التمسك به، والاذعان إليه لثلاث تكون قد أعرضنا وأهدرنا توثيق تسعة من أئمة الحفاظ لشبيب.

ولم أر من سبق الالباني في رد حديث شبيب مع اشتراط هذين الشرطين. ولم يزد ابن تيمية في كتابه (قاعدة في التوسل) (ص ١٠٢) عن قوله: (شبيب هذا صدوق روى له البخاري). وهو كلام جيد يرد على الالباني ومن شايعه، لكنه

اتبع سبيلا آخر لتعليل هذا الحديث وهو: الامر الثاني: وحاصله أن هذا الحديث يرويه شبيب عن روح بن القاسم، وقد ذكر ابن عدى حديثين في كامله أنكرهما على شبيب من رواية شبيب عن روح بن القاسم، وإن كان شبيب قد غلط في ذينك الحديثين أمكن أن يكون غلط عليه في هذا الحديث. انظر قاعدة في التوسل له (ص ١٠٤ - ١٠٥). قلت وبالله التوفيق:

١ - هذان الحديثان من رواية ابن وهب عن شبيب عن روح بن القاسم، وقد تقدم أن شيبيا حدث أثناء تجارته بمصر ابن وهب ببعض ما أنكر عليه، وقد أورد هذين الحديثين ابن عدي في كامله ليستدل بهما على صحة دعواه، فلا مدخل هنا لما يرويه شبيب عن روح بن القاسم، فالكلام على من حدثه شبيب (وهو ابن وهب)، لا من حدث عنه شبيب سواء كان روحا أو غيره.

٢ - لا يسلم لابن عدى استشهاده بهذين الحديثين على صحة دعواه وهاك الحديثين: الحديث الاول: ما رواه شبيب بن سعيد عن روح بن القاسم عن أبي عقيل عن سابق بن ناجية عن أبي سلام قال: مر بنا رجل فقالوا: إن هذا قد خدم النبي ﷺ قال: فقممت إليه، فقلت: حدثني شيئا سمعته من رسول الله ﷺ لم يتداوله الرجال بينك قال: سمعته يقول: «من قال حين يصبح وحين يمسي رضيت بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً كان حقاً على الله أن يرضيه يوم القيامة».

وحاصل ما في هذا الحديث أن بعضهم عن أبي عقيل عن سابق بن ناجية عن أبي سلام عن خادم رسول الله ﷺ به مرفوعا. وهم شعبة وهشيم وروح بن القاسم، فأبو سلام هنا روى عن رفاع، وخالفهم مسعر فجعله عن أبي عقيل عن سابق عن أبي سلام به مرفوعا، فأبو سلام هنا هو الذي رفعه، والصواب قول شعبة والجماعة وهو ما صححه الحفاظ: المزى والعلاني في

جامع التحصيل (ص ٣٨٥)، وابن حجر في الاصابة (٤ / ٩٣)، والبوصيري في مصباح الزجاجة (٤ / ١٥٠).

ومن هنا يظهر خطأ ابن عدى رحمته ومن اعتمد عليه في إيراد هذا الحديث على أنه مما أنكر على شبيب وخطأ ابن عدى من وجهين: الاول: الاختلاف من طبقة شيوخ شبيب فلا مدخل لشبيب فيه. الثاني: أن شبيب بن سعيد سلك المسلك الصواب فيه كما ترى والله أعلم.

وأما الحديث الثاني: فهو ما رواه شبيب عن روح بن القاسم عن عبد الله بن الحسن عن أمه فاطمة بنت الحسن أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دخلت المسجد...» الحديث. ورواه عبد العزيز الداروردي، وإسماعيل بن إبراهيم بن علي، وقيس بن الربيع، وليث بن أبي سليم عن عبد الله بن الحسن عن أمه فاطمة عن فاطمة الكبرى عليها السلام. وإذا كان شبيب قد انفرد عن روح وروى الحديث معضلاً، فالقول قول الجماعة، ولكن الخطب هنا سهل، وهو ما يحدث لكثير من كبار الحفاظ، ولا يعنى هذا ضعف شبيب في روح بن القاسم لانه جود الحديث السابق ووافق الجماعة.

٣ - شبيب بن سعيد بصرى كروح بن القاسم البصري، ورواية شبيب عن بلدية لها مزية وقوة، وأبو جعفر الخطمي مدنى بصرى كذلك، ومما يزيدها قوة أن حدث بها بصرين مثله هما ابنيه أحمد وإسماعيل.

والحاصل مما سبق: إن شبيب بن سعيد ثقة إلا ما حدث عنه ابن وهب، وليس كله من المنكرات بل تعرف وتنكر، فإذا توبع ابن وهب كما هنا وجب عليك أن تعرف وتقبل، والله أعلم بالصواب. وبذلك تعلم أن إطلاق الضعف على شبيب من الالباني في توسله (ص ١١٨) فضلاً عن كونه تهافتاً فهو أمر مردود ولم يسبق إليه. أما عن الامر الثاني الذى ضعف به الالباني الحديث فهو قوله: والاختلاف عليه فيها. اهـ.

قلت: أعاد الضمير إلى شبيب. ولكنه جعل الاختلاف في توسله (ص ٨٧) على أحمد بن شبيب فقال: ثم ظهر لي علة أخرى وهى الاختلاف على أحمد فيها. فبان من هذا اضطرابه، فالامر سهل والخطب غير جليل والامثلة على تحديث الراوى للحديث على وجهين كثيرة، فإذا رجع الحديث لشبيب بن سعيد فقد روى القصة عنه ثلاثة، اثنان في بلدته البصرة وقت الراحة والبعد عن السفر والمشقة وهما أحمد واسماعيل ابنا شبيب كما في دلائل النبوة للبيهقي (٦ / ١٦٧ - ١٦٨).

أما الثالث فهو عبد الله بن وهب، فقد روى عنه القصة وقت السفر، وكان السفر خاصا بالتجارة حيث تبلبل البال وتشتت الافكار، ولكنه حدث على الجادة ولم يتلثم ولم يخطئ، فجاء حديثه في قطعة العذاب موافقا لحديثه في بلدته، والراوى إذا حدث في بلده كان أقنن لما يحدث به في حال سفره كما هو معروف ونص عليه الحافظ في الفتح (١٠ / ٤٤٤)، وإذا كان شبيب في هذا الحديث قد أجاد في السفر والحضر، فان هذا غاية ما يطلب في الرجل كما لا يخفى على أولى العناية والانصاف، واذ قد انتهى الامر إلى أن شيبا قد جود الحديث بهذه الصورة فلا مدخل بعد صحة هذه القصة لمن ياتي من الرواه عن شبيب ويروى الحديث تارة بذكر القصة وتارة أخرى لا يذكرها. ولكن الهوى والتعصب يدفعان إلى الافتراء، وهو ما تراه هنا بادعاء الالباني اختلافا على أحمد بن شبيب، وجواب هذا الاختلاف الذى ارتاه الالباني فقط: أن أحمد بن شبيب كان يحدث الحديث بطوله وفيه قصة مجى الرجل لعثمان بن عفان ~~رضي الله عنه~~ حدث بذلك الحافظ الثقة المتقن يعقوب بن سفيان الفسوى كما في دلائل النبوة للبيهقي (٦ / ١٦٨).

وكان أحمد أحيانا أخرى لا ينشط فيقتصر على أصل الحديث فقط أخرج ذلك ابن السني والحاكم، فكان ماذا بعد ذلك؟ والرجل (أي أحمد) ثقة، اللهم إلا التعتن والتعصب.

على أن بعضهم^١ قال: روى الحديث دون ذكر القصة عن ابن السني: ١ - العباس بن فرج الرياشي. ٢ - والحسين بن يحمص الثوري. ورواه الحاكم وعنه البيهقي من طريق: ٣ - محمد بن علي بن زيد الصائغ. ثلاثتهم عن أحمد بن شبيب ولم يذكروا القصة. ولم يرو القصة عن أحمد إلا يعقوب بن سفيان الفسوي، فهو على ثقته لا يقابل بمن هو مئثر منه عدداً من الثقات. أهـ.

قلت: إن صح هذا الكلام فرحة الله على العلم والعقل والبرهان، وخذ الاتي:

١ - هؤلاء الثلاثة الذين قال عنهم ثقات إذا أضيف إليهم مثلهم لم يرجحوا على الامام الحافظ العلم يعقوب بن سفيان الفسوي، فهو ثقة وفوق الثقة، وقد قال أبو زرعة الدمشقي: قدم علينا رجلان من نبلأ الناس أحدهما وأرجلهما «يعقوب بن سفيان» يعجز أهل العراق أن يروا مثله رجلاً». ومن المعروف أن الشيوخ إذا خالفهم حافظ يرجح قول الحافظ على الشيوخ، فالقول قول الحافظ وإن اجتمع الشيوخ عليه، ويعقوب الفسوي إمام حافظ وفوق الحافظ.

٢ - العباس بن فرج روى الوجهين فقد أسند القصة عن إسماعيل ابن شبيب عن أبيه أخرجها البيهقي في دلائل النبوة (١٦٨ / ٦) فوافق الحجة العلم يعقوب بن سفيان الفسوي. فبقى اثنان من الثلاثة، فهل ما زال يصير المعارض على مخالفتها للفسوي؟ اللهم غفرانك. والاثنان الباقيان أحدهما: الحسين بن يحيى الثوري لم أجده بعد بحث! فما أسرع انهيار صرح التعصب! ثم إن تعجب

فعجب من محاولة تقديم رواية عون الضيف لانه لم يرو القصة على من رواها كشييب وابنه أحمد وعبد الله بن وهب ولمجقوب بن سفيان الفسوى وغيرهم من الثقات!

٣- رواية الحديث على أي من الوجهين لا تعلّ الاخرى فكلاهما صحيح، وهذا مقرر ومعروف، ذلك أن الاختلاف الذي يوجد الشك والريبة في الرواية هو الاضطراب الذي لا يمكن توجيهه أما هنا فلا اختلاف ولا اضطراب ونسال الله السلامة والصون من التخطئ والتعصب. أما الامر الاخير الذي ضعف به الالباني الحديث فهو قوله في توسله (ص ٨٨): «ومخالفته للثقات الذين لم يذكروها في الحديث». قلت: هذا تمحل غريب. فانت ترى أن الزيادة هي أن يروى جماعة حديثاً واحداً باسناد واحد ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكروها بقية الرواة. كذا لابن رجب في شرح علل الترمذي (ص ٣١٠).

وقال الحافظ في نكته على ابن الصلاح (٢ / ٦٩٢): وانما الزيادة التي يتوقف أهل الحديث في قبولها من غير الحافظ حيث يقع في الحديث الذي يتحد مخرجه كمالك عن نافع عن ابن عمر ~~جندب~~ إذا روى الحديث جماعة من الحفاظ الاثبات العارفين بحديث ذلك الشيخ وانفرد دونهم بعض رواة بزيادة، فإنها لو كانت محفوظة لما غفل الجمهور من رواة عنها. ١٠ هـ. إذا علمت هذا فإن شيبيا لم يخالف أحداً من الثقات في ذكره القصة الموقوفة وبيان ذلك في الوجهين الاتيين:

الاول: غاية ما في الامر أن مخرج الحديث غير واحد فمرجه إلى شيخين لابي جعفر الخطمي، فلشعبة وحماد طريق، ولروح وهشام طريق اخر، وإذا لم يتحد المخرج فدعوى المخالفة غير صحيحة. فإن قيل قد اتحد المخرج بين روح بن القاسم وهشام الدستوائي، وقد جاءت القصة الموقوفة من طريق روح بن

القاسم. أجيب بان شبيب بن سعيد روى عن روح بن القاسم أمراً موقوفاً عن صحابي بعد سنوات عديدة من رواية الحديث المرفوع. فهذا مرفوع وذاك موقوف فاين هي المخالفة الواقعة في المتن؟ لا تجدها إلا في التوهم. وقد صرح المحدثون الذين صنفوا في قواعد الحديث بقبول زيادة الراوى إذا تعدد المجلس ولم يتحد، فكيف وبين المرفوع والموقوف بون شاسع من السنين، فاين المجلس الذى اتحد هنا؟! هب أن المخرج واحد فهو لا يضر أيضاً لما قد سبق بيانه. وغير واحد من أئمة الحديث قال بوجوب قبول زيادة الثقة ما لم تكن منافية منهم: الخطيب البغدادي.

الثاني: قال الامام أحمد بن حنبل رحمته: إذا كان في الحديث قصة دل على أن راويه حفظه. اهـ. نقله عنه الحافظ في مقدمة الفتح (ص ٦٣). وهذا يدل على شفوof نظر الامام أحمد فتدبر. فالحق الذى لا مرية فيه أن شيبيا ثقة يصح حديثه كما فعل الائمة، فإن تعنت غاية التعنت، فالرجل ليس باقل ممن يحسن حديثه الائمة، ولو وهم هذا الوهم وخالف هذه المخالفة فنقل قصة وقعت في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه لسقط إلى درجة الضفاء والمتروكين الذين لا يحتج بهم أو الوضاعين الذين لا ينظر في حديثهم ولا يظن أحد بشيب أن يفعل ذلك أو يقاربه ولم يختلط أو يصل وهمه إلى هذه الدرجة الدنيا إن صح وهم عنه وما أراه يصح. والاختلاف لا يضر إذا أمكن الجمع أو الترجيح بين الروايات على قواعد المحدثين، هذا إذا وجد الخلاف وتصور حدوثه، أما هنا فلا خلاف إلا في مخيلة من يدفع بالصدر والله المستعان. وحاصل ما تقدم أن هذه الزيادة الموقوفة التى فيها قصة مجئ الرجل إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه صحيحة، ولذا فقد صححها الحفاظ أمثال الطبراني والحاكم والهيثمي، والحمد لله رب العالمين.



قال ابن أبي خيثمة في تاريخه (كما في قاعدة في التوسل لابن تيمية ص ١٠٦):

حدثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا حماد بن سلمة، ثنا أبو جعفر الخطمي عن عمارة بن خزيمة عن عثمان بن حنيف رضي الله عنه أن رجلاً أعمى أتى النبي ﷺ فقال: إني أصبت في بصرى فادع الله لي، قال: لا اذهب فتوضأ وصل ركعتين، ثم قل: اللهم إني أسالك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبى الرحمة يا محمد إني استشفع بك على ربي في رد بصرى، اللهم فشفعني في نفسي وشفع نبىي في رد بصرى، وإن كانت حاجة فافعل مثل ذلك..

قلت: هذا سند غاية في الصحة، وحماد بن سلمة ثقة حافظ علم، ومع ذلك فقد أعل بوجود زيادة في المتن وهى: وإن كانت حاجة فافعل مثل ذلك، بتفرد حماد بن سلمة بها، وهى زيادة تفرد بها عن شعبة فتكون شاذة.

والجواب عن هذا: إن زيادة الثقة مقبولة ما لم تقع منافية أو فيها نوع مخالفة لرواية الاوثق، وقوله: وإن كانت حاجة فافعل مثل ذلك لا تنافي أصل الحديث أو تخالفه بل توافقه تماماً، لأن الاصل العموم واستعمال الحديث في أي وقت. وكون حماد غلط ظن مجرد لا حجة فيه، وغاية ما في الامر أنها زيادة ثقة ليس فيها نوع منافاة فهى مقبولة بلا ريب، ونقول تبكيًا للمتشددين: وإن لم تصح هذه الزيادة فالاولى جعل زيادة الثقات من باب الحديث الشاذ وبالله التوفيق. وهذا الامام الحافظ أبو حاتم ابن حبان يقول على زيادة تفرد بها حماد بن سلمة في الثقات (١ / ٨) ما نصه: هذه اللفظة... تفرد بها حماد بن سلمة وهو ثقة مأمون، وزيادة الالفاظ عندنا مقبولة عن الثقات إذ جائز أن يحضر جماعة شيخاً في سماع شئ ثم يخفى على أحدهم بعض الشئ ويحفظه من هو مثله أو دونه في الاتقان أ هـ. وهو كلام رصين ينبغي تعقله، ثم لا ينبغي أيضاً هنا أن يخلى المقام من بيان

أن الالباني الذي يسارع برد هذه الزيادة بدعوى مخالفة حماد ابن سلمة لراو واحد فقط هو شعبة، تجده يقبل مخالفة حماد بن سلمة للجماعة في موضع اخر فيقول في صحيحته (٢٠٣ / ١) ما نصه: وخالف الجماعة (١) حماد بن سلمة... فيحتمل أن يكون قد حفظ ما لم يحفظه الجماعة أهـ. نعوذ بالله من الهوى. وعليه فزيادة رواية حماد بن سلمة ثابتة حتى عند من صنف لانكارها وهو الألباني والحمد لله رب العالمين.

٤ - قال الطبراني في المعجم الكبير (٤٢ / ٣٥٢) حديث رقم ١٨٧: حدثنا أحمد بن حماد بن زغبة، ثنا روح بن صلاح، ثنا سفيان الثوري، عن عاصم الاحول، عن أنس بن مالك قال: لما ماتت فاطمة بنت أسد بن هاشم أم علي بن أبي طالب دخل عليها رسول الله جل وعز، فجلس عند رأسها فقال: قوله: «خالف الجماعة» خطأ، بل تابعه الفزارى الامام الثقة في عشرة النساء (ص ٩٠)، ثم ذكر أن حماداً يتأيد برواية ذكرها عن علي بن زيد وهذا أيضاً خطأ، فعلى بن زيد كآته أخطأ فرواه بوجهين: وجه كرواية حماد، وآخر يخالف له في المسند (٦ / ١٨٢).

وليس المقصود التنبيه على هذه الاخطاء، ولكن المقصود ذكر عبارة الالباني، وأن زيادة حماد بن سلمة أولى بالقبول في حديث الاعمى. «رحمك الله يا أمي كنت أمي بعد أمي، تمجوعين وتشبعين وتعربين وتكسيني وتمنعين نفسك طيباً وتطعميني، تريدن بذلك وجه الله والدار الآخرة»، ثم أمر أن تغسل ثلاثاً، فلما بلغ الماء الذي فيه الكافور سكب رسول الله ﷺ بيده، ثم خلع رسول الله ﷺ قميصه فألبسها إياه وكفنها ببرد فوقه، ثم دعا رسول الله ﷺ أسامة بن زيد وأبا أيوب الانصاري وعمر بن الخطاب وغلاماً أسود يحفرون، فحفروا قبرها، فلما بلغوا اللحد حفره رسول الله ﷺ بيده وأخرج ترابه بيده، فلما فرغ دخل رسول



الله ﷻ فاضطجع فيه ثم قال: «الله الذي يحيي ويميت وهو حي لا يموت اغفر لامي فاطمة بنت أسد ولقنها حجتها، ووسّع عليها مدخلها بحق نبيك والانبياء الذين من قبلي فإنك أرحم الراحمين»، وكبر عليها أربعاً وأدخلوها للحد هو والعباس وأبو بكر الصديق رضي الله عنه، ورواه من هذا الوجه الطبراني في الاوسط (١ / ١٥٢)، ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (٣ / ١٢١)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١ / ٢٦٨). وهو حديث حسن. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩ / ٢٥٧): رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه روح بن صلاح وثقه ابن حبان والحاكم وفيه ضعف وبقيّة رجاله رجال الصحيح. اهـ. قلت: شيخ الطبراني أحمد بن حماد بن زغبة ثقة من شيوخ النسائي ولم يخرج له في الصحيح. أما روح بن صلاح فقد اختلف فيه فوثقه قوم وضعفه اخرون فمثله يحتاج لاعمال النظر لبيان حاله. فقال عنه الحاكم في سؤالات السجزي: ثقة مأمون. وذكره ابن حبان في الثقات (٨ / ٢٤٤). وروى عنه يعقوب بن سفيان الفسوي في المعرفة والتاريخ (٣ / ٤٠٦) فهو ثقة عنده، قال الفسوي (التهذيب: ١١ / ٣٧٨): كتبت عن ألف شيخ وكسر كلهم ثقات. اهـ. أما من جرحه فلم يذكر سبب جرحه ولم يفسره، ففي المؤلف والمختلف للدارقطني (٣ / ١٧٣٣) قال: روح بن صلاح بن سيابة يروى عن ابن لهيعة وعن الثوري وغيرهما كان ضعيفا في الحديث سكن مصر. اهـ. ومثله لابن ماکولا في الاكمال (٥ / ١٥) وابن عدي في الكامل (٣ / ١٠٠٥).

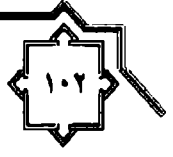
وهذا جرح مبهم غير مفسر فيرد في مقابل التعديل المذكور قبله كما هو مقرر. مثاله قول الحافظ في مقدمة الفتح (ص ٤٣٧) في ترجمة (محمد ابن بشار بن بندار) ضعفه عمرو بن علي الفلاس، ولم يذكر سبب ذلك، فما عرجوا على تجريجه. اهـ.



و ادعى الالباني^١ أن الجرح مفسر في روح بن صلاح بقول ابن يونس: رويت عنه مناكير، ويقول ابن عدى في الكامل: في بعض حديثه نكرة.

قلت: كلام الالباني فيه نظر يظهر في الوجهين الاتيين: الاول: عبارتي ابن يونس وابن عدى لا تدلان على الجرح، قال ابن دقيق العيد في (شرح الامام) كما في (نصب الراية) (١ / ١٧٩)، (وفتح المغيث) (١ / ٣٤٧): قولهم روى مناكير لا تقتضي بمجرد ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته وينتهي أن يقال فيه منكر الحديث، لان منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه. ا هـ. الثاني: قولهم: (روى المناكير)، أو (رويت عنه مناكير) ليست أيضا من الجرح في شيء، فقد تكون تلك المنكرات من شيوخه أو من الرواة عنه وهو روى شيئا تحمله فقط. قال الحاكم للدارقطني (السؤالات ص ٢١٧-٢١٨): سليمان ابن شرحبيل، قال: ثقة، قلت: أليس عنده مناكير، قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء. اهـ. فما كل من روى المناكير ضعيف عندهم. وعندما ترجم ابن عدى لروح بن صلاح في كامله (٣ / ١٠٠٥-١٠٠٦) روى عنه حديثين الافة والحمل فيهما من الراوى عن (روح بن صلاح)، وعادة ابن عدى في كامله - كما يقول الحافظ في مقدمة الفتح (ص ٤٢٩): أن يخرج الاحاديث التي أنكرت على الثقة أو على غير الثقة فلو وجد ابن عدى شيئا أنكر على روح بن صلاح لانتى به في ترجمته ولكنه خرج ما حدث به وكان منكرا، ولكن الحمل فيه على غيره فتدبر.

فائدة: أراد الالباني تضعيف الحديث المذكور، فاعتبر قول ابن يونس في روح بن صلاح: (رويت عنه مناكير) من الجرح المفسر الذي يضعف به الراوى، بينما تناقض فاعتبر قولهم في راو اخر (له مناكير) ليس بجرح مطلقا، وذلك في ثانيا رده على الشيخ البولي (ص ٦٦-٦٧)، واكثر من هذا أنه اعتبر (منكر الحديث) جرح مردود، لأنه غير مفسر كذا في صحيحته (١ / ٧٦٩).



وأنت ترى الفارق بين القولين، ولكنك ترى فارقاً بين صنعى الالباني، فعندما يريد أن ينتصر لما يراه صواباً يتعد عن قواعد الحديث ويسير حسبما يرى، فالله المستعان.

فصل

قال الالباني في رد توثيق ابن حبان وتلميذه الحاكم لروح بن صلاح ما نصه (ضيفته: ١ / ٣٢): إن ابن حبان متساهل في التوثيق، فإنه كثيراً ما يوثق المجهولين... ومثله في التساهل الحاكم كما لا يخفى على المتضلع بعلم التراجم والرجال فقولهما عند التعارض لا يقام له وزن حتى ولو كان الجرح مبهما لم يذكر له سبب. اهـ.

قلت: هذا كلام من لم يفهم - رغم اشتغاله - توثيق ابن حبان، ولم يمعن النظر في ثقاته، فسارع برد توثيقه والاولى التفصيل.

فتوثيق ابن حبان على قسمين نص عليهما في مقدمة ثقاته (١ / ٣١): فالاول: من اختلف فيه علماء الجرح والتعديل، فإذا صحَّ عنده أنه ثقة أدخله في ثقاته والا فأودعه كتابه الاخر. الثاني: من لم يعرف بجرح ولا تعديل، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر، فهو ثقة عنده، ولم ينفرد ابن حبان بذلك المذهب، لكن هذا النوع من الرواة عند الجمهور يكون مجهول الحال^١. وأما نسبة التساهل إليه فبالنظر للنوع الثاني فقط، فإهدار توثيق ابن حبان مطلقاً خطأ، ولا تصح نسبة التساهل إليه مطلقاً، إنما هو في نوع معين من الرواة فقط وهو الثاني، أما النوع الاول فتوثيقه لا يقل عن توثيق غيره من

١ . وإذا كان الرجل ليس من المجهولين فتوثيق ابن حبان لروح بن صلاح مقبول شأنه شأن غيره من النقاد.

الائمة. إذا علم ذلك، فإن رد توثيق ابن حبان لروح بن صلاح بدعوى تساهله فيه نظر ظاهر. فروح بن صلاح روى عنه يعقوب بن سفيان الحافظ، ومحمد بن إبراهيم البوشنجي الفقيه الحافظ، وأحمد بن حماد بن زغبة صاحب النسائي الثقة، وأحمد بن رشد بن وابنه عبد الرحمن، وعيسى بن صالح المؤذن، وفيه جرح وتعديل وبعضهم سبق ابن حبان في الكلام عليه كابن يونس.

أما عن توثيق الحاكم فرده أيضا بدعوى التساهل خطأ بيتن، فما زال العلماء ينقلون توثيق الحاكم معتمدين له، وكتب الرجال طافحة بذلك وهي بين أيدينا. وكان الحاكم إمام أهل زمانه في الحديث، وكانت له المعرفة التامة في الجرح والتعديل والعلل وكل فنون الحديث، وكان يراجع مشايخه في الكلام على الرجال وكان الدارقطني - وهو من مشايخه - يقدمه على ابن منده. وقال الحافظ أبو حازم العبدوى: وسمعت مشيختنا يقولون: كان الشيخ أبو بكر بن إسحاق وأبو الوليد النيسابوري يرجعان إلى أبي عبد الله الحاكم في السؤال عن الجرح والتعديل وعلل الحديث وصحيحه وسقيمه. قال (أي الحافظ العبدوى): وأقمت عند الشيخ أبي عبد الله العصمى قريبا من ثلاث سنين، ولم أر في جملة مشايخنا أتقى منه ولا أكثر تنقيرا، فكان إذا أشكل عليه شئ أمرنى أن أكتب إلى الحاكم أبي عبد الله، وإذا ورد جوابه حكم به وقطع بقوله، وانتخب على المشايخ خمسين سنة. اهكذا في طبقات الشافعية (٤ / ١٥٨).

نعم.. ذكر الذهبي في جزء (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) (ص ١٧٢) الحاكم على أنه من المتساهلين كالترمذي قلت: تساهل الحاكم خاص بالمستدرك^١، فإنه ~~لم~~ أدركته المنية قبل أن ينقحه كله كما هو معلوم في مكانه، وتوثيقه لروح بن صلاح هو خارج المستدرك في سؤالات السجزي. ومما

١. وهذا ما ذكر في التنكيل (١ / ٤٥٩)، والالباني قام على طبعه وخاصم فيه فهو مطالب بها فيه.

قوى دعوى تساهله أنه صَحَّحَ أحاديث في فضل علي عليه السلام شَنَعَ عليه بسببها وعند المحاققة القول فيها قوله والحق فيها معه. أما كلامه في غير المستدرك فكغيره من الائمة النقاد، بل تراه يظهر التشدد أحيانا، فكذب ابن قتيبة كما في الميزان (٢ / ٥٠٣)، وفي ترجمة محمد بن الفرخ الازرق (٤ / ٤).

قال الذهبي: تكلم فيه الحاكم لمجرد صحبته الحسين الكرايسى، وهذا تعنت زائد. ١هـ. وكم عاب الحاكم على الشيخين البخاري ومسلم إخراجهما لحديث رجال يحلم فيهم. هب إن الحاكم متساهل كما يقولون، فإنه قال عن روح بن صلاح: (ثقة مأمون)، فالرجل عنده في أعلى درجات القبول والتوثيق، فليس من العدل الذى أمرنا الله أن نقوم به أن نسقط هذا القول بالكلية بل نقول هو: (ثقة)، وإذا تشددنا غاية التشدد فالرجل (صدوق) ولا بد. فإذا ضم هذا التوثيق لتوثيق ابن حبان، وإذا كنت في أعلى درجات التعنت فلا يمكنك أن تنفك إلا عن توثيق الرجل، ويقوى توثيقي ابن حبان والحاكم توثيق ضمنى من يعقوب بن سفيان الفسوى لانه من مشايخه، فالرجل حديثه لا يقل عن الحسن والله تعالى أعلم بالصواب.

أما قول الالباني: فقوله عند التعارض لا يقام له وزن حتى لو كان الجرح مبهما لم يذكر له سبب. ١هـ. ففيه إهدار لتوثيق هذين الامامين بالكلية، وهو قول فيه نظر ولا يساوى سماعه لانه مخالف للواقع وفيه جرأة لا تحمد. ثم زاد الطين بلة فقال: حتى لو كان الجرح مبهما لم يذكر له سبب. قلت: زدتك نكدا، وهذا

١. ونقل كلامه وأضافه لنفسه الشيخ حماد بن محمد الانصاري في كتابه (ص ٤٤): وما كنت أحب له ألا يكتبه قوله عن روح بن صلاح (ص ٤٥) ما نصه: فأنت ترى أئمة الجرح قد اتفقت عباراتهم على تضعيفه. ١هـ. فلا أدري هل يعقوب بن سفيان الفسوى والحاكم وشيخه ابن حبان من طلبة الحديث أو أئمة أو من حملة الدكتوراه؟ فلماذا هذه التعمية؟ ولماذا هذا التهويل؟

مثال للكلام الساقط الذي نجل كل مشتغل بالحديث أن يهذى بمثله ونستحي له فالله المستعان. وحاصل ما تقدم أن روح بن صلاح (صدوق) والحديث حسن الاسناد والله أعلم.

٥ - حديث: «حياتي خير لكم تحدثون ويحدث لكم، ووفاتي خير لكم تعرض على أعمالكم، فما رأيت من خير حمدت الله عليه، وما رأيت من شر استغفرت لكم». قال الحافظ أبو بكر البزار في مسنده (كشف الاستار: ١ / ٣٩٧): حدثنا يوسف بن موسى، ثنا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن سفيان عن عبد الله بن السائب، عن زاذان، عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «حياتي خير لكم تحدثون ويحدث لكم، ووفاتي خير لكم تعرض على أعمالكم، فما رأيت من خير حمدت الله عليه، وما رأيت من شر استغفرت لكم». قال الحافظ العراقي في (طرح الثريب) (٣ / ٢٩٧) إسناده جيد.

وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٩ / ٢٤): رواه البزار ورجاله رجال الصحيح. وصححه السيوطي في الخصائص (٢ / ٢٨١)، وفي تخريج الشفا وهو كما قال. ولشيخنا العلامة المحقق السيد عبد الله بن الصديق الغماري الحسيني رحمه الله ونور مرقده في هذا الحديث جزء مفيد مطبوع اسمه (نهاية الآمال في شرح وتصحيح حديث عرض الاعمال). ورجال السند ثقات، وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد ثقة أيضا احتج به مسلم، وسيأتي تفصيل الكلام عنه إن شاء الله تعالى. وللحديث طرق أخرى غير ما رواه ابن مسعود فجاء عن أنس وبكر بن عبد الله المزني مرسلا وهو غاية في الصحة ومحمد بن علي ابن الحسين معضلا. أما مرسل بكر بن عبد الله المزني فله عنه طريقان صحيحان وثالث ضعيف، أما الصحيحان فاخرجهما القاضي اسماعيل في فضل الصلاة على النبي ﷺ (ص ٣٨، ٣٩)، وقد قال ابن عبد الهادي في الصارم بعد ذكره أحد

الاسنادين (ص ٢١٧): هذا إسناد صحيح إلى بكر المزني^١، وبكر من ثقات التابعين وأئمتهم اهـ. والثالث الضعيف ما رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده: حدثنا الحسن بن قتيبة، ثنا جسر بن فرقد عن بكر بن عبد الله المزني به مرفوعا. وانظر المطالب العالية (٤ / ٢٣).

قلت: الحسن بن قتيبة وشيخه ضعيفان. وأما حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، فقال أبو طاهر المخلص في فوائده (من الاكتفاء ص ١٧): حدثنا يحيى بن محمد ابن صاعد، ثنا يحيى بن خدام بالبصرة، ثنا محمد بن عبد الله بن زياد أبو سلمة الانصاري، ثنا مالك بن دينار عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «حياتي خير لكم ثلاث مرات ووفاتي خير لكم ثلاث مرات فسكت القوم، فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه بابي أنت وأمي كيف يكون هذا؟ قلت: حياتي خير لكم ثلاث مرات، ثم قلت: موتى خير لكم ثلاث مرات. قال: حياتي خير لكم ينزل علي الوحي من السماء فأخبركم بما يحل لكم وما يحرم عليكم، وموتى خير لكم ثلاث مرات تعرض علي أعمالكم كل خيس، فما كان من حسن حمدت الله عليه وما كان من ذنب استوهبت لكم ذنوبكم» قلت: أبو سلمة الانصاري كذبه ابن طاهر وتركه غيره. وله طريق آخر عن أنس أسقط منه، رواه ابن عدى (٣ / ٩٤٥)، والحارث ابن أبي أسامة (كما في المغنى: ٤ / ١٤٨) فيه خراش بن عبد الله.

وأما حديث محمد بن علي بن الحسين أبي جعفر عليه السلام فقال الحافظ السيد أحمد بن الصديق رحمته الله في الاكتفاء في تخريج أحاديث الشفا (ص ١٨): رواه أبو جعفر الطوسي في أماليه من طريق إبراهيم بن إسحاق النهاوندي الاحمري، حدثني محمد بن عبد الحميد وعبد الله بن الصلت عن حنان بن سدير عن أبيه

١ . فهذا المرسل بمفرده حجة عن كثير من الائمة كابى حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم.

قال إبراهيم: حدثني عبد الله بن حماد عن سدير عن أبي جعفر قال: قال رسول الله ﷺ وهو في نفر من أصحابه: «إن مقامي بين أظهركم خير لكم، وإن مفارقتي إياكم خير لكم»، فقام إليه جابر بن عبد الله، فقال: يا رسول الله أما مقامك بين أظهرنا فهو خير لنا، فكيف تكون مفارقتك إيانا خيرا لنا، فقال: (أما مقامي بين أظهركم خير لكم فلإن الله عز وجل يقول: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾، يعنى: تعذيبهم بالسيف، وأما مفارقتي إياكم، فهو خير لكم لأن أعمالكم تعرض علي كل اثنين وخميس فما كان من حسن حمدت الله تعالى وما كان من سيئة استغفرت لكم، وهذا غير صحيح بل ملفق مركب محرف، أخرجه إبراهيم الاحمري المذكور في مصنفاته وهو ضعيف، كما ذكره الطوسي في فهرسته فقال: كان ضعيفا في حديثه متهما في دينه، وهكذا قال من قبله النجاشي وغيره. انتهى من كتاب الاكتفا في تخريج أحاديث الشفا للسيد أحمد بن الصديق الغماري رحمه الله.

والحاصل أن الحديث صحيح بلا ريب. فإذا وقفت على قول الحافظ العراقي في تخريج الاحياء (٤ / ١٤٨) إذ يقول: أخرجه البزار من حديث عبد الله بن مسعود، ورجاله رجال الصحيح إلا أن عبد المجيد بن أبي رواد، وإن أخرج له مسلم ووثقه ابن معين والنسائي، فقد ضعفه كثيرون، ورواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده من حديث أنس بنحوه بإسناد ضعيف اهـ. فلا تنهيب مخالفته لامور:

الاول: إن صاحبه وقائله - الحافظ العراقي - قد جود إسناد البزار في طرح التثريب (٣ / ٢٩٧)، وكلامه في طرح التثريب مقدم على كلامه في تخريج أحاديث الاحياء، فالاول آخر كتبه، والثاني كتبه وهو دون العشرين، قال تقى الدين ابن فهد في لحظ الاحاظ (ص ٢٢٨): ولع (أي الحافظ العراقي) بتخريج أحاديث الاحياء وله من العمر قريب من العشرين سنة. اهـ.

الثاني: إن كلام الحافظ العراقي يقتضى تحسينه للحديث لانه ذكر طريقين للحديث، فإن سلم ضعفهما، فالحديث حسن بهما كما هو مقرر. الثالث: إن الحديث حسن عند العراقي لزاما، وبيانه أنه تكلم على طريقين للحديث هما: طريق ابن مسعود، وطريق أنس. ولم يتكلم على مرسل بكر بن عبد الله المزني وهو مرسل غاية في الصحة ولو وقف عليه لما ترك الكلام عليه. فبالنظر إلى ما ذكره العراقي وما فاته يقوى الحديث ويحكم بقبوله والله أعلم.

وكعادة الالباني في مثل هذه الاحاديث سعى لتضعيف هذا الحديث فاتبع سبيلا لم يسبق إليه، وتلاعب تلاعبا يعاب عليه. أما تضعيفه للحديث فاتبع فيه سبيلا لم يسبق إليه كما صرح هو بذلك في ضعيفته (٢ / ٤٠٥)، فإنه أضاف للحديث حديثا اخر رواه جمع من الثقات وجعل حديث «حياتي خير لكم...» زيادة على الحديث الاول انفرد بها عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد فحكم على الحديث الثاني بالشذوذ لمخالفة عبد الحميد للثقات الذين رووا الحديث الأول...!! ذلك أن الحافظ البزار قال في مسنده: حدثنا يوسف بن موسى، ثنا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن عبد الله بن السائب عن زاذان عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «إن لله ملائكة سياحين يبلغوني عن أمتى السلام». قال: وقال رسول الله ﷺ: «حياتي خير لكم تحدثون ويحدث لكم...» الحديث. فالحديث الاول رواه عن سفيان جمع من الثقات. والحديث الثاني انفرد به عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، فلما جعلها الالباني حديثا واحدا حكم على الثاني بالشذوذ، ولم يعده حديثا مستقلا بل زيادة، وهذا خطأ بَيِّن!. ذلك أن المدقق لا بد أن يعلم أن هذين حديثين بسند واحد أخرجهما البزار كما ترى سعيا للاختصار وعدم تكرار الاسناد، وهو ما يكثر حدوثه في كتب الحديث حيث



يذكرون سندا واحدا لعدة متون، وهو ظاهر لا يحتاج لشرح وبيان، وقد أصاب الحافظ السيوطي فجعل في جامعيه الصغير والكبير الحديث الاول في مكان، والحديث الثاني في مكان اخر وهذا من شغوف نظره وثاقب فهمه والله أعلم. ولكي تروق للالباني دعوته صرح بأن عبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبى رواد متكلم فيه من قبل حفظه، وهو وإن وثقه بعضهم لكن ضعفه آخرون وبين بعضهم السبب (كذا) في ضعيفته (٢ / ٤٠٤)، فكلامه يرشح بضعف الرجل. ولأن الرجل ثقة ومن رجال الصحيح فقد رأيت أن هذا مقام الذب عنه وبيان ثقته. فقد وثقه ابن معين وأحمد وأبو داود والنسائي وابن شاهين والخليلي. ورجل يوثقه هؤلاء، ويكثر مسلم من الاحتجاج به في صحيحه يكون قد جاوز القنطرة، ويكون ما جاء فيه من الجرح مردودا عند التأمل والنظر الصحيح الموافق لقواعد الحديث.

فمن تكلم فيه فلاسباب:

١ - بسبب مذهبه، فإنه كان مرجئا وهذا لا يضر في الرواية كما هو مقرر في محله، وقد قال الحافظ الذهبي في الميزان بعد ذكر عبد المجيد ابن عبد العزيز في جماعة من الثقات المرجئين ما نصه: الأرجاء مذهب لعدة من جلة العلماء لا ينبغي التحامل عليه به. ١هـ.

٢ - كونه أخطأ في أحاديث، فإنه روى حديث الاعمال بالنيات من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبى سعيد الخدرى به مرفوعا، هكذا أخرجه أبو نعيم في الحلية (٦ / ٣٤٢) والقضاعي في مسند الشهاب (فتح الوهاب ١ / ١٦)، وأبو يعلى الخليلي في الارشاد (١ / ٢٣٣).

والمحفوظ هو عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمى عن علقمة عن عمر به مرفوعا هكذا أخرجه الجماعة، ولذا عد هذا الحديث مما

أخطأ فيه عبد المجيد فكان ماذا؟ فمن ذا الذى ما غلط في أحاديث. فإذا وقفت على ترجمة ابن عدى لعبد المجيد بن أبى رواد في الكامل (٥ / ١٩٨٢)، فتذكر قول الذهبي في الموقظة (ص ٧٨):

وليس من حدّ الثقة أنه لا يغلط ولا يخطئ فمن الذى يسلم من ذلك؟ غير المعصوم الذى لا يقر على خطأ؟ وقد نبه الذهبي على هذا المعنى عدة مرات في ميزان الاعتدال. والحاصل أن وجود بعض الوهم في حديث عبد المجيد بن أبى رواد لا يخرج عن حدّ الثقة لا سيما وأنه كان حافظا مكثرا وكثيرا ما يقع من المكثرين مثل ذلك. وقد وصفه الذهبي بالحفظ والصدق، فقال في النبلاء (٩ / ٤٣٤): العالم القدوة الحافظ الصادق. اهـ.

٣- من تكلم فيه بجرح غير مفسر كقول أبى حاتم الرازي - وتشدده معروف ومشهور - «لا يحتج به، يعتبر به»، وكقول ابن سعد: «كان كثير الحديث مرجئا ضعيفا»، وكقول أبى أحمد الحاكم: «لا ليس بالمتين عندهم»، وكقول أبى عبد الله الحاكم: «هو ممن سكتوا عنه». فهذا فضلا عن كونه من الجرح الخفيف الذى لم يسلم منه إلا الطبقة الاولى من الثقات، فهو من الجرح الغير مفسر الذى ينبغى رده في مقابل توثيق ابن معين وأحمد وأبى داود والنسائي وغيرهم.

٤- من تكلم فيه بجرح فيه مبالغة وتشدد مردود، وهو ابن حبان حيث قال في المجروحين (٢ / ١٦١): منكر الحديث جدا، يقلب الاخبار، ويروى المناكير عن المشاهير فاستحق الترك. اهـ. وقد نبّه الحافظ في التقریب (ص ٣٦١) على

١. ولا أدري كيف جعل الالباني هذا القول بعد أن نسبته على سبيل الوهم - للنسائي - من الجرح المفسر؟



إفراط ابن حبان بمقولة الترك^١. وكيف يكون الرجل مستحقاً للترك ويغيب ذلك عمن حدث عنه ووثقه كأحمد وابن معين، وابن حبان يبالغ جداً في الجرح حتى قال عنه الذهبي في الميزان (١ / ٢٧٤): ابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه. اهـ. وكأن مستند ابن حبان في المبالغة في جرحه لعبد المجيد بن أبي رواد ما رواه في المجروحين (٢ / ١٦١) من طريق عبد المجيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال: «القدرية كفر والشيعه هلكة والحرورية بدعة، وما نعلم الحق إلا في المرجئة».

قال الدارقطني في «الافراد»: تفرد به عبد المجيد، وزاد الحافظ في التهذيب (٦ / ٣٨٣): وبقية رجاله ثقات. اهـ.

قلت: ما قاله الدارقطني والحافظ حق لا مرية فيه، ولا يعنى هذا اتهام عبد المجيد، فالصواب وهو أيضاً الحق الذى لا مرية فيه اتهام من دلسه ابن جريج، فإنه كان مدلساً سئ التدليس. قال الدارقطني: تجنب تدليس ابن جريج، فإنه قبيح التدليس لا يدلّس إلا فيما سمعه من مجروح اهـ.

وقال الإمام أحمد بن حنبل: بعض هذه الاحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها. اهـ هكذا في الميزان (٢ / ٦٥٩). وبذا تعلم ما في جرح ابن حبان من النظر، وتعصب الجناية في هذا الإسناد فيمن دلّسه ابن جريج، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

١. وإن تعجب فعجب من الالباني، فالحافظ نبه في التريب (ص ٣٦١) على إفراط ابن حبان فقال: صدوق يخطئ. وكان مرجئاً، أفرط ابن حبان فقال: متروك. اهـ. فاقصر الالباني في (ضعيفته: ٢ / ٤٠٤) على قول الحافظ: «صدوق يخطئ»، ولم يذكر تعقب الحافظ على ابن حبان، وما فعل هذا إلا ليوهم القراء أن الرجل متروك وكلام ابن حبان مقبول غير متعقب، نعوذ بالله تعالى من اتباع الهوى وشره.

والحاصل أن الرجل كما قال معاصروه أحمد وابن معين: ثقة، ومن تكلم فيه فكلامه مردود لا ينتبه إليه.

من أجل هذا اعتمده مسلم في صحيحه وأخرج له في أصوله، ولهذا قال الحافظ الذهبي في «من تكلم فيه وهو موثق» (ص ١٢٤): ثقة مرجى داعية، غمزه ابن حبان. اهـ.

فكلام الذهبي يصرح بتوثيق الرجل، وأن بدعته وكلام ابن حبان لا يؤثران في ثقته، وإن كان لهما تأثير لما صرح بتوثيقه فتنبه، والله أعلم بالصواب.

فصل

أما كونه (أي الألباني) تلاعب تلاعباً يعاب عليه فبيانه من وجهين:
الأول: قال في ضعيفته (٢/ ٤٠٥): فلعل هذا الحديث الذي رواه عبد المجيد موصولاً عن ابن مسعود أصله هذا المرسل عن بكر، أخطأ فيه عبد المجيد فوصله عن ابن مسعود ملحقاً بإياه بحديثه الأول. اهـ.

قلت: هذا ظن، والظن ليس بكذب فقط، ولكنه أكذب الحديث، ويلزم من هذا الظن الفاسد رد المسند - الذي فيه راوٍ تكلم فيه - للمرسل الذي جاء من وجه أقوى، فلا يصح بذلك مرسل إلا بشق الأنفس، وفيه إهدار لشطر من السنة، ولم أجد من سبق الألباني لهذه الخرافة.

الثاني: فإنه قد تقرر أن الحديث المرسل يتقوى بأمور، منها إذا ورد هذا المرسل من طريق آخر موصول ضعيف تقوى المرسل به، وصار من باب الحسن لغيره، وبه تقوم الحجة ويلزم العمل به، وإذا كان الموصول الذي فيه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد من قسم الضعيف كما ارتآه الألباني دفعاً بالصدر فن المرسل الصحيح إذا ضم إليه صار من قسم الحسن المقبول الذي يجب العمل به اتفاقاً.



ولم أجد مبرراً عند الألباني يبعده عن اتباع القواعد الحديثية هنا إلا التعتن، واتباع الهوى في رد مثل هذه الأحاديث.

وأزيد هنا بخصوص هذا الحديث رده على نفسه واتباعه لما تقرر من قبول المرسل بالشروط المبسوطة في محلها قوله في رده على الشيخ إسماعيل الانصاري^١ ما نصه:

المرسل الصحيح إسناده حجة وحده عند جمهور الفقهاء، قال الحافظ ابن كثير: (والاحتجاج به مذهب مالك وأبي حنيفة وأصحابهما وهو يحكى عن أحمد في رواية).

وأما مذهب الشافعي فشرطه في الاحتجاج به معروف، وهو أن يجيء من وجه آخر ولو مرسلًا... فهذا الحديث المرسل صحيح حجة عند المذاهب الأربعة وغيرهم من أئمة أصول الحديث والفقه، وبذلك يظهر لكل منصف أن القول بسقوط الاستدلال بهذا الحديث لمجرد وروده مرسلًا^٢ هو الساقط. اهـ. قلت: بل يظهر لكل منصف أن هوى الرجل أوقعه في التناقض والرد على نفسه والكيل بمكيالين....!

الحديث السادس

حديث: «من خرج من بيته إلى الصلاة فقال: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وأسألك بحق ممشي هذا فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياءً

١. كتاب الشيباني: ١ / ١٣٤ - ١٣٥.

٢. ثم حديث عرض الاعمال أولى بالقبول من هذا المرسل الذي تقوى بموصول، فالموصول في الرد على الانصاري فيه ليث بن أبي سليم حاله معروف في الضعف، وموصولنا فيه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد وقد تقدم توثيقه وأنه من رجال مسلم فيكون قد جاوز القنطرة. والله أعلم.

ولا سمع وخرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك، فأسألك أن تعيذني من النار وأن تغفر لي ذنوبي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت أقبل الله عليه بوجهه واستغفر له سبعون ألف ملك».

قال ابن ماجه في سننه (١ / ٢٥٦): حدثنا محمد بن سعيد بن يزيد بن إبراهيم التستري، ثنا الفضل بن الموفق أبو الجهم، ثنا فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «من خرج من بيته إلى الصلاة فقال: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وأسألك بحق ممشي هذا فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياءً ولا سمعةً وخرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك، فأسألك أن تعيذني من النار وأن تغفر لي ذنوبي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت أقبل الله عليه بوجهه واستغفر له سبعون ألف ملك».

ورواه أحمد في المسند (٣ / ٢١) عن يزيد بن هارون، وابن خزيمة في التوحيد (١٧، ١٨) عن ابن فضيل بن غزوان وأبي خالد الأحمر. والطبراني في الدعاء (٢ / ٩٩٠) وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ٤٠) كلاهما عن عبد الله بن صالح العجلي.

والبغوي في حديث علي بن الجعد (ص ٢٦٢ نسختي) عن يحيى بن أبي كبير، ويزيد بن هارون، وأحمد بن منيع كما جاء في (مصباح الزجاجة) (١ / ٩٩) عن يزيد بن هارون.

والبيهقي في (الدعوات الكبير) (ص ٤٧) عن يحيى بن أبي كبير. كلهم عن فضيل بن مرزوق، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري رحمته الله به مرفوعاً.

ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠ / ٢١١ - ٢١٢) عن وكيع وأبو نعيم الفضل بن دكين كما في «أمالى الاذكار» (١ / ٢٧٣). كلاهما عن فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد موقوفاً عليه، وهذا وجه مرجوح كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

وإسناد هذا الحديث من شرط الحسن، وقد حسنه جمع من الحفاظ منهم
الحافظ الدميّاطي في «المتجر الرابع في ثواب العمل الصالح» (ص ٤٧١ -
٤٧٢)، والحافظ أبو الحسن المقدسي شيخ الحفاظ المنذري كما في «الترغيب
والترهيب» (٣ / ٢٧٣).

والحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الأحياء» (١ / ٢٩١).
والحافظ ابن حجر العسقلاني في «أملّي الأذكار» (١ / ٢٧٢).
وقال الحفاظ البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١ / ٩٩): لكن رواه ابن
خزيمة في صحيحه من طريق فضيل بن مرزوق فهو صحيح عنده. اهـ.
فهؤلاء خمسة من الحفاظ عليهم السلام صححوا أو حسّنوا الحديث وقولهم حقيق
بالقبول والوقوف عنده والأذعان إليه وسنين للقارئ صواب مسلك الحفاظ
المذكورين ومن تبعهم إن شاء الله تعالى لكن لا بد من ذكر ما أعل به الحديث ثم
الجواب عليه بعون الله تعالى.

فقد أعل الحديث بثلاث علل:

الأولى والثانية: بالكلام في فضيل بن مرزوق، وعطية العوفي.
والثالثة: ترجيح الوقف على الرفع... كما زعموا.

فصل

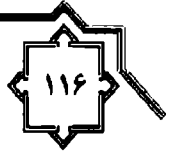
أما عن فضيل بن مرزوق فهو من رجال مسلم في صحيحه، ووثقه جماعة
من الأئمة منهم:

العجلي في ثقاته (ص ٣٨٤) فقال: جازز الحديث، ثقة.

ووثقه السفينان: ابن عيينة، والثوري.

وقال ابن عدي في الكامل (٦ / ٢٠٤٥): ولفضيل أحاديث حسان، وأرجو

أنه لا بأس به.



وقال أحمد بن حنبل كما في الجرح (٧ / ٧٥): لا أعلم إلا خيراً.
 وقال الحافظ الكبير الهيثم بن جميل: كان من أئمة الهدى زهداً وفضلاً. اهـ.
 وهذا الشئ لا تجده إلا في الأفراد من الرجال.
 ووثقه ابن شاهين بإدخاله في الثقات (ص ١٨٥).
 وكذا ابن حبان فذكره في (٧ / ٣١٦) من الثقات.
 ومع هؤلاء فقد وثقه من اتفق الناس على قبول توثيقه أعني الإمام
 مسلماً رحمته، فأدخله في صحيحه، واحتج به.
 أما إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين فقد نقل عنه خمسة من أصحابه
 توثيقه لفضيل بن مرزوق فقال عثمان بن سعيد الدارمي عنه: لا بأس به.
 وقال عباس الدوري عنه: ثقة.
 وقال عبد الخالق بن منصور عنه: صالح الحديث.
 وقال ابن محرز عنه: صويلح.
 أما أحمد بن زهير بن أبي خيثمة فمرة قال: ثقة، ومرة قال: ضعيف.
 والتوثيق حقيق بالقبول لأنه موافق للروايات الأخرى عن ابن معين في
 الجملة لاسيما وهو موافق للآخرين.
 فهؤلاء هم أئمة الجرح والتعديل قد عدلوه وقبلوا حديثه، واحتج به مسلم
 في صحيحه فكلامهم هو المقبول.

فصل

وأما من جرحه فقسمان:

الاول: قال الحاكم في «سؤالات مسعود السجزي» له: فضيل ابن مرزوق
 ليس من شرط الصحيح فعيب على مسلم بإخراجه في الصحيح. اهـ.

قلت: هذا في نظر الحاكم وليس في نظر مسلم بن الحجاج، وقول مسلم مقدم على قول الحاكم في هذا الفن.

ثم إن كلام الحاكم لا يدل على الجرح في شيء، وكم عاب الحاكم على الشيخين إخراجهما لحديث بعض الناس في صحيحهما، فلم يلتفت إلى قوله كما تجد ذلك مبسوطاً في كتب المصطلح والرجال، على أن الحاكم صحح لفضيل بن مرزوق في المستدرک.

تنبيه:

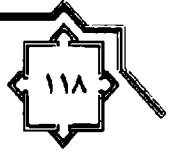
قال الذهبي في «سير النبلاء» (٧ / ٣٤٢): إنما يروى له مسلم في المتابعات. اهـ.

وتبعه المعلمي في تعليقاته على موضوعات الشوكاني (ص ٣٥٣) تقليداً لا تنقيداً.

والثاني: قال أبو حاتم الرازي (٧ / ٧٥ الجرح): صدوق صالح الحديث يهمل كثيراً يكتب حديثه، قال ابن أبي حاتم: يحتج به؟ قال: لا. اهـ.

قلت: لا يخفى تشدد أبي حاتم الرازي في الجرح حتى قال عنه الحافظ الذهبي - وهو من أهل الاسقراء التام في الرجال كما قال عنه الحافظ بن حجر - في سير أعلام النبلاء (١٣ / ٨١): «يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل يبين عليه الورع والمخبرة: بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنه جراح». اهـ.

وقال الذهبي في السير أيضاً (١٣ / ٢٦٠): إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا لين رجلاً أو قال: لا يحتج به فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد فلا تبني على تجريع أبي حاتم فإنه متعنت في الرجال قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي أو نحو ذلك. اهـ.



بل قال ابن تيمية في رسائله في الزيارة (ص ٨٨): وأما قول أبي حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين وذلك أن شرطه في التعديل صعب، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في اصطلاح جمهور أهل العلم. اهـ.

وقال ابن الهادي في «التنقيح»:

«وقول أبي حاتم: لا يحتج به، غير قاذح أيضاً، فإنه لم يذكر السبب، وقد تكررت هذه اللفظة منه في رجال كثيرين من أصحاب الصحيح الثقات الأئمة من غير بيان السبب كخالد الحذاء وغيره والله أعلم».

انتهى من نصب الراية (٢/ ٤٣٩).

فإذا علم تشدد أبي حاتم في الجرح وهذا جواب عام، فلنقتل أن يقول: قد بين أبو حاتم سبب جرحه لفضل بن مرزوق وهو قوله: (يهم كثيراً) وابن حبان عندما ذكره في الثقات (٧/ ٣١٦) أخذ كلمة أبي حاتم وقال: كان ممن يخطئ.

فمحله الجواب الخاص وهو إن سلمنا لأبي حاتم قوله فإن الوهم الذي يقع في حديث الراوى الموثق لا يخرج عن حد الثقة إلا إذا كثر الوهم في حديثه وغلب عليه، أما إذا كان الوهم قليلاً فلا يخرج عن حد الثقة الذي يصح حديثه، ولكن لا يكون حديثه من الطبقة العليا من الحديث الصحيح بل من الطبقة الثانية لأنه كما هو مقرر فإن الحديث الصحيح ينقسم لأقسام ويعرف له درجات ومنهم من يدرج الحسن فيه كابن حبان وابن خزيمة وغيرهما.

فإن قيل هذا يسلم لك إن كان قليل الوهم، وقد وصفه أبو حاتم الرازي بكثرة الوهم.

قلت: هذا من دلائل تعنته، وتشدده، وأوضح دليل على ذلك أن الأئمة الذين وثقوه وهم سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن معين، وأحمد بن



حنبل، والهيثم بن جميل، ومسلم بن الحجاج، وابن عدي، وابن شاهين، لم يذكروا شيئاً عن أوهامه القليلة بل أوهامه الكثيرة.

فدل ذلك على وجود جهتين:

الأولى سبعة من الحفاظ يقولون بتوثيق الرجل ولم يذكروا شيئاً عن أوهامه.

والثانية: حافظ خالفهم هو أبو حاتم الرازي يقول بوجهه الكثير.

فإعمالاً لجميع الأقوال في الرجل، ولما عرف من تعنت أبي حاتم الرازي فلك أن تقول: إن الرجل ثقة، في حديثه بعض الوهم، فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى أو صحيح ولكن ليس في الدرجة العليا من الصحة.

أما قول النسائي «ضعيف» فإنه من الجرح المبهم غير المفسر فيرد في مقابل التعديل الذي ورد في حق فضيل بن مرزوق عن عدد من الأئمة الحفاظ الذين تقدم ذكرهم.

مثال الجرح المبهم المردود قول الحفاظ في مقدمة الفتح (ص ٤٣٧) في ترجمة محمد بن بشار البصري: ضعفه عمرو بن علي الفلاس ولم يذكر سبب ذلك فما عرجوا على جرحه. اهـ.

على أن النسائي أخرج لفضيل بن مرزوق في سننه وهو المعروف بتشدده وتعنّته في الرجال، فتدبر.

وأما ابن حبان فإنه حامل راية التشدد والتعنّت في الرجال فكمن من ثقة أودعه كتابه «المجروحين» حاكماً عليه بالترك وعلى مروياته بالنكارة، وقد أتى بما لم يسبق إليه في الرجل فقال: «منكر الحديث جداً» وهو قول شاذ لا يلتفت إليه ولا يعتمد عليه، بل ابن حبان نفسه خالف مقولته هذه فقال عقبها: «كان ممن يخطئ على الثقات ويروى عن عطية الموضوعات وعن الثقات الأشياء المستقيمة فاشتبه أمره». اهـ.



قلت: هذا الكلام لا يفيد إلا أن الرجل ثقة لا غير، شأنه في الرواية كشأن سائر الثقات، فالثقة إذا روى عن ثقة فحديثه مستقيم، وإن روى عن غير ثقة فحديثه غير ذلك فلا مدخل للثقة فيمن روى عنه، وإذا كان الرجل يؤدي ما سمعه تماماً فهو من رسم الثقة، ثم قال ابن حبان: «والذي عندي أن كل ما يروى عن عطية من المناكير يلزق ذلك كله بعطية وبرا فضيل منها».

قلت: إذا برئ الرجل من غلط غيره فلا بد من إخراجهم من المجروحين وإدخاله في الثقات وهذا ما لم يستطع أن ينفك منه ابن حبان فأدخله في ثقاته (٧ / ٣١٦)، وهذا هو الأولى والصواب من قوليه لأنه الموافق لأقوال الجماعة وفيهم السفينان وابن عيينة وابن معين وأحمد، وأتبع ابن حبان توثيقه بقوله: «كان ممن يخطئ» ولم يأت بها يدل على خطئه لا في الثقات ولا في المجروحين كما سترى إن شاء الله تعالى.

ثم قال ابن حبان: «وفيما وافق الثقات من الروايات عن الاثبات يكون محتجاً به، وفيما انفرد على الثقات ما لم يتابع عليه يتنكب عنها في الاحتجاج به».

اهـ.

قلت: حاصل هذا أن حديثه لا يقبل إلا بمتابع.

وهو معارض بقوله: «هو يروى عن الثقات الأشياء المستقيمة» فإن من يروى الأحاديث المستقيمة عن الثقات ويكون هذا شأنه وديدنه وطريقته لا يحتاج للتوقف في أمره وأخذ ما وافق والتنكب عما انفرد به، فإن من يتنكب عن حديثه إذا انفرد به هو الذي يغلط عن الثقات، وإذا كان الرجل يأتي بالوجه الصحيح عن الثقات فمقتضى ذلك قبول حديثه لا التوقف فيما انفرد به والتنكب عنه، وهذا التوقف والتنكب من دلائل تشدد وتعنت ابن حبان في الجرح رحمته.



ثم كأن ابن حبان يستدل على مقولته فقال: روى الفضيل بن مرزوق عن أبي سحاق عن زيد بن يشيع عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ قال: «إن تؤمروا أبا بكر تجدوه أميناً زاهداً في الدنيا راغباً في الآخرة، وإن تؤمروا عمر تجدوه قوياً».

قلت: لا شيء على فضيل بن مرزوق في هذا الحديث، فالرجل لم ينفرد به من هذا الوجه، بل تابعه إسرائيل ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي فيما أخرجه أحمد في المسند (١٠٩/١) وعبد الله بن أحمد في السنة، وأبو نعيم في الحلية (٦٤/١)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٢٥١/١) وتابعه أيضاً إبراهيم بن هراسة و سفيان الثوري في الحلية (٦٤/١).

ومنه يعلم أن كلام ابن حبان في فضيل بن مرزوق غير مقبول، والحديث الذي تسرع وأتى به لا يساعده في دعواه بل يفيد إتقان الرجل وأنه لم ينفرد به بل وافقه غيره، فتأمل. والحاصل إن فضيل ابن مرزوق إن لم يكن حديثه في أعلى درجات الصحة فإنه لا يقل عن درجة الحسن.

وكون الرجل حسن الحديث هو معنى قول ابن رجب الحنبلي في جامع العلوم والحكم (١ / ٢١٠): هو ثقة وسط. اهـ.

وهو ما صرح به الذهبي في (سير أعلام النبلاء) (٧ / ٣٤٢) فقال: ما ذكره في الضعفاء البخاري ولا العقيلي ولا الدلاي وحديثه (أي فضيل بن مرزوق) في عداد الحسن. اهـ.

وأدخله الذهبي في كتابه (من تكلم فيه وهو موثق) (ص ١٥١) وهو يعني أن حديثه لا يقل عن رتبة الحسن، بل أطلق الذهبي القول بتوثيقه في الكاشف (٢ / ٣٣٢) وليس هذا ببعيد عن رجل يوثقه الأئمة ويحتج به مسلم في صحيحه.

تتمة مهمة:

ضعف الألباني هذا الحديث بأمور منها تصريحه، بضعف فضيل بن مرزوق، وقد دافع عن ذلك وتشدد فيه في ضعيفته (٣٢٣/١)، ثم تناقض كعاداته، وحسن حديثه في صحيحته (١٢٨/٣) فتأمل.

فصل

أما عن العلة الثانية وهي الكلام في عطية بن سعد العوفي:

فمن تكلم في عطية فعلى قسمين:

الأول: قسم أبهم الجرح، ولم يفسره.

الثاني: قسم آخر ذكر سبب جرحه، وهؤلاء كلامهم في عطية العوفي يرجع إلى ثلاثة أسباب، هي:

١ - تدليسه.

٢ - وتشيعه.

٣ - وروايته شيئاً أنكر عليه.

أما الجرح المبهم فينبغي رده وعدم الالتفات إليه ولو بلغ مبلغاً كبيراً، لأنه تقرر في قواعد علوم الحديث أن الراوي الذي جاء فيه جرح وتعديل وهذا الجرح مبهم غير مفسر ينبغي رده وعدم العمل به وترك الالتفات إليه وبالتالي الأخذ بالتعديل الذي جاء في الراوي هو الصحيح، وقد استقر العمل عند المحدثين على هذا.

وأما من جرحه بسبب تدليسه، وهم الأكثرون، فاعتمادهم في ذلك على رواية تفرد بها تالف، متهم بالكذب، هو محمد بن السائب الكلبي لا ينبغي الاعتماد عليه، وقد توارد كثرة على ذلك تقليداً لا تنقيداً.

ومن تكلموا فيه بسبب تشييعه فجرحهم في الحقيقة مردود لأن الجرح بالبدعة لا يلتفت إليه بعد بيان صدق الراوي وعدالته خاصة إذا لم يكن داعياً لبدعته أو المروي يؤيد بدعته، ولم يثبت أن عطية العوفي كان داعياً للتشيع، والحديث المروي هنا الذي نحن بصددده لا علاقة له بالتشيع، وعليه فكلام من تكلم في عطية العوفي بسبب تشييعه لا ينظر إليه، خاصة إذا كان هذا المتكلم فيه متهم بالنصب وهو ضد التشيع.

وأما الكلام فيه بسبب روايته شيئاً أنكر عليه فلم أجد له فيما وقفت عليه من كتب الرجال شيئاً من ذلك إلا حديثاً واحداً فقط ذكره ابن عدي، والقول فيه قول عطية، والصواب هو حديثه كما سيأتي إن شاء الله تعالى، حتى وإن غلط عطية العوفي في الحديث الذي ذكره له ابن عدي فهذا لا يفيد تضعيفه وإسقاط حديثه، فليس معنى كون الراوي مقبول الحديث أن تكون مروياته كلها صواباً هذا بعيد جداً عن الواقع، لأن الإنسان عامد للنسيان وتغلب عليه الطبيعة البشرية، ولذا لا تجد إماماً مهما علا قدره وقوي حفظه لا يهمل في حديثه، ولكن إذا كان صوابه أكثر من خطئه كان مقبولاً وإلا فلا.

والحاصل أن ثبوت بعض الأخطاء في حديث عطية العوفي لا يضره في جنب ما روى، خاصة أنه كان مكثرأ والله تعالى أعلم بالصواب. وهذا الكلام المجمل ينبغي بيانه في الفصول التالية:

فصل

جرح الأكثرين عطية العوفي بسبب روايتهم تدليسه تدليس الشيوخ.

قال ابن حبان في المجروحين (١٧٦/٢):

سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث فلما مات أبو سعيد جعل يجالس الكلبي ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله كذا فيحفظه وكناه أبا

سعيد ويروي عنه، فإذا قيل له من حدثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري وإنما أراد الكلبي. اهـ.

وقد اعتمد من اتهم عطية العوفي بتدليس الشيوخ على الآتي:

قال عبد الله بن أحمد، سمعت أبي ذكر عطية العوفي فقال: هو ضعيف الحديث، بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول: قال أبو سعيد: قال أبي: وكان هشيم يضعف حديث عطية.

وقال عبد الله بن أحمد: حدثنا أبي، ثنا أبو أحمد الزبيري، سمعت الثوري قال: سمعت الكلبي قال: كنان عطية بأبي سعيد.

وسمعت أبي يقول: كان سفيان الثوري يضعف حديث عطية العوفي. اهـ.
كذا في العلل ومعرفة الرجال (١/١٢٢)، والجرح والتعديل (٦/٣٨٣) وضعفاء العقيلي (٣/٣٥٩)، والكامل لابن عدي (٥/٢٠٠٧).

وفي المجروحين لابن حبان (٢/١٧٧): سمعت مكحولاً يقول: سمعت جعفر ابن أبان يقول: ابن نصير يقول قال لي أبو خالد الأحمر قال لي الكلبي: قال لي عطية كنتك بأبي سعيد قال: فأنا أقول حدثنا أبو سعيد. اهـ.

فأنت أيها القارئ المنصف إذا نظرت بعين الناقد المتجرد تجد أن أحمد قد ضعف عطية العوفي ثم ذكر مستنده في تضعيفه وهي حكاية الكلبي وهي سبب كلام هشيم في عطية.

وحكى أحمد تضعيف الثوري لعطية بعد أن أسند البلاغ من طريق الثوري، فحكاية الكلبي هي أصل مستند الثوري أيضاً في تضعيفه عطية العوفي.

وقد أدخله ابن حبان في المجروحين (٢/١٧٦) اعتماداً على كلام الكلبي ولم يذكر شيئاً آخر يتكئ عليه إلا هذه الحكاية، ولم تفته المبالغة في الجرح كعادته رحمه الله.

وهذا الذي اعتمدوا عليه فيه نظر ولا يصح سنده، لأن مداره على محمد بن السائب الكلبي وحاله معروف فهو تالف متهم بالكذب، فالسند الذي يكون فيه ذلك الرجل لا ينظر إليه ولا يعتمد عليه في شيء، ومع ذلك فقد سارت الركبان بمقولته التالفة وتوارد البعض على حكايتها، والكمال لله تعالى والمعصوم هو رسوله ﷺ.

وإن تعجبت من اعتماد البعض على هذه الرواية الساقطة في رمي عطية العوفي بتدليس الشيوخ فاعجب أكثر لتوارد الكثير على هذا الجرح المردود، فصار هؤلاء خلف المعتمدين على هذه الرواية الساقطة تقليداً لا غير. ومع كون قولهم جاء عارياً عن الدليل فإنهم لم يذكروا ما يؤيد دعواهم ويقيم صلب مستندهم ولو وجدوا شيئاً لذكروه خاصة المتأخرين منهم، ولما لم نجد ذلك علم أن من تأخر قلد المتقدم وحصل التوارد على الخطأ، وهذا له نظائر كثيرة في كتب الرجال، فالحمد لله على توفيقه.

ولم أجد من تنبه لهذا الخطأ من أهل الحديث إلا اثنين. أولهما: الحافظ البارع أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي حيث قال في شرح علل الترمذي (ص ٤٧١) بعد نقله أصل الحكاية عن العلل للإمام أحمد ما نصه:

ولكن الكلبي لا يعتمد على ما يرويه. اهـ.

ثانيهما: الحافظ السيد أحمد بن الصديق الغماري، فقال في الهداية في تخريج أحاديث البداية (٦/ ١٧٢) في أثناء كلام له عن عطية العوفي:

وإنما نقلوا عنه التدليس في حكاية ما أراها تصح مع الكلبي. اهـ.

وقد تقعع الألباني كعادته فشنع في توسله (ص ٩٤ - ٩٨) على عطية العوفي بسبب هذه الرواية التالفة وشنع على من حسن الحديث، وهو كلام لا

يلتفت إليه، ولا يشتغل برده لما علمت من حال هذه الرواية التي هي عمدة ورأس مال من اتهمه بالتدليس، والله المستعان.

فصل

قال صاحب الكشف والتبيين (ص ٥٠) تعقياً على كلام ابن رجب الحنبلي: أما أن الكلبي لا يعتمد على ما يرويه فهذا صحيح لكن... ليس له شأن هنا إذ إن العلماء الذين ذكروه بهذا النوع من التدليس القبيح لم يعتمدوا فقط على قول الكلبي عن عطية وتكنيته له وإنما اعتمدوا ذلك بناء على سبرهم مروياته وتنقيدهم لروايته. اهـ.

قلت: هذا كلام متناقض فإنه يسلم بعدم الاعتماد على الكلبي، ثم ينفي أن له شأنًا هنا ثم يثبت عكس ذلك فيصرح بأن العلماء الذين ذكروا عطية بالتدليس لم يعتمدوا على قول الكلبي فقط ولكن على سبرهم مروياته أيضاً فهذا يعني أنهم يعتمدون على قول الكلبي وغيره فهو ينفي أمراً ثم يشبهه ويتناقض كعادة شيخه، هذه واحدة.

والثانية: من ذكر تدليس الشيوخ عن عطية العوفي، وتكنيته للكلبي بأبي سعيد اعتمد فقط على رواية الكلبي فهذه كتب الرجال بين أيدينا لم تذكر إلا الرواية التي فيها الكلبي المتهم بالكذب فقط، ولم تشر لأي شيء آخر من مرويات عطية العوفي، فكيف يقول هذا عن الكلبي: ليس له شأن هنا؟!

الثالثة: إن هذه دعوى لا دليل عليها ولا مستند لها، وكل ما كان حاله كذلك فهو مردود لا ينظر إليه لأن الله عز وجل يقول: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

فمن لم يأت ببرهان على دعواه فكلامه فيه نظر.



الرابعة: قوله: وإنما اعتمدوا ذلك بناء على سبرهم مروياته وتنقيدهم لرواياته. اهـ.

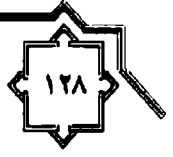
قلت: لما لم يصرح أحد بمقولته دل ذلك على أنه اعتمد على ظن مرجوح، والظن لا يغني عن الحق شيئاً، ومن الأدلة على كونه ظناً أنه لو كان معه شيء يؤيد دعواه لأبرزه ليؤيد قوله وينصر رأيه، فلما لم يفعل دل أن هذا من باب أكذب الحديث والله أعلم.

ولك أن تقول: إن كلامهم في تدليس عطية العوفي لو كان معتمداً على سبر مروياته لابرزوا ذلك وبينوه وتداولوه في كتب الرجال والتخاريج، وكأنك لا تجد مثالا واحداً يسعف صاحب الدعوى، فلما لم تصح الدعوى رجع ذلك إلى رواية الكلبي فقط.

الخامسة: تدليس الشيوخ لا يعرف إلا بنص، فكون عطية العوفي كنى الكلبي بأبي سعيد حتى لا يتميز عن أبي سعيد الخدري هذا أمر يحتاج إلى توقيف ولا عبرة إلا به، فسبر المرويات لا يفيد شيئاً في ذلك ما لم يكن معه نص في حكاية التكنية.

السادسة: هذه إحالة على مجهول ومحاولة إثبات التدليس القبيح دفعا بالصدر لا غير ولو صحت هذه الطريقة فرحة الله عز وجل على الحجة والبرهان والدليل فمثله كمثل رجل اعتمد على حديث مكذوب في إثبات أمر ما، فلما حاجه غيره وبين له كذب ما اعتمد عليه وافق هذا الرجل من حاجه ولكنه يريد أن يثبت الأمر الذي في ذهنه فقال لمن حاجه: أسلم لك بكذب ما اعتمدت عليه لكن هناك أدلة أخرى وسكت، ولو علمها لابرزها.!!!

وبهذه الطريقة يمكن إثبات كل باطل ومنكر والاعتماد على الموضوعات، والله المستعان.



السابعة: قد تقرر أنه لا ينسب لساكت قول وقد سكتوا عما سوى رواية الكلبي، فمن نسب للحفاظ غير حكاية الكلبي يكون قد نسب للساكت قولاً، وقول الناس ما لا يقولوه، والله المستعان.

تنبيه:

قال الألباني في توسله (ص ٩٥) بعد ذكر تقنية عطية للكلبي وهي تالفة كما تقدم (وهذا وحده عندي يسقط عدالة عطية هذا) اهـ.

قلت: هذا خطأ لأمرين:

الأول: قال الحفاظ السيوطي في تدريب الراوي (١/ ٢٣١):

من أقسام التدليس.. إعطاء شخص اسم آخر مشهور تشبيهاً، ذكره ابن السبكي في جمع الجوامع قال: كقولنا أخبرنا أبو عبد الله الحفاظ يعني الذهبي تشبيهاً بالبيهقي حيث يقول ذلك يعني به الحاكم.. وليس ذلك بجرح قطعاً لأن ذلك من المعارض لا من الكذب، قال الأمدي في الإحكام، وابن دقيق العيد في الاقتراح. اهـ.

الثاني: ما ذكر من تقنية عطية العوفي للكلبي، فعل نحوه جماعة من الأعيان العدول.

قال ابن حبان في المجروحين (٢/ ٢٥٣): محمد بن السائب الكلبي، كنيته أبو النضر، من أهل الكوفة، وهو الذي يروي عنه الثوري، ومحمد ابن إسحاق ويقولان: حدثنا أبو النضر حتى لا يعرف. اهـ.

قلت: ومن شيوخهما سالم بن أبي أمية المكنى بأبي النضر، وهو تابعي ثقة احتج به الجماعة كما في التهذيب (٣/ ٤٣١).

وكان هشيم بن بشير الواسطي الحفاظ الثقة - وهو من المتكلمين في عطية العوفي - يفعل ذلك.

قال يحيى بن معين: لم يلق أبا إسحاق السبيعي، وإنما كان يروي عن أبي إسحاق الكوفي، وهو عبد الله بن ميسرة وكنيته أبو عبد الجليل فكناه هشيم كنية أخرى. اهـ. من التهذيب (١١ / ٦٣).

قلت: عبد الله بن ميسرة ضعيف.

وقال ابن أبي خيثمة، عن ابن معين: كان مروان يغير الأسماء يعمي الناس كان يحدثنا عن الحكم بن أبي خالد، وإنما هو حكم بن ظهير. اهـ.

قلت: ومروان هو ابن معاوية الفزاري الثقة الحافظ وفي التقريب (٦٥٧٥): ثقة حافظ، وكان يدلّس أسماء الشيوخ، والحكم الذي يدلّسه متروك متهم، وابن معين مع ذلك يقول عن مروان: ثقة.

فهؤلاء أربعة من كبار أعيان الحفاظ يدلّسون تدليس الشيوخ عن الضعفاء وأنت أيها المنصف تقول بعدالتهم ولا تستطيع أن تنفك عن هذا القول. فإذا تكلمت بعد ذلك في عطية العوفي وقلت بسقوط عدالته فقد تحبّطت تحبّطاً معيياً وبعدت عن حد الانصاف وألزمت نفسك بعظيم يصعب دفعه. نسأل الله تعالى السلامة والصون.

فصل

أما من تكلموا فيه لتشيعه كالجوزجاني فإنه قال في (أحوال الرجال ص ٥٦): مائل. والجوزجاني كان معروفاً بالنصب مشهوراً به - وكتابه مائل بين أيدينا - حتى قال عنه الحافظ في مقدمة اللسان (١ / ١٦):

الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لاهل الكوفة رأى العجب وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع. اهـ.

على أن قول الجوزجاني هذا مع سخافته، وسقوطه، هو في حقيقته توثيق لعطية العوفي، لأنه لما لم يجد شيئاً في حديث العوفي، وكان الرجل كوفياً شيعياً، لم

يجد ما يذكره به إلا تشيعه فقال: (مائل)، ولو وجد الجوز جاني شيئاً لسارع بإظهاره لشدة عدوانه لأهل الكوفة.

والنواصب مجروحون بقوله ﷺ لعلي عليه السلام: «لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق». ففض يدك من جرح النواصب تسلم، وهم أولى بالجرح قطعاً.

تنبيه:

نقل العقيلي في الضعفاء (٣/ ٣٥٩) عن سالم المرادي أنه قال: كان عطية العوفي رجلاً متشيعاً.

وأورد الذهبي في الميزان (٣/ ٧٩) قول المرادي.
وهي كلمة لا تفيد جرحاً البتة.

فالمرادي هو ابن عبد الواحد الكوفي، ليس هو من الحفاظ، ولا من النقاد الذين يقف المرء عند قولهم في الجرح والتعديل، وهو أيضاً شيعي كعطية العوفي، بل عطية العوفي من مشايخه فهو بعيد جداً عن نقد عطية العوفي.

وقد أوردت هذا التنبيه تعقيباً على الشيخ حماد الأنصاري حيث عد سالماً المرادي من النقاد المضعفين لعطية العوفي في رسالته «تحفة القاري في الرد على الغماري» (ص ٦٤).

وكلامه خطأ من وجهين:

الأول: أن (سالماً المرادي) ليس من النقاد، بل هو يحكي أمراً في عطية فقط.
الثاني: أن كلامه ليس من الجرح في شيء، فكيف يعدّه الشيخ حماد الأنصاري من المجروحين لعطية العوفي، وكأن الشيخ حماداً الأنصاري يريد أن يحشد المجروحين لعطية بدون تأمل.

وكذا قول الساجي في عطية العوفي كما في التهذيب (٧/ ٢٢٦) ليس بحجة وكان يقدم علماً على الكل. اهـ.

فإن الساجي كان بصرياً، والبصريون كثر فيهم النصب، قال الحافظ في اللسان (٤/ ٤٣٩): النصب معروف في كثير من أهل البصرة. اهـ.

وهم يفرطون فيمن يتشيع لأنهم عثمانيون، وخاصة فيما كان بين أظهرهم كذا في التهذيب (٧/ ٤١٣).

والساجي رحمته الله كان شديداً متصلياً، فجرحه للكوفيين ينبغي التدقيق فيه، فإنه قد يجرح الرجل بسبب مذهبه كما حدث لعطية العوفي هنا فإنه قال عنه: ليس بحجة، ثم أبان عن سبب قوله فقال: وكان يقدم علياً على الكل. وإذا كان الرجل شيعياً يقدم علياً على الكل، فلا بد أن يجرح عند المخالف لقوله ولا يكون حجة عنده.

على أن الجرح بالتشيع وغيره مردود لا يلتفت إليه، فالعبرة بصدق الراوي لا بمذهبه، فكم من الرواة الشيعة والنواصب والخوارج وغيرهم قد أخرج حديثهم في الصحيحين وقد استقر الأمر على ذلك^١. ومما زاد في جرحهم لعطية أنه كان محباً لعلي بن أبي طالب عليه السلام^٢ بحيث عرض النواصب عليه سبه فأبى، وكان هذا ينبغي أن يحسب له، ولكن للنواصب شدة وصولته.

قال ابن سعد في الطبقات (٦ / ٣٠٤):

خرج عطية مع ابن الأشعث، فكتب الحجاج إلى محمد بن القاسم أن يعرضه

١ . انظر للكلام على قبول رواية المبتدع كتاب (فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم

علي) للحافظ السيد أحمد بن الصديق الغماري رحمته الله، ففيه فوائد ومناقشات قد لا توجد في غيره.

٢ . السلام على آل البيت دأب كثير من المتقدمين خاصة المحدثين وقد قال الله تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَىٰ آلِ

يَا سِيبِينَ﴾ وآل سيدنا رسول الله ﷺ أولى بالسلام عليهم، وقد ذكرت في جزء (بشارة المؤمن

بتصحيح حديث اتقوا فراسة المؤمن) بعض النقول في ذلك، وهي غيضة من فيض، فلا تلتفت

لنشغيب النواصب ومن تأثر بهم.

على سب علي فإن لم يفعل فاضربه أربعمئة سوط واحلق لحيته، فاستدعاه فأبى أن يسب، فأمضى حكم الحجاج فيه. اهـ.

فانظر إلى جلد الرجل وجهه لعلي كرم الله وجهه، وقد صح أن رسول الله ﷺ قال لعلي عليه السلام: «لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق».

فصل

أما من تكلم فيه بسبب روايته شيئاً أنكر عليه، فلم أجد من صرح بذلك عند ترجمته لعطية العوفي إلا أن ابن عدي أورد حديثاً واحداً في ترجمته من الكامل (٢٢٠٧/٥) الذي جاء بدليل يؤيد دعواه التي أشار إليها ولم يصرح بها. قال ابن عدي: حدثنا أبو العلاء محمد بن أحمد الكوفي بمصر، ثنا محمد بن الصباح الدولابي، ثنا إبراهيم بن سليمان بن رزين وهو أبو إسماعيل المؤدب، ثنا عطية العوفي في سنة عشر ومائة عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أهل عليين ليراهم من تحتهم كما ترون الكوكب الدرّي بالأفق، وأن أبا بكر وعمر منهم، وأنعماً».

قلت: حديث أبي سعيد الخدري أصله في الصحيحين (الفتح: ٢٣٠/٦)، ومسلم (٢١٧٧/٤) ولفظه:

«إن أهل الجنة يتراءون أهل الغرف من فوقهم، كما يتراءون الكوكب الدرّي الغابر في الأفق من المشرق أو المغرب لتفاضل ما بينهم»، قالوا: يا رسول الله تلك منازل الأنبياء لا يبلغها غيرهم قال: «بلى والذي نفسي بيده، رجال آمنوا بالله وصدقوا المرسلين».

وأخرجه أحمد في المسند (٢٧، ٥٠، ٩٣/٣)، وفي فضائل الصحابة (٤٩/١)، وأبو داود (٤٨/٤)، والترمذي (تحفة ١٤١/١٠ - ١٤٢)، وابن

ماجه (٣٧ / ١)، والحميدي (٣٣٣ / ٢)، وعبد بن حميد في المنتخب (ص ١٧٠)، وأبو يعلى الموصلي (٣٦٩، ٤٠٠ / ٢)، وابن أبي عاصم في السنة (٢ / ٦١٦)، وخيثمة بن سليمان الأطرابلسي في جزء الفضائل (ص ٢٠٠)، وانظر علي بن الجعد (ص ٢٥٩ وما بعدها) كلهم من طريق عطية، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بما رواه ابن عدي.

وكأن ابن عدي أنكر على عطية العوفي هذه (وإن أبا بكر وعمر منهم وأنعماء) فإن أصل الحديث في الصحيحين كما تقدم.

قلت: هذه الزيادة ثابتة ولم يتفرد بها عطية العوفي، فقد أخرجه أحد في المسند (٣ / ٢٦)، وفي فضائل الصحابة (١ / ٦٩)، وأبو يعلى في مسنده (٢ / ٤٦١) من طريق مجالد عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدري به مرفوعاً. مجالد فيه كلام لكن تابعه غير واحد من الثقات، وأبو الوداك تابعي ثقة. وبعد ثبوت الزيادة المذكورة تبين لك أن جرح عطية العوفي من هذا الباب دعوى تحتاج لدليل.

ثم حديث آخر ففي المطبوع باسم (التاريخ الصغير) للبخاري (ص ١٢٤) ما نصه:

قال أحمد في حديث عبد الملك عن عطية عن أبي سعيد قال النبي ﷺ «تركت فيكم الثقلين»، أحاديث الكوفيين هذه مناكير. اهـ.

قلت: النكارة لها معان:

أحدها: مرادفة الشاذ.

ثانيها: مخالفة الضعيف لمن هو أوثق منه.

ثالثها: تفرد الضعيف الذي لا يحتمل تفرده ولا يوجد من يتابعه أو يشهد



رابعها: كون المتن غريباً ومخالفاً للأصول مع ركابة الألفاظ.

خامسها: مطلق التفرد ولو بوجه من الوجوه.

أما عن الأول: وهو مرادفته للشاذ، فلم يخالف عطية العوفي أحداً لا في متن ولا في إسناد. وعن الثاني: فمثله.

وعن الثالث: فالحديث ليس فرداً فلا ينطبق عليه.

وعن الرابع: فإنه متنف تماماً هنا فلا تعارض بينه وبين غيره بل هو مفيد للعلم.

فلم يبق إلا الوجه الخامس: وهو مطلق التفرد من جهة عطية عن أبي سعيد الخدري وهذا الوجه يجب أن يحمل عليه قول الإمام أحمد بن حنبل رحمته.

فصل

قول أبي زرعة: كوفي لين، وقول أبي حاتم الرازي: ضعيف يكتب حديثه. هذا من الجرح المبهم غير المفسر، فهو يرد كما تقرر في قواعد الحديث، وكما استقر العمل على ذلك، والأخذ في مقابل ذلك بالتعديل الوارد في عطية العوفي. ولكن يجب ألا يخلى المقام من أمرين:

أولهما: أن الجرح المذكور أعلاه ليس من الجرح الشديد الذي ينزل بمفرده عند خلو الراوي من التعديل إلى درجة التالف الذي لا يعتبر بحديثه، بل هو جرح خفيف لم يخل منه عدد من الرواة صحح لهم الحفاظ وخرج حديثهم في الصحيح.

ثانيهما: إن هذا الجرح غير المفسر في حقيقته يرجع إلى الأمرين اللذين ظلم بسببهما، وهما التشيع والتدليس.

وقد قال الحافظ في نتائج الأفكار (١/ ٢٧١): ضعف عطية إنما جاء من قبل التشيع ومن قبل التدليس. اهـ. وقد تقدم الكلام على التشيع والتدليس المنقولين عن عطية العوفي. بقى أن تعلم أن أبا حاتم الرازي قد جاء عنه توثيق لعطية العوفي كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

فصل

أما عن قول ابن عدي في الكامل (٥/ ٢٠٠٧): (وهو مع ضعفه يكتب حديثه).

فإن ابن عدي اعتمد في ترجمة عطية العوفي على أمور هي:

١ - رواية ابن أبي مريم عن يحيى بن معين قال عن عطية العوفي: ضعيف إلا أنه يكتب حديثه.

٢ - تضعيف أحمد والثوري وهشيم بسبب حكاية الكلبي تدليس عطية له.

٣ - قول الجوزجاني: مائل.

٤ - الحديث الذي ذكره له وقد تقدم الكلام عليه.

وظاهر أن ابن عدي لم يقنع بشئ من هذه الأمور الثلاثة الأخيرة

وارتضى قول يحيى بن معين في رواية ابن أبي مريم عنه حيث قال: ضعيف إلا أنه يكتب حديثه، فتبع يحيى بن معين في مقولته، بل ونقل عبارته فختم الترجمة بقوله: مع ضعفه يكتب حديثه.

وكون ابن عدي لم يقنع بالأمور الثلاثة هو الصواب، فإن تضعيف أحمد، والثوري، وهشيم راجع لحكاية التدليس التي لا تصح لانفراد محمد بن السائب الكلبي بها وحاله معروف في الضعف، وقول الجوزجاني قد فرغنا منه، والحديث المذكور لا يعد قدحاً في الرجل، ون تضعيفه بسبب هذا الحديث يعتبر

تعنت مرفوض، فلم يبق إلا اعتماده كلام يحيى بن معين فهو تابع أو قل مقلد إن شئت.

وإذا علم ذلك فإن هذه الرواية في عطية العوفي التي اعتمد عليها ابن عدي وهي رواية ابن أبي مريم مرجوحة أمام الروايات الأخرى عن ابن معين التي وثقت عطية العوفي.

وإذا كان ما اعتمد عليه ابن عدي مرجوحاً، فقله كذلك فتدبر، والله أعلم بالصواب.

فصل

وبعد أن تبين لك حقيقة الجرح الذى جاء في عطية العوفي وأنه لا يضر الرجل ولا يؤمن أمره لانه عند المحاققة جرح لا يلتفت إليه ولا يعمل به، وجب بيان صدق الرجل وعدالته وعمل الأئمة بحديثه واحتجاجهم به في الاحكام وتخرجهم له على الابواب.

فالرجل قد وثقه وعدله وقبل حديثه جماعة والصواب معهم، فمن هؤلاء ابن سعد حيث قال في (الطبقات الكبرى) (٦ / ٣٠٤): وكان ثقة إن شاء الله وله أحاديث صالحة ومن الناس من لا يحتج به. اهـ.

وقد حاول صاحب (الكشف والتبيين) رد هذا التوثيق، فقال في رسالته المذكورة (ص ٣٩) ما نصه:

ومثل هذا التوثيق لا يعارض تضافر الأئمة على تضعيفه كما سبق تفصيله وبخاصة أن ابن سعد مادته من الواقدي في الغالب، والواقدي ليس بمعتمد كما قال الحافظ ابن حجر في هدى السارى (ص ٤١٧)، وانظر (ص ٤٤٣، ٤٤٧) منه. اهـ.

قلت: لو قبل كل جرح صدر عن إمام أو غيره لانسد باب الرواية تماماً، فلا تجد راوياً قد خلا من الجرح إلا النادر، ولكن الحاذق هو الذي يعرف ما ينبغي أن يعد جرحاً حقيقياً فيقبله وإلا فلا، والذين جرحوا عطية جرحهم راجع إلى التدليس أو التشيع أو إنكار بعض ما روى، وقد علمت أن الأولى لا تعتمد إلا على محمد بن السائب الكلبي التالف المتهم بالكذب، والتشيع لا يعد جرحاً، وما أنكر عليه تقدم أن الصواب مع عطية والقول قوله.

أما عن اعتماد ابن سعد على الواقدي غالباً فهو ما صرح به الحافظ، لكن هذا ليس على إطلاقه، فإذا رأيت ابن سعد ترجم للرجل ترجمة عارف بأحواله وبحديثه وبكلام الناس فيه فلا مدخل عند ذلك للواقدي، هذه واحدة.

والثانية: إن كلام ابن سعد هو كلام مدني في عراقي وقد كان بينهما ما كان، وهو ما علل به الحافظ في مقدمة الفتح (ص ٤٤٣) سبب عدم قبول كلام ابن سعد فقال:

ابن سعد يقلد الواقدي، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق فاعلم ذلك ترشد إن شاء الله تعالى. اهـ.

وعليه فإذا وجدت لابن سعد جرحاً في عراقي فلا بد من الحذر والتأني في قبوله، أما إذا وثق ابن سعد عراقياً كوفياً فلا بد من العض عليه بالنواجذ فإن شهادة الخصم هي من أقوى الشهادات.

ثم قول ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله تعالى وله أحاديث صالحة ومن الناس من لا يحتج به. اهـ. يفيد أشياء:

١ - توثيقه لعطية العوفي

٢ - إن عطية العوفي له أحاديث صالحة مقبولة.

٣ - إن مما يؤكد توثيقه وسبره لحاله أنه رأى بعضهم لم يحتج به فأعرض عنهم ورجح توثيقه مما يبين لك أنه لم يقنع بقولهم - وهو المتحامل على أهل الكوفة - ولم يقف عنده لما ظهر له من أنه ليس جرحاً في الحقيقة، ولو كان جرحاً لرد حديثه وصرح بعدم توثيقه.

والحاصل أن توثيق ابن سعد لعطية العوفي مقبول ولا بد، والله أعلم.

فصل

أما إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين، فقد وثقه ونقل عنه ذلك عدة مرات، ففي سؤالات الدوري (٢/ ٤٠٧): قل لي يحيى: كيف حديث عطية؟ قال: صالح^١.

١ . قال صاحب الكشف والتبيين (ص ٣٨) عن قول ابن معين في عطية العوفي ما نصه: وأما قوله في تاريخ الدوري (صالح) فهذا تمرّض منه للقول فيه كما صرح بمثله الحافظ في الهدى (ص ٤١٧). اهـ.

قلت: قائل هذه العبارة هو ابن حبان، وليس الحافظ، وهذا ظاهر لمن نظر في هدي الساري (٤١٧) في ترجمة عبد الرحمن بن سليمان المعروف بابن الغسيل، وأصرح من هذا أنك تجد هذا النص في المجروحين لابن حبان (٥٧/ ٢) هذه واحدة.

والثانية: تقرر في قواعد الحديث أن الناقد إذا سئل عن حال حديث الرجل فقال: صالح، هذا يعتبر من باب التعديل، فيكون الرجل موثقاً بهذا القول لأنه صالح الحديث، لكن هذا لا يعني أنه في المرتبة العليا من التوثيق فمثله يحسن حديثه.

فإذا قلت: إنها عبارة تمرّض فيمكن قبول هذا على أنه ليس من الجرح ولكنه تمرّض بالنسبة للدرجة العليا من التوثيق، فإنك قد مرضت هذا بالنسبة للآخر فهو كلام نسبي، أما إذا اعتبرت أن هذا من الجرح فهذا من الجرح فهذا فهم سقيم لا يحسد عليه صاحبه.

والثالثة: فهم إمام من الأئمة الحذاق وهو الحافظ ابن القطان السجلماسي الفهم الصحيح لكلمة ابن معين فقال: (كما في نب الرأية: ٤/ ٦٨): عطية العوفي مضعف، وقال ابن معين فيه: صالح. فالحديث به حسن. اهـ.

وفيه أيضا سألت يحيى عن عطية وعن أبي نضرة فقال: أبو نضرة أحب إلى.

اهـ.

وهذا النص توثيق منه لعطية، لأن أبا نضرة ثقة عند يحيى بن معين كما في (التهذيب) فهو في حقيقته مقارنة بين ثقتين.

وقال ابن أبي خيثمة: قيل لابن معين: عطية مثل أبي الوداك؟ قال: لا، قيل: فمثل أبي هارون قال: أبو الوداك ثقة ما له ولأبي هارون. اهـ.
كذا في التهذيب (٢ / ٦٠).

فانظر إلى ارتضاء ابن معين لمقارنته بأبي الوداك الثقة، فهو توثيق منه لعطية العوفي.

ونظائره كثيرة جداً في كتب الجرح والتعديل في المقارنة بين الثقات، فيحيى بن معين يحب عطية العوفي، وأبو نضرة أحب إليه، فتدبر.

وقال يحيى بن معين في رواية أبي خالد الدقاق (ص ٢٧):
عطية العوفي ليس به بأس. اهـ.

قلت: هذا توثيق من إمام الجرح والتعديل لعطية العوفي، وقد صرح يحيى بن معين أن من قال فيه: لا بأس به فهو ثقة، وهذه حكاية عن نفسه ونصر من عنده ولا اجتهاد مع وجود النص.

وتجد هذا النص عن ابن معين في كتب شتى منها ثقات ابن شاهين (ص ٢٧٠)، ومقدمة ابن الصلاح، وفي مقدمة اللسان (١ / ١٣).

فانظر إلى تحسine الحديث عطية العوفي اعتياداً على قول ابن معين: صالح.

وهذا حافظ آخر من المتأخرين هو الهيثمي إذا اعتمد توثيق ابن معين في مجمع الزوائد (٧ / ٣١٤)، كما حسن لعطية العوفي في المجمع في موضع آخر انظره في (١٠ / ٣٧١).



وقال ابن الجنيّد عن ابن معين: هو وعمرو بن أبي قيس لا بأس بهما قلت: ثقتان، قال: ثقتان. ١ هـ. كذا في التهذيب (٦ / ٢٠٧) وهو ظاهر في ترادف اللفظين. فهو اصطلاح خاص ييحيى بن معين ولا مشاحة فيه.

فصل

قال صاحب (الكشف والتبيين) (ص ٣٨):

قال ابن معين: «ليس به بأس»، أو «لا بأس به» لا يفهم منه - مجرداً للتوثيق أو التجريح إذ غالب من قال فيهم مثل ذلك هم ثقات، لكن الأمر ليس على إطلاقه، فقد وردت عنه قوله: (لا بأس به)، أو ليس به بأس، في أناس ضعفاء. وانظر أمثلة على ذلك في ميزان الاعتدال (١ / ٣٤١، ٤٣٥)، والجرح والتعديل (٣ / ١١)، وتهذيب التهذيب (١ / ٩٣). ١ هـ.

قلت: هذا الكلام فيه نظر من وجوه:

الاول: إن ابن معين قد صرح كما تقدم بأن «لا بأس به» عنده معناه أن الرجل ثقة، فلا ينبغي بعد ذلك تقويله ما لم يقله.

الثاني: إذا قال ابن معين في الرجل «لا بأس به» وكان ضعيفاً عند غيره فهذا لا يعني إهدار توثيق ابن معين.

فكم انفرد ابن معين بتوثيق رجال ضعفهم غيره، وهذا ليس شأن يحيى بن معين فقط، ولكنه شأن سائر أئمة الجرح والتعديل تجد في ترجمة الراوي المضعف توثيقاً لأحدهم وانفراداً منهم بهذا التوثيق.

وإذا كان تصريح الناقد بالتوثيق لا يعني معناه، فمعنى ذلك أن علم الجرح والتعديل قد سقط كلية وأصبحت نصوصه جوفاء لا تنطبق على أفرادها، وأن الألفاظ لا تعتبر قوالب للمعاني!!.



الثالث: قوله: «قد ورد عنه قوله لا بأس به أو ليس به بأس في أناس

ضعفاء».

قلت: ضعفاء عند غيره ولكنهم ثقات عنده فكان ماذا؟، ولآخر أن يعارضه بقوله: ورد عنه قوله ثقة في أناس ضعفاء وهذا كثير، فكان ماذا أيضاً؟ فكل ناقد مجتهد له نظره وقوله.

الرابع: ثم ذكر أربعة أمثلة لتأييد مقولته المردودة، فهناك الكلام عليها:

المثال الاول: بكار. بن محمد بن عبد الله بن محمد بن سيرين السيريني (الميزان ١ / ٣٤) قال عنه يحيى بن معين: كتبت عنه، ليس به بأس، وضعفه غيره.

قلت: وهذا المثال لا يفيد الدعوى شيئاً ولا يفيد تضعيف ابن معين للرجل، كيف وهو يقول كتبت عنه، فهو من شيوخه، وكونه ضعيفاً عند غيره لا يلزم من أن يكون ضعيفاً عنده أو ضعيفاً في نفس الامر فاللازم باطل، والرجل أدرى بشيوخه.

المثال الثاني: الحارث بن عبد الله الأعور الشيعي الكوفي وهذا المثال يهدم الدعوى من أساسها، فقد قال عنه يحيى بن معين في رواية الدوري: ليس به بأس.

وقال عثمان الدارمي: سألت يحيى بن معين عن الحارث الأعور فقال: ثقة. فانظر إلى توافق هذا الامام وإتقانه، وقد نقل هذا التوثيق عن ابن معين غير واحد منهم ابن شاهين في الجزء المطبوع بنهاية تاريخ جرجان (ص ٦٥٥ — ٦٥٦).

فإن قيل: قال عثمان بن سعيد الدارمي بعد حكايته عن ابن معين ما نصه: ليس يتابع يحيى على هذا. اهـ.

قلت: هذا مبلغ علم الدارمي، فقد وثقه أحمد بن صالح المصري وقال ابن معين: ما زال المحدثون يقبلون حديثه، وهذا من يحيى بن معين الامام في هذا الشأن زيادة لقبول حديث الحارث وثقته كما قال ابن شاهين (ص ٦٥٥ - ٦٥٦).
المثال الثالث: لم أجد راوياً يقول عنه ابن معين: «لا بأس به» في الموضع المشار إليه (الجرح والتعديل ٣ / ١١).

المثال الرابع: أبان بن إسحاق الأسدي الكوفي، هذا المثال أيضاً من أكبر الأدلة على وهن كلامه، فإن أبان بن إسحاق فيه أربع أقوال في التهذيب: قول ابن معين ليس به بأس، وتوثيق العجلي، وابن حبان، وقول الأزدي متروك الحديث.

فالرجل ليس بضعيف فهو خارج عن موضوع الدعوى.
وقد اعتمد الحافظ قول ابن معين على أنه توثيق للرجل فقال في التقريب:
ثقة تكلم فيه الأزدي بلا حجة. اهـ.

وقد قال الحافظ العراقي في ألفية الحديث:

وابن معين قال: من أقول لا بأس به فثقة.....

والحاصل أن كلام صاحب «الكشف والتبيين» أبان عن محاولته رد توثيق ابن معين دفعا بالصدر فيلوى عنق النص، ثم هو يستخف بالقراء ويضحك عليهم بإيراد أمثلة لا طائل تحتها، بل لك أن تقول: إنها عليه لا له، والله تعالى أعلم بالصواب.

وبعد أن تبين لك أن يحيى بن معين قد وثق عطية العوفي، فإنك قد تقف على أقوال ليحيى بن معين ظاهرها قد يشير إلى غير ذلك كرواية موسى بن أبي الجارود، فهي وجادة منقطعة.

ورواية ابن أبي مريم وهو مصرى وأصحاب يحيى بن معين البغداديين ولا سيما عباس الدوري أكثر ملازمة والتصاقا بيحيى بن معين فرواياتهم مقدمة على رواية غيرهم والله أعلم.

بقى الكلام على ما جاء في المطبوع باسم «التاريخ الصغير» للبخاري (ص ١٣٣) عن علي بن المديني عن يحيى بن معين: عطية، وهارون العبدى وبشر بن حرب عندي سواء.

فمعناه - والله أعلم - أنهم سواء في الطبقة والمذهب، فهم من شيعة التابعين، ويشاركون في الرواية عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وكيف يسوى يحيى بن معين بين أبي هارون العبدى وعطية العوفى وقد قال عن أولهما: غير ثقة وكان يكذب، بينها وثق الثاني ورفع شأنه.

وقد تلقف الشيخ بشير السهسوانى في «صيانة الانسان» (ص ١٠٠) هذه الكلمة عن يحيى بن معين فنسب لعطية العوفى الالفاظ الشديدة جدا التى قيلت في أبى هارون العبدى ثم تناقض فقال:

المختار عندي قول أبى حاتم: «ضعيف يكتب حديثه» فإنه أعدل الاقوال وأصوبها. اهـ.

وما درى السهسوانى رحمته أن لابي حاتم الرازي قولاً آخر يفيد توثيق عطية العوفى سيأتى ذكره إن شاء الله تعالى.

ومنهم ابن شاهين:

وقد أدخل عطية العوفى في الثقات (ص ١٧٢) فهو من موثقيه فإن قيل: قد ذكره أيضاً في الضعفاء فقال: ضعفه أحمد ويحيى.

قلت: التوثيق هو الراجع لما قد علمت مما سبق من اعتماد أحمد على رواية محمد بن السائب الكلبي، وهى رواية تالفة لا يعتمد عليها في جرح عطية العوفى، وأن يحيى بن معين من موثقيه كما تقدم. ومنهم أبو بكر البزار:



فإنه قال كما في «التهذيب» (٧ / ٢٢٦): كان يعدّه في التشيع، «روى عنه جلة الناس». اهـ وهذه صيغة تعديل تعادل قولهم صالح الحديث، مقارب الحديث، ونحو ذلك كما يعلم من قواعد الحديث.

ورغم وضوح هذا القول من البزار وكونه موجوداً في كتاب متداول مشهور كالتهذيب، فلم أجد أحداً ممن سعى في تضعيف هذا الحديث تعرض لذكر قول أبي بكر البزار المفيد تعديل عطية العوفي، فالحمد لله تعالى على توفيقه. ومنهم أبو حاتم الرازي:

فقد قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن نضرة وعطية، فقال: أبو نضرة أحب إلى.

وهذا في حقيقته مقارنة بين ثقتين فإن أبا نضرة المنذر بن مالك العبدى ثقة. ومنهم يحيى بن سعيد القطان:

فقد قال عن جبر بن نوف أبى الوداك كما في «التهذيب» (٢ / ٦٠) هو أحب إلى من عطية. اهـ.

قلت: هذه أيضاً مقارنة بين ثقتين.

ومنهم ابن خزيمة:

فإنه أخرج الحديث في صحيحه:

قال البوصيرى في «مصباح الزجاجة» (١ / ٩٨): رواه ابن خزيمة في صحيحه من طريق فضيل بن مرزوق فهو صحيح عنده. اهـ.

قلت: فمقتضى تصحيح الحديث توثيق رجاله ومنهم عطية العوفي.

وهذا لم يرق لصاحب «الكشف والتبيين» (ص ٦٥، ٦٤) فوجه سهامه لصحيح ابن خزيمة، فنقل عن الحافظ بن حجر في النكت كلاماً (١ / ٢٧٠)، (١ / ٢٩٠ - ٢٩١) حاصله في الآتي:

١ - أن ابن خزيمة كان لا يفرق بين الصحيح والحسن، فليس كل ما عنده صحيحاً، بل فيه الحسن المدرج في الصحيح.

٢ - قال الحافظ: حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة... صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن ما لم يظهر في بعضها علة قاذحة. اهـ.

قلت: يؤخذ من كلام الحافظ أن أحاديث ابن خزيمة على قسمين:

١ - صحيح أو حسن.

٢ - ما ظهر فيه علة قاذحة وهو قليل جداً. ولكن هذا في نظر غيره وليس في نظر إمام الأئمة ابن خزيمة الذي سمي كتابه «المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في المسند ولا جرح في النقلة».

وإذا كانت الأنظار تتفاوت في الحكم على الرجال، فالمقصود هو إثبات أن تصحيح ابن خزيمة لهذا الحديث هو توثيق لرجاله، ومنهم عطية العوفي فهو ثقة عند ابن خزيمة، والله أعلم.

ومنهم الأمام أبو عيسى الترمذي:

فإنه حسن له عدة أحاديث من أفراد، بل حسن له عدة أحاديث انفرد بها فضيل بن مرزوق عن عطية الكوفي - كما في الحديث الذي نحن بصدد الكلام عليه - انظرها في «تحفة الأشراف».

ومقتضى ذلك التحسين أن يكون صدوقاً عند الترمذي كما صرح بذلك الحافظ في (تعجيل المنفعة) (ص ١٥٣).

وعليه: فعطية العوفي «صدوق» عند الترمذي، وهو شرط الحسن لذاته والتشغيب هنا برمي الترمذي بالتساهل خطأ جسيم، لأن الترمذي لم ينفرد بتعديل عطية العوفي فقد مر تعديله عن ابن سعد، وابن معين، والبزار، وأبي حاتم الرازي، وابن شاهين، ويحيى بن سعيد القطان.



ثم الترمذي إمام حافظ ثقة كان يقول له إمام أهل الصناعة محمد بن إسماعيل البخاري: استفدنا منك أكثر مما استفدت منا.

وقول الترمذي معتمد عندهم في الجرح والتعديل وحكمه على الأحاديث كذلك، وإن ظهر شيء انفرد به في قوله وحكمه، فهو كغيره من الائمة ولا يחדش ذلك في الاخذ بقوله وحكمه فليس هو بمعصوم. وكم حسن الترمذي أحاديث في الصحيحين، فهل يعد متشددا من هذه الجهة؟

وقد تلقف هذا أو ذاك كلمة ابن دحية الكلبي^١ في الكلام على جامع الترمذي وبنى عليها أحكاما وأواما أو نظر في جامع الترمذي نظرة متأخر متبع لقواعد سقيمة متروكة فاستخلص منها تساهل الترمذي بسقيم فهمه. والكلام يحتاج لبسط ليس هذا محله لكن ينبغي ألا يخلى المقام من المثال الذي ذكره صاحب «الكشف والتبيين» (ص ٤٥) ليستدل به على تساهل الترمذي فقال:

ومن أقرب ما يذكر حديث سمرة «صلى بنا رسول الله ﷺ في كسوف لا نسمع له صوتا»، فقد رواه الترمذي وصححه ونقل الحافظ ابن حجر تصحيحه في «التلخيص الحبير»، لكن تعقبه بإعلال ابن حزم له بجهالة ثعلبة بن عباد وأن ابن المديني قال فيه مجهول. اهـ.

قلت: هذا الكاتب إما أنه لا يفهم أو يضحك على القراء، وأحلاهما مر. فالصواب مع الترمذي والقول فيه قوله وهاك الآتي:

ثعلبة بن عباد لم ينفرد الترمذي بتصحيح حديثه، بل وافقه على ذلك الحاكم في المستدرک (١ / ٣٣٠)، وابن حبان. والحديث أخرجه النسائي (٣ / ١٤٠)،

١. ابن دحية الكلبي الأندلسي رغم كونه حافظاً متفتناً إلا أنه كما قال الذهبي في تذكرة الحفاظ (٤ / ١٤٢١): كان معروفاً على كثرة علمه، وفضائله بالمجازفة، والدعوى العريضة. اهـ. وترجمته تحوى غرائب.

وأبو داود (١ / ٧٠٠)، وابن ماجه (١ / ٤٠٢)، وأحمد في المسند (٥ / ٦١)،
والطحاوي في شرح معاني الآثار (١ / ٣٢٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣ /
٣٣٥) كلهم من طريق ثعلبة.

فمقتضى تصحيح الترمذي والحاكم وابن حبان للحديث أن رجاله ثقات
عندهم. وقد ذكر ابن حبان ثعلبة بن عباد في ثقاته (٤ / ٩٨)، فالرجل ثقة ولا
بد. وقوي حاله إخراج حديثه في السنن المذكورة.

فإن قيل قد جهله ابن المديني وابن القطان قلت: من علم حجة على من لم
يعلم.

وقد أجاب الحافظ ابن الملقن في (البدر المنير) (٣ / ٢١٣ / ١) عن دعوى
الجهالة فقال: وتصحيح الأئمة الماضين لحديثه يرفع الجهالة عنه. اهـ.

وقد شنع الامام تقي الدين بن دقيق العيد على من يرد تصحيح الترمذي
بدعوى الحكم بجهالة أحد الرواة، فقال رحمته الله (نصب الراية: ١ / ١٤٩) ما
نصه:

ومن العجب كون ابن القطان لم يكتف بتصحيح الترمذي في معرفة حال
عمرو بن بجدان مع تفرده بالحديث وهو قد نقل كلامه: هذا حديث حسن
صحيح، وأى فرق بين أن يقول: هو ثقة، أو يصحح له حديثا انفرد به؟ وإن كان
توقف عن ذلك لكونه لم يرو عنه إلا أبو قلابة، فليس هذا بمقتضى مذهبه، فإنه
لا يلتفت إلى كثرة الرواة في نفي جهالة الحالة، فكذلك لا يوجب جهالة الحال
بانفراد راو واحد عنه بعد وجود ما يقتضى تعديله وهو تصحيح الترمذي. اهـ.

وقال الحافظ الذهبي في «الموقظة» (ص ٨١): ومن الثقات من لم يخرج لهم
في الصحيحين خلق منهم من صحح لهم الترمذي وابن خزيمة ثم من روى لهم
النسائي وابن حبان. اهـ.

فانظر إلى توثيقه لمن صحح لهم الترمذي، ومن روى له النسائي وابن حبان. فلا بد إن أردت أن تسلك سبيل أهل الحديث وتبّع قواعدهم، وتقف عند كلام أئمتهم أن تقول بقولهم وتحذو حذوهم، فلا تنفك في توثيق ثعلبة بن عباد اتباعاً لتصحيح الترمذي له، فضلاً عن تصحيح الحاكم وابن حبان وإخراج النسائي لحديثه.

فله در الترمذي الامام الحافظ العلم، وبذا يكون الانتقاد قد انقلب على صاحبه المنتقد بدون روية، والمنازل بدون آلة، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وإن وفق الله عز وجل ففي النية إشباع هذا البحث في جزء خاص به يسر الله ربي على ذلك وأعان.

فصل

وخلاصة ما تقدم أن عطية العوفي قد عدله^١ يحيى بن سعيد القطان وابن سعد وابن معين والترمذي والبخاري وابن شاهين وتبعهم بعض من تأخر عنهم فقال ابن القطان (كما في نصب الراية ٤ / ٦٨): وعطية العوفي مضعف، وقال ابن معين فيه: صالح، فالحديث حسن. اهـ.

والحاصل أن من تكلم فيه فلاجل ما رمي به من التدليس - وهو لم يصح البتة - أو التشيع، أو روايته شيئاً تكلم فيه، وقد تبين لك أن هذه الأمور الثلاثة

١ . فمن الخطأ البين والظلم لهذا الرجل قول ابن الجوزي في الموضوعات: ضعفه الكل، وقول الذهبي في الديوان: يجمع على ضعفه، وقوله في مختصر المستدرک (٤ / ٢٢٢): واه، وقول البوصيري في «مصابيح الزجاج»: متفق على ضعفه، وهذه أقوال مخالفة للواقع فلا يلتفت إليها فليس الرجل بواه أو أجمعوا على ضعفه، وكتب الرجال إن لم ينظر الناظر فيها بعين الناقد البصير الصير في زل وضل، والله المستعان.



التي تكلم فيها بسببها ليست قاذحة.

فالصواب قبول حديثه واعتباره من الحسن لذاته.

وقد قال شيخ الفن وطبيب علله الحافظ ابن حجر العسقلاني في أمالي^١ الاذكار (١ / ٢٧١) ضعف عطية إنما جاء من قبل التشيع ومن قبل التدليس وهو في نفسه صدوق. اهـ.

وإذا تبين لك أن دعوى التدليس ليست بصحيحة والتشيع لا دخل له في روايته، فالرجل صدوق.

وقد أصر الحافظ على كون عطية العوفي صدوقاً، فعندما سرد أسامي المدلسين في النكت على ابن الصلاح (٢ / ٦٤٤) قسم المدلسين لقسمين أحدهما: من وصف بالتدليس مع صدقه، وثانيهما: من ضعف بأمر آخر غير التدليس، ثم ذكر عطية العوفي في القسم الاول (٢ / ٦٤٦)، وهم من وصفوا بالتدليس مع صدقهم فهو صدوق عنده.

فإذا وجدت بعد هذا البيان تضعيفاً لعطية العوفي، فاعلم أنه مخالف للصواب.

١ . ولما كان كلام الحافظ قاطعاً وساداً لباب الكلام في عطية العوفي لم يرق ذلك لصاحب الكشف والتبيين (ص ٤٢) فبدلاً من الاعتراف بقصوره والتسليم للحافظ رحمه الله أغمض عن هذا وأخذ يغمز أمالي الحافظ على الاذكار، وذلك كسعيهم دائماً لنقد الكتب عند المخالفة، فإذا أرادوا رد تصحيح أو تحسين لحافظ اتهموه بالنساهل وبأن كتابه فيه كذا وكذا، وإذا وقفوا على حديث صحيح لا يوافق شذوذهم تراهم يقولون: لم يخرجوه أحمد وليس في الصحيحين ولا الموطأ ولا تحفه في السنن الأربعة بل هو في الكتب التي تروى الضعاف كالدارقطني والبزار... إلخ وهو كلام ساقط بنفسه لا يحتاج لاسقاط. وها نحن نراهم اليوم يتكلمون ويغمزون أمالي الاذكار وهي جراءة قبيحة من منازل بغير آلة وتطاول على كتاب حاز القدر المعلن في بابة بحق أن يفاخر به كبار الحفاظ المتقدمين ولكن... من جهل شيئا عاداه والله المستعان.

وبعد فيمكن لك أن تسمى ما كتبته في الانتصار لعطية العوفي بـ «القول المستوفي في الانتصار لعطية العوفي» والله تعالى أعلم.

فصل

فقد قال ابن أبي حاتم في «العلل» (١٨٤ / ٢): سألت أبي عن حديث رواه عبد الله بن صالح بن مسلم، عن فضيل بن مرزوق، عن عطية، عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: «إذا خرج الرجل من بيته فقال: اللهم بحق السائلين عليك وبحق ممشائي» وذكر الحديث، رواه أبو نعيم، عن فضيل، عن عطية، عن أبي سعيد موقوفاً قال أبي: موقوف أشبه. اهـ.

أيده الذهبي في «الميزان».

قلت: لا تتسرع بإعلان الموافقة تقليداً كما فعل جماعة منهم: بشير السهسواني في صيانة الانسان، والالباني في ضعيفته (١ / ٣٧)، وحماد الانصاري في «المفهوم الصحيح للتوسل»، وغيرهم.

فإن الحديث قد اختلف فيه عن فضيل بن مرزوق فروى مرفوعاً وموقوفاً. فممن رواه مرفوعاً:

١ - يحيى بن أبي بكير، أخرجه البغوي في حديث علي بن الجعد (ص ٢٦٢)، والبيهقي في الدعوات الكبير (ص ٤٧).

٢ - محمد بن فضيل بن غزوان، أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (ص ١٧).

٣ - سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر، أخرجه ابن خزيمة في التوحيد (ص ١٨).

٤ - عبد الله بن صالح العجلي، أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٢ / ٩٩٠)، وابن السني (ص ٤٠).

٥ - الفضل بن الموفق، أخرجه ابن ماجه (١ / ٢٥٦).

٦ - يزيد بن هارون، فقد روى أحمد في مسنده (٣ / ٢١)، والبخاري في حديث علي بن الجعد (ص ٢٦٢ نسختي)، وأحمد ابن منيع كما في مصباح الزجاجة (١ / ٩٩) من طريق يزيد بن هارون أخبرنا فضيل بن مرزوق، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري فقلت لفضيل: رفعه؟ أحسب قد رفعه ثم ذكر الحديث مرفوعا.

قلت: هذا ظن راجح تقوى «بقدر» وهو حرف تحقيق هنا دخل على الماضي فقربه من الحال، وعليه فرواية يزيد بن هارون من قسم المرفوع ولا بد وهو صنيع من تكلم على الحديث ممن تأخر من الحفاظ. ورواه عن فضيل بن مرزوق موقوفا اثنان:

١ - أبو نعيم الفضل بن دكين، أخرجه في كتاب «الصلاة»، كما في «أمالى الاذكار» (١ / ٢٧٣).

٢ - وكيع بن الجراح، أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٠ / ٢١١) - (٢١٢). وللمحدثين في ذلك مسلكان كلاهما يقوي الرفع:

فأولهما: إن الرفع زيادة ثقة وهي مقبولة، إذ إن الحكم لمن أتى بالزيادة وهو مذهب الخطيب البغدادي وجماعة من أئمة الفقه والحديث والاصول.

وثانيهما: الترجيح باعتبار القرائن وهو ما يقوي الحكم بالرفع أيضا، فإن من رفع الحديث أكثر عددا (وهم ستة)، ممن وقفه (وهم اثنان فقط).

نعم الفضل بن دكين ووكيع إمامان ثقتان، لكن في مقابلتهما يزيد ابن هارون ويحيى بن أبي بكير وهما كذلك ومعهما ابن غزوان ثقة احتج به الجماعة، وكذا سليمان بن حيان احتج به الجماعة، والعجلي ثقة من رجال البخاري، فهؤلاء القول قولهم وهو الرفع، والله تعالى أعلم.

فلا تتهيب بعد مخالفة القائل بالوقف والمرجح له، فإن قواعد الحديث التى إليها المرجع في هذا الشأن ترجح الرفع، وكم من حديث مرفوع حكم عليه أبو حاتم الرازي بالوقف، وكم من موصول حكم بإرساله، وكم من صحيح حكم بضعفه، والمرجع عند الخلاف هو الاحتكام لقواعد الحديث والله أعلم.

ومن التلاعب البغيض نصب صاحب «الكشف والتبيين» (ص ٢٣) للخلاف بين وكيع الجراح وفضيل بن غزوان من جهة أنها وقفا الحديث، وبين عبد الله بن صالح العجلي والفضل بن الموفق من جهة أنها رفعا الحديث. وهذا خطأ ومغالطة واضحة لأمور:

الاول: لا دخل لفضيل بن غزوان هنا.

الثاني: أخرج يحيى بن أبى بكير عند الترجيح وجعله في حاشية الكتاب، فلم يضمه لزميليه في الرفع وهو عين التلاعب.

الثالث: لم يستوعب أسماء من رفعوا الحديث وهم ستة.

فلا أدري لماذا يسارع هؤلاء بالتصنيف؟ للدعوى الفارغة، أم للتجارة البائرة؟! والله المستعان.

تنبيه:

أغرب الالباني فادعى في ضعيفته (١ / ٣٧) اضطرابا من عطية أو ابن مرزوق لانه جاء مرفوعا وموقوفا وهذا خطأ لان الاضطراب يكون عند تساوى الوجوه وحيث لا تساوى وأمكن الترجيح كما سبق فلا اضطراب، ولم أجد من سبقه إلى هذه الدعوى عند الكلام على هذا الحديث، والله أعلم.

فصل

وللحديث شاهد لا يفرح به.

قال أبو بكر ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ٣٩ - ٤٠): حدثنا ابن منيع، ثنا الحسن بن عرفة، ثنا علي بن ثابت الجريدي عن الوازع بن نافع العقيلي، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبد الله، عن بلال مؤذن رسول الله ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ إذا خرج إلى الصلاة قال:

«بسم الله آمنت بالله، توكلت على الله لا حول ولا قوة إلا بالله، اللهم بحق السائلين عليك، وبحق مخرجي هذا، فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياء ولا سمعة، خرجت ابتغاء مرضاتك، واتقاء سخطك أسألك أن تعيذني من النار وتدخلني الجنة».

الوازع شديد الضعف، لذلك قال الحافظ في (نتائج الأفكار) (١ / ٢٧١): هذا حديث وإياه جداً أخرجه الدارقطني في الأفراد من هذا الوجه وقال: تفرد الوازع به. اهـ.

تنبيه:

قال العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله في مقالاته (ص ٣٩٤) عند الكلام على هذا الحديث: ولم ينفرد عطية عن الخدرى بل تابعه أبو الصديق عنه في رواية عبد الحكم بن ذكوان وهو ثقة عند ابن حبان وإن أعله به أبو الفرج في علله. اهـ.

فتعقبه الالباني في ضعيفته (١ / ٣٧) بقوله:

لقد عاد الشيخ (أي الكوثري) إلى الاعتداد بتوثيق ابن حبان مع اعترافه بشذوذه في ذلك كما سبق النقل عنه، هذا مع قول ابن معين في ابن ذكوان هذا: لا أعرفه، فإذا لم يعرفه إمام الجرح والتعديل فأنى لابن حبان أن يعرفه؟

فتبين أن لا قيمة لهذا المتابع لجهالة الراوى عنه، فإعلال أبي الفرج للحديث به حق لا غبار عليه عند من ينصف. اهـ.



قلت: هذا الكلام مسلسل بالالوهام.

فأولاً: هذه ليست متابعة البتة. وعبد الحكم هو ابن عبد الله القسملی، وليس ابن ذكوان فقد قال ابن الجوزی في «العلل المتناهية» (١ / ٤١٠):

أنبأنا علي بن عبيد الله قال: أنبأنا علي بن أحمد البندار، قال: نا الحسن بن عثمان بن بكران قال: نا عبد الله بن عبد الرحمن العسكري، قال: نا عبد الملك بن محمد، قال: نا سهل بن سعيد ابن أبي تمام بن رافع، قال: نا عبد الحكم القسملی عن أبي الصديق عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: «بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة». اهـ.

وأخرجه من حديث عبد الحكم بن عبد الله القسملی به أبو يعلى في مسنده (٢ / ٣٦١). وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢ / ٣٠) رواه أبو يعلى وفيه عبد الحكم بن عبد الله وهو ضعيف. اهـ. والرجل ذكره ابن حبان في المجروحين (٢ / ١٤٣) وقال: لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب. وضعفه غيره.

ثانياً: على أن الالباني الذي ترجع عنده عبد الحكم هو ابن ذكوان ينبغي أن يلزم بتحسين الحديث وبيانه: إن عبد الحكم بن ذكوان وثقه ابن حبان، وروى عنه أهل البصرة ومعهم ثلاثة من الحفاظ الثقات هم: أبو داود الطيالسي، ومروان بن معاوية الفزاري، وأبو عمر حفص بن عمر الحوضي أو الحرصي. وقال ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) (٦ / ٣٦) في ترجمته: سألت عنه فقال: بصرى، قلت: هو أحب إليك أم عبد الحكم القسملی صاحب أنس؟ قال: هذا أستر. اهـ.

وحسن حديثه الحافظ البوصيري في زوائد ابن ماجه (٤ / ١٧٥). فالرجل إن لم يحسن حديثه لذاته فهو حسن لغيره ولا بد، على رأى أشد الناس تعنتاً والالباني ملزم بهذا والله أعلم.

ثالثاً: قوله: إذا لم يعرفه إمام الجرح والتعديل فأنى لابن حبان أن يعرفه. قلت: قد عرفه، قبل ابن حبان حافظ كبير هو أبو حاتم الرازي، ومن علم حجة على من لم يعلم، ولم يقل أحد بمقولة الالباني هذه حتى ولا المبتدئ في هذا الفن.

رابعاً: قوله: لا قيمة لهذا المتابع لجهالة الراوى عنه. قلت: هذا خطأ ومجازفة، فبون كبير بين قولهم لا أعرفه والحكم على الراوى بالجهالة. قال الحافظ في «اللسان» (١ / ٤٣٢) في ترجمة إسماعيل الصفار: (من عادة الائمة أن يعبروا في مثل هذا بقولهم: لا نعرفه أو لا نعرف حاله، أما الحكم عليه بالجهالة بغير زائد لا يقع إلا من مطلع عليه أو مجازف). اهـ. وفي هذا القدر كفاية، ونسأل الله تعالى السلامة والصون. وحاصل ما تقدم أن ما علل به حديث «اللهم إني أسألك بحق السائلين..» غير متنهض، وأنه لا يقوى أمام قواعد الحديث لاثبات علة واحدة بهذا الحديث.

وعليه فلك أن تقول: إن من حسن الحديث من الحفاظ كالدمياطي والمقدسي والعراقي والعسقلاني وقبلهم إمام الائمة ابن خزيمة الذى صححه القول قولهم والصواب حليفهم وقواعد الحديث مؤيدة لهم والله عز وجل أعلم بالصواب.

الحديث السابع

«إذا انفلتت دابة أحدكم بأرض فلاة فليناد يا عباد الله احبسوا علي، فإن لله في الأرض حاضرأ سيحبسه عليكم».

قال الطبراني في المعجم الكبير (١٠ / ٢٦٧):

حدثنا إبراهيم بن نائلة الاصبهاني، ثنا الحسن بن عمر بن شقيق، ثنا معروف بن حسان السمرقندي عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عبد الله بن بريدة، عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا انفلفت دابة أحدكم بأرض فلاة فليناد يا عباد الله احبسوا على، فإن لله في الأرض حاضرا سبحانه عليكم».

ورواه من هذا الوجه أبو يعلى في مسنده (٩ / ١٧٧)، وابن السنن في عمل اليوم والليلة (ص ١٦٢) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠ / ١٣٢) بعد أن عزاه لابن يعلى والطبراني: فيه معروف بن حسان وهو ضعيف. اهـ. وكذا قال الحافظ البوصيري في مختصر إتحاف السادة المهرة (حاشية المطالب العالية ٣ / ٢٣٩).

وقال الحافظ ابن حجر في تخريج الأذكار (شرح ابن علان ٥ / ١٥٠) بعد أن عزاه لابن السنن والطبراني: وفي السند إنقطاع بين ابن بريدة وابن مسعود. اهـ.

ومع ذلك فللحديث طرق تقويه وترفعه من الضعف إلى الحسن المقبول المعمول به.

الاول: ما أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٧ / ١١٧) من طريق عبد الرحمن بن شريك قال: حدثني أبي عن عبد الله بن عيسى عن زيد بن علي عن عتبة بن غزوان عن نبي الله ﷺ قال: لا إذا أضل أحدكم شيئا أو أراد أحدكم عوناً، وهو بأرض ليس بها أنيس فليقل: يا عباد الله أعينوني أغثوني، فإن لله عباداً لا نراهم «وقد جرب ذلك».

قلت: في سنده ضعف وانقطاع.

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠ / ١٣٢): رواه الطبراني ورجاله وثقوا على ضعف في بعضهم إلا أن يزيد بن علي لم يدرك عتبة. اهـ.

واقصر الحافظ على إعلاله بالانقطاع فقط فقال في تخريج الاذكار: أخرجه الطبراني بسند منقطع عن عتبة بن غزوان مرفوعاً. اهـ.

الثاني: ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١ / ٤٢٤، ٤٢٥). حدثنا يزيد بن هارون قال: أخبرنا محمد بن إسحاق عن أبان بن صالح أن رسول الله ﷺ قال: «إذا نفرت دابة أحدكم أو بعيره بفلاة من الأرض لا يرى بها أحداً فليقل: أعينوني عباد الله، فإنه سيعان».

قلت: هذا مرسل، ولولا عنعنة محمد بن إسحاق لكان حسن الاسناد، وأعله الألباني في ضيفته (٢ / ١٠٩) بالاعضال وهو خطأ لأن أبان بن صالح من صغار التابعين والله أعلم. الثالث: ما أخرجه البزار في مسنده (كشف الاستار: ٤ / ٣٣ - ٣٤).

حدثنا موسى بن إسحاق، ثنا منجاب بن الحارث، ثنا حاتم بن إسماعيل عن أسامة بن زيد عن أبان بن صالح عن مجاهد عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «إن لله ملائكة في الأرض سوى الحفظة يكتبون ما يسقط من ورق الشجر، فإذا أصاب أحدكم عرجة بأرض فلاة فليناد: أعينوا عباد الله».

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠ / ١٣٢): رواه البزار ورجاله ثقات اهـ. قال الحافظ في تخريج الاذكار (شرح ابن علان ٥ / ١٥١) حسن الاسناد غريب جداً، واقتصر الحافظ على تحسينه سببه وجود أسامة ابن زيد الليثي في إسناده فقد اختلف فيه. وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان عن ابن عباس أيضاً - لكنه موقوف - من طريق جعفر بن عون ثنا أسامة بن زيد عن أبان بن صالح عن مجاهد عن ابن عباس به.

وأعل الألباني في ضعيفته (٢ / ١١٢) الطريق المرفوعة عن ابن عباس بهذه الموقوفة فقال: جعفر بن عون أوثق من حاتم بن إسماعيل... ولذلك فالحديث عندي معلول بالمخالفة، والأرجح أنه موقوف. اهـ.

قلت: هذا خطأ من وجهين:

أولهما: تقرر في علم الحديث أنه إذا تعارض الرفع والوقف فالحكم فيه للرفع.

قال الامام النووي في مقدمة شرح مسلم (١ / ٣٢):

إذا رواه بعض الثقات الضابطين متصلاً وبعضهم مرسلاً أو بعضهم موقوفاً وبعضهم مرفوعاً أو وصله هو أو رفعه في وقت وأرسله أو وقفه في وقت، فالصحيح الذي قاله المحققون من الحديثين وقاله الفقهاء وأصحاب الأصول وصححه الخطيب البغدادي: أن الحكم لمن وصله أو رفعه، سواء كان المخالف له مثله أو أكثر وأحفظ لأنه زيادة ثقة وهي مقبولة. اهـ.

وقد صرح بذلك ابن عبد الهادي في التنقيح (١ / ٣٥٠) طبعة مصر.

ثانيهما: إن حاتم بن إسماعيل لم ينفرد برفع الحديث بل وافقه على الرفع محمد ابن إسحاق كما تقدم بالإضافة إلى شاهد عبد الله بن مسعود المذكور أولاً. والصواب هنا أن يقال: إن أبان بن صالح كان يرفعه أحياناً، وأحياناً أخرى لا ينشط لرفعه ونظائره كثيرة جداً. والله أعلم.

وعليه فإعلال الألباني للطريق المرفوعة بالموقوفة تمحل لا معنى له، وعلة لا تساوي سماعها يريد بها دفع الحديث والتخلص منه بأي وسيلة كانت ولو بمخالفة قواعد الحديث، فاللهم غفرانك.

ومما سبق بيانه يعلم أن الحديث جيد مقبول ولا بد خاصة وأن الشاهد الثالث حسن الإسناد لذاته، والله أعلم.

فائدة

إذا ورد حديث بسند ضعيف يصير من قسم المقبول الذي هو أعم من الصحيح والحسن إذا تلقته الأمة بالقبول، أما إذا عمل به بعض الأئمة - كحديثنا



هذا - ففي عملهم تقوية له. قال الحافظ البيهقي في السنن الكبرى (٣ / ٥٢) بعد أن روى حديث صلاة التسبيح ما نصه: وكان عبد الله بن المبارك يفعلها وتداولها الصالحون بعضهم عن بعض وفيه تقوية للحديث المرفوع. اهـ. ونحوه لشيخه الحاكم في المستدرک (١ / ٣٢٠).

والحديث عمل به الأئمة وجربوه:

١ - ففي المسائل، وشعب الإيمان للبيهقي: قال عبد الله بن الإمام أحمد: سمعت أبي يقول: حججت خمس حجج منها ثنتين راكباً، وثلاثة ماشياً، أو ثنتين ماشياً وثلاثة راكباً، فضلت الطريق في حجة وكنت ماشياً فجعلت أقول: يا عباد الله دلونا على الطريق، فلم أزل أقل ذلك حتى وقعت على الطريق، أو كما قال أبي. اهـ.

٢ - وبعد أن أخرج أبو القاسم الطبراني الحديث في معجمه الكبير (١٧ / ١١٧) قال: وقد جرب ذلك.

٣ - قال الامام النووي في الاذکار (ص ٣٣١) بعد أن ذكر الحديث ما نصه: حكى لي بعض شيوخنا الكبار في العلم أنه أنفلتت له دابة أظنها بغلة وكان يعرف هذا الحديث فقال، فحبسها الله عليهم في الحال، وكنت أنا مرة مع جماعة فانفلتت منا بهيمة وعجزوا عنها فقلته فوقفت في الحال بغير سوى هذا الكلام. اهـ.

والحاصل أن للناقد مسلكين في تقوية هذا الحديث.

أحدهما: تقويته بالشواهد فيصير حسناً، ولا ريب في ذلك.

ثانيهما: تقويته بعمل الامة به.

وأحد المسلكين أقوى من الآخر والله أعلم.

الحديث الثامن

«ليأتين على الناس زمان يخرج الجيش من جيوشهم فيقال: هل فيكم أحد صحب محمداً فتستصرون به فتنصروا؟ ثم يقال: هل فيكم من صحب محمداً فيقال: لا. فمن صحب أصحابه؟ فيقال لا. فيقال: من رأى من صحب أصحابه؟ فلو سمعوا به من وراء البحر لأتوه».

قال أبو يعلى الموصلي في مسنده (١٣٢ / ٤):

حدثنا عقبة، حدثنا يونس، حدثنا سليمان الاعمش، عن أبى سفيان، عن جابر، أن رسول الله ﷺ قال:

«ليأتين على الناس زمان يخرج الجيش من جيوشهم فيقال: هل فيكم أحد صحب محمداً تستصرون به فتنصروا؟ ثم يقال: هل فيكم من صحب محمداً فيقال: لا. فمن صحب أصحابه؟ فيقال: لا. فيقال: من رأى من صحب أصحابه؟ فلو سمعوا به من وراء البحر لأتوه».

إسناده صحيح.

والاعمش وإن كان مدلساً فهو معدود في المرتبة الثانية منهم، وحديثهم مقبول صرحوا بالسماع أو لم يصرحوا.

ورواه أبو يعلى في مسنده (٢٠٠ / ٤) بلفظ مقارب:

حدثنا ابن نمير، حدثنا محاضر، عن الاعمش، عن أبى سفيان عن جابر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يبعث بعث فيقال لهم: هل فيكم أحد صحب محمداً؟ فيقال: نعم. فيلتمس فيوجد الرجل فيستفتح فيفتح عليهم. ثم يبعث بعث فيقال: هل فيكم من رأى أصحاب محمداً؟ فيلتمس فلا يوجد حتى لو كان من وراء البحر لايتيموه. ثم يبقى قوم يقرؤن القرآن لا يدرون ما هو».

وهو سند صحيح أيضاً.



وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠ / ١٨):

رواه أبو يعلى من طريقين ورجاهما رجال الصحيح. أ. هـ.

وهذا الحديث الصحيح فيه استحباب التوسل بذوات الصالحين.

الحديث التاسع

«كان رسول الله ﷺ يستفتح بصعاليك المهاجرين».

قال الطبراني في معجمه الكبير (١ / ٢٩٢):

حدثنا محمد بن إسحاق بن راهويه، ثنا أبي، ثنا عيسى بن يونس حدثني أبي

عن أبيه، عن أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد، قال:

«كان رسول الله ﷺ يستفتح بصعاليك المهاجرين».

ثم قال: وحدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي ثنا عبيد الله بن عمر

القواريري ثنا يحيى بن سعيد عن أبي إسحاق عن أمية بن خالد قال:

«كان رسول الله ﷺ يستفتح بصعاليك المهاجرين».

ثم رواه من طريق قيس بن الربيع عن أبي إسحاق عن المهلب بن أبي صفرة

عن أمية بن خالد مرفوعاً نحوه.

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠ / ٢٦٢): رواه الطبراني ورجال

الرواية الأولى رجال الصحيح. أ. هـ.

قلت: أمية بن عبد الله بن خالد تابعي ولم يخرج له في الصحيح لكنه ثقة،

ولولا عنعنة أبي إسحاق السبيعي - فإنه مذكور في المرتبة الثالثة من المدلسين

(ص ٤٢) - لكان الحديث مرسلًا صحيح الإسناد والله أعلم.

«لا تبكوا على الدين إذا وليه أهله، ولكن ابكوا عليه إذا وليه غير أهله».

قال الإمام أحمد في مسنده: (٤٢٢ / ٥):

ثنا كل عبد الملك بن عمرو، ثنا كثير بن زيد، عن داود بن أبي صالح قال: أقبل مروان يوما فوجد رجلا واضعا وجهه على القبر فقال: أتدرى ما تصنع؟ فاقبل عليه فإذا هو أبو أيوب فقال: نعم جئت رسول الله ﷺ ولم آت الحجر، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تبكوا على الدين إذا وليه أهله، ولكن أبكوا عليه إذا وليه غير أهله». وأخرجه من هذا الوجه الحاكم في المستدرک (٤ / ٥١٥) وقال: صحيح الاسناد وسلمه الذهبي. عبد الملك بن عمرو هو القيسي أبو عامر العقدي ثقة احتج به الجماعة وكثير بن زيد حسن الحديث. وداود بن أبي صالح قال عنه الذهبي في الميزان (٢ / ٩): «لا يعرف» وسكت عنه ابن أبي حاتم الرازي (الجرح ٣ / ٤١٦).

وذكره الحافظ ابن حجر تميزا وقال في التقریب: «مقبول».

فإذا تشددت وأعرضت عن تصحيح الحاكم وموافقة الذهبي له لأن التصحيح هو توثيق الراوي فهذا الاسناد فيه ضعف يسير يزول بالمتابعة، وداود بن أبي صالح قد تابعه المطلب بن عبد الله بن حنطب فيما أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٤ / ١٨٩) والأوسط (١ / ١٩٩)، وأبو الحسين يحيى بن الحسن في أخبار المدينة (كما في شفاء السقام ص ١٥٢).

والمطلب بن عبد الله بن حنطب صدوق ويدلس ومثله يصلح للمتابعة صرح بالسماع أو لم يصرح أدرك أبا أيوب أو لم يدركه. فغاية هذا الاسناد أنه فيه انقطاع يسير يزول بالمتابعة المتقدمة. وهذه المتابعة يثبت الحديث ويصير من قسم الحسن لغيره والله أعلم.



تنبيه:

أما الالباني فكان ولا بد أن يضعف الحديث، فماذا فعل في تضعيفه؟! اقتصر على رواية أحمد والحاكم التي فيها داود بن أبي صالح وضعف الحديث به، وهذا قصور وقد علمت وجود متابع لداود بن أبي صالح. ثم أخطأ على الحافظ العلم نور الدين الهيثمي فقال الالباني: وذهل عن هذه العلة (أي داود بن أبي صالح) الحافظ الهيثمي فقال في المجمع (٥ / ٢٤٥): رواه أحمد والطبراني في الكبير وال الأوسط وفيه كثير بن زيد وثقه أحمد وغيره، وضعفه النسائي وغيره. اهـ.

وخطأ الالباني أنه اعتبر الجودة ذهولاً، ذلك أن الحافظ الهيثمي عندما نظر لاسنادي أحمد والطبراني وجد متابعاً لداود بن أبي صالح وهو المطلب بن عبد الله بن حنطب فلم يجد ما يستحق الكلام عليه إلا كثير بن زيد فبين أنه مختلف فيه، ومثله يحسن حديثه.

فحصر الهيثمي الكلام على كثير بن زيد هو الصواب.

ومنشأ خطأ الالباني هو عدم وقوفه على المتابعة وهو قصور بلا شك.

وبيان هذا القصور أنه عندما علم تخريج الطبراني للحديث كان ينبغي المسارعة والبحث عن إسناد الطبراني والنظر فيه وهذا هو مسلك المحدثين الناقدين، أما الاقتصار على طريق واحد للحديث ثم تضعيف الالباني له مع وجود طريق آخر فهو خطأ بلا ريب. ولعمل الالباني هذا نظائر في كتبه. والحديث فيه التجاء أحد الصحابة إلى القبر الشريف.

* * *

١١ - حديث: «اللهم أنت أحق من ذكر، وأحق من عبد، وأنصر من ابتغى وأرؤف من ملك، وأجود من سئل، وأوسع من أعطى، أنت الملك لا شريك

لك، والفرد لا تهلك، كل شيء هالك إلا وجهك، لن تطاع إلا بإذنك ولم تعص إلا بعلمك، تطاع فتشكر، وتعص فتغفر، أقرب شهيد، وأدنى حفيظ، حلت دون الثغور وأخذت بالنواصي، وكتبت الآثار، ونسخت الأجال، القلوب لك مفضية، والسر عندك علانية، الحلال ما أحللت، والحرام ما حرمت، والدين ما شرعت، والامر ما قضيت، والخلق خلقك، والعبد عبدك، وأنت الله الرؤوف الرحيم، أسألك بنور وجهك الذي أشرقت له السماوات والأرض، بكل حق هو لك، وبحق السائلين عليك أن تقبلني في هذه الغداة أو في هذه العشية، وأن تجبرني من النار بقدرتك».

قال الطبراني في المعجم الكبير (٨ / ٢٦٤):

حدثنا أحمد بن علي بن الأبار البغدادي، ثنا العباس بن الوليد النرسي، ثنا هشام بن هشام الكوفي ثنا فضال بن جبير، عن أبي أمامة الباهلي، قال كان رسول الله ﷺ إذا أصبح وأمسى دعا بهذه الدعوات: «اللهم أنت أحق من ذكر، وأحق من عبد، وأنصر من ابتغى وأرؤف من ملك، وأجود من سئل، وأوسع من أعطى، أنت الملك لا شريك لك، والفرد لا تهلك، كل شيء هالك إلا وجهك، لن تطاع إلا بإذنك ولم تعص إلا بعلمك، تطاع فتشكر، وتعصى فتغفر، أقرب شهيد، وأدنى حفيظ، حلت دون الثغور وأخذت بالنواصي، وكتبت الآثار، ونسخت الأجال، القلوب لك مفضية، والسر عندك علانية، الحلال ما أحللت، والحرام ما حرمت، والدين ما شرعت، والامر ما قضيت، والخلق خلقك، والعبد عبدك، وأنت الله الرؤوف الرحيم، أسألك بنور وجهك الذي أشرقت له السماوات والأرض، بكل حق هو لك، وبحق السائلين عليك أن تقبلني في هذه الغداة أو في هذه العشية، وأن تجبرني من النار بقدرتك».

قلت: فيه فضال بن جبير.



قال ابن عدى في الكامل (٦ / ٢٠٤٧): لفضال بن جبير عن أبي أمامة قدر عشرة أحاديث كلها غير محفوظة. اهـ.

وقال ابن حبان في المجروحين (٢ / ٢٠٤): يروى عن أبي أمامة ما ليس من حديثه، لا يحل الاحتجاج به بحال. اهـ.

ولذلك قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠ / ١١٧):

رواه الطبراني، وفيه فضال بن جبير وهو ضعيف مجمع على ضعفه. اهـ.
قلت: ولولا قوة فضال بن جبير في الضعف لجاز الاستشهاد به لحديث «اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك...» الحديث.

الحديث الثاني عشر

«إذا طنت أذن أحدكم فليذكرني، وليصل علي».

قال الطبراني في معجمه الصغير (٢ / ١٢٠):

حدثنا نصر بن عبد الملك السنجاري بمدينة سنجار سنة ٢٧٨ ثمان وسبعين ومائتين، حدثنا معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع صاحب النبي ﷺ، حدثنا أبي محمد عن أبيه عبيد الله عن أبي رافع قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا طنت أذن أحدكم فليذكرني، وليصل علي» لا يروى عن أبي رافع إلا بهذا الاسناد، تفرد به معمر بن محمد.

قلت: لم يتفرد به معمر بن محمد كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى، وقد أخرجه من هذا الوجه البزار في مسنده (كشف الاستار ٤ / ٣٢)، والبيهقي في الدعوات، وأبو يعلى، وابن عدى في الكامل (٦ / ٢٤٤٣)، والعقيلي في الضعفاء (١ / ٢٦٤).



وقال العقيلي (٤ / ١٠٤): ليس له أصل، ولذا أورده من طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٣ / ٧٦)، وذكره ابن طاهر المقدسي في تذكرة الموضوعات (ص ٣٢). ومعمربن محمد بن عبيد الله بن أبى رافع وأبوه ضعيفان.

فمعمربن كذب، وقال البخاري: منكر الحديث. ومحمد بن عبيد الله بن أبى رافع قال عنه البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث جدا، ذاهب. وقال الدارقطني: متروك. ومع ذلك ذكره ابن حبان في الثقات!

واقصر الحافظ على تضعيفه في التريب.

ومعمربن محمد بن عبيد الله بن أبى رافع لم يتفرد به كما قال الطبراني، بل له طرق أخرى لكن مدارها على أبيه محمد بن عبيد الله بن أبى رافع وقد علمت قوته في الضعف.

أخرجها ابن خزيمة في صحيحه، والخرائطي في «مكارم الاخلاق» (ص ٨٠)، وابن السنى في «عمل اليوم والليلة» (ص ٦٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١ / ٣٢١-٣٢٢)، وابن عدى في «الكامل» (٦ / ٢١٢٦)، وابن حبان في «المجروحين» (٢ / ٢٥٠) وقال الهيثمى في مجمع الزوائد (١٠ / ١٣٨): إسناده الطبراني في الكبير حسن. اهـ.

وهذا منه غريب لما قد تبين من ضعف المتفرد به، بل قوته في الضعف. وأغرب منه إخراج ابن خزيمة له في صحيحه، وقد انتقده الحفاظ على ذلك، فقال السخاوى في (القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع) (ص ٢٢٥):

وقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، وذلك عجيب لان إسناده غريب وفي ثبوته نظر.

وقال نحوه ابن كثير في تفسيره (٦ / ٤٦٧)، وقلد المناوي في فيض القدير (١ / ٣٩٩) ابن خزيمة والهيثمي فبعد عن الصواب، والله تعالى أعلم.

الحديث الثالث عشر

«لما اقترف آدم الخطيئة قال: يا رب أسألك بحق محمد لما غفرت لي، فقال الله: يا آدم وكيف عرفت محمداً ولم أخلق، قال: يا رب لأنك لما خلقتني بيدك ونفخت في من روحك رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوباً لا إله إلا الله، محمد رسول الله، فعلمت أنك لم تضيف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك، فقال الله صدقت يا آدم إنه لأحب الخلق إلي ادعني بحقه فقد غفرت لك ولولا محمد ما خلقتك».

قال الحاكم في المستدرک (٢ / ٦١٥):

حدثنا أبو سعيد عمرو بن محمد بن منصور العدل، ثنا أبو الحسن محمد بن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، ثنا أبو الحارث عبد الله ابن مسلم الفهرى، ثنا إسماعيل بن مسلمة، أنبا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لما اقترف آدم الخطيئة قال: يا رب أسألك بحق محمد لما غفرت لي، فقال الله: يا آدم وكيف عرفت محمداً ولم أخلق، قال: يا رب لأنك لما خلقتني بيدك ونفخت في من روحك رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوباً لا إله إلا الله، محمد رسول الله، فعلمت أنك لم تضيف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك، فقال الله صدقت يا آدم إنه لأحب الخلق إلي ادعني بحقه فقد غفرت لك ولولا محمد ما خلقتك». هذا حديث صحيح الاسناد، وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن ابن زيد بن أسلم في هذا الكتاب.



ورواه الآجري في الشريعة (ص ٤٢٧) من هذا الوجه مع زيادة رجل بين الفهرى وشيخه لكنه موقوف.

وأخرجه عن الحاكم البيهقي في «دلائل النبوة» (٥ / ٤٨٩) وقال: تفرد به عبد الرحمن بن زيد بن أسلم من هذا الوجه عنه وهو ضعيف.

ولكن الذهبي في «تلخيص المستدرک» (٢ / ٦١٥) كان حكمه أشد فقال: موضوع، وعبد الرحمن وإياه، رواه عبد الله بن مسلم الفهرى ولا أدرى من ذا عن إسماعيل بن مسلمة عنه.

لكنه قال في ترجمة عبد الله بن مسلم من الميزان (٢ / ٥٠٤):

روى عن إسماعيل بن مسلمة بن قعنب عن عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم خبراً باطلاً فيه: يا آدم لولا محمد ما خلقتك، رواه البيهقي في «دلائل النبوة»، وأقره الحافظ في اللسان (٣ / ٣٦٠)، لكن لم ينفرد عبد الله بن مسلمة به فقد توبع.

قال الطبراني في المعجم الصغير (٢ / ٨٢):

حدثنا محمد بن داود بن أسلم الصدقي المصري، حدثنا أحمد بن سعيد المدني الفهرى، حدثنا عبد الله بن إسماعيل المدني عن عبد الرحمن ابن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لما أذنب آدم ﷺ الذنب الذي أذنبه رفع رأسه إلى العرش فقال: أسألك بحق محمد إلا غفرت لي، فأوحى الله إليه وما محمد ومن محمد؟ فقال: تبارك اسمك لما خلقتني رفعت رأسي إلى عرشك، فإذا فيه مكتوب لا إله إلا الله محمد رسول الله فعلمت أنه ليس أحد أعظم عندك قدراً ممن جعلت اسمه مع اسمك، فأوحى الله عز وجل إليه يا آدم إنه آخر النبيين من ذريتك، وإن أمته آخر الأمم من ذريتك ولولاه يا آدم ما خلقتك».

قال الطبراني: لا يروى عن عمر إلا بهذا الاسناد، تفرد به أحمد ابن سعيد. قلت: والامر ليس كما قال فأحمد بن سعيد توبع كما تقدم عند الحاكم، لكن هذا السند فيه من لم أجد تراجمهم.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨ / ١٥٣):

رواه الطبراني في الاوسط والصغير وفيه من لم أعرفهم. اهـ.

والحاصل أن الحديث تفرد به عبد الرحمن بن زيد بن أسلم من الوجه المتقدم وهو ضعيف كما قال البيهقي: ضعفه الكل، إلا ابن عدى فإنه رغم روايته لمنكرات له في الكامل قال (٤ / ١٥٨٥): له أحاديث حسان... وهو ممن احتمله الناس وصدقه بعضهم وهو ممن يكتب حديثه. اهـ.

وشدد بعضهم فيه، وبسبب تساهل الحاكم في تصحيح هذا الحديث قال الحافظ في النكت على ابن الصلاح (١ / ٣١٨):

ومن عجيب ما وقع للحاكم أنه أخرج لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وقال - بعد روايته:

هذا صحيح الاسناد، وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن مع أنه قال في كتابه الذي جمعه في الضعفاء: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه. وقال في آخر هذا الكتاب: فهؤلاء الذين ذكرتهم قد ظهر عندي جرحهم لان الجرح لا أستحله تقليدا. اهـ.

وله شاهد موقوف ولكنه ضعيف. أخرجه الاجرى في الشريعة (ص ٤٢٢ - ٤٢٥): أخبرنا أبو أحمد هارون بن يوسف بن زياد التاجر قال: حدثنا أبو مروان العثماني قال: حدثني ابن عثمان بن خالد، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال: «من الكلمات التي تاب الله عز وجل بها على آدم عليه السلام أنه قال: اللهم إني أسألك بحق محمد عليك، قال الله عز وجل: يا آدم وما يدريك بمحمد؟ قال: يا

رب رفعت رأسي فرأيت مكتوبا على عرشك لا إله إلا الله محمد رسول الله فعلمت أنه أكرم خلق الله عليك».

قلت: أبو مروان العثماني فيه كلام، وأبوه عثمان بن خالد متروك ومع ذلك فهو معضل وموقوف. وله شاهد آخر مرسل موقوف ولكن ألفاظه فيها نكارة. فقد أخرج ابن المنذر في تفسيره (كما في الدر المنثور: ١ / ٦٠) عن محمد الباقر بن علي بن الحسين عليه السلام قال: لما أصاب آدم الخطيئة عظم كربيه واشتد ندمه فجاء جبريل فقال: يا آدم هل أدلك على باب توبتك الذي يتوب الله عليك منه، قال: بلى يا جبريل، قال: فقم في مقامك الذي تناجى فيه ربك فمجد وامدح فليس شيء أحب لله من المدح، قال: فأقول ماذا يا جبريل؟ قال: فقل لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير، ثم تبوء بخطيئتك فتقول سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت رب إنني ظلمت نفسي وعملت السوء فاغفر لي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، اللهم إنني أسألك بجاه محمد عبدك وكرامته عليك أن تغفر لي خطيئتي، قال: ففعل آدم، فقال الله: يا آدم من علمك هذا، فقال: يا رب إنك لما نفخت في الروح فقمتم بشرا سويا أسمع وأبصر وأعقل وأنظر رأيت على ساق عرشك مكتوبا بسم الله الرحمن الرحيم لا إله إلا الله وحده لا شريك له محمد رسول الله، فلما لم أر على أثر اسمك اسم ملك مقرب، ولا نبي مرسل غير اسمه علمت أنه أكرم خلقك عليك، قال: صدقت وقد تبنت عليك وغفرت لك خطيئتك، قال: فحمد آدم ربه وشكره وانصرف بأعظم سرور لم ينصرف به عبد من عند ربه، وكان لباس آدم النور، قال الله ينزع عنها لباسهما ليربهما سوأتهما ثياب النور، قال: فجاءته الملائكة أفواجا تهته يقولون: لتهنك توبة الله يا أبا محمد».



لم أقف على إسناده إلى محمد الباقر عليه السلام، وهو رغم كونه إماما جليل القدر من أئمة التابعين وثقاتهم، إلا أن في متنه نكارة بينة، وهو أجل من أن تنسب إليه هذه النكارة، ولكنها من الرواة عنه، والله أعلم.

الحديث الرابع عشر

«من أراد يؤتيه الله حفظ القرآن وحفظ العلم فيكتب هذا الدعاء في إناء نظيف بعسل، ثم يغسله بماء مطر، يأخذه قبل أن يقع إلى الأرض، ثم يشربه على الريق ثلاثة أيام، فإنه يحفظ بإذن الله: اللهم إني أسألك بأنك مسؤول لم يسأل مثلك، أسألك بحق محمد رسولك ونيك، وإبراهيم خليلك وصيفك، وموسى كليمك ونجيك، وعيسى كلمتك وروحك...» الحديث بطوله.

قال الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع (٢ /

:٢٦١)

أنا محمد بن الحسين بن محمد المتوه، نا عثمان بن أحمد الدقاق، نا محمد بن خلف بن عبد السلام، نا موسى بن إبراهيم المروزى، نا وكيع، عن عبيدة، عن شقيق، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «من أراد يؤتيه الله حفظ القرآن وحفظ العلم فيكتب هذا الدعاء في إناء نظيف بعسل، ثم يغسله بماء مطر، يأخذه قبل أن يقع إلى الأرض، ثم يشربه على الريق ثلاثة أيام، فإنه يحفظ بإذن الله: اللهم إني أسألك بأنك مسؤول لم يسأل مثلك، أسألك بحق محمد رسولك ونيك، وإبراهيم خليلك وصيفك، وموسى كليمك ونجيك، وعيسى كلمتك وروحك...» الحديث بطوله.

قلت: هذا موضوع، والمتهم به موسى بن إبراهيم أبو عمران المروزى. كذبه يحيى بن معين، وقال الدارقطني وغيره: متروك، وقد عدّ الحافظ الذهبي في الميزان (٤ / ١٩٩) هذا الحديث من بلايا موسى بن إبراهيم.

وقد سرقه منه عمر بن صبح الخراساني الكذاب وركب له إسناداً آخر وهو الذي أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٣ / ١٧٤ - ١٧٥).

ورواه أبو الشيخ في الثواب (كما في اللالي: ٢ / ٣٥٧) من طريق الحسن بن عرفة، حدثنا زيد بن الحباب، حدثنا عبد الملك بن هارون بن عنترة عن أبيه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه أتى النبي ﷺ فقال:

«إني أتعلم القرآن فينفلت مني، فقال النبي ﷺ: «قل: اللهم إني أسالك بمحمد نبيك وإبراهيم خليلك وموسى نبيك وعيسى روحك...» الحديث.

وفي التوسل والوسيلة (ص ٨٩): ورواه أبو موسى المديني من حديث زيد بن الحباب عن عبد الملك ابن هارون بن عنترة، وقال: هذا حديث حسن مع أنه ليس بالمتصل، قال أبو موسى: ورواه محرز بن هشام عن عبد الملك عن أبيه عن جده عن الصديق رضي الله عنه، وعبد الملك ليس بذلك القوى وكان بالري، وأبوه وجده ثقتان. اهـ.

قلت: هذا مثل أسانيد الحديث على وهائه. فهارون بن عنترة وثقه أحمد وابن معين والعجلي وابن سعد. وأبوه هو عنترة بن عبد الرحمن تابعي ثقة وزعم بعضهم أن له صحبة فإسناده متصل، لكن آفته عبد الملك بن هارون بن عنترة هالك، قال عنه يحيى بن معين: كذاب، وقال أبو حاتم: متروك ذاهب الحديث. والحاصل أن الحديث موضوع. وهو ممن أصاب ابن الجوزي بذكره في الموضوعات. والله أعلم.

تخریجات الآثار

الأثر الأول:

«قحط أهل المدينة قحطاً شديداً فشكوا إلى عائشة فقالت: انظروا إلى قبر النبي ﷺ فاجعلوا منه كواً إلى السماء حتى لا يكون بينه وبين السماء سقف قال:



ففعّلوا، فمطرنا مطراً حتى نبت العشب وسمنت الإبل حتى تفتقت من الشحم فسمي عام الفتق».

قال الحافظ الدارمي في سننه (١ / ٤٣ - ٤٤): باب ما أكرم الله تعالى نبيه بعد موته:

حدثنا أبو النعمان، ثنا سعيد بن زيد، ثنا عمرو بن مالك النكري، حدثنا أبو الجوزاء أوس بن عبد الله قال: «قحط أهل المدينة قحطاً شديداً فشكوا إلى عائشة فقالت: انظروا إلى قبر النبي ﷺ فاجعلوا منه كواً إلى السماء حتى لا يكون بينه وبين السماء سقف قال: ففعّلوا، فمطرنا مطراً حتى نبت العشب وسمنت الإبل حتى تفتقت من الشحم فسمي عام الفتق».

قلت: هذا إسناد حسن إن شاء الله تعالى.

أبو النعمان هو محمد بن الفضل السدوسي الملقب بعارم، ثقة مشهور، وإن كان قد اختلط بآخره فحديثه مقبول هنا لأميرين:

الاول: قال الحافظ ابن الصلاح في مقدمته (ص ٤٦٢): عارم محمد بن الفضل اختلط بآخره، فما رواه عنه البخاري ومحمد بن يحيى الذهلي وغيرهما من الحفاظ ينبغي أن يكون مأخوذاً عنه قبل اختلاطه. اهـ.

وعقب عليه الحافظ العراقي في التقييد والايضاح (ص ٤٦٢)، فقال:

وكذلك ينبغي أن يكون من حدث عنه من شيوخ البخاري ومسلم. اهـ.

قلت: عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي من شيوخ مسلم والبخاري فيكون الدارمي ممن حدثوا عن محمد بن الفضل السدوسي قبل اختلاطه ولا بد.

الثاني: قال الذهبي في الميزان في ترجمة عارم (٤ / ٨)، وقال الدارقطني:

تغير بآخره، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة.



قلت أي الذهبي: «فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور في عارم فقال: اختلط في آخر عمره وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكب عن حديثه فيها رواه المتأخرون، فإذا لم يعلم هذا ترك الكل، ولا يحتج بشئ منها. قلت: ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثا منكرا، فأين ما زعم»، انتهى كلام الذهبي.

وأقر العراقي في «التقييد والايضاح» (ص ٤٦١) الذهبي في دفعه لجرح ابن حبان.

وصرح الذهبي في الكاشف (٣ / ٧٩) بأنه تغير قبل موته فما حدث. ١هـ. وكلام الحافظ الذهبي جيد دل على براعة والواقع يؤيده، فإذا كان الرجل قد اختلط، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر - كما صرح بذلك الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث - فيكون قد أمسك عن التحديث، وبعد؛ فمن يتخلف عن مثل عارم الثقة فلا تلتفت إليه، وقد:

خلق الله للحروب رجالا ورجالا لقصة وثريد
والله أعلم.

واذ قد تبين لك أن ما رواه الدارمي عن أبي النعمان محمد بن الفضل السدوسي مقبول لا مرأى فيه.

فإن تعجب فعجب من صنيع الالباني الذي نقل في كتابه «التوسل» (ص ١٢٨)، ذكر ابن الصلاح لابي النعمان في المختلطين، ثم لم ينقل من كلام ابن الصلاح ما يدحض شبهته وهي قول ابن الصلاح - وقد تقدم ذكره - ما رواه البخاري ومحمد بن يحيى الذهلي وغيرهما من الحفاظ ينبغي أن يكون مأخوذا عنه قبل اختلاطه. ١هـ.

والدارمي من كبار الحفاظ وهو من شيوخ البخاري والذهلي. وأكثر من هذا أنه - أي الالباني - قال في حاشية كتابه المذكور (ص ١٢٩):

وتغافل عن هذه العلة - أي اختلاط أبي النعمان - الشيخ الغماري في «المصباح» (ص ٤٣). اهـ.

والصواب رد كلام الالباني عليه.

وما أحسن قول القائل:

وكم عائب قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم

وأما سعيد بن زيد فتكلم فيه، لكن وثقه ابن معين وابن سعد والعجلي وسليمان بن حرب وغيرهم.

وقد احتج به مسلم في صحيحه.

وقد كفانا الحافظ الذهبي مؤنة تفصيل القول في قبول حديثه بإيراده إياه في جزء «من تكلم فيه وهو موثق» (ص ٨٥)، وحديثهم لا ينزل عن درجة الحسن عنده، كما صرح بذلك في مقدمة الجزء المذكور (ص ٢٧).

فلا تلتفت أيها النصف بعد ذلك لمن يشغب عليك ويضعف الرجال المخرج لهم في الصحيح.

وأما عمرو بن مالك النكري، فقد وثقه ابن حبان (الثقات ٧ / ٢٢٨)، ولا يقول قائل إنه من المجاهيل الذين يدخلهم كتابه الثقات، فالرجل روى عنه جماعة من الثقات، وعندما ترجمه ابن حبان في ثقاته قال ما نصه:

عمرو بن مالك النكري كنيته أبو مالك، من أهل البصرة، يروى عن أبي الجوزاء، روى عنه حماد بن زيد وجعفر بن سليمان وابنه يحيى بن عمرو، ويعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه، مات سنة تسع وعشرين ومائة. اهـ.



وأكثر من هذا أن ابن حبان ترجم لعمر بن مالك النكري في مشاهير علماء
الامصار (ص ١٥٥) ضمن طبقة اتباع التابعين في البصرة وقال: وقعت المناكير
في حديثه من رواية ابنه عنه، وهو في نفسه صدوق اللهجة. اهـ.

فأنت ترى أن ابن حبان عرف اسم الراوى وكنيته وبلده وشهرته بالعلم
وعرف الرواة عنه، وأنه قد سبر روايته بدليل قوله يعتبر حديثه... إلخ، وقوله
وقعت المناكير... إلخ.

فقبول توثيق ابن حبان حق لا مرية فيه وهو الذى اعتمده الحافظ، فقال في
التقريب (ص ٤٢٦): صدوق له أوهام. اهـ.

لكن الصواب من قول الحافظ قوله «صدوق» فقط، وبيان هذا الصواب أنه
وقع في «التهذيب» (٨ / ٩٦) زيادة على كلام ابن حبان لم أجدها في الثقات هي
«يخطئ ويغرب»، وهى سبق قلم بنى عليها الحافظ قوله: «له أوهام».

فإذا رفعت هذه الزيادة التى لا أصل لها من كلام ابن حبان، رفع كلام
الحافظ المعتمد عليها، وكان الصواب من قول الحافظ في عمرو ابن مالك هو
«صدوق» فقط والله أعلم.

فإن قيل: فما بالناء، نراك قد أعرضت عن كلام أحمد في عمرو ابن مالك
النكري، فقد نقل عبد الله بن أحمد عن أبيه في مسائله (ص ٨٩): أنه كانه ضعفه.
اهـ.

قلت: كأن ظن لا تقوم به حجة.

ونحوه قال الحافظ في ترجمة الحسن بن موسى الاشيب في مقدمة الفتح
(ص ٣٩٧):

روى عبد الله بن على بن المدينى عن أبيه قال: كان ببغداد (أي الحسن بن
موسى)، وكأنه ضعفه.



قلت (أي الحافظ): هذا ظن لا تقوم به حجة. اهـ.

أضف إلى كونه ظنا مرجوحا أنه جرح غير مفسر حكمه الرد في مقابل التعديل كما تقرر في علم الحديث.

فتوثق عمرو بن مالك بعد ذلك البيان لا مرية فيه.

وهو ما صرح به الحافظ الذهبي في «الميزان» (٣ / ٢٨٦)، وفي «المغنى» (٢ / ٤٨٩). تنبيه:

وإذ قد تبين لك ثقة عمرو بن مالك النكري فلك أن تعجب من قول الالباني في ضعيفته (١ / ١٣١) تعقيا على الحافظين المنذرى والهيثمي إذ حسنا لعمرو بن مالك النكري؛ قال الالباني: وفيما قالاه نظر، فإن عمرا هذا لم يوثقه غير ابن حبان، وهو متساهل في التوثيق حتى إنه ليوثق المجهولين عند الائمة النقاد.... اهـ.

قلت: تقدم قبول توثيق ابن حبان له، ومحل العجب من الالباني، حيث قال في تعليقه على فضل الصلاة على النبي ﷺ (ص ٨٨):

عمرو بن مالك النكري وهو ثقة كما قال الذهبي.

ثم عاد ووثقه مرة أخرى في صحيحته (٥ / ٦٠٨)...!! ومحل العجب أنه يصحح ويضعف وفق غرضه وهواه، ولهذا يكثر التناقض منه ويترك القواعد، نعوذ بالله تعالى من الهوى والمناكة.

تنبيه آخر:

خلط ابن عدى في كامله (٥ / ١٧٧٩) بين عمرو بن مالك النكري، وعمرو بن مالك الراسبي فقال: منكر الحديث عن الثقات، ويسرق الحديث، ثم ختم الترجمة بقوله: ولعمرو غير ما ذكرت أحاديث مناكير بعضها سرقها من قوم ثقات. اهـ.



إلا أنه قال في صدر الترجمة: عمرو بن مالك النكري، والصواب أنه عمرو بن مالك الراسبي لا النكري، وقد نبه على وهم ابن عدي الحافظ في «التهذيب» (٨ / ٩٥)، وفرق بينهما الذهبي في «الميزان» (٣ / ٢٨٦)، وفي «المغنى» (٢ / ٤٨٩).

واغتر بخلط ابن عدي جماعة منهم:

ابن الجوزي في «الضفاء» (٢ / ٢٣١)، وفي «الموضوعات» (٢ / ١٤٥)، وابن تيمية في «التوسل» وغيره. وكان من أثر ذلك أن حكما على هذا الاثر بالوضع وهو خطأ بلا ريب منشأ تقليد ابن عدي.

وأبو الجوزاء هو أوس بن عبد الله البصري: ثقة احتج به الجماعة، وقد تكلم في سماعه من أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

والصواب إثبات سماعه منها للآتي:

الاول: أن حديث أبي الجوزاء عن عائشة رضي الله عنها أخرجه مسلم في صحيحه وكفى بهذا حجة.

الثاني: قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٢ / ١٧): قال لنا مسدد عن جعفر بن سليمان عن عمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء قال: أقمت مع ابن عباس وعائشة اثنتي عشرة سنة ليس من القرآن آية إلا سألتهم عنها.

وفي رواية أخرجه ابن سعد (٧ / ٢٢٤): أخبرنا عارم بن الفضل قال: حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء قال: جاورت ابن عباس في داره اثنتي عشرة سنة ما في القرآن آية إلا وقد سألته عنها.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣ / ٧٩) بزيادة:

وكان رسولي يختلف إلى أم المؤمنين غدوة وعشية فما سمعت من أحد من العلماء ولا سمعت أن الله تعالى يقول لذنب: إني لا أغفره إلا الشرك به.



قال الحافظ في «التهذيب» (١ / ٣٨٤):

لكن لا مانع من جواز كونه توجه إليها بعد ذلك فشافهها على مذهب مسلم في إمكان اللقاء. اهـ.

فإذا كان أبو الجوزاء قد أدرك السيدة عائشة رضي الله عنها بيقين، ولم يكن أبو الجوزاء مدلساً فروايته عنها محمولة على السماع كما هو مذهب الامام مسلم بل الجمهور، واستقر العمل على ذلك والله أعلم.

وقد صحح أبو نعيم الاصبهاني في ترجمة أبي الجوزاء في «الحلية» عدة أحاديث له عن عائشة. وفي الجمع بين الصحيحين لابن القيسراني (١ / ٤٦): سمع عائشة. اهـ.

فحاصل ما تقدم: إن هذا إسناد حسن أو صحيح رجاله رجال مسلم ما خلا عمرو بن مالك النكري وهو ثقة. والله تعالى أعلم بالصواب.

الأثر الثاني:

«أصاب الناس قحط في زمن عمر، فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ فقال: يا رسول الله استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا، فأتى الرجل في المنام ف قيل له: انت عمر فافرته السلام وأخبره أنكم مستقبون، وقل له: عليك الكيس، عليك الكيس، فأتى عمر فأخبره فبكى عمر ثم قال: يا رب لا آلو إلا ما عجزت عنه».

قال ابن أبي شيبه في «المصنف» (١٢ / ٣١ - ٣٢):

حدثنا أبو معاوية عن الاعمش عن أبي صالح عن مالك الدار، قال: وكان خازن عمر على الطعام، قال:

«أصاب الناس قحط في زمن عمر، فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ فقال: يا رسول الله استسق لأمته فإنهم قد هلكوا، فأتى الرجل في المنام ف قيل له: انت عمر فافرته السلام وأخبره أنكم مستقبون وقل له: عليك الكيس عليك الكيس، فأتى عمر فأخبره فبكى عمر ثم قال: يا رب لا آلو إلا ما عجزت عنه».



وأخرجه من هذا الوجه ابن أبى خيثمة كما في «الاصابة» (٣ / ٤٨٤)،
والبيهقي في «الدلائل» (٧ / ٤٧)، والخليلي في «الارشاد» (١ / ٣١٣ - ٣١٤)،
وابن عبد البر في «الاستيعاب» (٢ / ٤٦٤).

وقال الحافظ في «الفتح» (٢ / ٤٩٥): وقد روى سيف في الفتوح أن الذى
رأى المنام المذكور هو بلال بن الحارث المزني أحد الصحابة. اهـ.
قلت: إسناده صحيح، وقد صححه الحافظان ابن كثير في «البداية» (٧ /
١٠١)، وابن حجر في «الفتح» (٢ / ٤٩٥) وقال ابن كثير في جامع المسانيد -
مسند عمر (١ / ٢٢٣): إسناده جيد قوى. اهـ.

وأقر ابن تيمية بثبوته في اقتضاء الصراط المستقيم (ص ٣٧٣).
وقد سعى بعضهم لتضعيف هذا بأمر مخالفة لقواعد الحديث رأيت أن
أسوقها ثم أبين مجانبتها للصواب وهى:

- ١ - الاعمش مدلس ولم يصرح بالسماع.
- ٢ - مالك الدار مجهول.
- ٣ - مظنة انقطاع بين أبى صالح ومالك الدار.
- ٤ - إن صحت الرواية فلا حجة فيها لان مدارها على رجل لم يسم وتسميته
بلالا في رواية سيف لا يساوى شيئا، لان سيفاً متفق على ضعفه.
- ٥ - تفرد مالك المجهول - في ظنهم - رغم عظم الحادثة وشدة وقعها على
الناس إذ هم في كرب، إن سبباً يفك هذه الازمة مما تتداعى الهمم على نقله، فإذا
لم ينقلوه دل على أن الامر لم يكن كما رواه مالك، فلعله ظنه ظناً.
- أما عن الاولى وهى تدليس الاعمش: فإن الاعمش وإن كان مدلساً إلا أن
حديثه هنا مقبول صرح بالسماع أو لم يصرح لامين:

الاول: وهو أن الاعمش مذكور في المرتبة الثانية من المدلسين، وهم من احتمال الائمة حديثهم وأخرجوا لهم في الصحيح لاماتهم وقله تدليسهم في جنب ما رووا، فالاعمش حديثه مقبول صرح بالسماع أو لم يصرح.

والثاني: وهو وان لم نقبل من حديثه إلا ما صرح فيه بالسماع كاهل المرتبة الثالثة وما بعدها من المدلسين فحديثه هنا مقبول لانه يروى عن أبى صالح وهو ذكوان السمان.

قال الذهبي في «الميزان» (٢ / ٢٢٤): متى قال (أي الاعمش) «عن» تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم وابن أبى وائل وأبى صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال. أهـ.

وأما عن الثانية: وهى ظنهم جهالة مالك الدار الثقة المخضرم، فقد أبعد الألبانى وغاير قواعد الحديث وقال في «التوسل» (١٢٠ - ١٢١): مالك الدار غير معروف العدالة والضبط واستدل على ذلك بأن ابن أبى حاتم لم يذكر راويا عنه غير أبى صالح ففيه إشعار بأنه مجهول ويؤيده أن ابن أبى حاتم نفسه - مع سعة حفظه واطلاعه - لم يحك فيه توثيقا فبقى على الجهالة، ثم أيد كلامه بأن الحافظ المنذرى أورد قصة من رواية مالك الدار عن عمر ثم قال: ومالك الدار لا أعرفه، وكذا قال الهيثمى في «مجمع الزوائد». اهـ. انتهى باختصار اقتضاه المقام.

ثم صرح الالبانى بجهالته (ص ١٢١). قلت وبالله التوفيق: مالك الدار ثقه وفوق الثقة متفق عليه أثنى عليه جمع من التابعين ولنا في بيان ذلك مسالك:

المسلك الاول: مالك الدار هو مالك بن عياض مولى عمر بن الخطاب، ذكره الحافظ في المخضرمين في «الاصابة» (٣ / ٤٨٤). وقال: له إدراك وسمع من أبى بكر الصديق، وروى عن الشيخين ومعاذ وأبى عبيدة، روى عنه أبو

صالح السمان وابناء عون^١ وعبد الله ابنا مالك، ثم ذكر بعد كلام في الرواة عنه عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع الثقة.

وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من التابعين في أهل المدينة (٥ / ٦)، وقال: وكان معروفا.

وقال أبو عبيدة كما في «الاصابة» (٣ / ٤٨٤): ولده عمر وكله عياله، فلما قدم عثمان ولده القسم. اهـ.

وفيها أيضا قال اسماعيل القاضي عن علي بن المديني: كان مالك الدار خازنا لعمر. اهـ. وأجاد الحافظ أبو يعلى الخليل فقال في الارشاد (١ / ٣١٣): مالك الدار مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه تابعي قديم متفق عليه أثنى عليه التابعون. اهـ.

ووثقه ابن حبان في «الثقات» (٥ / ٣٨٤). فأى ثناء يطلب بعد هذا في الرجل حتى يصح حديثه؟، وأى حجة تطلب في توثيق الرجل بعد ذلك؟ فتوثيق جمع له وخاصة إذا كانوا معاصرين ومن التابعين الذين هم خير القرون بعد القرن الاول لا تجده إلا في أفذاذ الثقات.

فالرجل متفق على الاحتجاج به بلا مرية كما هو ظاهر كلام الخليل. ولفرط دينه وأمانته استعمله أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

المسلك الثاني: إن تشددت غاية التشدد وأعرضت عن توثيق ابن حبان، ولم تقف على كلام الخليل الذي هو قاطع للنزاع، فغاية ما في الرجل أنه عدل الظاهر برواية أربعة ثقات عنه، بله اعتماد أئمة الصحابة له. فلا يخرج عن كونه - في أدنى الاحوال ومع كامل التشدد - من مستورى التابعين وقد قبل الأئمة حديثهم.

١ . حديثه عنه في المعجم الكبير للطبراني (٢ / ٣٣)، والخليه، والزهد لابن المبارك.

قال ابن الصلاح في مقدمته (ص ١٤٥): ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي (وهو قبول رواية المستور) في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد وتعذرت الخبرة الباطنة بهم. والله أعلم. ومن أكبر الأدلة على قبول رواية المستور هو تصحيح الشيخين البخاري ومسلم لحديثهم.

قال الذهبي في «الميزان» (١ / ٥٥٦) في ترجمة حفص بن غنيم: «ففى الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل». اهـ.

وقال الذهبي في «الميزان» أيضا (٣ / ٤٢٦) في ترجمة مالك بن الحويرث الزياتي:

وفي رواية الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدا نص على توثيقهم والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح». اهـ.

قلت: مالك بن الحويرث تابعي التابعين، وحفص بن غنيم من صفارهم فأين هم ثم أين هم من مالك الدار المخضرم المعترف بدينه وأمانته من عمر وعثمان رضي الله عنهما؟ وعليه فإذا صحح الائمة لامثال من تقدم فمالك بن عياض حديثه أصح منهم ولا بد.

بل وأكثر من هذا قول الذهبي في «الميزان» (٢ / ٤٠) في ترجمة الربيع بن زياد الهمداني ما رأيت لاحد فيه تضعيفا، وهو جائز الحديث. اهـ.

وقال في ترجمة زياد بن مليك من «الميزان» أيضا (٢ / ٩٣) شيخ مستور ما وثق ولا ضعف فهو جائز الحديث. اهـ. وزياد يروى عن تأخروا كثيرا عن مالك الدار أمثال الاعمش وطبقته. والمتقدمون من الرواة أمثال مالك الدار

تعذرت الخبرة الباطنة بهم على النقاد، ولما كانت الاخبار تبني على حسن الظن بالراوي قبل الأئمة حديثه وحديث أمثاله، وقد صرح بنحو هذا السخاوي في شرح الالفية (١ / ٢٩٩).

وهذا أمير المؤمنين في الحديث أبو الحسن الدارقطني يقول (كما في فتح المغيث ١ / ٢٩٨): «من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته وثبتت عدالته». اهـ. فإذا علمت ما سبق عن الأئمة في قبول حديث مالك بن عياض وأمثاله، فلا تنظر بعد ذلك لقول غيرهم إلا مع قولك: إنه قول بعيد عن الصحة بعيد عن التحقيق والله أعلم بالصواب.

المسلك الثالث: مالك الدار مخضرم له إدراك.

ومن له إدراك يذكره بعضهم في الصحابة، قال الحافظ في التهذيب في ترجمة إبراهيم بن أبي موسى الأشعري (١ / ١٣٥): «ذكره جماعة في الصحابة على عادتهم في من له إدراك». اهـ.

وقال في ترجمة الاسود بن مسعود العنبري (١ / ٣٤٢): «ذكره البارودي وجماعة ممن أُلّف في الصحابة لأدراكه». اهـ.

وقال الحافظ السيوطي في حسن المحاضرة (١ / ١٠٣) في ترجمة الأكرد بن حمام:

أورده الحافظ ابن حجر رحمته الله في الاصابة في قسم المخضرمين وهم من أدرك النبي ﷺ ولم يسلم إلا بعد وفاته وهم صحابة في قول ابن عبد البر وطائفة. اهـ. ولذا ذكره السيوطي في «در السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة». قلت: وقال آخرون ليس بصحابي.

وإذا كان من له إدراك ممن اختلفوا في صحبته فأثبتها بعضهم ونفاها آخرون، فلك أن تقول من له إدراك مختلف في صحبته. إذا علم ذلك، فقد قال

الحافظ ابن حجر في «التلخيص الجبير» (١ / ٧٤) عند الكلام على حديث «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» قال عند الكلام على أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو ما نصه: وأما حالها فقد ذكرت في الصحابة، وإن لم يثبت لها صحبة فمثلها لا يسأل عن حالها. اهـ.

فجعل الحافظ - والله دره - بقوله فمثلها أي من اختلف في صحبته من الثقات الذين لا يسأل عن حالهم. فحاصل ما سبق يمكن أن تقول:

مالك الدار له إدراك، وكل من له إدراك اختلفوا في صحبته، ومن اختلفوا في صحبته فهو ثقة لا يسأل عن حاله، فالنتيجة مما تقدم، مالك الدار ثقة لا يسأل عن حاله والله أعلم.

المسلک الرابع: والألباني الذي يرد رواية مالك بن عياض الشهير بالدار وهو المعتمد من أئمة الصحابة ~~رحمهم الله~~ بدعوى جهالته، يقبل رواية من هم أقل شأنًا منه، والامثلة عندي كثيرة وهي توضح تناقض مسلكه وتناديه بأعلى صوت وتلزمه بأقوى برهان هكذا صنعت في المذكورين وهم أقل من مالك الدار فأنتم ملزم بقبول حديث مالك الدار والله المستعان.

وأتحف القارئ بعشرة أمثلة توضح ما ذكرت:

١ - مهاجر بن أبي مسلم جود حديثه في صحيحته (٢ / ٤٨٧) برواية جمع من الثقات عنه وتوثيق ابن حبان له. قلت: وفي «التقريب» (ص ٥٤٨): «مقبول». اهـ.

٢ - يحيى بن العريان الهروي حسن له في صحيحته (١ / ٤٩)، وحجته أن الخطيب البغدادي عندما ترجمه في التاريخ (١٤ / ١٦١) ذكر أنه كان محدثاً!!

قلت: لا زلت أتعجب من مسلكه، فليس التحديث من عبارات التعديل، ولا يلزم من كون الرجل محدثاً أو حافظاً أن يصحح حديثه أو يحسن وهذا واضح لا يحتاج لبيان.

٣- موسى بن عبد الله بن إسحاق بن طلحة القرشي صحح له في صحيحته (١ / ٢٩٥) وفي «التقريب» (ص ٥٥٢): «مقبول». اهـ

٤- مالك بن الحخير الزيايدي صحح حديثه برواية جمع من الثقات وتوثيق ابن حبان له (صحيحته: ٢ / ٥١٢).

٥- عون بن محمد بن الحنفية حسن له (صحيحته: ٢ / ٢٧٤) وهو كسابقه.

٦- عبد الله بن يسار الاعرج المكي مولى ابن عمر جود حديثه في صحيحته (٢ / ٢٩٠)، وهو كسابقه أيضاً، وفي «التقريب» (ص ٣٣٠): «مقبول». اهـ

٧- محمد بن الأشعث جود حديثه في صحيحته (٢ / ٣١٣) بتوثيق ابن حبان، ورواية جمع عنه وكونه تابعياً كبيراً، وفي «التقريب»: «مقبول». اهـ (ص ٤٦٩).

٨- أبو سعيد الغفاري جود له في صحيحته (٢ / ٢٩٨)، وقال بعد ارتفاع الجهالة العينية عنه ما نصه: ثم هو تابعي كبير فمثله يحسن حديثه جماعة من الحفاظ، فلا جرم جود إسناده الحفاظ العراقي وهو الذي انشرح له صدري واطمأنت إليه نفسي. اهـ.

قلت: فيا هذا ما الفارق بين الغفاري ومالك الدار؟

٩- بشر بن عبد الله بن عمر بن عبد العزيز حسن له في صحيحته (٢ / ٣٩٢) بسكوت ابن أبي حاتم ورواية بعض الثقات عنه واحتمال كونه في ثقات ابن حبان.!

قلت: جعله ابن حبان في تبع الاتباع (٨ / ١٣٨) فطبقة نازلة جدا بالنسبة لمالك الدار الثقة المخضرم المعتمد من كبار الصحابة، ولكن حبك للشئ يعمى ويصم، نعوذ بالله من اتباع الهوى.

١٠ - صالح بن حوات حسن له في صحيحته (٢ / ٤٣٦) برواية جمع من الثقات عنه وتوثيق ابن حبان له. قلت: في «التقريب» (ص ٢٧١): «مقبول من أهل الثامنة». اهـ. فأين هو من أهل الثانية؟

* * *

بقى الكلام على أخطاء وقعت في عبارات الالباني رأيت أن السكوت عنها ليس بجيد وهاك بيانها: قوله: «مالك الدار غير معروف العدالة والضبط» اهـ. قلت: المقصود هنا بالعدالة عدالة الظاهر وهو عدل، بلا شك برواية أربعة عنه، وزد على ذلك اعتماد أئمة الصحابة عليه في الامور التي تحتاج لكامل العدالة والمروءة.

وأما قوله: وقد أورده ابن أبى حاتم في «الجرح والتعديل» (٤ / ١ / ٢١٣)، ولم يذكر راويا عنه غير أبى صالح هذا. ففيه إشعار بأنه مجهول، ويؤيده أن ابن أبى حاتم نفسه مع سعة حفظه واطلاعه لم يحك فيه توثيقا فبقى على الجهالة. اهـ.

فأقول: هذا تقصير في البحث لا ينبغي لمن يتصف به أن يتكلم في الرجال، ويحكم على الاحاديث فاعتماد الالباني على كتاب الرازي فقط أوقعه فيما تراه من قصور شديد والا فالرجل ترجمه ابن حبان في الثقات، وابن كثير في «البداية» (٧ / ١٠٠ - ١٠١)، والذهبي في تاريخ الاسلام (٣ / ٦٩)، والحافظ في «الاصابة» (٣ / ٤٨٤)، والخليلي في «الارشاد» (١ / ٣١٣)، والسخاوي في التحفة اللطيفة (٣ / ٤٤٥)، وله ذكر في تهذيب التهذيب (٨ / ٢١٧)، (٧ / ٢٢٦).



ومنهم تعلم عدالة مالك الدار، ورواية جمع غير أبي صالح السمان عنه، هذه واحدة.

أما الثانية: فإن سكوت ابن أبي حاتم عن الرجل لا يشعر بجهالته كما صرح بذلك الالباني، هنا، وأكثر من هذا قول الشيخ حماد بن محمد الانصاري^١: «كل من سكت عنه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" فهو مجهول»^{١. هـ}. فجعلها الشيخ حماد قضية كلية والله الامر.

قلت: سكت ابن أبي حاتم عن الراوى لانه لم يجد فيه جرحا ولا تعديلا فقال في ختام كلامه على مباحث الجرح والتعديل (١ / ٣٧): «على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهمة من "الجرح والتعديل" كتبناها ليستعمل الكتاب على كل من روى عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى»^{١. هـ}.

فعدم وجود الجرح والتعديل لا يعنى جهالتهم لان الجهالة جرح، فلم يصرح بذلك، ولم يشر إليه بل والواقع يخالف ذلك قطعاً، فكم من الرواة الذين سكت عنهم ابن أبي حاتم وجد فيهم الجرح والتعديل غيره من الائمة، وكتب الرجال طافحة بالامثلة.

وأكثر من هذا أن أبا حاتم الذى يعتمد قوله ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل قد عبر بعبارة مجهول في كثير من الصحابة، وصرح بذلك الحافظ في التهذيب (٣ / ٣٥٧). ثم وجه الالباني (توسله ص ١٢٠) تصحيح الحافظ ابن حجر لهذا السند بكلام متهافت لا يشتغل به ولا يبرده لانه عبث لا فائدة فيه والله المستعان.

١. في مجموعة مقالات له نشرت في مجلة (الجامعة الاسلامية) باسم «المفهوم الصحيح للتوسل، أو تحفة القارى في الرد على الغماري»، وفيها يراه القارئ من تحقيق لاحاديث التوسل في هذا الكتاب نفس لتحفته، والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات.



فصل

فإن قلت: سلمنا لك أن «مالك الدار» مخضرم وثقة، وقد استعمله كبار الصحابة، فما لنا نرى اثنين من الحفاظ وهما المنذرى والهيثمي قد قالوا في مالك الدار «لا أعرفه».

قلت: لم يعرفاه، ولكن قد عرفه غيرهما فكان ماذا؟! من عرف حجة على من لم يعرف، ولم يقولوا: من لم يعرف حجة على من عرف.

وهنا نكتة لا تخلو من فائدة وهي أن الحفاظين المنذرى والهيثمي نفيا المعرفة فقط ولم يحكما بالجهالة مما يدل على معرفتهما التامة بالفن. بينما جازف الالباني فادعى جهالة الرجل، وبون شاسع بين اللفظين. قال الحفاظ في «اللسان» في ترجمة إسماعيل بن محمد الصفار (١ / ٤٣٢): «لم يعرفه ابن حزم فقال في "المحلى": إنه مجهول... ومن عادة الائمة أن يعبروا في مثل هذا بقولهم لا نعرفه أو لا نعرف حاله، وأما الحكم عليه بالجهالة بغير زائد لا يقع إلا من مطلع عليه أو مجازف». اهـ.

فليتأمل المطلع الفارق بين الصنيعين، صنيع أهل الفن وصنيع غيرهم. وكم للالباني من عدول عن «عدم المعرفة» إلى «الحكم بالجهالة»، وهو خطأ شائع في كتبه وقد نبهت عليه في مقدمة النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصاييح للحفاظ صلاح الدين العلاني والله المستعان.

وأما عن العلة الثالثة وهي مظنة الانقطاع بين أبي صالح ذكوان السمان ومالك الدار. هذه العلة المتوهمة ذكرها صاحب كتاب «هذه مفاهيمنا» (ص ٦٢، ٦٣).



وهذا الذى ظنه صاحب الكتاب المذكور ظن باطل لا يغنى من الحق شيئا، ويكفى في بطلانه أن تعرف أن أبا صالح ذكوان السمان مدنى كمالك الدار وجل روايته عن الصحابة، ولم يكن مدلسا، والمعاصرة تكفى للحكم على السند بالاتصال كما هو مقرر.

وفي هذا القدر كفاية والله أعلم.

وأما عن العلة الرابعة: وهى قولهم: إن صحت الرواية فلا حجة فيها لان مدارها على رجل لم يسم وتسميته بلالا في رواية سيف لا يساوى شيئا لان سيف متفق على ضعفه.

قلت: نعم سيف شديد الضعف لكن الجائى إلى القبر الشريف سواء كان صحابيا أو تابعيا لا يضر الجهل به لان الحجة في إقرار سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه في عمله حيث لم ينه عما فعل، بل أقره وبكى عمر وقال: يا رب ما ألوأ إلا ما عجزت عنه. والله أعلم.

وأما عن العلة الخامسة وهى عظم الحادثة وتفرد مالك الدار بنقلها. «وهو مجهول عندهم» دل على أن الامر لم يكن كما رواه مالك فلعله ظنه ظنا. أورد هذا الاعتراض أيضا صاحب كتاب «هذه مفاهيمنا» (ص ٦٢). قلت: تقرر في علم الاصول أن الخبر يقطع بكذبه إذا توفرت فيه ثلاثة شروط:

الاول: إذا انفرد به واحد.

الثاني: أن يكون ممن تجتمع الدواعى للناس على نقله.

الثالث: أن يشاركه خلق كثير في حضور ما يدعيه المنفرد.

والشرطان الاخيران لا يتوافران في خبر مالك الدار، فإن خبره لم تتوفر الدواعى للناس على نقله فتدبر. وتقدم أن مالك الدار معروف متفق عليه كما قال أبو يعلى الخليلي.

نعوذ بالله من رد الآثار الصحيحة بمثل هذه التوهّمات واتباع سبل أهل البدع والاهواء. وكم من حديث عدّ من الأصول ومع ذلك تفرد به رواه كحديث «إنما الاعمال بالنيات»، فهو فرد ويدخل في ربع العلم، كما قال عدد من الائمة.

وحاصل ما ذكر أن هذا الاثر صحيح ومن طعن فيه فما أصاب والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

تخريج أحاديث الزيارة

الحديث الأول:

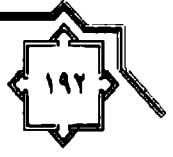
«من زار قبري وجبت له شفاعتي».

أخرجه الدارقطني في سننه (٢ / ٢٧٨)، والدولابي في الكنى والاسماء (٢ / ٦٤)، والبيهقي في «شعب الايمان» (٣ / ٤٩٠)، والخطيب في «تلخيص المتشابه في الرسم» (١ / ٥٨١)، وابن الديثي في «الذيل على التاريخ» (٢ / ١٧٠)، وابن النجار في «تاريخ المدينة» (ص ١٤٢)، والعقيلي في الضعفاء (٤ / ١٧٠)، وابن عدى في الكامل (٦ / ٢٣٥٠)، والسبكي في «شفاء السقام» (ص ٢ - ١٤).

جميعهم من طرق عن موسى بن هلال العبدى، عن عبيد الله بن عمر وعبد الله بن عمر كلاهما عن نافع عن ابن عمر به مرفوعا.

وهذا الاسناد حسن سواء قال موسى بن هلال عن عبيد الله بن عمر أو عن أخيه عبد الله بن عمر أو عنهما.

وقد صححه عبد الحق الاشيلي، وصححه أو حسنه السبكي في «شفاء السقام»، والسيوطي في «مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا»، وآخرون ممن تأخروا عنه.



وقد أعل هذا الحديث بعلة لا يصح منها شيء لكن لا بد من ذكرها ثم الجواب عليها بدون تكلف إن شاء الله تعالى. فأعل الحديث بالاتي:

- ١ - موسى بن هلال مجهول واضطرب في هذا الحديث.
 - ٢ - أن موسى بن هلال يرويه عن عبد الله بن عمر العمرى ولا تصح روايته عن عبيد الله بن عمر الثقة الحافظ.
 - ٣ - أن عبد الله بن عمر العمرى ضعيف.
- وهذه العلة لا تصح وهي غير ناهضة للحكم على الحديث بالضعف للاتي:

- ١ - موسى بن هلال حسن الحديث، وقد قال عنه ابن عدى: أرجو أنه لا بأس به، وقال الذهبي: صالح الحديث، وروى عنه عدد من الائمة الحفاظ من أجلهم أحمد بن حنبل، هب أن موسى ابن هلال ضعيف فهو لم ينفرد به بل تابعه غيره عليه، فزال بذلك أي تعلق للمتشددين في موسى بن هلال.
- ودعوى الاضطراب لا تصح إلا مع تعذر الجمع بين الروايات، وقد أمكن الجمع من جهتين كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

- ٢ - وقد ثبت الحديث من طرق متعددة عن موسى بن هلال عن عبيد الله بن عمر الثقة الحافظ فلا مجال في الطعن في ثبوت روايته للحديث عن عبيد الله بن عمر.

- ٣ - إن سلم أن موسى بن هلال لا يرويه إلا عن عبد الله بن عمر العمرى، فالعمرى حسن الحديث، كما قال غير واحد من الائمة، وهذا ابن عبد الهادى الذى أقام الدنيا ولم يقعدا وحشد الاقوال في تضعيف عبد الله بن عمر العمرى قد استدل بحديثه في تنقيح التحقيق (١ / ١٢٢).

هذا ما أردت أن ألفت نظر القارئ إليه على سبيل الاجمال، وهاك تفصيل ما أجملت على طريقة اللف والنشر المرتب والله المستعان.

أما عن الامر الاول: فموسى بن هلال العبدى حسن الحديث. فقد قال عنه أبو حاتم الرازي في «الجرح» (٨ / ١٦٦) «مجهول»، وقال العقيلي (٤ / ١٧٠): ولا يصح حديثه ولا يتابع عليه. وقال الدارقطني في سؤالات البرقاني: مجهول. هذا حاصل ما قيل في الرجل الرمى بالجهالة والتفرد. أما عن الجهالة فهي مردودة بمعرفة غيره له، فقد روى عنه عدد كبير من الرواة وفيهم أئمة حفاظ منهم الامام أحمد بن حنبل وعده ابن الجوزي في مناقب الامام أحمد (ص ٤٩) من شيوخه. وروى عنه غير أحمد بن حنبل جماعة منهم أحمد بن الحليل، ومحمد بن إسماعيل الاحمسي، وأبو أمية محمد بن إبراهيم الطرسوسي، وعبيد بن محمد الوراق، والفضل بن سهل، وجعفر ابن محمد البزوري، ومحمد بن زنجويه العسيري، وعلف بن معبد ابن نوح، والعباس بن الفضل، وهارون بن سفيان، ومحمد بن جابر المحاربي، وأحمد بن أبي غرزة، وأبو محمد عبد الملك بن إبراهيم، ومحمد بن عبد الرزاق. وإذا كانت جهالة الظاهر ترتفع برواية اثنين أو واحد كما هو مقرر في موضعه، فما بالك بمن روى عنه خمسة عشر رجلا. وكان الرجل مشهورا فاعتمده يعقوب بن سفيان الفسوي في معرفة وفيات بعض البصريين (انظر المعرفة والتاريخ: ١ / ١٢٢، ١٢٧، ١٢٨).

أما عن جهالة الحال فهي مردودة بأمرين:

الاول: بقول ابن عدى في «الكامل» (٦ / ٢٣٥٠): أرجو أنه لا بأس به. وإذا كان قد تقرر في المصطلح أن التزكية تقبل بقول واحد فقط في الرواية، فمن روى عنه خمسة عشر رجلا وفيهم أئمة حفاظ وزكاه ابن عدى بقوله لا بأس به، لا بد أنه غير مجهول بل حديثه مقبول.

وهذا حال كثير من الرواة الذين يصحح الائمة حديثهم.



والثاني: روى عنه أحمد (مناقب أحمد لابن الجوزي ص ٤٩) وهو لا يروى إلا عن ثقة كما هو مقرر في محله. فإن قيل: قد قال ابن عبد الهادي رحمه الله في الصارم المنكى في الجواب على ذلك (ص ٤٠ - ٤١) ما نصه: «الجواب: أن يقال رواية أحمد عن الثقات هو الغالب من فعله، والاكثر من عمله كما هو المعروف من طريقة شعبة ومالك وعبد الرحمن ابن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم وقد يروي الامام أحمد قليلا في بعض الاحيان عن جماعة نسبوا إلى الضعف وقلة الضبط وذلك على وجه الاعتبار والاستشهاد لا على طريق الاجتهاد والاعتماد مثل روايته عن عامر بن صالح الزبيري ومحمد بن القاسم الاسدي وعمر بن هارون البلخي وعلى بن عاصم الواسطي وإبراهيم بن أبي الليث صاحب الأشجعي ويحيى بن يزيد بن عبد الملك النوفلي ونصر بن باب وتليد بن سليمان الكوفي وحسين بن حسن الاشقر وأبى سعيد الصاغانى ومحمد بن ميسر ونحوهم ممن اشتهر الكلام فيه، وهكذا روايته عن موسى بن هلال إن صحت روايته عنه». اهـ.

قلت: هنا أمور:

الاول: أحمد لا يروى إلا عن ثقة ولكن أحيانا يروى عن الضعفاء لاسباب: منها: أنه لم يتبين أمر الضعيف له.

منها: أنه يروى عنه على سبيل التعجب كما كان يروى شعبة عن جابر الجعفي ومحمد بن عبيد الله العرزمي.

١. هذا ظلم بين لموسى بن هلال إذ كيف يسوى ابن عبد الهادي بين موسى ابن هلال وبين المذكورين؟! وفيهم أقوياء في الضعف جدا كعامر بن صالح الزبيري الذي كذبه ابن معين، ومحمد بن القاسم الاسدي الكذاب، وعمر بن هارون البلخي المتروك، وإبراهيم بن أبي الليث المتروك أيضا وبضرب هذه الامثلة يظهر للبيب سعى ابن عبد الهادي الحثيث لتضعيف موسى بن هلال العبدى ولو عن طريق التشدد المكشوف!

ومنها: الرواية عنهم في غير الحلال والحرام كما في ترجمة موسى ابن عبيدة الربذي، إذا علم ذلك وكان قد استقر لدينا أن الامام أحمد بن حنبل لا يروى إلا عن ثقة، فهل رواية أحمد عن موسى ابن هلال مقوية لحال موسى أم ماذا؟ قلت: قال ابن أبي حاتم الرازي (الجرح: ٢ / ٣٦) سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال: إذا كان معروفا بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولا نفعه روايته عنه. اهـ.

ثم قال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوى حديثه؟ قال: أي لعمرى. قلت: الكلبي روى عنه الثوري، قال: إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يتكلم فيه، قال أبو زرعة: حدثنا أبو نعيم، نا سفيان، نا محمد ابن السائب الكلبي وتبسم الثوري، قال أبو محمد: قلت لأبي ما معنى رواية الثوري عن الكلبي وهو غير ثقة عنده، فقال: كان الثوري يذكر الرواية عن الكلبي على الإنكار والتعجب. اهـ.

ومنه يعلم أن رواية الثقة في نظر أبي زرعة الرازي مفيدة في حالتين:
الاولى: إذا كان المروى عنه مجهول الحال^١.

الثانية: إذا كان الراوى غير ضارب في الضعف متوغلا فيه كمحمد ابن السائب الكلبي وجابر الجعفي وعامر بن صالح الزبيري وعمر بن هارون البلخي وأضرابهم. وعليه فرواية أحمد مقوية لموسى بن هلال العبدى فهو مجهول الحال عند بعضهم، وقد روى عنه في كتبه وخارجها، فروى عنه في «الزهد»، وأسند الفسوى من طريق أحمد عن موسى بن هلال هذا على سبيل التنزل فقط مع القائلين بجهالة موسى بن هلال العبدى وإلا فالرجل من شرط الحسن، وقد قال الزركشي في الاعتبار في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر

١ . وهذا تجد أمثلة كثيرة له في كتب الرجال.

ص ٢٢٦: وقال أهل هذا الشأن: إن جهالة الرواي لا توجب قدحا إذا كان من روى عنه ثقة فإن روايته عنه تكون تعديلا له. اهـ.

والحاصل مما سبق أن إطلاق جهالة الحال على موسى بن هلال من ابن عبد الهادي (الصارم مر ٣٢) فيها نظر ظاهر، وانظر إلى المقال ولا تنظر لمن قال، فإذا وافق المقال القواعد فهو الحق، وإن خالفه فهو مما لا يلتفت إليه والله المستعان. أما قول العقيلي في الضعفاء (٤ / ١٧٠): لا يصح حديثه ولا يتابع عليه. اهـ.

فالنظر والمدقق فيه يرى أن آخره سبب لاوله. فلأن موسى بن هلال لا يتابع عليه (أي حديث الزيارة فلا يصح حديثه، وذلك في نظر واطلاع العقيلي). وفي الجواب على ذلك يقال: إن قوله: لا يتابع عليه (وهو الأساس المبني عليه) ليس من الجرح في شيء ولم يذكره المصنفون في مراتب الجرح إنما هو علامة على التفرد فقط. قال الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (ص ٢٦٤): وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد، وإن لم يرو الثقات خلافاً: إنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه. اهـ.

فالرجل عند العقيلي ليس في أعلى درجات التوثيق حتى يصحح له ما انفرد به ولم يتابع عليه، وليس هو في الدرجة الدنيا من الجرح فيترك حديثه، ولكنه وسط أو صالح الحديث. أما وقد توبع الرجل كما سيأتي إن شاء الله تعالى، فحديثه مقبول حتى عند العقيلي.

وقد تعقب الحافظ في «التلخيص» (٢ / ٢٦٧)، قول العقيلي فقال: وفي قوله (أي العقيلي) لا يتابع عليه نظر، ثم ذكر المتابعة التي ستأتي إن شاء الله تعالى.

وصفوة القول مما تقدم أن الرجل غير مجهول وليس فيه إلا قول العقيلي لا يصح حديثه ولا يتابع عليه (إذا اعتبرت هذا من الجرح الذي يزول بالمتابعة). وفي مقابلة ما سبق نجد قول ابن عدى في «الكامل» (٦ / ٢٣٥٠): أرجو أنه لا بأس به مع توثيق ضمنى من أحمد بن حنبل بروايته عنه. فتحسين حديث موسى بن هلال هو ما أراه صوابا والله أعلم.

وقد قال الحافظ الذهبي في الميزان (٤ / ٢٢٦) بعد حكاية أقوال أبي حازم والعقيلي وابن عدى في موسى بن هلال قال: هو صالح الحديث.

* * *

أما عن الامر الثاني وهو إثبات رواية موسى بن هلال للحديث عن عبيد الله بن عمرو وعبد الله بن عمر: فقد اختلف على موسى بن هلال العبدى في رواية الحديث، فبعضهم قال عن موسى بن هلال عن عبيد الله ابن عمر المصغر، وقال اخرون عن عبد الله بن عمر المكبر. فمن قال عن عبيد الله بن عمر المصغر الحافظ الثقة جماعة هم:

١ - عبيد بن محمد الوراق.

٢ - وجعفر بن محمد البزورى.

٣ - ومحمد بن إسماعيل بن سمرة الاحمسي.

٤ - والفضل بن سهل.

٥ - ومحمد بن عبد الرزاق.

فرواية الاول وهو عبيد بن محمد الوراق أخرجهما الدارقطني في سننه (٢٧٨ / ٢)، ثنا القاضي المحاملى، نا عبيد بن محمد الوراق، نا موسى بن هلال العبدى عن عبيد الله بن عمر به.

قلت: القاضي المحاملى هو أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل الضبى المحاملى ثقة حافظ، والوراق ثقة مترجم في (تاريخ الخطيب (٩٧ / ١١).



وقد اتفقت عدة نسخ معتمدة من سنن الدارقطني على ذكر عبيد الله ابن عمر المصغر منها نسخة ابن بشران المطبوعة ومنها نسخة أبي طاهر محمد بن أحمد بن عبد الرحيم كما في شفاء السقام (ص ٣)، ورواية أبي النعمان تراب بن عبيد كما في الشفاء أيضا (ص ٥)، وأخرجه الخلعي في فوائده من طريق أبي النعمان (ل ٥٥ / ١).

وهكذا اتفقت روايات الدارقطني على ذكر عبيد الله بن عمر المصغر، وتابع القاضي المحاملي عن عبيد بن محمد الوراق محمد ابن زنجويه العسيري. ورواية الثاني: وهو جعفر بن محمد البزوري أخرجها العقيلي في الضعفاء (٤ / ١٧٠)، ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا جعفر ابن محمد البزوري، ثنا موسى بن هلال البصري عن عبيد الله به.

ورواية محمد بن إسماعيل بن سمرة الاحمسي أخرجها البيهقي في شعب الايمان (٣ / ٤٩٠)، وأسندها تقي الدين السبكي في «شفاء السقام» (ص ٧). ورواية الفضل بن سهل أخرجها البيهقي في «شعب الايمان» (٣ / ٤٩٠). ورواية محمد بن عبد الرزاق أخرجها القاضي عياض في الشفا (٢ / ٧٤). فهؤلاء خمسة من الرواة قالوا عن «عبيد الله بن عمر»، الثقة الحافظ، فلا مجال بعد للطعن في هذه الرواية.

فصل

وأما من قال عن عبد الله بن عمر العمرى المكبر:

- ١- فعلى بن معبد بن نوح.
- ٢- والفضل بن سهل.
- ٣- ومحمد بن إسماعيل الاحمسي.
- ٤- وعبيد بن محمد الوراق.

أما حديث علي بن معبد بن نوح، فاخرجه الدولابي في الكنى (٢ / ٦٤).
وحديث الفضل بن سهل أسنده التقى السبكي من طريق ابن أبي الدنيا (شفاء
السقام ص ٩).

ورواية محمد بن إسماعيل الاحمسي أخرجها البيهقي في شعب الايمان (٣ /
٤٩٠).

ورواية الوراق أخرجها الخطيب في تلخيص المشابه في الرسم (٥٨١ / ١).
فحاصل ما تقدم أن الحديث رواه عن موسى بن هلال العبدى ستة قال
خمسة منهم عبيد الله المصغر، وثلاثة روه بالوجهين، وانفرد الخامس بقوله عن
عبد الله بن عمر فقط. وسبب ذلك كثرة الرواة عنه.

وللمحدثين في ذلك مسلكان:

المسلك الأول: إما أن يقولوا بالترجيح، وبذلك ترجح رواية عبيد الله بن
عمر المصغر. والمسلك الثاني: أن تقول: يحتمل أن يكون الحديث عن عبيد الله
المصغر وأخيه عبد الله المكبر، ويكون الراوى عنهما موسى بن هلال العبدى قد
رواه عنهما إلا أنه كان يكثر من الرواية به عن عبيد الله بن عمر المصغر الحافظ
الثقة. والالباني مع تشدده اعترف بثبوت الروايتين (عبيد الله وعبد الله ابني
عمر)، فقال: إن الطرق بالروايتين عنه متقابلة. (الارواء: ٤ / ٣٣٧). لكنه
بحث عن علة فلم يجد إلا الاضطراب، وما أضعفها من علة، وسيأتى الجواب
عليها إن شاء الله تعالى.

وحاصل ما تقدم أن الحديث ثابت بثبوت الجبال برواية موسى بن هلال
العبدى عن عبيد الله بن عمر الامام الثقة الحافظ.

فإن قيل: قال ابن عبد الهادي في الصارم (ص ٣٩ - ٤٠) ما نصه: «وكان موسى بن هلال حدث به مرة عن عبيد الله فأخطأ لأنه ليس من أهل الحديث ولا من المشهورين بنقل، وهو لم يدرك عبيد الله ولا لحقه، فإن بعض الرواة عنه لا يروى عن رجل عن عبيد الله وإنما يروى عن رجل آخر عن عبيد الله، فإن عبيد الله متقدم الوفاة كما ذكرنا ذلك فيما تقدم بخلاف عبد الله فإنه عاش دهرًا بعد أخيه عبيد الله، وكان موسى بن هلال لم يكن يميز بين عبيد الله وعبد الله ولا يعرف أنهما رجلان، فإنه لم يكن من أهل العلم ولا يعتمد عليه في ضبط باب من أبوابه» أهـ.

قلت وبالله استعنت: هذا تهويل وتشدد وكلام يحتمل دعاوى مغايرة للواقع وتعصب ممقوت، ولو لا اغترار بعض الناس به^١ ما نبهت عليه.

قوله: «وكان موسى بن هلال حدث به مرة عن عبيد الله فأخطأ». قلت: بل حدث به موسى بن هلال عن عبيد الله بن عمر باسانيد صحيحة مرات وبمخارج متعددة، فقد رواه هنا من هذا الوجه - كما سبق - خمسة من الثقات وتعددت مخارجهم، وهذه دعوى باضطراب موسى بن هلال، ولما وجد ابن عبد الهادي أنه لم يسبق إلى هذه الدعوى أراد أن يؤيدها بنفى رواية موسى بن هلال عن عبيد الله واستدل على ذلك بأمرين:

الاول: وهو قوله: «وهو لم يدرك عبيد الله ولا لحقه... إلخ».

قلت: بل أدركه إدراكا بينا، فقد روى موسى بن هلال عن متقدمي الوفاة مثل كهمس بن الحسن البصري المتوفى سنة ١٤٣ على ما في المعرفة والتاريخ

١ . منهم الالباني الذي نقل هذا الكلام بعلله الظاهرة في إروائه (٤ / ٣٣٧ - ٣٣٨).



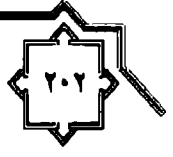
للفسوى، وروايته عنه في الحلية (٦ / ٢١٣) أيضا. وروى عن هشام بن حسان كما في «الزهد» للإمام أحمد (ص ٢٧٩)، و«الحلية» (٢ / ٢١٦)، وتوفي هشام بن حسان سنة ١٤٧ أو سنة ١٤٨. إذا علم ذلك فروايته عن عبيد الله بن عمر صحيحة لانه أدركه إدراكا بينا، ثم إنه رحل للحجاز كما في الحلية (٦ / ٣١٣). وهذا مما يؤيد ويؤكد رواية موسى بن هلال عن عبيد الله بن عمر. الثاني: قوله: فإن بعض الرواة عنه لا يروى عن رجل عن عبيد الله، وإنما يروى عن رجل آخر عن عبيد الله. ا هـ.

قلت: الامر سهل ولا يحتاج لحشد الأدلة الواهية والاعراض عن ردهذه الواهيات أولى لأولى النظر، لكن لما رأيت اغترار بعضهم بكلامه تعين بيان ما فيه.

وليعلم أن هذا الكلام مخدوش بقوله «بعض»، فمعنى ذلك أن البعض الآخر يروى عن عبيد الله العمري بواسطة واحدة، هذا إجمال.

أما التفصيل: فمن الرواة عن موسى بن هلال «أحمد بن حنبل»، وقد روى عن يحيى بن سعيد وعبد الرزاق وحماد بن أسامة وأبى معاوية في رجال آخرين عن عبيد الله بن عمر. ومنهم أبو أمية الطرسوسى وعلى بن معبد بن نوح البغدادي كلاهما عن روح بن عبادة عن عبيد الله بن عمر. ومنهم محمد بن إسماعيل الاحمسي ومحمد بن جابر المحاري كلاهما عن وكيع عن عبيد الله بن عمر، والآخر عن ابن عيينة عن عبيد الله بن عمر.

والحاصل أنه يجب أن يحكم على الحديث بالاتصال من طريق موسى بن هلال عن عبيد الله، حيث لم يعلم انتفاء اللقاء بينهما بل ترجح ثبوته، فعند ذلك يكون الحكم للاتصال كما هو مقرر. والله أعلم.



ثم قال ابن عبد الهادى: وكأن موسى بن هلال لم يكن يميز بين عبيد الله وعبد الله ولا يعرف أنهما رجلان، ثم استدل على ذلك بقوله: فإنه لم يكن من أهل العلم ولا يعتمد عليه في ضبط باب من أبوابه. اهـ.

قلت: هذا تابع لدعوى الاضطراب التى ادعاها ابن عبد الهادى وردها. سيأتى إن شاء الله تعالى.

ثم إن الرجل قد روى عنه خمسة عشر رجلا، فيهم أئمة حفاظ في أعلى درجات التوثيق^١، كيف يكون في نهاية التردى والسقوط والاختلاط والجهل الذى ادعاه الرجل، ثم كيف يكون الرجل بالصورة التى ادعاها ابن عبد الهادى ويعتمده حافظ جليل كيعقوب ابن سفيان الفسوى في معرفة وفيات البصريين. انظر (١ / ١٢٢، ١٢٧، ١٢٨). والامر سهل للغاية، فالحديث قصير المتن مشهور الاسناد. ثم إن تعجب فعجب من دعوى الاضطراب التى ادعيت، وهى كلمة تقال استرواحا، والامر فيه تفصيل. فإن المقرر عند علماء الحديث أن الاضطراب إنما يكون حيث تختلف الروايات بالتناقى مع تعذر الجمع، فالمراتب ثلاث في هذا الباب جمع فترجيح فاضطراب، والترتيب واجب عند أولى الالباب. قال الحافظ العراقى في ألفيته (١ / ٢٢١ فتح المغيث):

مضطرب الحديث ما قد وردا مختلفا من واحد فازيدا
في متن أو سند إن اتضح فيه تساوى الخلف أما إن رجح
بعض الوجوه لم يكن مضطربا والحكم للراجع منها وجبا

وإذا كانت الروايات قد صحت إلى موسى بن هلال برواية الحديث على الوجهين، فالجمع هنا واجب بأن نقول قد روى موسى الوجهين وكان يحدث تارة بوجه وتارة أخرى بالوجه الآخر. والله تعالى أعلم بالصواب.

١ . ومنهم إمام ابن عبد الهادى وشيخ مذهبه الامام المجل أحمد بن حنبل الشيباني رحمه الله.



فصل

قال ابن عبد الهادي رحمته في الصارم (ص ٣٤) ما نصه: ولو فرض أن الحديث من رواية عبيد الله لم يلزم أن يكون صحيحا فإن تفرد موسى بن هلال به عنه دون سائر أصحابه المشهورين بملازمته وحفظ حديثه وضبطه من أدل الأشياء على أنه منكر غير محفوظ، وأصحاب عبيد الله بن عمر المعروفون بالرواية عنه مثل يحيى بن سعيد القطان. ثم ذكر جملة من أصحاب عبيد الله إلى أن قال: فإذا كان الحديث لم يروه عن عبيد الله أحد من هؤلاء الاثبات، ولا رواه ثقة غيرهم علمنا إنه منكر غير مقبول وجزئنا بخطأ من حسنه أو صححه. اهـ.

قلت: إذا تفرد الرجل بحديث لا يعد ذلك منكرا إلا بشرطين:

الاول: أن يكون المنفرد ضعيفا لا يصحح حديثه أو يحسن.

الثاني: أن لا يوجد ما يقوى حديثه من متابعات وشواهد.

قال الحافظ في «النكت» (٢ / ٦٧٥):

إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشئ لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر. اهـ.

وموسى بن هلال العبدى ليس بمستور أو سئ الحفظ أو مضعف، كيف يكون كذلك، وقد روى عنه أئمة حفاظ ثقات كالامام أحمد، وقال عنه ابن عدى: لا بأس به.

وقال الذهبي: صالح الحديث.

فإذا اعتبرنا تفرد من كان على هذه الحال من قبيل المنكر لاعرضنا عن شطر عظيم من السنة والله المستعان.

وإن سلمنا لابن عبد الهادي بتضعيف موسى بن هلال العبدى، فلا يعتبر ما تفرد به منكرا لوجود الشواهد المتكاثرة لهذا الحديث بل والمتابع كما سيأتي إن شاء الله تعالى.



وقد أشفقت على علوم الحديث التي تغافل عنها ابن عبد الهادي رحمته
لغرض ينصره:

فصل

وإذا سلمنا بتضعيف موسى بن هلال العبدى. فمثله لا يختلف اثنان^١ أن
حديثه يحسن إذا توبع وجاء من طريق آخر. فقد أخرج الطبراني (١٢ / ٢٩١)،
من حديث عبد الله بن محمد العبادي البصري، ثنا مسلم بن سالم الجهني، حدثني
عبيد الله ابن عمر، عن نافع عن سالم عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ:
«من جاءني زائراً لا يعمل له حاجة إلا زيارتي كان حقاً على أن أكون له شفيعاً
يوم القيامة».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤ / ٢): رواه الطبراني في الأوسط
والكبير، وفيه مسلمة بن سالم وهو ضعيف. اهـ.

هكذا أخرجه الطبراني والخلعي وابن صاعد فقالوا عن نافع عن سالم، وقال
ابن المقرئ في معجمه عن نافع وسالم. وكلهم من طريق عبد الله بن محمد
العبادي عن مسلمة عن عبيد الله العمرى، وعبد الله بن محمد العبادي البصري
ترجمه السمعاني في الانساب. وتابعه من هو أحسن حالا منه أعنى «مسلم بن
حاتم الانصاري». فقد وثقه الترمذي والطبراني وابن حبان (التهذيب: ١٠ /
١٢٥) رواه عن مسلمة بن سالم الجهني عبد الله يعنى العمرى، حدثني نافع عن
سالم عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من جاءني زائراً لم تنزعه حاجة إلا
زيارتي كان حقاً على أن أكون له شفيعاً يوم القيامة».

١ . بشرط أن لا يكون أحدهما ابن عبد الهادي.



قلت: وما رواه مسلم بن حاتم الانصاري هو الاصح لان مسلما أوثق من عبد الله بن محمد العبادي.

والحاصل: أن السند صح إلى مسلمة بن سالم الجهني فأنحصر الكلام فيه. فأقول: الرجل وإن قال عنه أبو داود ليس بثقة. لكن صحح له ابن السكن، ومقتضى ذلك أن يكون ثقة عنده، فمع توثيق ابن السكن وكلام أبي داود، فالرجل يصلح للمتابعات ولا ريب.

فصل

وقد تقعق ابن عبد الهادي رحمته كعاداته فأخذ يضعف هذه المتابعة فقال: إنه حديث ضعيف الاسناد، منكر المتن، لا يصلح الاحتجاج به، ولا يجوز الاعتماد على مثله، ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة، ولا رواه الامام أحمد في مسنده، ولا أحد من الأئمة المعتمد على ما أطلقوه في روايتهم ولا صححه إمام يعتمد على تصحيحه، وقد تفرد به هذا الشيخ الذي لم يعرف بنقل العلم ولم يشتهر بحمله ولم يعرف من حاله ما يوجب قبول خبره، وهو مسلمة بن سالم الجهني الذي لم يشتهر إلا برواية هذا الحديث المنكر وحديث آخر موضوع ذكره الطبراني بالاسناد المتقدم ومتنه الحجامة في الرأس أمان من الجنون والجذام والبرص والنعاس والضرس. وروى عنه حديث آخر منكر من رواية غير العبادي، وإذا تفرد مثل هذا الشيخ المجهول الحال القليل الرواية بمثل هذين الحديثين المنكرين عن عبيد الله ابن عمر أثبت آل عمر بن الخطاب في زمانه وأحفظهم عن نافع عن سالم عن أبيه عبد الله بن عمر من بين سائر أصحاب عبيد الله الثقات المشهورين والاثبات المتقنين علم أنه شيخ لا يحل الاحتجاج بخبره ولا يجوز الاعتماد على روايته. اهـ.

قلت: أما كونه ضعيف الاسناد منكر المتن، فهو معارض بتصحيح من هو أعلم وأقدم وأقعد بهذا الفن منه، أعنى الحافظ أبا علي بن السكن^١ الذى صحح هذا الطريق بمفرده. فما بالك وهذا الطريق متابع لموسى بن هلال البصري فهو مقبول حسب القواعد.

أما كونه «منكر المتن»، فهى دعوى لا يسندها إلا الدفع بالصدر فقط، فلا دليل أتى به ابن عبد الهادى ليقيم به صلب هذه الدعوى المتهاولية!

أما قوله ولم يخرج له أحد من أصحاب الكتاب الستة ولا رواه الامام أحمد في مسنده... إلخ، فهذا اعتراض لا يليق بعارف بالحديث كابن عبد الهادى وعندما عرف العلماء الحديث الصحيح لم يشترطوا أن يكون مرويا في الكتب التى ذكرها ابن عبد الهادى وغيرها، لأن العبرة بالسند لا بالكتاب ما خلا الكتب التى لها شروط معينة، إذ الكتاب لا يفيد الحديث قوة أو ضعفا، وكذلك صاحب الكتاب لا يفيد الحديث شيئا إذا كان السند الذى ذكره في كتابه ضعيفا. وقد يكون الكتاب مشحونا بالمنكرات والواهيات والموضوعات ويسند صاحبه فيه أحاديث صحيحة وحسنة ومتابعات مقبولة فيحكم لها بالصحة أو الحسن حسب حال السند، وبغض النظر عن الكتاب وهكذا الامر في جميع كتب السنة إلا من اشترط شرطا لكتابه كأصحاب الصحاح والمستخرجات.

والحاصل: أن كلام ابن عبد الهادى مخالف لادنى قواعد علم الحديث الشريف وهى تعريف الحديث الصحيح الذى لم يشترط أن يكون مرويا في كتاب كذا وليس في كتاب كذا. والله المستعان.

على أن هذه المتابعة صححها ابن السكن بإيراده إياها في صحيحه، وأخرجها الطبراني في معجميه الكبير والاوسط وهما من أهم أصول الاسلام المعنى بها.

١ . وعندما رتب ابن حزم كتب السنة جعل صحيح ابن السكن ثالث الكتب بعد الصحيحين.



وقد قال ابن تيمية في المنهاج (٢ / ١٢٢):

«من المعلوم أن الاحاديث المنقولة لا يميز بين صدقها وكذبها إلا بالطرق الدالة على ذلك». اهـ.

فانظر إلى قوله (بالطرق)، ولم يقل بالكتب. والله المستعان.

وأما قول ابن عبد الهادي: «وقد تفرد به هذا الشيخ... إلخ. قلت: قد مر أن الشيخ هو مسلمة بن سالم الجهني لم يتفرد به، بل تابعه بلديه موسى بن هلال البصري، وكذا تقدم الكلام على صلاحية مسلمة بن سالم الجهني للمتابعات، ثم أراد أن يجهز على الرجل ويطيح به أرضاً، فحكم على حديثين أخرجهما له الطبراني بالوضع والنعارة.

أما الاول: وهو حديث الحجامة في الرأس أمان من الجنون والجذام والبرص والنعاس والضرس، فلم يسبق ابن عبد الهادي - والله أعلم - في الحكم على الحديث بالوضع. وكيف يحكم عليه بالوضع وله شاهد عن ابن عباس أخرجه العقيلي (١ / ٨٣)، وابن عدي (٦ / ٢٠٧٤)، وفيه إسماعيل بن شيبه الطائفي، وهو وإن كان ضعيفاً لكنه لم يتهم بالكذب، فإذا ضمنا هذا الشاهد لحديث مسلمة بن سالم الجهني كان الحكم عليه بالوضع بعيد جداً عن قواعد الحديث. والله المستعان.

أما الحديث الآخر: فالخطب فيه هين، والامر فيه ليس بعظيم ولا يخرج الرجل عن الاستشهاد به، واقتصر الهيثمي في المجمع (٣ / ٢١١) على تضعيف الحديث بمسلمة بن سالم فقط، وهو يعنى اعتباره في المتابعات والشواهد، وهو قول حافظ ناقد ثاقب الرأي ليس بمتشدد أو جراح.

قوله: وإذا تفرد مثل هذا الشيخ المجهول الحال القليل الرواية بمثل هذين المنكرين عن عبيد الله بن عمر... إلخ. قلت: دعوى لم يسبق إليها، فلا الرجل

بمجهول الحال ولم يصرح أحد بذلك. فقد روى عنه جماعة، وصحح له ابن السكن، وقال عنه أبو داود: ليس بثقة، وكان إماماً لمسجد بنى حرام بالبصرة، فكيف يكون مجهولاً بعد ذلك؟ على أن تفرده عن عبيد الله العمرى لا يضره. فقد تابعه بلديه موسى بن هلال البصري، وقد مر الكلام على مثل هذه الشبهة. والله المستعان.

أما عن الامر الثالث فهو خاص ببيان حال عبد الله بن عمر العمرى. فقد قال ابن عبد الهادى ما نصه: وقد تكلم في عبد الله العمرى جماعة من أئمة الجرح والتعديل ونسبوه إلى سوء الحفظ والمخالفة للثقات في الروايات.. قال أبو حاتم محمد بن حبان البستى في كتاب (المجروحين من المحدثين): عبد الله ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمرى أخو عبيد الله بن عمر من أهل المدينة يروى عن نافع روى عنه العراقيون وأهل المدينة كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة حتى غفل عن حفظ الاخبار وجودة الحفظ للآثار فوقع المناكير في روايته فلما فحش خطؤه استحق الترك. ومات سنة ثلاث وسبعين ومائة. حدثنا الهمداني، حدثنا عمرو بن على قال: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن عبد الله بن عمر، قال أبو حاتم: وهو الذى روى عن نافع عن عمر «أن النبي ﷺ كان إذا توضأ خلل لحيته»، وروى عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «من أتى عرافاً فسأله لم تقبل له صلاة أربعين يوماً»، وروى عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ «أسهم للفارس سهمين وللراجل سهماً» فيما يشبه هذا من المقلوبات والملزوقات التى ينكرها من أمعن في العلم وطلبه من مظانه.

وقال أبو عيسى الترمذى في جامعه: وعبد الله بن عمر ضعفه يحيى ابن سعيد من قبل حفظه، وقال البخارى في تاريخه: عبد الله بن عمر بن حفص

العمري المدني قرشي كان يحیی بن سعید يضعفه، وقال النسائي في كتاب «الكنى»: أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر ابن حفص بن عاصم بن عمر ضعيف، وقال العقيلي: حدثنا عبد الله ابن أحمد بن حنبل قال: سألت يحيى بن معين عن عبد الله بن عمر العمري فقال: ضعيف، حدثنا عبد الله، قال: سألت أبي عن عبد الله بن عمر فقال: كذا وكذا، وقال أبو زرعة الدمشقي: قيل لأحمد بن حنبل: كيف حديث عبد الله بن عمر؟ فقال: كان يزيد في الاسانيد ويخالف وكان رجلا صالحا، وقد ذكر العقيلي هذا القول عن الامام أحمد بن حنبل من رواية أبي بكر الأثرم عنه، وروى إسحق بن منصور عن يحيى بن معين قال عبد الله بن عمر: صويلح، وقال عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه: ضعيف، وقال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال يعقوب ابن شيبة: صدوق في حديثه اضطراب، وقال صالح بن محمد البغدادي: لين مختلط الحديث، وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوى عندهم. انتهى من الصارم المنكى (ص ٣٦ - ٣٨). قلت: أسرف ابن عبد الهادي رحمته بذكر الجرح وقنع بالقليل من التعديل. فالذي يقف على ما ذكره ابن عبد الهادي يجزم بضعف الرجل، أما الواقع ونفس الامر فشيء آخر، وعلى ذلك يجب الالتفات لأمر أذكرها في فصول بعون الله تعالى.

فصل

الاول: صدر ابن عبد الهادي كلامه بنقل جرح ابن حبان من «المجروحين»

(٦ / ٢).

وتعنت ابن حبان ومبالغته في الجرح استفاضة واشتهرت.

وقد نص على تعنته ومبالغته جمع من الحفاظ منهم الذهبي، وابن حجر كما

تقدم في أماكن سابقة.



وقد بين ابن حبان مستنده في جرحه للعمري فأتى بثلاثة أحاديث ادعى خطأ عبد الله العمري فيها.

أما الحديث الاول: فقال أبو حاتم بن حبان، وهو الذي روى عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان إذا توضأ خلل لحيته. ١هـ.

قلت: إن كان للحديث علة فمن الراوى عن عبد الله العمري. قال الطبراني في المعجم الاوسط (١ / ٣٩ مجمع البحرين): لم يروه عن العمري إلا مؤمل بن إسماعيل. ١هـ.

ومؤمل وإن وثق لكنّ ضعفه جمع، وقال فيه البخاري: منكر الحديث. فالاولى الحمل على مؤمل بن إسماعيل بل هو الواجب.

وأما الحديث الثاني: فقال أبو حاتم بن حبان: وروى عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «من أتى عرافاً فسأله لم تقبل له صلاة أربعين يوماً». ١هـ.

أخرجه ابن وهب في «الجامع» (ص ١١٤)، سمعت عبد الله ابن عمر يحدث عن نافع عن ابن عمر به مرفوعاً.

قلت: أراد ابن حبان أن عبد الله خالف أخاه الذي رواه من حديث نافع عن صفية عن بعض أزواج النبي ﷺ به مرفوعاً.

رواه من هذا الوجه مسلم في صحيحه (٤ / ١٧٥١)، وأحمد في المسند (٤ / ٦٨)، وأبو نعيم في الحلية (١ / ٤٠٧)، وتاريخ أصبهان، والبيهقي في السنن الكبرى (٨ / ١٣٨).

فابن حبان يرى أن الصواب عن نافع عن صفية. لكن أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨ / ٢٤٦) من حديث أبي إسحاق السبيعي عن سعيد بن وهب عن ابن عمر مرفوعاً نحوه.

قلت: أبو إسحاق السبيعي وسعيد بن وهب ثقتان معروفان، وهذه المتابعة تظهر أن الحديث صحيح من مسند عبد الله بن عمر ~~محمّد~~ فلم يخطئ فيه عبد

الله العمري، كما تظهر مدى التسرع في تحطئة عبد الله العمري.



أما الحديث الثالث: فقال ابن حبان: وروى عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ «أسهم للفارس سهمين وللراجل سهماً». قلت: أراد ابن حبان أن عبد الله العمرى خالف أخاه عبيد الله الذي رواه باختلاف في اللفظ عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ جعل للفارس سهمين ولصاحبه سهماً. والإجابة على ذلك هي ما قاله الحافظ في «الفتح» (٦ / ٦٨) المعنى أسهم للفارس بسبب فرسه غير سهمه المختص به. اهـ.

وإن سلم بخطأ عبد الله العمرى في هذا الحديث فلا يضره بجانب ما روى، والرجل مكثراً، وقد أخطأ في حديث فكان ماذا؟

فإن قيل: قد ذكر معنى الترك غير ابن حبان، وهو ابن عمار الموصلي، فقال كما في التهذيب (٥ / ٣٢٨): لم يتركه أحد إلا يحيى بن سعيد. اهـ.

قلت: قال عمرو بن علي الفلاس كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه. وابن عمار أو الفلاس لم يذكر مستند يحيى بن سعيد في عدم الرواية عنه. والحاذق يعلم أن ابن عمار لم يقصد الترك بالمعنى الاصطلاحي، ولكنه قصد الترك بمعنى عدم الرواية، وبون شاسع بين المعنيين فلزم التنبيه. ويوضحه ويقويه قول أبي عيسى الترمذي الحافظ (العلل مع شرحه ص ١٢): ذكر عن يحيى بن سعيد أنه كان إذا رأى الرجل يحدث من حفظه مرة هكذا، ومرة هكذا لا يثبت على رواية واحدة تركه، وقد حدث عن هؤلاء الذين تركهم يحيى بن سعيد القطان عبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من الأئمة. اهـ.

وهذا ابن عبد الهادي الذي شنع على عبد الله العمرى يقول عن أحد الرواة: وكون يحيى بن سعيد كان لا يرضاه غير قادح فيه، فإن يحيى شرطه شديد في الرجال، ولذلك قال: لو لم أرو إلا عمناً أَرْضَى ما رويت إلا عن خمسة. اهـ. وكونه لا يرضاه أي لا يرضى الرواية عنه، فهو كعبد الله العمرى. فتأمل.



وقد قال الحافظ في «مقدمة الفتوح» (ص ٤٠٢) في ترجمة الزبير البصري: وحكى الباجي في رجال البخاري عن علي بن المديني أنه قال: تركه شعبة، قلت: والذي رأيته عن علي أنه قال لم يرو عنه شعبة، وبين اللفظين فرقان. اهـ.

وترك الرواية قد يكون لشبهة لا توجب الجرح. ومما يدل على أن قول ابن حبان في العمرى غير معمول به، ولم يلتفت إليه أن المحدثين انقسموا في العمرى لقسمين منهم من قبل حديثه، والثاني من ضعفه. وهذا الأخير قبل حديثه في باب المتابعات والشواهد، والمعلوم والمقرر أن المتروك لا يقبل حديثه في المتابعات والشواهد، فعلم أن ضعفه عندهم من الضعف الخفيف الذي يزول بمجئ متابع له أو شاهد فيرتقى حديثه إلى الحسن لغيره. والله أعلم. ويعضده أن الرجل قد أخرج له مسلم في صحيحه مقرونا بأخيه عبيد الله. فكيف يكون من أخرج له مسلم في صحيحه - ولو مقرونا بغيره - حاله كما ذكر ابن حبان واعتمده ابن عبد الهادي؟!.

فصل

ثم نقل ابن عبد الهادي عن الامام أحمد بن حنبل قوله كذا وكذا، وقوله كان يزيد في الأسانيد ويخالف، وكان رجلا صالحا.

قلت: أما عن الاولى فلك في النظر إليها وجهان:

الاول: قال الذهبي في الميزان (٤ / ٤٨٣) في ترجمة يونس بن أبى إسحاق السبيعي هذه العبارة - أي قول أحمد كذا وكذا - يستعملها عبد الله بن أحمد كثيرا فيما يجيبه به والده، وهى بالاستقراء كناية عن فيه لين. اهـ.

واللين أقل الضعف. ولكن لم يذكر ابن عبد الهادي سماحه الله ما يدل على توثيق أحمد لعبد الله بن عمر العمرى، حيث قال (الجرح: ١٠٩ / ٥ - ١١٠): «صالح لا بأس به قد روى عنه الناس». اهـ.

الوجه الثاني: قال ابن عدى في «الكامل» (٤ / ١٤٦٠): ثنا ابن حماد، ثنا عبد الله بن أحمد عن أبيه قال عبد الله بن عمر ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وهو أخو عبيد الله بن عمر كذا وكذا، ثنا ابن أبي عصمة، ثنا أبو طالب سألت أحمد بن حنبل عن عبد الله بن عمر العمرى قال: «صالح قد روى عنه لا بأس به، ولكن ليس مثل أخيه عبيد الله». اهـ.

قلت: المدقق في أقوال الامام أحمد رحمته يجد أن كلامه هو توثيق نسبي أو تليين نسبي لا يُراد به المعنى المتعين من اللفظ الثاني فإنه نزل به بالنسبة لآخيه عبيد الله الثقة الحافظ المتفق عليه.

وقد نبه الحافظ السخاوى على الجرح والتعديل النسبي فقال (فتح المغيـث:

١ / ٣٤٨):

ينبغي أن نتأمل أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقولون: فلان ثقة أو ضعيف، ولا يريدون به أنه ممن يحتج بحديثه ولا ممن يرد له إنما ذلك بالنسبة لمن قرن معه على وفق ما وجه إلى القائل من السؤال كان يسأل عن الفاضل المتوسط في حديثه ويقرن بالضعفاء، فيقال ما تقول في فلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة يريد أنه ليس من نمط من قرن به، فإذا سئل عنه بمفرده بين حاله في المتوسط. وأمثلة ذلك كثيرة لانطيل بها. اهـ.

ومنه يعلم أن تليين أحمد للعمرى - في رواية عبد الله - بالنسبة لآخيه عبيد الله الحافظ الثقة. ويؤيد ذلك ما سيأتي عن ابن عدى إن شاء الله تعالى.

فصل

ونقل ابن عبد الهادى عن يحيى بن معين قولين:

الاول: تضعيفه،

والثاني: قوله صويلح،



فلم يستوف ما قاله ابن معين في الرجل. فقد روى ابن أبي مريم عن يحيى بن معين أنه قال: ليس به بأس يكتب حديثه. اهـ.

ومن المعلوم أن قول ابن معين في الرجل ليس به بأس معناه أنه ثقة. وقال عثمان بن سعيد الدارمي: قلت لابن معين كيف حاله في نافع؟ قال: صالح ثقة (الكامل: ٤ / ١٤٥٩).

فالاول: توثيق مطلق من ابن معين للعمري،
والثاني: توثيقه له في خصوص روايته عن نافع كما في حديثنا هذا، وهو نص من إمام الجرح والتعديل قاطع للنزاع.
والدارمي الذي روى عنه هذا النص من أخص وأشهر أصحاب ابن معين والله المستعان.

ومما سبق يعلم أن الراجح من أقوال الامام أحمد وإمام الجرح والتعديل يحيى بن معين هو قبول حديث عبد الله العمرى واعتماده ما لم يخالف، شأنه في ذلك شأن جمهرة الثقات. والله أعلم.

فصل

وإذا تبين للقارئ الكريم حقيقة أقوال يحيى بن معين وأحمد وابن حبان في العمرى فليعلم المستفيد أن الرجل قد وثقه جمع من الائمة، واعتمده عدد من حفاظ الامة وهذا معروف ومسطور في كتب الجرح والتعديل. ولكن الغريب ألا يذكره ابن عبد الهادي والله في خلقه شئون...!

فممن وثق العمرى مما لم يذكره ابن عبد الهادي في الصارم: الامام العلم أحمد بن صالح المصري (ثقات ابن شاهين ص ١٥١) وقال أبو حاتم الرازي (الجرح: ٥ / ١١٠): رأيت أحمد بن صالح 'يحسن الثناء على عبد الله العمرى.

وقال العجلي: ٢٦٠ لا بأس به (الثقات ص ٢٣٩). ووثقه ابن شاهين بإيراده له في ثقاته (ص ١٥١). وقال الخليلي: ثقة غير أن الحفاظ لم يرضوا حفظه. اهـ وقوله الحفاظ لم يرضوا حفظه أي سعة محفوظه، انظر نظير ذلك في مقدمة الفتح (ص ٤٢٠). ولعلهم لم يرضوا حفظه بالنسبة لحفظ أخيه عبيد الله العمرى، فإن كثيرا من أقوالهم فيه ترجع للمقارنة مع أخيه، كما سيأتي تصريح ابن عدي بذلك، والمقصود بيان أن الرجل ثقة عند أبي يعلى الخليلي. وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه. وحسن له أبو يعلى الموصلي. وحسن له أيضا يعقوب بن شعبة وقال (تاريخ بغداد: ١٠ / ٢٠): ثقة صدوق في حديثه اضطراب. اهـ. وهو يعنى أن الاضطراب الذى في حديثه لا يخرج عنه حد الثقة الصدوق. وقد صحح له ابن السكن، وهو يعنى توثيقه، وحسن له الترمذي (تحفة ٩ / ٣٩١ - ٣٩٢) في باب ما يقول إذا رأى مبتلى، وفي أبواب الحج (تحفة ٣ / ٥٩٠) في باب دخول مكة نهارا. وجوز البخاري تصحيح حديثه كما تشير عبارته في جزء رفع اليدين (ص ٢٥)، وذكره في صحيحه في كتاب العلم باب المناولة (الفتح ١ / ١٥٤) فجزم الكرمانى أنه العمرى، ومال إليه البدر العيسى (١ / ٤٠٧) وخالفهما الحفاظ (الفتح ١ / ١٥٤)، وحسن له ابن كثير في التفسير في أوائل سورة القصص، وحسن له المنذرى في الترغيب لكن لا تحضرني الآن أماكنه.

وقال ابن عدي في «الكامل» (٥ / ١٨٦٩): وثقه الناس اهـ وهو يعنى قبول الناس لحديثه. وقال في «الكامل» أيضا (٤ / ١٤٦١): ولعبد الله بن عمر حديث صالح وأروى من رأيت عنه ابن وهب ووكيع وغيرهما من ثقات

١. وروى المباركفوري رحمه الله في تحفة الاحوذى (٣ / ٩٥٠) فذكر أنه عبيد الله بن عمر فوهم والصواب أنه عبد الله العمرى وانظر تحفة الاشراف (٦ / ١٠٧).

المسلمين وهو لا بأس في رواياته، وإنما قالوا فيه لا يلحق أخاه عبيد الله، وإلا فهو في نفسه صدوق لا بأس به. اهـ.

وهذا الذى ذكره ابن عدى هو أعدل الأقوال في عبد الله العمرى. فالرجل وإن تكلم فيه فحديثه حسن إلا إذا تبين مخالفته شأنه شأن من يحسن حديثهم، ومن قارن ترجمته بترجمة من يحسن الأئمة حديثهم كمحمد بن إسحاق وعبد الله بن محمد بن عقيل لا ينفك إلا عن تحسين حديث الرجل وهو ما ذهب إليه الحافظ الذهبي، فقال في المغنى (١ / ٣٤٨): صدوق حسن الحديث. اهـ.

واقصر على عبارات التوثيق الواردة فيه في كتابيه «الكاشف» (٢ / ٩٩)، و«الديوان» (ص ١٧٣)، وأدخله في كتابه من تكلم فيه وهو موثق (ص ١١٢). وقال الحافظ السخاوى في «التحفة اللطيفة» (٣ / ٣٦٦): كان صالحا عالما خيرا صالح الحديث. اهـ.

فصل

وإذا سلمنا بتضعيف عبد الله العمرى. فقد قال عثمان بن سعيد: قلت ليحيى بن معين: عبد الله العمرى ما حاله في نافع؟ قال: صالح ثقة. اهـ. كذا في «الكامل» (٤ / ١٤٥٩).

قلت: والرجل يروى هنا عن نافع.

فهذا نص قاطع للنزاع من إمام الجرح والتعديل والله المستعان.

تنبيه:

حمل ابن عبد الهادى رحمته في الصارم المنكى على عبد الله العمرى ورفع راية تضعيفه، فإن تعجب فلك ذلك إذا وقفت على تقويته لعبد الله العمرى في التنقيح ورده على من ضعفه واحتججه بحديثه في «الاحكام». فلما ضعف



المخالف عبد الله بن عمر العمرى قال ابن عبد الهادى (١ / ١٢٢): وأما عبد الله بن عمر فقد قال يحىيى في رواية: ليس به بأس. اهـ وهى تعنى توثيقه.

ثم لك أن تعجب ثانية إذا علمت أن هذه الرواية التى تفيد توثيق ابن معين للعمري لم يذكرها ابن عبد الهادى نصاً أو حتى إشارة في الصارم المنكى!. ونسأل الله العافية

وحاصل ما تقدم أن حديث الزيارة «من زار قبري وجبت له شفاعتي» حديث حسن ولا بد، وهذا ما تقتضيه قواعد الحديث، أما من كابر فلا كلام لنا معه وهو غير مقصود بالذات من هذا الكلام، والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات.

الحديث الثاني:

«من زارني في مماتي كان كمن زارني في حياتي، ومن زارني حتى ينتهي إلى قبري كنت له شهيداً يوم القيامة».

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣ / ٤٥٧) حدثنا سعيد بن محمد الحضرمي ثنا فضالة بن سعيد بن زميل المأربى، حدثنا محمد بن يحيى المأربى عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس به مرفوعاً.

ورواه تقي الدين السبكي في «شفاء السقام» (ص ٣٨) بسنده إلى ابن عساكر الذى أخرجه من طريق العقيلي المذكور ولفظه: «من رأني في المنام كان كمن رأني في حياتي...» الحديث. والصواب ما في ضعفاء العقيلي، وإن كانت رواية ابن عساكر هي صواب أيضاً، فلا ضير في ذلك، فإن لفظ الزيارة ثابت في كلا الروایتين في آخر الحديث. وأعل هذا الحديث بفضالة بن سعيد بن زميل المأربى وشيخه محمد ابن يحيى بن قيس المأربى. أما فضالة بن سعيد بن زميل المأربى فقال العقيلي في «الضعفاء» (٣ / ٤٥٧): حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به،

ثم قال بعد أن ذكر الحديث محل البحث بإسناده: «وهذا يروى بغير هذا الاسناد من طريق أيضا فيه لين». اهـ.

فدل كلام العقيلي على أمور:

الاول: أن حديث فضالة بن سعيد المأربى غير محفوظ.

الثاني: أنه فرد.

الثالث: أن هذا الاسناد فيه لين.

والامر الثالث هو خلاصة نظر العقيلي في هذا الاسناد إنه فيه لين. واللين هو أقل الضعف. وإن تعجب فعجب من الحافظ الذهبي رحمته ففى ترجمته لفضالة بن سعيد بن زميل المأربى ذكر الحديث موضع البحث ثم قال (٣ / ٣٤٩): هذا موضوع على ابن جريج. اهـ. ولا يوجد في الاسناد أو المتن ما يساعده على دعواه. فهي دعوى لا برهان عليها، ولا ذكر الذهبي دليلا يشهد لها وكلام العقيلي هنا أقوى وأقعد.

فصل

وأما محمد بن يحيى بن قيس المأربى فقد وثقه الدارقطني في سؤالات البرقاني (٤٦٤) وابن حبان (٩ / ٤٥) وذكره ابن أبى حاتم في «الجرح والتعديل» برواية جمع عنه، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا (٨ / ١٢٣). وقال ابن حزم: مجهول. فقبول توثيق الدارقطني وابن حبان هو الموافق لقواعد الحديث ومن علم حجة على من لم يعلم.

فإن قيل قد قال ابن عدى في «الكامل» (٦ / ٢٢٣٩): أحاديثه مظلمة

منكرة. اهـ.

قلت: هذا سرف من ابن عدى رحمته.



وقد ذكر حديثين له في ترجمته،

أولهما: في مدح وذم بعض المدن والحمل فيه على من رواه عنه وهو خطاب بن عمر الهمداني، وقد قال الذهبي في ترجمته من «الميزان»: مجهول وخبره في فضل البلدان كذب. اهـ.

وأصاب العقيلي بذكره هذا الحديث الموضوع في ترجمة خطاب بن عمر الهمداني (٢ / ٢٥) والحديث الآخر الذي ذكره ابن عدي في ترجمة محمد بن يحيى الماربي حديث في الاستقطاع أخرجه أصحاب السنن وغيرهم، وصححه ابن حبان (١٠ / ٣٥١)، والخطب في مثل ذلك سهل لا يستحق معه أن يقال في حق الرجل: أحاديثه مظلمة منكورة. وأين هي الأحاديث الكثيرة التي تستحق هذا الوصف...!!؟.

وقال الذهبي في «الكاشف» (٣ / ٩٥): وثق.

وهي تقضى على ترده المذكور في ترجمة محمد بن يحيى الماربي في «الميزان» (٤ / ٦٢). وخلاصة ما قيل في محمد بن يحيى الماربي هو قول الحافظ في التقريب (ص ٥١٣): لين الحديث. والترمذي: يحسن لمن قيل فيه مثل ذلك.

تنبيه:

أما ابن عبد الهادي فإنه ما أصاب في كلامه عن محمد بن يحيى الماربي وتشدد وبعد عن الانصاف، فذكر أن الرجل مختلف فيه. ثم أراد أن يقوى رجحان جرحه وتضعيفه، فذاكر كلام ابن عدي وأيده بالحديث الموضوع في مدح وذم بعض المدن وتقدم أن الحمل فيه على خطاب بن عمر الهمداني المجهول، فلم يكفه أنه لم يصرح بتوثيق الدارقطني للماربي في سؤالات البرقاني (٤٦٤) لا بل زاد أن ألصق به حديثا موضوعا أنسأل الله تعالى السلامة والصون.

بقى الكلام على ما قد يظن بعضهم أنه علة ثالثة في هذا الإسناد، وهى أن ابن جريج وهو عبد الملك ابن عبد العزيز بن جريج مدلس ولم يصرح بالسماع. والجواب على ذلك: أن هذا يرويه ابن جريج عن عطاء وروايته عنه محمولة على السماع صرح أو لم يصرح، فإن ابن جريج قال: إذا قلت: قال عطاء: فأنا سمعته منه، وإن لم أقل سمعت. (التهذيب ٦ / ٤٠٦) فالحاصل مما تقدم أن هذا الاسناد فيه راو غاية ما فيه أنه مجهول وتفرد بهذا الحديث، وآخر اختلف فيه وثقه الدارقطني وصحح له ابن حبان ووثقه وأخرج له أصحاب السنن النسائي وأبو داود والترمذي، وقال عنه الحافظ: لين الحديث. وقال الذهبي: وثق.

فإذا كان الامر كذلك فهذا الاسناد ضعيف فقط بسبب فضالة بن سعيد بن زميل المأربى فقط ويمكن أن ينجر بغيره بل يمكن أن يكون مشبه بالحسن على رأى جماعة من الحفاظ، وهو وحده يقضى على قولهم التهافت: أحاديث الزيارة كلها ضعيفة بل موضوعة. فكيف ولهذا الحديث نظائر أقوى منه، نسأل الله تعالى الانصاف في الغضب والرضا. والله تعالى أعلم بالصواب.

الحديث الثالث:

«من زارني بالمدينة محتسباً كنت له شفيعاً وشهيداً يوم القيامة».

أخرجه البيهقي في شعب الايمان (٣ / ٤٨٨)، وحمزة بن يوسف السهمي في تاريخ جرجان (ص ٤٣٤) ومن طريقه السبكي في شفاء السقام (ص ٣٥)، وابن أبى الدنيا في كتاب «القبور» كلهم من طريق محمد بن إسماعيل بن أبى فديك عن سليمان بن يزيد الكعبي أبى المثنى عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «من زارني بالمدينة محتسباً كنت له شفيعاً وشهيداً يوم القيامة». قلت: محمد بن إسماعيل بن أبى فديك ثقة احتج به الجماعة. لكن أبى المثنى سليمان بن يزيد الكعبي قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث ليس بقوى. وضعفه

الدارقطني، وقال ابن حبان في «المجروحين»: يخالف الثقات في الروايات، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا للاعتبار. لكنه ذكره في «الثقات» (٦ / ٣٩٥)، وحسن له الترمذي.

ومقتضى ذلك أن يكون «صدوق الحديث» عند الترمذي، قال الحافظ في «تعجيل المنفعة» (ص ١٥٣): قول الترمذي حسن غريب هذا يقتضى أن الراوى عنده صدوق معروف. اهـ. وصحح له الحاكم (٤ / ٢٢١ - ٢٢٢) وهو يعنى أن الرجل ثقة عنده. فإن أعرضت عن تحسين الترمذي وتصحيح الحاكم له وتوثيق ابن حبان، فالرجل ضعفه من النوع الخفيف الذى يزول بمجئ متابع أو شاهد له، لذلك اقتصر الحافظ على تضعيفه في «التقريب» (ص ٦٧٠). وأجاد الحافظ الذهبي فقال في «الكاشف» (٣ / ٣٣١): «وثق، وقال أبو حاتم ليس بقوى». اهـ.

وتبقى علة أخرى في هذا السند وهى الانقطاع بين سليمان بن يزيد وأنس بن مالك، فإن سليمان بن يزيد من أتباع التابعين. وله طريق آخر عن أنس: قال إسحاق بن راهويه في مسنده: أخبرنا عيسى بن يونس، ثنا ثور بن يزيد، حدثنى شيخ عن أنس عن النبي ﷺ. (المداوى: ٦ / ٢٣٢). قلت: عيسى بن يونس هو ابن أبي إسحاق السبيعي، ثقة. وثور بن يزيد ثقة ثبت. فلولوا الشيخ المبهم الذى لم يسم لكان السند في أعلى درجات الصحة.

لكن هذا الطريق إذا ضم لسابقه استفاد الحديث قوة، فإن قال قائل: إنه مشبه بالحسن يكون قد أصاب، وكم احتج الائمة الفقهاء بأقل من هذا وبمثله في الاحكام، بل هذا بمفرده يثبت مشروعية الزيارة. وابن عبد الهادى لم يذكر الطريق الثاني عن أنس، وكأنه لم يقف عليه، ولذا كان كلامه مقصورا على

الطريق الاول فقط. ولو وقف عليه ابن عبد الهادي لشنع عليه وصب تشنيعه على الراوى المبهم كما هي طريقته لانه يابى أن يصح حديث في الباب. والله المستعان.

الحديث الرابع:

«من أتى المدينة زائراً لي وجبت له شفاعتي يوم القيامة، ومن مات في أحد الحرمين بعث آمناً».

أخرجه يحيى بن الحسن بن جعفر في أخبار المدينة كما في «شفاء السقام» (ص ٤٠). ثنا محمد بن يعقوب، ثنا عبد الله بن وهب، عن رجل عن بكر ابن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «من أتى المدينة زائراً لي وجبت له شفاعتي يوم القيامة، ومن مات في أحد الحرمين بعث آمناً». محمد بن يعقوب هو الاسدي الزبيري المدني أبو عمر. قال عنه أبو حاتم والنسائي: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مستقيم الحديث (التهذيب: ٩ / ٥٣٣). وقال الحافظ في التقریب (ص ٥١٤): صدوق. وعبد الله بن وهب هو الثقة الحافظ الفقيه.

أما بكر بن عبد الله فالذي يظهر لي أنه المزني البصري فهو تابعي ثقة ثبت جليل كما في «التقريب» (ص ١٢٧)، فعلى هذا فالحديث مرسل، ولولا الرجل المبهم لكان صحيح الاسناد. واحتمل السيد السمهودي في «وفاء الوفا» (٤ / ١٣٤٨) أن بكر ابن عبد الله هو المزني المذكور أو هو بكر بن عبد الله بن الربيع الانصاري الصحابي المترجم له في الاصابة (١ / ١٦٤). ووقع في «الصارم المنكى» (ص ٣٤٣) بكير بن عبد الله بالياء، وهو تصحيف من الناسخ، وإن لم يكن تصحيفاً - وهو بعيد - فإن عبد الله بن وهب يروى في جامعه عن بكير بن عبد الله الاشج المدني ثم المصري بواسطة واحدة، وبكير بن عبد الله الاشج من تابعي التابعين. والارجح فيما سبق - والله أعلم - أن بكر بن عبد الله هو المزني.

ومع الاحتمالات الثلاثة المذكورة، فالحديث ضعيف الاسناد فقط. فمن مجانبة قواعد الحديث قول ابن عبد الهادي في الصارم (ص ٢٤٣): وهو حديث باطل لا أصل له، وخبر معضل لا يعتمد على مثله وهو من أضعف المراسيل وأوهى المنقطعات. اهـ.

قلت: تزيد الرجل جدا وبالع وتعت وتشد. فإسناد الحديث ليس فيه إلا الرجل المبهم، وإمامه أحمد بن حنبل وغيره من أئمة الفقه والحديث يحتجون بالمرسل. ولم يذكر ابن عبد الهادي دليل مقولته لأن قواعد الحديث لا توافقه. ومن تعصب الالباني قوله في رده على الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي (ص ١٠٩): «وهذا باطل كما قال ابن عبد الهادي». اهـ.

فعمدته قول ابن عبد الهادي الذي ما استطاع أن يقيم صلب دعوته المتهاولية، ثم جاء الالباني يردد الصدى لا غير، وهذا هو التقليد المذموم فأين البحث منه أو ممن قلده هنا؟! والمتتبع يجد أن المحدثين لا يزيدون في مثل هذا على قولهم: مرسل ضعيف الاسناد، ومثله ينجر بغيره، نسأل الله تعالى السلامة والصون.

الحديث الخامس:

«من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي، ومن مات بأحد الحرمين بعث من الآمنين يوم القيامة».

أخرجه الدارقطني في سننه (٢ / ٢٧٨)، حدثنا أبو عبيد والقاضي أبو عبد الله وابن مخلد قالوا: أنا محمد بن الوليد البصري، نا وكيع، نا خالد بن أبي خالد وأبو عون عن الشعبي والاسود بن ميمون عن هارون أبي قزعة عن رجل من آل حاطب عن حاطب قال: قال رسول الله ﷺ: «من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي، ومن مات بأحد الحرمين بعث من الآمنين يوم القيامة». وأخرجه

من هذا الوجه البيهقي في «شعب الايمان» (٣ / ٤٨٨) والمحاملى والساجى كما في الميزان، وعلقه ابن عبد البر في الاستذكار. ورواه البخاري في تاريخه فقال: ميمون بن سوار العبدى عن هارون أبى قرزة عن رجل من ولد حاطب عن رسول الله ﷺ: «من مات في أحد الحرمين...». قلت وبالله استعنت: خالد بن أبى خالد هو خالد بن طهمان، فإنه يروى عن طبقة الشعبى وهو كوفى مثله، ويروى عنه وكيع وليس هو خالد بن أبى خلدة كما ادعى ابن عبد الهادى في «الصارم المنكى» (ص ١٥١)، وخالد بن طهمان صدوق وكان قد اختلط، لكن تابعه ابن عون، ويقال أبو عون وهو هو فإنه عبد الله بن عون البصري وكنيته أبو عون وهو ثقة ثبت، فصح بذلك السند إلى عامر بن شراحيل الشعبى بل إلى هارون بن أبى قرزة لأن الشعبى حافظ ثقة لا يسئل عن مثله. وأغرب ابن عبد الهادى وتشدد جدا وهول فقال: وأما ما وقع من الزيادة في الاسناد عن وكيع عن خالد بن أبى خالد وأبى عون أو ابن عون عن الشعبى أو بإسقاط الشعبى، فإنها زيادة منكرة غير محفوظة، وليس للشعبى مدخل في إسناد هذا الحديث... ثم قال: والحاصل أن ذكر هذه الزيادة المظلمة في الاسناد لم تزد الحديث فقط بل لم تزد إلا ضعفا واضطرابا (الصارم المنكى ص ١٥١).

قلت: هذه الزيادة مسلسلة بالثقات كما تقدم وكيع بن الجراح وخالد بن طهمان ومتابعه عبد الله بن عون البصري، ثم عامر الشعبى ثقات لا ينظر في حالهم ما خلا ابن طهمان وهو صدوق وقد تورع. ونسأل الله تعالى الانصاف في الرضا والغضب. إذا علم ذلك فإن الكلام في هذا الاسناد انحصر في هارون بن أبى قرزة وشيخه المبهم. أما هارون بن أبى قرزة فقد قيل هارون أبو قرزة، وقيل ابن قرزة وهذا لا يضر. قال الحافظ في «النكت على ابن الصلاح»

(٧٧٣ / ٢): «واختلاف الرواة في اسم رجل لا يؤثر ذلك، لانه إن كان ذلك الرجل ثقة فلا ضير، وإن كان غير ثقة فضعف الحديث إنما هو من قبل ضعفه لا من قبل اختلاف الثقات في اسمه». اه فتأمل ذلك.

والرجل قد ضعفه يعقوب بن شيبة، وذكره العقيلي والساجي وابن الجارود في الضعفاء، لكن ذكره ابن حبان في الثقات (٧ / ٥٨٠). ويروى عنه عامر الشعبي فيكون هارون بن أبي قرعة ثقة عنده. قال يحيى بن معين في «الشعبي»: إذا حدث عن رجل فسماه فهو ثقة ويحتج به (التهذيب: ٥ / ٦٧)، فرواية الشعبي عن هارون ابن أبي قرعة توثيق له، كما قال ابن معين لانه سماه. لكنه توثيق أقل من النص على ذلك صراحة، فهو توثيق ضمنى أو إجمالي.

فمع توثيق ابن حبان ورواية الشعبي الموثقة لهارون بن أبي قرعة، فالرجل ممن يعتبر بحديثه وليستشهد به. وتبقى علة واحدة في هذا الاسناد وهى شيخ هارون بن أبي قرعة المبهم. وليكن الضعف في هذا الحديث غير شديد بل ضعفه قريب ويحتاج الفقهاء بمثله في إثبات مشروعية أمر ما ودونك كتب الفقه للتحقق من صحة مقولتي، فكيف ولاحاديث الزيارة طرق بعضها من شرط الحسن، فإذا وقفت بعد على قولهم: أحاديث الزيارة ضعيفة بل موضوعة فاضرب به عرض الحائط لانه مخالف للقواعد. وقد قال الحافظ الذهبي: أجودها (أي أحاديث الزيارة) إسنادا حديث حاطب، وأقره السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ١٣٤)، والسيوطي في «الدرر المنتشرة» (ص ١٧٣) فهؤلاء ثلاثة من الحفاظ اتفقوا على مقولة تدحض المخالف، فماذا بعد الهدى...

بقى التنبيه على أن ابن تيمية قد حكم على هذا الحديث بالكذب، فقال في كتابه «التوسل والوسيلة ص ٧٤»: هذا كذب ظاهر مخالف لدين المسلمين، فإن من زاره في حياته وكان مؤمنا به كان من أصحابه لا سيما إن كان من المهاجرين

إليه المجاهدين معه، وقد ثبت عن ﷺ أنه قال: «لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه». أخرجاه في الصحيحين، والواحد من بعد الصحابة لا يكون مثل الصحابة بأعمال مأمور بها واجبة كالحج والجهاد والصلوات الخمس والصلاة عليه، فكيف بعمل ليس بواجب باتفاق المسلمين. اهـ (ص ٧٤). وقلده الالباني فحكم على هذا الحديث بالبطلان فما أصابا.

وجواب هذا الاشكال سهل:

١ - هذا تشبيه ولا يلزم من التشبيه المساواة بين طرفي التشبيه، فقد يكون أحدهما أفضل من الآخر، فيكون من باب إلحاق فاضل بأفضل منه كقولك الرمي كالشافعي وأبو يوسف كأبي حنيفة وزيد كالبدر ومدرسة كالأزهر ونحو ذلك الوجه. ٢ - الجامع بين طرفي التشبيه هو الحياة، فمن زاره ﷺ بعد موته يشبه من زاره في حياته باعتبار حياة النبي ﷺ في قبره الشريف، وحياة النبي ﷺ في قبره تواترت بها الاخبار وأفردها عدد من الحفاظ منهم البيهقي والسيوطي، وللحافظ أحمد بن الصديق الغماري رحمه الله خلاصة جامعة في حياة الانبياء نجدها في خاتمة كتاب «الرد المحكم المتين على كتاب القول المبين» لشيخنا العلامة المحقق الجامع سيدي عبد الله بن الصديق رحمه الله ونور مرقده. بيد أن الامر لا يخلو من توجيه نظر القارئ إلى أن هذا الاتفاق الذي ذكره ابن تيمية فيه نظر، لأن زيارة سيدنا رسول الله ﷺ واجبة عند كثير من علماء المسلمين وهو قول الظاهرية، وعليه كثير من المالكية وهو قول عند الحنفية.

الحديث السادس:

«من زار قبري أو قال من زارني كنت له شفيعاً أو شهيداً من مات في أحد الحرمين بعثه الله من الأمنين يوم القيامة».

أخرجه أبو داود الطيالسي (منحة المعبود ١ / ٢٢٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥ / ٢٤٥)، وفي «شعب الايمان» (٣ / ٤٨٨). حدثنا سوار بن ميمون أبو الجراح العبدى، قال: حدثنى رجل من آل عمر عن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من زار قبري أو قال من زارني كنت له شفيعاً أو شهيداً، ومن مات في أحد الحرمين بعثه الله من الآمنين يوم القيامة».

وأخرجه البيهقي في شعب الايمان (٣ / ٤٨٩) من حديث شعبة ابن الحجاج عن سوار بن ميمون، نا هارون بن قزعة عن رجل من آل الخطاب عن النبي ﷺ قال: «من زارني متعمداً كان في جوارى يوم القيامة، ومن سكن المدينة وجد على بلائها كنت له شهيداً أو شفيعاً، ومن مات في أحد الحرمين بعثه الله من الآمنين يوم القيامة». وقال العقيلي: والرواية في هذا لينة (٤ / ١٧٠). فاختلف حديث شعبة وأبى داود الطيالسي وخلافهما يرجع لامرين:

الاول: قال شعبة عن سوار بن ميمون عن هارون بن قزعة، ولم يذكر أبو داود هارون بن قزعة.

الثاني: الاختلاف فيمن رفع الحديث. وهذا الاختلاف لا مدخل لشعبة ولا بى داود الطيالسي فيه فكلاهما من كبار الحفاظ الثقات خاصة أولهما فتوهيم أحدهما - كما فعل ابن عبد الهادى - فيه نظر. فقد حكم ابن عبد الهادى بوهم أبو داود الطيالسي من جهتين،

الاولى: أنه وهم بإسقاط هارون بن قزعة من روايته،

الثانية: أن ذكر عمر وهم من الطيالسي.

كذا قال ابن عبد الهادى سأل الله (الصارم المنكى صر ١٣٢)!! وهذا عجيب جداً من ابن عبد الهادى، فإن أبا داود الطيالسي حافظ ثقة إمام مصنف حدث بها تحمله، فلا مدخل له فيه. والصواب أن هذا الاختلاف راجع لسوار بن ميمون، فإنه مما لا ترجمة له في كتب الرجال.

فلا ينبغي أن يوهم الطيالسي ويترك سوار بن ميمون - أو ميمون ابن سوار كما قيل في بعض الروايات - الغير معروف. والحاصل أن الحديث ضعيف بهذا الاسناد.

الحديث السابع:

«من حج فزار قبري بعد موتي كان كمن زارني في حياتي».

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٢ / ٤٠٦)، والدارقطني في سننه (٢ / ٢٧٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥ / ٢٤٦)، وابن عدى في الكامل (٢ / ٧٩٠)، والأصبهاني في الترغيب والترهيب (١ / ٤٤٧)، والفاكهي في أخبار مكة (١ / ٤٣٧)، وعزاه الذهبي للبخاري في الضعفاء تعليقاً، ولم أجده في المطبوعة (الميزان: ١ / ٥٥٩)، وهو في المطالب العالية (١ / ٣٧٢) معزواً لابي يعلى. جميعهم من طريق حفص بن سليمان الاسدي القاري عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد بن جبر عن ابن عمر مرفوعاً قال: قال رسول الله ﷺ: «من حج فزار قبري بعد موتي كان كمن زارني في حياتي». وفي هذا الاسناد ضعيفان، وأولهما أضعف من الثاني.

أما أولهما: فهو حفص بن سليمان الكوفي القاري. ضعفه جماعة، وقال بعضهم: متروك، وبالع في بعضهم فنسبه إلى الكذب، وقد أجاب على هذه المبالغة تقي الدين السبكي رحمه الله فقال: وعندي أن هذا القول سرف، فإن هذا الرجل إمام قراءة وكيف يعتقد أنه يقدم على وضع الحديث والكذب ويتفق الناس على الاخذ بقراءته، وإنما غايته أنه ليس من أهل الحديث، فلذلك وقعت المنكرات والغلط الكثير في روايته. اهـ (شفاء السقام ص ٢٥). وقال تلميذه الذهبي في ترجمة شيخه عاصم بن أبي النجود القاري: ما زال في كل وقت يكون العالم إماماً في كل فن مقصراً في فنون وكذلك كان صاحبه حفص بن سليمان ثبتاً

في القراءة واهيا في الحديث، وكان الاعمش بخلافه كان ثبتا في الحديث لينا في الحروف. ١هـ (سير النبلاء: ٥ / ٢٦٠). وبكلام السبكي والذهبي يزول ما قد يشكل للبعض عن حال حفص بن سليمان القارى. وثانيهما: هو ليث بن أبى سليم صدوق في نفسه لكنه اختلط، ولم يتميز حديثه، فمثله وإن كان ضعيفا فلم يتخلف عنه بصير في باب المتابعات والشواهد. ولم ينفرد حفص بن سليمان به عن ليث بن أبى سليم فله متابعان: أولهما: ما أخرجه الطبراني في معجميه الكبير (١٢ / ٤٠٦)، والاوسط (١ / ٢٠١). قال: حدثنا أحمد بن رشدين، قال: حدثنا على بن الحسن بن هارون الانصاري، قال: حدثني الليث ابن ابنة الليث بن أبى سليم قال: حدثني عائشة ابنة يونس امرأة الليث عن ليث بن أبى سليم عن مجاهد عن ابن عمر به مرفوعا. هكذا وقع في الكبير. وفي المطبوع من المعجم الاوسط للطبراني لم يذكر ليث بن أبى سليم، والصواب ما وقع في الكبير، وأشار الطبراني في الاوسط إلى تفرد على بن الحسن بن هارون الانصاري به. وقال الهيثمي في «المجمع»: وفيه عائشة بنت سعد، ولم أجد من ترجمها (٤ / ٢). ١هـ.

قلت: والامر كذلك، ومثلها على بن الحسن بن هارون الانصاري، والليث ابن ابنة الليث بن أبى سليم لم أجد من ترجمها. وشيخ الطبراني أحمد بن رشدين المقال فيه مشهور. فهذا الاسناد ضعيف جدا. أما المتابعة الثانية: فهي ما أخرجه أبو بكر محمد بن السرى بن عثمان التمار في جزئه قال: ثنا نصر بن شعيب مولى العبدین، ثنا أبى، وثنا جعفر بن سليمان الضبعی عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر به مرفوعا. كذا في «شفاء السقام» (ص ٢٧). وهذا الاسناد ضعيف. بسبب أبى بكر محمد بن السرى بن عثمان التمار. قال عنه الذهبي: يروى المناكير والبلايا، ليس بشئ، وأقره الحافظ في اللسان (٥ / ١٧٤).

وفيه ضعيف آخر هو نصر بن شعيب. قال الذهبي عنه في الميزان (٢ / ٢٥١): نصر بن شعيب عن أبيه عن جعفر بن سليمان ضعيف. وقال ابن عساكر: هو وهم وإنما هو حفص بن سليمان أبو عمر الاسدي الغاضري القاري (شفاء السقام ص ٢٧). وعلى كل فالحديث ضعيف.

الحديث الثامن:

«من حج حجة الإسلام وزار قبري، وغزا غزوة، وصلى في بيت المقدس لم يسأله الله عما افترض عليه».

أخرجه أبو الفتح الازدي في فوائده قال: ثنا النعمان بن هارون بن أبي الدهات، ثنا أبو سهل بدر بن عبد الله المصيصي، ثنا الحسن بن عثمان الزياتي، ثنا عمار بن محمد، حدثني خالي سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ابن مسعود مرفوعا به. كذا في شفاء السقام (ص ٣٤). ولكن وقع فيه ابن عمر والصواب ابن مسعود كما في اللسان (٢ / ٤)، والقول البديع (ص ١٣٥)، وتنزيه الشريعة (٢ / ١٧٥). أبو الفتح الازدي صاحب الجزء هو حافظ مشهور ضعفه جماعة، وبالف فيه بعضهم بسبب روايته حديثا أنهم به. قال الخطيب في التاريخ (٢ / ٢٤٤): سألت محمد بن جعفر ابن علان عنه فذكره بالحفظ وحسن المعرفة بالحديث وأثنى عليه، فحدثني أبو النجيب عبد الغفار بن عبد الواحد الارموي قال: رأيت أهل الموصل يوهنون أبا الفتح الازدي جدا ولا يعدونه شيئا. قال: وحدثني محمد بن صدقة الموصل أن أبا الفتح قدم بغداد على الأمير - يعني ابن بويه - فوضع له حديثا: أن جبريل كان ينزل على النبي ﷺ في صورته. قال: فأجازه وأعطاه دراهم كثيرة. اهـ.

وقال ابن كثير في «البداية» (١١ / ٣٠٣): ضعفه كثير من الحفاظ من أهل زمانه واتهمه بعضهم بوضع حديث رواه لابن بويه، حين قدم عليه بغداد،

فساقه بإسناد إلى النبي ﷺ: «أن جبريل كان ينزل عليه في مثل صورة ذلك الامير»، فأجازه وأعطاه دراهم كثيرة. ١هـ.

وفي إسناده أبو سهل بدر بن عبد الله المصيصي قال عنه الحافظ الذهبي: ... عن الحسن بن عثمان الزياتي بخبر باطل وعنه النعمان بن هارون. (الميزان: ١ / ٣٠٠). وقال الحافظ ابن حجر في ترجمته في اللسان (٢ / ٤): والخبر المذكور أخرجه أبو الفتح الأزدي في الثامن من فوائده فذكره الحافظ بإسناده. وأورده السيوطي في «ذيل اللالي»، فذكره ابن عراق في تنزيه الشريعة تبعاله. (٢ / ١٧٥). وقال الحافظ السخاوي في القول البديع (ص ١٣٥): في ثبوته نظير. ١هـ فالصواب - والله أعلم - أن الحمل في هذا الحديث على أبي الفتح الأزدي لا على المصيصي، وقد قال الامام السبكي عن المصيصي: ما علمت من حاله شيئا (شفاء السقام ص ٣٤ - ٣٥). وهل صح السند إلى المصيصي حتى تعلق التهمة به؟ والحاصل: أن الحديث لا يصح ويعضهم حكم عليه بالوضع وفي المتن نكارة.

الحديث التاسع:

«من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني».

أخرجه ابن عدى في «الكامل» (٧ / ٢٤٨٠)، وابن حبان في «المجروحين» (٣ / ٧٣)، والدارقطني في غرائب مالك (كما في شفاء السقام ص ٢٨)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص ٢١٧). جميعهم من طريق محمد بن محمد بن النعمان بن شبل قال: حدثني جدي، قال: حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر به مرفوعا. وقد حكم عليه ابن الجوزي بالوضع (الموضوعات: ٢ / ٢١٧) فأصاب في حكمه ووافقه في هذا الحكم جماعة من الحفاظ. فمحمد بن محمد بن النعمان بن شبل طعن فيه الدارقطني واتهمه (الميزان: ٤ / ٢٦). وجده النعمان

بن شبل قال عنه موسى بن هارون: كان متبهما (الكامل: ٧ / ٢٤٨٠)، وقال ابن حبان في «المجروحين» (٣ / ٧٣): يأتي عن الثقات بالطامات، وعن الاثبات بالقلوب. اهـ.

فإن قيل: قد قال ابن عدي في الكامل (٧ / ٢٤٨٠): ثنا صالح بن أحمد بن أبي مقاتل، ثنا عمران بن موسى الدجاجي، ثنا النعمان بن شبل وكان ثقة. اهـ. أجيب بأن هذا التوثيق إما أن يكون من صالح بن أحمد أو من عمران بن موسى الدجاجي، فإن كان من أولهما، فهو ليس أهلا له، وإن كان من ثانيهما فالرواية لا تصح إليه، فإن صالح بن أحمد ابن أبي مقاتل هو المعروف بالقيراطي البزار شديد الضعف حتى قال عنه الدارقطني: متروك كذاب دجال، وقال عنه ابن عدي: كان يسرق الحديث. وعلى كل فالحمل في هذا الحديث على محمد بن محمد بن النعمان أولى من الحمل على جده النعمان بن شبل وهو ما صرح به الدارقطني، فقال فيما نقله عنه ابن الجوزي في الموضوعات (٢ / ٢١٧) حيث قال: «الطعن في هذا الحديث من محمد بن محمد بن النعمان». اهـ.

والنعمان بن شبل قد ارتضاه ابن عدي في «الكامل» (٧ / ٢٤٨٠). ويروى هذا الحديث بإسناد ساقط جدا، ولعل محمد بن محمد ابن النعمان سرقه من جده وركب له إسنادا نظيفا عن مالك عن نافع عن ابن عمر، فقد أخرج أبو الحسن يحيى بن الحسن بن جعفر في أخبار المدينة (كما في شفاء السقام ص ٣٩) من حديث النعمان بن شبل، ثنا محمد بن الفضل عن جابر عن محمد بن علي عن علي بن عبيد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «من زار قبري بعد موتي فكأنما زارني في حياتي، ومن لم يزرني فقد جفاني».

قلت: هذا تالف. والنعمان بن شبل تقدم الكلام عليه. ومحمد بن الفضل هو ابن عطية العبسي الكوفي كذبه غير واحد من النقاد. وجابر هو ابن يزيد الجعفي حاله معروف في الضعف.



الحديث العاشر:

«من زار قبري حلت له شفاعتي».

أخرجه البزار في مسنده (كشف الأستار: ٢ / ٥٧). حدثنا قتيبة، ثنا عبد الله بن إبراهيم، ثنا عبد الرحمن بن زيد، عن أبيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ: «من زار قبري حلت له شفاعتي». قال البزار: عبد الله بن إبراهيم لم يتابع على هذا وإنما يكتب ما بتفرد به. اهـ.

وقال الهيثمي في المجمع (٤ / ٢): رواه البزار وفيه عبد الله بن إبراهيم الغفاري وهو ضعيف. اهـ.

قلت: عبد الله بن إبراهيم الغفاري حاله أشد في الضعف. فقد قال عنه الحافظ في «التقريب» (ص ٢٩٥): متروك ونسبه ابن حبان إلى الوضع. اهـ. وشيخه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف أيضا. وكان ابن عدى حسن الرأي فيه، وتقدم الكلام عليه.

والحاصل: أن هذا الحديث ضعيف جدا بهذا الاسناد.

الحديث الحادي عشر:

«من زارني بعد موتي فكأنما زارني وأنا حي».

قال الامام تقي الدين السبكي: رواه أبو الفتوح سعيد بن محمد ابن إسماعيل اليعقوبي في جزء له فيه فوائد مشتملة على بعض شمائل سيدنا رسول الله ﷺ وآثاره وما ورد في فضل زيارته ودرجة زواره (شفاء السام ص ٣٤ - ٣٥).

وأخرجه اليعقوبي من طريق خالد بن يزيد، ثنا عبد الله بن عمر العمرى، قال: سمعت سعيد المقبري يقول: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول فذكره مرفوعا. في هذا الاسناد خالد بن يزيد أبو الهيثم العمرى المكي كذبه أبو حاتم ويحيى بن معين وضعفه جدا العقيلي وابن عدى وابن حبان وغيرهم.



الحديث الثاني عشر:

«من زارني ميتاً فكأنما زارني حياً، ومن زتر قبري وجبت له شفاعتي يوم القيامة، وما من أحد من أمتي له سعة ثم لم يزرنني فليس له عذر».

أخرجه ابن النجار في الدرة الثمينة في فضائل المدينة (ص ١٤٤). من طريق محمد بن مقاتل عن جعفر بن هارون عن سمعان بن المهدي عن أنس مرفوعاً به. وهذا بعض من نسخة سمعان بن المهدي المكدوبة. قال الحافظ الذهبي في الميزان (٢ / ٢٣٤) عن سمعان هذا:

ألصقت به نسخة مكذوبة رأيتها قبح الله من وضعها. اهـ.

وقال الحافظ في «اللسان» (٣ / ١١٤) في ترجمة سمعان المذكور: وهي من رواية محمد بن مقاتل الرازي عن جعفر بن هارون الواسطي عن سمعان، فذكر النسخة وهي أكثر من ثلاثمائة حديث أكثر متونها موضوعة. وهذا هو السند المذكور أعلاه ومحمد بن مقاتل الرازي. قال عنه الذهبي (٤ / ٤٧):

تكلم فيه ولم يترك. اهـ.

وجعفر بن هارون الواسطي قال عنه الذهبي: أتى بخبر موضوع. اهـ.

ونسخة سمعان بن مهدي عن أنس من النسخ المشهورة بالوضع.

الحديث الثالث عشر:

«رحم الله من زارني، وزمام ناقتة بيده».

هذا الحديث وضعه العوام ولا إسناد له، وقد صرح الحافظ ابن حجر بأنه مما لا أصل له. وأقره تلميذه السخاوي في المقاصد الحسنة.

الحديث الرابع عشر:

«من زارني وزار أبي إبراهيم في عام واحد دخل الجنة».

هذا حديث موضوع ولا إسناد له، صرح بذلك الامام النووي في المجموع



(٨ / ٢٠٩)، وابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (ص ٤٠٢). وممن حكم ببطلانه الزركشي والسيوطي وابن عراق في جماعة آخرين.

الحديث الخامس عشر:

«من صلى علي عند قبري سمعته، ومن صلى علي نائياً أبلغته».

أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في الثواب (كما في اللالي: ١ / ٢٨٣). حدثنا عبد الرحمن بن أحمد الأعرج، حدثنا الحسن بن الصباح، حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به مرفوعاً. قال الحافظ السخاوي في القول البديع (ص ١٥٤): وسنده جيد كما أفاده شيخنا (أي الحافظ ابن حجر). اهـ وقد أصاب الحافظ في حكمه، فإسناد الحديث رجاله رجال الصحيح ما خلا شيخ أبي الشيخ الأصبهاني، وهو عبد الرحمن بن أحمد بن أبي يحيى الزهري أبو صالح الأعرج المتوفى سنة ٣٠٠ ترجمه أبو الشيخ الأصبهاني في طبقات المحدثين بأصبهان (٣ / ٥٤١)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢ / ١١٣)، ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. وقد روى عنه جماعة منهم أبو الشيخ ابن حبان الأصبهاني الحافظ، فغاية ما في الرجل إنه مستور، وهو على شرط ابن حبان لكن لم أجده في ثقاته. ومثل هذا الصنف من الرواة يقبل الجمهور حديثه ما لم يخالف كما صرح الذهبي بذلك في ترجمة مالك بن الخير الزيادي. وقال الذهبي في ترجمة زياد بن مليك (٢ / ٩٣): شيخ مستور ما وثق ولا ضعف، فهو جائز الحديث. اهـ.

وقال في ترجمة الربيع بن زياد الهمداني (٢ / ٤٠): ما رأيت لاحد فيه تضعيفاً، فهو جائز الحديث. اهـ.

وتوسع الزركشي فقال في الاعتبار في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر (ص ٦٩):

قال أهل هذا الشأن: إن جهالة الراوي لا توجب قدحاً إذا كان من روى عنه ثقة، فإن روايته عنه تكون تعديلاً له. اهـ.



والحاصل أن رواية من كان هذا شأنه مقبولة ما لم يخالف أو يأت بمتن منكر، ولا تجد هنا مخالفة ومتن الحديث ليس فيه نكارة. فالحديث بهذا الاسناد مقبول، وقد قال الحافظ أحمد بن الصديق الغماري في المداوي لعلل المناوي (٦ / ٢٧٧ / ١) إسناده نظيف. اهـ.

وقد صرح ابن تيمية في الرد على الاخواني (ص ١٣٤) أن الحديث صحيح المعنى، ولكنه تكلم في إسناده باعتبار ما سيأتي إن شاء الله تعالى. وللحديث طريق آخر عن الاعمش. أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤ / ١٣٧)، والبيهقي في حياة الانبياء (ص ١٥)، وفي شعب الايمان (٢ / ٢١٨)، والخطيب في التاريخ (٣ / ٢٩١، ٢٩٢)، وابن الجوزي في الموضوعات (١ / ٣٠٣)، وغيرهم. من طريق محمد بن مروان السدي عن الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به مرفوعاً.

قلت: في إسناده محمد بن مروان السدي متروك الحديث وكذب. وقال العقيلي في الضعفاء: لا أصل له من حديث الاعمش وليس بمحفوظ ولا يتابعه إلا من هو دونه. اهـ.

وقال ابن كثير في «التفسير» (٦ / ٤٦٦): في إسناده نظر تفرد به محمد بن مروان السدي الصغير وهو متروك. اهـ.

النظر الذي ذكره ابن كثير هو بالنسبة لهذا الاسناد فقط، فقد حكم على هذا الحديث بالوضع ابن الجوزي ومن تبعه. أما بالنظر لما للطريق الذي أخرجه أبو الشيخ في الثواب، فالحديث جيد الاسناد كما صرح بذلك الحافظ ابن حجر، واختلف فيه قول ابن تيمية، فحكم عليه بالوضع في الفتاوى (٢٧ / ٢٤١)، لكن قال: إسناده لين في إحدى رسائله في الزيارة (ص ١٧) وقال في الرد على الاءخواني (ص ١٣٤): وإن كان معناه صحيحاً فإسناده لا يحتاج به. وأنت خير

أن حكمه بالوضع فبالنظر لاسناد السدى الصغير فقط. وإن تعجب فاعجب من ابن عبد الهادي رحمته الذي ذهب إلى أقصى التشدد، فقال في صارمه: وقد روى بعضهم هذا الحديث من رواية أبى معاوية عن الاعمش، وهو خطأ فاحش وإنما محمد بن مروان تفرد به، وهو متروك الحديث متهم بالكذب. اهـ.

ووجه العجب أنه جعل رواية السدى المتروك المكذب هي المحفوظة وسواء كان قد وقف على رواية أبى الشيخ أو لم يقف عليها، فإنه لم يأت بدليل يقيم صلب دعواه، وما كان كذلك فإنه ينهار من أساسه، ثم محمد بن مروان السدى لم يتفرد به كما يشير إليه كلام العقيلي وكما يعلم من رواية أبى الشيخ الاصبهاني المتقدمة ولعل ابن عبد الهادي لم يرد أن يخالف شيخه ابن تيمية.

وحاصل ما ذكر أن الحديث جيد الاسناد، ومن حكم على هذا الحديث بالوضع فلعدم وقوفه على رواية أبى الشيخ. والله أعلم.

الحديث السادس عشر:

«ما من أحد يسلم على، إلا رد الله عليّ روحي حتى أرد عليه».

أخرجه أحمد (٢ / ٥٢٧)، وأبو داود (٢ / ٢٩٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥ / ٢٤٥)، وفي حياة الأنبياء (ص ١١)، وفي الشعب (٢ / ٢١٧)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢ / ٣٥٣). جميعهم من طريق أبى صخر حميد بن زياد عن يزيد بن عبد الله ابن قسيط عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ما من أحد يسلم على إلا رد الله على روحي حتى أرد ﷺ. أبو صخر حميد بن زياد قال عنه أحمد وابن معين: لا بأس به، ووثقه الدارقطني وابن حبان وقال البغوي: مدني صالح الحديث. وقال ابن عدى: وهو عندي صالح الحديث. وضعفه يحيى بن معين في رواية وكذا النسائي، ووثقه ابن شاهين، وذكره الذهبي في جزء من تكلم فيه، وهو موثق (ص ٧٣). ثم وثقه من اتفق الائمة على قبول

توثيقه والعمل بمقتضاه، فقد أخرج له مسلم في صحيحه. فالرجل حسن الحديث على الأقل فلا تلتفت لتشغيب ابن عبد الهادي، فإنه جعل الاختلاف في اسم وكنية الراوى سبباً لرد حديثه، ولو كان الاختلاف في الاسم والكنية سبباً لتضعيف الراوى لفتح باب جديد لتضعيف الرواة، وعند ذلك فللعقلاء أن يقولوا: رحمة الله على الحديث وعلومه، فكم من راو اختلف في اسمه وكنيته، وهو ثقة، وكم من راو اتفق على اسمه وكنيته وهو ضعيف.

والحاصل أن حميد بن زياد حسن الحديث. أما يزيد بن عبد الله بن قسيط فقد احتج به الجماعة ووثقة النسائي وابن حبان وابن عبد البر وغيرهم، وقال ابن معين: لا بأس به. فالحديث حسن بهذا الاسناد. والله أعلم.

الحديث السابع عشر:

أخرج الحاكم في المستدرك (٢/٥٩٥) من طريق محمد بن إسحاق، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن عطاء مولى أم حبيبة قال:

سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «ليهبطن عيسى بن مريم حكماً عادلاً، وإماماً مقسطاً، وليسكن فجاً حاجاً أو معتمراً أو بنيتيهما، وليأتين قبري حتى يسلم علي ولأردن عليه».

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة وسلمه الذهبي. وللحديث أوجه آخر ورجح هذا الوجه أبو زرعة الرازي في العلل (رقم ٢٧٤٧)، ولا يضر هنا عدم تصريح محمد بن إسحاق بالسماع لأنه توبع.

الحديث الثامن عشر:

«لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا».

حديث صحيح بل متواتر له طرق متعددة عن أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وعلى



بن أبي طالب، وأبي الجعد الضمري ووائل بن الاسقع، والمقدام بن معدى
كرب وأبي أمامة وعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

أما حديث أبي سعيد الخدري، فأخرجه البخاري (٣ / ٦٣)، ومسلم (٢ / ٩٧٦)،
والترمذي (٨ / ١٤٢)، وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (١ / ٤٥٢)،
وأحمد (٣ / ٣٤، ٤٥، ٥١)، وأبو يعلى (٢ / ٣٣٨)، والحميدي (٢ / ٣٣٠)،
وابن أبي شبة في المصنف (٤ / ٢٧٢)، وابن جبان في صحيحه (٣ / ٧١)،
والطحاوي في مشكل الآثار (١ / ٢٤٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠ / ٨٢)،
وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٢ / ٢٢١)، وأبو نعيم في ذكر
أخبار أصبهان (١ / ٨٥)، والطبراني في المعجم الاوسط (٣ / ١٠٣)، والخطيب
في تاريخ بغداد (١١ / ١٩٥)، والواسطي في فضائل بيت المقدس (ص ٦)
والبغوي في شرح السنة (٢ / ٣٣٦). وغيرهم من طرق عن قزعة بن يحيى عن
أبي سعيد الخدري به مرفوعا. ولفظ البخاري وغيره: «لا تسافر المرأة مسيرة
يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم، ولا صوم في يومين: الفطر والاضحى، ولا
صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب، ولا تشد
الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجد الحرام ومسجد الأقصى ومسجدي هذا».

وله طريق ثان عن أبي سعيد الخدري أخرجه أحمد في المسند (٣ / ٥٣)،
وابن الجوزي في فضائل القدس (ص ٩٦) من طريق مجالد بن سعيد عن أبي
الوداك عن أبي سعيد الخدري به مرفوعا. مجالد بن سعيد وأبو الوداك هو جبر
بن نوف فيها مقال وحديثها يصلح للاستشهاد به على الأقل. وطريق ثالث
أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٢ / ٢ ل ٢) من حديث عطية العوفي
عن أبي سعيد الخدري. وعطية العوفي سبق تفصيل الكلام عليه عند الكلام على
حديث: «اللهم إني أسألك بحق السائلين». وطريق رابع أخرجه عبد حميد في

المنتخب من المسند (رقم ٩٤٩ ص ١٨٠)، وتام في فوائده (الروض البسام: ١ / ٣٠٠). من طريق أبي هارون عمارة بن جوين العبدى عن أبى سعيد الخدرى مرفوعا به. وعمارة بن جوين شديد الضعف، وقال عنه الحافظ في التقریب: متروك. وأخرج بعضه من هذا الطريق أبو يعلى الموصلى في مسنده (٢ / ٣٧٢). وطريق خامس أخرجه أحمد في المسند (٣ / ٧١) عن عكرمة مولى زياد عن أبى سعيد الخدرى مرفوعا به. وطريق سادس فيه أخذ ورد أخرجه أحمد (٣ / ٦٤، ٩٣)، وأبو يعلى في مسنده (٢ / ٤٨٩) من طريق ليث وعبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب قال: أقبلت أنا ورجال من عمرة فمررنا بأبى سعيد الخدرى، فدخلنا عليه فقال: أين تريدون؟ قلت: نريد الطور، قال: وما الطور؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تشد رحال المطى إلى مسجد يذكر الله فيه إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجد الحرام، ومسجد المدينة، وبيت المقدس...» الحديث. فزاد شهر بن حوشب زيادة هي: إلى مسجد يذكر الله فيه أو إلى مسجد ينبغى فيه الصلاة. ومثل هذه الزيادة محل أخذ ورد بين المحدثين ومحدثى الفقهاء والفقهاء. وممن قال بقبولها الحافظ ابن حجر، فقال في الفتح (٣ / ٦٥): ويؤيده ما روى أحمد من طريق شهر بن حوشب قال: سمعت أبا سعيد وذكرت عنده الصلاة في الطور، فقال: قال رسول الله ﷺ: «لا ينبغى للمصلى أن يشد رحاله إلى مسجد تبغى فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي». وشهر حسن الحديث وإن كان فيه بعض الضعف. اهـ. فهذا قول شيخ الفن وعلمه المفرد فانظره أيها المتبصر في اعتماد رواية شهر بن حوشب في شرح المراد من الحديث. فانفراد شهر بن حوشب بهذه اللفظة لا يعنى سقوطها وردها، فالرجل حسن الحديث، كما صرح الحافظ وقبله عدد من الحفاظ، ومال إلى هذا الحافظ ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم (ص ١٢٢)، وقال الحافظ الذهبي في سير

النبلاء (٤ / ٣٧٨): «والاحتجاج به مترجح». وأودعه - الذهبي أيضا - في جزء من تكلم فيه وهو موثق (ص ١٠٠). فإن تشددت غاية التشدد، فإن هذه اللفظة التي انفرد بها شهر بن حوشب هي من قبيل الرواية بالمعنى وتفسير للحديث من أحد كبار علماء التابعين.

تنبيه:

حاول الالباني أن يسقط اللفظة التي انفرد بها شهر بن حوشب بالكلية، فقال في إروائه (٣ / ٢٣٠): قوله: «إلى مسجد» زيادة في الحديث لا أصل لها في شيء من طرق الحديث عن أبي سعيد ولا عن غيره فهي منكرة بل باطلة، والآفة إما من شهر، فإنه سئ الحفظ، وإما من عبد الحميد وهو ابن بهرام، فإن فيه كلاما، وهذا هو الأقرب عندي، فقد رواه ليث عن شهر بدون الزيادة. اهـ.

قلت كلامه فيه نظر:

١ - فإن ما انفرد به شهر أو زاده على غيره لا يصح أن يقال له لا أصل له، ثم إطلاق البطلان على زيادته، والآفة من شهر، نعم لا يصح أن يقال ذلك أيضا، فإن شهرا ما خالف مالكا وشعبة وسفيان وأمثالهم، وما خالف أمرا معلوما مقطوعا به. ثم حديث الرجل يدور بين الحسن إما احتجاجا أو استشهادا فلا يكون مثله آفة أبدا. على أن هذه اللفظة التي انفرد بها شهر يقبلها جمع من الفقهاء ومحدثيهم.

٢ - قوله: وإما من عبد الحميد وهو ابن بهرام، فإن فيه كلاما. اهـ.

قلت: نعم عبد الحميد بن بهرام فيه كلام لكن حديثه عن شهر بن حوشب مقبول كما نص على ذلك عدد من الحفاظ. قال أحمد: أحاديثه عن شهر مقاربة، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: هو في شهر كالليث في سعيد المقبري قلت: ما تقول فيه؟ قال: ليس به بأس أحاديثه عن شهر صحاح لا أعلم روى عن شهر أحاديث أحسن منها. وقال أحمد بن صالح المصري:



عبد الحميد بن بهرام ثقة يعجبني حديثه أحاديثه عن شهر صحيحه. وعلى ذلك فالناقد المتيقظ لا يضعف حديثا عن شهر بن حوشب رواه عنه عبد الحميد بن بهرام، ومن فعل ذلك علمت أنه أوتى من قلة اطلاع أو تعصب.

٣- قوله: فقد رواه ليث عن شهر بدون الزيادة. اهـ.

قلت: بل رواه بالزيادة المذكورة ليث عن شهر بن حوشب بطريق صحيح في مسند أبي يعلى الموصلي (٢ / ٤٨٩)، وكان الاولى بالالباني إبقاء الاحتمال والتعلق به بدلا من القطع والله أعلم.

وفي هذا القدر كفاية لمن كان من أهل العناية. وأما حديث أبي هريرة فأخرجه البخاري (الفتح ٣ / ٦٣)، ومسلم (٢ / ١٠١٤)، وعبد الرزاق في المصنف (٥ / ١٣٢)، والحميدي في مسنده (٢ / ٤٢١)، وأحمد في مسنده (٢ / ٢٣٤، ٢٣٨، ٥٠١)، والدارمي (١ / ٢٧٢)، وأبو داود (٢ / ٥٢٨)، والنسائي (٢ / ٣٧)، وابن ماجه (١ / ٤٥٢)، وأبو يعلى (٩ / ٢٨٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥ / ٢٤٤)، والخطيب في التاريخ (٩ / ٢٢٢)، والبغوي في شرح السنة (٢ / ٣٣٧). جميعهم من طرق متعددة عن أبي هريرة. وله رواية منكرة عن أبي هريرة أخرجه الطبراني في الاوسط (٢ / ١ / أ) من طريق خثيم بن مروان عن أبي هريرة قال: قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجد الخيف ومسجد الحرام ومسجدي هذا». قال الطبراني: لم يذكر مسجد الخيف في شد الرحال إلا في هذا الحديث. اهـ.

قلت: فيه ضعف وانقطاع. قال البخاري في التاريخ الكبير (٣ / ٢١٠): لا يتابع في مسجد الخيف ولا يعرف لخثيم سماع من أبي هريرة. اهـ.

وخثيم بن مروان ذكره ابن الجارود في الضعفاء وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به ووثقه ابن حبان.

والحاصل أن هذه اللفظة: مسجد الخيف منكرة تفرد بها خثيم وهو ضعيف، ولم يسمع عن أبي هريرة. وأما حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه فأخرجه أحمد (٣ / ٣٥٠)، والنسائي في السنن الكبرى (تحفة ٢ / ٣٤١) وعبد بن حميد في المنتخب من المسند (رقم ١٠٩٧، ص ١٩٧)، وأبو يعلى في مسنده (٤ / ١٨٢ - ١٨٣)، وابن حبان في صحيحه (٤ / ٤٩٥)، والطبراني في الاوسط (١ / ٤١٥)، والحضرمي في تاريخ علماء مصر (ص ١٠٧)، وقاسم بن قطلوبغا في عوالي الليث (رقم ٣٥). جميعهم من طرق عن الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر به مرفوعا. وقال الطبراني في المعجم الاوسط: لم يرو هذا الحديث عن الليث إلا العلاء بن موسى. اه. وفيه نظر. فقد تابع العلاء بن موسى في المسند يونس بن محمد المؤدب، وقتيبة بن سعيد في السنن الكبرى، وعيسى بن يونس في صحيح ابن حبان، وأحمد بن يونس في المنتخب من مسند عبد بن حميد، والحضرمي في تاريخ مصر، وكامل الجحدري في مسند أبي يعلى. فالاسناد صحيح سواء انفرد به العلاء بن موسى أو تابعه غيره. ولم ينفرد به الليث بن سعد عن أبي الزبير. فقد رواه عن أبي الزبير - فيما علمت - اثنان:

أولهما: ابن لهيعة أخرج هذه المتابعة أحمد في المسند (٣ / ٣٣٦)، قال: ثنا حسن، ثنا ابن لهيعة، ثنا أبو الزبير عن جابر قال: قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خير ما ركبت إليه الرواحل مسجد إبراهيم عليه السلام ومسجدي». حسن هو ابن موسى الاشيب ثقة احتج به الجماعة. وعبد الله بن لهيعة مدلس كان قد اختلط بعد احتراق كتبه وقد صرح بالسماع.

وثانيهما: ما أخرجه البزار (كشف الاستار: ٢ / ٤)، والطحاوي في مشكل الآثار (١ / ٢٤١) كلاهما من طريق عبد العزيز ابن عبد الله الاويسى المدني عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن أبي الزبير عن جابر أن

رسول الله ﷺ قال: «خير ما ركبت إليه الرواحل مسجد إبراهيم عليه السلام ومسجد محمد ﷺ»، وهذا الاسناد صحيح. وعبد الرحمن بن أبي الزناد من تكلم فيه ففي حديث غير المدنيين عنه فقط، والراوي عنه مدني ثقة. وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما فأخرجه ابن حبان في الثقات (٨ / ٤٥٩)، والطبراني في مسند الشاميين (رقم ١٥٣٨)، والعقيلي في الضعفاء (٣ / ٢٥٦)، والضياء المقدسي في فضائل بيت المقدس (رقم ٥). جميعهم من طرق متعددة عن علي بن يونس البلخي العابد عن هشام بن الغاز، عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «لا تشد المطايا إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدا الحرام ومسجدي هذا والمسجد الاقصى».

وعلى بن يونس البلخي ذكره العقيلي في الضعفاء (٣ / ٢٥٦) وقال: لا يتابع على حديثه وسكت عنه ابن أبي حاتم ووثقه ابن حبان وروى عن جماعة. واعتمد الهيثمي توثيق ابن حبان لعلي بن يونس فقال في المجمع (٤ / ٤): رجاله ثقات. اهـ.

وله طريق آخر عن ابن عمر مرفوعا بلفظ: «لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجد الحرام، ومسجد المدينة، ومسجد بيت المقدس». وشيخ الطبراني فيه هو أحمد بن محمد بن رشدين فيه مقال مشهور، وبالعكس بعضهم فيه فكذبه. لكن الحديث جاء موقوفا عن ابن عمر من طرق أنظف من الطريقتين المذكورين بكثير. فقد أخرج البخاري في التاريخ الكبير (٧ / ٢٠٤)، وعبد الرزاق (٥ / ١٣٥)، وابن أبي شيبة (٢ / ٣٧٣). وعمر بن شبة في أخبار المدينة (كما في الصارم المنكي ص ٣٤٢). من حديث سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طلق بن حبيب عن قزعة قال: سألت ابن عمر أتى الطور؟ قال: دع الطور ولا تأتها وقال: لا تشدوا الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد. وهذا الاسناد صحيح لا علة

فيه. وقد تابع ورقاء بن عمر سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أخرج هذه المتابعة البيهقي في شعب الايمان (٨ / ١٠٦). وتابعه أيضا ابن جريج، أخرج هذه المتابعة الفاكهي في أخبار مكة (٢ / ٩٤)، وعبد الرزاق في المصنف (٥ / ١٣١). وقد خالف أصحاب ابن عيينة وهم جمع من الثقات الحفاظ أحمد ابن محمد الازرقعي، فرواه عن ابن عمر مرفوعا كما في أخبار مكة لحفيده (٢ / ٦٤ - ٦٥). فرواية الازرقعي شاذة لمخالفتها لجمع من الثقات. وعليه فتصحيح الالباني لهذه الرواية الشاذة في أحكام الجنائز (ص ٢٨٧) خطأ ظاهر. وأما حديث عبد الله بن عمرو بن العاص. فأخرجه ابن ماجه (١ / ٤٥٢)، والطحاوي في مشكل الآثار (١ / ٢٤٢)، والطبراني في مسند الشاميين (٢ / ٣٠٩)، والفاكهي في أخبار مكة (٢ / ٩٩)، ويعقوب بن سفيان الفسوي (٢ / ٢٩٥). جميعهم من طريق يزيد بن أبي مريم، عن قزعة بن يحيى، عن عبد الله بن عمرو به مرفوعا وهذا إسناد صحيح. ووقع عند ابن ماجه والطحاوي والطبراني في مسند الشاميين عبد الله بن عمرو مقرونا بأبي سعيد الخدري. وأما حديث علي بن أبي طالب فأخرجه الطبراني في الاوسط (٨ / ل ٢١٠ / ٢)، والصغير (١ / ١٧٣)، ومن طريقه الضياء المقدسي في فضائل بيت المقدس (رقم ٦). قال الطبراني في المعجم الصغير: حدثنا سلمة بن إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل الحضرمي الكوفي، حدثني أبي عن أبيه عن جده سلمة بن كهيل الحضرمي عن حجية بن عدى عن علي بن مرفوعا. قال الطبراني: لم يروه عن سلمة إلا ابنه يحيى تفرد به ولده عنه. وأشار لهذه الغرابة الضياء المقدسي. وهذا الاسناد شديد الضعف، فإبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة ضعيف وأبوه وجده متروكان. واقتصر الهيثمي في المجمع (٤ / ٣، ٤) على إعلاله بالاول فقط فقال: رواه الطبراني في الصغير والاول وفيه إبراهيم بن إسماعيل ابن يحيى الكهيلي وهو ضعيف. اهـ.



ومتن الحديث معروف من حديث أبي سعيد الخدري كما تقدم. وأما حديث أبي الجعد الضمري فأخرجه البزار (كشف الاستار ٢ / ٤)، والطحاوي في مشكل الآثار (١ / ٢٤٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٢ / ٣٦٦)، والضياء المقدسي في فضائل بيت المقدس (رقم ٥). جميعهم عن سعيد بن عمرو، ثنا عبثر، عن محمد بن عمرو عن عبيدة بن سفيان، عن أبي الجعد الضمري به مرفوعا. رجاله ثقات رجال الصحيح.

وقد قال الهيثمي في المجمع (٤ / ٤): رواه الطبراني في الكبير والوسط ورجاله رجال الصحيح ورواه البزار أيضا. اهـ.

وأما حديث واثلة بن الاسقع فأخرجه الضياء المقدسي في فضائل بيت المقدس (رقم ٧) من طريق أيوب بن مدرك الحنفي عن مكحول عن واثلة بن الاسقع به. وقال الضياء المقدسي: لا أعلم أني كتبت من حديث واثلة إلا من هذا الوجه من رواية أيوب بن مدرك وهو من المتكلمين فيه. اهـ.

وأيوب بن مدرك قال عنه ابن معين: ليس بشيء. وقال مرة: كذاب، وقال أبو حاتم والنسائي: متروك. ومع ضعف أيوب بن مدرك، ففي الاسناد انقطاع، فإن أيوب بن مدرك عن مكحول مرسل (التاريخ الكبير: ١ / ٤٢٣). فهذا الاسناد من قسم الواهيات. وأما حديث المقدام بن معدى كرب وأبي أمامة ~~عنه~~ فأخرجه أبو نعيم الاصبهاني في الحلية (٩ / ٣٠٨). حدثنا سليمان، ثنا موسى، ثنا محمد بن المبارك، ثنا إسماعيل ابن عياش، عن زيد بن زرعة عن شريح بن عبيد عن المقدام بن معدى كرب وأبي أمامة به مرفوعا. في هذا الاسناد ضعف وانقطاع. أما الضعف فبسبب موسى وهو ابن عيسى بن المنذر هكذا وقع في ترجمة محمد بن المبارك الحمصي في حلية الاولياء مرارا.



وموسى بن عيسى قال عنه الحافظ في اللسان (٦ / ١٢٦ - ١٢٧): روى عنه الطبراني وهو من قدماء شيوخه سمع منه قبل الثمانين ومائتين وكتب النسائي عنه فقال: حمصي لا أحدث عنه شيئاً ليس هو شيئاً. اهـ.

قلت: وقع سماعه في المعجم الصغير (٢ / ١٠٩)، سنة ثمان وسبعين ومائتين. وأما الانقطاع فإن شريحاً لم يدرك أبا أمامة ولا المقدم. قال ابن أبي حاتم الرازي سمعت أبي يقول: شريح بن عبيد الحضرمي لم يدرك أبا أمامة ولا الحارث بن الحارث ولا المقدم. اهـ (المراسيل ص ٩٠). وأما حديث عمر بن الخطاب فأخرجه البزار في مسنده البحر الزخار (١ / ٢٩١ - ٢٩٢). قال: حدثنا يحيى بن محمد بن السكن قال: نا حبان بن هلال وأملاه علينا من كتابه عن همام عن قتاده عن أبي العالية عن ابن عباس عن عمر أن النبي ﷺ قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجد الحرام، ومسجدي هذا، ومسجد الأقصى». قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر إلا من هذا الوجه من هذا الاسناد وهو خطأ أتى خطؤه من حبان لأن هذا الحديث إنما يرويه همام وغيره عن قتادة عن قزعة عن أبي سعيد. اهـ.

وقال الهيثمي في المجمع (٤ / ٤):

رواه البزار ورجاله رجال الصحيح إلا أن البزار قال: أخطأ فيه حبان بن هلال. اهـ.

وحبان بن هلال (بفتح الحاء) ثقة ثبت متفق عليه لكنه خالف أصحاب همام فجعله من مسند عمر بن الخطاب والصواب أنه من مسند أبي سعيد الخدري كما تقدم. وهكذا رواه أصحاب قتادة من وجوه.



أنجز الكتاب بحمد الله تعالى، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد
الفتاح لما أغلق، والخاتم لما سبق، ناصر الحق بالحق، والهادي إلى صراطك
المستقيم، وعلى آله وصحبه في كل لحظة ونفس بعدد كل معلوم لك. وكتب
محمود سعيد بن محمد ممدوح عفا الله عنه

التنزيه بمعنى مدح التوحيد

تأليف

حسن بن علي السقاف

القرشي الهاشمي الحسيني الشافعي

حسن بن علي السقاف

وُلِدَ السقاف في شهر شَوّال من عام (١٣٨٠هـ) - الموافق لسنة ١٩٦١م - في مدينة عَمّان بالأردن، و بعد إنهائه الدراسة الابتدائية و المتوسطة سافر إلى الشام سنة (١٩٧٨م) و درس على يَد علمائها هناك و منهم الشيخ هاشم المجذوب و الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي و الشيخ حسين خطاب و الشيخ أسعد الصاغر جي. و درس على بعض علماء بلده الأردن كالشيخ القاضي مطيع الحمّامي أو الشيخ محمد هليل و الشيخ أحمد الخضري، ثم سافر بعدها إلى المغرب و هناك حصل على إجازة في علم الحديث و نقل الروايات من عبد الله بن الصديق الغماري أحد محدّثي أهل السّنة الكبار.

خلفيته المهنية

- ١ - عمل مدرّساً في جامعة البلقاء منذ عام (٢٠٠٦م)؛
- ٢ - أصبح عضواً في مجمع التقريب بين المذاهب الإسلامية؛
- ٣ - أصبح عضواً فعالاً في مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي؛
- ٤ - أصبح عضواً في لجنة الإشراف على البرامج الدراسية في وزارة التربية و التعليم في الأردن؛
- ٥ - أصبح مشاوراً أعلى لرئيس مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي في عام (٢٠٠١م)؛
- ٦ - ثم مديراً لدار الإمام النووي للتأليف و نشر الأبحاث.

للسقاف مؤلفات و كُتِبَ عديدة تزيد على (١١٠) كتاب في مختلف علوم الحديث والفقه والعقيدة والتفسير، لكن أهمها هو كتابه المسمى (صحيح شرح العقيدة الطحاوية) ثم مقدمة وتحقيق على كتاب العلو للذهبي، و صحيح صفة صلاة النبي ﷺ. و من كُتِبَ القيمة الأخرى ما يلي:

١- شرح لعمدة السالك وعدة الناسك على طريقة المحدثين (٥) مجلدات لباب الحج (مخطوط).

٢- إحتجاج الخائب بعبارة من ادعى الاجماع فهو كاذب (طبع).

٣- الامتاع والاستصاء لادلة تحريم نقل الاعضاء (مطبوع).

٤- عقيدة أهل السنة والجماعة. مع تعليقات على رسالة الامام النووي في التصوف (مطبوع) مرتين.

٥- بهجة الناظر في التوسل بالنبي الطاهر (مطبوع).

٦- تعليقات على كتاب المحدث الغماري (إرغام المبتدع الغبي بجواز التوسل بالنبي) (مطبوع).

٧- الاغاثة بأدلة الاستغاثة (مطبوع).

٨- وهم سئ البخت الذي حرم صيام السبت (مخطوط).

٩- حكم المصافحة والمس والرد على من به مس (مطبوع).

١٠- إمتاع الاحاظ بتوثيق الحفاظ (مخطوط).

١١- التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد (مطبوع) (مرتين).

١٢- الجام المفترى العنود المتمسلف عمر محمود (مخطوط).

١٣- القول العطر في نبوة سيدنا الخضر (مخطوط).



- ١٤ - تحذير العبد الاواه من تحريك الاصبع في الصلاة (مطبوع).
- ١٥ - الادلة الجلية لسنة الجمعة القبلية (مطبوع).
- ١٦ - إرشاد العاثر إلى وضع حديث أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر (مطبوع).
- ١٧ - التنديد بمن عدد التوحيد (مطبوع).
- ١٨ - رسالة في نجاسة الاسيرتو والكحول واستعمالهما (مطبوعة) سمينها:
الدلائل والنقول في تحريم الكولونيا والاسيرتو لنجاسة الكحول..
- ١٩ - الرد المنيف على إمام التزييف (مخطوط).
- ٢٠ - تعليقات على رسالة الامام الكوثري (اللامذهبية قنطرة اللادينية)
(مخطوط).
- ٢١ - تطهير الصديد النازف من فم الدكتور مروان المجازف (مخطوط).
- ٢٢ - التنكيث على التوضيح وبيان صحة صلاة التساييح (مخطوط).
- ٢٣ - الباهر (مخطوط).
- ٢٤ - شرح سلم التوفيق الى محبة الله على التحقيق (شرح في التوحيد والفقہ
والتصوف) يقع في مجلدين. (مخطوط).
- ٢٥ - شرح أبيات العزيزي في مسائل تخلف المأموم عن الامام (مخطوط).
- ٢٦ - إعمال المبارد في الحديد البارد (مخطوط).
- ٢٧ - حكم الاسلام في صرف العملة وبيان جوازها (مخطوط).
- ٢٨ - اللجيف الذعاف للمتلاعب بأحكام الاعتكاف (مخطوط).
- ٢٩ - كشف الهابط من ضبط الضابط (مخطوط) رسالة في ثلاث ورقات.
- ٣٠ - إبطال التصحيح الواهن لحديث العاجن (مخطوط).
- ٣١ - القام الحجر للمتناول على الاشاعرة من البشر (مطبوع).



- ٣٢- الادلة المقومة لا عوجاجات المجسمة (مخطوط).
- ٣٣- الاتحاف بأسانيد وشيوخ حسن بن علي السقاف (مخطوط).
- ٣٤- تعليقات وتكملة على كتاب المحدث الغماري (فتح المعين بنقد كتاب الاربعين للهروي المجسم) (مطبوع).
- ٣٥- مقالة في رثاء العلامة محمد عبدو هاشم ^{رحمته}.
- ٣٦- مجموعة فتاوي ومسائل علمية وأبيات شعرية علمية في جزئين (مخطوط).
- ٣٧- إعلام المبيح الخائض بتحريم مس القرآن وقراءته على الجنب والخائض (مطبوع).
- ٣٨- القول المبثوث بصحة حديث صلاة الصبح بالقنوت (مطبوع).
- ٣٩- تعليقات على رسالة المحدث الغماري بيني وبين الشيخ بكر (مطبوع).
- ٤٠- برد الاكباد في الانتصار للعلامة الصابوني من إفتراء متعصبي العباد (مخطوط).
- ٤١- الشهاب الناري المنقض على عدو المحدث الغماري (مطبوع).
- ٤٢- إرشاد الخيران لفساد قولهم في المسألة قولان (مخطوط).
- ٤٣- تناقضات الالباني الواضحات، الجزء الاول في مجلد (مطبوع) فيه ذكر (٣٠٠) تناقض وخطأ للالباني طبع سبع مرات.
- ٤٤- إمعان النظر في مسألتي المسح على الخفين والجمع بين الصلاتين في المطر (مطبوع).
- ٤٥- تعليقات على (دفع شبه التشبيه) (مجلد) مطبوع.
- ٤٦- قاموس شتائم الالباني (مطبوع).
- ٤٧- البراهين الناسفة للانوار الزائفة (مطبوع).



- ٤٨ - الشهاب الحارق المنقض على إيقاف المتناقض !! المارق (مطبوع).
- ٤٩ - أقوال الحفاظ المنشورة في وضع حديث رأيت ربى في أحسن صورة (مطبوع).
- ٥٠ - تناقضات الالباني الواضحات (الجزء الثاني) فيه (٦٥٢) ممسك ومأخذ ما بين تناقض وخطأ (مطبوع).
- ٥١ - شرح جوهرة التوحيد على طريقة المحدثين المسمى (عقد الزبرجد النضيد في شرح جوهرة التوحيد)
- ٥٢ - تعليقات على رسالة المحدث الغماري بيني وبين الشيخ بكر (مطبوع).
- ٥٣ - برد الاكباد في الانتصار للعلامة الصابوني من إفتراء متعصبي العباد (مخطوط).
- ٥٤ - الشهاب الناري المنقض على عدو المحدث الغماري (مطبوع).
- ٥٥ - إرشاد الحيران لفساد قولهم في المسألة قولان (مخطوط).
- ٥٦ - تناقضات الالباني الواضحات، الجزء الاول في مجلد (مطبوع) فيه ذكر (٣٠٠) تناقض وخطأ للالباني طبع سبع مرات.
- ٥٧ - إمعان النظر في مسألتي المسح على الخفين والجمع بين الصلاتين في المطر (مطبوع).
- ٥٨ - تعليقات على (دفع شبه التشبيه) (مجلد) مطبوع.
- ٥٩ - قاموس شتائم الالباني (مطبوع).
- ٦٠ - البراهين الناسفة للأنوار الزائفة (مطبوع).
- ٦١ - الشهاب الحارق المنقض على إيقاف المتناقض !! المارق (مطبوع).
- ٦٢ - أقوال الحفاظ المنشورة في وضع حديث رأيت ربى في أحسن صورة (مطبوع).

٦٣ - تناقضات الالباني الواضحات (الجزء الثاني) فيه (٦٥٢) ممسك
وماخذ ما بين تناقض وخطأ (مطبوع).

٦٤ - شرح جوهرة التوحيد على طريقة المحدثين المسمى (عقد الزبرجد
النضيد في شرح جوهرة التوحيد) تحت الطبع.

٦٥ - رسالة في عدم جواز قول (عدد كمال الله) مخطوط.

٦٦ - البيان الكافي بعدم صحة نسبة كتاب الرؤية للدارقطني بالدليل الوافي
(طبع).

٦٧ - الشهاطي في بيان ما يهذي به الالباني في مقدماته من تحبظات وتخليط
(مطبوع). وهناك مؤلفات ورسائل لم تكمل بعد نذكر أسماءها في المطبوعات
الجديدة إن شاء الله تعالى.

مجد فاطمي نزار

باحث في مؤسسة دار الاعلام

لمدرسة اهل البيت

مقدمة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على عبده المصطفى، سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه المنتخبين أهل الوفاء، ومن لهم اقتفى.

أما بعد: فهذا جزء لطيف، ومنار منيف، أثبت فيه إبطال التثليث في تقسيم التوحيد إلى توحيد ألوهية وتوحيد ربوبية وتوحيد أسماء وصفات، حيث انتشر هذا التقسيم في هذا الزمان، وقد دعاني إلى ذلك ما رأيت من بعض من كتب في التوحيد والعقائد إثبات هذا الفرق واستساغته تقليدا من غير استبصار بحقيقة الامر والحال، وخصوصا أن هذا التقسيم لا يعرف عند السلف البتة وإنما اخترع هذا التقسيم وانتشر بعد القرن السابع الهجري، فأردت التنبيه عليه لئلا يغتر بهذا التقسيم أحد من طلاب العلم، فنسأل الله تعالى لنا الاعانة، فيما توخينا من الابانة.

ولا بد أيضا من التنبيه على القسم الثالث للتوحيد وهو: (توحيد الاسماء والصفات) وبيان المراد منه عند من يقول به في هذه الرسالة المختصرة وبالله تعالى التوفيق. (فاعلم): أن تقسيم التوحيد إلى هذه الاقسام الثلاث تقسيم غير صحيح، تكلم به بعض متأخري المصنفين منهم صاحب شرح العقيدة الطحاوية ابن أبي العز المنسوب للحنفية خطأ الذي رد على صاحب الكتاب الاصيل الامام أبي جعفر الطحاوي الحنفي رحمه الله أثناء شرحه على كتابه - متن

الطحاوية - في التوحيد فزيف ابن أبي العز بعض كلام الامام أبي جعفر الطحاوي رحمته، وظهر بثوب الدعوة إلى مذهب السلف الصالح، فخالف حقيقة صريح الكتاب والسنة والاجماع وعقيدة أهل السنة والجماعة الوارد في كلام الامام أبي جعفر الطحاوي، وظن الساعون في نشر هذا الشرح للطحاوية والمروجون له أنهم يستطيعون أن يقنعوا الناس بأنه يمثل عقيدة الاسلام الحقّة حيث ستروا وغطوا ما لم يعجبهم من عقيدة الطحاوي رحمته وهي العقيدة المتفق على قبولها وصحتها والتي تمثل عقيدة أهل الحق من أهل القرون الثلاثة المشهود لها بالخيرية بهذا الشرح المشحون بالاحطاء والمغالطات المختلفة المتنوعة!!، وكما قيل: لا يضر الفضل إقلال كما لا يضر الشمس إطباق الطفل وقد نص ابن أبي العز في شرحه المذكور على هذا التقسيم فقال: ' (فان التوحيد يتضمن ثلاثة أنواع: أحدهما الكلام في الصفات، والثاني: توحيد الربوبية، وبيان أن الله وحده خالق كل شيء، والثالث: توحيد الالهية وهو استحقاقه سبحانه وتعالى أن يعبد وحده لا شريك له) ١ هـ. فلنبداً بإثبات تحقيق عدم وجود هذا التقسيم وتنفيذ هذه العبارة فنقول وبالله تعالى التوفيق.

١ . انظر شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز، بتخريج الالباني، وتوضيح الشاويش المقرين لما فيها جملة وتفصيلاً، طبع المكتب الاسلامي، الطبعة السادسة ص (٧٨).

تمهيد

لقد أرسل الله تعالى سيدنا محمدا ﷺ بكلمة التوحيد (لا إله إلا الله محمد رسول الله) وحث عليها ووعد قائلها ومعتقدها الجنة، وقد وردت بذلك الآيات والاختبار الصحيحة، منها قول الله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (محمد: ١٩)، ومنها قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَعِيرًا﴾ (الفتح: ١٣)، وقال النبي ﷺ: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ وَالنَّارُ حَقٌّ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ عَمَلٍ» رواه البخاري (٦ / ٤٧٤ فتح) ومسلم (١ / ٥٧ برقم ٤٦). وقال ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِذَا قَالُواهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ» رواه البخاري (١ / ٧٥ فتح) ومسلم (١ / ٥٣ برقم ٣٦). فمن هذه الآيات الكريمة والاحاديث الشريفة يتضح وضوحا جليا أن الله سبحانه بين لنا أن التوحيد هو (لا إله إلا الله محمد رسول الله)، ولم يذكر الله تعالى في كتابه، ولا النبي ﷺ في سنته أن التوحيد ينقسم إلى ثلاثة أقسام توحيد ربوبية وتوحيد ألوهية وتوحيد أسماء وصفات، بل

١ . معنى ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ﴾ أي: بشارته أرسلها بواسطة الملك إلى السيدة مريم.

٢ . معنى ﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ أي: منه خلقا وتكوينا، لا جزءا كما تعتقد النصارى.

لم ينطق بهذا التقسيم أحد من الصحابة، بل ولا أحد من التابعين، بل ولا أحد من السلف الصالح رضي الله عن الجميع. بل إن هذا التقسيم بدعة خلفية مذمومة حدثت في القرن الثامن الهجري، أي بعد زمن النبي ﷺ بنحو ثمانمائة سنة، ولم يقل بهذا التقسيم أحد من قبل، والهدف من هذا التقسيم عند من قال به هو تشبيه المؤمنين الذين لا يسرون على منهج المتسلفين بالكفار، بل تكفيرهم بدعوى أنهم وحدوا توحيد ربوبية كسائر الكفار بزعمهم!! ولم يوحّدوا توحيد ألوهية - وهو توحيد العبادة الذين يدعون - وبذلك كفروا المتوسلين بالانبياء عليهم الصلاة والسلام أو بالاولياء وكفروا أيضا كثيرا ممن يخالفهم في أمور كثيرة يرون الصواب أو الحق على خلافها، وكل ذلك سببه ذلك الحراني، وعلى ذلك سار شارح الطحاوية ابن أبي العز الملقب بالحنفي فخالف الامام الحافظ الطحاوي الحنفي في عقيدته في مواضع عديدة! منها أن صاحب المتن الامام الطحاوي ينفي الحد عن الله سبحانه والشارح يرد عليه فيثبت الحد! ومنها أن صاحب المتن ينفي الجهة وينزه الله سبحانه أن يوصف بها والشارح يرد عليه فيثبتها! حتى قال العلامة علي القاري الحنفي عن شارحها ابن أبي العز في شرح الفقه الاكبر ص (١٧٢) بأنه: (صاحب مذهب باطل، تابع لطائفة من المبتدعة). ولا بد أن نبطل هذا التقسيم للتوحيد في هذه المقدمة الصغيرة المتواضعة باختصار تلخيصا للبحث الذي تحويه هذه الرسالة التي سنسلك فيها طريقة:

خير الكلام ما قل ودل، فنقول وبالله تعالى التوفيق:

(أولاً): لا يعرف في الشرع اطلاق اسم موحد على من كفر ولو بجزء من العقيدة الاسلامية وذلك بنص الكتاب والسنة، بل لا يجوز أن نقول الشرع ما لم يقل ولم يرد، فلا محل لنا أن نطلق على من كان يقر بوجود الله ويدرك أنه هو الإله المستحق للعبادة دون أن يدعن ويدخل في هذا الدين بأنه موحد، بل نطلق عليه

أنه كافر، بدليل قول الله تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ (الزمر: ٣). فقد وصفهم الله تعالى بالكذب وبالكفر، بل وصفهم بصيغة مبالغة وهي: (كفار) كما تقول: ضارب وضراب. فكيف يقال إنهم موحدون توحيد ربوبية والله تعالى وصفهم بالكفر صراحة؟!!

(ثانياً): هؤلاء الكفار الذين كانوا يقولون فيما وصفهم الله تعالى بقوله: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (الزمر: ٣٨) و (لقمان: ٢٥)، والذين كانوا يقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ (الزمر: ٣)، ما كانوا يقرون بتوحيد ربوبية لو سلمنا جدلاً بقسم توحيد الربوبية، وما كانوا يقرون بوجود الله تعالى، ولذلك أدلة سأوردها الآن إن شاء الله تعالى، وإنما قالوا ذلك عند محاجة النبي ومجادلته إياهم وإفحامه لهم بالادلة التي تثبت وجود الله تعالى وتبطل إلهية ما يعبدون من دون الله سبحانه.

فالله سبحانه وتعالى أمر نبيه ﷺ أن يجادلهم ويناقشهم في عقيدتهم وباقي أمورهم الفاسدة ليثبت لهم الحق قائلاً له: ﴿وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (النحل: ١٢٥)، فلما كان ﷺ يثبت لهم وجود الله ووحدانيته وأن لا إله إلا هو سبحانه ويلزمهم بترك عبادة هذه الاصنام التي كانوا يعبدونها ويسجدون لها من دون الله، كانوا يتحرجون ولا يعرفون بماذا سيجيبون فكانوا يقولون عند سؤال النبي ﷺ لهم: من خلق السموات والارض؟: الله. وكانوا يتحججون قائلين (ما نعبدهم) أي هذه الاوثان (إلا ليقربونا إلى الله زلفى). وهذا كذب صريح منهم لأنهم ما كانوا يعتقدون بوجود الله الذي خلق السموات والارض البتة بدليل أن الله أمرهم في القرآن الكريم أن يتفكروا في خلق السموات والارض ليعرفوا أن لها إلهاً خلقها وأوجدها فيؤمنوا به، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَىٰ

إِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ * وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ *
 وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ * فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصْبِرٍ ﴿
 (الغاشية: ١٧ - ٢٢)، وقال تعالى: ﴿وَالْهَكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ
 الرَّحِيمُ * إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي
 تَجْرَى فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَخْبَا بِهِ الْأَرْضَ
 بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَضْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ
 وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (البقرة: ١٦٣ - ١٦٤). فكانوا يريدون ما جاء في
 صدر هذه الآيات الشريفة قائلين: ﴿أَجْعَلِ الْإِلَهَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ
 عُجَابٌ﴾ (ص: ٥)، ولو كانوا مقررين بأن الله سبحانه هو خالق السموات
 والارض وما فيهن، لما ذكر الله لهم تلك الآيات الأمرة بالتفكر في الابل كيف
 خلقت وفي الجبال كيف نصبت وفي الارض كيف سطحت وفي السماء كيف
 رفعت. فقولهم عند سؤال النبي لهم وقت إلزامهم الحجة في المناظرة: من خلق
 السموات والارض؟! فيقولون: الله. وقولهم ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ
 زُلْفَى﴾ ما هو إلا كذب وكفر بنص القرآن الكريم، حيث قال الله تعالى في آخر
 الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ (الزمر: ٣)، كما قال سبحانه
 ﴿يُرْضَوْنَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ﴾ (التوبة: ٨). فلا يحل ولا يجوز لانسان أن
 يستنبط بعد هذا البيان من الآيتين (ما نعبدهم..) و (ولئن سألتهم..) أنهم كانوا
 موحدين توحيدا يسمى توحيد ربوبية، بل هذا استنباط معارض لنص القرآن
 الذي حكم عليهم بالكفر بل بالمبالغة بالكفر، ومنه يتبين أنه استنباط سطحي
 سخيف لا يقول به الا من لم يتعمق في فهم آيات القرآن الكريم وسنة النبي ﷺ
 وقواعد علم التوحيد المبنية على الكتاب والسنة الصحيحة، والذي يؤكد ذلك:
 (ثالثا): أن أولئك الكفار اشتهر عنهم أنهم كانوا يعبدون تلك الاصنام

ويحجون لها ويتقربون إليها ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لَعَلَّهُمْ يُنْصَرُونَ﴾ (يس: ٧٤)، ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ﴾ (النجم: ١٩ - ٢٠).

بل واشتهر عنهم أنهم كانوا يقولون: ما هي إلا أرحام تدفع وأرض تبلع وما يهلكنا إلا الدهر. قال الله تعالى مخبراً لنا عنهم ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (الجنانية: ٢٤). بل قال للنبي ﷺ أحدهم: ﴿مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ (يس: ٧٨)، فرد الله عليه ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ (يس: ٧٩). فهل يجوز لنا بعد هذا أن نصف من لا يقر بأن الله خالق ومحْيٍ بأنه موحد توحيد ربوبية والله تعالى يقول عنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ (الزمر: ٣). بل بلغ من كفرهم ما أخبر الله تعالى عنهم في كتابه العزيز إذ قال ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنْسَجِدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ (الفرقان: ٦٠)، فهل هؤلاء يقولون بوجود الرحمن الرحيم؟! ولو كانوا يقولون أن الله هو الخالق لما قال الله لهم: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ (المؤمنون: ٩١)، وعبر بالاله أيضاً ولم يعبر بالرب إشارة إلى أنهم لا يوحدون لا الرب ولا الاله ولأن الرب هو الاله، والاله هو الرب.

(رابعاً): ابن تيمية الذي اخترع تقسيم التوحيد إلى ألوهية وربوبية يقول إن المشركين كانوا يقولون بتوحيد الربوبية دون توحيد الألوهية وأن المسلمين الذين يخالفونه في آرائه كذلك وحدوا ربوبية ولم يوحدوا ألوهية، فهو يكفرهم بذلك،

١. والحق والواقع أن من ثلث التوحيد وقسمه إلى ثلاثة أقسام أبطل - سواء قصد أم لا - وألغى مثل هذه الآيات الثابتة كالجبال في كتاب الله تعالى زيادة على قصده الباطل من هذا التقسيم الذي فيه عدة مخالفات ومحظورات شرعية!! فالله تعالى المستعان!!

وهذا مراده من هذا التقسيم. قال في كتابه (منهاج السنة) (٢ / ٦٢) بعد أن دمج وخلط بعض أئمة الاسلام كالسهروردي^١ وأبي حامد الرازي والامدي وغيرهم بمن يخالفهم في آرائهم من الفلاسفة كأرسطوطاليس والفارابي وابن سينا ما نصه: (دخلوا في بعض الباطل المبدع، وأخرجوا من التوحيد ما هو منه كتوحيد الالهية وإثبات حقائق أسماء الله ولم يعرفوا من التوحيد إلا توحيد الربوبية وهو الاقرار بأن الله خالق كل شئ وهذا التوحيد كان يقر به المشركون الذين قال الله عنهم: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (لقمان: ٢٥). وهذه مغالطة منه وتلبيس، وهو كلام غلط كما بينا. وهل يعقل عاقل أو يقول إنسان بأن فرعون الذي كان من جملة المشركين كان يوحد ربوبية ولا يوحد ألوهية؟! وهو الذي يقول ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾ (القصص: ٣٨)، كما أنه هو القائل ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ (النازعات: ٢٤) ولو كان يقر بالربوبية لما قال: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾، بل لقال: (أنا الهكم الاعلى). ولو تذكر ابن تيمية قول الله تعالى في سورة الاعراف: ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ (الاعراف: ٧٦)، وقول سيدنا يوسف عليه السلام ﴿ءَأَرْبَابٌ مُتَفَرَّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ (يوسف: ٣٩)، وقول سيدنا ابراهيم عليه السلام ﴿ءَأَفْكَاءُ آلِهَةٌ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ (الصافات: ٨٦)، مع قول الله عز وجل ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً﴾ (يس: ٧٤)، وقول الكفار حينما دعاهم الرسول ﷺ الى كلمة التوحيد ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ (ص: ٥) لاستحى

١ . علما بأن السهروردي من علماء أهل السنة والجماعة، وعنه ينقل أكابر الائمة وعلماء الاسلام العقيدة، فالامام الحافظ ابن حجر العسقلاني ينقل عنه في الفتح (١٣ / ٣٩٠ سلفية دار المعرفة) مذهب السلف الصالح في الصفات ويقول عقب ذلك: قال الطيبي: هذا هو المذهب المعتمد وبه يقول السلف الصالح اه.

أن يفوه بذلك! ومن هذا الابضاح والبيان يتبين بطلان تقسيم التوحيد إلى هذه الاقسام، بل يتضح أن هذا التقسيم يعارض القرآن وعقيدة الاسلام، فلا يصح أن يقال: هذا تقسيم تعليمي، بل يجب أن يقال هذا تقسيم مغلوط معارض للقرآن الكريم. ويجب أن يعلم كل أحد أن شرح الطحاوية يحوى هذا الخطأ وهذه الاغلاط المتناقضة، وأن التعويل على مثل هذا الكتاب واعتقاد تدريسه ما هو إلا خطأ جسيم لم يتنبه له كثير من المدرسين والطلاب فاحذروه واتقوه وإني لكم منه نذير مبين.

[تنبيه]: اعلم أن متن الطحاوية وهو الكتاب الذي صنفه الامام أبو جعفر الطحاوي رحمته الله، كتاب صحيح مستقيم من أحسن كتب العقيدة التي تمثل اعتقاد السلف الصالح، ولانه أيضا - أعني الطحاوي - ذكر في مقدمة ذلك الكتاب أنه عقيدة الامام الاعظم أبو حنيفة رحمته الله وصاحبيه محمد بن الحسن والقاضي أبو يوسف. وأما شرحه المنتشر في الاسواق لابن أبي العز فيه أمور كثيرة مخالفة للكتاب الاصيل - متن الطحاوية - وفيه أيضا عقائد فاسدة كإثبات قدم العالم بالنوع وتسلسل الحوادث الى غير أول^١، وإثبات الحد لذات الله تعالى^٢، وإثبات الحرف والصوت لكلامه سبحانه^٣ وقيام الحوادث بذات الله سبحانه^٤ إلى غير ذلك من أخطاء جسيمة، وأغلاط أليمة، فتنبهوا.

١ . وذلك صفحة (١٢٩) من الطبعة الثامنة / المكتب الاسلامي.

٢ . انظر ص (٢١٩) من شرح الطحاوية، وقد ردنا هذا وأبطلناه في رسالتنا (التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد) فارجع إليها.

٣ . انظر ص (١٦٩) من شرح الطحاوية.

٤ . انظر ص (١٧٧) من شرح الطحاوية.

بيان أن من اعترف بوجود الله ولم يوحدّه فهو كافر إجماعاً ولا يسمى موحدًا توحيد ربوبية بنص القرآن الكريم وتنزلاً مع بعض أصحاب العقول ذات التفكير السطحي الضحل وعلى سبيل الجدل المنصوص على جوازه في القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ أقول: هب أن هناك قسماً من الجاهليين أو من أي طائفة من طوائف الكفار فيها أشخاص يقرون ويعترفون في غير مجال المضايقة في المناظرة، بأن الله هو الخالق المحي المميت، فإن هذا الاقرار منهم أو هذه المعرفة لا تجعل صاحبها يسمى أو يطلق عليه مؤمناً أو موحدًا لا شرعاً ولا لغة ولا عرفاً البتة، أما شرعاً فلأدلة منها قوله تعالى: ﴿أَلَا اللَّهُ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَخْتَصُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ (الزمر: ٣)، فقد صرح هذا النص لنا بأن الواحد من أولئك مع قوله: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ وتسليمنا جدلاً بأنه مقرر بقلبه بأنه معترف بوجود الله!! وهو ما يسميه الخصم (توحيد الربوبية) ومع ذلك كله أطلق عليه الله تعالى في كتابه كما ترون بأنه (كاذب كفار). وأما اللغة والعرف فلم يرد عن سيدنا رسول الله ﷺ في سنته الواسعة أنه ساءهم موحدين للربوبية، ولم ينقل عن أحد من الصحابة أنه قال في حقهم أو عنهم (إيمان دون إيمان) مثل ما نقل عن بعضهم كابن عباس رضي الله عنه وغيره أنه قال في بعض الأمور (كفر دون كفر) وهذا مما يؤكد لنا ويدل بأن اللغة التي كان ﷺ وأصحابه ينطقون بها والعرف الذي كان سائداً بينهم يمتنعان إطلاق موحد أو توحيد ربوبية على ذلك الانسان. ثم إن الايمان والتوحيد والعقيدة هو (ما وقر في القلب وصدقه العمل) وتعريف

الايمان والتوحيد واضح من حديث سيدنا جبريل في السؤال عنه الذي رواه مسلم، وظاهر في كتب التوحيد التي نصت على أن الايمان أو الدخول في التوحيد هو (الاتيان بالشهادتين لسانا مع الاقرار القلبي بكل ما جاء عن الله تعالى ورسوله مع الاذعان) فأين ذلك من ذا، وبذلك اتضح جليا بطلان ما ذهب إليه المخالف وادعاه، والله الموفق.

وأما القسم الثالث من التوحيد وهو ما سموه بتوحيد الاسماء والصفات فقد أشار إليه وذكره ابن تيمية في منهاج سنته (٢ / ٦٢) باسم (إثبات حقائق أسماء الله وصفاته) والمراد من هذا القسم إثبات التشبيه والتجسيم وبيان أنه غير مذموم، ولا تستعجب أخي القارئ من ذلك، واصبر فإنني سأقل لك ذلك من كتب ابن تيمية مثبتا رقم المجلد والصحيفة. قال ابن تيمية في كتابه التأسيس (١ / ١٠١): (وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الامة وأئمتها أنه ليس بجسم وأن صفاته ليست أجساما وأعراضا؟! فنفي المعاني الثابتة بالشرع والعقل بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرع ولا عقل، جهل وضلال) اه. وابن تيمية يقول كما هو ثابت عنه في كتبه وكما هو مشهور: (لا نصف الله إلا بما وصف به نفسه)!! فنقول له: إذا كنت لا تصف الله إلا بما وصف به نفسه فلماذا ثبت استقرار الله تعالى عما تقول على ظهر بعوضة وتجوزه، هل هذا هو توحيد الاسماء والصفات أيها الشيخ الحراني؟! وهل هذا ما وصف الله به نفسه؟!.

قال ابن تيمية في كتابه (التأسيس في رد أساس التقديس) (١ / ٥٦٨): (ولو قد شاء - الله - لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته فكيف على عرش عظيم) اه. فهل من التوحيد الخالص أيها الشيخ الحراني ويا من تتعصبون لارائه الشاذة أن تجوزوا استقرار رب العالمين سبحانه وتعالى عما

تصفون على ظهر ذبابة أو بعوضة؟! ولقد استحى عباد الاوثان والمشركون أن يصفوا آلهتهم بذلك!! وهل من توحيد الاسماء والصفات إثبات الحركة لله تعالى كما يقول ابن تيمية في كتابه (موافقة صريح المعقول) (٢ / ٤) على هامش منهاج سنته وقد نسب ذلك لاهل الحديث والسلف زورا؟! وأين وصف الله تعالى نفسه في كتابه بلفظ الحركة؟! وابن تيمية يقول في كتابه التأسيس (١ / ١٠١): (وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الامة وأئمتها أنه ليس بجسم وأن صفاته ليست أجساما وأعراضا) اهـ. ونقول له: بل في كتاب الله وفي سنة رسول الله وفي كلام السلف نفى لذلك، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١)، وقال ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (الاخلاص: ٤)، وهذا نص صريح في القرآن في تنزيه الله عن الجسمية والتركيب لان الجسم له مكافئ ومماثل، ولا يصح أن يقال فيه ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾.

وأما السنة: فقد روى الامام الحاكم في المستدرک (٢ / ٥٤٠) عن أبى بن كعب رضي الله عنه: (أن المشركين قالوا: يا محمد أنسب لنا ربك. فأنزل الله عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ قال: الصمد الذي: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، لانه ليس شئ يولد الا سيموت، وليس شئ يموت الا سيورث وان الله لا يموت ولا يورث، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ قال: (لم يكن له شبيه ولا عدل وليس كمثل شئ). قال الحاكم: (صحيح الاسناد ولم يخرجاه) وقال الذهبي: (صحيح) وسكت عليه الحافظ ابن حجر في (فتح الباري) (١٣ / ٣٥٦).

قلت: وهو صحيح. وسيأتى بعد صحيفة ان شاء الله تعالى عن الامام أبى حنيفة ذم التشبيه، وذكر الحافظ البيهقي في كتابه مناقب الامام أحمد الذي هو من أئمة السلف ورؤساء المحدثين رضي الله عنه ما نصه: (أنكر أحمد على من قال بالجسم



وقال ان الاسماء مأخوذة من الشريعة واللغة، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على ذى طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف والله سبحانه خارج عن ذلك كله، فلم يجوز أن يسمى جسما لخروجه عن معنى الجسمية ولم يجز في الشريعة ذلك فبطل). انتهى بحروفه.

وهذا الكلام من الامام أحمد ينسف كلام ابن تيمية نسفاً، وابن القيم تلميذ ابن تيمية ثبت في كتاب (بدائع الفوائد) (٤ / ٣٩) أن الله يجلس على العرش، ويجلس بجانبه سيدنا محمد ص وهذا هو المقام المحمود^١ (١٠)! ويثبت في كتابه (الصواعق المرسله) أن لله ساقين، وأنه إذا لم يذكر الله في كتابه إلا ساقاً واحدة فهذا لا ينفي أنه ليس له ساق أخرى فيقول ما نصه: (هب أنه سبحانه أخبر أنه يكشف عن ساق واحدة هي صفة، فمن أين في ظاهر القرآن أنه ليس له سبحانه الا تلك الصفة الواحدة؟^٢ وأنت لو سمعت قائلاً يقول: كشفت عن عيني وأبديت عن ركبتني وعن ساقني هل يفهم منه أنه ليس له إلا ذلك الواحد فقط؟) اهـ.

فانظر الى هذا التجسيم الصريح وإلى هذا الهراء والهذيان ص (٣١ - ٣٢) من (مختصر الصواعق المرسله) (طبع مكتبة الرياض الحديثة) وانظر كتاب (الصواعق المرسله على الجهمية والمعتلة) لابن القيم (١ / ٢٤٥ طبع دار العاصمة الرياض) وابن القيم متعصب لذلك وسائر على قاعدة شيخه الحراني التي أسسها له في كتابه التأسيس (١ / ١٠٩) حيث قال هناك: (وإذا كان كذلك فاسم المشبهة ليس له ذكر بدم في الكتاب والسنة ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين) اه!!..

١ . مع أنه ثبت في الصحيحين تفسير المقام المحمود بالشفاعة وارجع إلى تعليقنا على كتاب الحافظ ابن الجوزي رحمه الله (دفع شبه التشبيه بكف التنزيه) ص ١٢٧ التعليق رقم (٥٣).

٢ . أعوذ بالله تعالى من هذا الهذيان!!!

قلت: ليس كذلك!! وأبسط مثال هدم هذا الكلام غير ما تقدم قبل قليل أن الحافظ الذهبي. ذكر في (سير أعلام النبلاء) (٧ / ٢٠٢) نقلا عن الامام أبي حنيفة رحمته أنه قال:

(أتانا من المشرق رأيان خبيثان: جهنم معطل، ومقاتل مشبه) اهـ. فخذ مجدك في التجسيم يا ابن القيم!! ولا يهتك المعارضون من أهل السنة!! الذين تلقبهم بالجهمية والمعطلة!! وقد أثبت ابن القيم أيضا جنبنا لله تعالى عما يقول!! واستنبط ذلك من قوله تعالى ﴿يَا حَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ (الزمر: ٥٦)، ففي (الصواعق المرسلة) (١ / ٢٥٠) و (مختصر الصواعق) للموصلي (١ / ٣٣) ما نصه: (هب أن القرآن دل على إثبات جنب هو صفة، فمن أين لك ظاهره أو باطنه على أنه جنب واحد وشق واحد؟ ومعلوم أن إطلاق مثل هذا لا يدل على أنه شق واحد، كما قال النبي ﷺ لعمران بن حصين: «صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فإن لم تستطع فعلى جنب» وهذا لا يدل على أنه ليس للمرء إلا جنب واحد). اهـ!!!

قلت: وهل يصح قياس الله سبحانه وتعالى بعمران بن حصين وتشبيهه به؟! وهل يقول أحد من الموحدين أن لله جنبا؟! والله ما الاتيان بمثل هذا الكلام في الصفات إلا رجوع للوثنية الاولى ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (الصفات: ١٨٠)!!!! وإمام ابن تيمية وقدوته في هذه الطامات هو أبو يعلى الحنبلي^١ الذي كان يقول: (ألزمني ما شتمت إلا اللحية والعورة) أي في صفات الله تعالى!! كما نقل ذلك ابن العربي المالكي في كتابه (العواصم) (٢ / ٢٨٣) وهذا هو توحيد الاسماء والصفات الذي يريدونه والذي يحاولون إثباته

١ . وقد رد على أبي يعلى هذا الحافظ ابن الجوزي في كتابه المشهور (دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه) وقد حققناه وعلقنا عليه وقدمنا له ما يشفي غليل طالب الحق.



وقد أثبتوا هذا التقسيم ليقولوا للناس: إن هذه الصفات التي أثبتناها من أنكر منها شيئا فتوحيده ناقص وغير صحيح، ويلزم من ذلك أن يكون كافرا، ليهاب الناس من إنكار هذه الصفات التي ابتدعوها وأطلقوها على الله تعالى خشية أن لا يكونوا قد وحدوا توحيد الاسماء والصفات. فتأمل.

وكتاب أبي يعلى في الصفات المسمى بـ (ابطال التأويل) فيه من الطامات والعجائب ما يكفي لأي لبيب أن يحكم على مصنفه أنه ليس معه من الاسلام خبر كما قال الحافظ ابن الجوزي في كتابه (دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه)، ولا معه من تنزيه الله شيء معتبر، وقد طبع حديثا جزء منه، بتحقيق أحد البسطاء، وهو دليل قاطع عند أي قارئ لبيب على الوثنية التي يدعو إليها هؤلاء باسم: توحيد الاسماء والصفات.

[تنبيه مهم جدا]:

ومما يدل على أن هؤلاء المتسلفين أتباع ابن تيمية وابن القيم مجسمة أيضا يسرون على نفس نهج شيوخهما، مؤلفاتهم المطبوعة والتي تثبت ذلك، منها كتاب طبع حديثا لمتسلف وهابي يدعى (عبد الله بن محمد الدويش) اسم الكتاب (المورد الزلال في التنبيه على أخطاء الظلال) يسفه فيه الشيخ (سيد قطب) ويصفه بالابتداع وأنه جهمي أشعري معتزلي واليك بعض ما يقول هذا المتسلف:

١ - يقول ص (١٠) ما نصه: (فقد عاب - سيد قطب - قول أهل السنة والجماعة وهذا هو مسلك أهل البدع من الجهمية والمعتزلة وسيجئ من كلامه ما يبين أنه سلك مسلكهم). اهـ.

٢ - ويقول ص (١٩) ما نصه: (وأقول قوله - سيد قطب - في التوجه إلى الله الذي لا يتحيز في مكان، هذا قول أهل البدع كالجهمية والمعتزلة والاشاعرة،

وأما أهل السنة والجماعة فلا يصفون الله إلا بما وصف به نفسه..). ثم قال بعد ذلك بخمسة أسطر في نفس الصحيفة ذاما أهل البدع بنظره ما نصه: (ومقصودهم بها نفي الصفات كالجسم والتحيز..). اه فهو يرى تبعا لابن تيمية وابن القيم أن من صفات الله تعالى الجسم والتحيز، وأن كلام سيد قطب والاشاعرة الذين ينزهون الله عن التحيز والمكان ويقولون ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١)، مبتدعة جهميون، فالله حسيه وحسب هذه الطائفة. وقد قال الامام الحافظ القرطبي في كتابه (التذكار) في شأن المجسمه ص (٢٠٨): (والصحيح القول بتكفيرهم إذ لا فرق بينهم وبين عباد الاصنام والصور) اه. وكذلك قال الامام النووي رحمته الله في (المجموع) شرح المذهب (٤ / ٢٥٣). بل أجمعت الامة على تكفير المجسمة كما هو معلوم.

٣- صاحب كتاب (المورد الزلال في التنبيه على أخطاء الضلال) متمسلف وهابي يرى تضليل كل من خالف مشربهم، يدل على ذلك أنه يقول ص (١٣): (وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب إمام هذه الدعوة قدس الله روحه..)!!! وأنه حيثما ذكر ابن تيمية وصفه بشيخ الاسلام دون باقي العلماء، فليتشدبر أولو الابصار وليستيقظ النائمون.

[تكميل]:

يجدر بنا في هذا المقام أن نلفت نظر أهل العلم إلى ان ابن أبي العز المنسوب للحنفية، صاحب شرح الطحاوية الذي خالف عقيدة الامام الحافظ الطحاوي ونصومه قائل بالتفريق بين توحيد الالهية والربوبية، وأن المكتب الاسلامي الذي طبع ذلك الشرح بتوضيح الشاويش مديره، وتخريج الالباني إمامه وشيخه سابقا!! قد وضعوا صورة بعض صفحات مخطوطة شرح الطحاوية (الباطل) وتعمدوا أن تكون تلك الصفحات هي التي ذكر فيها توحيد الالهية وتوحيد



الربوبية (انظر ص ٦٤ من الطبعة الثامنة)، ثم إن موضحها الشاويش، ومحققها!! ومخرج أحاديثها!! الالباني وضع على الغلاف الداخلي كلام الامام الحافظ السبكي في قوله عن عقيدة الطحاوي: (جمهور المذاهب الاربعة على الحق يقرون عقيدة الطحاوي التي تلقاها العلماء سلفا وخلفا بالقبول) ليوهما البسطاء أن هذا الثناء من الامام الحافظ السبكي يشمل أيضا شرحها الذي صنفه ابن أبي العز المنسوب للحنفية، والحق خلاف ذلك وهذا منها تدليس وقلب للحقائق من أوجه:

(الاول): أن هذا الشرح كتب بعد وفاة الامام السبكي.

(الثاني): أن الامام السبكي ~~رحمته~~ لا قيمة لكلامه عند هؤلاء المتمسكين لانه أشعري العقيدة، ولانه لا يجب ابن تيمية ويعرف حقيقة أمره وفداحة غلطه وهو محذر منه. فإيرادهما لكلام الامام الحافظ السبكي هنا هو لايهام البسطاء والمبتدئين وأنصاف المتعلمين أن الامام السبكي يشي على هذا الشرح الذي صنفه ابن أبي العز المملئ بمخالفات عقيدة الاسلام، كقدم العالم بالنوع، وإثبات حوادث لا أول لها، وقيام الحوادث بذات الله تعالى وإثبات الحد له تعالى والجهة وغير ذلك، وفعلا انطى هذا التمويه على كثير من الناس وراج الكتاب بسبب ذلك وخصوصا: (الثالث): أن الناشر - الشاويش - قام بأمر شيخه! وإمامه! سابقا!! الالباني بالتلاعب في ص (٥) من الطبعة الثامنة في الحاشية حيث لم ينقل كلام الامام الحافظ السبكي بتمامه وبحروفه بل حرفه وحذف منه ما سيكون وبالا عليه عند الله تعالى، ولنتقل ما ذكره الناشر هناك، ثم نردفه بكلام الامام السبكي من كتابه معيد النعم: قال الناشر^١: كلمة العلامة السبكي في كتابه (معيد

١ . وبصراحة لا يحمل إنم هذا العمل الناشر فحسب إنها يحمل إنم ذلك شيخه المتناقض! الذي كان يملئ على الناشر هذه الافكار.

النعم) هي: (وهذه المذاهب الاربعة - والله تعالى الحمد - في العقائد واحدة، إلا من لحق منها بأهل الاعتزال والتجسيم، وإلا فجمهورها على الحق يقرون عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها العلماء سلفا وخلفا بالقبول) اهـ.

والامام السبكي يقول حقيقة في كتابه (معيد النعم) ص (٦٢) من طبعة مؤسسة الكتب الثقافية الطبعة الاولى (١٩٨٦) ما نصه: (وهؤلاء الحنفية والشافعية والمالكية وفضلاء الحنابلة - والله الحمد - في العقائد يد واحدة كلهم على رأي أهل السنة والجماعة، يدينون الله تعالى بطريق شيخ السنة أبي الحسن الاشعري رحمته، لا يجيد عنها إلا رعا من الحنفية والشافعية، لحقوا بأهل الاعتزال ورعا من الحنابلة لحقوا بأهل التجسيم، وبرأ الله المالكية فلم نر مالكية إلا أشعريا عقيدة، وبالجمله عقيدة الاشعري هي ما تضمنته عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها علماء المذاهب بالقبول ورضوها عقيدة... اهـ).

فتأمل بالله عليك كلام الناشر الذي زور كلام الامام الحافظ السبكي وحرفه، ثم انظر وتأمل في كلام الامام السبكي الحقيقي الذي نقلته لك من كتابه (معيد النعم) لتدرك أن هؤلاء المتمسكين محرفون محترفون عاثوا في كتب التراث وعبارات علماء الاسلام فسادا وإفسادا (!). (الرابع): والذي يؤكد أنهم محرفون محترفون وخصوصا ناشر الطحاوية وكذلك مخرج أحاديثها!! المتناقض!! أن الناشر الشاويش حقق بزعمه كتاب (الرد الوافر) لابن ناصر الدين الدمشقي الذي رد فيه على الامام العلامة العلاء البخاري رحمته، ونقل الشاويش في مقدمة تحقيقه للكتاب المذكور ترجمة العلاء البخاري وأفرط في ذمه! ونقل جزءا من ترجمته من كتاب (الضوء اللامع) للحافظ السخاوي فحرف في النقل حيث قال واصفا العلامة العلاء البخاري بقوله: (وكان شديد الالتصاق بالحكام)!!!

علما بأن الكلام الاصلي في كتاب (الضوء اللامع) (٩ / ٢٩١) للسخاوي

هو: (وإذا حضر عنده أعيان الدولة بالغ في وعظهم والاغلاظ عليهم بل ويراسل السلطان معهم بما هو أشد في الاغلاظ ويحضه على إزالة أشياء من المظالم) اه فتأمل كيف قلب (وكان شديد الاغلاظ على الحكام) ١٨٠ درجة رأساً على عقب فقال: (كان شديد الالتصاق بهم) فالله تعالى المستعان!! وقد راجعت الشاويش بهذه المسألة وأثبت له أن هذا العمل دال على الخيانة وفقدان الامانة العلمية فوعد بالتراجع وتصحيح عبارة (كان شديد الالتصاق بالحكام) في الطبعة الجديدة ونحن بالانتظار^١.

وسنعتقد الآن إن شاء الله تعالى فصلين:

الاول: في إبطال تقسيم التوحيد إلى ربوبية وألوهية،

والثاني: في إبطال القسم الثالث وهو توحيد الاسماء والصفات منبهين على

المحاذير والاختار من هذا التقسيم فنقول:

فصل في إبطال تقسيم التوحيد الى ربوبية وألوهية إعلم أن العبادة شرعا هي غاية الخضوع والتذلل لمن يعتقد الخاضع فيه أوصاف الربوبية، وأما في اللغة فالعبادة هي الطاعة، والعبودية هي الخضوع والتذلل، فالعبادة شرعا غير العبادة

١ . وقد رأيت حديثا الطبعة الجديدة ولم أر فيها ترجعا إلى الحق وهذا مما يدل على إصرار أهل هذه النحلة على الباطل!! ومن تحريف المتسلفين أيضا وعيائهم في كتب العلماء وتراث الامة فسادا أنهم قاموا بطباعة كتاب (الاذكار) للامام النووي طبعة جديدة وهي طبعة (دار الهدى!) الرياض، بإشراف (إدارة هيئة البحوث والدعوة والارشاد) ١٤٠٩ هـ، فبدلوا في كلام الامام النووي، وحرفوا منه قسما كما حذفوا منه ما لم يمكنهم تحريفه مما لا يوافق أهواءهم ومشرهم! وذلك في كتاب الحج من (الاذكار) في فصل ما يتعلق بزيارة سيدنا محمد ﷺ والذي يتحمل جل المسؤولية في ذلك أمام الله تعالى هو عبد القادر الارناؤوط الذي حقق الكتاب وخرج أحاديثه وعلق عليه كما هو ثابت على غلاف الكتاب وقد انفر بهذا الشخص (الالباني المشرب) الروابي العقيدة بعض المغفلين لما يظهر لهم من حلاوة لسان كما جاء ﴿يَرْضَوْنَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ﴾ ومثله مضارعة الآخر.

لغة، فلا يقال لمن خضع وذل لانسان إنه عبده شرعا وهذا شيء لا يختلف فيه إثنان، فمن تذلل عند قبر نبي أو ولي وتوسل به لا يقال إنه عبده من دون الله تعالى، لان مجرد النداء والاستغاثة والخوف والرجاء لا يسمى عبادة شرعا ولو سمي عبادة لغة ودليل ذلك أمور منها: الصلاة، فالصلاة في اللغة هي التضرع والدعاء، وأما شرعا واصطلاحا فهي أقوال وأفعال مخصوصة مفتوحة بالتكبير مختمة بالتسليم، فليس كل دعاء صلاة، ولا يقال لمن دعا فلانا بمعنى أنه طلب من فلان شيئا أنه صلى له فكذلك العبادة. وأما الدعاء فليس جميعه عبادة إلا إذا دعونا من نعتقد فيه صفات الربوبية أو صفة واحدة منها، فقول النبي ﷺ: (الدعاء هو العبادة) كما رواه الحاكم وغيره بأسانيد صحيحة ليس معناه أن كل دعاء عبادة، كما سيتضح بعد قليل إن شاء الله تعالى، وإنما يكون الدعاء عبادة إذا كان لله أو لمن يعتقد الداعي ان للمدعو صفة من صفات الربوبية، وقال بعض العلماء كما نقل المناوي في الفيض (٣ / ٥٤٠): (إن معنى حديث «الدعاء هو العبادة» أي أن الدعاء هو من أعظم العبادة، فهو كخبر (الحج عرفة) أي ركنه الأكبر، فالدعاء له عدة معان منها النداء، والنداء ليس عبادة وهذا المعنى موجود بكثرة في كلام العرب وفي القرآن الكريم فمن شواهد في كلام العرب قول الشاعر وهو: دثار بن شيان النمري: فقلت ادعي وأدعو ان أندى لصوت أن ينادي داعيان وهذا البيت من شواهد النحاة على نصب المضارع بعد الواو بعد

١ . رواه الامام أحمد (٤ / ٢٧١) وابن أبي شيبة (٧ / ٢٣ الفكر) وأبو داود (٢ / ٧٧ برقم ١٤٧٩) والترمذي (٥ / ٣٧٥ برقم ٣٢٤٧) وقال: حسن صحيح. والنسائي في الكبرى (٦ / ٤٥٠) وابن ماجه (٢ / ١٢٥٨) وأبو نعيم في الحلية (٨ / ١٢٠) والطبراني في (معجمه الصغير / ٢) ٢٠٨ الروض الداني والطبري في تفسيره (مجلد ١٢ / جزء ٢٤ / ص ٧٨) وابن حبان في صحيحه (٢ / ١٢٤ دار الفكر) والحاكم في (المستدرک) (١ / ٤٩١) وصححه وأقره الذهبي وهو كما قال.



الامر، كما صرح به الاشموني وغيره عند قول صاحب الالفية: والواو كالفا إن
تقد مفهوم مع كلا تكن جلدا وتظهر الجزع ومعنى قوله ادعي نادي فهو خطاب
لأنثى وهي حليمة لذار ومعنى أدعو أنادي أنا، ومعنى إن أندى أي أن أبعد
وأرفع للصوت أن ينادي داعيان أي مناديان فظهر من هذا البيت أن الدعاء عند
العرب يأتي بمعنى النداء. وأما في القرآن فمنه قوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ
الرُّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ (النور: ٦٣)، أي لا تجعلوا نداءه بينكم
كما ينادي بعضكم بعضا، باسمه الذي سماه به أبوه، فلا تقولوا يا محمد ولكن
قولوا يا نبي الله، ويا رسول الله، مع التوقير والتعظيم والصوت المخفوض لقوله
تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا
تَشْعُرُونَ﴾ (الحجرات: ٢). ويأتي الدعاء بمعنى العبادة وهو موجود في كلام
العرب وفي القرآن الذي نزل بلغتهم الفصيحة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ
تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ (فاطر: ١٣)، أي والذين تعبدون من
دونه، وكقوله تعالى أيضا: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾
(يونس: ١٠٦)، أي ولا تعبد من دون الله ما لا ينفَعُكَ ولا يضرُّكَ. وللدعاء
معنى آخر أيضا وهو الاستعانة نحو قوله تعالى: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ﴾ (البقرة:
٢٣)، ومن معانيه أيضا السؤال كقوله تعالى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ (غافر:
٦٠)، ومن معانيه أيضا الثناء كقوله تعالى: ﴿ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَانَ﴾
(الاسراء: ١١٠)، ومن معانيه أيضا التسمية كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى
فَادْعُوهُ بِهَا﴾ (الاعراف: ١٨٠)، أي سموه بها، إلى غير ذلك من المعاني. فاتضح
أن مجرد النداء أو الاستغاثة أو الاستعانة أو الخوف أو الرجاء أو التوسل أو
التذلل لا يسمى عبادة، فقد يتذلل الولد لآبيه والجندي لقائده ويخافه ويرجو منه
أشياء فلا يسمى ذلك عبادة له باتفاق العقلاء، وليس مجرد النداء عبادة، ولو

كان هذا النداء لاموات، ففي الصحيحين: «أن النبي ﷺ قال لاهل البئر واسمها القلب، التي ألقى فيها جماعة من الكفار في بدر: «هل وجدتم ما وعدكم الله ورسوله حقا فإني قد وجدت ما وعدني الله حقا»، خاطب النبي كفار قلب بدر، قال عمر: يا رسول الله كيف تكلم أجسادا لا أرواح فيها، قال: ما أنتم بأسمع لما أقول منهم غير أنهم لا يستطيعون أن يردوا علي شيئا» رواه البخاري (٣٠١ / ٧ فتح) ومسلم (٢٢٠٣ / ٤).

وليس التوسل عبادة للمتوسل به إلى الله، فقد علم رسول الله ﷺ الأعمى أن يقول: «اللهم إني أتوجه اليك بنبيك محمد نبي الرحمة، يا محمد إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي لتقضي..» الحديث وهو صحيح مشهور بين أهل العلم، رواه الترمذي (٥٦٩ / ٥) والبيهقي في (دلائل النبوة) (١٦٦ - ١٦٨) والحاكم (٣١٣ / ١) وصححه على شرطهما وأقره الذهبي وغيرهم بأسانيد صحيحة.

كما أن الاستغاثة أيضا بمخلوق ليست عبادة له كما ثبت في الصحيحين «أن الشمس تدنو يوم القيامة حتى يبلغ العرق نصف الأذن فينأهم كذلك استغاثوا بآدم ثم بموسى ثم بمحمد ﷺ فيشفع ليقضى بين الخلق» انظر فتح الباري (٣ / ٣٣٨)، فما زعمه الجهلة أن كل نداء للميت عبادة له فهو من التخطي في الجهل القبيح. وملخص ما مر أن العبادة في اللغة هي مطلق الطاعة والخضوع لأي أحد كان بخلاف العبادة في اصطلاح الشرع فهي غاية التذلل والخضوع لمن يعتقد الخاضع له بعض صفات الربوبية، فإذا فهمت ذلك علمت يقينا أن من أطاع أحدا وخضع له لا لاعتقاده أن له بعض صفات الربوبية لا يسمى عبدا له شرعا وإن كان الخضوع والتذلل لغير الله تعالى قد يحرم في بعض صورته كما إذا كان لغني لاجل غناه، لكنه لا يسمى عبادة شرعا، ولا يكون صاحبه مشركا، كما أفاد ذلك العلامة محمد حبيب الله الشنقيطي في زاد المسلم.

ويوضح ذلك أيضا أن نقول: إن العبادة شرعا معناها الاتيان بأقصى الخضوع قلبا وقالبا، فهي إذن نوعان قلبية وقالبية، (فالقلبية): هي اعتقاد الربوبية أو خصيصة من خصائصها كاستقلال بالنفع أو الضر ونفوذ المشيئة لمن اعتقد فيه ذلك، (والقالبية): هي الاتيان بأنواع الخضوع الظاهرية من قيام وركوع وسجود وغيرها مع ذلك الاعتقاد القلبي، فإن أتى بواحد منها بدون ذلك الاعتقاد لم يكن ذلك الخضوع عبادة شرعا ولو كان سجودا، وإنما قال العلماء بكفر من سجد للصنم لانه أماره وعلامة على ذلك الاعتقاد، لانه كفر من حيث ذاته، إذ لو كان كفرا لذاته - السجود - لما حل في شريعة قط، وقد حل كما هو معلوم في آيات كثيرة، فكيف حل وهو كفر، والله لا يأمر بالفحشاء، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ (الاعراف: ٢٧). فقد كان كما هو معلوم السجود لغير الله عز وجل على وجه التحية والتكريم مشروعا في الشرائع السابقة وإنما حرم في هذه الشريعة، فمن فعله لاحد تحية وإعظاما من غير أن يعتقد فيه ربوبية كان أثما بذلك السجود، ولا يكون به كافرا إلا إذا قارنه اعتقاد الربوبية للمسجود له، ويرشدك الى ذلك قوله عز وجل في سيدنا يعقوب نبي الله عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام وامراته وبنيه حين دخلوا على سيدنا يوسف ﴿وَوَحَّرُوا لَهُ سُجْدًا﴾ (يوسف: ١٠٠)، قال ابن كثير في تفسيرها:

(أي سجد له أبواه وإخوته الباقون وكانوا أحد عشر رجلا، وقد كان هذا سائغا في شرائعهم، إذا سلموا على الكبير يسجدون له، لم يزل هذا جائزا من لدن آدم إلى شريعة عيسى عليه الصلاة والسلام، فحرم هذا في هذه الملة) اه المقصود منه. ويوضح ذلك أيضا أمره عز وجل الملائكة بالسجود لادم، فكان سجودهم له عليه الصلاة والسلام عبادة للامر عز وجل، وإكراما لآدم عليه الصلاة والسلام. ومن هنا نعلم أن تعظيم الكعبة بالطواف حولها وتعظيم الحجر

الاسود باستلامه وتقبيله والسجود عليه ليس عبادة شرعا للبيت ولا للحجر، وإنما هو عبادة للامر بذلك سبحانه وتعالى، الذي اعتقد الطائف بالبيت ربوبيته سبحانه، فليس كل تعظيم لشيء عبادة له شرعا، حتى يكون شركا، بل منه ما يكون واجبا أو مندوبا إذا كان مأمورا به أو مرغبا فيه، ومنه ما يكون مكروها أو محرما، ومنه ما يكون مباحا، ولا يكون التعظيم لشيء شركا حتى يقترن معه اعتقاد ربوبية ذلك الشيء، أو خصيصة من خصائصها، فكل من عظم شيئا فلا يعتبر في الشرع عابدا له إلا إذا اعتقد فيه ذلك الاعتقاد، وقد استقر في عقول بني آدم ما داموا على سلامة الفطرة أن من ثبتت له الربوبية فهو للعبادة مستحق، ومن انتفت عنه الربوبية فهو غير مستحق للعبادة، فثبتت الربوبية واستحقاق العبادة متلازمان فيما شرع الله في شرائعه وفيما وضع في عقول الناس، وعلى أساس اعتقاد الشركة في الربوبية بنى المشركون استحقاق العبادة لمن اعتقدوهم أربابا من دون الله تعالى، ومتى انهدم هذا الأساس من نفوسهم تبعه ما بني عليه من استحقاق غير الله للعبادة، ولا يسلم المشرك بانفراد الله تعالى باستحقاق العبادة حتى يسلم بانفراده عز وجل بالربوبية، وما دام في نفسه اعتقاد الربوبية لغيره عز وجل استتبع ذلك الاعتقاد في هذا الغير الاستحقاق للعبادة ولذلك كان من الواضح عند أولي الالباب أن توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية شيء واحد ولا فرق بينهما وهما متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر في الوجود وفي الاعتقاد، وتقسيم التوحيد الى توحيد ألوهية وربوبية باطل، كما سيتبين الآن إن شاء الله تعالى، فمن اعترف أنه لا رب إلا الله كان معترفا بأنه لا يستحق العبادة غيره، ومن أقر بأنه لا يستحق العبادة غيره كان مدعنا بأنه لا رب سواه، وهذا هو معنى لا إله إلا الله في قلوب جميع المسلمين، ولذلك نرى القرآن في كثير من المواضع يكتفي بأحدهما عن الآخر، ويرتب اللوازم المستحيلة على انتفاء أي

واحد منها ليستدل بانتفائها على ثبوته فانظر إلى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الانبياء: ٢٢)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (المؤمنون: ٩١)، حيث عبّر بالإله ولم يعبر بالرب. وكذلك في الميثاق الاول، قال سبحانه: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ (الاعراف: ١٧٢)، ولم يقل بالهكم، واستفاض عن رسول الله ﷺ: أن الملكين يقولان للميت في قبره: (من ربك؟) ويكتفیان بالسؤال عن توحيد الربوبية، ويكون جوابه بقوله: (الله ربي)، كافيا، ولا يقولان له إنما عرفت توحيد الربوبية واعترفت به فقط، ولم تعترف بتوحيد الألوهية، ولا يقولان له ليس توحيد الربوبية كافيا في الايمان. وهذا خليل الله سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام يقول لذلك الجبار: ﴿رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ (البقرة: ٢٥٨)، فيجادل به بأنه كذلك يحيي ويميت، الى أن حاجه خليل الله بما يكذب دعوى ربوبيته فتندحض دعوى استحقاقه للعبادة. ويثبت أنه لا فرق بين توحيد الألوهية والربوبية أيضا أن الله تعالى حكى عن فرعون أنه قال مرة: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾ (القصص: ٣٨)، ومرة أخرى: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ (النازعات: ٢٤)، فاتضح أن الإله هو الرب، والرب هو الإله ولا فرق. وبالجمله فقد أوما القرآن الكريم والسنة المستفيضة الى تلازم توحيد الربوبية والألوهية وأن ذلك مما قرره رب العالمين، واكتفى سبحانه من عبده بأحدهما عن صاحبه، لوجود هذا التلازم، وكذلك اكتفى به الملائكة المقربون عند السؤال، وفهم الناس هذا التلازم حتى الفراعنة الكافرون بداهة، ولم يقل أحد من السلف ولا من الصحابة ولا من التابعين بالفرق، وأن هناك توحيد ألوهية يغاير توحيد الربوبية، ولم ينقل ذلك التفريق عن واحد منهم فضلا عن نقله من الكتاب أو السنة، حتى ابتدع وتكلم بذلك بعض أهل القرن الثامن الهجري، ولا عبرة بذلك قطعا، فما هذا الهذيان

بهذا التقسيم الذى يفتره أولئك المبتدعة الخراصون، فيرمون المسلمين بأنهم قائلون بتوحيد الربوبية دون توحيد العبادة - أي الألوهية - وأنه لا يكفي المسلمين توحيد الربوبية في إخراجهم من الكفر وإدخالهم في الإسلام. وينبغي لفت النظر أيضا الى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا...﴾ (فصلت: ٣٠)، وهى في موضعين من كتاب الله تعالى، ولم يقل إلهنا بل قال - ربنا الله - وقول رسول الله ﷺ لمن سأله عن وصية جامعة: «قل ربى الله ثم استقم»، ولم يقل له: قل إلهي الله ثم استقم، فاكفى بتوحيد الربوبية في النجاة والفوز لاستلزامه وعدم تغايره لتوحيد الألوهية، وهذا بشهادة الله ورسوله كما ترى، فمن رافقه التوفيق وفارقه الخذلان ونظر في المسألة نظر الباحث المنصف علم يقينا علما لا تخالطه ريبة أن مسمى العبادة شرعا لا يدخل فيه شئ مما عداها، كالنوسل والاستغاثة وغيرهما، بل لا يشبه بالعبادة أصلا، فإن كل ما يدل على التعظيم لا يكون من العبادة إلا إذا اقترن به اعتقاد الربوبية لذلك المعظم أو صفة من صفاتها الخاصة بها. ألا ترى الجندي يقوم بين يدي رئيسه ساعة وساعات إحتراما له وتادبا معه، فلا يكون هذا القيام عبادة لرئيسه لا شرعا ولا لغة، ويقوم المصل بين يدي ربه في صلاته بضع دقائق قدر قراءة الفاتحة ونحوها، فيكون هذا القيام عبادة شرعا، وسر ذلك أن هذا القيام وإن قلت مسافته مقترنا باعتقاد القائم ربوبية من قام له.

ولم يأت عن واحد من الائمة الاربعة أو غيرهم من أئمة السلف، ولا عن أتباع التابعين، ولا عن التابعين ولا عن الصحابة، ولا عن رسول الله ص في سنته الواسعة في الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم وغيرها أن التوحيد ينقسم الى توحيد ربوبية والى توحيد الوهية، وأن من لم يعرف توحيد الألوهية لا يعتد بمعرفته لتوحيد الربوبية.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَّيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (الزمر: ٣٨) وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ (المؤمنون: ٨٦ - ٨٧)، معناه أنهم يقولون ذلك إذا سألتهم عند ظهور الحجج القاطعات عليهم والايات البينات، وذلك مجرد قول بالستتهم وليس ذلك في قلوبهم، لانهم ما كانوا يقرون بوجود الخالق خلافا لمن زعم أنهم كانوا موحدين توحيد ربوبية، وخلافا لمن زعم أن الرسل لم يبعثوا إلا لتوحيد الالهية، وهو إفراد الله بالعبادة وأن توحيد الربوبية يعرفه المشركون والمسلمون مستدلا بقوله تعالى: ﴿وَلَّيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (لقمان: ٢٥)، فهذا الزعم لا شك أنه باطل لان هذا الزاعم لبس على البسطاء معنى الآية أو لم يفهمها هو!! وقد بينا معناها: أنهم أقروا بالستتهم فقط، لذلك قال الله تعالى: ﴿وَلَّيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ (العنكبوت: ٦١)، معناه كما قال القرطبي في التفسير (١٣ / ١٦١): (أي كيف يكفرون بتوحيدي وينقلبون عن عبادتي، معناه: أنهم يقولون ذلك بالستتهم فقط عند إقامة الحجج عليهم وهم في الحقيقة لا يقولون بذلك). وأيضا قال الله تعالى: ﴿وَلَّيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا﴾ (العنكبوت: ٦٣)، قال الامام القرطبي: أي جذبها وقحط أهلها ﴿لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ أي فإذا أقررتم بذلك فلم تشركون به وتنكرون الاعادة ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ أي على ما أوضح من الحجج والبراهين على قدرته ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ انتهى من القرطبي. فإذا تنبهت لمعنى هذه الايات وأمثالها عرفت بأنها ليست دليلا على أنهم كانوا يقرون بتوحيد الربوبية كما يتوهم بعض الناس، لان القرآن وواقع هؤلاء الكفار يبين أنهم كانوا ينكرون الخالق وينكرون السجود له، كما سيأتي الان إن شاء الله تعالى في ذكر الايات

الموضحة لذلك، وكانوا ينكرون البعث ويعتقدون التأثير والتدبير لغير الله فيقولون: (أمطرنا بنوء كذا ونوء كذا) ولو كانوا يقولون بتوحيد الربوبية كما زعم الخراصون لما قال لهم المولى سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اغْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (البقرة: ٢١)، بل كان اللازم أن يقول لهم: - أعبدوا الهكم - وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ (البقرة: ٢٥٨)، وكان اللازم على زعم من قال: إن النمرود كان يعرف توحيد الربوبية ويجهل توحيد الألوهية، أن يقول الله تعالى - ألم تر الى الذي حاج إبراهيم في إلهه - وكان اللازم على زعمهم أن يقول الله تعالى بدل قوله: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ (الأنعام: ١)، أن يقول: - باللهم يعدلون - ولكن ذلك فاسد لانهم لم يكونوا مقربين، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُجِيبُ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ (يس: ٧٨ - ٧٩)، وقوله تعالى: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (النمل: ٢٥)، وقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُوَ رَبِّي﴾ (الرعد: ٣٠)، فأما هم فلم يجعلوه ربا، وقال تعالى: ﴿ءَأَزْيَابٌ مُتَفَرَّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ (يوسف: ٣٩)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ - أي يعبدون - ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (الأنعام: ١٠٨)، وقد اشتهر إنكارهم للبعث أشد الإنكار، وأنهم ما يهلكهم إلا الدهر، وقد اشتهر ذلك في أقوالهم وأشعارهم، حتى قال أحدهم: أشاب الصغير وأفنى الكبير كر الغداة ومر العشي واشتهر عنهم أنهم كانوا يقولون: ما هي إلا أرحام تدفع وأرض تبلع، فهل يقول عاقل في هؤلاء مع هذا الكفر الصريح أنهم موحدون توحيد الربوبية؟! ولو كانوا يقولون بتوحيد الربوبية عند إقامة الحجة عليهم، فإن مجرد الإقرار به لا يسمى توحيدا عند علماء المسلمين، ولو كان الإقرار بالربوبية

توحيدا كما زعم الخراصون لكان تصديق عتاة قريش النبي ﷺ وتكذيبهم بآيات الله تعالى توحيدا، ولا يقول بهذا عاقل، قال تعالى: ﴿فَلْيَنْهَيْهِمْ لَّا يَكْذِبُوا نَبَاكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ (الانعام: ٣٣)، ولو كان الاقرار بالربوبية توحيدا كما زعموا لكان علم عاد بالخالق مع تكذيبهم آياته ورسوله هوذا ﷺ لما هددهم بالعذاب توحيدا زاجرا لهم عن قولهم، كما أخبر الله عنهم: ﴿مَنْ أَشَدُّ مَنَا قُوَّةً أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ (فصلت: ١٥)، ولا يقول بهذا عاقل، أيقول عاقل في فرعون الذي قال ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ (النازعات: ٢٤)، وقال ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأَ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرِي﴾ (القصص: ٣٨)، وقوله ﴿لَّيْسَ اتَّخَذَتْ إِلَهًا غَيْرِي لِأَجْعَلَكَ مِّنَ الْمُسْجُونِينَ﴾ (الشعراء: ٢٩)، مع قوله: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ (الشعراء: ٢٧)، لما أجابه سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام عن سؤاله عن حقيقة رب العالمين قائلا له: ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ مُّسَوِّقِينَ﴾ (الشعراء: ٢٤)، وقوله له أيضا: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾ (الشعراء: ٢٦)، فهل يقال بعد هذا: إن فرعون كان يعرف توحيد الربوبية ويجهل توحيد الألوهية؟! فهذا التقسيم للتوحيد باطل غير صحيح، وكل من قال به مخطئ.

وأما معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُّشْرِكُونَ﴾ (يوسف: ١٠٦)، فمعناه وما يؤمن أكثرهم بالله في إقرارهم بوجود الخالق عند إقامة الحجة والبراهين عليهم تكذبه قلوبهم ويكذبه واقعهم، فإيمانهم أمامكم عند إقامة الحجة والبرهان على وجود الله تعالى بالسنتهم غير معتبر ولا مقبول عند الله تعالى ﴿يُرْضَوْنَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ﴾ (التوبة: ٨)، فهم كاذبون باتخاذهم آلهة يعبدونها غير الله، أو باتخاذهم الاجبار والرهبان أربابا، أو

اعتقادهم الولد له سبحانه والتعبير في هذه الآية في جانب شركهم بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت والدوام الواقعة حالاً لازمة، والتعبير في جانب إيمانهم أي إقرارهم بالجملة الفعلية الدالة على التجدد دليل لغوي على أن شركهم دائم مستمر، وأن إقرارهم بوجود الخالق الرازق المحي المميت مع ارتكابهم ما ينافي ذلك الاقرار من أقوالهم وأفعالهم وعبادتهم لغير الله تعالى كما قال تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً﴾ (يس: ٧٤)، لا يكون توحيداً ولا إيماناً لغة ولا شرعاً، لأن الايمان في اللغة هو التصديق بالقلب مطلقاً، وفي الشرع تصديق النبي ص فيما علم مجيئه به بالضرورة، فقولهم عند إقامة الحجة عليهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ (الزمر: ٣)، كذب منهم ليرثوا أنفسهم، والله تعالى بين أنهم كاذبون إذ قال كما في آخر هذه الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ (الزمر: ٣).

فصل في إبطال القسم الثالث من التقسيم المزعوم وهو توحيد الاسماء والصفات أعلم يرحمك الله تعالى أن أهل السنة والجماعة بما فيهم الاشاعرة والماتريدية يثبتون لله من الصفات ما أثبت لنفسه، وما يشوشه المجسمة عليهم من أنهم معطلة وجهمية تشويش فارغ لا قيمة له بعد التمهيص العلمي والتدقيق^١. فأهل السنة يثبتون لله العلم والقدرة والارادة والمشيئة والرحمة والحياة والسمع والبصر والكلام وغير ذلك من الصفات، ويتزهون الله سبحانه عما لا يليق به، ولا يطلقون بعض الالفاظ والاضافات الواردة في الكتاب والسنة والتي لا يراد منها حقيقتها صفات لله تعالى، لأن نفس القواعد التي

١ . والمؤمن لا ينفر بالشعارات ولا بالاشاعات، وإنما يثبت من كل أمر يسمعه ويمحس ويبحث بنفسه، وأسأل الله أن لا ينطبق فينا نحن الامة الاسلامية قول أحد أعدائنا فينا: هذه أمة تسمع ولا تقرأ!



أستسها آيات القرآن المحكمة وأحاديث النبي ﷺ ترفض ذلك، فمثلا لا يثبتون صفة النسيان مع أن لفظ النسيان ورد مضافا لله تعالى في القرآن، قال تعالى: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ (التوبة: ٦٧)، فلم يصفوا الله بذلك - أعني النسيان - لان الله تعالى يقول أيضا: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ (مريم: ٦٤)، وكذلك لفظ الهرولة والضحك والمرض والجوع وردت في أحاديث لا يجوز لاي عاقل أن يطلقها صفات على الله سبحانه، فالحديث الصحيح الذي فيه: «ومن أتاني ماشيا أتيته هرولة» لا تثبت به صفة الهرولة لله سبحانه التي معناها الحقيقي في اللغة المشي السريع، بل يعرف جميع العقلاء ويدركون بأن المراد بذلك هو المعنى المجازي في اللغة وهو: «من أطاعني وتقرب إلى تقربت إليه بإكرامه والانعقاد عليه أكثر وأسرع». وكذلك ما جاء في الحديث القدسي الصحيح: «عبدني مرضت فلم تعدني..» الحديث رواه مسلم (٤ / ١٩٩٠ برقم ٢٥٦٩)، لا نقول أن الله أثبت لنفسه مرضا وأضافه إليه فنحن نثبت له صفة المرض، بل لا يقول بهذا عاقل، وقد أرشد الحديث أن الصفة هي للعبد، وإنما صرفنا تلك الصفة من أن نعدها من صفات الله، قواعد التنزيه المأخوذة من الكتاب والسنة الناصة على أنه سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾. والضحك كذلك لا يليق أن يطلق حقيقة على الله وإنما يطلق على سبيل المجاز، وتأويله عند أهل العلم الرضا أو الرحمة، فإذا ورد في حديث أن الله يضحك الى فلان فالمراد به أنه يرضى عنه ويرحمه وهكذا، فهناك قواعد وأصول لا بد أن نرجع إليها ضبطها أهل العلم من الائمة الراسخين الربانيين وقد عرضناها وبينها في التعليق على (دفع شبه التشبيه). روى الامام البيهقي في كتاب (الاسماء والصفات) (ص ٢٩٨) ^١ أن الامام

١ . بتحقيق الامام المحدث الكوثري رحمه الله، طبعة دار إحياء التراث. (تنبيه): لقد طبع كتاب (الاسماء والصفات) للحافظ البيهقي الذي قدم له وعلق عليه الامام المحدث الكوثري رحمه الله طبعين

البخاري رحمه الله أول الضحك بالرحمة، وهذا هو نهج السلف والمحدثين
والبخاري بلا شك من أئمة المحدثين ومن أهل القرون الثلاث، قرون السلف
المشهود لها بالخيرية.

فرع التأويل من منهج السلف يشيع المجسمة والمشبهة أن مذهب السلف
عدم التأويل وإمرار النصوص واعتقاد حقيقة ظواهرها، وأن مذهب الخلف
وعلى رأسهم الاشاعرة هو تأويل الصفات والتعطيل. وهذه إشاعة لا أصل لها
من الصحة البتة، وقد انغر بها كثير من الناس، بل كثير من أهل العلم فطنوا
صحتها، والصواب أن السلف بما فيهم الصحابة والتابعون كانوا يؤولون كثيرا
من الالفاظ التي لا يراد منها إثبات صفات لله تعالى، وتفسير الامام الحافظ ابن
جرير السلفي (توفي ٣١٠هـ) أكبر برهان على ذلك فقد أورد الحافظ ابن جرير
الطبري في تفسيره وروى بأسانيده عن سيدنا ابن عباس تأويل (الساق) الواردة

جديدين، إحداهما: قد حذف منها كتاب (فرقان القرآن) للشيخ العزامي رحمه الله كما حذف منها
مقدمة العلامة الكوثري، والثانية: طبعة بصف جديد لم يكتب عليها أن التعليقات التي عليها
هي للعلامة الكوثري، ثم رأيت طبعة ثالثة: بصف وتنضيد جديد أيضا حذفت منها تعليقات
المحدث الكوثري، ثم رأيت من يحيك هذا التلاعب من تجار الكتب قد طبعوا كتابا آخر سموه
(الاسماء والصفات) بشكل ويحجم كتاب (الاسماء والصفات) للحافظ البيهقي، ولكنه باسم
ابن تيمية الحراني، ليضللوا القارئ المبتدئ عن كتاب الحافظ البيهقي بشكل عام!! وبعده عن
تعليقات ومقدمه العلامة المحدث محمد زاهد الكوثري بشكل خاص!! فلتكونوا جميعا على علم
تام بهذا التلاعب المشين!! وهذه المؤامرات الخبيثة. ثم اعلّموا أنه ليس لابن تيمية كتاب يسمى
(الاسماء والصفات) كما أنه ليس له كتاب يسمى (دقائق التفسير) (٦ مجلدات نفخ طباعي) كما
بيننا ذلك في تعليقتنا على (دفع شبه التشبيه) (ص ٥١) وإنما ذهب المفتونون بالشيخ الحراني
وعشاقه والمروجون لأقواله الخاطئة إلى - فتاواه - المباركة!! فاستخرجوا منها الكلام على مسائل
الصفات!! فجمعوها وطبعوها باسم جديد!! خداعا!! وتمويهيا!! وليكثروا مصنفات الشيخ
الحراني في أعين المغفلين من السذج أو القراء البسطاء!! فاته تعالى حبيبهم!!

في قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ (القلم: ٤٢)، بالشدة، لان العرب تقول كشفت الحرب عن ساقها أي اشتدت. كما نقل الحافظ ابن جرير تأويل النسيان بالترك، انظر تفسير الطبري (مجلد ٥ / جزء ٨ ص ٢٠١ - ٢٠٢) ونقل تأويل قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ (الذاريات: ٤٧)، أي بنيناها بقوة انظر (٢٧ / ٧) من تفسيره^١.

وهذه التأويلات منقولة عن سيدنا ابن عباس وعن مجاهد وقتادة والحسن ومنصور وابن زيد وغيرهم من أعلام السلف الصالح رضي الله عنهم، وكلها تشهد بكذب من قال إن السلف لم يؤول أحد منهم ولم يكن التأويل من منهجهم وإنما هو عند الخلف والاشاعة المعطلة للجهمين، كبرت كلمة تخرج من أفواههم يطمسون بها الحق والحقائق، وينصرون بها آرائهم الخاطئة المغلوطة. والتأويل أيضا ثابت عن الامام أحمد ثبوت الشمس في رابعة النهار وهو من أعلام السلف وأئمة المحدثين، وإليه تظهر المجسمة الانتساب وهو مؤول وقد بينا ذلك في مقدمتنا لكتاب الحافظ ابن الجوزي (دفع شبه التشبيه). أول الامام أحمد قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ (الفجر: ٢٢)، أنه جاء ثوابه، كما ثبت عنه بإسناد صحيح، انظر البداية والنهاية لابن كثير (١٠ / ٣٢٧). وهناك تأويلات أخرى كثيرة وردت عن الامام أحمد لا أريد الاطالة بذكرها، ذكرت بعضها في كتابي (الادلة المقومة لاعوجاجات المجسمة) فلتراجع وكل ذلك يثبت بطلان وتهافت

١ . (الايدي): في اللغة جمع يد وهي الكف، وليس كما يشيع بعضهم باطلا بتليس غريب أن (الايدي) في اللغة لا تطلق إلا على القوة، ليصلوا إلى أن ابن عباس لم يؤول في هذه الاية، فهؤلاء تكذبهم قواميس اللغة، ففي القاموس المحيط للمجد الفيروز أبادي في مادة (يدي) يقول: اليد: الكف، أو من أطراف الاصابع إلى الكف، جمعها: أيدي. اهـ. فتأمل. ويكذبهم قبل ذلك القرآن الكريم فإن الله سبحانه يقول في كتابه: ﴿أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْتَطِشُونَ بِهَا﴾ (الاعراف: ١٩٥).

قول من قال: إن الاشاعرة والخلف معطلة لانهم أولوا، والسلف لم يؤولوا بل اثبتوا لله تعالى ما أثبت لنفسه.

فرح كشف حقيقة قول من قال لا نصف الله الا بها وصف به نفسه، وثبت لله ما أثبت لنفسه إن ابن تيمية إمام هذه الطائفة، يقول بهذا الكلام ويدعو الى توحيد الاسماء والصفات ثم نراه يثبت لله ما لم يثبت الله لنفسه ويصف الله بها لا يليق به سبحانه، ويسير معه تلامذته وأتباعه على ذلك. نرى ابن تيمية يثبت لله الحركة والجلوس والاستقرار على ظهر بعوضة والحد و....، ويثبت لله سبحانه صفات بأحاديث موضوعة أو إسرائيليات من ذلك أنه أثبت أن الله سبحانه يتكلم بصوت يشبه صوت الرعد بل يقول بجواز إطلاق أن الله جسم، بل يقول بأن التجسيم والتشبيه غير مذمومين، لا في الكتاب ولا في السنة، ولا عند السلف الصالح كما تقدم، وهو غير صادق في ذلك، فيقول في كتابه (بيان تليس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية) (١ / ١٠٩) ما نصه: (فاسم المشبهة ليس له ذكر بدم في الكتاب والسنة ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين). اه. ويقول في كتابه التأسيس (١ / ١٠١) ما نصه: (وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الامة وأئمتها أنه ليس بجسم). اه. ويقول في كتابه التأسيس ايضا (١ / ٥٦٨): (ولو قد شاء - الله - لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته فكيف على عرش عظيم). اه. ويثبت ابن تيمية في التأسيس والموافقة (٢ / ٢٩): الحد لله تعالى والحد لمكان الله تعالى، علما بأن لفظة (حد) لم ترد في الكتاب ولا في السنة، فأين قوله: لا نصف الله الا بها وصف به نفسه؟! بل يقول هناك في الموافقة (٢ / ٢٩) بكفر من لا يقول بالحد لله تعالى

١. انظر كتابه موافقة صريح العقول المطبوع على هامش منهاج السنة (٢ / ١٥١).

٢. منهاج السنة (١ / ١٨٠) والتأسيس (١ / ١٠١).



وهو بنظره جاحد بآيات الله كافر بالتنزيل فيقول ما نصه: (فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحد، ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله وجحد آيات الله). اهـ. فالمسلمين جميعا الذين لا يعتقدون بعقيدته هذه التي لم ترد بالكتاب والسنة كفار بنظره، حتى تلميذه الحافظ الذهبي الذي يقول في كتابه (ميزان الاعتدال) (٣ / ٥٠٧) إن الاشتغال بمسألة الحد اشتغال بفضول الكلام والذي يقول في (سير أعلام النبلاء) (١٦ / ٢٧): (وتعالى الله أن يحد أو يوصف إلا بما وصف به نفسه...)، وكذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني الذي نفى الحد عن الله تعالى في (لسان الميزان) (٥ / ١١٤) يكون كافرا على قاعدة ابن تيمية هذه!! ومعاذ الله، والمسلمون قبل ابن تيمية بقرون اتفقوا على تنزيه الله تعالى عن الحد ونقل ذلك الاتفاق جماعة من الأئمة والعلماء، قال الامام الاستاذ أبو منصور البغدادي الذي يعول على كلامه الحافظ ابن حجر وأمثاله من العلماء في كتابه (الفرق بين الفرق) (ص ٣٣٢ بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد) ما نصه: (وقالوا - أي أهل السنة مجمعين - بنفي النهاية والحد عن صانع العالم..). اهـ. فمما قدمته ووضحته ودللت عليه يتضح ما هو توحيد الاسماء والصفات عند من يدعو إليه، وأن ذلك مجرد الدعوة الى تجسيم الله تعالى وتشبيهه بخلقه ووصفه بما لم يصف به نفسه، أو اطلاق بعض الالفاظ الواردة في الكتاب والسنة والتي لم يقصد منها أنها صفات على الله وحملها على أنها صفات حقيقية لله تعالى، وإشاعة أن التأويل بدعة مذمومة وأن الاشاعرة وغيرهم فرق ضالة لانهم عطلوا صفات الله تعالى بزعمهم، وكل ذلك باطل لا أصل له. وتنميا للبحث لا بد من أن نتكلم عن أصل أكبر فرقة قديمة من فرق المجسمة هي الكرامية وبيان بعض آرائها في الصفات التي توافق ما يدعو إليه ابن تيمية وأتباعه، وخصوصا أن ابن

تسمية يثني عليها في منهاج السنة (١ / ١٨١) ويعتبرها من أكابر نظار المسلمين،
ثم نعرض نماذج من كتاب (شرح العقيدة الطحاوية) لابن أبي العز المنسوب

١ . لا يقال عن شخص من نظار المسلمين إلا إذا كان صحيح العقيدة مستقيماً غير مطعون فيه، فإذا كان كذلك وكان مبرزاً في التأليف والتصنيف قروي الحجة شجى في حلق أعداء الاسلام والفرق الاسلامية الضالة فيقال عنه حيث إنه من نظار المسلمين، وأجلب لك على هذا مثال واضح محسوس: ذكر الحافظ الذهبي في ترجمة أبو محمد بن كلاب في (سير أعلام النبلاء) (١١ / ١٧٥) ما نصه: (وقال بعض من لا يعلم: إنه ابتدع ما ابتدعه ليدس دين النصارى في ملتنا وإنه أرضى أخته بذلك، وهذا باطل، والرجل أقرب المتكلمين الى السنة، بل هو في مناظرهم) اهـ. وقال المعلق على كلام الذهبي هذا في (سير أعلام النبلاء) (١١ / ١٧٥): (كان إمام أهل السنة في عصره، وإليه مرجعها، وقد وصفه إمام الحرمين ت ٤٧٨ هـ في كتابه (الارشاد) ص (١١٩): بأنه من أصحابنا. وقال السبكي في (طبقاته): أحد أئمة المتكلمين. وابن تيمية يمدحه في غير ما موضع في كتابه (منهاج السنة) وفي مجموعة رسائله ومسائله، ويعدّه من حذاق المثبتة وأئمتهم، ويرى أنه شارك الامام أحمد وغيره من أئمة السلف في الرد على مقالات الجهمية، وحين تكلم أبو الحسن الاشعري في كتابه (مقالات الاسلاميين) ١ / ١٨٩، ٢٩٩ عن أصحابه، ذكر أنهم يقولون بأكثر مما ذكرناه عن أهل السنة) اهـ كلام المعلق. قلت: بل ذكر الحافظ أن الامام البخاري كان على مذهبه في علم الكلام حيث قال في الفتح (١ / ٤٢٣): (مع أن البخاري في جميع ما يورده من تفسير الغرب إنما ينقله عن أهل ذلك الفن كأبي عبيد والنضر بن شميل والفرء وغيرهم، وأما المباحث الفقهية فغالبها مستمدة له من الشافعي وأبي عبيد وأمثالهما، وأما المسائل الكلامية فأكثرها من الكرابيسي وابن كلاب ونحوهما) اهـ. ولنعد إلى ما بدأنا به ولتذكر أن النظار أو نظار المسلمين هم أكابر العلماء المتخصصين في الرد على المبتدعة، وهم: أهل التأمل وتقليب البصر والبصيرة وأهل التفحص في مسائل العلم، وابن تيمية الحراي يعطي هذا اللقب للكرامية الجهلاء الذين أجمعت الامة على كفرهم كما نص على ذلك الامام البغدادي في كتابه (الفرق) (ص ٢١٥ بتحقيق محمد محي الدين) فيقول ابن تيمية في (منهاج سنته) (١ / ١٨١). (كما قال ذلك من قال من الكرامية وغيرهم من نظار المسلمين) اهـ. فكأنه يقول: كما قال ذلك من قال من الشافعية وغيرهم من فقهاء المسلمين، فتأمل!! وهل يعتبر من نظار المسلمين من يقول: بأن الله له حد وأنه جسم جالس على العرش محاس له وأن الحوادث تقوم بذاته؟ فتدبروا يا أولي الابصار!



للحنفية خطأ والحنفية منه براء، لان ذلك الكتاب كتاب خطير يحوي على كثير من العقائد الفاسدة التي سأذكر بعضها إن شاء الله تعالى، والذي ينبغي أن يحذره المدرسون وطلاب العلم ويعلموا بأن ابن أبي العز شارحها يرد على صاحب العقيدة الطحاوية الامام أبي جعفر الطحاوي رحمه الله، فأقول: إمام الكرامية الذين يشني عليهم ابن تيمية هو محمد بن كرام السجزي المجسم صاحب العقائد الوثنية المشهورة في كتب الفرق، واليك نبذة عن هذا الامام المقتفى!! لتكون على بينة منه ومن ضلالات عقائده: قال الامام عبد القاهر البغدادي في أصول الدين ص (٣٣٧): (وأما جسمية خراسان من الكرامية فتكفيرهم واجب لقولهم: بأن الله تعالى له حد ونهاية من جهة السفلى ومنها يماس عرشه، ولقولهم: بأن الله تعالى محل للحوادث). اهـ. وقال الامام البغدادي أيضا في الفرق بين الفرق: (فصل في ذكر مقالات الكرامية، وبيان أوصافها: الكرامية بخراسان ثلاثة أصناف، وهذه الفرق الثلاث لا يكفر بعضها بعضا وإن أكفرها سائر الفرق، فلهذا عددها فرقة واحدة، وزعيمها المعروف محمد بن كرام.. وضلالات أتباعه.. نذكر منها المشهور، الذي هو بالقبح مذكور، فمنها: أن ابن كرام دعا أتباعه الى تجسيم معبوده، وزعم أنه جسم له حد ونهاية من تحته والجهة التي منها يلاقي عرشه، وقد ذكر ابن كرام في كتابه - أيضا - أن الله تعالى يماس لعرشه، وأن العرش مكان له، وأبدل أصحابه لفظة المماسة بلفظ الملاقة منه للعرش.. واختلف أصحابه في معنى الاستواء المذكور في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طه: ٥)، فمنهم من زعم: أن كل العرش مكان له، وأنه لو خلق بإزاء العرش عروشا موازية لعرشه لصارت العروش كلها مكانا له، ومنهم من قال:

١ . انظر كتاب (الفرق بين الفرق) لعبد القاهر البغدادي (ص ٣٣٧) بتحقيق محمد عبي الدين عبد

إنه لا يزيد على عرشه في جهة المماسة، ولا يفضل منه شيء على العرش، وزعم ابن كرام وأتباعه أن معبودهم محل للحوادث) اهـ. وقد نقل أيضا الشيخ علي القاري في شرح المشكاة (٢ / ١٣٧): إجماع السلف والخلف على أن من اعتقد أن الله تعالى في جهة فهو كافر كما صرح به العراقي وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي وأبو الحسن الأشعري والباقلاني. اهـ ولا يخفى أن اعتقاد الجهة نوع من التجسيم. وقال الامام القرطبي في التذكار صحيفة (٢٠٨): (والصحيح القول بتكفيرهم - المجسمة - إذ لا فرق بينهم وبين عباد الاصنام والصور) اهـ. وجزم الامام النووي في المجموع (٤ / ٢٥٣) بتكفير المجسمة وهو مذهب الشافعي رحمته. وأما رد الامام أحمد رحمته على المجسمة والمشبهة فمنقول في (دفع شبه التشبيه) لابن الجوزي الحنبلي، وكتاب (مرهم العلل المضلة) للياضي بتوسع. والامام الطحاوي الذي أرادوا أن يشوهوا عقيدته يقول في أولها: (اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن) وهؤلاء من أئمة السلف كما لا يخفى ثم قال فيها: (وتعالى الله عن الحدود والغايات والاركان والاعضاء والادوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبدعات) اهـ^١.

أقول: وقد اتضح بهذا كله مذهب أهل السنة والجماعة واتضح أيضا حكمهم على أهل الزيغ من المشبهة والمجسمة، وأن أصل التشبيه والتجسيم أسسه في هذه الامة ابن كرام السجستاني صاحب العقائد الزائفة، وأن الامة أكفرته وكفرت من قال بمقالاته المنحرفة، وأن من جملة مقالاته الكفرية: قوله بالحد في حق الله تعالى، وقوله بالجسمية لله تعالى، وأن الله تعالى يماس عرشه من

١ . انظر شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز، بتخريج الالباني، وتوضيح الشاويش (ص ٢٣٨)

جهة السفلى لانه فوق العرش، ويجدر التنبيه هنا على أن أهل السنة يقولون بأن الله تعالى فوق العرش لكن فوقية من جهة المعنى لا من جهة الحس^١، أي أن الله تعالى فوق خلقه فوقية قهر وربوبية على عبودية، ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ (الانعام: ٦١)، وقد أجمع أهل السنة على تنزيه الباري سبحانه عن المكان كما هو معلوم، لكن ابن كرام قال بالفوقية الحسية والمكانية، فأكفره أهل السنة ومن تبعه على ذلك، ثم قال: إن الله تعالى محل للحوادث، أي جوز قيام الحوادث بذات الله سبحانه، تعالى الله عن هذا الكفر الصريح ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ ومرادنا من ذلك كله بيان أن أدعاء توحيد الاسماء والصفات قائلون بذلك ومنهم فضيلة العلامة ابن أبي العز صاحب شرح الطحاوية، وإليك إثبات ذلك:

١ - أما قول شارح الطحاوية المشار إليه بحوادث لا أول لها، أو بقدوم نوع الحوادث والمخلوقات ففي صحيفة (١٢٩ من الطبعة الثامنة): (فالحاصل أن نوع الحوادث هل يمكن دوامها في المستقبل والماضي أم لا؟ أو في المستقبل فقط؟ أو الماضي فقط؟ فيه ثلاثة أقوال معروفة لأهل النظر من المسلمين وغيرهم: أضعفها قول من يقول: لا يمكن دوامها لا في الماضي ولا في المستقبل، كقول جهم بن صفوان وأبي الهذيل العلاف. وثانيها قول من يقول: يمكن دوامها في المستقبل دون الماضي، كقول كثير من أهل الكلام ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم. والثالث: قول من يقول: يمكن دوامها في الماضي والمستقبل كما يقوله أئمة الحديث) اهـ. فانظر كيف نسب الكفر الصريح إلى أهل الحديث فقال إنهم يقولون إن الحوادث وهي المخلوقات يمكن أن تكون دائمة في الماضي، معناه

١ . قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في الفتح ٦ / ١٣٦: (لان وصفه تعالى بالعلو من جهة المعنى، والمستحيل كون ذلك من جهة الحس) اهـ فانظره.

قديمة النوع حادثة الافراد وأهل الحديث برآء من ذلك بلا شك، وقد نص القرآن الكريم على بطلان ذلك في آيات كثيرة كما لا يخفى، وكذا السنة المطهرة نص فيها سيدنا رسول الله ﷺ على بطلان ذلك، ففي البخاري: «كان الله ولم يكن شيء غيره»^١ وأجمعت الامة على أن الحوادث قبل حدوثها لم تكن أشياء ولا أعيان، كما نقل ذلك الاستاذ أبو منصور البغدادي في الفرق^٢ وقال الاستاذ أبو منصور أيضا: (وقد زعم البصريون من القدرية أن الجواهر والاعراض كانت قبل حدوثها جواهر وأعراضا، وقول هؤلاء يؤدي الى القول بقدوم العالم، والقول الذي يؤدي الى الكفر كفر في نفسه) اه يعني أن القول بقدوم الحوادث لا شك أنه كفر. وكذلك نص على هذا الاجماع المؤيد بقول الله تعالى (هو الاول) ابن حزم في كتابه مراتب الاجماع، حيث قال في آخره: (باب من الاجماع في الاعتقادات، يكفر من خالفه بإجماع: اتفقوا أن الله عز وجل وحده لا شريك له خالق كل شيء غيره، وأنه تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه، ثم خلق الاشياء كلها كما شاء، وأن النفس مخلوقة، والعرش مخلوق، والعالم كله مخلوق) اه^٣. ثم بعد هذا كله أحكم على ابن أبي العز المنسوب لاهل الاثبات ولاهل الحديث غلطا ولمن تبعه وقال بمقالته ونشر كتابه بين العامة وخرج أحاديثه مادحا كتابه بما تراه مناسبا، ولا سيما إذا عرفت أيضا أنه قال صحيفة ١٣٣ من شرح الطحاوية الطبعة الثامنة بتخريج الالباني وتوضيح الشاويش: (والقول بان الحوادث لها أول، يلزم منه التعطيل قبل ذلك وأن الله سبحانه وتعالى لم يزل غير فاعل ثم صار فاعلا) اه. نعوذ بالله تعالى من هذا الهذيان ما أشنع، ومن هذا الرجل ما أجرأه، وكيف

١ . انظر فتح الباري (١٣ / ٤١٠).

٢ . انظر الفرق بين الفرق (ص ٣٣٢) وانظر أيضا: (ص ٣٢٨).

٣ . انظر مراتب الاجماع المطبوع مع نقد مراتب الاجماع (ص ١٦٧).

يشنع على المتكلمين ثم يأتي بأصول الشناعات!!! ثم هو رد صريح الكتاب والسنة والاجماع، وتأول لذلك بالباطل كما ترى، فأين ذهب ذمه للتأويل وللمتكلمين ولعلم الكلام الذي تشدق به أول ما يقرب من عشرين صحيفة من كتابه وحيثما سنحت الفرص، لكن كما قالوا: رمتني بدائها وانسلت. ثم انظر الى قوله صحيفة (١٣٥) من الطبعة الثامنة مبرهنا على حوادث لا أول لها، راداً رواية «كان الله ولم يكن شيء معه» ورواية «ولم يكن شيء غيره» مثبتاً رواية «ولم يكن شيء قبله» ليستدل بها على حوادث لا أول لها حيث قال: (وقد أجابهم النبي ﷺ - أي الأشعرين - عن بدء هذا العالم الموجود لا عن جنس المخلوقات، لانهم لم يسألوه عنه) اه يعنى أنه قبل هذا العالم الموجود الان كان هناك عالم آخر، يعنى أن العالم قديم النوع أزلي، حادث الافراد، وهى مقالة متأخري الفلاسفة، وقد قال العلماء سابقا: بثلاثة كفر الفلاسفة العدا في نفيها وهى حقيقاً مثبتة علم بجزئي حدوث عوالم حشر لاجساد وكانت ميتة ونكتفي بهذا القدر الذي ذكرناه من الكلام على نقطة حوادث لا أول لها، ولنعرض أمراً آخر من تلك الطامات فنقول:

٢ - قال ابن أبي العز في شرحه مثبتاً أن كلام الله تعالى حروف وأصوات، وأن الله تعالى يتكلم إذا شاء ويسكت متى شاء وهو المفهوم من كلام فضيلة الشارح، ومن اللازم القريب لكلامه^١: (إن الله تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء، وهو يتكلم به بصوت يسمع، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديماً، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة) اه^٢ وفي هذا الكلام

١ . بل صرح بذلك - أي بصفة السكوت - ابن تيمية إمامه، أنظر الموافقة على هامش منهاجه (٢) / (٣٨).

٢ . انظر شرح الطحاوية (ص ١٦٩) واعلم أن أئمة الحديث والسنة براء من هذا كالذي قبله، وهو رميهم وتهمتهم بأنهم يقولون بحوادث لا أول لها.

الخطر والفلسفة الزائدة في الخوض في ذات الله تعالى وصفاته التي يذم بها هؤلاء علماء الكلام، إثبات قيام الحوادث بذات الله تعالى عما يقولون، وقد تقرر عند أهل العلم أن ما قام به الحادث فهو حادث، وقد كفر علماء الاسلام الكرامية لأمور منها هذا القول كما نقلناه فيما مضى أول هذه العجالة، وقد أثبت ذلك ابن أبي العز وحاول الدفاع عنه، فقال صحيفة ١٧٧ منها: (فإذا قالوا لنا: فهذا يلزم أن تكون الحوادث قامت به، قلنا: هذا القول مجمل، ومن أنكر قبلكم قيام الحوادث بهذا المعنى به تعالى من الائمة؟ ونصوص القرآن والسنة تتضمن ذلك، ونصوص الائمة أيضا مع صريح العقل). اهـ ويكفي في رد ذلك عرضه للقارئ.

واستدل لهذه العقيدة الفاسدة بحديث موضوع فقال صحيفة (١٧٠): (قال رسول الله ﷺ: «بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع نور، فرفعوا أبصارهم، فإذا الرب جل جلاله قد اشرف عليهم من فوقهم، فقال: السلام عليكم يا أهل الجنة، وهو قول الله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ﴾ فلا يلتفتون إلى شيء مما هم فيه من النعيم ما داموا ينظرون إليه حتى يحتجب عنهم، وتبقى بركته ونوره» (رواه ابن ماجه) اهـ. قلت: في إسناده أبو عاصم العباداني واسمه عبد الله بن عبيد الله، قال عنه الذهبي في الميزان ٢ / ٤٥٨ / ٤٤٣٧: (واه). وهو واعظ زاهد إلا أنه قدرى اهـ. وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٣ / ٣١٤): (وأورد له العقيلي عن روايته عن الفضل الرقاشي عن ابن المنكدر عن جابر: «بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع نور» الحديث، وقال لا يتابع عليه ولا يعرف

١. علما بأن هذا النص منقول من منهاج السنة (١ / ٢٢٤) فشرح العقيدة الطحاوية هي تلخيص لـ (منهاج السنة) ولـ (موافقة مريح المعقول) للشيخ الحارثي!! ولذلك يركزون عليها ويجرّسون على نشرها!!

الابه) اه، وانظر الضعفاء الكبير للعقيلي (٢ / ٢٧٤)، وأما الفضل الرقاشي الذي يروي عنه أبو عاصم فهو منكر الحديث كما قال الحافظ في التقریب: (برقم ٥٤١٣)، وفي الكامل في الضعفاء لابن عدي (٦ / ٢٠٣٩): (قال البخاري عن ابن عيينه ليس أهلاً أن يروى عنه) اه، ولذلك أورد هذا الحديث ابن الجوزي في الموضوعات وقال: (الفضل رجل سوء) اه، فانظر كيف استدل ابن أبي العز على عقيدته بهذا الحديث والله تعالى المستعان، ولم أذكر جميع بلياته في هذا الباب وإنما أشرت إلى بعضها وإن سنح الوقت مستقبلاً سأذكرها جميعاً وأرد عليها إن شاء سبحانه، وفيما ذكرنا الآن كفاية.

٣- قال ابن أبي العز مثبتاً الحد لذات الله سبحانه وتعالى عن هذا الهذيان صحيفة (٢١٩) ما نصه: (فالحد بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه منازعة في الامر أصلاً، فإنه ليس وراءه نفيه إلا نفي وجود الرب ونفي حقيقته اهـ. فإنه بهذه العبارة أثبت الحد لذات الله تعالى، فقال بما قال أهل الزيغ من قبل: «من نفى الحد عن الله تعالى أخبر بعدم الرب سبحانه»، وهؤلاء الاصل عندهم الجسمية، فلما تخيلوا أن المولى سبحانه عما يتخيلون جسماً أجروا عليه أحكام الاجسام، فالجسم متى لم يكن له حد كان عدماً وكذلك تخيلوا الباري سبحانه. وقولهم لاهل السنة: (إنكم إذا نفيتم الحد ساويتهم بكم بالشئ المعدوم)، تكفل برده الحافظ ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان (٥ / ١١٤) حيث بين أن قول

١ . علماً بأن الطحاوي في المتن يقول: (وتعالى عن الحدود والغايات) والالباني يحاول أن يشكك في كلام الطحاوي هذا في تعليقاته على الطحاوية ص (٢٩) نقلاً عن ابن مائع فيقول بأنه لا يستبعد أن يكون هذا مدسوساً على الطحاوي. وهذا تشكيك فارغ باطل لا التفات إليه، وإذا كان هذا حقاً فمتن الطحاوية وشرحه لا يستبعد أيضاً أن يكون بجملته مدسوساً من أعداء الاسلام.. الخ.

المجسمة هذا قول نازل ساقط لا عبرة به فقال: (وقوله «قال له النافي ساويت ربك بالشئ المعدوم إذ المعدوم لا حد له» نازل، فإننا لا نسلم أن القول بعدم الحد يفضي إلى مساواته بالمعدوم بعد تحقق وجوده) اهـ. وقدمنا في أول هذه الرسالة تكفير الامة للمجسمة ولابن كرام في قوله بالحد، وقال الامام أبو منصور البغدادي في كتابه الفرق ٣٣٢: (إن أهل السنة اتفقوا على نفي النهاية والحد عن صانع العالم خلافاً للهشامية والكرامية المجسمة) اهـ. وكلام ابن أبي العز قبل العبارة التي نقلناها وبعدها كله تمويه على الناس لترويج بضاعته وإقناع المغفلين بها، فهو تارة يكذب على الامام عبد الله بن المبارك: فينقل عنه زوراً أنه قال بالحد، ولو قال به فهو مردود عليه، لأن الكفر كفر كائناً من كان الناطق به والزيف زيف كائناً ما كان مصدره، وليس في الاسلام دين يختلف باختلاف الاشخاص فالإيمان إيمان مطلقاً والكفر كفر مطلقاً، فما جاء في الكتاب والسنة ثبوته مجملًا أو مفصلاً أثبتناه وما نفاه الكتاب أو السنة مجملًا أو مفصلاً نفينا، والمعصوم هو السنة والاجماع كما هو مقرر عند أهل السنة، وتارة ينفي ابن أبي العز الحد، محتجاً بأن للحد معاني كثيرة، كقوله (ص ٢١٩): (وأما الحد بمعنى العلم والقول، وهو أن يحده العباد، فهذا منتف بلا منازعة بين أهل السنة) اهـ. فانظر إلى هذا الروغان ما أشنع وأقبحه، فلم هذا التخبط وهذه الفلسفة التي لا معنى لها؟! لا شك أن ذلك كله لقلب الحقائق، ولترويج عقيدة الزيف وإقناع الناس بها، وأهل السنة والجماعة عندما أجمعوا على نفي الحد عن الباري سبحانه وأكفروا من قال به لم يقل أحد منهم من أثبت الحد بمعنى كذا جاز، ومن أثبته بمعنى كذا لم يجوز، وإنما قالوا: (وأما جسمية خراسان من الكرامية فتكفيرهم

١. أو هو مؤول كما ذكره البيهقي في الاسماء والصفات ص ٤٢٧ بتحقيق الامام المحدث الكوثري اهـ. وقد بينت ذلك بوضوح في رسالتي (التبني والرد على معتقد قدم العالم والحد).



واجب، لقولهم بأن الله تعالى له حد ونهاية..) الخ كما قدمناه أول هذه الرسالة فانظروه.

٤ - وأما مسألة الجهة فابن أبي العز من يقول بها ويقاقل من أجلها قتال مستميت، فانظر إلى الروغان حيث قال صحيفة (٢٢١) من شرح الطحاوية: (وأما لفظ الجهة، فقد يراد به ما هو موجود، وقد يراد به ما هو معدوم، ومن المعلوم أنه لا موجود إلا الخالق والمخلوق) اهـ. فانظر كيف قاس الخالق على المخلوق، ومعنى كلامه: أي كما أن المخلوق في جهة فكذا الخالق في جهة بجامع الوجود لكل منهما، ولا شك أن هذا قياس وثني فاسد قطعاً. ثم قال ابن أبي العز في نفس الصحيفة ما نصه: (وإن أريد بالجهة أمر عدمي، وهو ما فوق العالم، فليس هناك إلا الله وحده، فإذا قيل إنه في جهة بهذا الاعتبار فهو صحيح) اهـ. فقد قرر بأن الله تعالى في جهة ما فوق العالم، وهذا المكان الذي عينه للمولى سبحانه وتعالى عن هذيانه، سماه بالمكان العدمي أو بالامر العدمي، وإني استغرب جدا كيف يكون لمعبوده مكان يشار إليه بالاصبع كما جاء في حديث الجارية الذي يتشدقون به ثم كيف يكون هذا المكان عدما؟ وهل يشار للعدم؟! ولا يخفأك أخي المؤمن أن أهل السنة أجمعوا على تنزيه الله تعالى عن المكان لدلالة الكتاب والسنة المصراحة بذلك. وقد نص ابن أبي العز في سلسلة أغلاطه أيضا زيادة في نغمة طنبوره في رأس صحيفة (٢٢١): أن الجهات لا نهاية لها. اهـ ومعنى ذلك أنه لا حد لها، فجعل للخالق حدا ونزه المخلوق عن الحد فسبحان قاسم العقول الوهاب!! مع أن أهل السنة كما قال الامام البغدادي في الفرق ص (٣٣٠): (أجمعوا على أن الارض متناهية الاطراف من الجهات كلها، وكذلك السماء متناهية الاقطار من الجهات الست، خلاف قول الدهرية) اهـ. ثم اعترض!!! على الامام الطحاوي في تنزيهه الله تعالى عن الجهات فقال

(ص ٢٢١): (لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات، هو حق، باعتبار انه لا يحيط به شئ من مخلوقاته) اه. فأول كلام الشيخ حسب مراده، لينفي أن الشيخ الطحاوي يقول بهذا!! فاعترض عليه لينفي ما تبقى من احتمال ذلك على زعمه فقال في نفس الصحيفة: (لكن بقي في كلامه شيان أحدهما: إن إطلاق مثل هذا اللفظ مع ما فيه من الاجمال والاحتمال كان تركه أولى، وإلا تسلط عليه وألزم بالتناقض في إثبات الاحاطة والفوقية ونفي جهة العلو) اه!! واليك بعض عقائد الكرامية أيضا المدرجة في كلام ابن أبي العز في شرح الطحاوية:

٥ - قال صحيفة (٢٨٢): (فكيف يستبعد العقل مع ذلك أنه يدنو سبحانه من بعض أجزاء العالم وهو على عرشه فوق سمواته؟ أو يدني إليه من يشاء خلقه؟ فمن نفى ذلك لم يقدره حق قدره) اه.

٦ - قوله صحيفة (٢٨٦): (الثاني عشر: التصريح بنزوله كل ليلة إلى السماء الدنيا، والنزول المعقول عند جميع الامم إنما يكون من علو إلى سفلى، الثالث عشر: الإشارة إليه حسا الى العلو، كما أشار إليه من هو أعلم بربه) اه. وذكر قبل ذلك وبعده أدلة بزعمه دالة على هذا العلو الحسي، والمعبر عنه أحيانا بفوق وبذاته وبجهة السماء... الخ. ولا أدري أين ذهب بقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ (البقرة: ١٨٦)، وبقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ (الواقعة: ٨٥)، وقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ (الحديد: ٤)، وقوله: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ (الانعام: ٣)، وقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ (ق: ١٦)، وغير ذلك من الايات، ومن

١ . وإذا كانت تلك الايات التي أوردها قرآنا وهذه الايات أيضا قرآنا فما الذي أوجب اعتقاد ظاهر

الحديث قوله ﷺ: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» رواه مسلم (١ / ٣٥٠)، وقوله أيضا: «اللهم أنت الصاحب في السفر وأنت الخليفة في الأهل» رواه الترمذي (٥ / ٤٩٧) وقال: حديث حسن صحيح اهـ وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة. وإذا كان يؤول هذه النصوص الموهمة للحلول فما أجدره أيضا أن يؤول تلك النصوص الموهمة للتجسيم وتشبيه الله تعالى بخلقه، عند المغفلين الذين لا يعرفون أصول عقيدة الإسلام التي منها تنزيه الله سبحانه عن مشابهة خلقه، المعبر عنها بقول العلماء: كل ما خطر ببالك فالله تعالى بخلاف ذلك، المأخوذ من قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١)، ومن قوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: ٤)، ومن قوله: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ (النحل: ١٧).

٧- والقول بالجهة والفوقية الحسية يفضي إلى القول بأنه خارج العالم على العرش بذاته كما يقول أهل التجسيم، أو داخل العالم في السماء حسا لا معنى كما يقول الحلوليون وكلا القولين باطل، فقد أجمع أهل السنة على أن الله تعالى منزّه عن المكان يعني أنه لا تعين له جهة كالمخلوق فيقال إنه مستقر فيها وحال بها فقول الحلولية: إنه في كل مكان باطل، وقول المجسمة: إنه فوق العالم خارج عنه فوق العرش باطل أيضا، لأن هذا يلزم منه وصفه سبحانه بالاتصال أو الانفصال ووصفه بأنه خارج أو داخل العالم، وكل ذلك باطل لأنهم بنوا ذلك على ما أصلوه وهو الجسمية، فوصفوه بأنه خارج العالم، لتثيت عقيدة الزبغ واقتناع الناس بها ولذلك صرح أهل السنة والجماعة بأن الله سبحانه لا يوصف بأنه خارج العالم ولا داخله لأن هذا نوع من إدراك الخالق والله سبحانه لا يحيط به أو يدركه أحد من خلقه، وهؤلاء يريدون أن يدركوه وأن يعينوا له مكانا ف﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ لذلك قال ابن أبي العز في شرحه

(ص ٢٢٢): (ولا نظن بالشيخ - يعني الطحاوي رحمه الله - أنه ممن يقول إن الله تعالى ليس داخل العالم ولا خارجه بنفي التعيين) اهـ. واليك بعض أقوال علماء الاسلام في ذلك:

قال الامام الغزالي رحمه الله: (الله تعالى مقدس عن المكان، ومنزه عن الاقطار والجهات، وأنه ليس داخل العالم ولا خارجه، ولا هو متصل بالعالم ولا هو منفصل عنه، قد حير عقول أقوام حتى أنكروه إذ لم يطبقوا سماعه ومعرفته) اهـ الاحياء (٤ / ٤٣٤) .. وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في (فتح الباري) (١ / ٢٢٠ - ٢٢١): (فإن إدراك العقول لاسرار الربوبية قاصر فلا يتوجه على حكمه لم ولا كيف، كما لا يتوجه عليه في وجوده أين وحيث) اهـ.. وقال إمام الحرمين في (الارشاد) ص (٦١): (ثم نقول: إن سميتم الباري تعالى جسماً وأثبتتم له حقائق الاجسام، فقد تعرضتم لامرين: إما نقض دلالة حدث الجواهر، فإن مبناها على قبولها للتأليف والمماس والمباينة - أي الانفصال - وإما تطردوها وتقضوا بقيام دلالة الحدث في وجود الصانع، وكلاهما خروج عن الدين، وانسلال عن ربة المسلمين) اهـ.. وقال الامام الحافظ البيهقي في (الاسماء والصفات) ص ٤١٠: (والقديم سبحانه عال على عرشه لا قاعد ولا قائم ولا مماس ولا مباين عن العرش، يريد به مباينة الذات التي هي بمعنى الاعتزال أو التباعد، لان المماس والمباينة التي هي ضدها والقيام والقعود من أوصاف الاجسام، والله عز وجل أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد فلا يجوز عليه ما يجوز على الاجسام تبارك وتعالى) اهـ.

وقال الامام أبو المظفر الاسفرايني في التبصير (٩٧ بتحقيق الامام الكوثري): (وأن تعلم أن الحركة والسكون، والذهاب والمجيئ، والكون في



المكان، والاجتماع والافتراق، والقرب والبعد من طريق المسافة والاتصال والانفصال، والحجم والجرم، والجثة والصورة والحيز والمقدار والنواحي والاقطار والجوانب والجهات كلها لا تجوز عليه تعالى لان جميعها يوجب الحد والنهاية) اهـ. وقال الامام النووي في الروضة (١٠ / ٦٤) ما نصه: (من اعتقد قدم العالم، أو حدوث الصانع، أو نفى ما هو ثابت للقديم بالاجماع، أو حدوث الصانع، أو نفى ما هو ثابت للقديم بالاجماع، ككونه عالما قادرا، أو أثبت ما هو منفي عنه بالاجماع كالالوان، أو أثبت له الاتصال والانفصال كان كافرا) اهـ. وقال الامام المحدث ملا علي القاري في (شرح الفقه الاكبر) مشنعا على ابن أبي العز هذا، شارح الطحاوية ومشوها ما نصه (ص ١٧٢): (والحاصل أن الشارح يقول بعلو المكان مع نفي التشبيه وتبع فيه طائفة من أهل البدع).. الخ اهـ. فانظره. وقال العلامة القاري أيضا صحيفة ١٧٢: (ومن الغريب أنه استدل على مذهبه الباطل برفع الايدي في الدعاء إلى السماء) اهـ. وقد عرضنا البعض اليسير مما في شرح الطحاوية من أخطاء مستشعة مرفوضة في عقيدة الاسلام، محذرين لطلاب العلم والمدرسين في شتى المجالات من تدريسها ودراستها وتقريرها على الطلاب وموافقة ما فيها من الخطأ من باب قول النبي ﷺ: (الدين النصيحة) وأرجو أن يعرف أهل العلم وطلابه ما هو المراد من توحيد الاسماء والصفات عند من يدعو إليه، وأن المراد منه عند، هؤلاء المتمسكين ما رأينا من التجسيم وإقامة الوثنية التي حاربها الاسلام وجاء بهدمها. وأن يدركوا ما كتبناه وقرناه من الأدلة الواضحة في إبطال تقسيم التوحيد الى ربوبية وألوهية وليكن هذا آخر كتابنا (التنديد بمن عدد التوحيد) فنسأله سبحانه حسن الختام والحمد لله رب العالمين، وكان الفراغ من تصنيف أصل هذه الرسالة غير ما ألحقته بها ٥ / ربيع الاول / ١٤٠٧ هـ.

من فضائل كتاب التوحيد
لمحمد بن عبد الوهاب

حسن بن علي السقاف

تحقيق: علي ملاموسى ميدي

الشيخ سليمان بن عبد الوهاب النجدي ذكر عن أخيه محمد بأنه ليس أهلاً للاجتهاد بل ولم يصل عشرَ الأهلية، ولنبرهن على ذلك فسنأخذ مثلاً من كتاب من كتب الشيخ محمد فلسان المرء مقياس عقله؛ وما يكتبه هو حيلة فكره، والكتاب هو (كتاب التوحيد الذي هو حقُّ الله على العبيد) للشيخ محمد بن عبد الوهاب، وهذا الكتاب له تقديس خاص عند الحشوية؛ يقدسونه ويوزعونه بالمجان، وهو كُتِبَ إذا قرأته فلن تجد فيه تجديداً يستأهل هذا الاهتمام، بل لا أظنك تتصور أن كتاباً هذا عنوانه قد يحوي أحاديث ضعيفة، لأنه كتاب عقيدة؛ وكتب العقيدة يجب أن تنزه عن الأحاديث الضعيفة؛ فأقول لك هوّن عليك يا أخي فالشيخ القدوة المجدد!! لا يستدل بالأحاديث الضعيفة فحسب بل وبالموضوعة كذلك، وبهم فيه أوهاماً كثيرة؛ فيزيد في الأحاديث كلمات من عنده؛ وينسب الحديث إلى مصادر ليس موجوداً فيها وإليك الأمثلة:

(١) في باب: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ 'أورد في تفسير هذه الآية قصة تقدح في عصمة أبينا آدم ﷺ وترميه وأمنا حواء بالشرك؛ وهي قصة واهية، منسوبة إلى ابن عباس، رواها ابن أبي حاتم، يعلم بطلانها صغار الطلبة النافرين للتفقه في الدين؛ فقال: (لما تغشاها آدم حملت، فأتاها إبليس فقال: إني صاحبكما الذي أخرجتكما من الجنة لتطيعاني أو لأجعلنَّ له قرنيَّ آيل، فيخرج من بطنك فيشقه، ولأفعلن ولأفعلن - يخوفهما - سمياه عبد الحارث،

فأبياً أن يطيعاه، فخرج ميتاً، ثم حملت، فأتاها، فقال مثل قوله: فأبياً أن يطيعاه، فخرج ميتاً، ثم حملت، فأتاها، فذكر لها، فأدركهما حبُّ الولد، فسمياه عبد الحارث فذلك قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾.

ونحن نرد على شيخ الوهابية من لسان رجل من أهل تقديسهم من العلماء؛ وهو ابن حزم الذي قال في كتابه الملل والنحل) وهذا الذي نسبوه إلى آدم من أنه سمى ابنه عبد الحارث خرافة موضوعة مكذوبة... ولم يصح سندها قط، وإنما نزلت الآية في المشركين على ظاهرها) (فتح المجيد ص ٣٩٢) ونحن نعلم أن ابن عبد الوهاب مغرور يظن نفسه عالماً وقد نفخ فيه ذلك طبعه أولاً، وأساتذته المستشرقون ثانياً؛ حيث أرادوا منه أن يكون رأس حربة يشوهون بها الإسلام، ويشغل المسلمين عن جهاد اليهود والنصارى بفقعه الهزيل الأعوج، وفقه قومه خوارج نجد - فيشتغل المسلمون بأنفسهم ويستبدلون ذروة سنام الإسلام بدعوى الشرك وعبادة القبور ومحاربتها رغم أن الرسول الكريم قد نص بأن الشيطان أيس أن يعبد المسلمون - وإلا فإن الشرك لا يجوز اعتقاده في الأنبياء ﷺ ولا يقع منهم على أي حال، فهم مبرؤون منه باتفاق الأمة، فكيف لكتيب كهذا يحمل مثل هذا الخطأ الفاحش أن يسمى بكتاب التوحيد؟.

(٢) فهل من غرابة أن يلزم محمد بن عبد الوهاب في كُتبه هذا في باب قول: ما شاء الله وشئت، الشيخ البوصيري بالشرك في قصيدته البردة التي استشفى الله سبحانه وتعالى بها لأنه قال في الرسول الكريم:

يا سيد الخلق مالي من ألؤذبه سواك عند حلول الحادث العمم

ولو كان الشيخ فقيها لعلم أن هذا ليس بشرك إلا في فقه الخوارج الأعوج، فقد ثبت بالأحاديث الصحيحة أن الناس يوم القيامة يتدافعون إلى الأنبياء ﷺ ليشفعوا لهم، فيتدافعها الأنبياء إلى رسول الله محمد ﷺ فيتقدم فيقال له (اشفع



تشفع وسل تعطه^١ رواه أغلب أهل الحديث عن عدد من الصحابة، فهل يكون البوصيري الفقيه مشركاً بقوله أن ليس له من يلوذ به يوم القيامة إلا رسول الله ﷺ؟! ^٢

(٣) أورد الشيخ في (باب: ما جاء في الكهان ونحوهم) حديث مسلم: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»^١.

رواه مسلم، ولكنه زاد فيه (فصدقه) وليس فيه فصدقه كما وهم الشيخ!.

(٤) في (باب: ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ...﴾^٢ أورد حديث: «يَطْوِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ يَأْخُذُهَا بِيَدِهِ الْيُمْنَى ثُمَّ يَقُولُ أَنَا الْمَلِكُ أَتَيْنَ الْجَبَّارُونَ أَتَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ ثُمَّ يَطْوِي الْأَرْضِينَ بِشِمَالِهِ ثُمَّ يَقُولُ أَنَا الْمَلِكُ أَتَيْنَ الْجَبَّارُونَ أَتَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ»^٣.

رواه مسلم في كتاب (صفة القيامة والجنة)، وزاد فيه الشيخ بعد الأرضين كلمة (السبع) وهو كما ترى ليس فيه (السبع) كما وهم!، وقد بحثت في رواية أبي داود ورواية ابن ماجة أيضاً؛ وليس لكلمة (السبع) وجود.

(٥) وهذا الحديث وإن رواه الإمام مسلم فهو أحد أحاديثه الباطلة ففي إسناده (عمر بن حمزة)، قال عنه أحمد ابن حنبل (أحاديثه مناكير)، وقال عنه الرازي ذلك أيضاً، وقال يحيى بن معين (ضعيف)، وقال النسائي (ليس بالقوي) وقال عنه مرة (ضعيف)، وقال ابن حجر في (التقريب ١/ ٧١٥ برقم ٤٩٠٠) (ضعيف)، وقد ذكره ابن الجوزي في (الضعفاء والمتروكين ٢/ ٢٠٧

١ . صحيح مسلم، ج ١، ص ١٨٠.

٢ . نفس المصدر، ج ٤، ص ١٧٥١.

٣ . الأنعام: ٩١.

٤ . نفس المصدر، ج ٤، ص ٢١٤٨.

برقم ٢٤٥٣)، وفوق ذاك فإن أبا أسامة (حماد بن أسامة) مدلس كما قال ذلك ابن حجر في التقريب (١/ ٢٣٦ رقم ١٤٩٢) حيث قال هناك: بعد أن وثَّقه (ربما دَلَّس) وقال ذلك عنه محمد بن سعد، وإن كان يبيِّن تدليسَه، فهو هنا لم يصرِّح بالتحديث، ومن العلماء من لا يأخذ حديث المدلس أصلاً كما روى الشافعي عن شعبة (التدليس أخو الكذب)، فهذا الحديث بعيداً عن الخوض في متنه هو واهي الإسناد جداً.

(٦) وفي هذا الباب أيضاً استدل بالرواية التالية عن أبي ذر: «ما الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد ألقيت بين ظهري فلاة من الأرض»، وهذه الرواية قبل كل شيء مما انفرد به ابن حبان ولفظ (من الأرض) زيادة من الشيخ حيث أنه يميل للزيادة في الروايات!

(٧) قال الشيخ شعيب الأرنؤوط في هذا الحديث: إسناده ضعيف جداً.
(٨) ويكفي دليلاً على بطلان هذه الرواية أن فيها الكذاب إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني الذي بيَّن كذبه ابن أبي حاتم بما لا يدع مجالاً للارتياح ثم ختم قوله بالتالي (.. وهو كذاب)، وقال علي بن الحسين بن الجنيد (صدق أبو حاتم ينبغي ألا يحدث عنه)، وقال أبو زرعة (كذاب)، وقال الذهبي (إبراهيم هذا متروك).

راجع لسان الميزان للذهبي ١/ ١٢٢ رقم ٣٧٢، والجرح والتعديل ٢/ ١٤٢ رقم ٤٦٩.

(٩) وفي باب: من الشرك لبس الحلقة والخيط... استدلل بحديث «من تعلق بتميمة فلا أتم الله له، ومن تعلق ودعة فلا ودع الله له»^٢، وهذا الحديث فيه

١ . جامع البيان في تأويل القرآن، ج ٥، ص ٣٩٩.

٢ . السنن الكبرى للبيهقي، ج ٩، ص ٥٨٨.



(مشرح بن عاهان) الذي قال فيه ابن حبان (يروي عن عقبة مناكير لا يتابع عليها) وهذا الحديث قد رواه عن عقبة!!

(١٠) وقد اعتمد الشيخ في (باب التنجيم) من كتابه على حديث رواه أحمد وابن حبان وفي إسناده (أبو حريز)، وهو (منكر الحديث) كما قال عنه أحمد بن حنبل، وقال النسائي (ضعيف)، وليته اطلع على أحاديث صحيحة ليستدل بها في هذا الباب!

(١١) وفي باب: (ما جاء في الرقى والتائم)، أتى بأحاديث سندها ضعيف كحديث: «إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّائِمَ، وَالتَّوَلَّ شِرْكَ»^١، ففي إسناده (ابن أخي زينب) وهو مبهم لا يُعرف كما يقول عنه علماء الحديث؛ بينما كان بإمكان الشيخ أن يستدل بأحاديث صحاح في هذا الباب أيضاً!

(١٢) وفي نفس الباب: أورد حديث: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وَكَلَّ إِلَيْهِ»^٢، وفيه (ابن أبي ليلى) عند أحمد وقد قال فيه نفسه: (سيء الحفظ مضطرب الحديث)، وقال شعبة: (ما رأيت أحداً أسوأ حفظاً منه)، وقال يحيى بن معين: (ليس بذلك)، وقد ضعفه يحيى بن سعيد القطان.

أما رواية النسائي ففيها (عباد بن مسرة المنقري) قال فيه أحمد بن حنبل (ضعيف)، وقال أبو داود (ليس بالقوي).

(١٣) وفي نفس الباب أيضاً: أورد حديث «يا رويفع! لعل الحياة تطول بك... الخ»^٣، والحديث فيه (شيبان القتباني وهو مجهول) وفي الرواية الأخرى (ابن لهيعة) الذي قال فيه ابن مهدي (ما أعتد بشيء سمعته من حديثه)، وقال

١ . سنن أبي داود، ج ٤، ص ٩.

٢ . سنن الترمذي، ج ٣، ص ٤٧١.

٣ . إطراف المُسند المعنّي بأطراف المُسند الحنبلي، ج ٤، ص ٣٤٧.

أحمد (ما حديثه بحجة وإني أكتبه أعتبر به) وقال يحيى بن معين (في حديثه كله ليس بشيء)، وفي رواية النسائي رجل مبهم حيث قال في الإسناد (وذكر آخر قبله)!

(١٤) وفي باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ...﴾ ذكر الرواية التالية: «هَلْ تَذَرُونَ كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ قَالَ قُلْنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ بَيْنَهُمَا مَسِيرَةُ خَمْسِ مِائَةِ سَنَةٍ وَمِنْ كُلِّ سَّمَاءٍ إِلَى سَّمَاءٍ مَسِيرَةُ خَمْسِ مِائَةِ سَنَةٍ...»^١، الخ*

وهي رواية موضوعة باطلة رواها بين مجهول وكذاب وضعيف وإليك قدح أهل الحديث فيهم:

- يحيى بن العلاء. قال عنه وكيع بن الجراح (يكذب)، وقال عنه أحمد بن حنبل (كذاب يضع الحديث) ومن عجب أن يروي عنه أحمد بعد ذلك!، وقال عنه يحيى بن معين (ليس بثقة)، وقال عمرو بن الفلاس والبخاري (متروك الحديث) وقال إبراهيم الجوهري (شيخ وإه) راجع مثلاً الكامل في ضعفاء الرجال (١٩٨/٧) برقم (٢١٠٤) و (الكشف الخبيث عن رمي بوضع الحديث) (ص ٢٨٠) برقم (٨٤٠).

- سمالك بن حرب. قال عنه عبدالله بن المبارك (ضعيف الحديث)، ومع أن ابن حبان وثقه فقد قال عنه (يخطئ كثيراً!)، وقال سفيان الثوري (ضعيف)، وقال جرير (أتيت سمالك بن حرب فرأيت يبول واقفاً) وكان شعبة يضعفه راجع مثلاً الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٤٦٠) برقم (٨٧٥). وقد ذكره ابن الجوزي في (الضعفاء والمتروكين) (٢/ ٢٦) برقم (١٥٥٢) وقال عنه هناك (كان شعبة،

١. الأنعام: ٩١.

٢. مسند أحمد، ج ٣، ص ٢٩٢.



وسفيان الثوري يضعفانه. قال ابن عمّار: (كانوا يقولون إنه يغلط ويختلفون في حديثه). قال ابن معين: (أسند أحاديث لم يسندها غيره...). وقال صالح بن محمد (يضعف...). وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: (في حديثه لين). وسياك هذا أحد ضعفاء البخاري ومسلم.

- عبدالله بن عميرة الكوفي. قال عنه إبراهيم الحربي (لا أعرفه)، وقال الذهبي (لا يُعرف)، وقد ضعفه العقيلي وابن عدي وفي لسان الميزان (مجهول) (٢٦٧/٧) برقم (٣٥٨٨).

(١٥) وقال في الحديث السابق (أخرجه أبو داود وغيره)، ونقول أخطأت يا شيخ فالحديث قد رواه أحمد الذي تدّعون أنه إمامكم وليس أبو داود، وهو مما تفرد به أحمد بين الأئمة أمثال: (مالك والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجة والدارمي) فلم يروه أحد منهم!

أما إذا قلتُم أيها المجسّمة انتصاراً لشيخكم إن للحديث شبيهاً - ولو لم يكن بنفس الألفاظ - عند أبي داود فنقول لكم نعم ونصه كالتالي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّازُ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ أَبِي تَوْرٍ عَنْ سِمَاكِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنِ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَالَ كُنْتُ فِي الْبَطْحَاءِ فِي عِصَايَةِ فِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَرَّتْ بِهِمْ سَحَابَةٌ فَنَظَرْتُ إِلَيْهَا فَقَالَ مَا تُسَمُّونَ هَذِهِ قَالُوا السَّحَابَ قَالَ وَالْمُزْنَ قَالُوا وَالْمُزْنَ قَالَ وَالْعَنَانَ قَالُوا وَالْعَنَانَ قَالَ أَبُو دَاوُدَ لَمْ أَتَقِنِ الْعَنَانَ جَيِّدًا قَالَ هَلْ تَذَرُونَ مَا بَعْدَ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ قَالُوا لَا نَذَرِي قَالَ إِنَّ بَعْدَ مَا بَيْنَهُمَا إِنَّمَا وَاحِدَةٌ أَوْ اثْنَتَانِ أَوْ ثَلَاثٌ وَسَبْعُونَ سَنَةً ثُمَّ السَّمَاءُ فَوْقَهَا كَذَلِكَ حَتَّى عَدَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ ثُمَّ فَوْقَ السَّابِعَةِ بَحْرٌ بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ مِثْلُ مَا بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ ثُمَّ فَوْقَ ذَلِكَ ثَمَانِيَّةٌ أَوْ عَالٍ بَيْنَ أَظْلَافِهِمْ وَرُكْبِهِمْ مِثْلُ مَا بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ ثُمَّ عَلَى ظُهُورِهِمُ الْعَرْشُ مَا بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ مِثْلُ مَا بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ ثُمَّ

اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَوْقَ ذَلِكَ^١.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ عَنْ سِمَاكِ بْنِ سَلَمَةَ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ سَلَمَةَ وَمَعْنَاهُ^٢.

وهذا مظلّم باطل مكذوب على رسول الله ﷺ مثل سابقه ففي إسناده:

- الوليد بن أبي ثور، واسمه كاملاً الوليد بن عبد الله بن أبي ثور الحمداني الكوفي، وهو كذاب منكر الحديث كما صرح بذلك أساطين هذا الفن فقد قال فيه يحيى بن معين (ليس بشيء) وقال ابن نمير (كذاب) وقال أبو زرعة (منكر الحديث يهم كثيراً)، وقال يعقوب بن سفيان، وصالح جزرة (ضعيف) وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين وقال عنه هناك (قال النسائي: ضعيف)، وقال ابن حجر في التقريب ج ٢ / برقم (٧٤٥٨): (ضعيف).

- عبد الله بن عميرة الكوفي. راجعه في تخريج الحديث السابق، علماً أن البخاري قد صرح بأن ابن عميرة هذا لا يعلم له سماع من الأحنف. راجع الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٢٣٢) برقم (١٠٥٣).

- عمرو بن قيس، قال الذهبي: (له أوهام)، وقال أبو داود راوي الحديث (في حديثه خطأ).

- سمالك بن حرب. راجع تعريفه في الحديث السابق. وهذه الرواية مع ما فيها من بطلان واضح في المتن وكذب في الإسناد لم يتجاوز شيخكم الألباني فيها حد التضعيف!

١. سنن أبي داود، ج ٤، ص ٢٣١.

٢. نفس المصدر، ج ٤، ص ٢٣٢.



(١٦) وفي الكتيب هذا أحاديث لم يذكر من أين أتى بها!! وقد تفادى شرّاح كتاب الشيخ تخريج هذه الأحاديث أو التعليق عليها علماً أنهم يسارعون إلى ذلك متى ما علموا أنّ للحديث ولو بعض أصل في كتب الحديث!، وقد ضربت عن البحث عنها صفحاً لأنّ في ما ذكرت كفاية لإثبات مقولة الشيخ سليمان بن عبد الوهاب بأنّ محمداً هذا لم يبلغ معشار أهل العلم!

وبالله عليكم أيها الوهابية هل تبنون عقيدتكم على أحاديث الكذابين والرضّاعين، والضعفاء والمتروكين، والمجهولين، بل وروايات ليس لها أصل في كتب الحديث، وتتركون المحكم من كلام ربّ العالمين والثابت الشهير من كلام سيّد المرسلين!!!

كذب الحشوية على الأئمة الأربعة

لا يخفى على كل عاقل منصف مطلع على كتب المجسّمة تجرؤهم في الكذب على الله ورسوله فمن طالع كتبهم وجد ذلك ككتب ابن تيمية وابن القيم وأبو يعلى المجسم والدارمي..... وغيرهم من أرباب هذه النحلة الخاسرة ونقدم ههنا لمحة من كذبهم على أئمة المذاهب الأربعة وذلك لأننا وجدنا البعض يجلون علماء الحشوية لالتباس الأمر عليهم ومحسبونهم من أهل السنة وما هم إلا من أهل الباطل أخزاهم الله تعالى وإليكم بيان ذلك نقلاً عن العلامة الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي المتوفي سنة ٥٩٧هـ، كتاب (دفع شبه

١. في هذا الكتيب أيضاً إعجاب الشيخ بفكر اليهود حين ذكر قول الحبر اليهودي (يا محمد إنا نجد أن الله يجعل السموات على إصبع.. الخ) فقال الشيخ في المسألة الثانية: «إن هذه العلوم باقية عند اليهود الذين في زمنه ﷺ لم ينكروها ولم يتأولوها» فانظر بين هذا المنطق المعجب بعدم إنكار اليهود وتأويلهم على حد زعمه، وأمر الرسول الكريم لنا بعدم تكذيب اليهود أو تصديقهم!

١ - الإمام أبو حنيفة:

نسبوا إليه أنه قال: من قال لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض فقد كفر لأن الله يقول: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^٢ وعرشه فوق سبع سموات. والجواب: أن هذا الكلام كذب باطل مصنوع على أبي حنيفة وذلك لأن الراوي لهذا الكلام هو أبو مطيع البلخي وهو كذاب دجال، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة ضعيف، وقال أحمد: لا ينبغي أن يروى عنه شيء، وقال البخاري: ضعيف صاحب رأي، وقال النسائي: ضعيف، وقال أبو حاتم: كان مرجئا كذابا، وقد جزم الذهبي بأنه وضع حديثا كما في ترجمة عثمان بن عبدالله الأموي، قال ابن أبي العز شارح الطحاوية الحشوي المجسم ج ٢ ص ٤٨٠ نقلاً عن ابن كثير: وأما أبو مطيع فهو الحكم بن عبد الله بن مسلمة البلخي، ضعفه أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين وعمرو بن علي الفلاس والبخاري وأبو داود وأبو حاتم الرازي وأبو حاتم محمد بن حبان البستي وابن عدي والدارقطني وغيرهم اهـ.

هذا ما قاله هنا بينما قال بعد ما أورد الأثر السابق ص ٣٧٨: ولا يلتفت إلى من أنكر ذلك... فتأمل في كلامه واحكم عليه بما شئت. وأبو إسماعيل الأنصاري الملقب بشيخ الإسلام الراوي لهذا الأثر لا يحتاج بنقله ولا كرامة لأنه مجسم خبيث قائل بالحلل والائحاد كما قال ابن تيمية كما نقله الإمام ابن السبكي في الطبقات الكبرى ج ٤ ص ٢٧٢ نقلاً عن الحافظ الذهبي. اهـ.

١ . تحقيق العلامة المحدث حسن بن علي السقاف، طباعة دار الإمام النووي ط ٢، ١٤١٢ هـ - عمان - الأردن - ص. ب: ٩٢٥٣٩٣ هاتف: ٦٧٢٠١١ / من (ص ٦٩ - ٧٤).



وعلى تقدير صحة هذا الكلام فقد أجاب عنه الإمام ابن عبد السلام في حل الرموز كما نقله علي القاري في شرح الفقه الأكبر ص ٢٧١ قال: من قال لا أعرف الله تعالى في السماء أم في الأرض كفر، لأن هذا القول يوهم أن للحق مكانا ومن توهم أن للحق مكانا فهو مشبه. اهـ

قال القاري: ولا شك أن ابن عبد السلام من أجل العلماء وأوثقهم فيجب الاعتماد على نقله لا على ما نقله الشارح - يعني شارح الطحاوية المجسم - مع أن أبا مطيع رجل وضاع عند أهل الحديث كما صرح به غير واحد. اهـ كلام القاري.

على أن الإمام أبا حنيفة قد صرح بنفي الاستقرار على العرش كما في كتابه الوصية كما في شرح الفقه الأكبر ص ٦١ حيث قال: نقر بأن الله على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة إليه، واستقراره عليه وهو الحافظ للعرش وغير العرش فلو كان محتاجا لما قدر على إيجاد العالم وتديره كالمخلوق ولو صار محتاجا إلى الجلوس والقرار فقبل خلق العرش أين كان الله تعالى فهو منزّه عن ذلك علوا كبيرا. اهـ.

٢ - الإمام مالك بن أنس:

فلأنهم يروون عنه أنه قال: (الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة).

والجواب: أن هذا لم يثبت عن مالك من رواية صحيحة ولا حسنة ولا ضعيفة خفيفة الضعف، ومن يدعي خلاف ذلك فعليه أن يوضح لنا ذلك ونحن بحمد الله على أتم الاستعداد لنجيب عليه وندحضه بالحجة والبرهان، وإنما جاء عنه بلفظ: (الكيف غير معقول والاستواء منه غير مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة) وهذه قاصمة لظهور المجسمة.



قال ابن اللبان في تفسير قول مالك هذا كما في إتحاف السادة المتقين ج ٢ ص ٨٢ قوله: كيف غير معقول أي كيف من صفات الحوادث وكل ما كان من صفات الحوادث فإثباته في صفات الله تعالى ينافي ما يقتضيه العقل فيجزم بنفيه عن الله تعالى، قوله: والاستواء غير مجهول أي أنه معلوم المعنى عند أهل اللغة، والإيمان به على الوجه اللائق به تعالى واجب؛ لأنه من الإيمان بالله وبكتبه، والسؤال عنه بدعة؛ أي حادث لأن الصحابة كانوا عالمين بمعناه اللائق بحسب وضع اللغة فلم يحتاجوا للسؤال عنه، فلما جاء من لم يحط بأوضاع لغتهم ولا له نور كنورهم يهديه لصفات ربه يسأل عن ذلك، فكان سؤاله سببا لاشتباهه على الناس وزيعهم عن المراد اهـ.

وقال مالك: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^١ كما وصف به نفسه ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع...، وفي هذا ردٌ صريح على عقيدة المجسمة الذين يقولون بإثبات الكيف وبيان المعنى^٢.

٣- الإمام أحمد بن حنبل:

رغم أن الوهابية انتسبوا إلى الإمام أحمد زوراً وبهتاناً فإنه لم يسلم هو أيضاً من كذبهم عليه، وهم لم يتبعوه أصلاً، فالإمام أحمد لم يفت باستحلال دماء مخالفيه بل ولا أهل البدع فقد جاء في مختصر الروضة: (الصحيح أن من كان من أهل الشهادتين فإنه لا يكفر ببدعة على الإطلاق ما استند فيها إلى تأويل يلتبس به الأمر على مثله وهو الذي رجحه شيخنا أبو العباس ابن تيمية)^٣، وقد جاء

١. طه: ٥.

٢. انظر إتحاف السادة المتقين ج ٢ ص ٨٢، وكتاب دفع شبه التشبيه ص ٧١ - ٧٢ وكتاب عقيدة أهل السنة والجماعة للشيخ حسن السقاف ص ٢٩ - ٣٠.

٣. سليمان بن عبد الوهاب، الصواعق الإلهية، ص ٤٧.



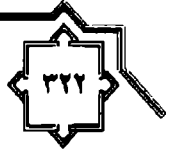
هؤلاء يسفكون دماء الموحدين لأنهم أهل بدعة في رأيهم، ويكذبون على الإمام أحمد كما فعل بعض أسلافهم، يقول العلامة القنوبي: (وقد ابتلي الإمام أحمد بن حنبل بأصحاب جهلة كذبوا عليه ونسبوا إليه ما لم يقله من العقائد والآراء الكاسدة؛ كما ذكر ذلك جماعة كبيرة من العلماء منهم ابن الجوزي وابن الصلاح وابن عبد السلام والإمام السبكي وابنه التاج والذهبي وآخرون^١). اهـ
ومما نسبوه إلى الإمام أحمد كذلك الرد على الجهمية؛ قال الإمام الذهبي بعد كلام: (.. لا كرسالة الاصطخبري، ولا كالرد على الجهمية الموضوع على أبي عبد الله يعني الإمام أحمد، وقال بعد أن أورد شيئاً من هذه العقيدة الفاسدة الكاسدة: والله ما قالها الإمام أحمد، فقاتل الله واضعها، ثم قال: فانظر إلى جهل المحدثين كيف يروون مثل هذه الخرافة ويسكتون عليها^٢). اهـ

٤ - الإمام الشافعي:

نقل المجسمة عنه أنه قال: (القول في السنة التي أنا عليها ورأيت أصحابنا عليها أهل الحديث الذين رأيتهم وأخذت عنهم مثل سفيان ومالك وغيرهما الإقرار بالشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأن الله تعالى على عرشه في سمائه يقرب من خلقه كيف شاء وأن الله ينزل إلى السماء الدنيا كيف شاء... وذكر سائر الاعتقاد) اهـ قال الشيخ السقاف الشافعي محقق الكتاب: هذا مذكور في (مختصر العلو) ص ١٧٦ وقال هناك: (روى شيخ الإسلام أبو الحسن الهكاري، والحافظ أبو محمد بن إدريس الشافعي) به.

١ . الشيخ سعيد بن مبروك القنوبي، السيف الحاد، ص ١٩٢.

٢ . الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١١ ص ٢٨٦.



جوابه: هذا الكلام كذب محض، وهو مدسوس على الإمام الشافعي رحمته،
وختصر العلو المتناقض!! إما أنه يعلم ذلك أو لا يعلم، وأحلاهما مُرّ أو حنظل
معصور في فمه، وإليك بيان ذلك:

أما الملقب بشيخ الإسلام أبي الحسن الهكاري فهو أحد الكذابين الوضاعين
قال عنه الحافظ الذهبي في (ميزان الاعتدال) ج ٣ ص ١١٢ في ترجمته: (قال أبو
القاسم بن عساكر: لم يكن موثقاً به، وقال ابن النجار: متهم بوضع الحديث
وتركيب الأسانيد) اهـ

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمته في (لسان الميزان) ١٥٩/٤ من الطبعة
الهندية: (وكان الغالب على حديثه الغرائب والمنكرات، وفي حديثه أشياء
موضوعة ورأيت بخط بعض أصحاب الحديث أنه كان يضع الحديث بأصبهان)
قال السقاف تعليقاً: وقد مجده وعظمه الشيخ الحراني في رسالته المسماة (الوصية
الكبرى في العقيدة والدعوة) ووصفه بشيخ الإسلام!!! وهو كذاب وضاع كما
ترى. وأما أبو محمد المقدسي: فهو ممن أباح العلماء دمه كما يجد ذلك من طالع
ترجمته لكونه مجسماً صرفاً انظر كتاب (الذيل على الروضتين) المسمى أيضاً
تراجم رجال القرنين للحافظ أبي شامة المقدسي هذا حتى نحكم عليه
أيضاً؟؟!!

ثم اعلم أن أبا شعيب الذي زعموا أنه روى تلك العقيدة عن الشافعي رحمته وُلِدَ
بعد وفاة الشافعي بستين كما تجد ذلك في (تاريخ بغداد) ٤٣٦/٩. وأما هذه
العقيدة المروية عن الإمام الشافعي رحمته فهي مدسوسة عليه كما نقل ذلك
الذهبي نفسه في (لسان الميزان) ٣٠١/٥ نقلاً عن الذهبي: (أدخلوا عليه أشياء
فحدث بها بسلاطة باطن، منها: حديث موضوع في فضل ليلة عاشوراء، ومنها
عقيدة الشافعي...) اهـ فاستيقظوا!!



قلت (أي السقاف): ولعل هذا العشاري في سند عقيدة الشافعي التي يرويها الهكاري الوضع والمقدسي المجسم، وكذلك في سندها ابن كادش الوضع، ثم اطلعت على (تبديد الظلام المخيم) للمحدث الكوثري ص ١٠٨ فوجدته يقول: (واعتماد الشافعي المذكور في ثبت الكوراني كذب موضوع مروي بطريق العشاري وابن كادش) وبذلك يتم إسقاط ما احتج به المجسمة من تأييد الإمام الشافعي لآرائهم الفاسدة والله تعالى الحمد. انتهى النقل
إضاءة:

وقد كذبوا أيضا على غيرهم من أئمة المسلمين فنسبوا إليهم ما لم يقولوه، وحذفوا من كلامهم ما لا يتناسب مع معتقداتهم؛ ولدينا على ذلك أمثلة لا بأس بها عن أرباب هذه النحلة من متقدمين ومتأخرين ومعاصرين، فهم أصحاب عقول هزيلة يظنون أنهم بتشويههم للكتب مثلاً يستطيعون أن يخفوا عورات الفكر الحشوي الجانح، فمنذ فترة ليست بالبعيدة، وقعت حادثة مضحكة مبكية بإحدى الجامعات الأردنية العريقة، حيث اندس أحد الطلبة الحشوية ذات مساء بمكتبة الجامعة، مستغلاً انشغال أمينها، فأغلق عليه الباب حتى الصباح، فأخذ يستخدم معداته التي أحضرها خصيصاً لهذه المهمة، فمزق الكثير من صفحات أمهات الكتب النفيسة بالمكتبة، حالماً بأنه سيخفي عوراتهم التي كشفها الله، وأنى لهم ذلك فالحقيقة كنور الشمس لا تحجبها أجنحة البعوض، ولا يبعد أن يكون هذا الطالب موجهاً للتخريب؛ فلا يخفى أن الوهابية أعادوا طباعة الكثير من الكتب النفيسة بعد أن شوهاها كثيراً بحذفهم وإضافاتهم.

كره ابن تيمية لآل البيت

ابن تيمية بذل الغالي والنفيس كي يدافع عن شرعية الدولة الأموية، فألف الكتب في فضلهم، وفي سبيل ذلك شنَّ هجمة على الإمام علي بن أبي طالب

فخطأه في سبعة عشر موضعاً يرى أنه خالف فيها نص الكتاب، وقال عنه: إنه كان مخذولاً، وإنه قاتل للرئاسة لا للديانة وقد ذكر ذلك في كتابه المنهاج^١ ومما قاله (وليس علينا أن نبايع عاجزاً عن العدل علياً ولا تاركاً له، فائمة السنة يسلمون أنه ما كان القتال مأموراً به ولا واجباً ولا مستحباً) ويقول (ولا رأي أعظم ذمّاً من رأي أريق به دم ألوف مؤلفة من المسلمين، ولم يكن في قتلهم مصلحة للمسلمين لا في دينهم ولا دنياهم بل نقص الخير عمّاً كان وزاد الشر على ما كان)^٢، وهو في قوله الأخير هذا لا يقول ما يقوله إلا دفاعاً عن الذين بغوا على الخليفة المبايع للاستئثار بالحكم في بلاد الشام؛ فقاتلهم الإمام علي تنفيذاً لحكم الله بعد أن أبوا الانصياع إلى الحق لقوله سبحانه ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبَغُّوا﴾^٣، بل إن ابن تيمية يذهب أبعد من ذلك فيصور الإمام علي - تنظيراً للنواصب - بأنه يريد العلو في الأرض والفساد (.. وهذا حال فرعون!...) (.. فمن أراد العلو في الأرض والفساد لم يكن من أهل السعادة في الآخرة!)^٤ فانظر رحمك الله إلى كلامه الخطير هذا، وجرأته على أبي الحسن عليه السلام بكلام لم يقله عنه حتى اليهود أعداء الأمة البارزين، فليس هناك من أحد سمى الإمام علي بالمقاتل للرئاسة لا لديانة إلا ابن تيمية، وليس من أحد سماه بالمخذول إلا ابن تيمية، وليس من أحد سماه بالعاجز عن العدل إلا ابن تيمية، وليس من أحد أشار إلى أنه باغ في قتاله لمعاوية إلا ابن تيمية؛ وليس من أحد تحدث بلسان النواصب

١. ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٢/٢٠٣-٢٠٤).

٢. ابن تيمية قد بذل جهداً جهيداً وحرّأوراقاً كثيرة في مهاجمة الإمام علي بن أبي طالب ومناصرة الأمويين، ومن أراد تفصي طرفاً من ذلك فعليه بمراجعة الشيخ عبدالله الهرري، الدليل الشرعي على إثبات عصيان من قاتلهم عليّ من صحابي أو تابعي، دار المشاريع، لبنان. وصائب عبد الحميد، ابن تيمية في صورته الحقيقية، الغدير للدراسات والنشر، لبنان.

٣. الحجرات: ٩.

٤. ابن تيمية، منهاج السنة (٢/٢٠٢-٢٠٥، ٢٣٢-٢٣٤).



فسبه علياً بفرعون وقرر حرمانه من الجنة إلا ابن تيمية عامله الله بما يستحق. وكيف لعل أن يبغى ويكون فرعوناً وهو الخليفة المبايع وأصحاب رسول الله ﷺ من السابقين واللاحقين يقاتلون تحت لوائه جنوداً!

هذا ولترى مدى التناقض عند ابن تيمية المنافح عن الأمويين تراه لا يطبق منهجه هذا على من قتل سبط رسول الله ﷺ الحسين بن علي فهو لا يقول إن قتله لم يكن فيه مصلحة للإسلام بل قال مدافعاً عن يزيد الخمر (ويزيد ليس بأعظم جرماً من بني إسرائيل!!! كان بنوا إسرائيل يقتلون الأنبياء، وقتل الحسين ليس بأعظم من قتل الأنبياء) إن ابن تيمية لا يرى بأساً في قتل يزيد للحسين ومن باب أولى أنه لا يرى بأساً في تسميم معاوية للحسن بن علي عليه السلام، لأن بني إسرائيل فعلوا أشد من ذلك ولم يفعل الله بهم من شيء سوى أنه ضرب عليهم الذلة ولنعمهم وباءوا بغضب من الله ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيْنَ مَا تُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحُبْلِ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمُسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾^{١، ٢}

١. المصدر السابق ٢/ ٢٤٧.

٢. آل عمران: ١١٢.

٣. لا أشك أن وهابياً سيخرج ليدافع عن ابن تيمية في مقولته هذه ويقول، نعم الفرق بين يزيد واليهود أنهم لم يقتلوا الأنبياء فقط بل كفروا بآيات الله أيضاً، والفقهاء الخارجيون الأعوج مشهور عند الوهابية، فبعد مجزرة الطائف وقتلهم للنساء والأطفال وسلب أموالهم، وقتلهم للشيخ الزواوي مفتي الشافعية وأبناء الشيخ عبد القادر الشيباني رأى الشيخ الشيباني أن يحتال عليهم ليحفظ عنقه فأجهش بالبكاء عندما أتى دوره للقتل فسأله أحدهم لماذا تبكي يا كافر؟ فقال: أبكي والله من شدة الفرح، أبكي يا إخوان لأنني قضيت حياتي كلها في الشرك والكفر، ولم يشأ الله إلا أن أموت مؤمناً موحداً. الله أكبر، لا إله إلا الله.. فأخذت الوهابية الأريحية وبكوا البكاء الشيخ؛ ثم طفقوا يقبلونه ويهتفون بالإسلام! (نجد وملحقاتها ص ٣٣٣، السلفية بين أهل السنة والإمامية ص ٣٤٧).



ألا إن ابن تيمية في ضلال مبين، وما هؤلاء الذين يتشدقون بمحبة أصحاب رسول الله ﷺ من أدعياء السلفية اليوم يصرون على متابعة ابن تيمية وهذه هي أقواله وتناقضاته وميله لفريق البغاة الفاسقين؟!، وكيف يشنون عليه بمديح لا يشنون به على أحد من أصحاب رسول الله ﷺ؟!، وماذا عساهم أن يقولوا في أقواله هذه، أهو أيضاً من كذب ابن بطوطة عليه وهو مسطور في كتبه، أم هو من الخطأ المغفور له لأنه أجل من كل خطأ وفوق كل حساب؟! ألا إن الوهابية في ضلال مبين^١.

بقي أن نذكر أن الوهابية ينهون عن قول (كُرم الله وجهه) عند ذكر الإمام علي بحجة أنه بدعة^٢. لا تعليق!

أهل السنة أهل ضلال عند الوهابية!

الوهابية الذين حاولوا الهرب من اسمهم هذا فادعوا السلفية، وادعوا أنهم هم الفرقة الناجية وغيرهم في ضلال مبين. ومن الإشكال أنك عندما تسمعهم يتحدثون عن السلف يتبادر إلى ذهنك أنهم يتحدثون عن أصحاب رسول الله ﷺ، ولكن المؤسف أنهم يقصدون بالسلف ابن تيمية الذي خرج بالأمس القريب ويرون أتباعه هم أهل السنة لا غيرهم ويُخرجون أتباع الإمام أحمد والشافعي ومالك وأبي حنيفة من هذا الشرف كما أخرجوا قبل ذلك زوراً باقي أتباع المذاهب الإسلامية من ذلك، ونحن ههنا سننقل آراء زعمائهم من السابقين واللاحقين ونبدأ بالشيخ عبدالله بن عبدالرحمن أبي بطين (ت ١٢٨٢هـ) حيث

١ . هل أدركت عزيزي القاريء سر تزهيد الوهابية للناس في زيارة القبر الشريف قبر النبي ﷺ؟ لا لشيء إلا لأن ابن تيمية قال ذلك، من باب كرمه للنبي وآله ولكنه لا يستطيع المجاهرة بذلك لفظياً فهو يروغ وروغان الثعالب!

٢ . انتظر أن يمنعوا الناس غداً عن قول (رضي الله عنه) عند ذكر صحابي.



يقول (إذا عرفت ذلك عرفت خطأ من جعل الأشعرية^١ من أهل السنة كما ذكره السفاريني في بعض كلامه ويمكن أنه أدخلهم في أهل السنة مداراة لهم لأنهم اليوم أكثر الناس، والأمر لهم، والله أعلم مع أنه قد دخل بعض المتأخرين من الحنابلة في بعض ما هم عليه)^٢ فالشيخ يؤمن أن الأشاعرة ليسوا من أهل السنة مطلقاً.

أما حديثاً فيقول الشيخ ابن باز في كتابه (العقيدة الصحيحة وما يضادها)^٣ (ص ٢٠): (ومن العقائد المضادة للعقيدة الصحيحة في باب الأسماء والصفات عقائد أهل البدع من الجهمية والمعتزلة ومن سلك سبيلهم في نفي صفات الله عز وجل وتعطيله سبحانه من صفات الكمال... ويدخل في ذلك من نفى بعض الصفات وأثبت بعضها كالأشاعرة... أما أهل السنة والجماعة فقد أثبتوا لله سبحانه ما أثبت لنفسه) اهـ باختصار، وتلاحظ أن الشيخ ابن باز قد أخرج السادة الأشاعرة من حظيرة أهل السنة وقد خصّ بهذه التسمية أتباع ابن تيمية فقط!! علماً أن مقصوده من نفيهم وتعطيلهم للصفات ما هو إلا وصفهم للذات

١ . بطبيعة الحال هذا الحكم يشمل الماتريدية لأن الانجاسين متقاربين في النتائج حتى ظن الكثيرون بأن الخلاف بينهما لا يتعدى الخلاف اللفظي كما ذكره الإمام محمد عبده في تعليقاته على العقائد العضدية. بل لا أستبعد أن يكون الوهابية يرون الماتريدية ليسوا من الإسلام في شيء لأنهم يقدمون العقل كثيراً فمثلاً هم يعتبرون معرفة الله واجبة بالعقل تمسكاً بمنهج الإمام أبي حنيفة بينما يعتبرها الأشاعرة واجبة بالنقل ولا يعتبرون للأشياء حسناً ذاتياً يدركه العقل.

٢ . مجموعة الرسائل والمسائل النجدية، رسائل وفتاوى الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن أبي بطين) ص ١٧٩ وقد ذكر هذا بعد كلام طويل (ص ١٧٧) ذكر فيه ما ينتقده الوهابية على الأشاعرة ومنه أن الأشاعرة يؤلون رؤية الباري بأنها زيادة علم يخلقه الله في قلب الناظر ببصره، لا رؤية البصر حقيقة عياناً.

٣ . ط مكتبة ابن تيمية.

العلية بما يتناسب وقدسية الذات الإلهية وانتفاء المشابهة لشيء من الخلق ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^١ فهم يؤولون اليد في قوله سبحانه ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾^٢ بالقدرة لأنه لا يتناسب والذات العلية ولا اللغة العربية أن تكون اليد هنا حسية، وقوله سبحانه ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾^٣ أي أن سفينة نوح كانت تجري تحت عناية الله ولطفه ولا يمكن بحال أن كون العين حسية فانظر إلى موقف الشيخ ابن باز من المسلمين عموماً ومن أهل السنة والجماعة خصوصاً حيث حكر هذا الوصف عليه وحده وقومه.

وكي لا تظن أن الشيخ ابن باز يجري وحده في هذا المجرى التقليدي لسابقه فإننا سننقل عن زعيم آخر من زعماء أدعياء السلفية؛ يوصف بالعقلية والتسامح، وهو الشيخ محمد بن صالح العثيمين من كتاب (مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين)^٤: (نجيب على ما طُلب، وهو تقسيم أهل السنة إلى طائفتين في مدرستين:

إحداهما: مدرسة ابن تيمية وتلاميذه المانعين لصرف النصوص عن ظواهرها.

الثانية: مدرسة الأشاعرة^٥ والماتريدية^٦ الموجبين لصرفها عن ظواهرها في

١. الشورى: ١١.

٢. الفتح: ١٠.

٣. القمر: ١٤.

٤. ج ٣ ص ١٨ وما بعدها، جمع وترتيب فهد بن ناصر السليمان، ط ١، سنة ١٤١٢ هـ طبعة دار الوطن للنشر بالرياض، وقد وقّع الشيخ العثيمين الكتاب دليلاً على إقراره بما فيه.

٥. الأشعرية نسبة إلى أبي الحسن بن أبي موسى الأشعري (ت ٩٤١ م) له مصنفات كثيرة منها (الإبانة عن أصول الديانة) و (مقالات الإسلاميين) و (اللمع) و (رسالة في استحسان الخوض في الكلام) عارض فيها مذهب المعتزلة، وأيد فيها مذاهب أهل السنة، تتبعه مذاهب أهل السنة



أسماء الله وصفاته.

فنقول: من المعلوم أن بين هاتين المدرستين اختلافاً بيّناً في المنهاج فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته، فالمدرسة الأولى يقرر معلموها وجوب إبقاء النصوص على ظواهرها فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته، مع ما يجب نفيه عن الله تعالى، من التمثيل أو التكيف^١، والمدرسة الثانية يقرر معلموها وجوب صرف النصوص عن ظواهرها فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته.

وهذان المنهاجان متغايران تماماً...

ثمّ يقول بعد أن أورد مثلاً يبين فيه تأويل الأشاعرة والماتريدية للبد بالقدرة في قوله تعالى ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَدَئِي﴾^٢ وتجسيم أتباع ابن تيمية لها: (وعلى هذا فيتعين أن يكون وصف أهل السنة خاصاً بهم - أي أتباع ابن تيمية - لا يشاركونهم فيه أهل المدرسة الثانية، لأن الحكم بمشاركتهم إياهم جور، وجمع بين الضدين،

اليوم في أمور العقائد التي أجعلها في قوله (قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها، التمسك بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتمدون، وبما كان عليه أحمد بن حنبل نضر الله وجهه، ورفع درجته وأجزل مثوبته - قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون، لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال)، وهاهم الوهابية اليوم يخرجونه من الانتساب إلى أهل السنة، مع أن كل المالكية والشافعية اليوم له تبع في أمور العقيدة!!

١. الماتريدية هم أتباع أبي منصور السمرقندي الماتريدي (ت ٩٤٤م) عاصر الأشعري، والطهاوي.

كان عالماً من علماء الكلام، ويتبعه الأحناف في أمور الخلاف العقائدية.

٢. الشيخ من أتباع هذه المدرسة بلا ريب، وهو مثال جيد على التجسيم فهو يقول في نفس هذا الكتاب ص ٤١، عندما سئل عن إثبات العينين لله فقال: (إن لله تعالى عينين)! أليس هذا تمثيل وتكييف وتشبيه لله تعالى الذي ليس كمثله شيء بعباده، ولا نستغرب من الشيخ وأمثاله غداً إذا عرفوا أن للذبابة عين أن يقول بأن لله عين لأن الله يقول في كتابه ﴿تَجَرَّيْ بِأَعْيُنِنَا﴾.

والجور ممتنع شرعاً، والجمع بين الضدين ممتنع عقلاً^١.

ويقول ص ٢١: (ولا ريب أن أهل المدرسة الأولى غير المؤولين أحق بالوصف المذكور - أهل السنة - من أهل المدرسة الثانية المؤولين، لمن نظر في منهاجيهما بعلم وإنصاف)

بل إن أدعياء السلفية ونتيجة للعمه الذي يتخطون فيه فإنهم وصلوا لأبعد من ذلك حيث يطالبون أهل السنة بترك هذه التسمية (أهل السنة والجماعة) وعليهم إن أرادوا النجاة بأن يتسموا بالسلفية!!! وقد ذكر ذلك أحد كتابهم في كتاب له بعنوان (رؤية واقعية) ص ٢١، وقد رد عليه ليبين عوار رأيه الشيخ خالد بن حامد الأضم العسقلاني في كتابه (الردود السلفية على دعاة السلفية)^٢ ونحن نتساءل إن كان هناك غرور أو تعصب للرأي وللعلماء أكبر من هذا، فابن تيمية لا يمكن أن يقال بأنه يمثل السلف؛ فأين هو عن عصر الصحابة، بل وأي تجديد أتى به حتى تضافى عليه هذه الهالة، إلا عقيدة التجسيم بطبيعة الحال؟! وأي تعصب للحزب أكبر من هذا، حتى أنهم يطالبون الناس بترك مذاهبهم واتباع رأيهم وطريقتهم، وكأن الله لم يخلق للناس عقولاً إلا عقولهم!؟

١. حديث الوهابية عن العقل هنا مضحك، فهم ما إن يستدل عليهم أحد بدليل عقلي إلا واجهوه بالتشنيع عليه، فلا مجال للعقل لديهم، إلا إذا كان فيها يحسبونه لصالحهم!، هذا من ناحية أما من ناحية أخرى فتكفير الحشوية للسادة الأشاعرة وللمسلمين عموماً فهو قديم متأصل لديهم ألم تسمع لابن القيم في نونيته يقول:

إِنَّ الْمَعْطَلَّ بِالْعَدَاوَةِ مَعْلُنٌ وَالْمَشْرُكُونَ أَخْفُ فِي الْكُفْرَانِ!!!!

ولا يقصدون بالتعطيل إلا تأويل الصفات ففي رأيهم أن المشركين خير من المسلمين الذين ينزهون الله فلا يقولون أنه يشابه الخلق فيحتاج للجلوس ويحتاج للأذنين لسمع وللعينين ليرى وللجهة ليقعد فيها إلى ما سواه، سبحانه اللهم لا تحيط بذاتك الأنفهام تعاليت عما يقول المشبهة علواً كبيراً.

٢. ج ١، الفصل الثاني (بين السلفية وأهل السنة) ص ٢٥، ولأمر نعلمها فإن الناشر لم يذكر في هذا الكتاب، ط ١٤١٣ هـ.



فمتى يعي هؤلاء أن اتباع السُّنة وسبيل السلف الصالح لا تكون بالأحزاب ولا بالإدعاء، وإنما هي بالعمل الصالح الذي يطاله كل مسلم يتمسك بأهداب السنة النبوية الشريفة أيًا كان المذهب الإسلامي الذي يتعبد الله سبحانه وتعالى به!

دوران الأرض يفسد العقيدة الوهابية:

الوهابية يعيشون في حيرة فكرية، حيث وصل بهم التناقض إلى أن العلوم العصرية التجريبية قد تسبب فساداً لعقيدتهم، فهم معادون لكل علم عصري، ولو كان الأمر بأيديهم لما تعلَّم مسلمٌ في بلاد الحرمين شيئاً من العلوم العصرية، ولتعلَّم ذلك من أقوالهم فهذا نقل حرفي من كتاب (هداية الخيران في مسألة الدوران) لمؤلفه عبد الكريم بن صالح الحميد، مطبعة السفير - الرياض، وقد طبع طباعة فاخرة، ويباع بثمن بخس (٥ ر.س)^١، وسترون فيه دفاع الوهابية المستميت بأن الأرض لا تدور، لأن ذلك يفسد عقيدتهم المبنية على تجسيم الله - أستغفر الله العظيم - وأنه جالس في السماء فوق العرش، وقد ضللوا الشيخ الزنداني علناً في هذا الكتاب، وكأنَّ الشيخ عبد المجيد الزنداني حفظه الله وبارك في علمه هو الوحيد الذي يقول بهذا القول^٢، وإليك مقاطع من الكتاب، وأترك ذلك لحكمكم أيها القراء:

١ . الكتب والمؤسسات الوهابية مدعومة كي تنال أفكارهم المتطرفة أكبر قدر من التسويق والنشر، فموازنة هيئة الدعوة والإرشاد تبلغ مليار دولار سنوياً. يراجع رياض نجيب الرئيس، رياح السُّموم، السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج ١٩٩١ - ١٩٩٤، ط ٣، ص ١٦١.

٢ . الوهابية يرون ضلال أغلب المفكرين الإسلاميين أصحاب اليد الطولى في العلوم العصرية الحديثة كابن سينا وابن رشد، وهذا يذكرنا بالكنيسة في أوروبا إبان الثورة الصناعية حيث حكموا بكفر جاليليو القائل بدوران الأرض!



من الصفحة (١٠): (فإن مما عمت به البلوى في هذا الزمان: دخول العلوم
العصرية على أهل الإسلام، من أعدائهم الدهرية المعطلة، ومزاحمتها لعلوم
الدين، وهذه العلم قسمين (الرجاء عدم مؤاخذه اللغة والنحو فالشيخ
وهاي!!)

القسم الأول:

هو علوم مفضولة، زاحت الشريعة وأضعفتها. وقد قال شيخ الإسلام ابن
تيمية رحمته: إن العلوم المفضولة إذا زاحت العلوم الفاضلة فأضعفتها فإنها تُحَرِّمُ.
القسم الثاني:

علوم مفسدة للاعتقاد مثل: القول بدوران الأرض، وغيره من علوم
الملاحدة

ثم أفصح بأن القول بدوران الأرض يفضي إلى بطلان عقيدتهم فجعل
عنوان المقال (القول بدوران الأرض يفضي إلى التعطيل) صفحة (١٣) والعنوان
كاف عن ما يليه من تهريج.
ثم بدأ يتحدث عن علم الجيولوجيا صفحة (٢٥) فقال: (من هنا ضلَّ
القوم وأضلوا غيرهم!!)

وقال مضلاً الشيخ الزندانى حفظه الله في صفحة (٢٦) ولما كان الزندانى
عن غرتهم علوم الملاحدة، وأرادوا أن يوفقوا بينها وبين علوم الشريعة المطهرة،
ولم يوفقوا... ثم يقول قال ابن القيم رحمته.. نقول: لكأن كلام ابن القيم فوق
كلام العالمين!!

١. ونقول: سبحانه الله إنهم يرون العلم يتصادم مع الشرع وهذا اعتقاد أهل الكنيسة تماماً في
نصرانيتهم، وكما ترى فإن دليلهم ليس قرآناً ولا سنة بل قول أحد أساطينهم!



ويقول ص (٣٢): (واعتقاد دوران الأرض أعظم من اعتقاد تسلسل الإنسان من القروء بكثير) لا تعليق!!

ثمَّ كان العنوان ص (٣٣) كالتالي: (كل دليل من الكتاب والسنة على دوران الأرض فهو تأويل باطل) ولكنه لم يذكر آية واحدة ولا حديثاً نبوياً، وإنما كان الدليل قال شيخ الإسلام!

وقال في ص (٣٦) تحت عنوان (ماذا يعني القول بدوران الأرض): (هذا الاعتقاد ليس مقصوداً لذاته، وإنما هو مقصود لغيره، إذ هو حلقة من سلسلة تبدأ من التعطيل وتنتهي إليه، ومُعتقده يلتزم من أجله لوازم في غاية الخطورة، حيث يلتزم أن ما فوق الأرض من كل جانب فضاء لا نهاية له).

ونقول: أيها الناس لقد حكم هؤلاء القوم ببطلان عقيدتهم، فدوران الأرض وكرويتها هل أصبح اليوم يحتاج إلى دليل؟! ملاحظة: كبيرهم الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز يرى أيضاً هذا الرأي، فهو ليس بنشاز^١.

ولقد تجرأ الكاتب ص (٤١ - ٤٥) وبكل وقاحة على رجل بذل روحه رخيصة في سبيل الله، إنه صاحب (معالم على الطريق) شهيد الإسلام سيد قطب، وإن يدي لا تستطيع الخوض في ما كتبه هذا الجريء على أعلام الإسلام، وقد ألف كتاباً آخر سماه (إنارة الدرب لما في تفسير قطب من آثار الغرب) فإنا لله وإنا إليه راجعون، وسبحان من ابتلى المسلمين باستيلاء اليهود على بيت المقدس، وهؤلاء على الحرمين الشريفين.

١ . لقد ذكرنا في موضع آخر بهذا الكتاب قول ابن باز في دوران الأرض وأن من يقول به فهو مرتد يستباح دمه وماله فيء لبيت مال المسلمين!، أما العثيمين الأكثر تفتحاً فإنه ينصح مدرسي مادة الجغرافيا بعدم تدريس دوران الأرض للطلبة (المرجع: مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، ج ٣، فتوى رقم ٤٢٨، ص ١٥٣).



أيها الاخوة إنني أحس بألم شديد يعتصرني على جرأة هؤلاء على أعلام الأمة، الأحياء منهم والأموات، ولكنني عندما أذكر جرأتهم على الله بتجسيمه، وتشبيهه بخلقه يهون عليّ ما نلقاه نحن البشر، من كل المذاهب الإسلامية، وأنا موقن بنهاية هؤلاء قبل انتهاء النفط فالله سريع العقاب، والله أكبر، والنصر للإسلام.

الإسفاف الفكري عند الوهابية:

ليس بغريب أن يتميز من يحارب العقل بالإسفاف الفكري، وهذا حال الوهابية، حيث أضفوا على كتابات ابن تيمية وأشياعه هالة القداسة، وأنها هي المنهج السلفي الحق الذي يجب اتباعه، ولا يجوز إعمال العقل فيما قالوه فهو الحق الصراح الذي يجب التسليم له، وإن قال بفناء النار، لذلك ترى الوهابية اليوم يهاجمون علماء المسلمين بكل ما أوتوا من قوة في كتاباتهم التي سخروها لهذا الغرض لا غير، دفاعاً عن كل باطل يتبنونه، وإن كان بأساليب غاية في الركاكة والإسفاف، ومن هؤلاء الدكتور صالح بن فوزان الفوزان الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حيث هاجم العلامة الأستاذ الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي الذي عرفه العالم الإسلامي بقوة حجته، وإخلاصه في الدعوة، ومن فاته قراءة مؤلفاته القيمة، فبال تأكيد لم تفته مواعظه ودروسه الإعلامية؛ كبرنامج الدعوي الشهير (بغالطونك إذ يقولون) الذي يرد فيه على الملاحدة وأمثالهم بالحجة البينة والبرهان الناصع.

العلامة البوطي كتب كتاباً بعنوان (السلفية مرحلة زمنية مباركة) بين فيه أن الوهابية ما هربوا إلى هذه التسمية إلا بعد أن سئموها تسميتهم الأولى (الوهابية)، ودافع عن كثير من علماء المسلمين الذين يصفهم الوهابية بالضلال كالعلامة



الكوثري، والقشيري، ومحمد علوي مالكي^١، وبين شيئاً من ضلالات ابن تيمية بأسلوب مهذب علمي، فما كان من الدكتور الفوزان إلا أن انبرى للرد عليه في كتيب له بعنوان (نظرات وتعقيبات على ما في كتاب السلفية لمحمد سعيد رمضان.. من الهفوات)^٢ وهذه عادة الوهابية فمكتباتهم ملأى بالتعقيبات بالشتم لعلماء المسلمين، فاتهم العلامة البوطي بأنه لم يقرأ التاريخ ص ٧٢، وأنه لا يحترم ما يقول ص ٧٣، ولكي نعلم الإسفاف الفكري عند هؤلاء ولنبين للناس جلياً مَنْ الذي لا يحترم ما يقول فإننا ستعرض للمنهج العلمي عند هذا الأستاذ الجامعي في الرد حيث يقول:

ص ٤٤ (البيهقي رحمه الله عنده شيء من تأويل الصفات فلا يوثق بنقله في

هذا الباب)

ص ٤٥ (الحافظ - أي ابن حجر- متأثر بمذهب الأشاعرة فلا عبرة بقوله

في هذا) ويشير بهذا إلى العقيدة.

ص ٤٧ (الخطابي رحمه الله ممن يتأولون الصفات فلا اعتبار بقوله، ولا حجة

برأيه، وله تأويلات كثيرة)

ونحن نقول أي منهجية علمية هذه التي ترفض أقوال العلماء ولا ترى فيها

حجة، فهل الحجة في الفريق الذي تنتمي إليه أم في البرهان العلمي الذي تثبته،

فإذا كان الإمام الترمذي^٣ والبيهقي وابن حجر - الذي كانت جريمته التأثير

١ . هذا العالم من أئمة المذهب المالكي الكبار، ينتمي لآل البيت، وهو ممن لا يبيع دينه بدنياه، مقيم

بمكة المكرمة يبين الحق للناس ويفند أباطيل الوهابية مما حدا بهم لمحاكمته وفصله من عمله ولم

يفت هذا من عضده شيئاً مماه الله من شرهم.

٢ . النسخة التي بين أيدينا هي الطبعة الثانية، ١٤١١ هـ دار الوطن للنشر بالرياض.

٣ . اقرأ موضوعنا التالي: الوهابية وتضليلهم للإمام الترمذي.



بمذهب الأشاعرة والذي تنتمي إليه مذاهب أهل السنة في العقيدة ، والخطابي وغيرهم من علماء المسلمين لا تؤخذ أقوالهم في العقائد فَمَنْ الذي تؤخذ أقواله؟ نحن نعلم الجواب الوهابي؛ إن من يجب أخذ قوله بالقبول لديهم هو ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وأتباعهم، وليُضرب بأقوال باقي علماء المسلمين عرض الحائط، فالفوزان يرى أن العقيدة يجب أن تؤخذ من كتب الحشوية نحو الكتاب المتحل (كتاب السنة لعبد الله بن الإمام أحمد) ص ١٧^١

ويدافع الفوزان بباطل في كتابه هذا عن عقيدة فناء النار^٢ وأنها ليست بدعة بغض النظر عن صحتها (ص ٤٩) لأنها نابعة من الكتاب والسنة على حد زعمه!! سبحانهك اللهم هذا بهتان عظيم.

على كل حال فإن إسفاف أدعياء السلفية الفكري أصبح يتحدث به الرائح والغادي، حيث أن كتاباتهم جامدة على محور الشرك المتمثل بعبادة القبور على حد زعمهم، ولا مساهمة لهم في بعث الأمة الحضاري، إلا الهجوم على أقطاب هذا البعث - بطبيعة الحال - كالهجوم على الإمام محمد عبده وحسن البنا وسيد قطب ومحمد الغزالي وغيرهم، ونحن عندما نتحدث عن إسفافهم الفكري فإننا لا نبني أحكامنا على خطبائهم وصغار كتابهم، بل نتحدث عن كبار العلماء والأساتذة الجامعيين لديهم، وقرأ إن شئت كتابات الدكتور عمر الأشقر الذي يعيش في بيئة علمية متفتحة، ولكن انتفاء الوهابي أبي عليه إلا الانغلاق، فترى كتاباته هزيلة متهاكة، لا يقوم لها ميزان في سوق العلم.

١ . لتعلم كذب نسبة هذا الكتاب لابن الإمام أحمد وما فيه من الترهات، فها عليك إلا مراجعة مقالنا: من كذب الحشوية.

٢ . اقرأ موضوعنا: ابن القيم الشفيق بإبليس.



الحشوية وتضليلهم للإمام الترمذي:

يفتخر الوهابية بعالم من سلفهم يُدعى أبو بكر الخلال، ولتعلم سرّ تقديس الوهابية له يجب أن تعلم بعضاً مما قدمه هذا الخبر للأمة من نفع؛ فاسمع ما قاله في سنته التالفة ج ١ ص ٢٤٣ عن الإمام أبي الحسن أحمد بن الحسن بن جنيد الترمذي، والذي كان أحد أوعية الحديث^١، صاحب السنن الشهيرة (بسنن الترمذي): (وقال محمد بن يونس البصري: إن هذا الرجل المعروف بالترمذي قد تبين لنا ولأصحابنا بدعته وإلحاده في الدين، ورد الآثار التي يحتج بها على الجهمية... الخ).

وقال ناقلًا: إن هذا الترمذي الجهمي الراد لفضيلة الرسول ﷺ... الخ). وقال ص ٢٣٧: وقال أبو علي إسماعيل بن إبراهيم الهاشمي إن هذا المعروف بالترمذي عندنا مبتدع جهمي... ومن رد فضيلة الرسول ﷺ فهو عندنا كافر مرتد عن الإسلام).

والآن أيها الاخوة المسلمون أتدرون ما هي الفضيلة التي ردها الإمام الترمذي ولم يعترف أو يؤمن بها وصار بذلك مبتدعاً، كافراً، مرتدّاً، ملحدّاً، جهمياً، راداً لفضيلة الرسول ﷺ عند هؤلاء الحشوية أخزاهم الله؟! إنها بحسب زعمهم السقيم - جلوس النبي ﷺ بجانب الله تعالى على العرش، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، ورحم الله علماء الأمة الأعلام، الذين لم يسلموا حتى من السنة السفهاء، والله المستعان.

١ . وصفه بذلك ابن خزيمة، ولا داعٍ لإيراد أقوال العلماء في الثناء عليه فهو أعلى من قدح أدعياء السلفية، وليموتوا بغيطهم.



المصادر

- إطراف المُسند المعنّي بأطراف المُسند الحنبلي: العسقلاني، أحمد بن علي (م ٨٥٢)، دار ابن كثير - دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت.
- جامع البيان في تأويل القرآن: الطبري، محمد بن جرير (م ٣١٠)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن اشعث السجستاني (م ٢٧٥)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- سنن الترمذي: الترمذي، محمد بن عيسى (م ٢٧٩)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨ م.
- السنن الكبرى: البيهقي، أحمد بن حسين (م ٤٥٨)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ.
- مسند أحمد بن حنبل: ابن حنبل الشيباني، أحمد بن محمد (م ٢٤١)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

بَهْجَةُ النَّاظِرِ
فِي التَّوَسُّلِ بِالنَّبِيِّ الطَّاهِرِ

تأليف:

خادم العلم الشريف

حسن بن علي السقاف

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي خلق فسوى، والذي قدر فهدى، والذي أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى، القائل لنبيه المكرم ﷺ، سنقرئك فلا تنسى، أحمدده سبحانه أن جعل نبينا أفضل الخلق على الإطلاق، إذ أخذ سبحانه من جميع الانبياء على أن يؤمنوا به وينصروه العهد والميثاق. وأشهد أن لا إله إلا هو الملك الحق المبين المنفرد بالخلق والتأثير والضر والنفع للعالمين، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الصادق الوعد الأمين والمبعوث رحمه للعالمين القائل: «إنما أنا رحمه مهداة»، اللهم صل على سيدنا محمد وعلى كافة الأنبياء والمرسلين وآل كل وصحب كل أجمعين.

أما بعد:

فهذه رسالة أذكر فيها إن شاء الله تعالى أدلة التوسل بالنبي ﷺ والاستشفاع به خاصة، وبالأنبياء والصالحين عامة، وبيان أن ذلك من الأمور المشروعات المندوبات بخلاف ما يدعيه بعض الناس في هذه الأزمان، والله أسأل وبنبيه أتوسل أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وأن يثيبني ومن وعاهها أو نشرها إنه جواد كريم.

١ . (٢٢٥) رواه الحاكم عن أبي هريرة مرفوعا وقال على شرطها وأقره الذهبي وهو في مقدمه الدارمي (١٥) مرسلا.



وقد جعلتها أربعة فصول:

- الفصل الاول: مقدمه فى بيان قدره العظيم ﷺ.

- الفصل الثانى: فى سرد أدله التوسل بذات الأنبياء عامة والنبي خاصة و
بجاههم و منزلتهم عندالله تعالى صلوات الله و سلامه عليهم إذ الصفه لا
تفارق الموصوف.

- الفصل الثالث: فى الاستثناس بأقوال علماء الأمة و حفاظ الإسلام بايراد
توسلهم بالنبي ﷺ.

- الفصل الرابع: فى رد شبه مانعى التوسل و بيان مغالطتهم للحق الصريح
و ذكر قاعدة عظيمه فى مصطلح الحديث فى بيان أنه لا يجوز لأى انسان أن
يصحح أو يضعف حديثا إلا أن يكون حافظا.

الفصل الأول:

مقدمه: فى بيان عظيم قدره ﷺ

اعلم یرحمك الله تعالى أن الآيات و الأحاديث والآثار فى ذلك كثيرة جدا
أفرد لها حفاظ الاسلام مصنفات خاصة من اعظمها عندى بركه و نفعاً كتاب
الشفاء، للحافظ القاضى عياض المالکى رحمه الله، و نحن نريد أن نوجز الأدله فى
ذلك، إذ ما نحن إلا عاله على فتات موائد اولئك الأعلام العظماء رضوان الله
عليهم اجمعين.

١ . كنت أقول هذا إذ ذاك أياں تصنيف هذه الرساله سنة ١٩٨٤ تقريبا و الآن أقول بأنه يجوز أ
يصحح و يضعف كل من تمكن وقويت معرفته و إن لم يكن حافظا بالمعنى المشهور، و هذا ما
نص عليه النوى رحمه الله فى التقريب.
و تعريف الحافظ سيمر هناك إن شاء الله تعالى.



فاعلم أن من عظم قدر نبيك المصطفى ﷺ، أن الله عز وجل نادى جميع الأنبياء بأسمائهم ولم يناده باسمه، فقال في ندائهم يا نوح، يا ابراهيم، يا آدم، يا موسى، وقال له يا أيها النبي، يا أيها الرسول... وقد أخذ الله عز وجل الميثاق والعهد من الأنبياء أن يؤمنوا به، وأن ينصروه إن أدركوه إذ قال سبحانه ولم يزل قائلاً علياً تنبيهاً لقدر نبيه وتفخيماً: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَضُكُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَضْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ (آل عمران: ٨١).

ولهذا قال سادتنا على ابن ابى طالب و ابن عباس رضيهما و قتاده و السدى و قريب منه قول الحسن و طاووس كما ذكر ذلك الطبرى و ابن كثير و غيرهما من اهل التفسير: ما بعث الله نبيا من الانبياء من لدن نوح الا اخذ الله منه الميثاق ليؤمن بمحمد ﷺ و لينصرنه ان خرج و هم احياء و لهذا فما من نبى من الانبياء عليهم الصلاه و السلام الا عنده علم به ﷺ و بمبعثه و زمانه و مهاجره^١ و علاماته و اوصافه ﷺ.

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ (البقرة: ٨٩) بل لم تعرف له ﷺ قدره الانبياء فحسب، و انما عرفت له قدره الاشجار و الاحجار و شهدت له بالرساله لتحث الناس على الايمان به، فاما الاشجار:

فعن ابن عمر رضيهما قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فاقبل اعرابى، فلما دنا منه قال له رسول الله ﷺ: «اين تريد؟» قال: الى اهلى، قال: «هل لك فى خير؟»، قال: و ما هو؟ قال: «تشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له، و ان محمدا عبده و رسوله»، قال من يشهد على ما تقول؟ قال: «هذه السلمه» - يعنى الشجره - فدعاها رسول الله ﷺ و هى بشاطىء الوادى، فاقبلت تحبذ الارض

١ . مهاجره بفتح الجيم مع ضم الميم اى المكان الذى هاجر اليه وهو المدينه النوره.

خدا - اى شقاً - حتى قامت بين يديه فاشهداها ثلاثا فشهدت ثلاثا انه كما قال، ثم رجعت الى منبتها، ورجع الاعرابى الى قومه وقال: ان اتبعونى اتركهم وارجعت فكننت معك، رواها الدارمى والطبرانى فى الكبير و ابو يعلى و البزار و رجال الطبرانى و رجال الصحيح^١ كما قال الحافظ الهيثمى.

واما الاحجار و شهادتها:

فقد روى مسلم فى صحيحه (٢٢٧٧) والدارمى فى مسنده (٢٠) وغيرهما باسناد صحيحه من حديث جابر بن سمره رضي الله عنه «ان رسول الله ﷺ كان يقول: انى لاعرف حجرا بمكه كان يسلم علىّ قبل ان ابعث انى لأعرفه الان»^٢.

و فى مستدرك الحاكم عن سيدنا على رضي الله عنه قال: «كنا مع رسول الله ﷺ بمكه فخرج فى بعض نواحيها فما استقبله شجر و لا جبل الا قال السلام عليك رسول الله.» قال الحاكم هذا حديث صحيح الاسناد و لم يخرجاه و اقره الحافظ الذهبى^٣.

الفصل الثانى: بيان مشروعيه التوسل و نديه

اعلم يرحمك الله تعالى انه من الغريب جدا ان ينكر بعض من يدعى العلم و بخاصه علم الحديث الشريف (فى هذه الاعصار) التوسل برسول الله ﷺ سواء كان ذلك قبل وفاته او بعد وفاته او فى يوم القيامة^٤. و الحقيقة ان انكارهم

١. انظر «مجمع الزوائد» ٨/ ٢٩٢، و «جمع الفوائد»، و سنن الدارمى (١٦) وهو حسن

٢. انظر «صحيح المسلم» ج ٤/ ١٧٨٧ فى كتاب الفضائل الحديث الثانى.

٣. «المستدرك» ٢/ ٦٢٠.

٤. و لاحظ انى لم اقل سواء كان حيا او ميتا لانه صلى الله عليه و اله و سلم حتى ﴿بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ وقد صفت فى ذلك رساله نقلت فيها بعد ذكر الادله التى منها الحديث الصحيح «الانبياء احياء فى قبورهم يصلون» كلام الحافظ البيهقى و الحافظ القرطبى و ابن القيم و السيوطى كما فى كتاب «الروح» لابن القيم ان الانبياء و الشهداء احياء.



هذا لا دليل له مع معارضته للنصوص الصريحة الصحيحة كما سيتبين لك، مع ان المسلمين علماءهم وعوامهم منذ عهد النبوه الى هذا اليوم لا يزالون يتوسلون به ﷺ ويسألون الله بجاهه، وها انا ذا انقل لك ما استطعت ان اجده من الادله فى مشروعية وندبة التوسل بالنبي وبالانبياء والصالحين، ولا ادعى فى ذلك انى قد سبقت الى شىء لم يسبقنى اليه احد من قبل، هذا مع قلة بضاعتى وضعف حيلتى وما غاب عنى من الادله اكثر مما وجدته، ونحن بهذا الصدد نبين ان التوسل جائز وسائغ عند اهل الحق، وذلك على مقتضى الادله الشرعيه التى وردت لنا عن رسول الله ﷺ وليس فى ذلك ادنى شبه بشرك كما يقول بعض الناس لان الله تعالى هو المدعو وحده ولا شريك له فى الخلق والتاثير وهذه عقيدته كل مسلم. و بجمع الادله كلها ويكفيها دليلا فى ذلك حديث الشفاعة يوم القيامة المتواتر من ان الناس فى الاخره يستشفعون الله تعالى برسله عليهم الصلاه والسلام ليأذن فى فصل القضاء ويعتذرون واحدا حتى يرسو الامر عند سيدنا محمد عليه وعلى اله الصلاه والسلام فيقول (انا لها) ١ و يشفع بسأل الله الاذن فى فصل القضاء للخلاص من حر الموقفو شدته اما الى الجنه و اما الى النار وهذه هى الشفاعة العظمى له ﷺ وله بعد ذلك شفاعات عديده وكثيرات مذكورات فى الاحاديث الصحيحه.

و من شفاعاته فى الدنيا بعد موته ﷺ انه يستغفر للمسيئين من امته، فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ.

١ . الشفاعة ثابتة بقطعى الدلالات فى القران والسنة، لكن حديث الشفاعة الطويل هذا الذى رواه انس بن مالك تغير رأيبى فيه الان وانا اراه موضوعا وهو من الاسرائيليات وان كان فى الصحيحين، وقد تكلمت عليه فى التعليق على كتاب العلو للذهبي فارجع اليه ان شئت.



وسلم: «حياتي خير لكم تحدثون و يحدث لكم فاذا انا مت كانت وفاتي
خير لكم تعرض علي اعمالكم فان رايت خيرا حمدت الله و ان رايت شرا
استغفرت لكم» رواه البزار قال الحافظ ابو الحسن نور الدين الهشمي رجاله رجال
الصحيح^١

فمن ذلك يتضح لك ان شفاعته ليست مختصة بيوم القيامه فقط بل في
الدنيا ايضا بعد وفاته.

وليس لمن يمنع التوسل و التشفع به ﷺ بعد موته حجه صحيحة صريحة
يصلح التمسك بها الا تضعيف الاحاديث الواردة في ذلكو لا حق لهم في ذلك
كما سيتبين و تعميه الحق عن العوام بالمغالطة.

فاما التوسل فمعناه لغة: التقرب، و اما اصطلاحا: فهو التقرب و التشفع
الى الله عز وجل بمنزله نبي او ولى او بالطلب من النبي او الولى الدعاء
للمستشفع بهم ان يقضى الله حاجته بشرط ان يكون المتوسل مؤمنا مقبلا على
الله راغبا.

قال الراغب في المفردات: «الوسيلة التوصل الى الشيء برغبة و هى اخص
من الوسيلة لتضمنها لمعنى الرغبة قال تعالى: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ و حقيقة
الوسيلة الى الله تعالى مراعاة سبيله بالعلم و العبادة و تحرى مكارم الشريعة و
هى كالقربة، والواصل الراغب الى الله تعالى».

اقول: و يستفاد هذا المعنى من اهل العلم فى توسلهم منهم الحافظ ابن
حجر العسقلانى حيث يخاطب رسول الله ﷺ متوسلا فى قصيده ستاتي ان
شاء الله تعالى فى الفصل الثالث منها قوله ﷺ:

بكم توسل يرجو العفو عن زلل من خوفه جفنه الهامى لقد ذرفا

١ . انظر «فيض القدير» (٣/٤٠١).

واعلم ايضا ارشدك الله للصواب انه تقرر عند العقلاء ان الصفه لا تنفك او لا تفارق الموصوف فمن قال انا اتوسل بمنزله النبي و لا اتوسل بذاته فهو بعيد عن جاده العقل و الصواب، اذ كيف تنفك الصفه عن الموصوف!!
واما الجاه فمعناه ايضا المنزله ففي مختار الصحاح:
«الجاه القدر و المنزله، و فلان ذو جاه».

فما ذكرنا يتبين لك ان التوسل و التشفع و طلب الشئ بجاه و بمنزله الشخص كله بمعنى واحد.

فاول ما يستدلبه على التوسل برسول الله ﷺ ثبوت الشفاعه له ﷺ فاعلم ان الحفاظ و المحدثين رحمهم الله نقلوا لنا في كتبهم انه مما تواتر: التوسل به ﷺ في حياته و قد ذكر ذلك الامام المحدث الكتاني في كتابه «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» الذي بناه على كتاب الامام الحافظ السيوطي، و ذكر ايضا انه ثبت و اجمعت الامه على التوسل به ﷺ في عرصات القيامة في حديث الشفاعه الطويل و قد رواه من الصحابه اثنا عشر رجلا. اقول و اجماع الامه على ان الشفاعه يوم القيامة هي توسل به كما نقل ذلك الاثمه دليل و اضحجلى كبير على ان معنى التوسل التقرب لرضى الرحمن ذلك اليوم بمنزله الانبياء ليسمح الله عز وجل في فصل القضاء و قد ثبت ايضا بالاحاديث و الاثار الصحيحه التوسل به قبل وفاته اذ لا فرق بين التوسل به قبل وفاته او بعد وفاته و لادليل - كما اسلفت - لمن يمنع التوسل به ﷺ بعد وفاته.

٢ - و يستدل ايضا للتوسل بحديث سيدنا عثمان ابن حنيف الصحابي المشهور في قصه الاعمى فقد روى الترمذى و النسائى و الطبرانى و الحاكم و البيهقى باسانيد صحيحه عن عثمان ابن حنيف و هو صحابى مشهور رضي الله عنه ان رجلا ضريرا اتى النبي ﷺ فقال ادع الله ان يعافنى فقال: «ان شئت دعوت

و ان شئت صبرت و هو خير». قال فادعه. فامرہ ان يتوضا فيحسن وضوءه و يدعو بهذا الدعاء: «اللهم انى اسالك و اتوجه اليك بنبيك محمد نبي الرحمة يا محمد إني اتوجه بك الى ربي فى حاجتى لتقضى، اللهم شفعه فى». فعاد و قد ابصر.

و فى روايه قال ابن حنيف:

فوالله ما تفرقنا و طال بنا الحديث حتى دخل علينا الرجل كان لم يكن به ضرقت. و فى روايه الطبرانى و البيهقى ان عثمان بن حنيف علم رجلا ان يدعو بهذا الدعاء

بعد وفاته ﷺ و هى روايه صحيحه صححها الامام الطبرانى الحافظ، و اقره الحافظ نور الدين الهيثمى فى مجمع الزوائد^١ و يستفاد من حديث سيدنا عثمان بن حنيف فى قصه الاعمى فوائد منها:

اولا: ان الرجل جاء للنبي ﷺ يطلب منه ان يدعو له و النبي ﷺ لم يدع له بل علمه دعاء يقوله بعد ان يتوضا و يصلى ركعتين و يتوسل فى الدعاء برسول الله ﷺ الى الله تعالى، والقاعده الاصوليه تقول ان العبره بعموم اللفظ و ان الامر عام.

والنبي ﷺ مشرع فاستفاد العلماء ان هذا الدعاء الذى فيه توسل هو ما يسمونه دعاء صلاه الحاجه فذكروه فى كتبهم فى باب صلاه الحاجه و لم يذكروا ان ذلك لا يجوز ان يدعو به مسلم بعد وفاة النبي ﷺ.

ثانيا: ان معنى التوسل هو التشفع لقوله فى اخر الحديث «اللهم شفعه فى» اى جعله شفيعا لى فشفعه اى اقبل توسلى به. و هذا يؤكد تعريف التوسل

١ . انظر «مجمع الزوائد» (٢/٢٧٨). و لم ينكر احد من الصحابه على عثمان ابن حنيف تعليمه التوسل لذلك الرجل فيكون هذا اقرارا منهم على مشروعته.



الذى ذكرناه، و يؤكد هذا ان فى الحديث «يا محمد انى توجهت بك» و ليس كما زعم بعضهم ان معنى «اللهم انى اسالك و اتوجه بنبيك» اى بدعاء نبيك!! لانه ذكر بعد محمدا تاكيذا و تصريحاً بالتوسل به و سياق الحديث يبعد هذا الدعاء.

ثالثا: لو كان التوسل فيه شرك او شائبه شرك ما علمه نبى الله ﷺ للاعمى حين ساله ان يدعوا الله له، فقد علمه التوسل به. و اجازة التوسل فى حياة المتوسل به لا بعد مماته لا يعتمد اصلا شرعيا. و فعل سيدنا عمر رضي الله عنه ليس فيه الا التوسل بالحى و فعل الشىء لا ينفى ما عداه كما هو مقرر فى الاصول، على ان للعلماء توجيهات لعمل سيدنا عمر نذكرها عند ذكر الحديث.

٣- ذكر الحافظ ابن حجر العسقلانى فى «فتح البارى» فى الاستسقاء حديثا فى التوسل فقال: روى ابن ابى شيبه باسناد صحيح عن ابى صالح السمان عن مالك الدار و كان خازن عمر قال: اصاب الناس قحط شديد فى زمن عمر فجاء الرجل الى قبر النبى ﷺ فقال يا رسول الله استسق لامتك فانهم قد هلكوا فاتى الرجل فى المنام ف قيل انت عمر و اقربته السلام و اخبره انهم يسقون.

و ذكر الحافظ ان فى احدى روايات الحديث ان الرائي هو بلال بن الحارث الصحابى المشهور و فى ذلك تقرير من الحافظ على التوسل به ﷺ بعد وفاته و ليس المراد الاستدلال بالرؤيا انما المراد الاستدلال بالفعل، فكيف فعل هذا الرجل او هذا الصحابى هذا الفعل امام الصحابه و اخبر سيدنا عمر و لم ينكروا عليه و يصفوه بالشرك؟ فحاشى الصحابه من الاقرار على الشرك حاشاهم! و هم اعلم الناس بما يؤدى للشرك.

٤ - وقد روى ايضا ان النبي ﷺ قال لما دفن فاطمه بنت اسد ام سيدنا على عليه السلام: «اللهم بحقى وحق الانبياء من قبلى اغفر لأمى بعد أمى» رواه ابن حبان فى صحيحه و الحاكم والطبرانى فى الكبير والوسط وصححه. و رجال الحديث رجال الصحيح الا روح ابن صلاح فيه ضعف لكن ذكره ابن حبان فى «الثقات»، و قال الحاكم: ثقة مأمون، لذلك كان الحديث حسنا، فقد قال الامام ابن حجر الهيئى فى «الجواهر المنظم» هو سند جيد.

فى الحديث توسله ﷺ بالانبياء من قبله و قد توفاهم الله تعالى.

٥ - وفى صحيح البخارى (١٠١٠) و (٣٧١٠) ان عمر بن الخطاب استسقى عام الرماده بالعباس عليه السلام عم النبي ﷺ، و من قوله توسلا به: اللهم انا كنا نتوسل اليك بنبينا ﷺ و انا نتوسل اليك بعم نبينا، قال قال فيسقون.

و ذكر العلماء ان اكتفائه بالاستسقاء بالعباس اذ لم يستسقى بالنبي ﷺ كان لدفع توهم عدم جواز الاستسقاء بغيره عليه و اله الصلاه و السلام لا لحق الاستسقاء بالحى حياه ظاهره اذ ان الصحابه توسلوا به ﷺ بعد موته دون نكير و قد اتينا بمثالين فى ذلك فسيدنا عمر استسقى و توسل بالعباس لدفع توهم عدم جواز التوسل الا بالنبي ﷺ و لاظهار شرف آل البيت النبوى، و قد توسل سيدنا عمر عليه السلام بالعباس لنكته اخرى و هى جواز التوسل بالمفضول مع وجود الفاضل، فان سيدنا ومولانا عليا عليه السلام و كرم وجهه افضل من عمه العباس فتوسل سيدنا عمر بالعباس لهذا الملاحظ، و لهذا قال الحافظ ابن حجر فى «فتح البارى» عند شرح هذا الحديث: «و يستفاد من قصة العباس استحباب الاستشفاع باهل الخير و الصلاح و اهل بيت النبوه و فيه فضل العباس و فضل عمر لتواضعه للعباس» اهـ^١.



و لم يقل الحافظ انه يستفاد من هذا الحديث انه لا يجوز التوسل برسول الله ﷺ بعد وفاته.

و فى الحقيقة ان توسل الصحابه عليهم السلام كان بذات العباس، و بدعاء العباس، اذ ذكر الحافظ ان فى بعض الروايات عما قال العباس فى دعائه: «اللهم ان القوم توجهوا بى اليك لمكانى من نبيك» فلولاً قربه و مكانته من رسول الله ﷺ لذهب سيدنا عمر لغيره من آل بيت النبوه فجعلوه وسيلتهم الى رسول الله ﷺ كما قال الامام الشافعى رحمته الله:

ال النبى وسيلتى وهم اليه ذريعتى
ارجو بهم اعطى غدا بيدي اليمين صحيفتى

هذا و جميع ما اورده من الاحاديث و الاثار الصحيحة الصريحة فى التوسل بالنبي ﷺ بعد وفاته هى فى الحقيقة شارحه لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ فالايه عامه فى حياته قبل وفاته و بعد وفاته و ما زال عمل العلماء على ذلك و قد ذكر العلماء المفسرون هذه الايه كالحافظ ابن كثير حكاية العتبى المشهوره عند العلماء فى التوسل بالنبي ﷺ بعد وفاته على سبيل الاقرار و الارتضاء، و سنورد هذه الحكاياه فى الفصل الثالث ان شاء الله تعالى و فى ذلك يقول الامام ابن حجر الهيثمى فى القصيده التى نظمها فى اثبات حياه الانبياء التى تشير الى معنى الايه:

و لولا انه حى حرى بادراك كما نقل الفحول
لما سعت الشمس اليه حقا تسلم حين تطلع او تزول
و ما كان الحجيج اليه يسعى و يرجو ان يكون له قبول

هذا وقد اتينا على ما اردنا على جواز التوسل بالنبي ﷺ واستحبابه و
بالله تعالى التوفيق.

الفصل الثالث:

في بيان ان العلماء الاعلام من ائمه و حفاظ الاسلام توسلوا به ﷺ و
اجازوا ذلك و استحبه

اعلم يرحمك الله تعالى انا بايراد اقوال الائمة السابقين في التوسل نوضح
اننا لم نسبق الى قوم لم يذكره احد من المسلمين، بل نحن نجمع ما قالوه اذ هم
مرجعنا و عليهم تعويلنا، و هم الذين اوصلوا حديث النبي ﷺ البناء، و قد
امرنا الله بسواهم و الرجوع اليهم فقال سبحانه: ﴿فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا
تَعْلَمُونَ﴾ و قال ايضا مرشدا لنا ان نرد الاحكام اليهم: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ
وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَبِطُونَ مِنْهُمْ﴾ فلا عبره بكلام من قال
نريد الاحاديث في المسالة و لا نريد اقوال العلماء، فهناك اقوالهم و اثارهم في
ذلك:

اولا: اعلم ان الامام مالكا رحمه الله قال للخليفة المنصور لما حج وزار قبر
النبي عليه و اله الصلاة و السلام و سأل مالكا قائلا: يا ابا عبدالله، استقبل
القبلة و ادعوا ام استقبل رسول الله ﷺ؟ فقال الامام المالك: و لم تصرف
وجهك عنه و هو وسيلتك و وسيله ابيك ادم الى الله تعالى بل استقبل و
استشفع به فيشفعه الله فيك. قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ
فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾. ذكر هذه القصة
الامام القاضي عياض في الشفا باسناد صحيح و السيد السمهودي في خلاصه



الوفا والعلامه القسطلانى فى المواهب اللدنيه والعلامه ابن حجر فى الجواهر المنظم^١.

ثانيا: وذكر الحافظ ابن كثير فى تفسيره^٢ والامام النووى فى كتابه الايضاح^٣ قال الامام النووى فى الايضاح:

بعد ان يسلم الزائر على النبى ﷺ ثم أبى بكر ثم عمر رضي الله عنهما يرجع الى موقفه الاول قبالة وجه رسول الله ﷺ ويتوسل به فى حق نفسه ويتشفع به الى ربه سبحانه وتعالى ومن احسن ما يقول ما حكاه اصحابنا - اى الشافعيون - عن العتبى مستحسنين له.

قال: كنت جالسا عند قبر النبى ﷺ فجاء اعرابى فقال: السلام عليك يا رسول الله سمعت الله يقول: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾. وقد جئتكَ مستغفرا من ذنبى مستشفعا بك الى ربى ثم انشأ يقول:

يا خير من دفنت بالقاع اعظمه فطاب من طيهن القاع والاكمل
نفسى الفداء لقبر انت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم
قال العتبى: ثم انصرف الاعرابى فغلبتنى عيناي فرايت رسول الله ﷺ فى النوم فقال: يا عتبى الحق الاعرابى وبشره بان الله قد غفر له. اه.
وقال الحافظ بن كثير انها حكاية مشهورة.

ثالثا: وقال الامام الشافعى متوسلا بآل النبى عموما احياء وامواتا كما فى الصواعق لابن حجر الهيثمى:

١ . انظر كتاب «الشفاء» للقاضى عياض (٢/٩٢)، و «شرح الشفاء» للمحدث ملا على الفارى (٣/٦٣٦).

٢ . تفسير ابن كثير ٥١٩/١ - ٥٢٠.

٣ . انظر حاشية ابن حجر على الايضاح فى المناسك للنووى صحيفه ٤٩٨.



آل النبى وسيلتي وهم اليه ذريعتي
ارجوهم اعطى غدا بيدي اليمين صحيفتي

رابعا: وثبت عن الامام احمد انه قال: يستحب التوسل برسول الله ﷺ عند القحط، مذكور فى كتب الخنايله فى باب الاستسقاء ككتاب «الانصاف فيما ترجع من الخلاف» (٢/٤٥٦).

خامسا:

وقال الحافظ ابن حجر العسقلانى يمدح النبى ﷺ فى قصيده و يتوسل به:

بياب جودك عبد مذنّب كلف يا احسن الناس وجها مشرقا وقفا
بكم توسل يرجو العفو عن زلل من خوفه جفنه الهامى لقد ذرفا
وان يكن نسبه يعزى الى حجر فطالما فاض عذبا طيبا و صفا
و المدح فيك قصور عنكم وعسى فى الخلد يبدل من ابياته غرفا
لا زال فيك مديحى ما حييت له فما ارى لمديحى عنك منصرفا
* انظر مجموعه القصائد النبهانيه (٢/٣٩١) و ديوان الحافظ ابن حجر العسقلانى.

سادسا: و قال ابن حجر الهيتمى فى قصيدته المشهوره التى ذكرها العلامة الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطى و غيره:

عبيد هيتمى مستجير بمن حطت بساحته الحمول
سابعا: و قال الحافظ ابن دقيق العيد فى قصيده له يمدح فيها النبى ﷺ و يتوسل به:

يا خاتم الرسل الكرام نداء من وافى إليك بمدحه مستعذرا
أنا ضيفك المدعو يوم معادنا المرتجى فاجعل قرأى الكوثر



ثامنا: و قال ابن حجر العسقلاني ايضا كما هو في ديوانه بخط القلم:

اصدح بمدح المصطفى واصدع به قلب الحسود ولا تخف تفنيدا
واقصد له واسال به تعط المنى وتعيش مهما عشت فيه سعيدا
خير الانام فمن اوى لجنابه لا يدع ان اضحى به مسعودا
انظر مجموعه القصائد النبهاية (٥٧ / ٢).

تاسعا: قال العلامة المناوي في «فيض القدير» (١٣٥ / ٢) قال الامام الحافظ السبكي: «و يحسن التوسل والاستعانة والتشفع بالنبي ﷺ الى ربه و لم ينكر ذلك احد من السلف و لا من الخلف».

الفصل الرابع:

في رد شبه مانعي التوسل

اعلم يرحمك الله تعالى ان مانعي التوسل ليس لهم في الحقيقة حجة صريحة من القرآن او صحيحة من السنة بل ربما ذكر احدهم قوله تعالى في كفار قريش وهم يعبدون الاصنام: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾. والجواب عن الايه الشريفه ان اولئك عبدوا الاصنام فسجدوا لها واتخذوها الهه و نحن لم نتخذ الانبياء و الاولياء الهه و لم نعبدهم لذلك قال تعالى يصف عبدة الاوثان: ﴿اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً﴾ فسقط احتجاجهم.

و في الحقيقة هم ينكرون التوسل من اربع طرق:

الاولى: تضعيف الاحاديث الواردة في التوسل و ليسوا اهلا لذلك كما سنذكر في القاعده الحديثيه في هذا الفصل ان شاء الله تعالى.



الثانية: تأويل الاحاديث و صرفها عن ظاهرها تاويلا باطلا و بمغالطة.
الثالثة: اعتمادهم على رأى الفاسد فى ابطال الاحاديث فاذا مر بهم حديث لا يوافق اهواءهم قالوا هذا الحديث لا يقبله العقل و الرأى، و كأن علم الحديث خاضع لعقولهم فما قبلته عقولهم فهو صحيح و ما لم تقبله عقولهم فليس بصحيح.

الرابعة: ايراد احاديث باطله يرددها بعض من ينتسب الى التصوف زورا و بهتاناً. و يبينون انها باطله فيظن الجاهل انه اذا اتضح انها باطله موضوعه ثبت منع التوسل و هيهات و نحن نمثل لك لهذه الطرق الاربعة:
فاما طريقهم الاول و هو تضعيفهم للاحاديث الصحيحة فنورد لك مثالين:

١ - حديث سيدنا عثمان بن حنيف حينما علم رجلا بعد وفاه النبى ﷺ ان يدعو بالدعاء الذى سمعه من رسول الله ﷺ لقضاء حاجته و قد رواه الحافظ الطبرانى و صححه و اقره عليه الحافظ ابو الحسن الهيثمى كما فى «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٧٩) و ضعفه صاحب كتاب «التوصل الى حقيقه التوسل» صحيفه (٢٣٧) بحجج واهيه و هو ليس اهلا للتصحيح و لا للتضعيف.

٢ - حديث عبد الله بن مسعود مرفوعا «حياتى خير لكم...» الحديث.
ذكر الحفاظ انه صحيح رواه البزار، و قال الحافظ ابو الحسن الهيثمى فى «مجمع الزوائد» رجاله رجال الصحيح. و قد ذكر الحافظ السيوطى فى الجامع الصغير انه رواه الحارث فى مسنده بسند ضعيف و ابن سعد فى الطبقات باسناد حسن مرسل، وفاته ان البزار قد رواه بسند صحيح كما فى «شرح الجامع» حيث تعقبه العلماء فاغتنم ذلك منكروا التوسل و علموا ان الناس يتكاسلون عن مراجعه هذا الحديث فى شرح الجامع فقالوا: هو حديث ضعيف و مرسل فلا



يحتج به كما في الكتاب المسمى «الاسلام و الغلو في الدين» و هي خيانه علميه غير مستغربه من هؤلاء.

و اما طريقهم الثاني و هو تأويلهم للاحاديث تأويلا باطلا مغالفا للحقيقه فمثاله حديث الاعمى ايضا حيث جاء الى النبي ﷺ يطلب منه ان يدعوله ليرد الله عليه بصره فلم يدع له النبي ﷺ بل علمه شيئا آخر بعدما قال له:

«ان شئت دعوت و ان شئت صبرت» و قال له: «اذهب فاحسن الوضوء و صل ركعتين ثم قل اللهم انى اتوجه اليك بنبيك محمد نبى الرحمة يا محمد انى اتوجه بك الى ربى فى حاجتى لتقضى اللهم شفعه فى»، اى: اقبل توسلى به، و هم يقولون انه لم يتوسل بالنبي انما توسل بدعاء النبي!! و اخر الحديث ينقض ما قالوا فهذا تأويل باطل، لا يسمن و لا يغنى من جوع.

و اما طريقهم الثالث و هو اعتمادهم على وزن الحديث باوهامهم فان قبلت اوهامهم ذلك صححوه و الا حكموا بضعفه او بوضعه.

فقد قال صاحب كتاب «التوصل» صحيفه (٢٣٤) فى حديث الطبرانى فى قصه الاعمى: ان هذا الحديث تتجلى فيه الصنعه فى تركيب و ترتيب الافكار الوارده فيه!! فليراجع للتوسع.

و اما طريقهم الرابع و هو ايراد الاحاديث الموضوعه التى يحتج بها بعض عوام المتصوفه من غير العلماء و بيان انها موضوعه ليظن العوام ان ادله التوسل هُدمت فيعتقدون انه غير جائز.

فقد ذكر فى الكتاب المسمى «الاسلام و الغلو فى الدين» 'صحيفه (٢٢) حديث «توسلوا بجاهى فان جاهى عند الله عظيم» و بينوا انه موضوع و هو كذلك ليوهمو القارىء بان ادله التوسل هدمت ببيان وضع هذا الحديث.

١ . (٢٤١) وسماء مولفاه فيها بعد «الوهايه ام الكتاب و السنه» بعد ان طبعاه حديثا ليوهما انها الفا كتابا جديدا فى الفكر الوهابى الذى يخدمه و يتقاضيان عليه اجرا!!

الخاتمة

هذا و اختتم هذه الرسالة بعون الله تعالى بقاعده عظيمه ينبغى معرفتها و التمسك بها اذ بها يهدم تصحيح و تضعيف من يدعى علم الحديث و هو ليس باهل لذلك فى هذا الزمان و غيره.

و ملخصها: انه لا يجوز لغير المتمكن الممارس قوى المعرفة فى الحديث و علومه ان يصحح حديثا بعد زمن ابن الصلاح شيخ شيخ النووى و لا يجوز للحافظ ان يضعف حديثا بعد ابن الصلاح^١ الا الاحاديث التى لا تخفى كاحاديث القصاص الموضوعه او ما فيه مخالفة للعقل و الاجماع، لخص هذه القاعده الحافظ السيوطى فى الفيته فى المصطلح حيث قال:

و خذه حيث حافظ عليه نص و من مصنف بجمعه يخص
قال السيوطى و الحافظ هو من حوى مائه الف حديث حفظا و فهماروايه و درايه مع علمه باسانيدها و رجاها منه الى النبى صلى اله عليه و اله و سلم و فى ذلك قال بعضهم:

و من حوى مائه الف مطلقا عليه لفظ حافظ قد اطلقا
كما ذكر فى "رفع الاستار عن محيا طلعه الانوار" صحيفه ٩.

و قد الحق العلماء بالتصحيح التحسين فذكروا انه لا يجوز للحافظ ان يحسن، ثم ألحقوا التوضيع بالتضعيف فذكروا أنه لا يجوز للحافظ أن يحكم

١ . كنا نقول ذلك فى اثناء الطلب و نحن الان نخالف ابن الصلاح فى ذلك فنقول بانه يجوز لمن تمكن و قوت معرفته بهذا الفن ان يصحح و يضعف و هو عمل الحفاظ و المحدثين بعد ابن الصلاح، فقد خالفوه و لم يلتفتوا فعليا لما قال و ان ناقشوا عبارته نظريا فيكتب المصطلح فوافقوه عليها من جهه و خالفوه عليها من الجهة الاخرى.



بالوضع على حديث بعد زمن ابن الصلاح فالحاصل كما قال الحافظ جلال الدين السيوطي في «تدريب الراوي» (١/١٤٩) ان ابن الصلاح سد باب التصحيح والتحسين والتضعيف على اهل هذه الازمان لضعف اهليتهم و لم يوافق ابن الصلاح على الاول - اى التصحيح - و وافقوه على الثانى و هو التضعيف.

و ان اردت التوسع فى المساله و الاحاطه بها اكثر فانظر «تدريب الراوي» (١/١٤٣ - ١٤٩) و «فتح المغيث شرح الفيه الحديث» للحافظ السخاوى (١/٤٤ - ٤٥ و ٨٩) الفقره الاخيره فى الصحيفه.

و بالله تعالى حسن الختام و صلى الله على سيدنا محمد و على اله و صحبه الطيبين الطاهرين و من تبعهم باحسان الى يوم الدين. فرغت من كتابته يوم الخميس ليله بقيت من جمادى الاخره سنه خمس و اربعمائه و الف. والحمد لله رب العالمين.

قال السيد العلامة ابن عبيد الله السقاف:

و معترض قال من غير نور	عهدناك حربا لاهل الغرور
تشن النكير لحزب القبور	فما لك تنكر هذا الصنيع
فقلت استمع حجتى يا بغيض	و هل تقاس الذرى بالحضيض
على ان من كان جزل القريض	يراعى المجاز لاهل البديع
فما فى التوسل لى من ملام	و لا فى مناجاه ما حى الظلام
و راجع كلام ابن عبد السلام	غزير المعارف شيخ الجميع
و هذى الادله تكفى الفطين	و من لم تفده ففى فيه طين
و شوط الادله عندى بطين	و حسبك هذا التلا تضيع

الإفخانة بأدلة الاستغاثة

تأليف

حسن بن علي السقاف

تحقيق: علي ملاموسى ميدي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى، والصلاة على عباده الذين اصطفى، وعلى آلهم وصحبهم ومن لهم اقتفى، وبعد: فقد ضمنى مجلس ببعض الأساتذة الفضلاء، والإخوان النجباء فوجه إلى أحد الأساتذة سؤالاً، فقال: بلغنا عنك أنك تميز الاستغاثة - أي بغير الله تعالى - فهل هذا صحيح؟! فأجبت - نعم أجزها ومستندي في ذلك أحاديث صحيحات، مع أقوال جماعات من العلماء من السلف والخلف وأهل الحديث المرجوع إليهم في المشكلات. فقال ذاك الأستاذ: وما دليلك في ذلك؟ فقلت ما رواه البخاري في صحيحه مرفوعاً: (تدنو الشمس يوم القيامة من رؤوس العباد فينأون كما ينأون من النار) إذ استغاثوا بآدم ثم بموسى ثم بمحمد ﷺ فيشفع ليقضي بين الخلق^١، فأحال أحد الأساتذة الجواب إلى أحد الأساتذة المشتغلين بعلم الحديث ليجيبني على ذلك، فقال ما ملخصه: إنه لا يوجد دليل في الكتاب ولا في السنة يفيد جواز ذلك، ولا في أقوال من يرجع إليه من السلف بل لم ينقل ذلك عن أحد من المعبرين وطلب مني ذاك الأستاذ أن أعيد نص الحديث، وأن أعيد نص حديث الأعمى، وأن أتأكد من سند حديث آخر حسنه الحافظ ابن حجر في الفتح، وأضاع البحث في أساس القضية منكر أن يكون هناك دليل في الاستغاثة والتوسل البتة. وقد قبل باقي الأساتذة الفضلاء بكلامه

باعتباره متخصص في علم الحديث، ولم أقبل ما قاله البتة، وقد تعجبت منه لأنني أعرف أنه مطلع تماما على كثير من الأحاديث الصحيحة الثابتة في الاستغاثة والتوسل، وخصوصا أنه حاول ختم البحث بقوله:

منذ أربعين سنة وأنا أبحث في هذه المسألة وقد تحققت أنه لا دليل ثم ذكر أستاذ آخر: أن نداء الأموات هو دعاء لهم، وأن الدعاء عبادة، لقول النبي ﷺ: (الدعاء هو العبادة)^١ وجاء: (الدعاء مخ العبادة)^٢ وكلمة (يا) أداة نداء ودعاء فهي عبادة. فأجبت الأستاذ: بأن الدعاء له عدة معان منها العبادة والحديث لا يحصر الدعاء بالعبادة باتفاق العلماء، وقد ثبت في الصحيحين: أن النبي ﷺ قال لما رأى ولده إبراهيم عليه السلام يجود بنفسه: وإنا على فراقك يا إبراهيم لمحزونون^٣ وكان يأمر من زار المقابر أن يقول: السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون. نسال الله العافية لنا ولكم^٤.

وعن أبي مويبة مولى رسول الله ﷺ: أن النبي ﷺ قال لأهل البقيع: «السلام عليكم يا أهل المقابر ليهنكم ما أصبحتم فيه»... الحديث رواه الإمام أحمد^٥ والطبراني^٦، قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد^٧ بإسنادين ورجال أحدهما ثقات.

١ . سنن الترمذي، ج ٥، ص ٥٢؛ سنن أبي داود، ج ١ ص ٣٣٢.

٢ . سنن الترمذي، ج ٥، ص ١٢٥.

٣ . صحيح البخاري، ج ٢، ص ٨٥.

٤ . صحيح مسلم، ج ٣، ص ٦٥.

٥ . مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٨٩.

٦ . لم نعثر عليه.

٧ . مجمع الزوائد، ج ٩، ص ٢٤.

وفي مصنف الإمام عبد الرزاق بسند صحيح عن نافع قال: كان ابن عمر إذا قدم من سفر أتى قبر النبي ﷺ فقال: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبتاه^١. أه. ولم يكن هذا من النبي ﷺ وأصحابه عبادة للمنادى مع أنه نداء باتفاق العقلاء. وكذلك قول سيدنا أبي بكر للنبي ﷺ بعد موته بأبي أنت وأمي يا نبي الله، لا يجمع الله عليك موتتين. رواه البخاري وغيره^٢. فقال الأستاذ: لكنه لم يطلب منه شيء فقلت: نحن نريد أن نثبت نقطتين:

الأولى: جواز نداء الأموات وقد فعله النبي ﷺ وأصحابه، كما تقدم في الأحاديث والآثار مع أقوال العلماء التي قدمتها وثبت في نداء رسول الله ﷺ لأصحاب قلب بدر كما هو ثابت في الصحيحين، فإذا ثبت أن ذلك جائز انتقلنا إلى النقطة: الثانية وهي: هل يجوز طلب شيء من النبي بعد وفاته أو أحد من صالحى أمته؟ ونحن نقول بأن من اعتقد أن المدعو وهو من استغثنا به سواء كان حيا أو ميتا في الدنيا والآخرة له صفة من صفات الربوبية كفر لا محالة وهذا مقرر مشهور في علم التوحيد. ومن طلب من النبي ﷺ أن يستغفر له بعد مماته لم يعتقد أنه رب محيى ميت خالق رازق حقيقة، والنبي لا يعلم أمته ما يؤدي إلى الكفر والشرك، وقد علم الأعمى أن يقول في دعائه: «يا محمد إني أتوجه بك إلى الله في حاجتي»^٣. والمستغث يقول كذلك، وأما قول من قال: إن ذلك ذريعة إلى الشرك والأفضل تركه. فنقول له: ليس كذلك، لأن النبي لا يعلم الأمة ما يؤدي للشرك، وفي ذلك تعطيل العمل بالأحاديث الصحيحة بحجة أنها ذريعة للشرك

١. المصنف لعبد الرزاق، ج ٣، ص ٥٧٦.

٢. صحيح البخاري، ج ٢ ص ٧٠؛ سنن النسائي، ج ٤، ص ١١.

٣. سنن الترمذي، ج ٥، ص ٢٢٩.

وهو كلام خطير جدا. والأئمة من المحدثين والفقهاء ما يزالون يذكرون في أبواب صلاة الحاجة حديث الأعمى حاثين الأمة أن تقول في ذاك الدعاء: يا رسول الله إني أتوجه بك إلى الله في حاجتي... فليس في ذلك ما يتعلق في العقيدة ولا في التوحيد البتة، إلا عند من يقول أن هناك توحيدان: توحيد ألوهية وتوحيد ربوبية وأنه من وحد توحيد ربوبية ولم يوحد توحيد ألوهية فهو كافر. وهذه مسألة اخترعها ابن تيمية ليكفر بها عباد الله تعالى وتبعه عليها محمد بن عبد الوهاب، ونصوص الكتاب والسنة تنقض ذلك نقضا مبرما كما أوضحت ذلك مفصلا في رسالة (التنديد بمن عدد التوحيد) وأجبت عن جميع الآيات التي توهم منها بعض الناس أنها تدل على ذلك كقوله سبحانه ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾^١.

وبينت معانيها الثابتة بنصوص القرآن من سياقاتها وأقوال الأئمة الفحول في ذلك فلتراجع. فقد وجب الآن أن نكتب في بيان مشروعية الاستغاثة بسرد أدلتها الثابتة وأقوال السلف وأهل الحديث فيها، ليعلم الأساتذة الثلاثة الذين اجتمعت معهم خاصة وباقي الناس عامة أدلة جواز الاستغاثة، وهذا ما أدين الله به وأراه حقا وصوابا وتمسكا بالسنة فإن كان حقا أسأل الله تعالى أن يثبتني عليه وأن يلهم من أنكر ذلك أن يرجع إليه، كما أسأله تعالى إن كان باطلا أن يجنبنا إياه ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^٢. «اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك شيئا أعلمه وأستغفرك لما لا أعلمه به»^٣.

١. لقمان: ٢٥.

٢. يوسف: ١٠٨.

٣. مسند أبي يعلى، ج ١، ص ٦١.



(فصل): في تعريف الاستغاثة وما يتعلق بذلك:

الاستغاثة عندي هي: الطلب من النبي قبل وفاته أو بعد وفاته - لأنه بعد وفاته حي كما أخبر يسمع وتعرض عليه أعمال أمته - أن يدعو الله تعالى في تلبية حاجة لصاحب الحاجة، فقد طلب الناس منه ﷺ الاستسقاء في حياته وبعد مماته كما سيأتي إن شاء الله في أدلة الاستغاثة، مع كون المطر بيد الله ليس بيد النبي كما هو معلوم ومشهور فقد جاء الرجل للنبي ﷺ وهو يخطب فقال: يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يغيثنا - أي يمطرنا - . الحديث وكان الرجل مسلماً كما في الفتح (٢/ ٥٠٢) والصحابة كانوا يعرفون قول الله تعالى ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾^١ والنبي لم يقل لذلك الرجل إذا نزل بك قحط أو بلاء فلا تأتيني وتطلب مني الدعاء بل! عليك أن تدعو الله وحدك للآية. فاتضح أن هذه الآية لا تنفي الاستغاثة لان ذكر الشيء لا ينفي ما عداه كما هو مقرر في الأصول.

فلا بد من عقد فرع لإثبات حياة الأنبياء في قبورهم فإذا اتضح ذلك تبين جواز خطابهم ومناداتهم لأنهم يسمعون.

(فرع): إثبات حياة النبي في قبره:

(١) عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون» رواه أبو يعلى^٢ والبخاري^٣ والبيهقي في حياة الأنبياء^٤ وغيرهم.

١ . صحيح البخاري، ج ٢، ص ١٦.

٢ . البقرة: ١٨٦.

٣ . مسند أبي يعلى، ج ٦، ص ١٤٧.

٤ . مسند البزار، ج ١٣، ص ٢٩٩ ح ٦٨٨٨.

٥ . حياة الأنبياء صلوات الله عليهم بعد وفاتهم، ج ١، ص ٦٩ ح ١.

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٢١١ / ٨): رواه أبو يعلى والبزار ورجال أبي يعلى ثقات. وفي فيض القدير (٨٤ / ٣): رواه أبو يعلى عن أنس بن مالك وهو حديث صحيح أه. قلت: وصححه الألباني، علما بأنه لا أعتد بتصحيحه ولا بتضعيفه وأقول أنه ليس أهلا لذلك كما سأبين في عدة مواضع، وإنما أذكر كلامه هو وابن تيمية وأمثالهما ليتنبه بذلك مقلدوهم وعاشقوهم. انظر صحيحته حديث (٦٢١).

قال المحدث الكتاني في نظم المتناثر ١٣٥ (حديث رقم ١١٥): قال السيوطي في مرقاة الصعود: تواترت - بحياة الأنبياء في قبورهم - الأخبار، وقال - الحافظ السيوطي - في أنباء الأذكىاء بحياة الأنبياء ما نصه: حياة النبي ﷺ في قبره هو وسائر الأنبياء معلومة عندنا علما قطعيا، لما قام عندنا من الأدلة في ذلك، وتواترت بها الأخبار الدالة على ذلك، وقد ألف الأمام البيهقي رحمه جزءا في حياة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في قبورهم أه. وقال ابن القيم في كتاب الروح: صح عن النبي ﷺ أن الأرض لا تأكل أجساد الأنبياء، وأنه ﷺ اجتمع بالأنبياء ليلة الإسراء في بيت المقدس، وفي السماء خصوصا بموسى، وقد أخبر بأنه: ما من مسلم يسلم عليه إلا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام. إلى غير ذلك مما يحصل من جملة القطع بأن موت الأنبياء إنما هو راجع إلى أن غيوا عنا بحيث لا ندركهم، وإن كانوا موجودين أحياء وذلك كالحال في الملائكة، فإنهم أحياء موجودون ولا نراهم أه.... انتهى من نظم المتناثر للمحدث الكتاني.

وهذا الكلام لابن القيم موجود في كتاب الروح ص (٥٣ - ٥٤) طبعة دار الفكر الطبعة الثانية سنة ١٩٨٦). وهذا الكلام المتقدم نص عليه الإمام المناوي في فيض القدير (١٨٤ / ٣) فراجع. (٢) وهناك أدلة عدة في حياة الأنبياء ستأتي أثناء عرض أدلة الاستغاثة فلا نريد التكرار والإطالة.



(فرع): في إثبات أن النبي ﷺ يسمع بعد موته وكذا سائر الأموات

اعلم يرحمك الله تعالى أن بعض من توهم أن الأموات لا يسمعون ظنوا أن قول الله تعالى ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾^١ دليلاً على ذلك، وليس كذلك، بل هذه الآية دليل على أن الكفار المصيرين على الباطل لن ينتفعوا بالتذكير والموعظة كما أن الأموات الذين صاروا إلى قبورهم لن ينتفعوا بها يسمعون من التذكير والموعظة بعد أن خرجوا من الدنيا على كفرهم، فشبّه الله تعالى هؤلاء الكفار المصيرين بالأموات من هذا الوجه، ونص على ذلك أهل التفسير فراجعهم، واني أنقل لك قول واحد منهم: جاء في مختصر تفسير ابن كثير رحمه الله للشيخ الصابوني حفظه الله تعالى (٤٥ / ٣) في تفسير آية ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾^٢ إن المعنى: أي كما لا ينتفع الأموات بعد موتهم وصيرورتهم إلى قبورهم وهم كفار بالهداية والدعوة إليها كذلك هؤلاء المشركون الذين كتب عليهم الشقاوة لا حيلة لك فيهم، ولا تستطيع هدايتهم ﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾^٣.

أهـ

واعلم أن الله تعالى قال ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾^٤، وأنت تعلم أن الأموات لا يولون مدبرين بعد العظة والتذكير وإنما المراد بذلك الكفار ولذلك قال النبي ﷺ كما في الصحيحين: «مثل الذي يذكر الله تعالى والذي لا يذكره مثل الحي والميت»^٥. فتأمل. الضمير في قوله سبحانه: ﴿إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾ عائد على الموتى وعلى الصم، لأن المراد بكل منهما

١ و٢. فاطر: ٢٢.

٣. فاطر: ٢٣.

٤. النمل: ٨٠.

٥. صحيح البخاري، ج ٧ ص ١٦٨؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٨٨، مع تفاوت.

الكفار، وهذا ظاهر بداهة، فالموتى والصم هم الكفار لا الأجساد، ونص على ذلك أئمة محققو المفسرين، بالإضافة إلى الأدلة التي أوردتها في هذه الرسالة في إثبات سماع الأموات بلا شك، أما قول أئمة التفسير: فقال الطبري في تفسيره (مجلد ١١ جزء ٢٥ صحيفة ١٢): وقوله ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ يقول: إنك يا محمد لا تقدر أن تفهم الحق من طبع الله على قلبه فأماته لأن الله قد ختم عليه أن لا يفهمه ﴿وَلَا تَسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ﴾ يقول: ولا تقدر أن تسمع ذلك من أصم الله عن سماعه سمعه ﴿إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾ يقول: إذا هم أدبروا معرضين عنه لا يسمعون له، لغلبة دين الكفر على قلوبهم ولا يصغون للحق ولا يتدبرون ولا ينصتون لقائله، ولكنهم يعرضون عنه وينكرون القول به والاستماع له. انتهى من الطبري.

وهذا يثبت بلا شك أن الضمير في قوله ﴿وَلَّوْا﴾ يعود على الأموات وعلى الصم. وكذا قال الإمام الحافظ أبو حيان في تفسيره النهر الماد (مطبوع مستقل دار الجنان ١٤٠٧ صحيفة ٢/٦٣٢) فليراجع.

وأما حديث: «مثل الذي يذكر ربه والذي لا يذكر ربه مثل الحي والميت» فحديث ثابت في الصحيحين، انظر الفتح (٢٠٨/١١) وقال الحافظ صفحة ٢١٠: وقع في مسلم عن أبي كريب بلفظ: «مثل البيت الذي يذكر الله فيه والبيت الذي لا يذكر فيه مثل الحي والميت». ثم قال: الذي يوصف بالحياة والموت حقيقة هو الساكن لا السكن، وإن إطلاق الحي والميت في وصف البيت إنما يراد به سكن البيت، فشبه الذاكر بالحي الذي ظاهره تزين بنور الحياة... الخ كلامه أه فتبين بهذا التحقيق أن تشدق الألباني فيما ادعى فيه التحقيق في تعليقه على سنه ابن أبي عاصم (٤١٤) المسمى عنده بظلال الجنة: غلط محض بل باطل. وكذا



سيظهر في هذه الرسالة أن صاحب الكراسة المتهاففة التي رد بها على (الميداني) بنقل الرد من كتاب (التوصل إلى حقيقة التوصل) غلط، لأن الأصل وهو التوصل متهافت ملئ بالأغلاط وقد دنس فيه مؤلفه ثم: ضعف ما يشاء من الحديث برأيه المستهجن الرئيث فلا يعول على كلامه كما سيتجلى أثناء هذه الرسالة، وخصوصا في حديث عائشة رضي الله عنها عند الدارمي كما ستراه إن شاء الله تعالى، فكيف بمن نقل عنه ونسخ من كتابه وهو لا يميز بين الغث والسمين، فظن نفسه أنه رد الحق بشيء هو في الحقيقة من غيره لكنه نسبته إلى نفسه، ثم تبجح به، وقد رددت أيضا على أحد خريجي مانشستر ممن يقول بقريب من ذلك من نفس فصيلة هذه الطائفة وكما قيل: والقوم إخوان وشتى في الشيم وقيل في شأنهم اشتدي زيم إذا فهمت ذلك فتدبر الآن في أدلة سماع الأموات:

(١) روى الإمام البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: «وقف النبي ﷺ على قليب بدر فقال: هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقا؟ ثم قال: أنهم الآن يسمعون ما أقول...».

وفي رواية في الصحيح: أن النبي ﷺ جعل يناديهم بأسمائهم وأسماء آبائهم: يا فلان بن فلان، ويا فلان بن فلان، أيسركم أنكم أطعم الله ورسوله؟ فانا قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقا، فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا؟ فقال عمر: يا رسول الله ما تكلم من أجساد لا أرواح لها، فقال رسول الله ﷺ: والذي نفس محمد بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم^٢. أه ولا أدري أيصحح الألباني هذا الحديث أم يضعفه؟! ومن رد هذا الكلام الصريح بكلام السيدة عائشة قلنا له: ذكر العلامة حبيب الله الشنقيطي في كتابه زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم (٤/ ٤ -

١. صحيح البخاري، ج ٥ ص ٩؛ صحيح مسلم، ج ٨ ص ١٦٣، مع تفاوت.

٢. صحيح البخاري، ج ٥ ص ٨.

٥) نقلا عن الحافظ ابن حجر في فتح الباري ما نصه: ومن الغريب أن في المغازي لابن اسحق رواية يونس بن بكير بإسناد جيد عن عائشة مثل حديث أبي طلحة - يعني أنها أثبتت أن الأموات يسمعون - وفيه ما أنتم بأسمع لما أقول منهم. وأخرجه أحمد بإسناد حسن فإن كان محفوظا فكأنها رجعت عن الإنكار لما ثبت عندها من رواية هؤلاء الصحابة لكونها لم تشهد القصة. اهـ قلت: لا حجة بمعارضتها ~~بشيء~~، وقد ثبت أنها رجعت، وكلام من شهد القصة مقدم على كلامها بلا ريب وهم رجال عدة. والحمد لله تعالى.

٢) عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تعالى ملائكة سياحين في الأرض يبلغوني عن أمتي السلام» رواه الحاكم في المستدرك وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه^١.

وأقره الحافظ الذهبي، وفي فيض القدير (٢/ ٤٧٩): رواه أحمد في المسند والنسائي وابن حبان والحاكم، قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح، وقال الحافظ العراقي: الحديث متفق عليه دون قوله سياحين أه قلت: فليراجع.

٣) قال الحافظ السيوطي في اللمعة في أجوبة الأسئلة السبعة: روى الحافظ ابن عبد البر في الاستذكار والتمهيد من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا عرفه ورده عليه السلام»^٢. صححه الحافظ أبو محمد بن عبد الحق. قلت: والحافظ بن عبد الحق إمام في العلل ومعرفة الحديث كما في تذكرة الحفاظ للذهبي وكذا أشار إلى صحة الحديث صاحب عون المعبود فيه (٣/ ٣٧٠). وسيأتي الكلام على هذا الحديث إن شاء الله في تنبيه آخر هذه الرسالة وبيان كيف ضعفه الألباني بلا حجة.

١. المستدرك على الصحيحين، ج ٢ ص ٤٢١.

٢. الحاوي للفتاوي، ج ٢ ص ٢٠٥.



٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من أحد يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام» رواه أبو داود وغيره وصححه النووي في رياض الصالحين وفي الأذكار، وقال الحافظ ابن حجر: رجاله ثقات، كما في فيض القدير. قال الإمام الحافظ السيوطي في رسالته: (أنباء الأذكياء بحياة الأنبياء) المطبوعة ضمن الحاوي (٢/ ١٤٧): قوله (رد الله) جملة حالية، وقاعدة العربية أن جملة الحال إذا وقعت فعلا ماضيا قدرت (قد)، كقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^١ أي: قد حصرت، وكذا تقدر هنا والجملة ماضية سابقة على السلام الواقع من كل أحد، و (حتى) ليست للتعليل بل مجرد حرف عطف بمعنى الواو، فصار تقدير الحديث: «ما من أحد يسلم علي إلا قد رد الله علي روحي قبل ذلك فأرد عليه».

وإنما - جاء الإشكال على من ظن أن جملة (رد الله علي) بمعنى الحال، أو الاستقبال، وظن أن (حتى) تعليلية، وليس كذلك، وبهذا الذي قررناه ارتفع الإشكال من أصله وأيده من حيث المعنى: أن الرد لو أخذ بمعنى الحال والاستقبال لزم تكرره عند تكرار سلام المسلمين، وتكرر الرد يستلزم تكرار المفارقة، وتكرر المفارقة يلزم عليه محذوران: أحدهما: تأليم الجسد الشريف بتكرار خروج الروح منه، أو نوعا من مخالفة التكريم إن لم يكن تأليم. والآخر: مخالفة سائر الشهداء وغيرهم، فإنه لم يثبت لأحد منهم أن يتكرر له مفارقة الروح وعودها في البرزخ، والنبي ﷺ أولى بالاستمرار الذي هو أعلى رتبة. انتهى كلام الحافظ السيوطي.

١. سنن أبي داود، ج ١ ص ٤٥٣؛ مسند أحمد، ج ٢ ص ٥٢٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٥ ص ٢٤٥.

٢. النساء: ٩٠.



(٥) وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «والذي نفس أبي القاسم بيده لينزلن عيسى بن مريم إماما مقسطا وحكما عدلا، فليكسرن الصليب ويقتلن الخنزير وليصلحن ذات البين وليذهبن الشحناء وليعرضن المال فلا يقبله أحد، ثم لئن قام على قبري فقال يا محمد لأجته»^١. قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٢١١ / ٨): قلت: هو في الصحيح باختصار رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح. أه قلت: وفي قوله (لأجته) دلالة ظاهرة في سماعه إياه.

(٦) وجاء في الصحيحين البخاري (الفتح ٢٠٥ / ٣) ومسلم وكذا عند أحمد والسدي والبخاري وابن حبان مرفوعا: «إن الميت إذا وضع في قبره إنه يسمع خفق نعالهم»^٢.

(٧) جاء في حديث أبي هريرة والسيدة عائشة وبريدة واللفظ له عند مسلم وغيره كما في تلخيص الحبير: أن النبي ﷺ كان يقول إذا ذهب إلى المقابر: «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإننا إن شاء الله بكم لاحقون، أسأل الله لنا ولكم العافية»^٣.

قلت: وهذا نداء ودعاء للأموات صريح من النبي ﷺ وتعليم للأمة فليس ذلك عبادة لهم، وليس لأحد أن يقول هنا (الدعاء هو العبادة) كما أنه ليس لأحد أن يقول: وجب تغيير نداء النبي في الصلاة بعد وفاته بإبدال (السلام عليك أيها النبي) بلفظة (السلام على النبي)، فتنبه، ولها جواب في كتاب (القول المقتنع) لشيخنا المحدث الغماري حفظه الله تعالى، وأظن أن هذه الأدلة يعضد بعضها

١. مسند أبي يعلى، ج ١١، ص ٤٦٢.

٢. صحيح ابن حبان، ج ٧، ص ٣٨٠؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٣٤٧؛ صحيح مسلم، ج ٨، ص ١٦٢.

٣. تلخيص الحبير، ج ٢، ص ٢٧٤.

بعضاً وهي كافية في إثبات السمع للأموات، وإنما أوردتها وأوردت قبلها الدليل على حياة النبي في قبره، وأثبت أثناء ذلك أن النداء ليس عبادة إلا إن كان دعاء لمن اعتقدنا فيه صفات الربوبية، وهذا هو الصواب الذي تثبته أدلة النقل الشرعية والعقل المنطقية، وقد فصلته في (التنديد بمن عدد التوحيد) وقد أوردت كل ما تقدم ليكون مقدمة لأدلة الاستغاثة بالأنبياء الموصوفين بأنهم أحياء في قبورهم يسمعون وتعرض عليهم أعمالهم، ومن أثبت التوسل والاستغاثة بذات الأنبياء والصالحين حال حياتهم فقط أثبت لهم تأثيراً، كما أنه جردهم من منزلتهم بعد موتهم وهنا يكمن الخطر الجسيم. وإني أذكر حديث عرض الأعمال فيما يلي بين يدي أدلة الاستغاثة فأقول:

(فصل:): في تحقيق: حياتي خير لكم ومماتي خير لكم تعرض علي أعمالكم...

روي بالإسناد الصحيح عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «حياتي خير لكم تحدثون ويحدث لكم، ووفاتي خير لكم تعرض علي أعمالكم، فما رأيت من خير حمدت الله عليه، وما رأيت من شر استغفرت الله لكم». قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٤ / ٩) رجاله رجال الصحيح أه قلت: وسأفصل ذلك إن شاء الله تعالى بعد قليل - أعني صحة إسناده والرد على من يحاول أن يوهم أن الحديث ضعيف.

فأقول: ضعف هذا الحديث بعض من لم يوافق الحديث مشربه بلا حجة، فلبس بذلك على بعض الطلبة البسطاء، وذهب هذا المضعف محتج بأن هذا الحديث يعارض حديثاً ثابتاً في الصحيح وهو: (حديث الحوض) وفيه أن النبي ﷺ يقول يوم القيامة داعياً أمته إلى الحوض: هلموا، فتضرب الملائكة

بعض من أراد الورود على الحوض، فيقول النبي ﷺ: لماذا تذودوهم؟! فتقول الملائكة: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك. فيقول ﷺ: سحقا، سحقا. انتهى الحديث بمعناه.

قال مضعف حديث عرض الأعمال: فكيف تقول الملائكة في الحديث الصحيح إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك يا رسول الله؟! فلو كانت الأعمال تعرض عليه لعرف ما صنعوا بعده.

فالجواب على هذا الإشكال هو ما أجاب به الحافظ في فتح الباري (٣٨٥/١١) جامعاً بين الحديثين ناقلاً ذلك عن أربع من أكابر حفاظ الأمة وهم: النووي وابن التين والقرطبي والقاضي عياض وهو خامسهم حيث قال ما معناه ملخصاً: هؤلاء الذين يذادون عن الحوض هم المنافقون والذين ارتدوا عن الإسلام، فهؤلاء لا تعرض أعمالهم عليه في الدنيا لخروجهم من أمته حقيقة، وإن كانوا في الصورة يصلون ويتوضأون فيحشرون بالغرة والتحجيل، فإذا أبعدتهم الملائكة وقال لهم سحقاً سحقاً أطفا الله تعالى غرتهم وتحجيلهم وأذهب ساعتئذ. أه من الفتح.

وحديث «حياتي خير لكم...» رواه البزار في مسنده^١ كما في كشف الأستار عن زوائد البزار (٣٩٧/١) بإسناد رجاله رجال الصحيح كما قال الحافظ نور الدين الهيثمي في المجمع (٢٤/٩) وقال الحافظ السيوطي في الخصائص الكبرى (٢٨١/٢) سنده صحيح، وقال الحافظان العراقيان - الزين وابنه ولي الدين - في طرح الشريب (٢٩٧/٣): إسناد جيد، وطرح الشريب من آخر مؤلفات الحافظ الزين العراقي. وروى الحديث ابن سعد بإسناد حسن مرسل كما في فيض التقدير (٤٠١/٣) وصنف في هذا الحديث مولانا محمد العصر سيدي عبد الله بن



الصدیق الغماري جزءا حديثيا خاصا سماه (نهاية الآمال في صحة وشرح حديث عرض الأعمال) قرظه له شقيقه الحافظ السيد أحمد بن الصدیق الغماري الحسني. فمما قدمناه بان أن الذين صححوا الحديث من أهل الحديث: (١) الحافظ النووي. (٢) والحافظ ابن التين. (٣) والحافظ القرطبي. (٤) والحافظ القاضي عياض. (٥) والحافظ ابن حجر العسقلاني كما نقل ذلك عمن تقدم ذكرهم في الجمع بينه وبين حديث الشفاعة كما في الفتح (١١ / ٣٨٥). (٦) والحافظ زين الدين العراقي إمام زمانه. (٧) وولده الحافظ ولي الدين العراقي أبو زرعة. (٨) والإمام الحافظ السيوطي. (٩) والحافظ الهيثمي كما في مجمع الزوائد. (١٠) وكذا المحدث المناوي في فيض القدير. (١١) وكذا الحافظ المحدث السيد أحمد الغماري. (١٢) وكذا مولانا محدث العصر المحقق سيدي عبد الله بن الصدیق.

وهؤلاء الأئمة النقاد بلا شك ولا ريب مقدم تصحيحهم عند كل عاقل كما نظن على تضعيف الألباني له في سلسلته الضعيفة (٢ / ٤٠٤). ولا أشك أن الألباني ضعف الحديث لا لضعف سنده وإنما لمخالفته لمشربه فقط. وأعجب منه كيف أنه يصحح أحاديث ضعيفة بشواهد شبه موضوعة كما فعل مثلاً بحديث (لحوم البقر) الذي ذكرته في رسالة رد التصحيح الواهن لحديث العاجن، ثم يضعف هذا الحديث برجل من رجال مسلم والأربعة ووثقه الإمام أحمد وابن معين والنسائي وروى عنه أئمة من كبار المصنفين كالشافعي والحميدي وأمثالهم.

والطعن في هذا الرجل (ابن أبي رواد) مردود رده الذهبي في سير أعلام النبلاء فليُنظر. ومن كان مؤهلاً للمناقشة في علم الرجال واعترض على ما قررناه مما تبعنا فيه أهل الشأن فليناظرنا وليباحثنا في ذلك، مع أني لم أر إلى الآن أحداً من أهل العلم المعبرين بضعف حديث (عرض الأعمال). والله الموفق للصواب.



ومن المؤسف جدا أن: صاحبي كتيب (أوهابية أم كتاب وسنة) الذي كان مطبوعا قبلًا باسم الإسلام والغلو في الدين ص ٢٣ من أوهابية وص ١٥ من الغلو يقولان عن حديث عرض الأعمال ما نصه: قال في الصارم المنكي: هذا حديث مرسل ضعيف لا يحتج به. أهو الصحيح: أن صاحب الصارم المنكي لم يقل ذلك وإنما قال: حديث مرسل صحيح الإسناد. أه فقد حرف صاحبًا كتاب (أوهابية) في النقل على عادة هذه الطائفة، وهما ممن لا يعرف في علم الحديث لا قليلا ولا كثيرا. ولم يطلع ابن عبد الهادي الحافظ صاحب الصارم المنكي على إسناد البزار، ولو اطلع لقال حديث متصل صحيح الإسناد. ولتتناقش في شأن ابن عبد الهادي صاحب الصارم المنكي مناقشة موضوعية هادئة بعيدة عن التعصب بتروي وتدبر وذلك على ضوء الكتاب والسنة فنقول: قال الإمام المحدث الكتاني في فهرس الفهارس والاثبات (١/ ٢٧٧) كاشفا حال ابن عبد الهادي وكتابه الصارم المنكي ما نصه: وتصدى للرد على ابن السبكي: ابن عبد الهادي الحنبلي، ولكنه ينقل الجرح ويغفل عن التعديل^١، وسلك سبيل العنف والتشديد، وقد رد عليه.

وانتصر للسبكي جماعة^٢ منهم الإمام عالم الحجاز في القرن الحادي عشر الشمس محمد علي بن علان الصديقي المكي له - كتاب - (المبرد المبكي في رد الصارم المنكي) ومن أهل عصرنا البرهان إبراهيم بن عثمان السمنودي المصري

١ أي في رد ابن عبد الهادي في الصارم المنكي على كتاب الإمام السبكي في كتابه (شفاء السقام في زيارة خير الأنام) وهو مطبوع مشهور متداول أعني شفاء السقام.

٢ ونحن الآن إن شاء الله تعالى على أتم الاستعداد للانتصار للسبكي في هذا الزمان، وكذا في كل مسألة يثيرها المغرضون مما نرى الحق على خلافها، والله تعالى يهتد في كل مكان وأوان من يزهد الباطل ويدافع عن الحق كما قال الكوثري عليه الرحمة والرضوان.



سماء (نصرة الإمام السبكي برد الصارم المنكي) وكذا الحافظ ابن حجر له (الإنارة بطرق حديث الزيارة) وانظر مبحثاً من فتح الباري والمواهب اللدنية وشرحها. أه قلت: وابن عبد الهادي من شدة تعصبه لابن تيمية وملازمته له اغتر بكثير من أخطائه المشهورة، لا سيما أن ابن تيمية كان يحثه على قراءة مصنفات المجسمة والمشبّهة وخصوصاً أن ابن تيمية يرى أن التشبيه والتجسيم لم يأت لهما ذم في كتاب أو في سنة أو في قول أحد من السلف، كما يقول في كتابه التأسيس في نقد أساس التقديس (١/ ١٠٠): ولم يذم أحد من السلف أحداً بأنه مجسم ولا ذم للمجسمة. أه. وقال في التأسيس أيضاً (١/ ١٠٩): وإذا كان كذلك فاسم المشبّهة ليس له ذكر بدم في الكتاب والسنة ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين. أه وكان ابن تيمية - شيخ ابن عبد الهادي - هنا يتناسى أن الإسلام جاء لهدم الوثنية المبنية على تجسيم الإله وتشبيهه بخلقه... إلى غير ذلك مما لا يحتاج لدليل ولا برهان كما قيل: وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل كما يظهر أنه نسي ما يقوله هو وأصحابه: (المشبّه يعبد صنماً) وإثبات ابن تيمية في التأسيس (١/ ٥٦٨) عقيدة تجويز جلوس معبوده على ظهر بعوضة فضلاً عن العرش مما تشتمر منه نفوس أهل الإيثار حيث يقول ما نصه هناك:

(ولو قد شاء - الله - لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته فكيف على عرش عظيم). ويشير في منهاج السنة (١/ ٢٦٠) إلى تقوية حديث: جلوس الله على العرش وبقاء فراغ بمقدار أربع أصابع إلى غير ذلك من طامات ورثها عنه الإمام الحافظ ابن عبد الهادي الحنبلي الذي كان يسمع أهله وخاصته كتاب (إثبات الحمد لله عز وجل وأنه قاعد وجالس على عرشه) للمجسم المحترق ابن سفنديار الدشتي الحنبلي كما نجد ذلك بخط ابن عبد

الهادي على جزء الدشتي المذكور، مع أن المعروف عند كل مؤمن عاقل أن الأهل من زوجة وأولاد وكذا خاصة الرجل ممن ينبغي صونهم من الكفر البواح، وتسميعهم ما فيه تنزيه للباري تبارك وتعالى، وعناوين هذه الكتب تنبئ العاقل المتبصر بحال مصنفها والمشتغلين بتسميعها لأهلهم وخاصتهم. ومن تعصب ابن عبد الهادي لابن تيمية وتصنيفه للانتصار لذلك عاب عليه كبار العلماء كالإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني وغيره من الأكابر، ففي الفتح (٦٦/٣) مثلاً ما نصه: قال الكرمانى: وقع في هذه المسألة - مسألة الزيارة - في عصرنا في البلاد الشامية مناظرات كثيرة وصنف فيها رسائل من الطرفين، قلت: يشير إلى ما رد به الشيخ تقي الدين السبكي وغيره على الشيخ تقي الدين بن تيمية، وما انتصر به الحافظ شمس الدين ابن عبد الهادي وغيره لابن تيمية وهي مشهورة في بلادنا، والحاصل أنهم ألزموا ابن تيمية بتحريم شد الرحل إلى زيارة قبر سيدنا رسول الله ﷺ وأنكرنا صورة ذلك وهي من أبشع المسائل المنقولة عن ابن تيمية. أه

[تنبيه]: لمسألة تتعلق باستحباب زيارة قبر سيدنا رسول الله ﷺ وهي: أنه قد تلاعب أحد أتباع ابن تيمية بكلام الإمام النووي في الأذكار فحرفه إقتداء بمن قال الله فيهم ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾^١ وإني أسوق كلام الإمام النووي الأصلي الآن إن شاء الله تعالى ثم أردفه بالكلام المبدل لتبين حقيقة الأمر، وليعشق من يعشق سلفية العصر على بينة فأقول:

كلام الإمام النووي الأصلي غير المحرف: في كتاب الحج من الأذكار (ص ٣٠٦ طبع دار الفكر دمشق) وكذا في المخطوط وباقي الطباعات وفي شرح الأذكار لابن علان ما نصه: (فصل في زيارة قبر رسول الله ﷺ وأذكارها):

اعلم أنه ينبغي لكل من حج أن يتوجه إلى زيارة رسول الله ﷺ سواء كان ذلك طريقه أو لم يكن فإن زيارته ﷺ من أهم القربات وأربح المساعي وأفضل الطلبات فإذا توجه للزيارة أكثر من الصلاة والسلام عليه ﷺ في طريقه. فإذا وقع بصره على أشجار المدينة... أه كلام الإمام النووي الأصلي. كلام الإمام النووي المحرف الذي حرفه (عبد القادر الأرناؤوط) المتمسلف بأمر من سادته طمعا في المادة: في كتاب الأذكار للإمام النووي (طبع دار الهدى الرياض ١٤٠٩ د يشراف وموافقة مراقبة المطبوعات برئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ص ٢٩٥) ما نصه: فصل في زيارة مسجد رسول الله ﷺ: اعلم أنه يستحب من أراد زيارة مسجد رسول ﷺ أن يكثّر من الصلاة عليه ﷺ في طريقه فإذا وقع بصره على أشجار المدينة.... فتأمل هذا التحريف ولا أدري كيف حصل هذا تحت أنظار رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة (!) علما بأن الكتاب إذا كان فيه كلمة توسل بالنبي ﷺ أو بيت من الشعر فيه مدح له ﷺ فإن عين رئاسة البحوث تضبطه وتصادر الكتاب وتمنع دخوله. فهل أصاب عين رئاسة البحوث العمى فلم تر هذا التحريف لأنه يوافق مشربها؟! ثم تمادى المحقق المتمسلف المذكور فاسقط بعد صحيفة من كتاب الأذكار قصة العتبي التي ذكرها الإمام النووي لأنها تخالف ذاك المشرب العكر، فهل هذه هي الأمانة العلمية؟! وكان بإمكانه أن يعلق عليها بالإنكار كما فعل بعض إخوانه في طبقات أخرى دون أن يقترب هذا التحريف والتلاعب المشين الذي يؤدي إلى تشكيك المسلمين بما يطبع وي طرح بين أيدي عامة الناس من أمهات المراجع وكتب التراث. سبب هذا التحريف فيما نرى: أقول: والذي دعا المحقق والمشرّف إلى أن يحرف عبارة الإمام النووي ويحذف منها هو التعصب لرأي ابن تيمية الحراني والذي أنكره عليه فحول علماء أهل السنة، وإليك بيان ذلك: قال

الحافظ ابن حجر في الفتح (٣/ ٦٦): والحاصل أنهم ألزموا ابن تيمية بتحريم شد الرحل إلى زيارة قبر سيدنا رسول الله ﷺ وأنكرنا صورة ذلك.... وهي من أبشع المسائل المتقولة عن ابن تيمية أه

قلت: فهذا الإنكار لا شك يشمل كتاب الصارم المنكي^١، الذي كان مؤلفه يجيد عن الصواب بتضعيف الأحاديث بعرض رجالها وذكر الجرح فيهم دون التعديل كما قال ذلك الأئمة المختصون في هذا الفن ورأيناه أيضا بأعيننا، وسلك أيضا مثل هذه الطريق الشاذة البعيدة عن التمهيد العلمي (السهماني) وأمثاله ممن لا يعبأ بقولهم البتة. هذا مع ملاحظة أن ابن عبد الهادي قال عن حديث «حياتي خير لكم.... الحديث»: «مرسل صحيح، فحرف ذلك صاحبنا (أوهابية أم كتاب سنة) فقالا: قال ابن عبد الهادي ضعيف لا يحتاج به. أه لأنه يخالف مشربهما، ولا شك أن هذا من الغلو في الدين!! فلا حول ولا قوة إلا بالله. قلت: وهذا التحريف اعتاد عليه الحشوية المجسمة في كل عصر كما أثبتت ذلك وقائع التاريخ وعندي على ذلك أمثلة تزيد على الثلاثمائة سأصدرها قريبا في رسالة أسردها فيها سردا، وانظر إلى ما يقوله الإمام الحافظ التاج السبكي في كتابه (قاعدة في الجرح والتعديل ص ٤٨ من الطبعة الخامسة): وقد وصل حال بعض المجسمة في زماننا إلى أن كتب شرح «صحيح مسلم» للشيخ محي الدين النووي، وحذف من كلام النووي ما تكلم به على أحاديث الصفات، فإن النووي أشعري العقيدة فلم تحمل قوى هذا الكاتب أن يكتب الكتاب على

١. قال المحدث يوسف النبهاني في شواهد الحق ص (٢٨٧): (الصارم المنكي) غير صحيح، لأن أنكى الرباعي غير وارد ولا وجود له في كتب اللغة... فلا يقال أنكاه وأنكاه حتى يصبح منكي كما في اللسان والقاموس والمصباح.... (والظاهر أن الله طمس على بصيرته في تسمية الكتاب كما طمس على بصيرته في مسماه ليحصل الخطأ في الاسم والمسمى جميعا. أه.

٢. مسند البزار، ج ٥ ص ٣٠٨.

الوضع الذي صنفه مصنفه. وهذا عندي من كبائر الذنوب، فإنه تحريف للشريعة وفتح باب لا يؤمن معه بكتب الناس وما في أيديهم من المصنفات فقبح الله فاعله وأخزاه... الخ انتهى كلام الإمام الحافظ السبكي.

(فصل): في أدلة الاستغاثة الصحيحة وآثار السلف أيضا:

(١) ثبت في صحيح البخاري في كتاب الزكاة باب رقم (٥٢) أنظر فتح الباري (٣/ ٣٣٨) الطبعة السلفية ما نصه: قال رسول الله ﷺ: «إن الشمس تدنو يوم القيامة حتى يبلغ العرق نصف الأذن، فبينما هم كذلك استغاثوا بآدم، ثم بموسى، ثم بمحمد فيشفع ليقضى بين الخلق...»^١.

أقول: وهذا تصريح بالاستغاثة بغير الله تعالى في أمر لا يملك تفرجه يومئذ إلا الله تعالى وحده، وكلنا يعتقد أن النبي ﷺ عبد من عبيد الله ليس له الملك يومئذ لأن ﴿الْمَلِكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾^٢، واستغاثة الناس بعد اتضاح الشرك من الإيمان يومئذ وخصوصا بسيدنا آدم الذي يعترف بأنه لا يستطيع ذلك ثم بمن بعده من أكابر الأدلة وأنصعها وأصحها على أن الاستغاثة بغير الله تعالى ولو لم يكن المستغيث يملك النفع ليس شركا ولا كفرا كما يظن البعض بل هو حق في موقف يشهده الخلق جميعا بين يدي رب العالمين النافع الضار سبحانه، وذكر لفظة الاستغاثة في هذا الحديث نص صريح على حقيقة ذلك، فليس لأي إنسان أن يقول: هذا حديث الشفاعة ونحن نعرفه.

وكلامه هذا لا ينفي الاستغاثة، بل يثبت هذا عليه أن التوسل والاستغاثة والاستعانة والشفاعة كلها بمعنى واحد وهو توسيط النبي أو غيره بين صاحب

١. صحيح البخاري، ج ٢، ص ١٣٠.

٢. غافر: ١٦.

الحاجة وبين الله تعالى وهو يعتقد أن الأمر بيد الله. ولذلك قال الحافظ ابن حجر معلقاً على نحو هذا الحديث في الفتح (٤٤١ / ١١) وفيه أن الناس يوم القيامة يستصحبون حالهم في الدنيا من التوسل إلى الله في حوائجهم بأنبيائهم أه. قلت: وهؤلاء الناس منهم من أدرك الأنبياء في حياتهم الدنيوية قبل وفاتهم ومنهم من أدركهم بعد الوفاة، والجميع مستغيثون بالأنبياء.

(٢) وروى البخاري في صحيحه في كتاب الاستسقاء باب الفتح (٥٠١ / ٢): عن أنس بن مالك: «أن رجلاً دخل يوم الجمعة من باب كان وجاه المنبر ورسول الله ﷺ يخطب، فاستقبل رسول الله ﷺ قائماً فقال: يا رسول الله هلكت المواشي، وانقطعت السبل، فادع الله يغثنا - أي يمطرنا - قال: فرفع رسول الله ﷺ يديه فقال: اللهم اسقنا، اللهم اسقنا، اللهم اسقنا. قال أنس: ولا والله ما نرى في السماء من سحب ولا قزعة ولا شيثا، وما بيننا وبين سلع من بيت ولا دار. قال: فطلعت من وراءه سحابة مثل الترس ثم انتشرت، ثم أمطرت.....»^١.

قلت: هذا الرجل أصيب ماله بالهلاك وجاء مستغيثاً برسول الله ﷺ أن يدعو الله في أن يمطرهم، وهو يخطب على المنبر، فلم يقل له ﷺ: عليك أن تدعو الله أنت لأن الله يقول: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾^٢ وكذا لم يقل له ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾^٣ لأن هاتين الآيتين لا تنفيان سؤال الغير والاستغاثة بالأنبياء، وذكر الشيء لا ينفي ما عداه كما هو مقرر في الأصول، ومن هذا الباب جاء في الحديث الصحيح: أن

١. نفس المصدر، ج ٢، ص ١٦.

٢. البقرة: ١٨٦.

٣. غافر: ٦٠.

الأعمى استغاث برسول الله ﷺ أن يدعو الله له في رد بصره، فلم يدع به وإنما علمه التوسل والاستغاثة بجاهه ﷺ في الدعاء المسنون المشهور الذي فيه (اللهم إني أتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة - وهذا توسل - يا محمد إني أتوجه بك الله في حاجتي لتقضي - وهذه استغاثة صريحة -) وخصوصا أن النبي لم يخص هذا الدعاء بحياته فقط مع أنه حي في قبره كما أخبر وجاءنا في الحديث الصحيح، وعلماء الأمة ذكروا هذا الحديث في أبواب صلاة الحاجة من مصنفاتهم ولم يقل أحد منهم إياكم أن تدعوه به فإنه شرك، بل حثوا الأمة على الدعاء به تطبيقا لسنة النبي ﷺ، والمستغيث منا الآن برسول الله ﷺ يعرف أن النبي ﷺ حي في قبره يسمع سلام المسلمين عليه ويرد عليهم وتعرض عليه أعمال أمته، فإذا وقف الإنسان منا على قبره ﷺ فقال: يا رسول الله جئتك مستغفرا من ذنبي مستغيثا بك إلى ربي فاعف عني وأدع الله أن يغفر لي ذنوبي وإسرافي في أمري. لم يكن ذلك شركا ولا كفرا باتفاق غير المتعصبين، وخصوصا إن علمت أن الإمام النووي حض على مثل هذه الصيغة كما في المجموع (٢٧٤ / ٨) ونقله عن علماء الشافعية، وأن ابن حجر العسقلاني يقول كما في ديوانه بخط القلم:

نبي الله يا خير البرايا	بجاهك أتقي فصل القضاء
وأرجو يا كريم العفو	عما جنته يداي يا رب الحباء
فكعب الجود لا يرضى فداء	لنعلك وهو رأس في السخاء
وسن بمدحك ابن زهير كعب	لمثلي منك جائزة الثناء
فقل يا أحمد بن علي اذهب	إلى دار النعيم بلا شقاء

فإن أحزن فمدحك لي سروري وإن اقنط فحمدك لي رجائي^{٢٠٤}

وديوان الحافظ مطبوع قديماً في الهند وهناك نسخة منه في مكتبة الجامعة الأردنية فلتنظر وليبحث عن مخطوطه أيضاً بخطه للتأكد. فإن قال قائل في هذين الدليلين هذه الاستغاة جائزة في حياته فقط، قلنا: أنت لا تميز الاستغاة بغير الله مطلقاً، وتصف المستغيث بالشرك في أمر أقل ما يقال فيه: أمر مختلف فيه، وتدعي أن هذا من صلب العقيدة، وليس كذلك، وستأتي إن شاء الله تعالى أدلة واضحة في إثبات الاستغاة بعد الوفاة، فتأمل وأنصف.

(٣) روى الطبراني وأبو يعلى في مسنده وابن السني في عمل اليوم والليلة عن عبد الله ابن مسعود قال رسول الله ﷺ: «إذا انفلتت دابة أحدكم بأرض فلاة فليناد: يا عباد الله احبسوا علي، يا عباد الله احبسوا علي، فإن لله في الأرض حاضراً سيحبسه عليكم»^{٢٠٥}. وفي رواية أخرى لهذا الحديث: «إذا ضل أحدكم شيئاً، أو أراد أحدكم غوثاً، وهو بأرض ليس بها أنيس فليقل: يا عباد الله أغثوني، يا عباد الله أغثوني، فإن لله عباداً لا نراهم». رواها الطبراني في الكبير^{٢٠٦} وقال بعد ذلك: وقد جرب ذلك. ورواه البزار عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ: «إن لله ملائكة في الأرض سوى الحفظة يكتبون ما يسقط من ورق الشجر، فإذا أصابت أحدكم عرجة بأرض فلاة فليناد: يا عباد الله أعينوني»^{٢٠٧}. وحديث البزار هذا

٢٠٤ وعلى أولئك الذين يتقدون آيات البردة للإمام البوصيري رحمته الله أن يتقدوا بعد اليوم آيات الحافظ ابن حجر وغيره من الحفاظ الذين يقولون مثل ما يقول البوصيري بل أكثر من ذلك ومنه نعلم سقوط كلام ذلك المسكين الذي علق على كتاب (هل المسلم ملزم باتباع مذهب معين) وشطحه ص ٧١ - ٧٤ وعدم تذوقه لعلوم العربية، وأكله الزنجبيل.

٢٠٥. المعجم الكبير، ج ١٠ ص ٢١٧.

٢٠٦. نفس المصدر، ج ١٧ ص ١١٨.

٢٠٧. مسند البزار، ج ١١ ص ١٨١.

حسنه الحافظ ابن حجر العسقلاني في أمالي الأذكار كما في شرح ابن علان على الأذكار (١٥١/٥). وقال الحافظ الهيثمي عنه في المجمع (٣٢/١٠) رجاله ثقات. وزاد الحافظ الهيثمي مؤكدا على رواية الطبراني مقرا قوله: وقد جرب ذلك. ولو فرضنا جدلا أن هذا الحديث الحسن موضوع فكيف يجوز علماء الأمة وأهل الحديث هذا الأمر ويقولون: وقد جرب ذلك، وسيمر بنا إن شاء الله تعالى ذكر من عمل بذلك وحسنه من الحفاظ.

(تنبيه): والعجب العجاء أن الألباني اعترف بحسن حديث البزار هذا في ضعيفته (١١١/٢) فقال: وبعد كتابة ما سبق وقفت على إسناد البزار في زوائده ص ٣٠٣.... قلت: وهذا إسناد حسن كما قالوا.... الخ. أه

قلت: ثم قبل ذلك جوز في نفس الصحيفة الاستغاة بالملائكة وبالجن لهذا الحديث ثم جنح إلى اقتصار ذلك على الملائكة، وهو يعلم أن الأنبياء أحياء في قبورهم.... إلى آخر ما تقدم. ولعلم أيضا: أن ابن تيمية ذكر الحديث في (الكلم الطيب) لأنه يرى ذلك من الكلم الطيب لا من الكلم الخبيث. وقد علق الألباني^{٢٠٨} في صحيح الكلم الطيب على هذا الحديث بأنه: ضعيف كما خرج في ضعيفته، مع أنه يرى حسن إسناده واختار أن الأصح أنه موقوف على ابن عباس ~~رضي الله عنه~~ بغير أدلة علمية مقبولة، وتكهن أن ابن عباس ربما أخذ ذلك من أهل الكتاب، واني أعجب من الألباني! هل يجوز على ابن عباس أن يأخذ الشر من أهل الكتاب ثم يرويه للأمة ثم يتلقاه علماء الأمة بالقبول ويعملوا به وعلى رأسهم أحمد بن حنبل أحد أئمة السنة من السلف المشهورين؟! انظر صحيح الكلم الطيب ص (٩٨) حديث (١٧٧) وتأمل في كلام ابن تيمية وتعليق

٢٠٨. وأعلم بأنني لا أذكر كلام ابن تيمية والألباني لأنني أعتمد على كلامهما، ولكن ليكون حجة على من يقلدهما لأن في أقوال علماء أهل السنة ما يغني.

الألباني عليه، ثم تأمل في صحيفة (١١١) من المجلد الثاني من ضعيفة الألباني لتدرك التناقض في أعرض صورته.

(٤) الدليل الرابع للاستغاثه: قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري^{٢٠٩}: أخرج قصة عاد الثانية أحمد بإسناد حسن عن الحارث بن حسان البكري قال: (خرجت أنا والعلاء بن الحضرمي إلى رسول الله ﷺ الحديث - وفيه - فقلت: أعود بالله وبرسوله أن أكون كوافد عاد، قال: وما وافد عاد؟ وهو أعلم بالحديث ولكنه يستطعمه.....) أه من فتح الباري. قلت: وهذه استغاثه صريحة.

(٥) الدليل الخامس للاستغاثه: من استغاثات الصحابة به وإقرارهم لمن فعل ذلك بعد موته ﷺ: قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٢/٤٩٥): روى ابن أبي شيبه بإسناد صحيح من رواية أبي صالح السمان عن مالك الدار - وكان خازن عمر - قال: «أصاب الناس قحط في زمن عمر فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ فقال؟ يا رسول الله استسق لامتك فإنهم قد هلكوا.....»^{٢١٠}.

قلت: ومالك الدار ثقة بالإجماع عدله ووثقه سيدنا عمر وسيدنا عثمان فولياه بيت المال والقسم ولا يوليان إلا ثقة ضابطا عدلا كما نص الحافظ ابن حجر في الإصابة في ترجمته، ونقل ذلك عن إمام المحدثين علي بن المديني، وكذا وثقه جميع الصحابة الذين كانوا في زمن عمر وعثمان رضي الله عن الجميع، بل نص الحافظ أن لمالك إدراك، فهو صحابي صغير وهذا يجعله ثقة اتفاقا، ثم روى عنه أربعة من الثقات، ونص على أنه معروف البخاري في تاريخه وساق هذه القصة، وابن سعد في طبقاته (٥/١٢) وقد فصلت ذلك تفصيلا في (الباهر)

٢٠٩. فتح الباري، ج ٨، ص ٤٤٤.

٢١٠. المصنف في الأحاديث والآثار، ج ٦، ص ٣٥٦.

وبينت أن تضعيف المعاصرين لمالك وقوله: (غير معروف العدالة) خطأ بل جهل وتدليس بالغ. فهذا الحديث يثبت بلا شك ولا ريب إجماع من حضر من الصحابة في زمن سيدنا عمر مع سيدنا عثمان رضي الله عنه على جواز الاستغاثة بالنبي ﷺ بعد موته، ونحن مقتدون بالصحابة في ذلك.

٦) الدليل السادس للاستغاثة: حديث الدارمي في سننه أو مسنده (٤٣/١) حيث قال: حدثنا أبو النعمان^{٢١١}، ثنا سعيد بن زيد^{٢١٢}، ثنا عمرو بن مالك، وقال الإمام البخاري: حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا سعيد بن زيد أبو النكري^{٢١٣}، حدثنا أبو الجوزاء أوس بن عبد الله^{٢١٤} قال: «قحط أهل المدينة قحطا شديدا فشكروا إلى عائشة فقالت: أنظروا قبر النبي ﷺ فاجعلوا منه كوة إلى السماء حتى لا يبقى بينه وبين السماء سقف. قال: ففعلوا فمطرنا مطرا حتى نبت العشب وسمنت الإبل حتى تفتقت من الشحم فسمي عام الفتح»^{٢١٥}.

٢١١ أبو النعمان هو: عارم: واسمه محمد بن الفضل السدوسي: من رجال البخاري ومسلم والأربعة أيضا. وهو ثقة ثبت. تغير في آخر عمره. وما ظهر له بعد تغيره حديث منكر كما نص على ذلك أكابر الحفاظ كالدارقطني وأقره الحافظ الذهبي في الميزان (٨/٤). فمن حاول أن يطعن فيه بالاختلاط فقد حاول الطعن في البخاري ومسلم، وسجل على نفسه بأنه لا يعرف في هذا العلم كثيرا ولا قليلا، وليس لكلامه قيمة أصلا.

٢١٢ سعيد بن زيد: هو من رجال مسلم في الصحيح. وثقه يحمص بن معين إمام الجرح والتعديل.
٢١٣ قال الإمام الذهبي في الكاشف الذي يعطي فيه خلاصة ما قيل في الرجل (٣٤٢/٢) ترجمة رقم ٤٢٨٧/١٧٧٣: عمر بن مالك النكري: وثق. وأه وقال الإمام الحافظ الذهبي في الميزان (٢٨٦/٣) عنه: ثقة. وأه وقد صحح الحفاظ حديثه. فتشدد بعضهم في الطعن في سند حديث لا يوافق مشربهم لنيل دراهم معدودة بالنكري ما هو إلا أمر منكر لا يرضاه الله تعالى ولا رسوله، فخوف بعضهم من أن يشاع عنه أنه يجوز التوسل ما هو إلا من أكبر البراهين على خوف تضييع الدراهم التي باع بها دينه، واشترى بها الدنيا بالآخرة فاللهم هداك!

٢١٤ هو من رجال البخاري ومسلم، وهو ثقة كما في الكاشف والتقريب. فالسند متصل ورجاله رجال الصحيح إلا عمرو بن مالك وهو ثقة، والحمد لله تعالى.



قلت: وهذا صريح أيضا بإسناد صحيح بأن السيدة عائشة رضي الله عنها استغاثت بالنبي ﷺ بعد موته وكذا جميع الصحابة الذين كانوا هناك وافقوها وفعلوا ما أرشدتهم إليه. وكأنها أيضا تقول إذا جعلتم كوا إلى السماء فأنتم تسألون النبي ﷺ أن يدعو الله تعالى أن يمطرنا من السماء، كما كان النبي أحيانا يخرج بهم عند الاستسقاء إلى الصحراء وأحيانا على منبره ﷺ.

(٧) الدليل السابع للاستغاث: فعل علماء الأمة من السلف الصالح ومن بعدهم من المحدثين دون نكير أحد من المعتبرين حتى جاء ابن عبد الوهاب فسقى غير اتباعه مشركين (انظر كشف الشبهات له ترى العجب العجائب). وإنما اعتبرت فعل السلف وأئمة الحديث من الخلف لذلك دليلا لما الحسن الصدوق الحافظ. وقال ابن سعد: كان ثقة. وقال العجلي: بصري ثقة. وقد طعن فيه بعض الناس ولم يضره ذلك. انظر تهذيب التهذيب: (٢٩/٤) وكثير من الثقات وخصوصا من رجال الصحيحين تكلم بعض الناس فيهم فلم يضرهم شيئا.

أوردته من الأدلة في رسالة (احتجاج الخائب بعبارة من ادعى الإجماع فهو كاذب) ومن تلك الأدلة أن النبي ﷺ قال في الحديث الصحيح: «عليكم باللذين من بعدي أبي بكر وعمر»^{٢١٦} ثم جاء عن سيدنا عمر رضي الله عنه أنه قال كما في النسائي: فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه ﷺ فليقض بها قضى به الصالحون^{٢١٧}. أه كما في ص ٢٧ من (احتجاج الخائب).

وعلى كل حال فاعلم:

(أ) أن ابن عباس روى حديث الاستغاث الذي عند البزار مرفوعا، وهو بإسناد حسن وقد اعترف الألباني بحسنه ثم رجح وقفه على ابن عباس كما في

٢١٦. مسند احمد، ج ٥، ص ٣٨٢؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٥، ص ٢١٢، مع تفاوت.

٢١٧. سنن النسائي، ج ٨، ص ٢٣٠.



ضعيفته (١١٢/٢) فعلى هذا يكون ابن عباس ممن أجاز الاستغاثة وروى حديثها لمن بعده ولم يعتبرها شركا علما بأننا لا نقيم وزنا لما يقوله الألباني أصلا ورأسا، وإنما نجلب مثل هذا له ولأتباعه من باب الإلزام.

ب) وكذلك ورد في أثر السيدة عائشة الذي ذكرنا أن الدارمي رواه مع من وافقها من المسلمين ساعته، ومن رد هذا بحجج منطقية سمجة فليبقها لنفسه فإنها لا وزن لها عندنا، لأنه يريد دفع النصوص الصحيحة التي لا تنفيها الآيات المباركات التي يحاول أن يبطل بها تلك الأحاديث باتفاق العقلاء.

ج) استغاثة الإمام أحمد: روى البيهقي في الشعب وابن عساكر من طريق عبد الله ابن الإمام أحمد، وكذا عبد الله بن الإمام أحمد في المسائل (٢١٧) بإسناد صحيح اعترف بصحته الألباني (ضعيفه ١١١/٢): سمعت أبي يقول: حججت خمس حجج منها ثنتين راكبا وثلاثة ماشيا، أو ثنتين ماشيا وثلاثة راكبا، فضلت الطريق في حجة وكنت ماشيا فجعلت أقول: «يا عباد الله دلونا على الطريق» فلم أزل أقول ذلك حتى وقعت على الطريق.... أه وذكر هذه القصة أيضا ابن مفلح الحنبلي تلميذ ابن تيمية في كتاب (الأداب الشرعية).

د، هـ) ذكر ابن مفلح لذلك يدل على أن ذلك جائز عنده ليس بشرك كما يدعي الغلاة اليوم، فذكر القصة في كتابه المذكور يبين أن الاستغاثة بغير الله ليست شركا عنده إلا أن اعتقد المستغيث أن المستغاث به له قوة النفع والضرر بنفسه دون الله وأنه متصرف في الكون دون الله، وانظر كيف ذكر ذلك ابن تيمية في الكلم الطيب ولم يعتبره من الكلم الخبيث صحيفة (٩٨) حديث (١٧٧) وكيف علق على ذلك الألباني فذكر أن الحديث ضعيف ولم يقل أنه حسن موقوف على ابن عباس، وما أدري ماذا يسمى هذا؟!!

و) الإمام الحافظ الطبراني: ذكر الطبراني في معجمه الكبير أن حديث: «إذا ضل أحدكم شيئا أو أراد أحدكم غوثا وهو بأرض ليس بها أنيس فليقل: يا عباد الله أغثوني...»^{٢١٨} وأن هذا مجرب، وهذا منه تقوية للحديث وإن كان سنده ضعيفا، ولم ينسبه الإمام الحافظ الطبراني السلفي (توفي ٣٦٠) أن هذا شركا يجب اجتنابه بل حض عليه. نهم الإمام الحافظ النووي رحمته: ذكر الإمام النووي في الأذكار في كتاب أذكار المسافر: باب ما يقول إذا انفلتت دابته: (ص ٣٣١ من طبعة دار الفكر دمشق بتحقيق أحمد راتب حموش) ما نصه: روي في كتاب ابن السني عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «إذا انفلتت دابة أحدكم بأرض فلاة فليناد يا عباد الله احبسوا يا عباد الله احبسوا فان الله عز وجل حاضرا سيحبسه»^{٢١٩}.

قلت: حكى لي بعض شيوخنا الكبار في العلم أنه انفلتت له دابة أظنها بغلة وكان يعرف هذا الحديث، فقال، فحبسها الله عليهم في الحال. وكنت أنا مرة مع جماعة فانفلتت منها بهيمة وعجزوا عنها فقلته: فوقفت في الحال بغير سبب سوى هذا الكلام. انتهى كلام الإمام الحافظ النووي من الأذكار.

ولا أدري أيصفوه بالشرك بعد ذلك؟.. وقال الإمام النووي أيضا في المجموع مبينا ما يستحب أن يقوله من يزور النبي ﷺ إذا وقف أمام القبر الشريف مخاطبا رسول الله ﷺ، ما نصه: ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجه رسول الله ﷺ ويتوسل به في حق نفسه ويستشفع به إلى ربه سبحانه وتعالى ومن أحسن ما يقول ما حكاه الماوردي والقاضي أبو الطيب وسائر أصحابنا -

٢١٨. المعجم الكبير، ج ١٧ ص ١١٨.

٢١٩. نفس المصدر، ج ١٠ ص ٢١٧.

يعني سائر الشافعية - عن العتبي^{٢٢٠} مستحسنين له قال: «كنت جالسا عند قبر رسول الله ﷺ فجاء أعرابي فقال: السلام عليك يا رسول الله، سمعت الله يقول: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾^{٢٢١} وقد جئتكَ مستغفرا من ذنبي مستشفعا بك إلى ربي...» أه كلام النووي. فانظر رحمك الله تعالى وهداك كيف أستحسن العلماء هذه الصيغة في نداء النبي ﷺ، وطلب العفو وأن يستغفر الله له، ونحن لا نفعل إلا ذلك ولا نستحب إلا هذا، ولا نريد على ما ورد في الأحاديث المتقدمة أو ما جاء عن العلماء الكبار في العلم ولا نعتقد في المخلوقين أنهم يرزقون بذاتهم أو يحيون ويميتون، فالله تعالى بين لنا في كتابه أن إسناد الفعل لغيره على طريق المجاز ليس شركا ولكن ما نصنع بمن لا يدرك المجاز وينكره أشد الإنكار، قال تعالى في شأن سيدنا عيسى عليه السلام: ﴿وَأُتِرِى الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ وَأُخِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأَنْبِئْكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾^{٢٢٢}. فلو قال شخص أن سيدنا عيسى عليه السلام كان يحيي الموتى ويبرئ الأكمه والأبرص، لم يكن كافرا، مع أن الله تعالى هو محيي الموتى حقيقة وهو الذي يبرئ الأكمه والأبرص، وكلنا يعتقد أن التأثير لله لا لسيدنا عيسى، وكذلك إذا استغاث رجل برسول الله ﷺ راجيا أن يدعو الله له في تفريج مصيبته أو كربه معتقدا أنه حي في قبره يبلغه سلام أمته أينما كانوا وتعرض عليه أعيالهم، لم يكن ذلك شركا عند من تجرد من العصية

٢٢٠ والقصة ثابتة تناقلها العلماء وعلى فرض أنها مكذوبة فالعبرة باستحسان النووي وسائر الشافعية لهذه الصيغة المذكورة في قصة العتبي، فهل يستحسنون الشرك؟! ولا يميزون بين الشرك والإيمان ويقتصر على معرفته المرتزقة من المتسلفين!

٢٢١. النساء: ٦٤.

٢٢٢. آل عمران: ٤٩.

واتقى الله تعالى، بل سيتحقق أن ذلك سنة وردت به الأحاديث الصحيحة ونص عليه علماء الأمة الثقات من السلف والمحدثين. فليتنق الله من يأكل الدراهم متظاهرا بالدعوة إلى التوحيد والتشديد والتقيد، ممن يركض وراء دعاة التوحيد الذين يقولون بقدوم العالم بالنوع وبتجوز استقرار معبودهم على ظهر بعوضة، هداهم الله.

(ح) وكذا شيخ الإمام النووي الذي حكى عنه النووي القصة في الأذكار وهو الإمام محمد بن أبي اليسر. انظر شرح الأذكار لابن علان (٥ / ١٥١).

(ط) وكذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني حيث ذكر حديث ابن أبي شيبة في الفتح (٢ / ٤٩٥) ولم ينته أن ذلك شرك كما نبه عليه المعلق على الفتح هدا، وكذلك عند تحسين حديث البزار الذي في الاستغاث، وللحافظ أيضا أبيات في قصائده هي صريح الاستغاثه واني أعرض بعض تلك الأبيات وهي ثابتة عنه ثبوت الشمس في رابعة النهار، ومثله من الحفاظ أيضا أبيات كثيرة كابن دقيق العيد وابن سيد الناس وغيرهم، فليحارب بعد اليوم المأجورون الحافظ ابن حجر الذي يقول أبياتا أبلغ من أبيات الإمام البوصيري. ومهما حاول هؤلاء أن ينفوا ذلك عن الحافظ أو يتهربوا منها أو من الجواب عليها فلن يستطيعوا، وهذه بعض الأبيات: قال الإمام ابن حجر: نبي الله يا خير البرايا بجاهك أنقي فصل القضاء وأرجو يا كريم العفو عما جنته يداي يا رب الحباء فقل يا أحمد بن علي اذهب إلى دار النعيم بلا شقاء أنظر ديوان الحافظ ابن حجر (المطبوع بالهند المكتبة العربية/ حيدر أباد الدكن سنة ٣٨١ هـ وهي طبعة مصححة) توجد نسخة من الكتاب بمكتبة الجامعة الأردنية، وقد نقل الأبيات أيضا العلامة يوسف النبهاني من خط الحافظ ابن حجر كما ذكر ذلك في مجموعة القصائد النبهانية (١ / ١٦٦) فانظر ذلك. وهناك أبيات أخرى لا أود إطالة هذه الرسالة

بها فليراجعها من شاء. فقد نقلت في هذه العجالة الاستغاثة عن ابن عباس ومالك الدار والسيدة عائشة وبلال بن الحارث المزني صاحب حديث مالك الدار عند ابن أبي شيبة، وكذا يدخل بذلك جميع من حضر من الصحابة والتابعين، وكذا الإمام أحمد رحمته والطبراني والنووي الذي نقل استحباب ذلك عن الشافعية والحافظ ابن حجر، وأظن أن في ذلك إقناعا لكل لبيب أن يتقي الله تعالى ويعلم أن هذا الأمر جائز شرعا. حجة من يحرم الاستغاثة من السنة: استدل من حرم الاستغاثة بحديث عبادة بن الصامت رضي عنه أن أبا بكر الصديق قال: قوموا بنا نستغث برسول الله ﷺ من هذا المنافق، فقال رسول الله ﷺ: «إنه لا يستغاث بي وإنما يستغاث بالله تعالى»^{٢٢٣} وهذا حديث ضعيف ذكره محدث العصر السيد عبد الله الغماري في (الرد المحكم المتين) وقد روى هذا الحديث الطبراني وفي سنده ابن لهيعة وهو ضعيف، ذكره الهيثمي في المجمع (٤٠ / ٨) قال رواه أحمد وفيه راو لم يسم وابن لهيعة، وذكر في المجمع (١٥٩ / ١٠) أن ابن لهيعة حسن الحديث، وليس كذلك فقد ضعفه هو وغيره مرارا، مع أن الحديث يخالف الأحاديث الصحيحة وخصوصا حديث الصحيحين الصريح في الاستغاثة، ولو صح هذا الحديث كان حجة على أن الاستغاثة ليست كفرا وإنما تركها هو الأدب والأفضل لأن أبا بكر أعرف الناس وأفقه الناس بالقرآن بعد النبي من أمته فيها يوجب الكفر من غيره، وأيضا لم يأمره النبي ﷺ أن يتشهد ويدخل من جديد في الإسلام.

هذه هي حجة مانعي الاستغاثة الذين يكفرون عباد الله جزافا لغير موجب للتكفير، وهي مهلهلة كما رأيت، وذلك مبلغهم من العلم ويرددون آيات لا يدركون معناها سنجيب عنها الآن إن شاء الله تعالى سريعا، مع أننا على استعداد

تام لأن نتوسع في شرحها ونبرهن عليه ونقل أقوال العلماء متى احتاج الأمر لذلك. من تلك الآيات التي يحتجون بها: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾^١ ومن المعلوم بداهة: أن أشخاصا كثر قد سألوا رسول الله ﷺ الدعاء وغيره ودعاهم وأعطاهم، ولم يتنافى هذا مع الآية، لأن الآية الكريمة تقرر أنه ليس شرطاً في الدعاء اتخاذ الوسائط والوسائل وأيضا ليس فيها ما يمنع ذلك، فهي تقرر أن الإنسان له أن يدعو الله تعالى متى شاء دون واسطة سواء كان في حياة النبي أو بعد وفاته. ومن تلك الآيات التي يوردونها ويضعونها في غير محلها أيضا: قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾^٢. ومعنى ذلك: أي لا تعبدوا غير الله تعالى ولا تعبدوا معه هذه الأوثان التي قال الله عنها: ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً﴾^٣ مع أنه قال أيضا: ﴿ءَأَزْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾^٤ فهم لم يكن أحد منهم موحدا لا الرب ولا الإله لأن الرب هو الإله والإله هو الرب، وقد فصلت هذا في رسالة التنديد بمن عدد التوحيد. ومنها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ * إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾^٥. ومعنى الآية مختصرا: والذين تعبدون من دون الله بسجودكم لهم واعتقادكم فيهم الألوهية كمن يعبد منكم الأصنام أو المسيح أو الكواكب أو يعبد أشخاصا

١. البقرة: ١٨٦.

٢. الجن: ١٨.

٣. الفرقان: ٣.

٤. يوسف: ٣٩.

٥. فاطر: ١٣ و ١٤.

أو يعبد أشخاصاً من العظماء في الدنيا من دون الله العظيم حقيقة لا يملكون من قطمير لكم أي لفافة نواة تمر، كأولئك الفرس مثلاً الذين كانوا يعبدون كسرى والذين سألهم رسول الله ﷺ عن سبب حلقهم للحاهم فقالوا: أمرنا بذلك ربنا يعنون كسرى، ولأن هؤلاء الذين عبدوهم من دون الله إذا ادعوا الربوبية أو لم يدعوها لا يستطيعون تخليص عبدتهم من النار والعذاب، وسيبرثون يوم القيامة ممن عبدتهم، وهذا لأن النصارى مثلاً اعتقدوا الربوبية والألوهية في المسيح وكذا اليهود في عزير وكذا عبدة الأصنام في أصنامهم، وأما قولهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾^١ فهو كذب منهم بنص القرآن، لأنهم لا يقولون ذلك إلا عند محاجة النبي لهم وإفحامه إياهم فيضطرون لقول مثل هذا، ولذلك قال الله عقب هذه الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾^٢ والذي يؤكد ذلك أنهم يابون أن يسجدوا لله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾^٣ وكذلك لا يقرون بالبعث ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾^٤ والمستغيث بالنبي ﷺ ليس كذلك من جميع الوجوه فهو يسجد للرحمن ويدعوه ولا ينكر البعث ولم يعبد غير الله تعالى، وحصر الدعاء بالعبادة غلط ثم غلط ثم جهل مركب، لأن واحداً من معانيه العبادة وله معانٍ أخرى، فتعميم حديث (الدعاء هو العبادة) على كل دعاء من الجهل البالغ إلى الذروة وهو ينبي أن القائل بذلك ليس له دراسة في علوم اللغة

١. الزمر: ٣.

٢. الزمر: ٣.

٣. الفرقان: ٦٠.

٤. يس: ٧٨ و ٧٩.

والتفسير وفهم كلام الله تعالى ورسوله ﷺ حق الفهم^١، والرسول ﷺ دعا أشخاص أحياء وكذلك دعا الأموات فقال لهم: السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين - للأموات من أهل القبور - والمستغث لم ياب السجود للرحمن ولم ينكر البعث فقياس أولئك على هؤلاء غلط محض.

وأعود فأكرر بأن مسألة الاستغاثة لا علاقة لها بالعقيدة البتة. إلا في نظر البسطاء الذين لم يمعنوا النظر في الكتاب والسنة. فجميع الآيات التي فيها اعتراف من الكفار بالله كقولهم ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾^٢ و ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾^٣ ليس فيها أنهم كانوا يقرون بتوحيد لأن الله تعالى أخبر فقال بعد إحدى تلك الآيات كما في الزمر ٣ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾. وكذلك حديث «إذا سألت فاسأل الله» الذي رواه الترمذي^٤ والذي عليه كلام لبعض الحفاظ وهو حديث حسن على كل حال. قال النووي في شرحه عليه في الأربعين صحيفة ٥١: قوله «إذا سألت فاسأل الله»: إشارة إلى أن العبد لا ينبغي له أن يعلق سره بغير الله تعالى بل يتوكل عليه في سائر أموره، ثم إن كانت الحاجة التي يسألها لم تجر العادة بجريانها على أبدى خلقه كطلب الهداية والعلم والفهم في القرآن والسنة وشفاء المرضى

١ وإنما بنى كلامه على التدليس ومن قرأ مثل كتاب التوصل إلى حقيقة التوصل ظهر له ذلك جلياً، فان تمهيداً للرجال في النصوص التي تخالف هواه بذكر الجرح وإغفال التعديل تحكم بأهوى وتقليد للسهماني المدلس القاصر في هذا العلم، ومن تدبر ذلك سيقنع بما أقول ولن يخالفني في حرف مما أقوله، فتباً ثم تباً لمن قدم الباطل لأجل المال على الحق الأبلع، وتباً لمن نقل عن مثل هذه الكتب المزورة وهو لا يعي ما ينقله، وعند الله تجتمع الخصوم.

٢. الزمر: ٣.

٣. لقمان: ٢٥.

٤. سنن الترمذي، ج ٤ ص ٧٦.



وحصول العافية من بلاء الدنيا وعذاب الآخرة سأل ربه ذلك وإن كانت الحاجة التي يسألها جرت العادة أن الله سبحانه وتعالى يجريها على أيدي خلقه كالحاجات المتعلقة بأصحاب الحرف والصنائع وولاية الأمور سأل الله تعالى أن يعطف عليه قلوبهم فيقول: اللهم حزن علينا قلوب عبادك وإمائك، وما أشبه ذلك ولا يدعو الله تعالى باستغناؤه عن الخلق لأنه ﷺ سمع عليا يقول: اللهم اغتنا عن خلقك فقال لا تقل هكذا فإن الخلق يحتاج بعضهم إلى بعض، ولكن قل: اللهم اغتنا عن شرار خلقك. وأما سؤال الخلق والاعتماد عليهم فمذموم. انتهى كلام النووي ص ٥١ (شرح الأربعين طبعة الشمري القاهرة الطبعة السادسة). فتبين من ذلك: أن سؤال غير الله تعالى ليس شركا ولا منهيا عنه إلا أن اعتقدنا أن للمسؤول صفة الألوهية، والمسلم مراقب لله تعالى في جميع أحواله، ولا يمتنع عليه أن يسأل غير الله تعالى، والحديث يدل على مراقبة الله تعالى واعتقاد أنه سبحانه هو المؤثر في كل حال وفي كل شيء حقيقة لقوله سبحانه: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾^١ ولقوله ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^٢ ولذلك أورد النووي رحمه الله هذا الحديث في باب المراقبة من رياض الصالحين. والنبي ﷺ سأل غير الله تعالى أشياء كثيرة، فقد سأل سيدنا عمر رضي الله عنه أن يدعو له عندما استأذنه في الذهاب للعمرة كما رواه أبو داود والترمذي بسند صحيح. وأقر الصحابة أن يسألوا غير الله تعالى أشياء، ففي سنن أبي داود في كتاب الزكاة: باب عطية من سأل بالله: أي سأل الناس قائلا: بالله عليكم أعطوني، فروى أبو داود والنسائي مرفوعا: «من

١. الصافات: ٩٦.

٢. الزمر: ٦٢.

سألكم بوجه الله تعالى فأعطوه^١ ولم يقل كفروه، لحديث: «وإذا سألت فاسأل الله»!! ولا أريد الإطالة بعد هذا البيان بنقل مئات النصوص من مثل هذه الشواهد التي تنسف استدلالات من لم يعرف الاستدلال، ومنه يتبين أن منطق هؤلاء الذين يجرمون الاستغاثة منطق سخيف سطحي جدا، ينبئ عن قلة معرفتهم وضعفهم في علوم الشريعة المختلفة، حيث ضعف فهمهم عن دقائق المسائل الشرعية، أو أن المال الميل فعل بهم ما فعل فجعلهم.... وقد تجتمع هذه الأسباب أيضا، فنسأل الله تعالى الهداية دوما للصواب.

(خاتمة): لم نر من حزم الاستغاثة من السلف الصالح عليهم السلام وإنما ظهر هذا في القرن الثامن فما بعد، وقد نقلنا في هذه العجالة نصوصا عن بعض السلف في تجويز الاستغاثة وفي الحض عليها، ونقل الإمام الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء نصوصا في ذلك أيضا عن السلف فمثلا: في سير الأعلام (٣٤٣/٩): قال إبراهيم الحربي - وهو من هو -: قبر معروف الترياق المجرب. يريد إجابة دعاء المضطر عنده لأن البقاع المباركة يستجاب عندها الدعاء. أه كلام الذهبي. وفي السير أيضا (١٠٧/١٠) في ترجمة السيدة نفيسة: والدعاء مستجاب عند قبرها، بل وعند قبور الأنبياء والصالحين... الخ أه. ونحن ننصح المتمسكة أن يذهبوا إلى قبر سيدنا أبي عبيدة ويدعوا الله تعالى، متوسلين أو مستغيثين به عليه السلام ليدهم الله على الحق ويلهمهم الصواب وليخلصهم من الميل إلى الدراهم التي يقلبون بها الحق باطلا والباطل حقا. ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾^٢، اللهم أسالك حسن

١ . سنن أبي داود، ج ٢، ص ٥٠٠؛ سنن النسائي، ج ٥، ص ٨٢.

٢ . آل عمران: ٨.



الختام. قال مؤلفها حسن بن علي السقاف فرغت منها ٢/ ذي القعدة/ ١٤٠٩ هـ والحمد لله.

(تنبيه وإلحاق): طعن الألباني بحديث: «ما من أحد يمر بقبر رجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا عرفه ورد عليه السلام». فضعه في تعليقه على كتاب الآيات البيّنات ص (٧٠) الطبعة الرابعة (١٤٠٥ هـ) وذكر أنه بين ذلك في ضيعته (٤٤٩٣) والحقيقة أنه حرف في النقل على عادته فضعف الحديث بحجج أو هي من بيت العنكبوت وقلد نعمان ابن الألوسي في تضعيفه علماً بأن نعمان الألوسي لا يرجع إليه في هذا الفن فأقره على نقل غير صحيح عن ابن رجب فآثم ما أراده ولنبين ذلك فنقول: قال ابن رجب الحافظ في كتابه أهوال القبور ص (٨٢) دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٠٥ حديث رقم (٢٧٨) ما نصه:

وروى الربيع بن سليمان المؤذن قال حدثنا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من أحد يمر على قبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا يسلم عليه إلا عرفه ورد عليه السلام» أخرجه ابن عبد البر وقال الحافظ عبد الحق الاشبيلي: إسناده صحيح يشير إلى أن رواه كلهم ثقات، وهو كذلك، إلا أنه غريب بل منكر. أه كلام ابن رجب من الأهوال. تعليقاتنا على كلام ابن رجب هذا وما نستفيدة منه:

(١) قوله (وروى الربيع بن سليمان) يشير إلى أنه ثبت عن الربيع من طرق وهو كذلك، فقد رواه عنه الخطيب في تاريخه (٣٧/٦) بإسنادين رجالهما ثقات، وكذا ابن الجوزي في العلل المتناهية (١٩١/٢) طبعة خليل الميس حديث

١. تاريخ مدينة دمشق، ج ١٠، ص ٣٨٠.

٢. الاستذكار، ج ١، ص ١٨٥.

١٥٢٣، وكذا رواه الحافظ ابن عبد البر في الاستذكار (١/ ٢٣٤) كما سيأتي إن شاء الله تعالى. فالحديث ثابت عن الربيع بلا ريب.

(٢) رجاله الذين ذكرهم ابن رجب رجال الصحيح إلا الربيع بن سليمان وهو ثقة متفق عليه انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢١٣).

(٣) الحديث صحيح إسناده ومنتنه جماعة من الحفاظ منهم: الإمام الحافظ ابن عبد البر في التمهيد والاستذكار، وذكر ذلك ابن القيم في كتاب الروح لكن محقق كتاب الروح الواقع في أسر تقليد الألباني رد على ابن القيم، كما في طبعة دار الفكر صحيفة (١١) حيث قال: معلقا على الحديث: قال الحافظ ابن رجب ضعيف بل منكر ووافقه شيخنا الألباني كما في الآيات البيئات ص ٢٨ أه. ونجيبه فنقول: إن ابن رجب لم يقل في الأهوال (ضعيف بل منكر، بل قال: صحيح الإسناد إلا أنه غريب بل منكر. أه ومراد ابن رجب الحنبلي بالغريب وبالمكرر أنه ليس له إلا إسناد واحد لكنه لم يصب في ذلك بل له أكثر من إسناد. قال المحدث اللكنوي في الرفع والتكميل (ص ٢٠٠ من الطبعة الثالثة بتحقيق الأستاذ المحدث عبد الفتاح أبو غدة) ما نصه: ولا تظن من قولهم: هذا حديث منكر أن راويه غير ثقة، فكثيرا ما يطلقون النكارة على مجرد التفرد. أه وقال الحافظ السيوطي في رسالته (بلوغ المأمول في خدمة الرسول ﷺ، وهي في كتابه (الحاوي للفتاوي) (٢/ ١٣): (وصف - الحافظ - الذهبي في الميزان عدة أحاديث في (مسند أحمد) و (سنن أبي داود) وغيرهما من الكتب المعتمدة، بأنها منكورة، بل وفي (الصحيحين) أيضا، وما ذاك إلا لمعنى يعرفه الحفاظ، وهو أن النكارة ترجع إلى الفردية، ولا يلزم من الفردية ضعف متن الحديث، فضلا عن بطلانه). أه وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري ص (٤٣٧) السلفية دار المعرفة: (عند ذكر (محمد بن إبراهيم التيمي) وتوثيقه مع قول أحمد فيه: يروي أحاديث منكير. قلت: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد

الذي لا متابع له فيحمل هذا على ذلك، وقد احتج به الجماعة أه وقال أيضا عند ذكر ترجمة (بريد بن عبد الله) ص (٣٩٢): أحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة. أه أما محقق كتاب الروح طبع دار الفكر فليس ثم هناك. فالحديث صححه الحافظ ابن رجب، وكذلك صححه أيضا الحافظ (المتخصص في علل الحديث) عبد الحق الإشبيلي في كتابه (العاقبة)، كما نقله ابن رجب في الأهوال والزبيدي في الإتحاف (١٠ / ٣٦٥). وكذلك صححه الإمام الحافظ السيوطي في الخاوي للفتاوي (٢ / ٣٠٢) بإقراره لعبد الحق. وكذلك صححه الحافظ العراقي كما في الإحياء (٤ / ٤٩١) وشرح الإحياء للزبيدي (١٠ / ٣٦٥) وكذلك الزبيدي.

وأفاد الحافظ العراقي في تخريج الإحياء أن ابن عبد البر روى الحديث في التمهيد والاستذكار بإسناد صحيح، وقال المتقي: سنده جيد أه (٤) ابن رجب نقل في الأهوال تصحيح الحافظ عبد الحق وأقره عليه، بقوله: وهو كذلك، والظاهر أنه لم يطلع إلا على هذه الطريق فحكم عليه بأنه غريب وليس كذلك، وعلى كل حال لا تضر الغرابة، فحديث «إنما الأعمال بالنيات» غريب وهو في الصحيحين.

(٥) وعلى فرض أن ابن رجب عنى بقوله (منكر) كما تخيله الألباني وأراد أن يثبت فلسنا ملزمين به قطعاً، وإنني أتسأل متعجباً ما هو سر تعويل الألباني على كلام ابن رجب دون باقي الحفاظ؟! وإنني أخشى أن السبب فقط هو مخالفة الحديث لمشرب الألباني! علماً بأنه لا يعول على كلام الحفاظ أصلاً وإنما يسعى للاستقلال برأيه ويدعي كما في مقدمته الجديدة لأدب زفافه ص (٣٠) أنه لا يقلد أحداً يعني من الحفاظ وأهل الحديث فليتنظر.



(٦) ويقال له أيضا لم حرفت كلام ابن رجب: (إسناده صحيح... وهو كذلك إلا أنه غريب بل منكر) إلى (ضعيف بل منكر) ووافقت الألوسي على تحريفه أيضا فأين الأمانة العلمية؟! وأين الإنصاف؟! ولا ندري هل سيزيد المذكور في ضعفه استدراكا جديدا يرد ما زيفناه وأبطلناه، أم سيرجع إلى ما قاله الحفاظ فيصحح الحديث؟! سرد أسانيد الحديث التي وقفنا عليها:

(١) رويناه بإسنادنا المتصل إلى تاريخ الخطيب البغدادي الحافظ (٦/١٣٧) في ترجمة إبراهيم بن عمران الكرمانى، قال الخطيب: أخبرنا أبو الخطاب عبد الصمد بن محمد وعلي بن المحسن التنوخي، قالوا: أنبأنا عمر بن محمد الناقد حدثنا إبراهيم الكرمانى قال حدثنا الربيع بن سليمان المؤذن (ح) وأخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن السراج بنيسابور قال: حدثنا أبو العباس الأصم ثنا الربيع ثنا بشر بن بكير ثنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

وفي حديث الكرمانى عن عبد الرحمن بن زيد عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: «ما من عبد يمر بقبر رجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا عرفه ورد عليه السلام»^١.

(٢) وروينا بأسانيد متصلات إلى ابن الجوزي في العلل المتناهية قال: أخبرنا أبو منصور القزاز أخبرنا الخطيب البغدادي به، كما تقدم عن الخطيب في التاريخ. انظر العلل المتناهية بتقديم الميس (٢/٩١١) حديث (١٥٢٣).

(٣) رويناه بالسند المتصل إلى الحافظ ابن عبد البر في استذكاره^٢: قال: حدثنا أبو عبد الله عبيد بن محمد رحمته قراءة مني عليه قال: أملت علينا فاطمة بنت ريان المخزومي المسلمي في دارها بمصر في شوال سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة قالت:

١. تاريخ مدينة دمشق، ج ١٠، ص ٣٨٠.

٢. الاستذكار، ج ١، ص ١٨٥.

حدثنا الربيع بن سليمان المؤذن صاحب الشافعي ثنا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ: «ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن...» الحديث. وهذا إسناد نظيف صحيح كما ترى وتصحيح ابن عبد الحق الحافظ للحديث في أحكامه (ص ٢٧٢ / ١ / ق) توثيق صريح لشيخ ابن عبد البر عبيد بن محمد الذي قال عنه صاحب جذوة المقتبس فيه (ص ٢٢٧) كان رجلاً صالحاً يضرب به المثل في الزهد أه ونص في توثيق فاطمة بنت الريان المصرية التي لا يسأل عن حال مثلها. وأما قول المعلق على العلل المتناهية على هذا الحديث: أن عبيد بن عمير مجهول والظاهر أنه مولى ابن عباس كما في التقريب والميزان أه فجعل وخطأ منه، بل عبيد بن عمير هذا من رجال الستة ثقة كما في تهذيب التهذيب فتأمل وراجع إن شئت. وهذا السند الصحيح يشد سند عبد الرحمن بن زيد بن أسلم فيجعله حسناً بلا شك وبدل أن يبين الألباني هذه المتابعة، ويورد شواهد له من الأحاديث الصحيحة - أعني سند عبد الرحمن بن زيد - الضعيف، زاد في نغمة طنبره في تعليقه على الآيات البينات (ص ٧٠) فأورد حديثاً رواه عبد الرزاق بسند تالف ليسوهم أنه ليس للحديث شاهد أو متابع سواه، وهذا بلا ريب ولا شك من التلاعب المعروف فليستيقظ المخدوعون وليتنبه الغافلون. وعبد الرحمن بن زيد الذي في أحد أسانيد الحديث ضعيف، له أحاديث حسان إذا تابعه ثقة لا شك أن حديثه يكون صحيحاً. وقد قال عنه ابن عدي في الكامل: له أحاديث حسان وهو ممن احتمله الناس وصدقه بعضهم وهو ممن يكتب حديثه أه. والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

كتب هذا الإلحاق لرسالتي الإغاثة بأدلة الاستغاثة وفرغت من تبييضه ليلة

الجمعة ٢٣ / محرم / ١٤١٠ هـ والحمد لله.

المصادر

الاستذكار: ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (م ٤٦٣)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معروض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

تاريخ دمشق: ابن عساكر، علي بن حسن (م ٥٧١)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ.

التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (م ٨٥٢)، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ.

الحاوي للفتاوي: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (م ٩١١)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٢٤ هـ.

حياة الأنبياء صلوات الله عليهم بعد وفاتهم: ابوبكر احمد بن الحسين البيهقي (م ٤٥٨)، تحقيق: أحمد بن عطية الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ.

سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن اشعث السجستاني (م ٢٧٥)، تحقيق: سعيد محمد اللحام، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٠ هـ.

سنن الترمذي: الترمذي، محمد بن عيسى (م ٢٧٩)، تحقيق وتصحيح: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ.

سنن الدارمي: الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن (م ٢٥٥)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.

السنن الصغرى: النسائي، أحمد بن شعيب (م ٣٠٣)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٤٨ هـ.

السنن الكبرى: البيهقي، أحمد بن حسين (م ٤٥٨)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الفكر. صحيح ابن حبان: ابن حبان، محمد (م ٣٥٤)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ.

صحيح البخاري: البخاري، محمد بن إسماعيل (م ٢٥٦)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠١ هـ.

صحيح مسلم: النيسابوري، مسلم بن حجاج (م ٢٦١)، دار الفكر، بيروت.



الطبقات الكبرى: البغدادي، محمد بن سعد (م ٢٣٠)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٨ م.

فتح الباري شرح صحيح البخاري: أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (م ٨٥٢)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ هـ.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: الهيثمي علي بن أبي بكر (م ٨٠٧)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨ هـ.

مسند أبي يعلى: أبو يعلى، أحمد بن علي (م ٣٠٧)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق.

مسند أحمد بن حنبل: ابن حنبل الشيباني، أحمد بن محمد (م ٢٤١)، دار صادر، بيروت.

مسند البزار: أبو بكر أحمد بن عمرو البزار (م ٢٩٢)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٩٨٨ م.

المصنف في الأحاديث والآثار: عبدالله بن محمد ابن أبي شيبة (م ٢٣٥)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، الرياض، ١٤٠٩ هـ.

المصنف: الصنعاني، عبد الرزاق (م ٢١١)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

المعجم الكبير: الطبراني، سليمان بن أحمد (م ٣٦٠)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الثانية.

**براءة الأشعريين
من عقائد المخالفين
الجزء الثاني**

تأليف: أبو حامد بن مرزوق

تحقيق: قاصر سعادتي

بسم الله الرحمن الرحيم

خطبة الكتاب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الاولين و
الآخرين، المرسل هدى ورحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

اما بعد: فان هذا هو الجزء الثانى من الكتاب الذى سميته (براءة الاشعرين
من عقائد المخالفين)، و كله خلاصة علمية فى عقائد محمد بن عبد الوهاب و
مقلديه ومقلديه، وقد جمعت اكثر دررها المنقول والمعقول - كما قلت سابقاً - من
تحقيق علماء الاسلام الأعلام، وشيدت صرحها بتاريخ الاسلام، ودعمتها بكثير
من أى الذكر الحكيم وسنة رسول الله عليه الصلاة والسلام.

و فى الجزء الاول ثلاثة فصول: الاول عن التجسيم، والثانى عن توحيد
الربوبية و توحيد الالهية، والثالث فى عدم توقيفهم النبى ﷺ. اما الجزء
الثانى فيحتوى على الفصل الرابع فى تكفير محمد بن عبد الوهاب للمسلمين و
نزههم بالشرك والقبورية والجهمية، و وضعه الآيات القرآنية فى غير موضعها،
كما يحتوى هذا الجزء على الخاتمة التى أسأل الله تبارك و تعالى حسننها، و فيها
الحديث عن طوائف المبتدعة المخالفين فى الاصول للصحابه رضوان الله تعالى
عليهم اجمعين و للامة الاسلامية جمعاء.

والله تعالى أسأل ان يوفقنا جميعاً للاستمسك بالايان، وان يحفظه عليّ و
على جميع المسلمين الى يوم نلقاه «يا مقلب القلوب ثبت قلبى على دينك... يا
الله».



في تكفيرهم المسلمين

تكفيرهم المسلمين و نبزهم بالشرك و القبورية و الجهمية لأبسط

شيء أسهل عندهم من شرب الماء الفرات

و تكفيرهم المسلمين و نبزهم لهم بالشرك و القبورية و الجهمية لأبسط
شيء أسهل عندهم من شرب الماء الفرات، و هم متشبثون فيه برأى امامهم
الحراني، و محمد بن عبد الوهاب مقلد له و مصرح بذلك فى رسائله، منه فى
اصوله الثلاثة: و أنواع العبادة التى أمر الله تعالى بها مثل الاسلام و الايمان و
الاحسان، و منه الدعاء و الخوف و الرجاء و التوكل و الرغبة و الرهبة و
الخشوع و الخشية و الانابة و الاستعانة و الاستعاذة و الاستغاثة و الذبح و النذر
و غير ذلك من العبادة التى أمر الله تعالى بها كلها لله، الى ان قال: فمن صرف
منها شيئاً لغير الله فهو مشرك كافر اهـ.

و قد أبطلت فى الفصل الثانى بعضاً من هذا الكلام و هو جعله الذبح و
النذر عبادة، و لا حاجة الى الاشتغال بابطال باقى كلامه لانه بدهى البطلان
لكل من له المام بالعلم، و قد ذكرت فيه أنه لا يفرق بين الأمر و النهى، و لا بين
الخبر و الانشاء و لا يعرف الدليل، و أنه وضع الآيات التى استدل بها على
دعواه فى غير موضعها و خالف فيها جميع المفسرين.

افظع و اشنع ما فى كلامه هذا من الفساد

و أقبح و أفظع و اشنع ما فى كلامه هذا من الفساد تكفيره



الصحابه رضي الله عنهم، والأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فإن الله تعالى قال في حق
الصحابه رضي الله عنهم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا
الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ
خَشْيَةً﴾^١.

وقال في حق كليمة موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿وَلَّى مُدَبِّرًا أَوْ لَمْ يُعَقَّبْ
يَا مُوسَى لَا تَخَفْ﴾^٢ ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾^٣ ﴿قَالَ خُذْهَا وَلَا
تَخَفْ﴾^٤، وفي حق سيد الوجود ﴿وَتَخَشَّى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾^٥.

اشهر مسائلهم التي يكفرون بها المسلمين (يا رسول الله) فكل من تلفظ
بهذا الكلام عندهم مشرك كافر

قال العلامة السيد علوى بن احمد الحداد في كتابه مصباح الأنام و جلاء
الظلام في الفصل الرابع عشر: أعلمنى من حضر فى صلاتهم يوم الجمعة
بالدرعية شهراً و الخطيب حسين الأعمى بن محمد بن عبد الوهاب يقول فى
خطبته الثانية: (و من توسل بالنبي فقد كفر)، و من أشهر مسائلهم التى يكفرون
بها المسلمين: (يا رسول الله)، فكل من تلفظ بهذا الكلام فهو عندهم مشرك
كافر، و حجتهم على تكفيره زعمهم ان فيه نداء الأموات، و نداء الأموات
عندهم شرك.

١ . النساء: ٧٧

٢ . النمل: ١٠

٣ . طه: ٦٧

٤ . طه: ٢١

٥ . الاحزاب: ٣٧



وقد كذبهم الحديث الصحيح وهو قوله ﷺ لما مات ابنه ابراهيم: «إن القلب يحزن وإن العين تدمع وأنا عنك يا ابراهيم لمحزونون»، فيلزم على فهمهم الأعوج أن يكون النبي ﷺ... حيث نادى ميتاً، - نعوذ بالله من زلقات اللسان وفساد الجنان -.. وكذبهم أيضاً ما ذكره ابن كثير في بدايته، وهو تيمى، ان شعار الصحابة رضي الله عنهم يوم اليمامة (واحمدها) فيلزم على فهمهم الأعوج ان يكون الصحابة رضي الله عنهم... حيث نادوا ميتاً، - نعوذ بالله من زلقات اللسان وفساد الجنان -..

فلو استظهروا بالثقلين جميعاً على اثبات ان نداء الأموات شرك عن أى واحد من علماء أتباع التابعين لم يستطيعوا فضلاً عن اثباته عن أى واحد من علماء التابعين فضلاً عن اثباته عن أى واحد من الصحابة رضي الله عنهم، فضلاً عن اثباته عن النبي ﷺ، فضلاً عن اثباته من كتاب الله عز وجل، وحيث تحقق ان تكفير اهل لا اله الا الله سنة الخوارج كلاب النار، وهم و امامهم الحراني مقتدون بهم، وتحقق مما تقدم فى الفصل الثانى و الثالث انطباق أوصاف الخوارج كلها على الحراني فهو مكفر للمسلمين معجب برأيه مقدس له الى أقصى درجة جنونية، حامل للآيات الواردة فى المشركين على المؤمنين، فلنذكر ما ورد من الأحاديث عنه عليه الصلاة والسلام فى ذم الخوارج:

الأحاديث الواردة عنه عليه الصلاة والسلام فى ذم الخوارج

أخرج ابن ماجه فى سننه عن أبى امامة رضي الله عنه قال: «شر قتلى قتلوا تحت أديم السماء و خير قتلى قتلوا، كلاب اهل النار قد كان هؤلاء مسلمين فصاروا

١ . صحيح البخارى، ج ٢، ص ٨٥، بلفظ: «إن العين تدمع والقلب يحزن ولانقول إلا ما يرضي

ربنا وإنا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون»

كفاراً»، قال أبو غالب: قلت يا أبا امامة هذا شيء تقوله، قال: بل سمعته من رسول الله ﷺ.

وقال الحافظ ابن حجر في فتحه في كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، (ج ١٢) شارحاً أثر ابن عمر رضي الله عنهما الذي ذكره الامام البخاري وهو (وكان ابن عمر يراهم) - يعني الخوارج - (شرار خلق الله، وقال انهم انطلقوا الى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين)، (قلت): وسنده صحيح. وقد ثبت في الحديث الصحيح المرفوع عند مسلم من حديث أبي ذر رضي الله عنه في وصف الخوارج «هم شرار الخلق والخلقة»^١، وعند احمد بسند جيد عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً مثله^٢، وعند البزار من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت: ذكر رسول الله ﷺ الخوارج فقال: «هم شرار أمتي يقتلهم خيار أمتي»^٣ وسنده حسن.

وعند الطبراني من هذا الوجه مرفوعاً: «هم شرار الخلق والخلقة يقتلهم خير الخلق والخلقة»^٤، وفي حديث أبي سعيد عند احمد: «هم شر البرية»^٥، وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن علي رضي الله عنه عند مسلم: «من أبغض خلق الله اليه»^٦، وفي حديث عبدالله بن خباب عن أبيه عند الطبراني: «شر قتلى أظلمهم السماء وأقلتهم الأرض»^٧.

١. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٢

٢. صحيح مسلم، ج ٣، ص ١١٦، بلفظ: «شر الخلق والخلقة»

٣. مسند احمد، ج ٣، ص ٢٤٤

٤. روى الفيثمي عن البزار في مجمع الزوائد، ج ٦، ص ٢٣٩، ولم نجده في مسند البزار

٥. المعجم الكبير، ج ٥، ص ٢٠، بدون «يقتلهم خير الخلق والخلقة»

٦. مسند احمد، ج ٣، ص ١٥

٧. صحيح مسلم، ج ٣، ص ١١٦

٨. لم نجده عند الطبراني، ونقل عنه في مجمع الزوائد، ج ٦، ص ٢٣٠



و في حديث أبي امامة^١ نحوه، و عند احمد و ابن أبي شيبة من حديث أبي بردة رضي الله عنه مرفوعاً في ذكر الخوارج: «شر الخلق والخليقة»^٢ يقولها ثلاثاً، و عند ابن أبي شيبة من طريق عمير بن اسحاق عن ابي هريرة رضي الله عنه: «هم شر الخلق»^٣ و هذا مما يؤيد قول من قال بكفرهم اهـ.

ثم قال الحافظ في آخر باب يتعلق بهم ما نصه: قال الطبري و روى هذا الحديث في الخوارج عن علي تاماً و مختصراً عبيد الله بن أبي رافع و سويد بن غفلة، و عبيدة بن عمر و وزيد بن وهب، و كليب بن الجرمي، و طارق بن زياد و أبو مريم.

(قلت) و ابو الوضئ و ابو كثير و ابو موسى و ابو وائل في مسند اسحاق بن راهويه و الطبراني و ابو جحيفة عند البزار و ابو الفراء مولى علي رضي الله عنه، اخرجه الطبراني في الاوسط، و كثير بن نمير، و عاصم بن ضمرة، قال الطبري و رواه عن النبي ﷺ مع علي بن أبي طالب أو بعضه عبدالله بن مسعود و أبو زيد و ابن عباس و عبدالله بن عمرو بن العاص و ابن عمر و ابو سعيد الخدري و أنس بن مالك و حذيفة و أبو بكرة و عائشة و جابر و أبو برزة و ابو امامة و عبدالله بن أبي أوفى و سهل بن حنيف و سلمان الفارسي.

(قلت) و رافع ابن عمرو و سعد بن أبي وقاص و عمار بن ياسر و جندب بن عبدالله البجلي و عبدالرحمن بن عُديس و عقبة بن عامر و طلق بن علي و ابو هريرة، اخرجه الطبراني في الاوسط بسند جيد من طريق الفرزدق الشاعر انه سمع أبا هريرة و ابا سعيد رضي الله عنه و سألهما فقال: إني رجل من اهل المشرق و ان

١ . المعجم الكبير، ج ٨، ص ١٢١

٢ . المصنف لابن أبي شيبة، ج ٨، ص ٧٣٨

٣ . المصدر نفسه، ج ٨، ص ٧٣٠، بلفظ «اولئك شرار الخلق»



قوماً يخرجون علينا يقتلون من قال (لا اله الا الله) و يؤمنون من سواهم، فقالوا لى: سمعنا النبى ﷺ يقول: «من قتلهم فله أجر شهيد و من قتلوه فله أجر شهيد»، فهو لاء خمسة و عشرون نفساً من الصحابة و الطرق الى كثرتهم متعددة كعلى و أبى سعيد و عبدالله بن عمر و أبى بكره و أبى برزة ذر، فيفيد مجموعها القطع بصحة ذلك عن رسول الله ﷺ اهـ.

حال ابن تيمية عند زميله و شريكه في التشبيه المحدث الذهبي

قال فى رسالته «زغل العلم» فى ذكر الفقهاء الشافعية ما نصه: و احذر الكبر و العجب بعلمك، فيا سعادتك ان نجوت منه كفافاً لا عليك و لا لك، فو الله ما رمقت عينى أوسع علماً و لا أقوى ذكاء من رجل يقال له ابن تيمية مع الزهد فى المأكّل و الملبس و النساء، و مع القيام فى الحق و الجهاد، بكل ممكن، و قد تعبت فى وزنه و فتشّه حتى مللت فى سنين متطاولة فما وجدت آخره بين اهل مصر و الشام و مقتته نفوسهم و ازدروا به و كذبوه و كفروه الا الكبر و العجب و فرط الغرام فى رياسة المشيخة و الازدراء بالكبار فانظر كيف و بال دعاوى و محبة الظهور - نسأل الله المسامحة - اهـ.

و قال فى رسالته الموسومة (بالنصيحة الذهبية لابن تيمية) ما نصه: الحمد لله على ذلتى يا رب ارحمنى و أقلنى عثرتى و احفظ علىّ ايمانى، و احزنه على قلة حزنى، و أسفاه على السنّة و ذهاب اهلها، و شوقاه الى اخوان مؤمنين يعاونوننى على البكاء، و احزنه على فقد اناس كانوا مصابيح العلم و اهل التقوى و كنوز الخيرات، آه على وجود درهم حلال و أخ مؤنس، طوبى لمن شغله عيبه من عيوب اناس، و تباً لمن شغله عيوب الناس عن عيبه، الى كم ترى

الغداة فى عين أخيك و تنسى الجذع فى عينك؟، الى كم تمدح نفسك و شقاشقك و عباراتك؟، و تذب العلماء و تتبع عورات الناس مع علمك بنهى الرسول ﷺ: «لا تذكروا موتاكم الا بخير فانهم قد أفضوا الى ما قدموا»^١.

بلى اعرف انك تقول لى لتنصر نفسك: (انها الواقعة فى هؤلاء الذين ما شموارائحة الاسلام و لا عرفوا ما جاء به محمد ﷺ و هو جهاد)، بلى و الله، عرفوا خيراً كثيراً مما اذا عمل به العبد فقد فاز و جهلوا شيئاً كثيراً مما لا يعنيههم، و من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه.

يا رجل! بالله عليك كف عنا فانك محجاج عليم اللسان لا تقر و لا تنام، إياكم و الاغلوطات فى الدين، كره نبيك ﷺ المسائل و عابها، و نهى عن كثرة السؤال و قال: «ان أخوف ما أخاف على أمتى كل منافق عليم اللسان»^٢، و كثرة الكلام بغير دليل تقسى القلب اذا كان فى الحلال و الحرام، فكيف اذا كان فى عبارات اليونانية و الفلاسفة و تلك الكفريات التى تعمى القلوب؟

والله قد صرنا ضحكة فى الوجود، فالى كم تنبش دقائق الكفريات الفلسفية لنرد عليها بعقولنا؟ يا رجل! قد بلعت سموم الفلاسفة و مصنفاتهم مرات، و بكثرة استعمال السموم يدمن عليها الجسم و تكمن و الله فى البدن، و شوقاه الى مجلس فيه تلاوة بتدبر و خشية بتذكر و صمت بتفكر، و آهاً لمجلس يذكر فيه الابرار فعند ذكر الصالحين تنزل الرحمة لا عند ذكر الصالحين يذكرون بالازدراء و اللعنة، كان سيف الحجاج و لسان ابن حزم شقيقين فواختيهما، بالله خلونا من ذكر بدعة الخميس و أكل الحبوب، وجدوا فى ذكر بدع كنا نعدها رأساً من الضلال قد صارت هى محض السنة و أساس التوحيد و من لم يعرفها

١ . المصنف لابن ابى شيبة، ج ٣، ص ٣٤٥، بدون «فانهم قد أفضوا الى ما قدموا»

٢ . مسند احمد، ج ١، ص ٢٢

فهو كافر أو حمار و من لم يكفر فهو أكفر من فرعون و تعد النصارى مثلنا، و الله فى القلوب شكوك ان سلم لك ايمانك بالشهادتين فانت سعيد، يا خيبة من اتبعك! فانه معرض للزندقة و الانحلال لا سيما اذا كان قليل العلم و الدين باطولياً شهوانياً، لكنه ينفعك و يجاهد عنك بيده و لسانه و فى الباطن عدو لك بحاله و قلبه، فهل معظم أتباعك إلا قعيد مربوط خفيف العقل؟ أو عامى كذاب بليد الذهن أو غريب واجم قوى المكر أو ناشف صالح عديم الفهم؟ فان لم تصدقنى ففتشهم وزنهم بالعدل.

يا مسلم اقدم حمار شهوتك لمدح نفسك، الى كم تصادقها و تعادى الأخيار؟ الى كم تصدقها و تزدري بالأبرار؟ الى كم تعظمها و تصغر العباد؟ الى كم تحاللها و تمقت الزهاد؟ الى متى تمدح كلامك بكيفية لا تمدح بها و الله أحاديث الصحيحين؟، يا ليت أحاديث الصحيحين تسلم منك بل فى كل وقت تغير عليها بالتضعيف و الاهدار أو بالتأويل و الانكار، أما أن لك ان ترعوى؟، أما حان لك ان تتوب و تنيب؟، أما أنت فى عشر السبعين و قد قرب الرحيل؟، بلى و الله ما أذكر أنك تذكر الموت بل تزدري بمن يذكر الموت، فما أظنك تقبل على قولى و لا تصفى الى وعظى، بل لك همّة كبيرة فى نقض هذه الورقة بمجلدات و تقطع لى أذنان الكلام و لا تزال تنتصر حتى أقول لك و البتة سكت، فاذا كان هذا حالك عندى، و أنا الشفوق المحب الواذ، فكيف يكون حالك عند أعدائك؟، و أعداؤك و الله فيهم صلحاء و عقلاء و فضلاء، كما أن أولياءك فيهم فجرة و كذبة و جهلة و بطلّة و عور و بقر، قد رضيت منك بأن تسبى علانية و تتفجع بمقالتي سراً، «رحم الله امرءاً أهدى الى عيوبى»، فانى كثير العيوب غزير الذنوب، الويل لى إن أنا لا أتوب، و وافضيحتى من علام الغيوب، و دوائى عفو الله و مسامحته و توفيقه و هدايته، و الحمد لله رب العالمين و صلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين و على آله و صحبه أجمعين.

تعليقي على كلام الذهبي في رسالتيه

فقوله: (فوالله ما رمقت عين أوسع علماً ولا أقوى ذكاء من رجل يقال له ابن تيمية مجازفة باطلة بوجهين:

الاول - يلزم لتبرير يمينه و تقريبها من الصواب أن يكون متفنناً في جميع علوم الاسلام و انه باحث فيها جميع العلماء الذين رمقهم فوجد ابن تيمية أوسعهم فيها و ليس كذلك، فقد علم العلماء المعاصرون له و الذين بعده انه خالي الوفاض من جميعها ما عدا فنه المعروف به فهو اذاً غير بارّ في يمينه هذه.

الثاني - محل الذكاء و قوته و ضعفه، القلب، و لا يعلم قوة ذكاء الشخص الا من هو نظيره أو أقوى منه فيه عند المباحثة و المذاكرة، و يلزم لتبرير يمينه و تقريبها من الصواب ان يكون باحث جميع الأذكياء الذين رمقهم و أنه هو مثلهم في الذكاء أو أقوى منهم حتى يتأتى له الحكم بأن ابن تيمية أقواهم ذكاءً و ليس كذلك فهو اذاً غير بارّ في يمينه هذه.

و قوله: (مع الزهد في المأكل و الملبس و النساء و مع القيام في الحق و الجهاد بكل ممكن) نهج سنّه له و لغيره أسلافه الحاروريون كلاب النار و لا يلحق غبارهم فيه، و قد درج عليه غالب من ظهر في هذه الامة منطوياً على عقيدة فاسدة و غرض سيء كابن كرام و صاحب الزنج و شيخ القرامطة، و محمد بن تومرت، و كان هذا أفحل و أذكر من ابن تيمية بكثير علامة درس الاصول على الامام أبي حامد الغزالي شجاعاً مقداماً لا يهاب يغير المنكر بيده في كل بلد مر به من المشرق الى مراكش يناظر علماء كل بلد فيغلبهم و لم يقم لمناظرته بمدينة مراكش الا مالك بن وهيب الأندلسي، و قد صدق و أصاب في قوله: (ان ابن تيمية لم يؤخره بين اهل مصر و الشام الا الكبر و العجب و فرط الغرام في رئاسة المشيخة و الازدراء بالكبار).

فزميله المشارك له في العقيدة و في الطعن في علماء الاسلام أدرى الناس بأخلاقه، و قد تقدمت هذه الأوصاف الذميمة في كلامه الذي أبطلته ماثلة أمام عين كل قارئ لبيب منصف، و انما ذكرت كلام الذهبي هنا تأكيداً و شاهداً عليه، كما هو شاهد عليه في قوله: (الى كم تمدح نفسك و شقاشقك و عباراتك و تدم العلماء و تتبع عورات الناس مع علمك بنهى الرسول ﷺ): «لا تذكروا موتاكم الا بخير فانهم قد أفضوا الى ما قدموا؟» بلى! أعرف أنك تقول لى تنصر نفسك: إنما الواقعة في هؤلاء الذين ما شموا رائحة الاسلام و لا عرفوا ما جاء به محمد ﷺ و هو جهاد)، فقد تقدم أيضاً مدحه لكلامه و ذمه لعلماء المسلمين و تتبعه لعورات الناس و تكفيره للمسلمين، كما هو شاهد عليه في قوله: (يا ليت أحاديث الصحيحين تسلم منك بل في كل وقت تغير عليها بالتضعيف و الاهدار أو بالتأويل و الإنكار)، فقد تقدم حكمه على أحاديث الزيارة كلها بأنها ضعيفة أو موضوعة و زعمه اتفاق العلماء على ذلك و بهتانه على الائمة الاربعة و اتباعهم فيها، و هكذا صنيعه في جميع تأليفه يحمل الآيات الواردة في الكفار على المؤمنين تقليداً لأسلافه الحرورين كلاب النار، و لو جاءت الشريعة كلها مخالفة لهواه لأبطلها بالتأويلات الفاسدة و التضعيف و الإنكار و الاهدار.

موافقة الذهبي ابن تيمية على الطعن في علماء المسلمين و خاصة الاشاعرة

كلام ابن الوردي في الذهبي في الجزء الثاني من تاريخه

قال ابن الوردي في آخر الجزء الثاني من تاريخه في ترجمة الذهبي المتوفى سنة ثمان و أربعين و سبعمائة ما نصه: و استعجل قبل موته فترجم في تواريخه

الأحياء المشهورين بدمشق وغيرها، واعتمد في ذكر سير الناس على أحداث يجتمعون به، و كان في أنفسهم من الناس فأذى بهذا السبب في مصنفاته أعراض خلق من المشهورين اهـ.

كلام العلامة تاج الدين السبكي في الذهبي

مطلب مذكور في طبقاته الكبرى

وقال العلامة تاج الدين عبد الوهاب السبكي في طبقاته الكبرى في ترجمة الحافظ احمد بن صالح المصري بعد ذكره قاعدة نفيسة في الجرح خلاصتها: ان الجارح لا يقبل منه الجرح و ان فسره في حق من غلبت طاعته على معاصيه و مادحوه على ذاميه ومزكوه على جارحيه، اذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقوعة في الذي جرحه من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية كما يكون من النظراء أو غير ذلك ما نصه: وهذا شيخنا الذهبي رحمته من هذا القبيل له علم و ديانة و عنده على اهل السنة تحامل مفرط فلا يجوز أن يعتمد عليه.

ونقلت من خط الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكليدي العلائي رحمته ما نصه: الشيخ الحافظ شمس الدين الذهبي لا أشك في دينه و ورعه و تحريره فيما يقوله الناس ولكنه غلب عليه مذهب الاثبات و منافرة التأويل و الغفلة عن التنزيه حتى أثر ذلك في طبعه انحرافاً شديداً عن اهل التنزيه و ميلاً قويا الى اهل الثبات، فاذا ترجم واحداً منهم يطنب في وصفه بجميع ما قيل فيه من المحاسن و يباليغ في وصفه، و يتغافل عن غلطاته و يتأويل له ما أمكن، و اذا ذكر أحداً من الطرف الآخر كامام الحرمين و الغزالي و نحوهما لا يباليغ في وصفه، و يكثر من قول من طعن فيه و يعيد ذلك و يبيديه و يعتقد ديناً، و هو لا



يشعر و يعرض عن محاسنهم الطافحة فلا يستوعبها، و اذا ظفر لأحد منهم بغلطة ذكرها، و كذلك فعله فى اهل عصرنا اذا لم يقدر على أحد منهم بتصريح يقول فى ترجمته و الله يصلحه و نحو ذلك، و سببه المخالفة فى العقائد اهـ.

و الحال فى حق شيخنا الذهبى أزيد مما وصف و هو شيخنا و معلمنا، غير أن الحق أحق أن يتبع و قد وصل من التعصب المفرط الى حد يسخر منه، و أنا أخشى عليه يوم القيامة من غالب علماء المسلمين و أئمتهم الذين حملوا لنا الشريعة النبوية، فان غالبهم أشاعرة و هو اذا وقع بأشعرى لا يبقى و لا يذر، و الذى أعتقده أنهم خصاؤه يوم القيامة عند من لعل أدناهم عنده أوجه منه فالله المستول ان يخفف عنه، و ان يلهمهم العفو عنه و أن يشفعهم فيه، و الذى أدركنا عليه المشايخ النهي عن النظر فى كلامه و عدم اعتبار قوله و لم يكن يستجريء ان يظهر كتبه التاريخية الا لمن يغلب عليه ظنه انه لا يتقل عنه ما يعاب عليه.

و اما قول العلانى: دينه و ورعه و تحريره فيما يقول فقد كنت اعتقد ذلك و اقول عند هذه الاشياء ربما اعتقدها ديناً، و منها امر أقطع بانه يعرف بأنها كذب و أقطع بانه لا يختلقها، و أقطع بانه يحب وضعها فى كتبه لتنتشر و أقطع بانه يحب ان يعتقد سامعها صحتها بغضاً للمتحدث فيه و تنفيراً للناس عنه، مع قلة معرفته بمدلولات الالفاظ و مع اعتقاده ان هذا مما يوجب نصر العقيدة التى يعتقدوها هو حقاً و مع عدم ممارسته لعلوم الشريعة، غير أنى لما اكثرت بعد موته النظر فى كلامه عند الاحتياج الى النظر فيه توقفت فى تحريره فيما يقوله، و لا أزيد على هذا غير الاحالة على كلامه فليظنر كلامه من شاء ثم يبصر هل الرجل متحر عند غضبه او غير متحر و أغنى بغضه وقت ترجمته لواحد من علماء المذاهب الثلاثة المشهورين من الحنفية و المالكية و الشافعية فانى اعتقد ان الرجل كان اذا مدّ القلم لترجمة احدهم غضب غضباً مفرطاً ثم قرطم الكلام و

فرقه وفعل من التعصب ما لا يخفى على ذى بصيرة، ثم هو مع ذلك غير خبير بمذلولات الألفاظ كما ينبغي فربما ذكر لفظة من الدم لو عقل معناها لما نطق بها ودائماً أتعجب من ذكره الامام فخر الدين الرازى فى كتاب (الميزان فى الضعفاء) وكذلك السيف الأمدى و اقول: يا الله! العجب هذان لا رواية لهما و ما جرحهما أحد و ما سمع من أحد انه ضعفهما فيما ينقلانه من علومهما، فأى مدخل لهما فى هذا الكتاب؟، ثم انا لم نسمع احداً يسمى الامام فخر الدين بالفخر بل اما الامام و اما ابن الخطيب، و اذا ترجم كان فى المحدثين فجعله فى حرف الفاء و سماه الفخر، ثم حلف فى آخر الكتاب انه لم يتعمد فيه هوى نفسه، فأى هوى نفس أعظم من هذا؟، فاما ان يكون ورى فى يمينه أو استثنى غير الرواة، فيقال له: فلمَ ذكرتَ غيرهم؟، و اما ان يكون اعتقد أن هذا ليس هوى نفس و اذا وصل الى هذا الحد و العياذ بالله فهو مطبوع على قلبه.

ثم قال: (قاعدة فى المؤرخين) نافعة جداً فان اهل التاريخ ربما وضعوا من أناس و رفعوا أناساً، اما لتعصب أو لجهل أو لمجرد اعتماد على نقل من لا يوثق به أو غير ذلك من الاسباب، و الجهل فى المؤرخين اكثر منه فى اهل الجرح و التعديل، و كذلك التعصب، قل ان رأيت تاريخاً خالياً من ذلك.

تاريخ الاسلام للذهبي مشحون بالتعصب المفرط

و اما تاريخ شيخنا الذهبى غفر الله له، فانه على حسنه و جمعه مشحون بالتعصب المفرط لا وَاخَذَهُ اللهُ، فلقد اكثر الوقعة فى اهل الدين، اعنى الفقراء الذين هم صفوة الخلق و استطال بلسانه على كثير من أئمة الشافعيين و الحنفيين، و مال فأفرط على الاشاعرة، و مدح فزاد فى المجسمة هذا و هو الحافظ المِدْرَةُ و الامام المبجل، فما ظنك بعوام المؤرخين؟ فالرأى عندنا أن لا

يقبل مدح و لا ذم من المؤرخين الا بما اشترطه حبر الأمة و هو الشيخ الامام الولد رحمه الله، حيث قال ونقلته من خطه في مجاميعه يشترط في المؤرخ.

الصدق و اذا نقل يعتمد اللفظ دون المعنى، و أن لا يكون ذلك الذي نقله أخذه في المذاكرة و كتبه بعد ذلك، و أن يسمى المنقول عنه، فهذه شروط أربعة فيما ينقله، و يشترط فيه أيضا لما يترجمه من عند نفسه و لما عساه يطول في التراجم من النقول و يقصر، أن يكون عارفاً بحال صاحب الترجمة علماً و ديناً و غيرهما من الصفات و هذا عزيز جداً، و أن يكون حسن العبارة عارفاً بمدلولات الألفاظ، و أن يكون حسن التصور حتى يتصور حال ترجمته جميع حال ذلك الشخص و يعبر عنه بعبارة لا تزيد عليه و لا تنقص عنه، و أن لا يغلبه الهوى فيخيل اليه هواه الاطناب في مدح من يحبه و التقصير في غيره، بل اما ان يكون مجرداً عن الهوى و هو عزيز و اما أن يكون عنده من العدل ما يقهر به هواه و يسلك طريق الانصاف.

فهذه أربعة شروط اخرى و لك ان تجعلها خمسة، لأن حسن تصويره و علمه قد لا يحصل معهما الاستحضار حين التصنيف فيجعل حضور التصور زائداً على حسن التصور و العلم، فهي تسعة شروط في المؤرخ و أصعبها الاطلاع على حال الشخص في العلم فانه يحتاج الى المشاركة في علمه و القرب منه حتى يعرف مرتبته اهـ.

فائدة جلية يغفل عنها كثيرون و يحترز منها الموفقون

ثم علق بعض شروط والده هذه في المؤرخ بقوله: قلت و ما أحسن قوله و لما عساه يطول في التراجم من النقول و يقصر فانه أشار به الى: (فائدة جلية) يغفل عنها كثيرون و يحترز منها الموفقون، و هي تطويل التراجم و تقصيرها

فرب محتاط لنفسه لا يذكر الا ما وجد منقولاً، ثم يأتي الى من يبغضه فينقل جميع ما ذكر من مذامه و يحذف كثيراً مما نقل من ممدحه، و يجيء الى من يحبه فيعكس الحال فيه، و يظن المسكين أنه لم يأت بذنب لأنه ليس يجب عليه تطويل ترجمة أحد و لا استيفاء ما ذكر من ممدحه، و ما يظن المغتر ان تقصيره لترجمته بهذه النية استرءاء به و خيانة لله تعالى و لرسوله ﷺ، و للمؤمنين في تأدية ما قيل في حقه من حمد و ذم، فهو كمن يذكر بين يديه بعض الناس فيقول: دعونا منه... أو انه عجيب... أو: الله يصلحه: فيظن انه لم يغتبه بشيء من ذلك، و ما يظن ان ذلك من أقبح الغيبة.

و لقد وقفت في تاريخ الذهبى رحمه الله على ترجمة الشيخ الموفق ابن قدامة الحنبلى و الشيخ فخر الدين بن عساكر، و قد أطال تلك و قصر هذه و أتى بها لا يشك ليب أنّه لم يحمله على ذلك الا أن هذا أشعري و ذاك حنبلى، و سيقفون بين يدى رب العالمين، و كذلك ما أحسن قول الشيخ الامام: (و ان لا يغلبه الهوى)، فان الهوى غلاب الا لمن عصمه الله، و قوله: (فاما ان يتجرد عن الهوى او يكون عنده من العدل ما يقهر به هواه) عندنا فيه زيادة (فنقول):

قد لا يتجرد من الهوى، ولكن لا يظنه هوى بل يظنه لجهله أو بدعته حقاً، و ذلك لا يتطلب ما يقهر هواه، لأن المستقر فى ذهنه انه محق، و هذا - كما يفعل كثير من المتخالفين فى العقائد بعضهم فى بعض - فلا ينبغى ان يقبل قول مخالف فى العقيدة على الاطلاق الا أن يكون ثقة.

و قد روى شيئاً مضبوطاً عاينه أو حققه، و قولنا: (مضبوطاً) احترزنا به عن رواية ما لا ينضبط من الترهات التى لا يترتب عليها عند التأمل و التحقق شىء، و قولنا: (عاينه أو حققه) ليخرج ما يرويه عمن غلا أو رخص ترويحاً لعقيدته، و ما أحسن اشتراطه العلم و معرفة مدلولات الألفاظ فلقد وقع كثير



لجهلهم بهذا، و في كتب المتقدمين جرح جماعة بالفلسفة، ظناً منهم أن علم الكلام فلسفة، الى أمثال ذلك مما يطول عده، فقد قيل في احمد بن صالح الذي نحن في ترجمته إنه يتفلسف، و الذي قال هذا لا يعرف الفلسفة، و كذلك قيل في ابي حاتم الرازي، و انما كان رجلاً متكلماً، و قريب من هذا قول الذهبي في المزي، كما سيأتي ان شاء الله تعالى في ترجمة المزي في الطبقة السابعة: (انه يعرف مضايق المعقول) و لم يكن المزي و لا الذهبي يدريان شيئاً من المعقول، و الذي أفتى به أنه لا يجوز الاعتماد على كلام شيخنا الذهبي في ذم الشعري و لا في شكر حنبلي و الله المستعان اهـ.

و قال في ترجمته: و كان شيخنا والحق أحق ما قيل و الصدق أولى ما أثره ذو السيل، شديد الميل الى آراء الحنابلة كثير الازدراء باهل السنة الذين اذا حضروا كان أبو الحسن الأشعري فيهم مقدم القافلة، فلذلك لا ينصفهم في التراجم و لا يصفهم بخير ألا و قد رغم منه أنف الراغم اهـ.

كشف حال ابن تيمية في دفع شبهه من شبه و تمرد

«دفعُ شُبّه من شُبّه و تمرد و نسب ذلك الى السيد الجليل الامام احمد»، كتاب ألفه العلامة الشريف تقي الدين أبوبكر الحصني الدمشقي المتوفى سنة تسع و عشرين و ثمانمائة أثبت فيه كثيراً من مسائل ابن تيمية التي حاد فيها عن طريق الحق و لو لم يكن فيه الا مرسوم السلطان الناصر محمد بن قلاوون في شأن ابن تيمية لكان كافياً في كشف حال ابن تيمية لكل مسلم نور الله بصيرته، طبع في مطبعة عيسى الحلبي سنة خمسين و ثلاثمائة و ألف.

و اني أنقل للقراء مقدمة كلامه في ابن تيمية، ثم مرسوم السلطان المذكور، ثم بعض شواذ ابن تيمية.

قال رحمه الله: فاعلم انى نظرت فى كلام هذا الخبيث الذى فى قلبه مرض الزيف المتبع ما تشابه فى الكتاب و السنة ابتغاء الفتنة، و تبعه على ذلك خلق من العوام و غيرهم ممن أراد الله عز و جل اهلاكه، فوجدت فيه ما لا أقدر على النطق به، و لا لى أنامل تطاو عنى على رسمه و تسطيره، لما فيه من تكذيب رب العالمين فى تنزيهه لنفسه فى كتابه المبين، و كذا الازدراء باصفياؤه المنتخبين و خلفائهم الراشدين و أتباعهم الموفقين، فعدلت عن ذلك الى ذكر ما ذكره الأئمة المتقون و ما اتفقوا عليه من تبديعه و اخراجه ببعضه من الدين، فمنه ما دُون فى المصنفات و منه ما جاءت به المراسيم العليات، و أجمع عليه علماء عصره ممن يرجع اليهم فى الامور الملهمات و القضايا المهمات، و تضمنه الفتاوى الزكيات من دنس اهل الجهالات، و لم يختلف عليه أحد كما اشتهر بالقراءة و المناذاة على رؤوس الأشهاد فى المجامع الجامعة حتى شاع و ذاع و اتسع به الباع حتى فى القلوات، فمن ذلك نسخة المرسوم الشريف السلطانى ناصر الدنيا و الدين محمد بن قلاوون رحمه الله و قرىء على منبر جامع دمشق نهار الجمعة سنة خمس و سبعمائة.

صورة مرسوم ابن قلاوون فى ابن تيمية

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذى تنزه عن الشبيه و النظير و تعالى عن المثل، فقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، أحمدته على ما ألهمنا من العمل بالسنة و الكتاب، و رَفَع فى أيامنا أسباب الشك و الارتياب، و أشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له، شهادة من يرجو باخلاصه حسن

العقبى والمصير، وينزه خالقه عن التحيز فى جهة لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾، ونشهد ان سيدنا محمداً عبده ورسوله الذى نهج سبيل النجاة لمن سلك سبيل مرضاته، وأمر بالتفكر فى الآيات ونهى عن التفكير فى ذاته: صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين علا بهم منار الايمان وارتفع، وشيد الله بهم من قواعد الدين الحنيفى ما شرع، وأحمد بهم كلمة من حاد عن الحق ومال الى البدع.

وبعد فان القواعد الشرعية، وقواعد الاسلام المرعية، وأركان الايمان العلمية، ومذاهب الدين المرضية، هى الأساس الذى يبنى عليه، والموئل الذى يرجع كل أحد اليه، والطريق التى من سلكها فاز فوزاً عظيماً، ومن زاغ عنها فقد استوجب عذاباً اليماً، ولهذا يجب أن تنعقد أحكامها، ويؤكد دوامها، وتسان عقائد هذه الامة عن الاختلاف، وتزان بالرحمة والعطف والائتلاف، وتحمد ثوائر البدع، ويفرق من فرقها ما اجتمع.

وكان ابن تيمية فى هذه المدة قد بسط لسان قلمه، ومد بجهله عنان كلمه، وتحدث بمسائل الذات والصفات، ونص فى كلامه الفاسد على امور منكرات، وتكلم فيما سكت عنه الصحابة والتابعون، وفاء بما اجتنبه الأئمة الأعلام الصالحون، وأتى فى ذلك بما أنكره أئمة الاسلام، وانهقد على خلافه اجماع العلماء والحكام.

وأشهر من فتاويه ما استخف به عقول العوام، وخالف فى ذلك فقهاء عصره، وأعلام علماء شامه ومصره، وبث به رسائله الى كل مكان، وسمى فتاويه بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان، ولما اتصل بنا ذلك وما سلك به هو

ومريدوه، من هذه المسالك الخبيثة وأظهروه، من هذه الأحوال وأشاعوه، و علمنا انه استخف قومه فأطاعوه، حتى اتصل بنا أنهم صرحوا في حق الله سبحانه بالحرف والصوت والتشبيه والتجسيم، فقمنا في نصره الله مشفقين من هذا النبا العظيم، وانكرنا هذه البدعة، وعز علينا ان تشيع عمن تضمنه عمالكة هذه السمعة، وكرهنا ما فاه به المبطون، وتلونا قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾^١، فانه سبحانه وتعالى تنزه في ذاته وصفاته عن العديل والنظير: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^٢، فتقدمت مراسيمنا باستدعاء ابن تيمية المذكور الى ابوابنا حين سارت فتاويه الباطلة في شامنا ومصرنا، وصرح فيها بألفاظ ما سمعها ذو فهم ألا وتلا قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا﴾^٣.

ولما وصل الينا الجمع أولو العقد والحل، وذو التحقيق والنقل، وحضر قضاة الاسلام، وحكام الأنام، و علماء المسلمين، وأئمة الدنيا والدين، وعقد له مجلس شرعى فى ملأ من الأئمة وجمع، ومن له دراية فى مجال النظر ودفع، فثبت عندهم جميع ما نسب اليه، بقول من يعتمد ويعول عليه، وبمقتضى خط قلمه الدال على منكر معتقده، وانفصل ذلك الجمع وهم لعقيدته الخبيثة منكرون، وأخذوه بما شهد به قلمه تالين: ﴿سَتَكْتُبُ شَهَادَتَهُمْ وَيَسْأَلُونَ﴾^٤، وبلغنا انه قد استتيب مراراً فيما تقدم، وأخره الشرع الشريف لما تعرض لذلك وأقدم، ثم عاد بعد منعه، ولم يدخل ذلك فى سمعه.

١ . الصافات: ١٨٠

٢ . الانعام: ١٠٣

٣ . الكهف: ٧٤

٤ . الزخرف: ١٩

ولما ثبت ذلك في مجلس الحاكم المالكي حكم الشرع الشريف أن يسجن هذا المذكور، ويمنع من التصرف والظهور، ويكتب مرسومنا هذا بأن لا يسلك أحد ما سلكه المذكور من هذه المسالك، وينهى عن التشبيه في اعتقاد مثل ذلك، أو يعود له في هذا القول متبعاً، أو لهذه الالفاظ مستمعاً، أو يسرى في التشبيه مسراً، أو يفوه بجهة العلو بما فاه، أو يتحدث أحد بحرف أو صوت، أو يفوه بذلك الى الموت، أو ينطق بتجسيم، أو يجيد عن الطريق المستقيم، أو يخرج عن رأى الأئمة، أو ينفرد به عن علماء الامة، أو يُجِيزُ الله سبحانه وتعالى في جهة أو يتعرض الى حيث وكيف، فليس لمعتقد هذا الا السيف.

فليقف كل واحد عند هذا الحد، والله الأمر من قبل ومن بعد، وليلزم كل واحد من الحنابلة بالرجوع عن كل ما انكره الأئمة من هذه العقيدة، والرجوع عن الشبهات الزائغة الشديدة، ولزوم ما أمر الله تعالى به، والتمسك بمسالك اهل الايمان الحميدة، فانه من خرج عن امر الله فقد ضل سواء السبيل، ومثل هذا ليس له الا التنكيل، والسجن الطويل مستقره ومقيله وبئس المقيـل.

وقد رسمنا بأن ينادى في دمشق المحروسة والبلاد الشامية، وتلك الجهات الدانية والقاصية، بالنهى الشديد، والتخويف والتهديد لمن اتبع ابن تيمية في هذا الأمر الذى أوضحناه، ومن تابعه تركناه في مثل مكانه وأحللناه، ووضعناه من عيون الامة كما وضعناه، ومن أصر على الامتناع وأبى الآلـ الدفاع، أمرنا بعزلهم من مدارسهم ومناصبهم، وأسقطناهم من مراتبهم مع اهانتهم، وان لا يكون لهم في بلادنا حكم ولا ولاية ولا شهادة ولا إمامة بل ولا مرتبة ولا إقامة، فانا أزلنا دعوة هذا المبتدع من البلاد، وأبطلنا عقيدته الخبيثة التى أضل بها كثيراً من العباد أو كاد، بل كم أضل بها من خلق وعاثوا بها

فى الارض الفساد؟ ولتثبت المحاضر الشرعية على الحنابلة بالرجوع عن ذلك و تسير المحاضر بعد اثباتها على قضاة المالكية، وقد أعذرنا وحذرنا وأنصفنا حيث أنذرنا، و ليقراً مرسومنا الشريف على المنابر، ليكون أبلغ واعظ و زاجر، لكل باد و حاضر، و الاعتماد على الخط الشريف أعلاه و كتب ثامن عشرين شهر رمضان سنة خمس و سبعمائة.

و أزيد على ذلك ما ذكره صاحب (عيوان التواريخ) و هو ابن شاکر و يعرف بصلاح الدين الكتبي و بالتريكى، و كان من أتباع ابن تيمية و ضرب الضرب البليغ لكونه قال لمؤذن فى مأذنة العروس وقت السحر أشركت حين قال:

ألا يا رسول الله أنت وسيلتى الى الله فى غفران ذنبى و زلتى
و أرادوا ضرب عنقه ثم جددوا إسلامه، و انما أذكر ما قاله لأنه أبلغ فى حق ابن تيمية فى اقامة الحجة عليه مع انه اهمل إشياء من خبثه و لؤمه لما فيها من المبالغة فى اهانة قدوته، و العجب ان ابن تيمية ذكرها و هو سكت عنها.

كلام ابن تيمية فى الاستواء و وثوب الناس عليه

فمن ذلك ما أخبر به أبو الحسن على الدمشقى فى صحن الجامع الاموى عن أبيه قال كنا جلوساً فى مجلس ابن تيمية فذكر و وعظ و تعرض لآيات الاستواء، ثم قال: (و استوى الله على عرشه كاستوائى هذا) قال فوثب الناس إليه وثبة واحدة، و أنزلوه من الكرسي و بادروا اليه ضرباً باللكم و النعال و غير ذلك، حتى أوصلوه الى بعض الحكام، و اجتمع فى ذلك المجلس العلماء فشرع يناظرهم.



ضحك العلماء منه لما طالبوه بالدليل على ما صدر منه و تحققهم جهله

فقالوا: ما الدليل على ما صدر منك؟ فقال قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^١، فضحكوا منه و عرفوا انه جاهل لا يجرى على قواعد العلم ثم نقلوه ليتحققوا أمره فقالوا ما تقول في قوله تعالى: ﴿فَأَنبَأْنَا تَوَلَّوْا فَسَمَّ وَجْهَهُ اللَّهُ﴾^٢، فأجاب بأجوبة تحققوا أنه من الجهلة على التحقيق، و انه لا يدري ما يقول، و كان قد غره بنفسه ثناء العوام عليه و كذا الجامدون من الفقهاء العارون عن العلوم التي بها يجتمع شمل الأدلة على الوجه المرضي.

و قد رأيت في فتاويه ما يتعلق بمسألة الاستواء، و قد أطنب فيها و ذكر اموراً كلها تلييسات خارجة عن قواعد اهل الحق، و الناظر فيها اذا لم يكن ذا علوم و فطنة و حسن روية ظن انها على منوال مرضى، و من جملة ذلك بعد تقريره و تطويله (ان الله معنا حقيقة و هو فوق العرش حقيقة) كما جمع الله بينهما في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾^٣ فأخبر (أنه فوق العرش يعلم كل شيء و هو معنا اينما كنا)، هذه عبارته بحروفها، فتأمل أرشدك الله تعالى هذا التهافت و هذه الجرأة بالكذب على الله تعالى أنه سبحانه و تعالى أخبر عن نفسه انه فوق العرش محتجاً بلفظ الاستواء الذي هو موضوع بالاشتراك و من قبيل المجمل، و هذا و غيره مما هو كثير في كلامه يتحقق به جهله و فساد تصوره و بلادته، و كان بعضهم يسميه حاطب ليل، و بعضهم يسميه الهدار المهذار.

١. طه: ٥

٢. البقرة: ١١٥

٣. الحديد: ٤



تفرقته في جواز التوسل بالرسول ﷺ في حياته و منع التوسل به بعد

موته تلقاها عن شيخه

و كان الامام العلامة شيخ الاسلام في زمانه أبو الحسن على بن اسماعيل القنوي يصرح بأنه من الجهلة بحيث لا يعقل ما يقول، و يجبر أنه أخذ مسألة التفرقة، (أى تفرقته بين جواز التوسل بالرسول ﷺ في حياته، و منع التوسل به بعد موته)، عن شيخه الذى تلقاها عن أفراخ السامرة و اليهود الذين أظهروا التشرف بالاسلام، و هم من أعظم الناس عداوة للنبي ﷺ، و قتل على حبه واحداً منهم تكلم فى مجلسه كلمة فيها ازدراء بالنبي ﷺ، و قد وقفت على المسألة، أعنى مسألة التفرقة التى أثارها اليهود ليزدروه بها و بحثوا فيها على قواعد مأخوذة من الاشتقاق و كانوا يقطعون بها الضعفاء من العلماء، فتصدى لهم الجهابذة من العلماء و أفسدوا ما قالوه بالنقل و العقل و الاستعمال الشرعى و العرفى و أبادوهم بالضرب بالسياط و ضرب الأعناق، و لم يبق منهم الا الضعفاء فى العلم، و دامت فيهم مسألة التفرقة حتى تلقاها ابن تيمية عن شيخه.

اتفاق الحذاق من جميع المذاهب في زمنه على سوء فهمه و كثرة أخطائه

و عدم ادراكه للمأخذ الدقيقة

و كنت أظن انه ابتكرها و اتفق الحذاق في زمانه من جميع المذاهب على سوء فهمه و كثرة أخطائه و عدم ادراكه للمأخذ الدقيقة و تصورهما، عرفوا ذلك منه بالمفاوضة فى مجالس العلم.



ما ذكره ابن شاكِر فيه في الجزء العشرين من تاريخه

و لنرجع الى ما ذكره ابن شاكِر في تاريخه ذكره في الجزء العشرين قال: و في سنة خمس و سبعمائة في ثامن رجب عقد مجلس بالقضاة و الفقهاء بحضرة نائب السلطنة بالقصر الأبلق، فسئل ابن تيمية عن عقيدته، فأملى شيئاً منها ثم احضرت عقيدته الراسطية و قرئت في المجلس و وقعت بحوث كثيرة و بقيت مواضع أخرت الى مجلس ثان ثم اجتمعوا يوم الجمعة ثاني عشر رجب و حضر المجلس صفى الدين الهندي و بحثوا ثم اتفقوا على ان كمال الدين بن الزملكاني يحاقق ابن تيمية و رضوا كلهم بذلك.

افحام كمال الدين بن الزملكاني، ابن تيمية في المناظرة

و قد أفحم كمال الدين، ابن تيمية، و خاف ابن تيمية على نفسه فأشهد على نفسه الحاضرين انه شافعي المذهب و يعتقد ما يعتقده الامام الشافعي، فرضوا منه بذلك و انصرفوا، ثم ان اصحاب ابن تيمية أظهروا ان الحق ظهر مع شيخهم و ان الحق معه، فأحضروا الى مجلس القاضي جلال الدين القزويني و أحضروا ابن تيمية و صفع و رسم بتعزيزه فشفع فيه، و كذلك فعل الحنفى باثنين من أصحاب ابن تيمية.

وصول ابن تيمية الى القاهرة و عقد مجلس القضاة و الفقهاء و العلماء،

و الامراء له و ادعاء شمس الدين بن عدنان الشافعي عليه

ثم قال: و لما كان سلخ رجب جمعوا القضاة و الفقهاء و عقد مجلس بالميدان ايضاً، و حضر نائب السلطنة ايضاً، و تباحثوا في أمر العقيدة، و سلك معهم

المسلك الاول، فلما كان بعد أيام ورد مرسوم السلطان صحبة بريدى من الديار المصرية بطلب قاضى القضاة نجم الدين بن صَصْرَى و بابن تيمية، و فى الكتاب (تعرفونا ما وقع فى سنة ثمان و تسعين فى عقيدة ابن تيمية) فطلبوا الناس و سألوهم عما جرى لابن تيمية فى ايام نقل عنه فيها كلام قاله و أحضروا للقاضى جلال الدين القزوينى العقيدة التى كانت احضرت فى زمن قاضى القضاة أمام الدين و تحدثوا مع ملك الأمراء فى ان يكتب فى هذا الأمر، فأجاب، فلما كان ثانى يوم وصل مملوك ملك الأمراء على البريد من مصر و أخبر ان الطلب على ابن تيمية كثير و ان القاضى المالكى قائم فى قضيته قياماً عظيماً و أخبر بأشياء كثيرة وقعت من الحنابلة فى الديار المصرية و ان بعضهم صفع.

فلما سمع ملك الامراء بذلك انحلت عزائمه عن المكاتبه و سير شمس الدين بن محمد المهندار الى ابن تيمية، و قال له: قد رسم مولانا ملك الامراء بأن تسافر غداً، و كذلك راح الى قاضى القضاة فشرعوا فى التجهيز، و سافر صحبة ابن تيمية أخواه عبدالله و عبدالرحمن و سافر معهم جماعة من اصحاب ابن تيمية.

شروع ابن تيمية في وعظ اهل المجلس فقبل له ان الذي تقوله نحن نعرفه...

و فى سابع شوال وصل البريدى الى دمشق و اخبر بوصولهم الى الديار المصرية، و انه عقد لهم مجلس بقلعة القاهرة بحضرة القضاة و الفقهاء و العلماء و المرءاء: فتكلم الشيخ شمس الدين عدنان الشافعى و ادعى على ابن تيمية فى امر العقيدة، فذكر منها فصلاً فشرع ابن تيمية، فحمد الله تعالى و أثنى عليه، و تكلم بما يقتضى الوعظ، فقبل له: يا شيخ ان الذى تقوله نحن نعرفه و ما لنا



حاجة الى وعظك، و قد ادعى عليك بدعوى شرعية فأجب، فأراد أن يعيد التحميد فلم يمكنه من ذلك بل قيل له أجب، فتوقف و كرر عليه القول مراراً، فلم يزد هم على ذلك شيئاً و طال الأمر فعند ذلك حكم القاضى المالكى بحبسه و حبس اخويه معه فحبسوه فى برج من ابراج القلعة، فتردد اليه جماعة من الامراء فسمع القاضى بذلك، فاجتمع بالامراء و قال: يجب عليه التضييق اذا لم يقتل و الا فقد وجب قتله و ثبت كفره فنقلوه الى الجب بقلعة الجبل و نقلوا اخويه معه باهانة.

ارجاع نجم الدين بن صصرى خصم ابن تيمية الى قضاء القضاة بالشام و معه مرسوم السلطان بالتشديد العظيم على الحنابلة

و فى سادس عشر ذى القعدة وصل من الديار المصرية قاضى القضاة نجم الدين بن صُرى، و جلس يوم الجمعة فى الشباك الكمالى، و حضر القراء و المنشدون و انشدت التهاني و كان وصل معه كتب و لم يعرضها على نائب السلطنة، فلما كان بعد أيام عرضها عليه، فرسم ملك الامراء بقراءتها، و العمل بها فيها امتثالاً للمراسيم السلطانية، و كانوا قد بيتوا على الحنابلة كلهم بأن يحضروا الى مقصورة الخطابة بالجامع الاموى بعد الصلاة. و حضر القضاة كلهم بالمقصورة، و حضر معهم الامير الكبير ركن الدين بيبرس العلانى، و أحضروا تقليد القضاء نجم الدين بن صصرى الذى حضر معه من مصر باستمراره على قضاء القضاة و قضاء العسكر و نظر الاوقاف و زيادة المعلوم، و قرىء عقبه الكتاب الذى وصل على يديه، و فيه ما يتعلق بمخالفة ابن تيمية فى عقيدته، و الزام الناس بذلك خصوصاً الحنابلة، و الوعيد الشديد عليهم و العزل من المناصب و الحبس و أخذ المال و الروح لخروجهم بهذه العقيدة عن

الملة المحمدية ونسخة الكتاب نحو الكتاب المتقدم وتولى قراءته شمس الدين محمد بن شهاب الدين الموقع، وبلغ عنه الناس ابن صبح المؤذن وقرىء بعده تقليد الشيخ برهان الدين بالخطابة، وأحضروا بعد القراءة الحنابلة مهانين بين يدى القاضى جمال الدين المالكى بحضور باقى القضاة واعترفوا انهم يعتقدون ما يعتقد محمد بن ادريس الشافعى رحمته الله.

ورود مرسوم آخر من السلطان يمنع ابن تيمية من الفتوى في الطلاق

و فى سابع شهر صفر سنة ثمان عشرة ورد مرسوم السلطان بالمنع من الفتوى فى مسألة الطلاق التى يفتى بها ابن تيمية، وقد أمر بعقد مجلس له بدار السعادة، وحضر القضاة و جماعة من الفقهاء، وحضر ابن تيمية وسألوه عن فتاويه فى مسألة الطلاق و كونهم نهوه و ما انتهى، و لا قبل مرسوم السلطان و لا حكم الأحكام بمنعه، فأنكر فحضر خمسة نفر فذكروا عنه أنه أفتاهم بعد ذلك فأنكر و صمم على الإنكار فحضر ابن طليش و شهود شهدوا أنه أفتى لحاماً اسمه قمر مسلماني في بستان ابن منجا، فقبل لابن تيمية اكتب بخطك انك لا تفتى بها و لا بغيرها، فكتب بخطه انه لا يفتى بها و ما كتب بغيرها. فقال القاضى نجم الدين بن صصرى حكمت بحبسك و اعتقالك فقال به: حكمك باطل لأنك عدوى فلم يقبل منه و أخذوه و اعتقلوه فى قلعة دمشق.

و فى سنة احدى و عشرين و سبعمائة يوم عاشوراء افرج عن ابن تيمية من حبسه بقلعة دمشق و كانت مدة اعتقاله خمسة اشهر و نصفاً.

في سنة /٧٢٢/ حبس ابن تيمية في قلعة دمشق

و فى سنة اثنتين و عشرين و سبعمائة فى السادس عشر من شعبان قدم

بریدی من الدیار المصرية، و معه مرسوم شریف باعتقال ابن تیمیة، فاعتقل فی قلعة دمشق، و كان السبب فی اعتقاله و حبسه انه قال: (لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد و ان زیارة قبور الأنبیاء لا تشد اليها الرواحل کغيرها کقبر ابراهیم الخلیل و قبر النبی ﷺ).

ثم ان الشامیین كتبوا فتياً أيضاً فی ابن تیمیة لکونه أوّل من احدث هذه المسألة التي لا تصدر الا من فی قلبه ضغينة لسيد الاولین و الآخرين، فكتب علیها الامام العلامة برهان الدین الفزاري نحو أربعین سطراً بأشیاء و آخر القول انه أفتی بتکفيره، و وافقه علی ذلك الشیخ شهاب الدین بن جهبل الشافعی، و كتب تحت خطه كذلك المالکی و كذلك كتب غیرهم، و وقع الاتفاق علی تضليله بذلك و تبديعه و زندقته.

ثم أراد النائب أن یعقد لهم مجلساً و یجمع العلماء و القضاة، فرأى أن الامر یتسع فیہ الکلام، و لا بد من اعلام السلطان بما وقع فأخذ الفتوى و جعلها فی مطالعه و سیرها، فجمع السلطان لها القضاة فلما قرئت علیهم اخذها قاضی القضاة بدر الدین بن جماعة و كتب علیها: (القائل بهذه المقالة ضال مبتدع) و وافقه علی ذلك الحنفی و الحنبلی فصار کفره مجمعاً علیه، ثم كتب کتاب الى دمشق بما یعتمده نائب السلطنة فی أمره.

مرسوم السلطان ایضاً باعتماد ما اتفق علیه علماء القطرین

و فی يوم الجمعة عاشر شهر شعبان، حضر کتاب السلطان الى نائب البلد و أمره أن یقرأه علی السدة فی يوم الجمعة فقرئ و كان قارئ الكتاب بدر الدین بن الأعزازی الموقع، و المبلغ ابن النجیبی المؤذن، و مضمون الکتاب بعد البسملة، أدام الله تعالی نعمه، و نوضح لعلمه الکريم ورود مکاتبتہ التي جهزها

بسبب ابن تيمية فوقفنا عليها، و علمنا مضمونها في امر المذكور و اقامه على الفتوى بعد تكرير المراسيم الشريفة بمنعه حسبما حكم به القضاة و أكابر العلماء، و عقدنا بهذا السبب مجلساً بين أيدينا الشريفة، و رسمنا بقراءة الفتوى على القضاة و العلماء، فذكروا جميعاً من غير خلف ان الذي افتى به ابن تيمية في ذلك خطأ مردود عليه و حكموا بزجره و طول سجنه و منعه من الفتوى مطلقاً و كتبوا خطوطهم بين أيدينا على ظاهر الفتوى المجهزة بنسخة ما كتبه ابن تيمية.

و قد جَهَّزنا الى الجانب العالي طى هذه المكاتبه فيقف على حكم ما كتب به القضاة الأربعة، و يتقدم باعتقال المذكور في قلعة دمشق، و يمنع من الفتوى مطلقاً و يمنع الناس من الاجتماع به و التردد اليه، تضيقاً عليه لجرأته على هذه الفتوى، فيحيط به علمك الكريم، و يكون اعتماده بحسب ما حكم به الائمة الأربعة.

و أفتى به العلماء في السجن للمذكور و طول سجنه، فانه في كل وقت يحدث للناس شيئاً منكراً و زندقة يشغل خواطر الناس بها، و يفسد على العوام عقولهم الضعيفة و عقلياتهم و عقائدهم فيمنع من ذلك و تسد الذريعة منه.

فيلكن عمله على هذا الحكم و يتقدم أمره به، و اذا اعتمد الجنب الرفيع هذا الاعتماد الذي رسمنا به في امر ابن تيمية، فيتقدم منع من سلك مسالكه أو يفتى بهذه الفتوى أو يعمل بها في امر الطلاق، و هذه القضايا المستحدثة، و اذا اطلع على احد عمل بذلك أو أفتى به فيعتبر حاله، فان كان من مشايخ العلماء فيعزر تعزير مثله، و ان كان من الشبان الذين يقصدون الظهور - كما يقصده ابن تيمية - فيؤدبهم و يردعهم ردعاً بليغاً، و يعتمد في امره ما يحسم به مراد امثاله لتستقيم أحوال الناس و تمشي على السداد، و لا يعود احد يتجاسر على الافتاء



بها يخالف الاجماع، و يتدع في دين الله عز و جل من انواع الاقتراح ما لم يسبقه احد اليه، فالجناب العالى يعتمد هذه الامور التى عرفناه إياها الآن و سد الذرائع فيها.

و قد عجلنا بهذا الكتاب و بقية فصول مكاتبتة تصل بعد هذا الكتاب ان شاء الله تعالى.

و كتب فى سابع عشرين رجب سنة ست و عشرين و سبعمائة، صورة الفتوى من المنقول من خط القضاة الأربعة بالقاهرة على ظاهر الفتوى: الحمد لله هذا المنقول، باطنها جواب عن السؤال، عن قوله ان زيارة الأنبياء و الصالحين بدعة، و ما ذكره من نحو ذلك، و انه لا يرخص بالسفر لزيارة الأنبياء باطل مردود عليه، و هذا المفتى المذكور ينبغى ان يزجر عن مثل هذه الفتاوى الباطلة عند الأئمة و العلماء و يمنع من الفتاوى الغريبة، و يحبس اذا لم يمتنع من ذلك، و يشهر أمره، ليحتفظ الناس من الاقتداء به و كتبه محمد بن ابراهيم بن سعد الله بن جماعة الشافعى، و كذلك يقول محمد بن الحريرى الانصارى الحنفى، لكن يحبس الآن جزماً مطلقاً، و كذلك يقول محمد بن ابى بكر المالكى، و يبالغ فى زجره، حسبما تندفع به هذه المفسدة و غيرها من المفاسد.

و كذلك يقول احمد بن عمر المقدسى الحنبلى، و وجدوا صورة فتوى اخرى، يقطع فيها بأن زيارة قبر النبى ﷺ، و قبور الانبياء معصية بالاجماع مقطوع بها، و هذه الفتوى هى التى وقف عليها الحكام، و شهد بذلك القاضى جلال الدين محمد بن عبدالرحمن القزوينى، فلما رأوا خطه عليها تحققوا فتواه، فغاروا الرسول الله ﷺ غيرة عظيمة، و للمسلمين الذين ندبوا الى زيارته و للزائرين من أقطار الأرض، و اتفقوا على تبديعه و تضليله و زيغته، و اهانه و وَضَعُوهُ فى السجن.

قال ابو حيان: قرأت في كتاب لابن تيمية

و ذكر ابو حيان النحوى الأندلسى فى تفسيره المسمى بالنهر فى قوله تعالى: ﴿وَبِيعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾^١ ما صورته، (و قد قرأت فى كتاب لأحمد ابن تيمية هذا الذى عاصرناه، و هو بخطه سماه كتاب العرش: (إن الله يجلس على الكرسي) و قد أدخل مكاناً يقعد معه فيه رسول الله ﷺ)، تحيل عليه التاج محمد بن على بن عبد الحق، و كان من تحيله عليه أنه أظهر أنه داعية له حتى أخذ منه الكتاب و قرأنا ذلك فيه.

و رأيت فى بعض فتاويه أن الكرسي موضع القدمين، و فى كتابه المسمى بالتدمرية ما هذا لفظه بحروفه بعد أن قرر ما يتعلق بالصفات المتعلقة بالخالق و المخلوق، (ثم من المعلوم لما وصف نفسه بأنه حى عليم قادر لم يقل المسلمون ان ظاهر هذا غير مراد، لأن المفهوم ذلك فى حقه مثل مفهومه فى حقنا، فكذلك لما وصف أنه خلق آدم بيديه لم يوجب ذلك ان ظاهره غير مراد، لأن مفهوم ذلك فى حقه مثل مفهومه فى حقنا).

هذه عبارته بحروفها و هى صريحة فى التشبيه المساوى كما أنه جعل الاستواء على العرش مثل قوله تعالى: ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾^٢ تعالى الله و تقدس عن ذلك، و قال فى الكلام على حديث النزول المشهور: «ان الله ينزل الى سماء الدنيا الى مرجة خضراء و فى رجليه نعلان من ذهب»، هذه عبارته الزائفة الركيكة، و له من هذا النوع و أشباهه مغالاة فى التشبيه حريصاً على ظاهرها و اعتقادها و ابطال ما نزه الله تعالى به نفسه فى أشرف كتبه و أمر به عموماً و خصوصاً، و ذكره اخباراً عن الملائكة الأعلى و الكون العلوى و السفلى.

١ . البقرة: ٢٥٥

٢ . الزخرف: ١٣



و من تأمل القرآن وجده مشحوناً بذلك، و هذا الخبيث لا يعرج على ما فيه التنزيه و انما يتبع المتشابه، و يمعن الكلام فيه، و ذلك من أقوى الأدلة على انه من أعظم الزائغين، و من له أدنى بصيرة لا يتوقف فيما قلته إذ القرائن لها اعتبار فى الكتاب و السنة و تفيد القطع و تفيد ترتب الأحكام الشرعية لا سيما فى محل الشبه اهـ.

ذكره مسائل من شواذه

ثم ذكر التقى الحصنى مسائل من شذوذه انتقدها العلماء و برهن على بطلانها منها:

(١) زعمه أن النار تفتنى و ان الله تعالى جعل لها امداً تنتهى اليه، و منها و هى من أقبح القبائح.

(٢) قوله: (بحوادث لا أول لها) قال.

(٣) و تكذيبه النبى ﷺ فيما أخبر به عن نبوته من حديث أبى هريرة رضي الله عنه، قالوا يا رسول الله: متى وجبت لك النبوة، قال عليه الصلاة و السلام: «و آدم بين الروح و الجسد»^١ و فى رواية «و ان آدم لمنجدل فى طيئته»^٢.

و تكلم بكلام لبس فيه على العوام و غيرهم من سىء الأفهام، يقصد بذلك الازدراء برسول الله ﷺ، و الخط من قدره و رتبته، و ما فيه رفعه يسكت عنه، يفهم ذلك منه كل عالم امتلاً قلبه بتعظيمه و توقيره بما خصه الله تعالى من المواهب الالهية التي لم ينلها غيره ﷺ، و هو حريص على حط رتبته و الغض منه تارة يقع ذلك منه قريباً من التصريح و تارة بالاشارة القريبة و تارة بالاشارة

١ . سنن الترمذى، ج ٥، ص ٢٤٥

٢ . مسند احمد، ج ٤، ص ١٢٧

البعيدة التي لا يدركها الا اهلها فمن ذلك و قد سئل على ما زعم أيما أفضل مكة أو المدينة فأجاب.

٤) (مكة أفضل بالاجماع و كتبه أحمد بن تيمية الحنبلى) و عليها خطه و أنا أعرف خطه، و فى هذا الجواب دسائس و فجور و رمز بعيد، فمن الفجور انتسابه الى الامام أحمد و الامام احمد و اتباعه براء منه، و مما هو عليه، و هو لا يلتفت اليه الا اذا كان له فى ذكره غرض، اما اذا لم يكن فلا يلوى على قوله و يسفه حتى فيما ينقله و يكفره فيما يعتقده إذا كان على خلاف هواه.

من مواضع تسفيهه الامام احمد مسألة الطلاق

و من مواضع تسفيهه الامام أحمد مسألة الطلاق، فان الامام احمد قال الذى أخبرنا بأن الطلاق واحدة أخبرنا بأن الطلاق ثلاث، و على ذلك جرى الأئمة من جميع المذاهب، فاذا كان الامام احمد غير ثقة فبمن يوثق؟ و قال: اعنى ابن تيمية فى الجواب عن المسألة المبسطة، و الامام احمد أعلم الناس فى زمانه بالسنة و بالغ فى الثناء عليه، فيالله العجب من هذا الأعمى البصيرة الذى لا يحس بتناقض كلامه، كيف يجعل الامام احمد فيما له فيه غرض أعلم الناس بالسنة و يسفه فيما لا غرض له فيه، و هذا و نحوه مما يأتى فى غير الامام احمد يعرفك ما فى قلبه من الخبث، و عمى بصيرته و انه لا عليه فيما يقوله.

رمزه فى قوله: (مكة افضل بالاجماع)

و من فجوره ادعاء الاجماع على ما يقوله و يفتى به كهذه الفتوى مع شهرة الخلاف فيها فأكثر اهل المدينة قائلون بان المدينة أفضل من مكة، و اهل الكوفة قالوا مكة افضل من المدينة، و محل الخلاف فى غير الموضع الذى ضم سيد



الأولين والآخرين، أما هو فالاجماع منعقد على انه افضل من مكة و سائر البقاع، فسكوت الحبيث عن هذا دليل على خبث في باطنه في حق سيد الأولين والآخرين.

رمزه الى تكفير الصديق عليه السلام في قوله في بعض تصانيفه «من قال الله و رسوله في امر يلحقه فانه يكون مشركا»

و في هذه الفتوى رمز الى عدم الاعتداد بقول أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه فأنه من القائلين بأن المدينة أفضل من مكة، و يدل على ما قلته من الرمز تخطئته في الطلاق و عدم اعتداده بذلك، كما رمز الى تكفير الصديق عليه السلام في قوله في بعض تصانيفه (من قال الله و رسوله في أمر يلحقه فانه يكون مشركا، فان الصديق عليه السلام لما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (ما أبقيت لاهلك)، قال: أبقيت لهم الله و رسوله^١.

و يؤيد ما قلته ما هو مشهور في كتبه و عند أتباعه (لا ينبغي أن ينسب الى غير الله ضر و لا نفع و لا أنه يغنى)، و هذا من الدسائس التي يلبس بها على كثير من الناس، لا سيما الضعفاء في العلم و أصحاب الازهان الجامدة، فهي كلمة حق أريد بها باطل و قد قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَمَا نَقْمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾^٢ و قال تعالى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ﴾^٣، فهذا نص القرآن العظيم في الذين يقولون إنه شرك.

فقولهم قدح في القرآن الكريم و في رسول الله صلى الله عليه وسلم لاقاره الصديق عليه السلام على هذا القول الذي هو شرك في زعمهم.

١ . سنن الترمذی، ج ٥، ص ٢٧٧

٢ . التوبة: ٧٤

٣ . التوبة: ٥٩

من الامور الخبيثة التي وقف عليها الحصني في فتاويه

(٥) ومن الامور الخبيثة التي وقفت عليها في فتاويه ما فيه: (ان بعض المكاسين مثاب في وظيفة المكس بل أبلغ من ذلك. وأقبض عنان الكلام فيه لما أخشى مما يترتب على التصريح من اهل المكس ونجرتهم عليه).

و قرر ما قاله بتقرير مقبول في شق واهمل الآخر، فلما وقفت على ذلك قَبَّ بدني و هَجْتُ على الكلام في ذلك، وكان شخص من الحنابلة يدعى بعلاء الدين بن اللحام البعلبكي عظيماً عندهم، وصنف في مذهب الامام، فاتيته وهو في حلقة في الجامع الأموي يقرأ عليه بعض تصانيفه، فسألته عن شيء يتعلق بمسألة تقرأ عليه في كتابه فلم يجب، ثم اخرى فلم يجب، ثم قلت: ما هذه المسألة التي ذكرها الشيخ تقي الدين بن تيمية في المكس؟، فشرع يقرر ما قرره ابن تيمية فأخذت الشق الآخر وقررت، فسكت ولم يجد جواباً، فقلت: يلزم احد شيئين: إما بطلان ما قاله أو تكفيره، فقال هذه المسألة ليست في فتاويه وأنا اختصرتها، وهذه قاعدة من قواعدهم يبحثون مع الخصم، فان ظفروا به فلا كلام، وان ظفر بهم قالوا هذه ماهي في كلامه، فهم خلف امامهم في المكر والخديعة والكذب، وقد خاب من الفتری.

تفرقته في التوسل بالنبي ﷺ بين حياته و بعد وفاته

(٦) ومن الامور المتقدمة عليه، وهو من أقبح القبائح و شر الأقوال وأخبثها مسألة التفرقة، (أي تفرقته بين حياة النبي ﷺ فيجوز التوسل به عنده بدعائه فقط، و بعد موته ﷺ لا يجوز التوسل به ﷺ عنده)، التي أحدثها اليهود، و استمر عليها أتباعهم، و يقطع الواقف عليها بأن القائلين بها من متغالي اهل الزيف و الزندقة، و ان ابن تيمية الذي يصفه بعضهم بأنه بحر في العلم لا يستغرب فيه ما قاله بعض الأئمة عنه من أنه زنديق مطلق.



و سبب قوله هذا أنه تتبع كلامه فلم يقف له على اعتقاد لأنه فى مواضع عديدة يكفر فرقة ويضللها، و فى آخر يعتقد ما قالته أو بعضه، مع أن كتبه مشحونة بالتشبيه والتجسيم والاشارة الى الازدراء بالنبي ﷺ والشيوخ، و تكفير عبدالله بن عباس رضي الله عنه وجعله عبدالله بن عمر رضي الله عنه من المجرمين و تبديعه وتضليله له، ذكر ذلك فى كتاب له سماه (الصراط المستقيم والرد على اهل الجحيم) اهـ - كلام التقى الحصنى بتصرف فى بعضه واختصار - .

حال ابن تيمية فى الدرر الكامنة لابن حجر الحافظ

أطنب الحافظ ابن حجر فى ترجمة ابن تيمية فى الدرر الكامنة فذكر الاطراء البليغ فيه، و ذكر انتقاد العلماء له، و انى انقل ما ذكره من انتقاد العلماء له . قال: أول ما أنكر وقام عليه العلماء سنة ٦٩٨ بسبب المسألة الحموية، ثم طلب الى مصر سنة ٧٠٥ وحبس بها، ثم نقل منها سنة ٧٠٩ الى الاسكندرية، ثم اعيد الى القاهرة، ثم ارجع الى الاسكندرية، ثم افرج عنه سنة ٧١٢ و رجع الى الشام .

و قد عقد له مجلس فى التاريخ الأول سئل فيه عن عقيدته، فأملى منها شيئاً ثم أحضروا عقيدته الواسطية فقرئ شئ منها، و بحثوا فى مواضع منها، ثم اجتمعوا بعد أيام و قرروا الصفى الهندى لمناظرته ثم أخروه، و قدموا الكمال الزملىكانى، ثم انفصل الأمر، على أنه أشهد على نفسه أنه شافعى المعتقد فاشاع اتباعه أنه انتصر فغضب خصومه، و رفعوا واحداً منهم الى القاضى جلال الدين القزوينى فعززه، و كذلك فعل القاضى الحنفى باثنين من أتباعه، ثم قاموا عليه فى سنة (٧١٩) بسبب مسألة الطلاق، و أكد عليه المنع من الفتيا، ثم عقد

له مجلس سنة (٧٢٠)، ثم حبس بقلعة دمشق ثم اخرج سنة (٧٢١)، ثم قاموا عليه سنة (٧٢٦)، بسبب مسألة الزيارة وحبس بالقلعة إلى ان مات سنة (٧٢٨)، ونسبوه الى التجسيم لما ذكره في عقيدته الحموية والواسطية وغيرهما في ذلك، كقوله ان اليد والقدم والساق والوجه صفات حقيقية لله تعالى، وانه مستو على العرض بذاته، فقليل له يلزم من ذلك التحيز والانقسام.

فقال: أنا لا اسلم أن التحيز والانقسام من خواص الأجسام، فالزم بأنه يقول بالتحيز في ذات الله تعالى، وخطأ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وخطأ أمير المؤمنين علياً كرم الله وجهه في سبعة عشر موضعاً خالف نص الكتاب.

و نسبوه ايضاً الى النفاق لقوله هذا في على كرم الله وجهه، و لقوله ايضاً فيه انه كان مخذولاً حيثما توجه و انه حاول الخلافة مراراً فلم ينلها، و انما قاتل للرياسة لا للديانة، و لقوله ايضاً انه كان يحب الرياسة، و لقوله ايضاً فيه أبو بكر أسلم شيخاً يدرى ما يقول، و على أسلم صبيبا و الصبي لا يصح اسلامه على قول، و بكلامه في خطبة على رضي الله عنه بنت أبي جهل، و مات و ما نسيها.

و قال ان عثمان رضي الله عنه كان يحب المال؛ و نسبوه الى الزندقة لقوله إن النبي ﷺ لا يستغاث به، و نسبه قوم الى السعى في الامامة الكبرى لانه كان يلهج بذكر ابن تومرت و بطريه، و كان اذا حوَّق و ألزم يقول: لم ارد هذا، و انما اردت كذا، فيذكر احتمالاً بعيداً. و دار بينه و بين أبي حيان كلام فجرى ذكر سيويه فأغلظ ابن تيمية القول فيه و قال يفشر سيويه و ما كان نبي النحو بل اخطاء في الكتاب في ثمانين موضعاً لا تفهمها أنت فنافره أبو حيان اهـ - ملخصاً من «الدرر الكامنة» - .



تعليقي و مناقشتي لبعض ما نقله الحافظ في ابن تيمية

فقلوه: (و قرروا الصفى الهندى لمناظرته ثم أخروه)، مجمل بينه العلامة تاج الدين السبكي فى طبقاته الكبرى فى ترجمة الصفى الهندى قال: ولما وقع لابن تيمية فى المسألة الحموية ما وقع و عقد له المجلس بدار السعادة بين يدى الأمير تنكيز، و جمعت العلماء، و أشاروا بأن الشيخ الهندى يحضر فحضر، و كان الهندى طويل النفس فى التقرير إذا شرع فى وجه يقرره لا يدع شبهة و لا اعتراضاً الا و قد أشار اليه فى التقرير، بحيث لا يتم التقرير الا و يعز على المعارض مقاومته.

فلما شرع يقرر أخذ ابن تيمية يعجل عليه - على عادته - و يخرج من شىء الى شىء، فقال له الهندى: ما أراك يا ابن تيمية إلا كالعصفور، كلما أردت قبضه من مكان قر الى مكان آخر، و كان الهندى شيخ الحاضرين كلهم و كلهم صدر عن رأيه، و حبس ابن تيمية بسبب تلك المسألة المتضمنة قوله بالجهلة، و نودى عليه فى البلد و على أصحابه و عزلوا من وظائفهم اهـ.

قلت: دل هذا ان الذى عادته فى المناظرة العجلة فى الكلام و الخروج من البحث المتناظر فيه الى شىء آخر، ليس بعالم و لا يعرف آداب المناظرة و هذا دأب هذا المفتن به فى جميع تأليفه، يخرج من مسألة قبل ان يحققها الى اخرى.

و قد تقدم بهتانه على العلماء فى التوسل بالنبي ﷺ بأن فيه قولين لهم، ثم وثب قبل تحقيق القولين المزعومين الى مسألة الحلف بالنبي ﷺ.

توفى الصفى الهندى سنة خمس عشرة و سبعمائه، قالوا: كان أعلم اهل الأرض بمذهب الأشعرى فى الشام، كما ان عصره علاء الدين الباجى أعلم به فى مصر.

وقوله (و قدموا الكمال الزملكانى)، مجمل أيضاً بينه واعترف به المفتن بابن تيمية ابن شاكراً فى تاريخه قال: ان كمال الدين الزملكانى أفحم ابن تيمية، فخاف هذا على نفسه فأشهد الحاضرين على نفسه بأنه شافعى المذهب و يعتقد ما يعتقد الامام الشافعى، و قد تقدم هذا فى نقل العلامة الحصنى.

فقوله: ثم انفصل الأمر الخ... دليل على افحام الزملكانى له، و الزملكانى من تلامذة الصفى الهندى، و قول الحافظ فى أثناء ترجمته: (و قام القاضى زين الدين بن مخلوف المالكى مع الشيخ نصر المنبجى و بالغ فى أذى الخنابلة)، مجمل مردود بما تقدم من كلام ابن شاكراً الذى نقله الحصنى.

قال: فلما كان ثانى يوم وصل مملوك ملك الامراء على البريد من مصر، و أخبر أن الطلب على ابن تيمية كثير، و ان القاضى المالكى قائم فى قضيته قياماً عظيماً، و أخبر بأشياء كثيرة وقعت من الخنابلة فى الديار المصرية و ان بعضهم صفع اهـ.

فهذا يدل على ان المالكى إنما شدد على الخنابلة لنشرهم عقيدة شيخهم الحرانى فى المسلمين جهاراً.

و قال الحافظ ايضاً: و اتفق ان قاضى الخنابلة شرف الدين الحرانى كان قليل البضاعة فى العلم، فبادر الى اجابتهم فى المعتقد، و استكتبوه خطه بذلك اهـ.

و لا معنى لهذا الكلام الا المدافعة عن عقيدة الحرانى الفاسدة، و الطعن فى قضية المسلمين الأربعة و فى علمائهم، فان كان منه فهو مردود عليه بعقيدة ابن تيمية العوجاء المسجلة عليه جميع كتبه الواضحة و ضوح الشمس فى رابعة النهار، و قد تعقبه هو فى بعضها - كما سأذكره - و ان كان قلد فيه البرزالى فقد قال: (قرأت ذلك فى تاريخ البرزالى) فالبرزالى زميل لابن تيمية محدث مفتن به.

قال التاج السبكي فى طبقاته الكبرى فى ترجمة المحدث المزي المتوفى سنة اثنتين وأربعين وسبعمئة، وهذه الرفقة المزي والذهبي والبرزالي وكثير من أتباعهم أضربهم أبو العباس بن تيمية إضراراً بيناً، وحملهم من عظام الأمور أمراً ليس هيناً، وجرهم الى ما كان التباعد عنه أولى بهم وأوقفهم فى دكاك من نار المرجو من الله تعالى ان يتجاوزها لهم ولأصحابهم اهـ.

وقال الحافظ أيضاً: عقد له مجلس فى الثالث والعشرين من رمضان بعد صلاة الجمعة، فادعى عليه عند المالكي فقال: هذا عدوى، ولم يجب عن الدعوى فكرر عليه فأصر فحكم المالكي بحبسه وحبس فى برج اهـ.

وكلام ابن شاکر الذى نقله التقي الحصنى فى هذا المجلس المنعقد لابن تيمية بالقاهرة أصح وأبين من هذا ونصه:

عقد لهم مجلس بقلعة القاهرة بحضرة القضاة والفقهاء والعلماء والأمراء، فتكلم الشيخ شمس الدين عدنان الشافعى، وادعى على ابن تيمية فى امر العقيدة، فذكر منها فصلاً فشرع ابن تيمية فحمد الله تعالى وأثنى عليه، وتكلم بما يقتضى الوعظ، فقليل له: يا شيخ ان الذى تقول نحن نعرفه، ومالنا حاجة الى وعظك، وقد ادعى عليك بدعوى شرعية فأجب.

فأراد ابن تيمية ان يعيد التحميد فلم يمكنه من ذلك بل قيل له أجب فتوقف وكرر عليه القول مراراً، فلم يزداهم على ذلك شيئاً، وطال الأمر، فعند ذلك حكم القاضى المالكي بحبسه وحبس أخويه معه، فحبسوه فى برج من أبراج القلعة اهـ.

وعلى فرض صحة كلام ابن حجر المنقول من تاريخ البرزالي لا يصح لمن ادعى عليه بدعوى شرعية عند أى حاكم ان يمتنع عن الجواب عنها بزعم ان الحاكم عدوه، ولقد كان من اللازم لغطرسته وتشيوخه على الاسلام أن يكون

جوابه عن هذه الدعوى سهلاً جداً، لأن القضاة والعلماء الحاضرين في المجلس لا يصلون الى مرتبة تلامذته، فكانت قطرة من بحر علمه الذي يدعيه ويعتقده فيه المطموسون كافية في اغراق جميع الحاضرين، فامتناعه عن الجواب عنها مع تكرار طلبه منه في نقل ابن حجر، وحيدته عن الجواب عنها الى الشاء على الله، و وعظ الحاضرين في كلام ابن شاکر مع تكرار طلبه منه ايضاً برهان على جهله و تلبيسه و سوء عقيدته.

و اذا كان قد أفحم في دمشق التي هي تابعة لمصر، فافحامه في القاهرة التي هي مقر السلطنة و وكر العلماء الأعلام من باب أولى.

قال التاج السبكي في طبقاته الكبرى في ترجمة علاء الدين الباجي المتوفى بالقاهرة سنة أربع عشرة و سبعمائة:

كان أعلم اهل الأرض بمذهب الأشعرى في علم الكلام، و كان هو بالقاهرة و الهندي بالشام القائمين بنصرة مذهب الأشعرى.

ثم قال: و لما راه ابن تيمية عظمه و لم يتكلم بين يديه، فأخذ الشيخ علاء الدين يقول: تكلم نبحت معك، و ابن تيمية يقول مثلى لا يتكلم بين يديك أنا وظيفتي الاستفادة منك اهـ.

و قال الحافظ أيضاً: و تعصب سالار لابن تيمية، و أحضر القضاة الثلاثة الشافعي و المالكي و الحنفي، و تكلم معهم في اخراجه (أى من السجن) فانفقوا على أنهم يشترطون شروطاً، و ان يرجع عن بعض العقيدة فأرسلوا اليه مرات في الحضور اليهم فامتنع و استمر اهـ.

أقول: لقد تفلّت هذا المفتتن به من مجلس العلماء و القضاة الذى عقد له بالقاهرة لتحقيق الدعوى التي اقيمت على فساد عقيدته، برفضه الجواب عنها و وعظه، ولكنه تحقق أن السجن الذى حكم به عليه لا يخرج منه حتى يجيب عن

الدعوى المقامة عليه، فلجأ الى امراء السلطان ابن قلاوون و لبس عليهم، فقاموا دونه و سلا ر هذا أكبرهم، و اتفاق القضاة الثلاثة و اشترطهم على سلا ر فى اخراجه شروطا منها رجوعه عن بعض العقيدة يبطل ما قاله الحافظ ابن حجر أولاً من أن القاضى المالكى قام فى أمره، و بالغ فى أذى الحنابلة، و ارساهم اليه مرات للحضور عندهم لمحاqqته فى عقيدته، و امتناعه فى كلها من الحضور، و رضاه بالمكث فى السجن دليل على جهله و تليسه و سوء عقيدته.

فلو كان شيخاً للاسلام بحق ما تأخر لحظة واحدة عن مناظرة المبطلين - فى زعمه - و لو كان شيخاً للاسلام بحق، و الاسلام محصور فيه و فى أتباعه لوجبت عليه المبادرة لقطع الكافرين بحجج الاسلام، لأن القضاة الثلاثة أشاعرة، و الأشاعرة كفار - فى زعمه -، و لو كان عالماً و للعلم وقار يحجز حامله عن السفاهة و البذاءة ما تترس عن مناظرتهم بالامراء، ولكن ليس عنده الا الغطرسة و التكفير و التحقير و الشتم و الخنا.

و هذا بعض من بضاعته هذه سجله على نفسه فى أول الجزء الخامس من المسائل التسعينية من فتاواه: طلب من أمراء مصر أن يسمعوا كلامه و حدهم معه بدون حضور العلماء، ثم بعد ذلك يجتمع بالعلماء بحضرتهم، و أبى أن يحضر مجلس القضاة و العلماء، و لما كرروا طلب حضوره الى مجلسهم مع رسولهم أغلظ للرسول بالسب.

قائلاً: يا مبدلين! يا مرتدين عن الشريعة! يا زنادقة! و كلاماً كثيراً اهـ.

اهذه أيها العقلاء اخلاق العلماء أم أخلاق السفلة و السفهاء؟ كل إناء يرشح بما فيه و سلاح العاجز الشتم، ان الهزء من اخلاق الجاهلين، قالت بنو إسرائيل لموسى عليه الصلاة و السلام: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوءاً قَالَ أَعُوذُ بِاللّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾، فكيف بالسب و الاقذاع؟



و قول الحافظ ايضا: (ثم قاموا عليه فى سنة ٧١٩ بسبب مسألة الطلاق و أكد عليه المنع من الفتيا)، أى علماء و قضاة دمشق أيضاً لما أفتى بأن الطلاق الثلاث بلفظ واحد لا يقع الا واحدة صحيح.

قال الامام المحقق أبو الحسن السبكي فى مقدمة كتابه «الدرة المضية» فى الرد على ابن تيمية ما نصه:

و اما ما أحدثه فى الفروع، فأمر قد عمت به البلوى، و هو الافتاء فى تعليق الطلاق على وجه اليمين بالكفارة عند الحنث، و قد استروح العامة الى قوله، و تسارعوا اليه، و خفت عليهم احكام الطلاق، و تعدى الى القول بأن الثلاث لا تقع مجموعة إذا أرسلها الزوج على الزوجة، و كتب فى المسألتين كراريس مطولة و مختصرة أتى فيها بالعجب العجائب، و فتح من الباطل كل باب.

و كان الله تعالى قد وفق لبيان خطئه، و تهافت قوله و مخالفته لكتاب الله و سنة رسوله ﷺ و اجماع الامة، و قد عرف ذلك خواص العلماء و من يفهم من عوام الفقهاء، ثم بلغنى انه بث دعائه فى اقطار الأرض لنشر دعوته الخبيثة، و أضل بذلك جماعة من العوام و من العرب و الفلاحين و اهل البلاد البرانية، و لبس عليهم مسألة اليمين بالطلاق حتى أوهمهم دخولها فى قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾^١ و كذلك فى قوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾^٢، فعسر عليهم الجواب و قالوا هذا كتاب الله تعالى، و بقى فى قلوبهم شبه من قوله حتى ذاكرنى بذلك بعض المشايخ ممن جمع علماً و عملاً، و بلغ من المقامات الفاخرة الموصلة الى الآخرة أملاً، و رأيته متطلعاً الى الجواب عن هذه الشبهة و بيان الحق فى هذه المسألة على وجه مختصر يفهمه من لم يمارس

١ . البقرة: ٢٢٥

٢ . التحريم: ٢



كتب الفقه ولا ناظر في الجدل، فكتبت هذه الأوراق على وجه ينتفع به من نور الله قلبه وأحب لزوم الجماعة وكره تبعية من شذ الشياطين وبالله أستعين اهـ.

كلام التقي الحصني ايضاً في ابن تيمية

وقال العلامة تقي الدين الحصني في دفع شبه من شبه وتمرد: ومن قواعده المقررة عنده، وجرى عليها أتباعه التوقي بكل ممكن، حقاً كان أو باطلاً، ولو بالأيمان الفاجرة سواء كانت بالله عز وجل أم بغيره.

وأما الحلف بالطلاق فانه لا يوقعه ألبتة ولا يعتبره سواء كان بالتصريح أم الكناية أم التعليق أم التنجيز، وهذا مذهب الشيعة فانهم لا يرونه شيئاً، وإشاعته هو وأتباعه أن الطلاق الثلاث واحدة خزعبلات ومكر، والآفهو لا يوقع طلاقاً على حالف به ولو آتى به في اليوم مائة مرة على أى وجه، سواء كان حثاً أم منعاً أم تحقيق خبر، فاعرف ذلك، وإن مسألة الثلاث إنما يذكرونها تستراً وخديعة، وقد وقفت على مصنف له في ذلك وكان عند شخص شريف زينبي وكان يرد الزوجة الى زوجها في كل واقعة بخمسة دراهم، وإنما أطلعني عليه لأنه ظن أنى منهم فقلت له: يا هذا أترك قول الامام احمد وقول بقية الأئمة بقول ابن تيمية؟ فقال اشهد على أنى تبت وظهر لى أنه كذب في ذلك، ولكن جرى على قاعدتهم في التستر والتقية، فنسأل الله تعالى العافية من المخادعة فانها صفة اهل الدرك الأسفل اهـ.

وقوله: (ثم قاموا عليه سنة ٧٢٦ بسبب مسألة الزيارة وحبس بالقلعة إلى أن مات سنة ٧٢٨)، أى علماء دمشق أيضاً صحيح أيضاً، فقد أفتى بأن شد الرحال الى زيارة قبره عليه السلام بدعة ومعصية لا يجوز قصر الصلاة فيها، وقد ردّ عليه فيها علماء أعلام في مقدمتهم الامام السبكي، وقد تقدم تلخيصى لكتابه.

و قوله: (و نسبوه الى التجسيم لما ذكره فى عقيدته الحموية و الواسطية و غيرهما الى قوله و خطأً عمر بن الخطاب) صحيح أيضاً، و لو لم يدل على تجسيمه من كلامه الا زعمه ان اليد و القدم و الساق و الوجه صفات حقيقية لله تعالى، و أنه تعالى مستو على العرش بذاته لكفى.

قد افترى في هذا الزعم على الله تبارك و تعالى و على رسوله ﷺ

و قد افترى هذا الزعم على الله تعالى و على رسوله ﷺ و على السلف الصالح الذين يلبس بهم على الأغبياء و أشباههم أربع مرات، تسميته للمذكورات بالصفات، و زعمه أنها حقيقية، و زعمه أنه تعالى مستو على العرش بصيغة اسم الفاعل، و بذاته، فلو استظهر بمشبهة الأرض جميعاً على اثبات هذه الاربعة فى كتاب الله عز و جل، أو فى سنة رسول الله ﷺ أو عن أى واحد من السلف الصالح لم يستطع، و الزام العلماء له بأنه قال بالتحيز فى ذات الله تعالى صحيح، و عدم تسليمه كون التحيز و الانقسام من خواص الاجسام دليل على نقصان عقله و مكابرته.

قال الامام المحقق أبو الحسن السبكي فى طليعة رسالته: (الدرة المضية فى الرد على ابن تيمية) ما نصه: أما بعد! فانه لما أحدث ابن تيمية ما أحدث فى اصول العقائد، و نقض من دعائم الاسلام الأركان و المعاهد، بعد أن كان مستتراً بتبعية الكتاب و السنة مظهراً أنه داع الى الحق هاد الى الجنة، فخرج عن الاتباع الى الابتداع و شذ عن جماعة المسلمين بمخالفة الاجماع، و قال بما يقتضى الجسمية و التركيب فى الذات المقدسة و ان الافتقار الى الجزء ليس بمحال، و قال بحلول الحوادث بذات الله تعالى، و ان القرآن محدث تكلم الله به بعد أن لم يكن، و انه يتكلم و يسكت و يحدث فى ذاته الارادات بحسب



المخلوقات، و تعدى فى ذلك الى استلزام قدم العالم (و التزامه) بالقول بأنه لا أول للمخلوقات، فقال بحوادث لا أول لها، فأثبت الصفة القديمة حادثة، و المخلوق الحادث قديماً، و لم يجمع أحد هذين القولين فى ملة من الملل و لا نحلة من النحل، فلم يدخل فى فرقة من الفرق الثلاثة و السبعين، و كل ذلك و ان كان كفراً شنيعاً مما تقل جلته بالنسبة الى ما أحدث فى الفروع، فان متلقى الاصول عنه و فاهم ذلك منه هم الأقلون و الداعى اليه من أصحابه هم الأزدلون، و إذا حوققوا فى ذلك أنكروه و فروا منه، كما يفرون من المكروه، و نبهاء أصحابه و متدينوهم لا يظهر لهم الا مجرد التبعية للكتاب و السنة و الوقوف عند ما دلت عليه من غير زيادة و لا تشبيه و لا تمثيل اهـ.

قال الحافظ ابن حجر فى كتاب التوحيد

و قال الحافظ ابن حجر فى فتحه فى كتاب «التوحيد» فى شرح قوله ﷺ: «كان الله و لم يكن شىء قبله» ما نصه:
تقدم فى بدء الخلق بلفظ و لم يكن شىء غيره، و فى رواية أبى معاوية: «كان الله قبل كل شىء» و هو بمعنى: «كان الله و لا شىء معه» و هى أصرح فى الرد على من أثبت حوادث لا أول لها (من رواية الباب) و هى من مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيمية اهـ.

تخطئته و طعنه فى مسألة الطلاق الثلاث

و قوله: (١) (و خطأ امير المؤمنين عمر بن الخطاب)، أراد به تخطئته له فى ايقاعه الطلاق الثلاث بلفظ واحد ثلاثاً بمحضر علماء الصحابة مهاجرين و

أنصاراً، فلا اختصاص للفاروق بالطعن و التخطئة فقد طعن و خطأ الصحابة الذين وافقوه عليها و خالف اجماعهم و اجماع من بعدهم من علماء الأمة، و قد ثرثر ابن القيم فى هذه المسألة فى هديه و توقح و تغطرس و مدح نفسه، و شيخه الحرانى قال فى ج ٣ ص ٦٢ منه:

و ليس التحاكم فى هذه المسألة الى مقلد متعصب و لا هباب للجمهور، و لا مستوحش من التفرد اذا كان الصواب فى جانبه، و انما التحاكم فيها الى راسخ فى العلم قد طال فيه باعه و أسهب فى اطراء نفسه.

ثم قال: فقد توفى النبى ﷺ عن أكثر من مائة ألف عين، كلهم قد راه و سمع منه، فهل يصح لكم عن هؤلاء كلهم أو عشرهم أو عشر عشرهم أو عشر عشر عشرهم القول بلزوم الثلاث بفم واحد؟

ثم قال: لم يخالف عمر اجماع من تقدمه بل رأى إلزامهم بالثلاث عقوبة لهم اهـ.

قوله و ليس التحاكم فى هذه المسألة الى مقلد متعصب، يصدق عليه المثل: (رمتنى بدائها و انسلت)، و لا شك عند كل عاقل ان التقليد و التعصب لعلماء خير القرون خير و أولى من تقليده و تعصبه للحرانى الذى جاء فى القرون المتأخرة عند الموازنة، و الوقح الذى لم يتأدب بآداب الشرع الشريف، و من آدابه مراعاة السواد الأعظم، كما قال ﷺ: «عليكم بالجماعة فانما يأكل الذئب من الغنم القاصية»^١، خليق بعدم الهيبة من الجمهور و عدم الاستيحاس من التفرد، و معاذ الله ان يكون الصواب فى جانب الشاذ الطاعن فى الامة الاسلامية جمعاء سلفها و خلفها.

و قوله: (و إنما التحاكم فيها الى راسخ فى العلم قد طال فيه باعه إلى آخر هذه)، بلغ فى الغطرسة و التعاضم على خير القرون فمن بعدهم متتاهما.
و قوله: (فقد توفى النبى ﷺ أكثر من مائة ألف الخ...)، رده الكمال ابن الهمام بما نصه:

و قول بعض الحنابلة القائلين بهذا المذهب، (توفى رسول الله ﷺ عن أكثر من مائة الف الخ) باطل... أما أولاً: فاجماعهم ظاهر فانه لم ينقل عن أحد منهم أنه خالف عمر رضي الله عنه حين أمضى الثلاث، و ليس يلزم فى نقل الحكم الاجماعى عن مائة ألف أن يسمى كل ليلزم فى مجلد كبير حكم واحد، على انه اجماع سكتوى.

و اما ثانياً: فان العبرة فى نقل الاجماع، نقل ما عن المجتهدين لا العوام، و المائة الالف الذين توفى رسول الله ﷺ عنهم لا يبلغ عدة الفقهاء المجتهدين منهم أكثر من عشرين، كالخلفاء و العبادلة و معاذ بن جبل و زيد بن ثابت و أبى هريرة رضي الله عنه و قليل، و الباقيون يرجعون اليهم و يستفتون منهم.

و قد أثبتنا النقل عن أكثرهم صريحاً بايقاع الثلاث، و لم يظهر لهم مخالف، فماذا بعد الحق الا الضلال؟ و عن هذا قلنا: لو حكم حاكم ان الثلاث بفهم واحد واحدة لم ينفذ حكمه لأنه لا يسوغ الاجتهاد فيه فهو خلاف لا اختلاف، و الرواية عن أنس رضي الله عنه بأنها ثلاث أسندها الطحاوى و غيره.

و غاية الأمر أن يصير كبيع امهات الأولاد اجمع على نفيه، و كن فى الزمن الاول يُبَعَنَ، و بعد ثبوت اجماع الصحابة رضي الله عنهم لا حاجة الى الاشتغال بالجواب اهـ.

و أما دعواه الاجماع القديم و انه لم تجمع الامة على خلافه فهى دعوى عجيبة غريبة، لا أدرى كيف ساغ لابن القيم أن يتوكأ عليها و يتخذها حجة، مع

ان انعقاد الاجماع لا يكون الا اذا صح اشتهاار الفتوى بما زعمه و بلوغها للكل و
الاقرار و السكوت عليها، و كل ذلك لم يثبت، و انما اخذ ذلك من سياق رواية
ابن عباس رضي الله عنه و قد علمت ما فيه، على أنه لو صح ان فيه اجماعاً قديماً سابقاً
على مناداة عمر يلزم ان عمر خالف السنة الصحيحة و خالف الاجماع أيضاً
بمحض رأيه.

و يلزم منه أن كل من فى عصر عمر، وكان موجوداً وقت المناداة و وافقوه
على ما أمضاه قد خالفوا السنة و الاجماع ايضاً، مع أن الذين وافقوه عل ذلك
هم جميع المجتهدين فى عصره من الصحابة و التابعين، إذ لم ينقل عن أحد منهم
أنه خالفه، فتكون الامة قد أجمعت ثانياً على خلاف ما أجمعت عليه أولاً، فيلزم
أن تكون الامة قد أجمعت على خطأ: اما أولاً و اما ثانياً و كل ذلك باطل.
و اما قوله: (ولكن رأى أمير المؤمنين أن الناس قد استهانوا بأمر الطلاق
الخ...) (...

فهو قول باطل، لأن العقوبة لا يجوز ان تكون بما يخالف السنة و الاجماع، و
احداث حكم على خلافهما و حاشا عمر أن يرى من المصلحة عقوبة الناس
باحداث حكم على خلاف السنة و الاجماع، مع ان احداث ذلك أكبر جرماً مما
فعله الناس لو صح اه تحقيق شيخنا العلامة المرحوم محمد بخيت المطيعى،
والشوكانى من المتشبعين بما لم يُعطوا، المقدسين ابن تيمية، و هو أشد فى هذه
المسألة وقاحة و سفاهة من ابن القيم قال فى نيل أوطاره: و الحاصل ان القائلين
بالتابع قد استكثروا من الأجوبة على حديث ابن عباس، (و كلها خارجة عن
دائرة التعسف)، و الحق أحق بالاتباع فان كانت تلك المحاماة لأجل مذاهب
الأسلاف فهى أحقر و أقل من ان تؤثر على السنة المطهرة، و ان كانت لأجل
عمر بن الخطاب، فأين يقع المسكين من رسول الله ﷺ؟ ثم أى مسلم يستحسن
عقله و علمه ترجيح قول صحابى على قول المصطفى ﷺ؟ اهـ.



قوله و كلها خارجة عن دائرة التعسف حجة عليه، و لعله أراد و كلها غير خارجة عن دائرة التعسف، فطمس الله بصيرته أو بصيرة صاحب المطبعة فحذف لفظة (غير).

أين في السنة المطهرة انه ﷺ قال من طلق امرأته ثلاثا بلفظ واحد فهو واحدة
و قوله: فان كانت تلك الحمامة الى قوله و ان كانت لأجل عمر، مشتمل على سفاهة و تحقير صريحين للامة الاسلامية جمعاء سلفها و خلفها و على افتراء على السنة المطهرة، فيقال له و لأشباهه الجعجعين المتغطرسين، أين في السنة المطهرة أنه ﷺ قال من طلق امرأته ثلاثا بلفظ واحد فهو واحدة؟ فلو استظهرتم بمبتدعة الأرض جميعاً على اثبات هذا عن النبي ﷺ لم تستطيعوا.
و قوله (و ان كانت لأجل عمر بن الخطاب فاين يقع المسكين من رسول الله ﷺ)، ازدراء صريح للفاروق الذي قال فيه النبي ﷺ: «ان الله جعل الحق على لسان عمر و قلبه» - أخرجه الامام احمد و الترمذى عن ابن عمر و أبو داود و الحاكم عن أبي ذر و أبو يعلى و الحاكم عن أبي هريرة و الطبرانى عن بلال و معاوية - و لعلماء الصحابة الذين وافقوه على وقوع الثلاث بلفظ واحد فلفظة المسكين دالة على ازدرائه باجماع الصحابة رحمهم الله على رأى معبوده الحرانى ان يكونوا كلهم مساكين، و قوله (ثم ائى مسلم الى آخر الهراء) كلمة حق اريد بها باطل، و تقويم قوله يستحسن عقله، يسوغ له عقله و علمه تقديم قول صحابى الخ...، و الأحسن و الأخضر تعبيراً أن يقول لا يسوغ لأى مسلم أن يقدم قول صحابى على قول المصطفى ﷺ.

هو في زعمه مجتهد كبير ويوجب الاجتهاد في دين الله على جميع الناس

و كل مسلم يقول بموجب هذا - و هو فى زعمه مجتهد كبير، و بموجب الاجتهاد فى دين الله على جميع الناس حتى الغوغاء أتباع كل ناعق و الأجلاف. و قد ازداد الأوباش المجتهدون فى عصرنا هذا كثرة، و هاهم منتشرين فى أنحاء المعمورة يفسرون كلام الله تعالى برأيهم، و ينزلون السنة المطهرة على حسب أهوائهم، و يطعنون فيها، اذا صادمت أهواءهم و لو كانت متواترة أو صحيحة، و أسس اجتهادهم: وقاحة وجه حدهُ يَفْلُق الصَّخر، و موضوعه و غايته: ادعاء السلفية للتلبس على العامة، و الطعن فى أئمة الدين و علمائه.

فأركان اجتهادهم ثلاثة: الوقاحة و ادعاء السلفية و الطعن فى العلماء الماضين، لا يتم و لا يكمل إلا بها، و هو بهذا الرأى الفاسد مصادم لحكمة الله تعالى فى خلقه، فانه عز و جل كما جعل الناس مختلفين فى الألوان و الألبسة جعلهم مختلفين فى الفقر و الغنى و العلم و الجهل و الصنائع و المهن، فلو جعلهم تعالى كلهم أغنياء أو فقراء أو علماء أو زراعيين أو حدادين أو ... لم يعمر الكون أبداً، و لو جعلهم تعالى كلهم مجتهدين لبطلت الآية الشريفة الدالة على سائل و مسؤول، ﴿فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^١ و بطلت أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾^٢ و اولوا الامر هم العلماء المجتهدون، و مصادم لسنة رسول الله ﷺ، فقد قال النبى ﷺ: «الا ليبلغ الشاهد منكم الغائب قرب مبلغ أوعى لها من سامع و رب حامل فقه الى من هو أفقه منه»^٣، و قوله ﷺ أيضاً: «قتلوه

١ . النحل: ٤٣

٢ . النساء: ٨٣

٣ . الضعفاء لابی نعيم، ص ٤٩



قتلهم الله ألا سألوا إذ لم يعلموا»، و مصادم ايضاً للواقع فانه ﷺ توفي عن اكثر من مائة ألف صحابي، والعلماء المفتون منهم لا يتجاوزون العشرين. وهذا الجمهور العظيم يرجع في الفتوى اليهم - كما اعترف بذلك ابن القيم في اول أعلام الموقعين - .

من زعم ان كل واحد من الصحابة كان كغيره من علمائهم في العلم فهو مفتر أفاك و من زعم ان كل واحد من هذا الجمهور كان كغيره من علمائهم فهو مفتر أفاك، و من زعم ايضاً ان علماء الصحابة كانوا يجبرون السائل بدليل مسألته من كتاب الله و سنة رسوله - كما ادعى هذا السخيف - فهو مفتر أفاك.

و من زعم ان جميع النوازل الفقهية منصوص عليها في كتاب الله و في سنة رسوله ﷺ فهو مفتر أفاك

و من زعم ايضاً ان جميع النوازل الفقهية منصوص عليها في كتاب الله و سنة رسوله ﷺ فهو مفتر أفاك، و الاجتهاد عند علماء الاسلام قاطبة انما هو في احكام الحلال و الحرام التي لا يوجد فيها نص في كتاب الله و لا في سنة رسوله ﷺ، و لذلك عرفوه بانه (بذل الوسع في استخراج مسألة غير منصوص عليها لادخالها تحت قاعدة منصوص عليها).

أما الافذاع و الغطسة و السب و التكفير و التحقير لعباد الله تعالى فليس اجتهاداً عند كل من له مسكة من عقل و دين و انما هو بضاعة الشيخ الحراني ورثها منه المفتنون به، و اجتهاد هذا النفاق متمثل في احسن تأليفه، و هو نيل الأوطار و ارشاد الفحول، فنيل الأوطار ملخص من فتح الباري و تلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافعي الكبير.

و الحافظ ابن حجر مؤلف هذين الكتابين، مع كونه خيراً من هذا المتشبع الجفاخ، قد عرف قدره و لم يتعد طوره، فلم يدع هذا المنصب العظيم، لعلمه بانه انما جمع كتابيه من كلام من تقدمه من العلماء، و اولئك العلماء الذين استفاد منهم هذه الثروة العظيمة كلهم من أتباع الأئمة الأربعة لم يفه اى واحد منهم بهذه الاحمقة، و هى ادعاء الاجتهاد المطلق، لعلمهم ان من تقدمهم من مشايخهم و مشايخ مشايخهم كانوا اعلم و اتقى لله منهم، و لم يرتكبها اى واحد منهم، و الذى جمعه فى اصول الفقه مضحماً اسمه زاعماً انه إرشاد الفحول، (و الفحول لا يحتاجون الى ارشاده) و انها الارشاد للحيارى، انما جمعه من كلام فحول من المقلدين للأئمة الأربعة كالأمدي و ابن الحاجب و ابن السبكي و غيرهم ممن لا يلحق هذا المتغطرس غبار أى واحد منهم، و ما كانوا متغطرسين و لا محتقرين لعباد الله تعالى، و قد تحقق من تعريف الاجتهاد انه ليس بكثرة الحفظ للمسائل، و لا بحكاية اقوال العلماء فى التأليف و المذاكرة و من ظن كهذا الجفاخ انه يحصل بهاتين معاً أو باحدهما، فهو جاهل جهلاً مكعباً، فتنازله و هو المجتهد الكبير عند نفسه الى نقل العلم عن المقلدين و الاحتجاج بأقوالهم فى كتابيه دليل على انحطاط رتبته عنهم بكثير، و هل ينزل من فى الثريا الى من فى الثرى؟ و هل هذا إلا عين التناقض؟

و لقد كان من اللازم لاجتهاده المزعوم ان يقَعده قواعد كالامام المطلبى، و يستنبط من كتاب الله و سنة رسوله ﷺ فروعاً مخالفة لفروع الأئمة المتبوعين يبرهن بها على انه مجتهد بحق، و لا يحشر نفسه فى كتيبة العلماء المقلدين لهم و لا يستظل بظلمهم أصلاً ولكن قد تحقق كل عاقل انه ليس عنده الا بضاعة قدوته الحرانى التكفير.



شحنه تأليفه باقوال العلماء المقلدين للأئمة الأربعة مع ادعائه الاجتهاد

المطلق تناقض قبيح

فان كان مجتهداً كما زعم فكيف ساغ له تقليد المقلدين للأئمة الأربعة والثقة بأقوالهم، وان كان المقلدون للأئمة الأربعة كفاراً - في زعمه - فكيف ساغت له الثقة في دين الله تعالى باقوال الكفار، والواثق في دين الله بقول الكافر؟ وقد كفر الامة الاسلامية جمعاء اتباع الأئمة الأربعة وشبهها باليهود والنصارى تشبيهاً فاسداً في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾.

تكفيره الأمة الإسلامية جمعاء

فلو كان عالماً وللعلم وقار لحجزه علمه عن تكفير مسلم واحد، فضلاً عن تكفير امة بأسرها، ولو كان في قلبه مثقال ذرة من خوف الله تعالى، لما أقدم على تكفير مسلم واحد، فضلاً عن تكفير امة بأسرها، ولو كان عنده حياء، «و الحياء من الايمان»، ما كفر مسلماً واحداً فضلاً عن تكفير امة بأسرها، وفيها من العلماء والفضلاء والمفسرين والمحدثين والفقهاء والمتكلمين والفلاسفة والأولياء والعباد والزهاد ما أدهش التاريخ وأنطق أعداء الاسلام بفضل الاسلام، (ان الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله ما يلقي لها بالاً يهوى بها في النار سبعين خريفاً) وكل من قدس نفسه واتبع هواه فلا بد أن يضل عن سبيل الله وكل من امتلاً أنانية وكبراً فلا بد ان يحتقر المسلمين (إن في صدورهم إلا كبر ما هم ببالغيه فاستعذ بالله إنه هو السميع البصير).



(٢) - وخطأ أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ايضاً فى الفتوى التى زعم أنه سئل عنها: (أيما أفضل مكة أو المدينة فأجاب (مكة أفضل بالاجماع وكتبه أحمد بن تيمية الحنبلى)، و قد تقدم هذا فى كلام العلامة الحصنى قال: و فى هذه الفتوى رمز الى عدم الاعتداد بقول عمر رضي الله عنه فانه من القائلين بان المدينة أفضل من مكة اهـ.

و ذكر العلامة ابن حجر الهيتمى فى فتاواه الحديثية عن بعض العلماء المعاصرين لابن تيمية أنه سمع على منبر جامع الحبل بالصالحية، و قد ذكر عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال:

ان عمر له غلطات و بليات و أى بليات اهـ.

و قوله: و خطأ علياً كرم الله وجهه فى سبعة عشر موضعاً خالف فيها نص الكتاب، و نسبوه ايضاً الى النفاق لقوله هذا فى على كرم الله وجهه، و لقوله ايضاً فيه الى قوله و قال: إن عثمان كان يحب المال) غير مستنكر على من رمز الى تكفير الصديق الاكبر و جهل الفاروق و علماء الصحابة و طعن فى اجماعهم ان يقول فى حيدرة كرم الله وجهه اكثر من هذا.

و قد ذكر العلامة الهيتمى فى فتاواه الحديثية عن بعض العلماء المعاصرين لابن تيمية انه ذكر حيدرة فى مجلسه فقال:

انه أخطأ فى اكثر من ثلاثمائة موضع، و نسبة العلماء له الى النفاق مأخوذة من قوله كرم الله وجهه: «و الذى فلق الحبة و برأ النسمة انه لعهد النبى الامى الى انه لا يبنى الا مؤمن و لا يبغضنى الا منافق»^١ - اخرجه الامام مسلم بن الحجاج فى صحيحه عنه . .



و أخرج الترمذی عن أبی سعید الخدری رضی اللہ عنہ قال: «كنا نعرف المنافقين ببغضهم علماً»^١ و قوله: (و الصبی لا یصح اسلامه علی قول) بہتان، و علماء الاسلام متفقون علی صحة اسلام الصبی، و لو كان صادقاً لعزاهذا القول لقائله حتی ینظر فیہ، ولكنه النصب لحیدرة خصوصاً و لبنی ہاشم عموماً، و سیأتی البرہان علیہ فیما أستخرجه من خطله من منہاجہ.

و غیر مستنکر علی من جہل الفاروق و علماء الصحابة و لم یبال باجماعہم فی

مسألة الطلاق ان یقول فی الذی تستحی منہ ملائكة الرحمن: انه یحب المال

و غیر مستنکر ایضاً علی من جہل الفاروق و علماء الصحابة و لم یبال باجماعہم علی ان الطلاق الثلاث بلفظ واحد یقع ثلاثاً، ان یقول فی الذی تستحی منہ ملائكة الرحمن انه کان یحب المال.

کتابہ (رفع الملام عن الأئمة الاعلام) لون آخر من الطعن فی الخلفاء

الراشدين رضی اللہ عنہم

و کتابہ (رفع الملام عن الأئمة الاعلام) لون آخر من الطعن فی الخلفاء الراشدين رضی اللہ عنہم و الأئمة المتبوعين رضی اللہ عنہم.

و کان العلامة عبد اللہ بن زیدان الشنقیطی یقول فیہ: إنه وضع الملام لا رفعہ، و من لامہم حتی یرفع الملام عنہم؟، و قد صدق رضی اللہ عنہ، و توضیحه ان الناس فی الصحابة رضی اللہ عنہم و فی من بعدهم من الأئمة المتبوعين، ثلاث طوائف، رافضة و خوارج و اهل السنة، فالرافضة کفروا الصحابة الاعلیاً و أولادہ فانہم غلوا فی تقدیسہم الی درجة التالیہ، و کفروا الامة الاسلامیة جمعاء، و الخوارج

كفروا كثيراً من الصحابة و الامة الاسلامية جمعاء و قدسوا الشيخين فلا كلام فى هاتين الطائفتين، و اهل السنة عوام و متعلمون، فالعوام يحترمون الصحابة و الأئمة المتبوعين، و لا شعور لهم بلوم أى واحد منهم أصلاً، و المتعلمون يعلمون ان الصحابة ~~حيضه~~ و من بعدهم من أئمة الدين ليسوا بمعصومين من الخطأ و يعلمون ان صوابهم اكثر من خطئهم و خيرهم اكثر من شرهم و يعلمون هذه المسائل التى خطأ فيها الخلفاء الراشدين.

و قال فى كل واحدة منها إن السنة لم تبلغه و لم يلوموهم و لم يجمعوا ذلك فى كتاب و ينشروه بين العامة، تأديباً معهم، فتحقق بهذا انه هو الذى وضع الملام عليهم، و حاول رفعه بجعجعته هذه، و هيهات رفعه فان رفع الواقع محال، و لا يرفعه عنهم قوله فى آخر صفحة ٨: (و هؤلاء - يعنى الخلفاء - كانوا أعلم الأمة و أفقها و أتقها و أفضلها فمن بعدهم أنقص منهم).

فحوى كلامه هذا أنهم ناقصون بدليل: (فمن بعدهم أنقص منهم)، و ليس العلم بكثرة الراوية، و انها هو نور يقذفه الله تعالى فى قلب من يشاء من عباده - كما قال امام دار الهجرة - و هو الفهم بدليل قوله عليه السلام «من يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين».

و الغالب ان من يحفظ كثيراً يكون أقل علماً، و الخلفاء الأربعة محفوظ كل واحد منهم من السنة قليل جداً بالنسبة لحفاظ الصحابة و كل واحد منهم أعلم ممن يحفظها منهم، و هكذا يطرد فيمن بعدهم من التابعين و أتباعهم، و هلم جراً، و هذا الامام احمد بن حنبل قالوا: كان يحفظ مليوناً من الأحاديث، اى باعتبار تعدد طرقها، و كان يدعى للامام الشافعى الذى كان أقل حفظاً لها منه و يأخذ بركابه.



و قد قال الامام احمد: ما من صاحب محبرة الا وللشافعي عليه منة، و كان الامام الشافعي يقول له و للامام عبدالرحمن بن مهدي: اذا رأيتما حديثاً صحيحاً فأعلماني به.

و كان التابعي الشهير سليمان بن مهران الأعمش أحفظ للسنة من أبي حنيفة الذي هو من أقرانه، و قد قال مرة للامام أبي حنيفة معترفاً بفضلته: أنتم الأطباء و نحن الصيادلة، و طلب من أبي حنيفة لما أراد الحج أن يكتب له مناسكه، و قال الامام مالك لمن سأله عن الامام أبي حنيفة بعد اجتماعه به: (رأيت رجلاً لو استدل لك على هذه السارية أن تكون ذهاباً لأقام عليها الحجة) و الأمثلة لهذا لا تحصى يعرفها الممارس للعلم.

و مصداق ذلك قوله ﷺ: «رُبَّ مَبْلَغٍ أَوْعَى لها من سامع و ربَّ حَامِلٍ فقه الى من هو أفقه منه».

تحقق انه لا فائدة في كتابه هذا يستفيدها العامة و لا المتعلمون سوى

تنقيصه لأئمة الدين كلهم صحابة و غيرهم

و بهذا تحقق انه لا فائدة في كتابه هذا يستفيدها العامة و لا المتعلمون سوى تنقيصه لأئمة الدين كلهم صحابة و غيرهم، و اظهار عظمتهم و كماله عليهم جميعاً للمفتونين.

و الدليل على هذا ما ذكره العلامة الحصني في: (دفع شبه من شبه و تمرد)، بعد ذكره تفرقة ابن تيمية بين حياة النبي ﷺ و موته التي أخذها عن اليهود في تجويزه التوسل به بدعائه فقط في حياته، و منعه ذلك بعد موته.

قال: و يقطع الواقف عليها أو على بعضها بأن القائلين بالتفرقة من متغالي هل الزيف و الزندقة، و ان ابن تيمية الذي كان يوصف بأنه بحر في العلم لا يستغرب فيه ما قاله بعض الأئمة عنه من انه زنديق مطلق.

و سبب قوله ذلك أنه تتبع كلامه فلم يقف له على اعتقاد حتى انه فى مواضع عديدة يكفر فرقة و يضلّلها، و فى آخر يعتقد ما قالته أو بعضه، مع أن كتبه مشحونة بالتشبيه و التجسيم، و الاشارة الى الازدراء بالنبي ﷺ و الشيخين و تكفير عبدالله بن عباس عليه السلام و انه من الملحدين، و جعل عبدالله بن عمر عليه السلام من المجرمين و انه ضال مبتدع.

ذكر ذلك فى كتاب له سماه: (الصراط المستقيم و الرد على اهل الجحيم)، و قد وقفت فى كلامه على المواضع التى كفر فيها الأئمة الأربعة. و كان بعض أتباعه يقول انه أخرج زيف الأئمة الأربعة، يريد بذلك إضلال هذه الامة لأنها تابعة لهم فى جميع الأقطار و الأمصار و ليس وراء ذلك زندقه اهـ.

و قوله: (و نسبوه الى الزندقه لقوله: ان النبي ﷺ لا يستغاث به) 'تقدم تقريره بالحجج القاطعة فى كلام الامام السبكي، و فى كلامى. و قوله: (و نسبه قوم الى السعى فى الامامة الى قوله و كان اذا حوق) غير مستنكر هذا منه ولكن بينه و بين ابن تومرت من الفرق كما بين السماء و الأرض فى كل شىء، فأفعل التفضيل لا يدخل بينهما. و قوله: (و كان اذا حوق و الزم الى قوله و دار بينه و بين أبى حيان كلام)، دليل على جهله و انطوائه على غرض سىء.

و لم نر و لم نسمع فى التاريخ الاسلامى ان البدعى اذا ناظر سنياً فالزمه السننى الحجة، قال لم أرد هذا و انها أردت كذا و يذكر احتمالاً بعيداً و روغان الثعلب، فاما أن يرجع الى الحق و هم قليل و اما ان يسكت و يبقى مصراً على ضلاله.

وقد ناظر ابن عباس رضي الله عنه الحرورين فألزمهم الحجة فافترقوا على ثلاث فرق: فرقة رجعت الى حيدرة كرم الله وجهه، و فرقة بقيت متحيرة، و فرقة صممت على الضلال و محاربة أمير المؤمنين حيدرة كرم الله وجهه.

و ناظر أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه صاحبى شوذب الخارجى فألزمها الحجة فرجع احدهما الى الحق و تاب، و صمم الآخر على ضلاله.

و ناظر الامام أبو حنيفة رضي الله عنه الزنادقة فقطعهم فتأبوا على يده، و ناظر أيضاً أصحاب الضحاك الخارجى فقطعهم و لم يرجعوا عن عقيدتهم، و ناظر الامام الشافعى رضي الله عنه كلاً من حفص الفرد و بشر المريسى فألزمها الحجة و لم يرجعوا عن ضلالهما، و ناظر أبو محمد الأذرمي القاضى أحمد بن أبى داود رئيس المعتزلة امام الواثق فأفحمه و لم يرجع عن عقيدته، و ناظر الامام أبو الحسن الأشعرى شيخه الجبائى فألزمه الحجة و لم يرجع عن اعتزاله، و ناظر القاضى أبوبكر الباقلانى جماعة من المعتزلة فى رؤية الله تعالى و غيرها عند الصاحب بن عباد فأفحمهم و لم يرجعوا عن اعتزالهم.

دليل على جهله و انطوائه على غرض سيء

و يدل على جهله و انطوائه على غرض سيء فى مراوغته للعلماء عند محاققتهم له بقوله لم أرد هذا و انما أردت كذا و يذكر احتمالاً بعيداً.

ما ذكره العلامة الحصنى فى: (دفع شبه من شبه و تمرد) فى آخر صفحة ٣٤ قال: ثم شرع ينظر فى كلام العلماء و يعلق فى مسوداته حتى ظن أنه صار له قوة فى التصنيف و المناظرة و أخذ يدون و يذكر أنه جاءه استفتاء من بلد كذا، و ليس لذلك حقيقة فيكتب عليها صورة الجواب و يذكر ما لا ينتقد عليه و فى بعضها ما يمكن أن ينتقد، الا أنه يشير اليه على وجه التلبيس بحيث لا يقف على مراده

الا حاذق عالم متفنن، فاذا ناظر أمكنه أن يقطع مناظره ألا ذلك المتفنن الفطن اهـ.

و في صفحة ٣٦ منه قال: انه يذكر في بعض مصنفاته كلام رجل من اهل الحق و يدس في غصونه شيئاً من معتقده الفاسد فيجرى عليه الغبى بمعرفة كلام اهل الحق فيهلك، و قد هلك بسبب ذلك خلق كثير، و أعمق من ذلك انه يذكر ان ذلك الرجل ذكر ذلك في الكتاب الفلاني و ليس لذلك الكتاب حقيقة و إنما قصده بذلك انفضاض المجلس، و يؤكد قوله بأن يقول ما يبعد أن هذا الكتاب عند فلان و يسمى شخصاً بعيد المسافة، كل ذلك خديعة و مكر و تليس لأجل خلاص نفسه، و لا يحيق المكر السىء الا باهله اهـ.

لا تناقض عند أبي حيان في مدحه لابن تيمية أولاً و ذمه له ثانياً

و المفتنون بالحراني يسجلون على أبي حيان تناقضه، قالوا إنه مدح إمامهم مدحاً بليغاً، و لما جهل إمام النحويين سيبويه نافرده و ذمه، و يفتخرون بهذا الهذيان الذي صبه قدوتهم على عمرو بن بشر: (يفسر سيبويه، و ما كان نبى النحو، و أخطأ في الكتاب في ثمانين موضعاً لا تفهمها أنت).

و لا تناقض عند أبي حيان، أما مدحه له أولاً فهو مبنى على تحسين الظن و على الشهرة الكاذبة التي جعلها لنفسه و نشرها له الغوغاء، و اما ذمه بعد ذلك فلما انكشف له من عقيدته و عجزته و غطرسته.

و قد مدح عمرو بن الاهتم التميمي ابن عمه الزبرقان بن بدر عند النبى ﷺ فقال الزبرقان: يا رسول الله انه حسدنى فترك كثيراً من فضائلى فذمه عمر و ذماً بليغاً، و قال: و الله يا رسول ما كذبت فى الاولى و لقد صدقت فى الثانية، فقال النبى ﷺ: (ان من البيان لسحراً).



كل مائق يستطيع ان يقول لمناظره اخطأ فلان او إمامك في مائة او الف
مسألة لا تفهمها انت لان الكلام لا ضريبة عليه

و قد دل هذا الهذيان على جهله و غطرسته و حمقه، فلو عقلوا لم يفتخروا
به ولستروه كما تستر الهرة خراها، إذا كل مائق يمكنه أن يقول لمناظره أخطأ
إمامك في مائة أو ألف مسألة في الفقه مثلاً لا تفهمها أنت و يسفه عليه بهذا
الهذيان أو بأشد منه يفسر... و ما كان إمامك نبى...

و فى استطاعة أبى حيان أن يقول له مثل هذا الهراء أو اكثر منه لأن الكلام
لا ضريبة عليه ولكنه ليس بسفيه و لا متغطرس، و هو عالم بفنه العربية غير
مدافع قد أخذها عنه بمصر أعيان العلماء و اعترفوا بفضله، منهم الامام أبو
الحسن السبكى، و لا يلحق ابن تيمية غباره و غبارهم فيها، فلو قال قائل إن ابن
تيمية لا يعرف العربية، فضلاً عن فهمه كتاب الامام سيوييه و تخطيطه بدليل
خطاه القبيح فى حديث: «لا تُشدُّ الرحال الخ...» فى حمله له على منع زيارة
قبر النبى ﷺ مخالفاً للأمة الاسلامية، و غيره، و قد تقدم اظهار جهله فيه و فى
غيره بالعربية، و بدليل ما ذكره التاج السبكى فى طبقاته الكبرى فى ترجمة
المحدث أبى الحجاج المزى، قال انه كان بارعاً فى العربية نحواً و تصريفاً، قال:
و كان الذين يقرأون عليه يلحنون فيردهم، و كان ابن تيمية يقرأ عليه فيلحن،
لكان صادقاً.

قول العلامة ابن حجر الهيتمي في ابن تميمية

سئل عنه فى فتاواه الحديثية فأجاب بقوله:

ابن تيمية عبد خذله الله تعالى وأضلّه وأعماه وأصمه وأذله وبذلك صرح الأئمة الذين بينوا فساد أحواله وكذب أقواله، ومن أراد ذلك فعليه بمطالعة كلام الامام المجتهد المتفق على أمامته وجلالته وبلوغه مرتبة الاجتهاد أبى الحسن السبكي وولده التاج والشيخ الامام العزبن جماعة واهل عصرهم وغيرهم من الشافعية والمالكية والحنفية.

ولم يقصر اعتراضه على متأخرى الصوفية بل اعترض على مثل عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب رضي الله عنهما، والحاصل أن لا يقام لكلامه وزن بل يرمى فى كل وعر وحزن ويعتقد فيه انه مبتدع ضال ومضل جاهل غال، عامله الله تعالى بعدله وأجارنا من مثل طريقته وعقيدته.

و آفاض فى ذكر أعيان من الصوفية طعن فيهم ثم قال: ولا زال يتبع الاكابر حتى تمالاً عليه اهل عصره ففسقوه وبدعوه، بل كفره كثير منهم، وقد كتب اليه بعض أجلاء اهل عصره علماء ومعرفة سنة خمس وسبعمائة:

من فلان الى الشيخ الكبير العالم امام اهل عصره - بزعمه - أما بعد، فانا أحبينك فى الله زماناً، وأعرضنا عما يقال فيك اعراض الفضل إحساناً، إلى أن ظهر لنا خلاف موجبات المحبة بحكم ما يقتضيه العقل والحس، وهل يشك فى الليل عاقل اذا غربت الشمس؟ وانك أظهرت انك قائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والله تعالى أعلم بقصدك و نيتك، ولكن الاخلاص مع العمل ينتج ظهور القبول، وما رأينا آل أمرك الا الى هتك الأستار والأعراض باتباع من لا يوثق بقوله من اهل الاهواء والأغراض، فهو سائر زمانه يسب الأوصاف والذوات ولم يقنع بسب الأحياء حتى حكم بتكفير الأموات.

ولم يكفه التعرض على من تأخر من صالحى السلف حتى تعدى الى الصدر الاول ومن له أعلى المراتب فى الفضل، فيا ويح من هؤلاء خصماؤه يوم القيامة، وهيهات أن لا يناله غضب وأنى له السلامة.

و ذكر سماعه منه تخطيط الخليفين عمر بن الخطاب و على بن ابي طالب و قد تقدم، ثم قال: فياليت شعري من أين يحصل لك الصواب إذا أخطأ على بزعمك كرم الله وجهه و عمر بن الخطاب؟ و الآن قد بلغ هذا الحال الى متناه و الأمر الى مقتضاه و لا ينفعني الا القيام في أمرك و دفع شركك، لأنك قد أفرطت في الغنى و وصل أذاك الى كل ميت و حي، و تلزمني الغيرة شرعاً لله تعالى و لرسوله و يلزم ذلك جميع المؤمنين و سائر عباد الله المسلمين بحكم ما يقوله العلماء و هم اهل الشرع، و أرباب السيف الذين بهم الوصل و القطع، الى أن يحصل منك الكف عن أعراض الصالحين ~~حينئذ~~ أجمعين اهـ.

و قال العلامة الهيتمي بعد هذا مباشرة: و اعلم أنه خالف الناس في مسائل نبه عليها التاج السبكي و غيره، فمما خرق فيه الاجماع قوله في (على الطلاق) إنه لا يقع عليه بل عليه كفارة يمين و لم يقل بالكفارة أحد من المسلمين قبله، و أن طلاق الحائض لا يقع، و كذا الطلاق في طهر جامع فيه، و ان الصلاة اذا تركت عمداً لا يجب قضاؤها، و ان الحائض يباح لها الطواف بالبيت و لا كفارة عليها، و أن الطلاق الثلاث يرد الى واحدة، و كان هو قبل ادعائه ذلك نقل اجماع المسلمين على خلافه، و أن المكوس حلال لمن أقطعها، و أنها اذا أخذت من التجار أجزأتهم عن الزكاة و ان لم تكن باسم الزكاة و لا رسمها، و أن المانعات لا تنجس بموت حيوان فيها كالفأرة، و ان الجنب يصلى تطوعه بالليل، و لا يؤخره الى ان يغتسل قبل الفجر و ان كان بالبلد، و أن شرط الواقف غير معتبر بل لو وقف على الشافعية صرف الى الحنفية و بالعكس و على القضاة صرف الى الصوفية في امثال ذلك من مسائل الاصول، مسألة الحسن و القبح التزم كل ما يرد عليها، و أن مخالف الاجماع لا يكفر و لا يفسق، و ان ربنا سبحانه و تعالى عما يقول الظالمون و الجاحدون علواً كبيراً محل

الحوادث تعالى الله عن ذلك و تقدس، و انه مركب تفتقر ذاته افتقار الكل للجزء تعالى الله عن ذلك و تقدس، و ان القرآن محدث فى ذات الله تعالى الله عن ذلك، و ان العالم قديم بالنوع و لم يزل مع الله مخلوقاً دائماً فجعله موجباً بالذات لا فاعلاً بالاختيار تعالى الله عن ذلك.

و قوله بالجسمية و الجهة و الانتقال و أنه بقدر العرش لا أصغر و لا أكبر تعالى الله عن هذا الافتراء الشنيع القبيح و الكفر البراج الصريح و خذل متبعيه و شئت شمل معتقديه.

و قال إن النار تفتنى، و أن الانبياء غير معصومين، و ان رسول الله ﷺ لا جاه له و لا يتوسل به، و ان انشاء السفر اليه بسبب الزيارة معصية لا تقصر الصلاة فيه و سيحرم ذلك يوم الحاجة ماسة الى شفاعته، و ان التوراة و الانجيل لم تبدل ألفاظهما وإنما بدلت معانيهما اهـ.

فان قيل ان المحدث ابن ناصر الدمشقى المتوفى سنة ٨٤٢ قد ألف مجلداً سماء: «الرد الوافر على من زعم ان من سمى ابن تيمية شيخ الاسلام كافراً» دافع فيه عن ابن تيمية، و نفى عنه ما يذم به، و سرد فيه ستاً و ثمانين عالماً كل قد أطرى ابن تيمية.

الرد الوافر لابن ناصر الدين ليس برد و هو باطل بأربعة عشر وجهاً

قلت: ليس برد فضلاً عن كونه وافراً و هو باطل بأربعة عشر وجهاً:

الأول: خلوه من الركنين الالاهيين، و هما المردود عليه و موضوع الرد، و التسمية و اسم الراد لا يفيدان شيئاً.

الثانى: تركه للركنين الالاهيين يدل على انه ليس بعالم و لا يعرف معنى الرد.

الثالث: سرده فى صدره طبقات المعدلين و المجرحين من الصدر الاول إلى الذهبى التى هى خارجة عن موضوع كتابه يدل على ذلك.



الرابع: إطراؤه للذهبي بقوله: امام الجرح والتعديل والمعتمد عليه في المدح والقدح، وانه كان عالماً بالتفريع والتأصيل فقيهاً في النظريات له دربة بمذاهب الأئمة وأرباب المقالات، خارج ايضاً عن موضوع كتابه دال على غباوته.

وقد صدق في امامة الذهبي ولكنها في أحد الشقين، الجرح، وما كان الذهبي يعرف الفروع ولا الاصول فضلاً عن كونه عالماً بالتفريع والتأصيل، وما كان يعرف مطلق النظريات فضلاً عن كونه فقيهاً فيها، وما كان له دربة بمذهب امامه المطلبي، فضلاً عن دربته بمذاهب الأئمة الآخرين، فضلاً عن دربته بمقالات أصحاب المقالات.

الخامس: ان وقف على ما قاله ابن الوردي والتاج السبكي وغيرهما في الذهبي من انه طعن في المعاصرين له والسابقين عليه من فحول علماء الاسلام للهوى والمخالفة في الرأي فمدحه له تعصب محموت باطل وان لم يقف عليه فمدحه له مبني على جهل مركب وكلاهما مصيبة.

السادس: هذا العدد الذي زعم انهم مدحوا ابن تيمية وسموه شيخ الاسلام مفتعل من المفتنين.

السابع: لو صح عنهم كلهم أنهم مدحوه وسموه بذلك لا يجديهِ شيئاً لأنه تحلية، والتحلية لا تكون الا بعد التحلية، فيحمل اطراؤهم له على أول أمره لما كان متسترًا بالسلف متظاهراً بالتنسك والعفة، ولما انكشف حاله رجع بعض ممن كان أطراه، فذمه كابن الزملكاني وأبي حيان، ولا يجدي ابن ناصر شيئاً لانه لا يلاقى موضوع كتابه، فكان عليه أن يذكر كلام المردود عليه الذي كفر به العلماء الذين سموه شيخ الاسلام، ويحلله تحليلاً علمياً يظهر به فسادة للألباء، ثم بعد ذلك يسرد العلماء الذين سموه بذلك ان شاء.

أما صنيعه هذا فهو دال على جهله مفيد للمكفر لابن تيمية ولمن على رأيه فيه، غير مفيد للذين ينتظرون ويفهمون معنى الرد، لانه ما زاد على أن قال لهم الذين كفرهم فلان لتسميتهم ابن تيمية شيخ الاسلام هم فلان و فلان الى آخرهم، فتحقق بهذا ان كتابه محشو بشيئين طبقات المعدلين و المجرمين، و أسماء الذين مدحوا ابن تيمية و لا رد فيه أصلاً فالرد في واد و هو في واد آخر.

الثامن: مما هو مفتعل قطعاً من المفتنين بالحراني ادخاله الامام ابن دقيق العيد في المثني عليه، و هو باطل بوجهين:

الاول: ابن دقيق العيد توفي سنة ثلاث و سبعمائة، و ابن تيمية انما دخل مصر سنة خمس و سبعمائة.

الثاني: الكلام الذي زعم المفتعل مدح ابن دقيق العيد به ابن تيمية بعضه مؤداه الكفر و بعضه أقرب الى ذم ابن تيمية من مدحه مما يدل على منتهى غباوة المفتعل؛ و هاهو: (ما كنت أظن ان الله تعالى بقى يخلق مثلك) و ركافة هذا الكلام في المبني و فسادة في المعنى يدركهما كل من له امام بالعلم.

و لا ريب انه صريح في تعجيز القدرة الالهية، لأن معناه نفى ظنه خلق الله تعالى مثل فلان، و نفى ظنه ذلك تعجيز للقدرة الالهية، و تعجيز القدرة الالهية كفر، فيستحيل صدور هذا الكلام من أى عالم فضلاً عن الامام ابن دقيق العيد الذي تسنم فنون العلم، و زعم المفتعل أيضاً ان ابن دقيق العيد سئل بعد انقضاء المجلس عن ابن تيمية فقال: (هو رجل حفظه) فقليل له: فهلا تكلمت معه؟ فقال: (هذا رجل يحب الكلام و أنا أحب السكوت) هذا الكلام أقرب الى ذم ابن تيمية من مدحه، لأن الحفظه معناه كثير الحفظ و لا يلزم من كثرة حفظه قوة علمه و فهمه، و الذي يحب الكلام يهذر، و المهذار يغلط كثيراً و لا بد، و الذي يحب السكوت صوابه أكثر من خطئه في العادة المستمرة، رحم الله عبداً قال خيراً فغنم أو سكت فسلم.



و زعم أيضاً أن ابن دقيق العيد قال: (لما اجتمعت بابن تيمية رأيت رجلاً العلوم كلها بين عينيه يأخذ منها ما يريد ويدع ما يريد)، وهذا باطل مستحيل صدوره من ابن دقيق العيد، فابن تيمية لا يعرف إلا علم الحديث على مجازفته في الطعن في الأحاديث التي لا توافق هواه و سوء فهمه لها، وغيره من العلوم إنما هو متهجم عليه.

قال التاج السبكي: في طبقاته في ترجمة ابن دقيق العيد: «انه كان لا يزيد في القول لجميع الناس الكبير و الصغير الأمير والمأمور، على: (يا انسان)، ما عدا الباجي و ابن الرفعة، فإنه كان يقول للأول: يا امام و للثاني: يا فقيه».

التاسع: يكذبه (و ان لم يطلع على كتب ابن تيمية) قيام علماء دمشق عليه مراراً و أفحامهم له و تضليلهم له و تسجيل ذلك عليه الذي سارت به الركبان و اشتهر اشتهاً الغزاة، فمحال جهله له فهو تيمى قطعاً.

العاشر: يكذبه أيضاً ما سجله و أثبتته من مصائب ابن تيمية العلامة تقى الدين الحصنى في كتابه: «دفع شبه من شبه و تمرد و نسب ذلك الى السيد الجليل الامام احمد».

الحادى عشر: يكذبه أيضاً كتب ابن تيمية التي طبعت الآن فمن تجرد عن العاطفة و تحلى بالانصاف و طالعها كلها يجد فيها المصائب التي نسبها العلماء اليه.

الثانى عشر: المكفر كفر ابن تيمية لما اطلع على كلامه و كفر كل من سماه شيخ لاسلام، و ابن ناصر الدين اشتغل بالقشور و اهمل لباب الموضوع و روحه، و لقد كان الواجب عليه أولاً أن يذكر كلام ابن تيمية الذى كفره به المكفر، و يحلله تحليلاً علمياً يبين به فساد فهم المكفر له به بياناً شافياً و ثانياً يبين به ان الذين سموه شيخ الاسلام محقون في هذه التسمية.

الثالث عشر: المكفر لابن تيمية و لمن سماه شيخ الاسلام كان مع ابن ناصر الدين فى دمشق، توطنها بعد القاهرة، و كان كلما عرض عليه كلام ابن تيمية كفره بمرأى و مسمع من ابن ناصر، فكان الواجب عليه للمدافعة عن الحرانى ان يذهب اليه و يناظره فى الكلام الذى كفر به ابن تيمية، حتى يفحمه و يبين للناس جهله و تطرفه، و هو ابن البلد و المكفر غريب طارى، عليها، و لا يطلب الطعن و النزول فى الخلأ و وراء الجدران، فعدوله عن كبج تطرفه بالمناظرة الى سرد طبقات المعدلين و سرد أسماء المادحين للحرانى الخارجين عن موضوع الكتاب دليل على جبنه و افلاسه من العلم.

الرابع عشر: لو كانت عقيدة ابن تيمية على نهج اهل الحق صحيحة مستقيمة، و كتبه خالية من التلبيس و مخالفة اهل الحق نظيفة سليمة، و مدحه اهل الأرض جميعا، ما نفعه ذلك شيئاً، لان مدحهم له لا يضمن له الصواب فى الأقوال و الاستقامة فى الأعمال و ثبات قلبه على الايمان فى سائر الأزمان و الأحوال و الخلو من الأخلاق الذميمة المردية لغير الأنبياء من الرجال، بل مدحهم له قطع عنقه بالاعجاب الذى عن عيوب نفسه أصمّه و أعماه، و الازدراء لعباد الله الذى فى مهوى هواه أرداه.

و قد أثنى الصحابة يوم أحد على قزمان بالشجاعة فقال لهم عليه الصلاة و السلم: (انه من اهل النار)، فتعجبوا من ذلك، فلما قال لقومه لما بشروه بالجنة: (انها جنة من حرم و قتل نفسه)^١، تحققوا صدقه عليه الصلاة و السلام. و قال الصحابة يوم خيبر لعبد الله عليه السلام الذى قتل: «هنيئاً له الجنة»، فقال عليه السلام: «كلا ان العباءة التى غلّما لتشتعل عليه ناراً»^٢.

١ . امتاع الاسماع، ج ١٣، ص ٢٦٨

٢ . صحيح البخارى، ج ٥، ص ٨١، بلفظ: «ان الشملة التى أصابها يوم خيبر من المغانم لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه ناراً»



ومر عليه السلام على أبي هريرة ورجل من أنصار و الرّجال بن عَنفُوَة الحنفى فقال لهم: «خرس احدكم فى جهنم مثل جبل أحد» و كان الرّجال قدّم فى وفد بنى حنيفة فأسلم و حفظ سوراً كثيرة من القرآن، قال ابو هريرة رضي الله عنه: فما زلت أنا و صاحبى الأنصارى خائفين من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بلغنا ان الرّجال ارتد عن الاسلام و اتبع مسيلمة الكذاب'.

المكفر لابن تيمية و لمن سماه شيخ الاسلام هو علاء الدين البخاري

تلميذ العلامة السعد التفتازاني

و المكفر لابن تيمية و لمن سماه شيخ الاسلام هو علاء الدين البخاري تلميذ السعد التفتازاني المتوفى بدمشق الشام سنة احدى و أربعين و ثمانمائة.

تكفير العلاء البخاري ايضا لمحى الدين ابن عربي

قال السخاوى فى (الضوء اللامع فى أعيان القرآن التاسع فى ترجمته): و كان ممن يقبح ابن عربى و يكفره و كل من يقول بمقاله و ينهى عن النظر فى كتبه، (و وصفه بالزهد و انه كانت له منزلة كبيرة عند السلطان) قال: و شرع فى ابراز ذلك - أى تكفير ابن عربى - و وافقه اكثر من حضر الا البساطى، فإنه قال انها ينكر الناس عليه ظاهر الالفاظ التى يقولها، و الا فليس فى كلامه ما ينكر اذا حمل لفظه على معنى صحيح بضرب من التأويل، و انتشر الكلام بين الحاضرين فى ذلك.

قال شيخنا و كنت مائلاً مع العلاء، و ان من أظهر لنا كلاماً يقتضى الكفر لا نقره عليه، و كان من جملة كلام العلاء الانكار على من يعتقد الوحدة المطلقة،

و من جملة كلام البساطى: أنتم ما تعرفون الوحدة المطلقة، فاستشاط العلاء غضباً و صاح: أنت معزول ولولم يعزلك السلطان، - أى من القضاء لأن البساطى كان أحد القضاة الأربعة - بل قيل انه قال له صريحاً كفرت.

ثم قال السخاوى انه دار بين شيخه ابن حجر و البساطى بعض كلام (و لم يبينه)، و ان البساطى تبرأ من مقالة ابن عربى و كفر من يعتقدها، (و ذكر كلاماً كثيراً حاصله ان العلاء و ابن حجر كانت لهما منزلة عند السلطان قهراً بها البساطى).

ثم ذكر ان العلاء انتقل الى دمشق الشام فتوطنها و حصلت له بها حوادث، منها انه كان يسأل عن مقالات ابن تيمية التى انفرد بها، فيجيب بها يظهر له من الخطأ فيها و ينفر عنه قلبه، الى ان استحكم أمره عنده فصرح بتبديعه ثم بتكفيره، ثم صار يصرح فى مجلسه بأن من أطلق على ابن تيمية أنه شيخ الاسلام فهو بهذا الاطلاق كافر، و اشتهر ذلك فانتدب حافظ الشام ابن ناصر الدين لجمع كتاب سماه: «الرد الوافر على من زعم أن من أطلق على ابن تيمية أنه شيخ الاسلام كافر»، و قال فى آخر ترجمته: و كان يقول: ابن تيمية كافر، و ابن عربى كافر، اهـ.

استسمان السخاوى لكتاب ابن ناصر الدين دليل على انه مثله

و استسمان السخاوى لكتاب ابن ناصر الدين دليل على انه مثله، و من يطلع على كتابه «الضوء اللامع فى اعيان القرن التاسع» يجده قد طعن فى كل فاضل محقق، و ممن طعن فيهم شيخ الاسلام زكريا الأنصارى، و أما السيوطى فقد جرده من الفضائل و وسمه بالردائل، و قد علم العقلاء تبريز السيوطى عليه بالتفنن فى العلوم و كثرة التأليف.



المجسمة يبيحون الكذب على مخالفهم في العقيدة

قال العلامة تاج الدين السبكي في «طبقاته الكبرى» في ترجمة الحافظ أحمد بن صالح المصري: إن بعض الشافعية أجاز شهادة الخطابية على السنة بتفصيل ذكره، قال: وهو مصادم لنص الشافعي على عدم قبول الخطابية، ثم قال: وقد تزايد الحال بالخطابية، وهم المجسمة في زمانها هذا، فصاروا يرون الكذب على مخالفهم في العقيدة، لا سيما القائم عليهم بكل ما يسوء في نفسه وماله وبلغني أن كبيرهم استفتى في شافعي أيشهد عليه بالكذب؟ فقال أأستتعد أن دمه حلال؟ قال: نعم، قال: فما دون ذلك دون دمه فاشهدوا دفع فسادهم عن المسلمين.

إمامان ابتلاههما الله بأصحابهما وهما بريئان منهم: أحمد بن حنبل

وجعفر الصادق

فهذه عقيدتهم ويرون أنهم المسلمون وأنهم أهل السنة، ولو عدوا عدداً لما بلغ علماؤهم ولا عالم فيهم على الحقيقة مبلغاً يعتبر، ويكفرون غالب علماء الأمة ثم يعتزرون إلى الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله، وهو منهم بريء ولكنه - كما قال بعض العارفين ورأيت به خط الشيخ تقي الدين بن الصلاح - إمامان ابتلاههما الله بأصحابهما، وهما بريئان منهم أحمد بن حنبل ابتلى بالمجسمة وجعفر الصادق ابتلى بالرافضة أهـ. قلت: وابن تيمية من المكفرين المفسرين على الله الكذب وعلى رسوله ﷺ وعلى السلف الصالح وعلى أئمة الدين وعلماؤه، وعلى تاريخ المسلمين، وكذبه نوعان ظاهر مكشوف وهو أقل، ومبهم ملبس تحت هذه الألفاظ: السلف، والأئمة، وطائفة، وطوائف، وأهل العلم، و

انفاق اهل العلم، والاجماع، وقد بسط في غير هذا المكان، وقولان، وتنازعوا، وغير واحد، وبعضهم، وبعض، وعلى قول، وهذا أكثر، فمن افترائه المكشوف على الله تبارك وتعالى في كتابه العزيز وعلى رسوله ﷺ في سنته وعلى السلف الصالح ما زعمه في الرسالة الحموية التي نقضها له العلامة احمد بن يحيى الحلبي من أن القرآن مملوء بما هو نص أو ظاهر في انه تعالى فوق كل شيء وعلى كل شيء وانه فوق العرش وانه فوق السماء، ومن افترائه المكشوف على الأئمة الأربعة وأتباعهم زعمه انهم قالوا بقوله في ان شد الرحال لزيارة قبر النبي ﷺ بدعية، وقصر الصلاة فيه لا يجوز وقد تقدم ابطاله بالبراهين.

ومن افترائه المكشوف للعلماء الملبس به على العوام على علماء الاسلام زعمه أن التوسل بجاهه ﷺ للعلماء (فيه قولان)، وقد تقدم ابطاله بالبراهين. ومن افترائه على الله وعلى رسوله ﷺ المكشوف للعلماء الملبس به على العوام زعمه أن التوسل المأمور به في حقه ﷺ، هو أفعاله ﷺ وأفعال العباد، وقد تقدم ابطاله بالبراهين، والحاصل انه كذاب في كل ما يدعيه على كتاب الله وعلى سنة رسول الله ﷺ، وفي كل ما ينسبه للسلف وأئمة الدين وعلماء الاسلام مما يوافق هواه أو يخالفه اصولاً وفروعاً، ومن تحلى بالانصاف وطالع كتبه يظهر له صدقي ان شاء الله تعالى.

نبذة من تشبيهه الله بخلقه و تجسيمه و تعليقي عليها

(١) قال في منهاج السنة ج ١، ٢١٦ و ٢١٧ ما نصه:

وأما قوله لأنه ليس في جهة، فيقال للناس في اطلاق لفظه الجهة ثلاثة أقوال فطائفة تنفيها و طائفة تثبتها و طائفة تفصل، وهذا النزاع موجود في المثبتة

لصفات من أصحاب الأئمة الأربعة وأمثالهم، ونزاع أهل الحديث والسنة الخاصة في نفي ذلك وإثباته نزاع لفظي ليس هو نزاعاً معنوياً.

ولهذا كان طائفة من أصحاب أحمد كالتميمي والقاضي في أول قوله تنفيهاً، وطائفة أخرى أكثر منهم تثبتها وهو آخر قول القاضي، وذلك أن لفظ الجهة قد يراد به ماهو موجود، وقد يراد به ماهو معدوم.

ومن المعلوم أن لا موجود إلا الخالق والمخلوق، فإذا أريد بالجهة أمر موجود غير الله تعالى كان مخلوقاً والله تعالى لا يحصره ولا يحيط به شيء من المخلوقات، وإن أريد بالجهة أمر عديم، وهو ما فوق العالم فليس هناك إلا الله وحده، فإذا قيل إنه في جهة كان معنى الكلام أنه هناك فوق العالم حيث انتهت المخلوقات فهو فوق الجميع عال عليه.

ثم قال: (فالأشعري وقدماء أصحابه كانوا يقولون إنه بذاته فوق العرش ومع ذلك ليس بجسم، وعبد الله بن كلاب والحارث المحاسب وأبو العباس القلانسي كانوا يقولون بذلك اهـ).

فقوله: (للناس في إطلاق لفظ الجهة ثلاثة أقوال): كذب وليس للناس فيها إلا قولان المثبتون لها، وهم قليلون والنافون لها وهم جمهور الأمة الإسلامية، والطائفة المفصلة لها هو وحده.

وقوله: (وهذا النزاع موجود في المثبتة للصفات من أصحاب الأئمة الأربعة وأمثالهم)، بهتان على أصحاب الأئمة الأربعة وعلى المجاهدين (أمثالهم)، ومن هؤلاء الأمثال، ألا سمى لنا ولو واحداً منهم إن كان صادقاً حتى ينظر فيه؟

ودعواه أن النزاع بين المثبتين لها والنافين لها نزاع لفظي باطل بل هو نزاع معنوي.



و انى أتحدى كل من افتتن و أعجب بهذا الانسان ان ينقل لنا تفصيله هذا للجهة عن أى واحد من السلف الذين يلبس بهم على الغوغاء و لا سبيل له الى ذلك.

و قوله: (فالأشعري و قدماء أصحابه كانوا يقولون الى آخر الهراء)، بهتان على الأشعري و قدماء أصحابه و على ابن كُلاب و المحاسبي و القلانسي.
(٢) و فى ص ٢٤٩ منه قال: (فهو سبحانه بائن من خلقه و ما ثم موجود الا الخالق و المخلوق و اذا كان الخالق بائنا عن المخلوق امتنع أن يكون الخالق فى المخلوق و امتنع أن يكون متحيزاً بهذا الاعتبار اهـ).

زعمه ان الله تبارك و تعالى بائن من خلقه

قوله: (فهو سبحانه بائن من خلقه) فاسد، لأن البائن معناه المنفصل عن خلقه، و الشئ الذى يجوز عليه الانفصال يجوز عليه الاتصال عقلاً، فلو استظهر بجميع مشبهة الأرض على اثبات هذه اللفظة عن أتباع التابعين لم يستطع، فضلاً عن اثباتها عن التابعين، فضلاً عن اثباتها عن الصحابة ~~رضي الله عنهم~~، فضلاً عن اثباتها عن النبي ﷺ.

و قوله: (و ما ثم موجود الا الخالق و المخلوق)، كلمة حق أريد بها باطل، و هو ان الخالق فوق المخلوق منفصل عنه.

و قوله: (و اذا كان الخالق بائنا عن المخلوق امتنع أن يكون الخالق فى المخلوق)، معناه عنده و اذا كان الخالق منفصلاً عن المخلوق، أى خارجاً عنه امتنع دخول الخالق، فهو سبحانه على رأى أشياخه المشبهة خارج عن العالم، و ما جاز عليه الخروج عن العالم جاز عليه دخوله عقلاً.



فان قالوا: خروجه و انفصاله تعالى عن العالم واجب لا جائز، قيل لهم و من أوجه العقل أو الشرع؟ فان قالوا العقل، قيل لهم كذبتم فان العقل لا يوجب عليه تعالى خروجه عن العالم، و انما يوجب له تعالى تنزيهه عن مشابهة الحوادث.

و ان قالوا الشرع، قيل لهم: قد افترتكم عليه، فلو استظهرتم بالثقلين على اثباته له تعالى منه لم تستطيعوا، و قد زعم المشبهة ان من يعبد إلهاً لا يكون داخل العالم و لا خارجاً عنه يعبد إلهاً معدوماً، و جمهور الامة الاسلامية قالوا انه تعالى لا يوصف بأنه داخل العالم و لا خارج عنه، لأن الدخول و الخروج من صفات الحوادث، فقول المشبهة أنه تعالى فوق العالم خارج عنه منطبق على الحوادث قطعاً فهو تعالى على مينهم من الحوادث و المخلوقات، نعوذ بالله تعالى من زلقات اللسان و فساد الجنان.

و قوله: (و امتنع ان يكون متحيزاً بهذا الاعتبار) فاسد أيضاً، لأن المنفصل عن المخلوق لا يعقل بدون تحيز.

زعمه ان الله تبارك و تعالى يشار اليه برفع الايدي في الدعاء

(٣) و في ص ٢٥٠ منه قال: (و ان قال يستلزم أن يكون الرب يشار اليه برفع الأيدي في الدعاء و تعرج الملائكة و الروح اليه و يعرج محمد ﷺ اليه و تنزل الملائكة من عنده و ينزل منه القرآن، و نحو ذلك من اللوازم التي نطق بها الكتاب و السنة و ما كان في معناها، قيل له: لا نسلم انتفاء هذا اللازم، فان قال ما استلزم هذه اللوازم فهو جسم، قيل ان أردت أنه يسمى جسماً في اللغة و الشرع فهذا باطل، و ان أردت أنه يكون جسماً مركباً من المادة و الصورة أو من الجواهر المركبة فهذا أيضاً ممنوع في العقل، فان ما هو جسم باتفاق العقلاء

كالأجسام لا نسلم انه مركب بهذا الاعتبار، كما قد بسط في موضعه، فما الظن بغير ذلك؟ وتمام ذلك بمعرفة البحث العقلي في تركيب الجسم الاصطلاحي من هذا وهذا، وقد بسط في غير هذا الموضع اهـ).

أقول: الإشارة باليد في لغة العرب حقيقة في المحسوسات - أى الأجسام - ، ولا أعلق على هذا الهراء والخبط بأكثر من هذا، واني أكمل فهمه و التعليق عليه إلى العقلاء.

اثبات الحد لله تعالى، وإثباته الحد لمكان الله تعالى وتقدس عن هذيانه هذا

(٤) وفي ج ٢ من موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول ص ٢٩ قال: والله تعالى له حد لا يعلمه أحد غيره، ولا يجوز لأحد أن يتوهم لحدّه غاية في نفسه، ولكن يؤمن بالحد ويكل علم ذلك الى الله تعالى، ولمكانه أيضاً حد وهو على عرشه فوق سماواته فهذان حدان اثنان اهـ.

أقول: هل يتردد عاقل في تجسيمه ربه في هذا الهذيان دفعيتين، اثباته الحد لله تعالى وإثباته الحد لمكانه تعالى وتقدس عن إفكه؟ وهل يتردد عاقل في خبطه وتناقضه في قوله: (له حد لا يعلمه أحد غيره الى قوله ولمكانه أيضاً حد؟) وهل هذا الا مثل: (له جسم لا يعلمه أحد غيره؟) ولا سبيل له الى اثبات الحد لله والمكان له الا من وحى الشيطان.

اما كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ والسلف الصالح والمسلمون جميعا فهم بريئون من هذا الهذيان، واذا كان له تعالى حد ولمكانه وهو العرش حد وهو تعالى جالس عليه، ويخلى منه مقدار أربع أصابع يجلس فيه نبيه محمداً ﷺ بجانبه يوم القيامة تكمرة له، ويزعم مشايخه ان هذا هو المقام المحمود المذكور في الآية الشريفة، فكيف يقول لا يعلمه أحد غيره؟ فقد علموا حده من جهة



التحت و هو محاسنه لسطح العرش، و كونه تعالى أصغر من العرش بمقدار أربع أصابع بل و علموا جانبیه اليمين و الشمال و لم يبق لهم مما لم يعلموه من حده تعالى الا جهة الفوق فهي التي - على زعمه - لا يعلمها أحد غيره، نعوذ بالله من زلقات اللسان و فساد الجنان.

و قوله: (و هو على عرشه) - أى جالس عليه - و هذا ينقض قوله: (فهو سبحانه بائن من خلقه)، لأن العرش من جملة المخلوقات و جلوسه تعالى عليه على مذهبه يناقض بينوته منه.

و قوله: (فوق سماواته) لا يخلو عن أمرين: إن أراد به أن العرش فوق سماواته تعالى فهذا من الاخبار بالواضحات لأن المسلمين يعلمون أن العرش فوق السماوات، و ان أراد به انه تعالى فوق السموات فيلزم منه أنه تعالى تحت العرش لا جالس عليه، و هذا خبط و تناقض.

و قوله: (فهذان حدان اثنان) فساد، لأنه يلزم له تعالى - على زعمه - خمسة حدود، حد لمكانه تعالى و أربعة له، التحت و الجانبان و الفوق الذى لا يعلمه أحد غيره، نعوذ بالله من زلقات اللسان و فساد الجنان.

الخامسة زعمه: ان كل أحد بالله و بمكانه اعلم من الجهمية تعالى و

تقدس عن افكه هذا

(٥) و هو فى قوله فى ص ٣٠ منه: (و كل أحد بالله و بمكانه أعلم من الجهمية) أفك جانٍ على جمهور الامة الاسلامية، و مراده بالجهمية الأشاعرة و هذا إفك ثان و نبز لطائفة عظيمة من فحول علماء الاسلام برأى جهنم بن صفوان، و جهنم هلك سنة ثمان و عشرين و مائة و أقبر معه رأيه الفاسد و لم يكن له أتباع، كان أقل و أذل من أن يكون له ذلك، فما يوجد كثيراً فى كلامه و فى

كلام ابن القيم من النبز بهذا اللفظ، فالمراد بهم الأشاعرة لأنهم أفحموه في المناظرة بدمشق، ولم يستطع حضور مجالسهم بالقاهرة فضلاً عن مناظرتهم، فعدل الى أساليب ظن انه يوهى بها جباهم الشاخة، كالتكفير و انبز بالجهمية و الاقذاع و أنواع الشتم و اظهار التنسك و استمالة الامراء اليه، و لا تروج هذه الاساليب الا في سوق الغوغاء و أشباههم، و الامة الاسلامية كلها ما عدا مشايخه المجسمة، تنزه الله تبارك و تعالى عن الحد و المكان، و تقول: العجز عن ادراكه تعالى ادراك و الخوض في ذاته إشراك.

زعمه ان القرآن و السنن المستفيضة المتواترة و كلام السابقين و التابعين و سائر القرون الثلاثة مملوء، بما فيه اثبات العلو لله على عرشه (٦) و في ص ١٩٤ من رسالته صفات الله و علوه عى خلقه قال: ان القرآن و السنن المستفيضة المتواترة و كلام السابقين و التابعين بل و سائر القرون الثلاثة مملوء بما فيه اثبات العلو لله على عرشه بأنواع من الدلالات اهـ.

أقول: في هذا الكلام تهويل و تلبيس و مآخذ. أما التهويل و التلبيس فعلى العامة و أشباههم لأنهم اذا سمعوا أن القرآن و السنة المستفيضة و... و... الى آخر هرائه يروعههم ذلك و يؤثر فيهم، و عند عرضه على محك التحقيق يتحقق ان القرآن فيه ظواهر يتبادر منها جهة العلو لله التي يعتقدها و فيه ظواهر ضد جهة العلو و كذلك سنته عليه الصلاة و السلام و المستفيض من الأحاديث هو المشهور، و المشهور قد يكون صحيحاً و قد يكون ضعيفاً و الأحاديث المتواترة في السنة قليلة جداً، و بهذا ظهر تلبيسه و افساده لعقائد العامة المساكين بهذا الكلام المرسل جزافاً عليهما و على السابقين و التابعين و على سائر القرون الثلاثة، و لو كان صادقاً محققاً لمثل لعلو الله تعالى على عرشه بثلاثة أمثلة من



أنواع الدلالة الثلاثة المطابقة و التضمن و الالتزام من القرآن الكريم و كذلك من السنة المستفيضة، و نقل كذلك عن السابقين - اى الصحابة رضي الله عنهم - بأسانيد صحيحة و نقل عن التابعين مثل ذلك.

و نقل عن أتباعهم كذلك لينظر فى ذلك ولكنه ملبس مفتر على كتاب الله تعالى و على سنة رسوله ﷺ و على السلف الصالح و سائر القرون، و الخبط و التناقض فى قوله: (بأنواع من الدلالات) ظاهران لان الدلالات الثلاث من مقدمة علم المنطق و قد حرمه.

زعم ان العقل الصريح موافق للنقل في ذلك

- (٧) و فى ص ٢٠٠ منها، زعم ان العقل الصريح موافق للنقل فى ذلك.
- (٨) و فى ص ٢٠٢ منها، زعم أنه لا يتصور من الصحابة و التابعين أن يعرضوا عن السؤال عن علوه على خلقه، و هم ليلاً و نهاراً يتوجهون بقلوبهم اليه و يدعونه تضرعاً و خفية الى آخر ثرثرته.
- (٩) و فيها فسر كلام الامام مالك فى الاستواء على مقتضى هواه و افترى عل المالكية و خاصة قدماءهم، بأنهم حكو إجماع اهل السنة و الجماعة على ان الله تبارك و تعالى فوق عرشه بذاته.

- (١٠) و فى ص ٢١٣ منها: زعم اتفاق اهل السنة على ذلك.
- (١١) و فى ص ٢٠٩ منها: نسب الحد لله تعالى لعبدالله بن المبارك، و هو بهتان على الامام ابن المبارك، و قال: و هو نظر صحيح ثابت عن أحمد بن حنبل و اسحاق بن راهويه و غير واحد من الأئمة اهـ.

فقوله، و هو نظر صحيح، أى عنده و عند مشايخه المجسمة فقط، و قوله ثابت عن أحمد و ابن راهويه، بهتان ثان على هذين الامامين و ما كفاه البهتان

الخاص على الأئمة الثلاثة حتى ترقى فيه الى العام على الأئمة بصيغة من صيغ العموم والتليس التي يلجأ الى أمثالها عند مينه، (و غير واحد من الأئمة).

افتراؤه على الحافظ ابي نعيم

(١٢) وفي ص ٢١٤ منها: زعم أن الحافظ أبا نعيم الاصبهاني قال: إن الله تعالى بائن من خلقه والخلق بائون منه لا يحل فيهم ولا يمتزج بهم اهـ وهو بهتان على هذا الحافظ الأشعري العقيدة.

(١٣) وفي الجزء الاول من منهاج السنة ص ٢٢١ قال: انه لم يزل متكلماً إذا شاء بكلام يقوم به، وهو متكلم بصوت يسمع، وأن نوع الكلام قديم وان لم يجعل نفس الصوت المعين قديماً، وهو المأثور عن أئمة الحديث والسنة اهـ.

أقول: تفصيله في كلام الله تبارك و تعالى بأن نوعه قديم، والصوت المعين ليس بقديم هو مذهب الكرامية القائلين ان المنتظم من الحروف المسموعة مع حدوثه قائم بذات الله تعالى لبسه، فقله جزافاً وهو المأثور عن أئمة الحديث والسنة بهتان على أئمة الحديث والسنة.

(١٤) وفي رأس ص ٢٢٤ منه صرح أيضاً بأن القرآن حادث الآحاد قديم النوع، و زعم أنه قول أئمة أصحاب الحديث وغيرهم من أصحاب الشافعي وأحمد وسائر الطوائف، قلت: هو مذهب الكرامية زخره بهذا التعبير الشنيع - قديم النوع حادث الآحاد - وهو بهتان على أئمة أصحاب الحديث ومن عطف عليهم، ثم قال فيها بعد كلام التزم فيه الجمع بين مذهب الأشاعرة القائلين بأنه قديم مع كونه مشتملاً على أمر ونهي، ومذهب المعتزلة القائلين بأنه حادث: فان قلتم لنا فقد قلتم بقيام الحوادث بالرب قلنا لكم: نعم، وهذا قولنا الذي دل عليه الشرع والعقل، وهو بهتان على الشرع وجناية على العقل، حمله ودله عليه الشيطان.

ثم قال فيها أيضا بعد ثرثرة: وقد أخذنا بما في قول كل من الطائفتين من الصواب وعدلنا عما يردده الشرع والعقل، من قول كل منهما، فاذا قالوا لنا فهذا يلزم منه أن تكون الحوادث قامت به، قلنا: ومن أنكر هذا قبلكم من السلف والأئمة ونصوص القرآن والسنة تتضمن ذلك مع صريح العقل؟ وهو قول لازم لجميع الطوائف اهـ.

فقوله: فاذا قالوا لنا فهذا - أى قدم كلامه تعالى بالنوع وحدوثه بالآحاد - يلزم منه أن تكون الحوادث قامت به تعالى فى الجواب، قلنا: ومن أنكر هذا قبلكم من السلف والأئمة الى آخر الهراء؟ فاسد من أربعة أوجه:

الاول: عدم انكار السلف والأئمة له مفرع عن خوضهم فيه وإقرارهم له، وخوضهم فيه وإقرارهم له لم يقع منهم أصلاً، فعدم انكارهم له لم يقع أصلاً لعدم خوضهم فيه، فهو ملبس مفتر على السلف والأئمة.

الثانى: افتراؤه على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ بأن نصوصهما تتضمن ذلك، فلو كان صادقاً محققاً لمثل من القرآن بآية واحدة تتضمن رأيه الفاسد، ومن السنة بحديث واحد كذلك، ولكن قد تحققنا دأبه وهو التلبس وإرسال الكلام جزافاً.

الثالث: (صريح العقل فى ذلك) وصدق ولكن عقله فقط.

الرابع: زعمه أنه قول لازم لجميع الطوائف، والطوائف الذين خاضوا فى كلامه تعالى أربع:

الأشاعرة والمعتزلة والحنابلة والكرامية، فاتفق الأشاعرة مع الماتريدية، والحنابلة والكرامية، على أنه صفة لله تعالى قديمة قائمة بذاته تعالى، إلا أن الأشاعرة والماتريدية قالوا: إن الصفة القديمة القائمة به تعالى هى الكلام النفسى، واتفق المعتزلة والحنابلة والكرامية على انكار الكلام النفسى الذى ذهب اليه الأشاعرة والماتريدية، وقالوا: لا معنى للكلام الا المنتظم من

الحروف المسموعة الدال على المعانى المقصودة، إلا أن المعتزلة قالوا: القرآن ليس بصفة لله قائمة بذاته تعالى ولا بقديم، بل هو مخلوق وقطعوا بأنه المنتظم من الحروف وأنه حادث والحادث لا يقوم بذات الله تعالى، ومعنى كونه تعالى متكلماً عندهم انه خلق الكلام فى بعض الأجسام، وعليه فالزامهم بقيام الحوادث بذاته جل وعلا جهل فادح بمذهبهم، وإنما يلزم مشايخه الحنابلة والحشوية وحدهم القائلين بأن الأصوات والحروف مع تواليها وترتب بعضها على بعض وكون الحرف الثانى من كل كلمة مسبقاً بالحرف المتقدم عليه، كانت ثابتة فى الأزل قائمة بذات البارئ تعالى وتقدس وأن المسموع من أصوات القراء والمرئى من أسطر الكتاب نفس كلام الله تعالى.

وكفى شاهداً على جهلهم ما نقل عن بعضهم ان جلد المصحف وغلافه أزليان، وعن بعضهم أن الجسم الذى كتب به الفرقان فانتظم حروفاً ورقوماً هو بعينه كلام الله تعالى، وقد صار قديماً بعدما كان حادثاً، والكرامية قد صرحوا بقيام الحوادث به جل وعلا حيث ذهبوا الى ان المنتظم من الحروف المسموعة مع حدوثه قائم بذات الله تعالى، وأنه قول الله تعالى كلامه، وانما كلامه قدرته على التكلم وهو قديم، وقوله: حادث لا محدث، وفرقوا بينهما بأن كل ماله ابتداء ان كان قائماً بالذات فهو حادث بالقدرة غير محدث، وان كان مباحيناً للذات فهو محدث بقوله كن لا بالقدرة.

فالزامهم بما صرحوا به عبث وتضليل، وابن المطهر الذى رد عليه بمنهاجه علاوة على كونه رافضياً إمامياً معتزلي العقيدة لا اعتبار للحنابلة والكرامية عنده وعند مشايخه المعتزلة، إنما ذكر اعتراض المعتزلة على الأشاعرة فى اثباتهم الكلام النفسى القديم القائم بذات الله تبارك وتعالى مع كونه أمراً ونهياً وخبراً.

و يستحيل فى الأزل أمر المعدوم ونهى وإخباره، ولما عجز هذا المفتن به عن الجواب ثرثر و خبط عشواء، ولم تخرج به مطية جهله من وجل الكرامية فصرح بدون حياء بأن كلامه تعالى: (قديم بالنوع حادث بالجزئيات وأنه تعالى محل الحوادث) - تعالى وتنزه عن هذه الشنعاء - وأعوذ بالله من زلقات اللسان و فساد الجنان.

فلو استظهر بالثقلين معاً على اثبات أن كلامه تعالى: (قديم النوع حادث الآحاد و ان الحوادث تقوم به تعالى) عن السلف الذين يلبس بهم على الغوغاء و أشباههم لم يظفر بذلك.

و قد أجاب الأشاعرة المعتزلة عن اعتراضهم هذا بقولهم: كلام الله الأزلى صفة واحدة لا تكثر فيها كسائر صفات المعانى، و تنوعه الى أمر ونهى وخبر وغير ذلك أمر اعتبارى حاصل بحسب المتعلقات المختلفة، و لا يتكثر الكلام فى نفسه بكثرة متعلقاته كما لا يتكثر العلم وغيره بكثرة متعلقاتها، فمن حيث تعلقه بشىء على وجه الاقتضاء لفعله يسمى أمراً أو لتركه يسمى نهياً، أو على وجه الاعلام به يسمى خبراً وهكذا، و اختلفوا هل هذه الامور الاعتبارية أزلية و ان لم يكن فيه مأمور و لا منهى و لا مخبر؟ لأن الله تعالى عالم بأنه سيوجد فيما لا يزال فهى مُتَزَلَّةٌ مَنَزَلَةً الموجود فيه و عليه الأكثر، أو انها يتنوع الكلام الى هذه الأنواع فيما لا يزال عند وجود من تتعلق به فيكون التنوع حادثاً مع قدم المشترك بين تلك الأنواع لأنها ليست أنواعاً حقيقية.

و قال الأشاعرة و الماتريدية فى تعريفه: إنه تعالى متكلم بكلام أزلى باق أبدي قديم قائم بذاته لا يفارقها مناف للسكوت و الآفة ليس بحرف و لا صوت هو به تعالى طالب لفعل أو ترك مخبر لعباده بما كان و بما يكون بالنسبة الى وقت وجودهم، و ثبوته بالسمع دون العقل، و لم يرد السمع بالتعدد بل

انعقد الاجماع على نفى كلام ثان قديم، ولم يمتنع التكلم بالأمر والنهي والخبر وغيرها بكلام واحد، فقالوا إنه واحد يتعلق بجميع المتعلقات كما فى سائر الصفات وان كانت العقول قاصرة عن ادراك كنه هذا المعنى.

و احتجوا على اثباته فى الشاهد بأن الأمر والنهى يجد فى نفسه حالة أمره ونهيه طلباً جازماً بالضرورة ويدل عليه بالعبارات المختلفة، وما يعرض له الاختلاف مغاير لما لا يعرض له الاختلاف، ولأن العبارات بالجعل والمواضعة والتوقيف، وما فى النفس حقيقة عقلية ليست بالجعل والتوقيف.

و اذا ثبت أن لنا قولاً نفسياً فتسميته كلاماً مأخوذة من موارد اللغة قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ ' وقال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾^٢، لم يكذبهم بالنسبة الى القول بالسنتهم وإنما كذبهم بالنسبة الى ما تجنه قلوبهم والتكذيب مختص بالكلام.

وقال أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه مخبراً عن يوم السقيفة: (زورت فى نفسى كلاماً) وقال الشاعر:

ان الكلام لفى الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً
واطلاق السلف على كلام الله تعالى أنه محفوظ فى الصدور ومقروء
بالألسنه ومكتوب فى المصاحف لا يصح حمله على الحلول لاستحالته، وإنما لما كانت هذه الأشياء دالة على كلامه تعالى أطلق عليها كلامه منه باب تسمية الدال باسم مدلوله، وأطلق عليه أنه موجود فيها - أى فهماً وعلماً لا حلولاً - .
واجترأت المعتزلة على اطلاق أن القرآن مخلوق.

قال العلامة السعد: و لم يتوارد اثباتهم و نفينا على محل واحد بل نفينا المخلوقية مبنى على اثبات الكلام النفسى، و إثباتهم المخلوقية مبنى على نفيتهم الكلام النفسى، فنحن لا نقول بقدم الألفاظ و الحروف بل بقدم النفسى القائم بذاته تعالى، فالقرآن إن اريد به الكلام النفسى فغير مخلوق، و ان اريد به الألفاظ فلا نطلق انه مخلوق الا عند البيان لا فى كل مقام لثلا يذهب الوهم الى القائم بالذات العلية و هم لا يقولون بحدوث كلام نفسى اذ لم يثبتوه أصلاً، فلم يبق عندهم إطلاق القرآن الا على الألفاظ و هى حادثة فأطلقوا أن القرآن حادث إذ لا محذور عندهم و لا ايهام.

و دليلنا إجماع الامة و تواتر النقل عن الانبياء عليهم الصلاة و السلام أنه تعالى متكلم و لا معنى له سوى أنه متصف بالكلام لا خالق له و يمتنع قيام اللفظ الحادث بذاته تعالى، فيتعين النفسى القديم، و أما استدلالهم على المخلوقية بأن القرآن متصف بهاهو من صفات المخلوق و سمات الحدوث من التأليف و الانزال و كونه عربياً مسموعاً فصيحاً معجزاً الى غير ذلك، فانما يقوم حجة على الحنابلة لا علينا، لأننا قائلون بحدوث النظم و انها نفينا المخلوقية عن المعنى القديم اهـ.

و من أقوى شبه المعتزلة قولهم انكم متفقون معنا على أن القرآن اسم لما نقلنا بين دفتى المصحف تواتراً و هذا يستلزم كونه مكتوباً فى المصاحف مقروءاً بالألسن مسموعاً بالآذان محفوظاً فى الصدور، و هذه سمات الحدوث بالضرورة. أجاب أئمتنا بأن اعترافنا بانه مكتوب فى المصاحف محفوظ فى الصدور مقروء بالالسن مسموع بالآذان لا يستلزم حلوله فيها، بل هو معنى قديم يلفظ و يسمع بالنظم الدال عليه و يحفظ بالألفاظ المتخيلة فى الذهن و يكتب بأشكال الحروف الدالة عليه.

كما يقال النار جوهر محرق فيذكر باللفظ و يسمع بالأذان و يعرف بالقلب و يكتب بالقلم، و لا يلزم كون حقيقة النار حالة فى شىء من ذلك، و تحقيقه ان للشىء وجوداً فى الأعيان، و وجوداً فى الأذهان، و وجوداً فى العبارة و وجوداً فى الكتابة فالكتابة تدل على العبارة و هى على ما فى الأذهان، و هو على ما فى الأعيان، فحيث يوصف القرآن بهاهو من لوازم القديم - كما فى قولنا القرآن غير مخلوق - فالمراد حقيقة الموجوده فى الخارج، أعنى المعنى النفسى القائم بالذات العلية، و حيث يوصف بهاهو من لوازم المخلوقات و المحدثات يراد به الألفاظ المنطوقة المسموعة كما فى حديث: «ما أذن الله لشيء كاذنه لنبي حسن الترم يتغنّى بالقرآن»^١ أو المتخيلة، كما فى قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾^٢ و كحديث أحمد و غيره: «من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عصم من فتنة الدجال»^٣، أو الأشكال المنقوشة كحديث الطبرانى فى الكبير:

«لا يمس القرآن الا طاهر»^٤ و حديث: «لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو»^٥ و الحاصل ان القرآن يطلق على ثلاثة معان:

الاول: كلام الله القائم بذاته تعالى.

و الثانى: اللفظ المنزل على رسول الله ﷺ.

و الثالث: قراءتنا.

١ . صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٩٢

٢ . العنكبوت: ٤٩

٣ . مسند احمد، ج ٦، ص ٤٤٦

٤ . المعجم الكبير، ج ١٢، ص ٢٤٢

٥ . التمهيد لابن عبد البر، ج ١٥، ص ٢٥٤



فالأول: يستحيل خلقه عقلاً.

و الثاني: يحرم إطلاق المخلوق عليه شرعاً لا عقلاً.

و الثالث: يجوز إطلاق المخلوق عليه شرعاً عند المحققين.

فألفاظ القرآن محدثة و مدلولاتها قسمان:

مفرد: و هو قسمان أيضاً، ما يرجع الى ذات الله العلى و صفاته كمدلول (الله العظيم السميع البصير و نحوه) و هذا قديم، و ما لا يرجع الى ما ذكر و هو محدث كمدلول (فرعون و هامان و السموات و الأرض و الجبال و غير ذلك) و إسنادات و هى قسمان أيضاً إنشاءات و حكايات، فالإسنادات الإنشاءات الغير الصادرة من الحادث كلها قديمة سواء كانت مدلولاً للفظ الخبر أم للفظ الأمر أو النهى أم غيره، إذ هى قائمة بذاته تعالى و هى فى نفسها صفة واحدة ترجع الى الكلام و تعددها انها هو بحسب تعلقاتها، و المدلولات التى هى حكايات قسمان حكاية عن الله تعالى، و حكاية عن غيره.

فالأول نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾^١ فالحكاية و

المحكى فى هذا قديمان، أى الإسناد الواقع فيهما قديم.

و الثانى نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ﴾^٢ الآية و

الحكاية فى هذا قديمة، أى الإسناد الواقع فيها قديم لأنها خبر الله عن المحكى،

وأما المحكى فهو محدث، أى الإسناد الواقع فيه محدث، فانه إسناد محدث و إسناد

المحدث محدث، بخلاف الإسناد فى أول فانه وقع من الله تعالى فهو قديم، و

مدلولات المفردات فى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾^٣ كلها

١ . البقرة: ٣٤

٢ . نوح: ٢٦

٣ . البقرة: ٣٤



ما عدا الرب و قوله، حادثة، و إسناد القول للرب قديم، و كذا إسناد طلب السجود لآدم من الملائكة قديم أيضا.

فالاسناد التى اشتملت عليه الحكاية، و كذا إسناد المحكى قديمان، و المفردان فى الحكاية المسند و المسند اليه قديمان أيضاً، و الثانى حادث، أى فالمفردان فى الثانى حادثان.

و مدلولات المفردات فى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ﴾^١ ما عدا رب و ضميره فى (تذر)، و هى (نوح و قوله)، و مدلولات (لا تذر) و هو اهلاك الكفار كلها حادثة و إسناد قائلية هذا القول لنوح عليه الصلاة و السلام قديم، و إسناد طلب الهلاك من الله تعالى حادث، لأن الأول كلام الله تعالى، و الثانى إسناد نوح عليه الصلاة و السلام، و مدلولات المفردات فى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ﴾^٢ قديمة و هى الله، و العلم، و ضمير الله، و كذا إثبات العلم لله و هو النفسى، و مدلولات المفردات فى قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^٣ حادثة، و هى ذواتنا التى هى مدلول انتم، والواو.

و جهلنا الذى هو مدلول (لا تعلمون) و اثبات الجهل لنا قديم قائم بذاته تعالى، و كذا أقيموا الصلاة مدلولات مفرداته الثلاثة إقامة الصلاة التى هى وصفنا، و مدلول الواو، و الصلاة، كلها حادثة، و إسناد طلب الصلاة منهم الى الله تعالى قديم. و مباحث الكلام كثيرة دقيقة و لأجلها سمى (علم التوحيد) كله باسمه.

١. نوح: ٢٦

٢ و ٣. البقرة: ٢٣٢



زعمه ان الحروف في كتاب الله تعالى وفي الكتب المنزلة ليست مخلوقة

(١٥) وفي ص ٤٥ من رسالته مذهب السلف القويم، في تحقيق مسألة كلام الكريم قال: و ما تكلم الله به فهو قائم به ليس مخلوقاً منفصلاً عنه فلا تكون الحروف التي هي معاني اسماء الله الحسنى و كتبه المنزلة مخلوقة لأن الله تكلم بها اهـ.

فقوله: (و ما تكلم الله به فهو قائم به ليس مخلوقاً) يمكن تطبيقه على الكلام النفسى الذى قال به الأشاعرة و الماتريدية لولا تفسيره له و ايضاحه بقوله: (منفصلاً عنه الى آخر الهراء).

و معنى هذه الثرثرة الملبسة على مذهبه: كلام الله القائم بذاته الغير المخلوق و لا المنفصل عن ذاته هو حروف القرآن و حروف الكتب المنزلة على انبيائه، و هو فاسد لأن الحروف فى القرآن و فى جميع الكتب المنزلة على انبيائه جل و علا ليست قائمة بذاته جل و علا، و ما ليس قائماً بذاته جل و علا فهو مخلوق حادث.

فالحروف مخلوقة حادثه، و لأن كلامه تعالى لو تركب من الحروف و الأصوات لكان حادثاً ضرورة استحالة اجتماع حرفين فأكثر فى محل واحد، فلا توجد الحروف فى محل واحد بل ينعدم سابقها و يتجدد لاحقها، و كل ما سبق وجود عدمه أو طرأ على وجوده عدمه فهو حادث، فالحروف و الأصوات لا تكون إلا حادثة أبداً.

فكلام الله تعالى ليس بحرف و لا صوت، فيا أولى التشبيه و التجسيم، الحاء فى الرحمن قبل الميم و يلزمه و مشائخه الحنابلة القائلين: كلام الله القديم القائم بذاته جل و علا الغير المخلوق و لا المنفصل عن ذاته هو المنتظم من

الحروف المسموعة الموجود بين دفتي المصحف و في جميع الكتب السماوية المنزلة على أنبيائه، لوازم كثيرة فاسدة لا يمكنهم الجواب عنها، منها أن المتصل بذاته جل و علا لا يعقل إلا جسماً، كما ان المنفصل عنها كذلك، و منها لا تعقل الحروف المتعاقبة الا حادثة مخلوقة، و منها التلاوة و الكتابة لا يعقلان الا حادثين مخلوقتين، و منها لا يعقل فيما يحمل و يخاف من أخذ العدو الكافر له الا الحدوث و عدم اتصاله بذات الله عز و جل، و منها لا يعقل في كلام الله القديم القائم بذاته جل و علا المتصل بها، أن يحرق أو يمزق، و قد أحرق أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه جميع الصحف المكتوب فيها القرآن لما كتب المصاحف الخمسة، و مزق و داس بالأقدام آلاف المصاحف المكتوب فيها القرآن، التار و غيرهم من الكفار.

انه لا يقول كلم الله موسى بكلام قديم و لا بكلام مخلوق بل هو سبحانه يتكلم اذا شاء و يسكت اذا شاء،

(١٦) و في الجزء الاول من فتاواه ص ٢٥٥ و ٢٥٦ قال بعد ثرثرة تتعلق بكلام الله: و نحن لا نقول كلم موسى بكلام قديم و لا بكلام مخلوق، بل هو سبحانه يتكلم اذا شاء و يسكت اذا شاء كما انه سبحانه و تعالى «خلق السموات و الأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش»، و ثرثر أيضاً ثم قال: و ما كان قائماً بنفسه هو كلامه لا كلام غيره و المخلوق لا يكون قائماً بالخالق و لا يكون الرب محلاً للمخلوقات، بل هو سبحانه يقوم به ما شاء من كلماته و أفعاله و ليس من ذلك شيء مخلوقاً، انها المخلوق ما كان بائناً عنه، و كلام الله من الله ليس ببائن منه اهـ.

فقله: (و نحن لا نقول كلم موسى بكلام قديم و لا بكلام مخلوق)، مجمل
ملبس بيته سابقاً في قوله ان كلام الله تعالى (قديم النوع حادث الأحاد، و ان
الحوادث تقوم به) جل و علا، فشرع هذا الهراء على رأيه: نحن لا نقول كلم الله
موسى بكلام قديم على الاطلاق، و لا بكلام مخلوق على الاطلاق.

و قوله: (بل هو سبحانه يتكلم اذا شاء ويسكت اذا شاء) تشبيه صريح لربه
بالمخلوقات و لا معنى للسكوت الا انعدام الكلام، فان كان قبل وجود الكلام
لزم سبق العدم عليه، و سبق العدم عليه نفى لقدمه و إثبات لحديثه، و ان كان
بعد وجود الكلام فقد طرأ عليه العدم، و طرؤ العدم عليه ينفي بقاءه، و اذا
انتهى البقاء انتهى القدم، لأن كل ما ثبت قدمه استحال عدمه، فالسكوت
يستلزم عدم الكلام السابق و تجدد الكلام اللاحق، فيكون اللاحق حادثاً بغير
واسطة، و السابق حادثاً بواسطة ان ما لحقه العدم لزم أن يسبقه العدم، و اذا لزم
من السكوت حدوث الكلام لزم منه حدوث الذات الموصوف به، لأن قيام
الحادث بشيء يوجب حدوث ذلك الشيء، و دعوى الاتصاف بذلك لمن تنزه
عن الحدوث في ذاته و جميع صفاته سبحانه و تعالى، كفر لا محالة.

و ليس معنى كلام الله موسى، عند الاشاعرة و الماتريدية، انه ابتداء الكلام له
بعد سكوته و لا انه بعد كلامه سكت، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، و انما
معناه أنه سبحانه و تعالى تفضل على موسى عليه الصلاة و السلام بازالة مانع
موسى و تقويته حتى سمع كلامه تعالى القديم المنزه عن جميع صفات كلام
الحادثين ثم منعه و رده الى ما كان عليه قبل، و هذا معنى كلامه تعالى لاهل
الجنة، و هذا الذي نقل عن السلف و درج عليه الخلف و دلت عليه السنة و
القرآن الكريم.



فالتنظير في قوله: كما أنه سبحانه وتعالى خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش، فاسد لبنائه على هذه الشنعاء، يعنى أنه تعالى مثل المخلوقين في كونه يتكلم إذا شاء ويسكت إذا شاء، كما أنه مثلهم في ترتب الأفعال الصادرة عنه، فقد خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم بعد فراغه من خلقهما جلس على العرش - نعوذ بالله من زلقات اللسان وفساد الجنان -.

وقوله: (و ما كان قائماً بنفسه هو كلامه لا كلام غيره) يحتمل المذهبين؛ مذهب الأشاعرة القائلين: كلام الله صفة قديمة قائمة بذاته تعالى ليست بحرف ولا صوت، ومذهب الحنابلة القائلين: كلام الله تعالى القديم هو المنتظم من الحروف المسموعة الموجود بين دفتي المصحف وفي جميع الكتب السماوية المنزلة على أنبيائه وهذا هو مراده.

وقوله: (والمخلوق لا يكون قائماً بالخالق ولا يكون الرب محلاً للمخلوقات)، صحيح مناقض لقوله سابقاً (بقيام الحوادث بذاته) جل وعلا، هكذا دأب هذا المفتون يقول الشيء في محل من تأليفه وينقضه في محل آخر.

وقوله: (بل هو سبحانه يقوم به ما شاء من كلاماته وأفعاله وليس من ذلك شيء مخلوق)، باطل لأن الكلمات جمع كلمة والكلمة مركبة من الحروف، والحروف يستحيل قيامها بذاته جل وعلا عند أهل الحق، كما يستحيل قيام أفعاله جل وعلا بذاته، وإنما تقوم الحروف بذاته جل وعلا عند مشايخ الحنابلة القائلين بقدمها، وقد تقدم إبطال مذهبهم.

وقوله: (إنما المخلوق ما كان بائناً عنه، وكلام الله من الله ليس ببائن منه)، مكرر مع ما سبق ويقال في البائن عنه تعالى، أى المنفصل عنه تعالى: ما جاز عليه الانفصال جاز عليه الاتصال عقلاً وفيما ليس ببائن أى منفصل عنه تعالى: ما جاز عليه الاتصال جاز عليه الانفصال عقلاً، ولا يعقل فيما يجوز عليه الانفصال والاتصال بذات الله تعالى إلا كونه جسماً.



فحروف القرآن و جميع الكتب المنزلة على رسل الله أجسام، يجوز عليها ما يجوز على الأجسام و يأتي هنا جميع اللوازم الفاسدة التي تلزم الحنابلة في قولهم بقدم الألفاظ و الحروف و قد تقدم سرد بعض منها، و لا يستطيعون الجواب عنها.

زعم ان ثم طائفة كثيرة تقول انه تعالى تقوم به الحوادث و تزول و انه تعالى كلم موسى عليه الصلاة و السلام بصوت و ذلك الصوت عدم (١٧) و في ص ٢١ من كتابه الفرقان قال: (و ثم طائفة كثيرة تقول إنه تعالى تقوم به الحوادث و تزول و أنه تعالى كلم موسى عليه الصلاة و السلام بصوت و ذلك الصوت عدم، و هذا مذهب أئمة السنة و الحديث من السلف و غيرهم اه).

أقول: الطائفة الكثيرة التي قالت هذا الهراء هم مشايخ الكرامية، و هم أقل من القليل و أذل من كل ذليل بالنسبة للامة الاسلامية التي لم تقله، هكذا يضطرب هذا المفتون في عقيدته بين الحنابلة و الكرامية. و قوله: (و هذا مذهب أئمة السنة و الحديث من السلف و غيرهم)، بهتان و إفك مبين على أئمة السنة و الحديث من السلف و غيرهم.

زعم أن جمهور اهل السنة يقولون انه تبارك و تعالى ينزل و لا يخلو منه العرش (١٨) و في ج ١، ص ٢٦٢ من منهاج السنة قال: جمهور اهل السنة يقولون أنه تبارك و تعالى ينزل و لا يخلو منه العرش، و زعم أن ذلك منقول عن اسحاق بن راهويه و حماد بن زيد و غيرهما، و عن الامام أحمد و هو مفتر أفك على

جمهور اهل السنة و على اسحاق بن راهويه و حماد بن زيد و على غيرهما و على الامام أحمد.

قال القرطبي فى تفسير سورة آل عمران عند قوله تعالى: ﴿وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَشْحَارِ﴾، بعد ذكره حديث النزول و ما قيل فيه مانصه:
و أولى ما قيل فيه ما جاء فى كتاب النسائي مفسراً عن أبى هريرة و أبى سعيد رضي الله عنهما قالا: قال رسول الله ﷺ:

«ان الله عز و جل يمهل حتى يمضى شطر الليل الأول ثم يأمر منادياً فيقول هل من داع يستجيب له؟ هل من مستغفر يغفر له؟ هل من سائل يعطى؟»^١
- صححه أبو محمد عبد الحق -، و هو يرفع الاشكال و يوضح كل احتمال، و ان الأول من باب حذف المضاف، أى ينزل ملك ربنا فيقول الخ... و قد روى يُنزل بضم الباء و هو يبين ما ذكرنا اهـ.

و قال الحافظ ابن حجر فى فتحه فى كتاب (التهجد) مانصه: استدل به من أثبت الجهة و قال هى جهة العلو، و أنكر ذلك الجمهور لأن القول بذلك يفضى الى التحيز، تعالى الله عن ذلك، و قد اختلف فى معنى النزول على أقوال و أفاض فى ذكرها ثم قال و قد حكى أبوبكر بن فورك أن بعض المشايخ ضبطه بضم أوله على حذف المفعول أى ينزل ملكاً، و يقويه ما رواه السنائي من طريق الأغزر عن أبى هريرة و أبى سعيد رضي الله عنهما بلفظ: «ان الله يمهل حتى يمضى شطر الليل ثم يأمر يقول هل من داع فيستجيب له؟ - الحديث -».

و فى حديث عثمان بن أبى العاص: «ينادى مناد هل من داع يستجيب له؟ - الحديث -» قال القرطبي: و بهذا يرتفع الاشكال اهـ.

١. آل عمران: ١٧

٢. السنن الكبرى للنسائي، ج ٦، ص ١٢٤



زعم ان جمهور الخلف على ان الله تعالى فوق العالم

(١٩) وفي آخر هذه الصحيفة زعم: (ان جمهور الخلف على ان الله تعالى فوق العالم) وهو كذاب أشعر على أى واحد من الخلف سواء فضلاً عن جمهورهم، كما هو كذاب أشعر على السلف فى كل ما ينسبه اليهم من العقائد.

حوادث لا أول لها

(٢٠) قوله: بحوادث لا أول لها فهمه من رواية البخارى فى كتاب التوحيد: «كان الله ولم يكن شىء قبله»، قال الحافظ ابن حجر فى فتحه: تقدم فى بدء الخلق بلفظ «ولم يكن شىء غيره»^١، وفى رواية أبى معاوية: «كان الله قبل كل شىء»^٢ وهو بمعنى: «كان الله ولا شىء معه»، وهى أصرح فى الرد على من أثبت (حوادث لا أول لها) من رواية الباب، وهى من مستثنع المسائل المنسوبة لابن تيمية اهـ.

هذه عشرون مسألة بينت مواضعها دالة على جهله باصول الدين وفساد عقيدته فيه بالتشبيه والتجسيم وغيرهما، كافية فى ضلاله كلاً من نور الله بصيرته، ومن عميت بصيرته فأفتتن به كالسّرمرى، واليافعى اللذين هجوا الامام السبكى، لا تفيده جميع الكتب السماوية.

طعن ابن تيمية فى منهاجه فى كل ما فيه منقبة لحيدرة كرم الله وجهه و

جنايته و افتراؤه على تاريخ المسلمين

كل من تحلّى بالانصاف و له المام بالعلم اذا طالع منهاج ابن تيمية يجزم بأنه

١ . صحيح البخارى، ج ٨، ص ١٧٥

٢ . المصدر نفسه، ج ٤، ص ٧٣

٣ . فتح البارى، ج ١٣، ص ٣٤٦

ناصبى و يمكنه أن يستخرج منه مجلداً ضخماً فى طعن من لا يحبه الا مؤمن و لا يبغضه إلا منافق، بالطرق الشيطانية و البهتان.

قال العلامة السيد علوى بن طاهر الحداد فى الجزء الثانى من كتابه (القول الفصل، فيما لبنى هاشم من الفضل) ما نصه: و فى منهاجه من السب و الذم الموجه المورّد فى قالب المعارىض و مقدمات الأدلة فى أمير المؤمنين على و الزهراء البتول و الحسين و ذريتهم ما تقشعر منه الجلود و ترجف له القلوب و لا سب لعكوف النواصب و الخوارج على كتابه المذكور الا كونه يضرب على أوتارهم و يتردد على أطلالهم و آثارهم، فكن منه و منهم على حذر.

الحقيقة أنه مفلس من أدلة اهل السنة

و من عيوبه أنه كثيراً ما يرد على الامامية بأدلة الخوارج و النواصب، و كان فى غنى عنها بأدلة اهل السنة فما فائدة ايرادها إذا اللهم إلا ان كان يتلذذ فى نفسه بما فيها من الطعن على أمير المؤمنين على كرم الله وجهه و سبه، أو يحاول بها ايقاع الشبه فى القلوب و تزيين مذهب النصب و الدعوة اليه، و ذلك أن تلك الأدلة ان كانت فى نفسها صحيحة بطل بها مذهب الامامية و مذهب اهل السنة جميعاً، و ان كانت باطلة كان استدلاله بها باطلاً، و قد رأيت شنع فى بعض كتبه على من يحتج بها يعتقد بطلانه، فهو هنا بين أمرين: اما الدخول فى من قال الله فيهم: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾^١ و إما أن يكون معتقداً صحتها و تلك عظيمة العظام اهـ.

و قد أجاب السيد عن أمثلة كثيرة من الأحاديث الواردة فى مناقب حيدرة كرم الله وجهه و اهل بيته طعن فيها ابن تيمية فأجاد، و قول السيد الحداد: أنه



كثيراً ما يرد على الامامية بأدلة الخوارج والنواصب، تساهل معه، والحقيقة أنه لا أدلة عند الخوارج والنواصب سوى التكفير، تكفير جمهور الصحابة رضي الله عنهم في مقدمتهم ذو النورين وحيدرة عليه السلام، والأمة الاسلامية جمعاء، وليس التكفير من العلم وأدلته في شيء فهو في رده على الامامية يقول لهم: إن كفرتم أبابكر وعمر قال لكم الخوارج وعلى... ولا تستطيعون إثبات ايمان على وكفر أبى بكر وعمر، وهذا الهذر دأبه في منهاجه وغيره من تأليفه، ولا يخفى على اللبيب أن الهذر ليس من العلم وأدلته في شيء، فاحتججه على الرافضة بأباطيل الخوارج انها هو مقابلة خبث بمثله، وقول السيد أيضاً: وكان في غنى عنها بأدلة اهل السنة، تساهل معه أيضاً.

والحقيقة أنه مفلس من أدلة اهل السنة، لأن اهل السنة في القرون الوسطى والمتأخرة هم الأشاعرة والماتريدية حماة السرح، والأمة الاسلامية ممثلة فيهما، وهم كفار في زعمه، فحوصلة علمه تضيق وتنفر عن استساغة أدلتهم الناصعة القائمة على الروافض وغيرهم من المبتدعة، وانما تستسيغ بلع التشبيه والتجسيم ومنع شد الرحال لزيارة قبره عليه السلام بدعوى حماية حمى التوحيد، ومنع التوسل بجاهه عليه السلام، وتستسيغ أيضاً بلع توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية الذي اخترعه وكفر به أمة محمد عليه السلام، وقد نظرت في منهاجه نظرة عابرة فاستخرجت منه ما أذكره مع تعليقي عليه.

ادعى ان نزول هذه الآية (إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ) 'في علي كرم الله

وجهه لما تصدق بخاتمته في الصلاة، كذب باجماع اهل العلم بالنقل

(١) في ج ١، في ص ١٥٥: ادعى أن نزول هذه الآية ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ

وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴿٥١٠﴾
على **حيث** لما تصدق بخاتمه فى الصلاة، كذب باجماع اهل العلم بالنقل.

أقول: أقوال المفسرين تدور على أنها نزلت فى المؤمنين عموماً أو فى أبى بكر أو فى عبد الله بن سلام أو فى عبادة بن الصامت أو فى على كرم الله وجهه.
قال القرطبى فى تفسيرها: وقال ابن عباس والسدى ومجاهد نزلت فى على لما تصدق بخاتمه وهو فى الصلاة اهـ.

وقال السيوطى فى تفسيره (الدر المنثور فى التفسير بالمأثور)، وأخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وأبو الشيخ وابن مردويه عن ابن عباس أنها نزلت فى على **حيث**، قال وأخرج الخطيب فى المتفق عن ابن عباس قال: تصدق على بخاتمه الخ، قال وأخرج الطبرانى فى الأوسط وابن مردويه عن عمار بن ياسر **حيث** قال وقف بعلى سائل وهو راكع الخ... قال وأخرج ابن أبى حاتم وأبو الشيخ وابن عساكر عن سلمة بن كهيل قال تصدق على بخاتمه الخ... اهـ.

وزعم ابن كثير فى تفسيره بعد سوجه روايات كثيرة تدل على أنها نزلت فى على بن أبى طالب **حيث**، انه لا يصح شىء منها بالكلية لضعف أسانيدھا و جهالة رجالھا اهـ وقال الألوسى وغالب الأخباريين على أنها نزلت فى على كرم الله وجهه اهـ قلت وهذا يعلم كذبه فى ادعائه إجماع اهل العلم بالنقل على كذب نزولھا فى حيدرة كرم الله وجهه.

زعمه ان أبا سفيان بن الحارث من الطلقاء

(٢) وفى ج ٢، ص ٢٠١ عَدَّ أبا سفيان بن الحارث ابن عم النبى **حيث** من



الطلاق و هو باطل باجماع السير عليه السلام فان أباسفيان عليه السلام هاجر الى المدينة مع ابنه جعفر و عبدالله بن أبي امية المخزومي قبيل الفتح فقابلوا النبي صلى الله عليه وسلم في الجيش بين السقيا و العرج بمكان أقرب الى المدينة من مكة فأسلموا و حسن اسلامهم، كما قابله صلى الله عليه وسلم أيضاً مهاجراً باهله عمه العباس بالجحفة، و لم يقل أى واحد من اهل العلم فى أبى سفيان و ابنه و عمه و عبدالله بن أبى امية انهم من الطلقاء و ليسوا بمهاجرين، و لم يجعل الله تبارك و تعالى و نبيه صلى الله عليه وسلم المهاجر كالطليق.

زعمه ان الطليق ليس بنعت ذم

(٣) و فى ص ٢٠٢ منه قال جواباً للرافضى لما قال فى معاوية (الطليق ابن الطليق) الطليق ليس نعت ذم، و الطلقاء هم مسلمة الفتح و سرد جماعة منهم، وعد أيضاً أباسفيان ابن الحارث منهم و قال فيه الذى كان يهجو رسول الله صلى الله عليه وسلم.

أقول: الطليق لغة معناه الأسير الذى أطلق من أساره، و عليه فلفظ الطليق ان لم يكن نعت ذم - كما زعم - فهو مشعر بالانحطاط قطعاً عقلاً و لغة، و الطلقاء من قريش هم الذين منّ عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يسترقهم و لم يأسرهم، و قد كان له ذلك كما فى سائر الذين حاربوه من الكفار فغلبهم و ملكهم، و قد كان الطلقاء من قريش فى الدرجة الأخيرة من درجات الصحابة رضي الله عنهم، و ما بعدهم الا الأعراب و المخضرمون و المرتدون، و على هذا الترتيب أجراهم الفاروق رضي الله عنه فى العطاء و الدخول عليه، و لم يجعل لهم نصيباً فى الخلافة حين قال: (هذا الأمر فى اهل بدر ما بقى منهم أحد ثم فى اهل احد ثم فى كذا... و ليس فيها لطليق و لا لمسلمة الفتح شىء).

مناقب أبي سفيان بن الحارث مسطرة في كتب الطبقات و التاريخ

قال ابن حجر في فتحه في باب الاستخلاف: وهذا مصير منه الى تقديم الأفضل في الخلافة، و كل من له المام بسيرة النبي ﷺ يعلم أن أبا سفيان بن الحارث ليس من الطلقاء فادخاله فيهم و تكرير ذلك دائر بين الجهل و النصب للذين أذهب الله عنهم الرجس. و يرجح الثاني قوله الذي كان يهجو، و مناقب أبي سفيان ابن الحارث مسطرة في تاريخ الاسلام، منها انه لم يرفع رأسه منذ أسلم الى النبي ﷺ حياء منه، و منها ثباته يوم حنين و إمساكه بركاب النبي ﷺ حين فر المسلمون عنه و في مقدمتهم مسلمة الفتح.

زعمه مصابرة جيش معاوية لجيش علي و مقاومته له و غلبته له

(٤) و في هذه الصفحة زعم أن عسكر معاوية صابروا عسكر عليّ و قاوموهم و غلبوهم، و هو بهتان على التاريخ مكشوف فان جيش معاوية لو لم يرفعوا المصاحف على الرماح مكيدة ليخففوا عنهم الضغط الهائل من جيش حيدرة لهلكوا.

زعمه ان معاوية ادعى الامر، اي الخلافة لنفسه بعد حكم الحكمين

(٥) و فيها أيضاً قال و لم يكن معاوية قبل تحكيم الحكمين يدعى الأمر لنفسه و لا يسمى بأمر المؤمنين و انما ادعى ذلك بعد حكم الحكمين اهـ.

أقول: هذا كذب مكشوف على التاريخ فان معاوية لم يدع الأمر لنفسه لا قبل التحكيم و لا بعده، و انما ذكر ابن الأثير في (كامله) أن اهل الشام لما رجعوا الى معاوية بعد حكم الحكمين سلموا عليه بالخلافة، و هذا مبني على الاسطورة المشهورة في التاريخ، و هي خديعة عمرو بن العاص لأبي موسى



الأشعري بخلع له على، وإثباته لمعاوية بعد اتفاهه معه على خلع الاثنين، وهى باطله نقلاً.

و الصحيح أنها خلعا الاثنين، ولو صحت لكانت مدحاً لأبى موسى الأشعري، و قدحاً فى عمرو بن العاص، و دلت على كمال الأشعري فى الأخلاق الفاضلة و انحطاط ابن العاص عنها الى أخلاق السفلة و الأشرار، فان الوفاء بالعهد و الوعد من أخلاق المؤمنين، و الغدر و الخداع من أخلاق المنافقين و الأشرار، و فى الحديث الصحيح: «ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة عند رأسه و يقال هذه غدره فلان ابن فلان».

زعمه ان اهل الشام قاتلوا مع معاوية

٦) و فيها أيضاً قال: إن اهل الشام قاتلوا مع معاوية، لظنهم أن عسكر على فيهم ظلمة يعتدون عليهم كما اعتدوا على عثمان و انهم يقاتلونهم دفعاً لصياهم عليهم و قتال الصائل جائز، و لهذا لم يبداهم بالقتال حتى بداهم اولئك، و لهذا قال الأشر: إنهم ينصرون علينا لأننا نحن بدأناهم بالقتال اهـ.

أقول: هذا الكلام كله فاسد و افتراء على تاريخ المسلمين و هو بين أيدينا، و يتلخص فسادة فى أربعة مباحث:

الاول - زعمه أن اهل الشام قاتلوا مع معاوية لظنهم الى قوله و انهم يقاتلونهم دفعاً لصياهم عليهم.

الثانى - قوله و أنهم يقاتلونهم دفعاً لصياهم الى قوله و لهذا...

الثالث - قوله و لهذا لم يبدأوهم بالقتال الى قوله و لهذا قال الأشر.

الرابع - قوله و لهذا قال الأشر الى آخر الهراء.

فاهل الشام كلهم انما قاتلوا مع معاوية أمير المؤمنين علياً عليه السلام لأمر واحد، و هو وجود طائفة من اهل العراق حضروا حصار أمير المؤمنين عثمان عليه السلام

حتى قتل فى جيشه، و الظن الذى افتراه عليهم و حاول الصاقه بهم لا وجود له فى تاريخ الاسلام، و لا سبيل له الى الاطلاع على ما فى قلوبهم من الظن الا من وحى الشيطان.

و قوله: و أنهم يقاتلونهم دفعاً لصياهم عليهم بهتان على حيدرة و جيشه.
و قوله: و لهذا لم يبدأوهم بالقتال حتى بداهم اولئك، بهتان ثان على حيدرة و جيشه.

و قوله: و لهذا قال الأشر الى آخر الهراء بهتان ثالث على الأشر، فسيرة حيدرة كرم الله وجهه فى أمره لجيشه بالكف عن بدء اهل القبلة بالقتال أوضح فى التاريخ فى الشمس فى رابعة النهار حتى الخوارج كلاب النار الذين أمر ﷺ بقتلهم، و أخبر أن فى قتلهم أجراً لمن قتلهم، أمر حيدرة أصحابه بالكف عن قتالهم حتى يبداهم.

و قد حاول هذا المفتون تشويه حقائق التاريخ الاسلامى الناصعة، و نطح سيرة من لا يحبه الا مؤمن و لا يبغضه الا منافق الشاغحة بنصبه، و قد بدأ اهل الشام بالقتال جيش حيدرة كرم الله تعالى وجهه مرتين:

الأولى - بدأت مقدمة جيش معاوية و عليها أبو الأعور السلمى مقدمة جيش أمير المؤمنين كرم الله وجهه و عليها الأشر النخعى فاقتتلوا قتالاً شديداً، و فى مساء اليوم الثانى تأخر الشاميون عن مكانهم الذى كانوا فيه و طلب الأشر أبا الأعور لمبارزته فكع عنه و فى الليل رجعوا إلى معاوية.

و الثانية - كان معاوية قد سبق بجيشه الى مكان واسع على طرف الفرات و نزل فيه و أخذ شريعة الفرات و ليس فى ذلك الصقع شريعة غيرها، و جعلها فى حوزته و بعث عليها أبا الأعور يحميها و يمنعها، فطلب أصحاب على شريعة غيرها، فلم يجدوا فأتوا علياً كرم الله وجهه فأخبروه بفعل الشاميين و

بعطش الناس فأرسل حيدرة صعصعة بن صوحان الى معاوية يقول له: إنا سرنا مسيرنا هذا و نحن نكره قتالكم قبل الاعذار اليكم، فقدمت الينا خيلك و رجالك فقاتلتنا قبل أن نقاتلك، و نحن من رأينا الكف حتى ندعوك و نحتج عليك، و هذه أخرى قد فعلتموها منعتم الناس عن الماء و الناس غير منتهين، فابعث إلى أصحابك فليخلوا بين الناس و بين الماء و ليكفوا للنظر فيما بيننا و بينكم و فيما قدمنا له، فان أردت أن نترك ما جئنا و نقتل على الماء حتى يكون الغالب هو الشارب فعلنا، فشاور معاوية أصحابه فأشار بعضهم بمنعهم منه، و قال له عمرو بن العاص: خل بني القوم و بين الماء فانهم لن يعطشوا و انت ريان و لكن بغير الماء فانظر فيما بينك و بين الله، و قد اختار معاوية الرأي الأول و أمدّ أبا الأعور بيزيد بن أسد القسرى فى خيل كثيرة ثم بعمر و بن العاص فى جند كثير، و أمدّ حيدرة الأشعث بن قيس بشبث بن ربعى ثم بالأشتر النخعى، فاشتد القتال فقال عبدالله بن عوف الأزدى:

خلوا لنا ماء الفرات الجارى	أو اثبتوا الجحفل جرار
لكل قرم مستميت شارى	مطاعن برمح كرار
ضرب هامات العدا مغوار	لم يخش غير الواحد القهار

فغلب الشاميون و صار الماء فى أيدي أصحاب حيدرة، فقالوا: و الله لا نسقيه اهل الشام، فأرسل على عليه السلام الى أصحابه أن خذوا من الماء حاجتكم و خلوا عنهم، فان الله تعالى نصركم ببيغهم و ظلمهم.

زعمه ان علياً كان عاجزاً عن قهر الظلمة و انه كان يرى ان القتال يحصل به المطلوب

(٧) و فيها أيضاً قال: و على عليه السلام كان عاجزاً عن قهر الظلمة من

العسكريين و لم تكن أعوانه يوافقونه على ما يأمر به، و أعوان معاوية يوافقونه، و كان يرى ان القتال يحصل به المطلوب فما حصل به الا ضد المطلوب.

و كان فى عسكر معاوية من يتهم علياً بأشياء من الظلم هو برىء منها، و طالب الحق من عسكر معاوية يقول: لا يمكننا أن نباع الا من يعدل علينا و لا يظلمنا، و نحن اذا بايعنا علياً ظلمنا عسكره كما ظلموا عثمان، و على إما عاجز عن العدل علينا أو غير فاعل لذلك، و ليس علينا أن نباع عاجزاً عن العدل علينا و لا تاركاً له، فائمة السنة يعلمون أنه ما كان القتال مأموراً به لا واجباً و لا مستحباً ولكن يعذرون من اجتهد فأخطأه.

أقول: يتلخص هذا الهراء فى ستة مباحث كلها باطلة فقول: و على عليه السلام كان عاجزاً عن قهر الظلمة من العسكريين كذب مكشوف على التاريخ ملبس، و طعن خبيث فيمن لا يحبه إلا مؤمن و لا يبغضه إلا منافق دل منطوق هذا الهذر على ان فى كل من عسكر أمير المؤمنين و عسكر معاوية طائفة ظلمة و ان علياً عليه السلام عاجز عن قهر الظالمين. و مفهومه على ان فى كل من العسكريين طائفة أتقياء فينحل هذا الفشار الى ان كلاً من العسكريين مشتمل على أتقياء و أشقياء، و أن حيدرة عاجز عن قهر الأشقياء فى العسكريين.

ويصح لنا على هذا الفشار أن نقول: كل من أمير المؤمنين و معاوية أمير على الأتقياء و الأشقياء، و يصح لنا أيضاً أن نقابله بفشار مثله، فنقول: ان معاوية عاجز عن قهر الظلمة من العسكريين، و التاريخ و الواقع ناطقان بأنه لا ظلمة فى العسكريين، و يقال له لم لم تعين الطائفة الظالمة فى العسكريين ان كنت صادقاً؟ و هل هى أقلية فيها أو اكثرية أو مساوية للأتقياء؟ و هل لها زعيم أم لا؟ و ما كيفية ظلمها؟ و كيف أقر معاوية الظالمين فى جيشه و لم يقهرهم مع



اتفاق جيشه على طاعته؟ ولم لم تبين كيفية عجز علي عن قهر الظلمة من
العسكريين؟

و قوله: ولم تكن أعوانه يوافقونه على ما يأمر به، كذب مكشوف على
التاريخ، ورأى في قوله و كان يرى أن القتال الى قوله و كان في عسكر معاوية
علمية، أى كان على يعلم ان القتال الى آخر الهراء، و لا سبيل له الى معرفة ما
فى قلب على عليه السلام من حصول المطلوب بالقتال و ضده الا البهتان و وحى
الشیطان.

و قوله: (و كان فى عسكر معاوية من يتهم علياً بأشياء من الظلم) بهتان ثان
ملبس مبهم، فلو كان صادقاً لبين المتهم لعلّ من عسكر معاوية و بين الأشياء
التي اتهم بها، و لا وجود لمن يتهم علياً بأشياء فى عسكر معاوية الا فى مخيلته.
و قوله: (و طالب الحق من عسكر معاوية يقول الى قوله فأئمة السنة) بهتان
ثالث على عسكر معاوية ملبس مبهم محامى به عنهم، فلا حق و لا طالب له و
لا قول الا فى مخيلته، فلو كان صادقاً لبين الحق و عين طالبه من عسكر معاوية.
و قوله: (فأئمة السنة يعلمون الى آخر الهراء...)، بهتان رابع على أئمة
السنة، و لا يستحق هذا المفتون من كثرة البهتان على الأئمة و العلم و العلماء و
الجنابة على تاريخ الاسلام، و الحياء من الاييان، و القتال مع الامام العادل فرض
كفاية إذا قام به البعض سقط عن البعض الباقي، لذلك تخلف سعد بن أبى
وقاص و عبدالله بن عمر و أسامة ابن زيد و محمد بن مسلمة عليهم السلام عن القتال
مع أمير المؤمنين على عليه السلام مع بيعتهم له، و اعتذر كل واحد منهم له بعذر قبله.
و قد ندم سعد بن ابى وقاص و عبدالله بن عمر على تركهما قتال الفئة
الباغية معاوية و جيشه، مع أمير المؤمنين على عليه السلام.

قال القرطبي فى تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾: فى هذه الآية دليل على وجوب قتال الفئة الباغية المعلوم بغيتها على الامام أو على أحد من المسلمين، وعلى فساد قول من منع من قتال المؤمنين، واحتج بقوله عليه الصلاة والسلام: «قتال المؤمن كفر»^١.

ولو كان قتال المؤمن الباغى كفراً، لكان الله تعالى قد أمر بالكفر - تعالى الله عن ذلك -، وقد قاتل الصديق رضي الله عنه من تمسك بالاسلام وامتنع من الزكاة، ثم قال: وقال الطبرى: لو كان الواجب فى كل اختلاف يكون بين الفريقين الهرب منه ولزوم المنازل، لما أقيم حد ولا أبطل باطل، ولوجد اهل النفاق والفجور سبيلا الى استحلال كل ما حرم الله عليهم من أموال المسلمين وسبى نسائهم وسفك دمائهم بأن يتحزبوا عليهم ويكف المسلمون أيديهم عنهم، وذلك مخالف لقوله عليه الصلاة والسلام: «خذوا على أيدي سفهائكم»^٢ اهـ.

لم يجب عن الاعتراض على اهل السنة فى معاوية

(٨) وفى ص ٢٠٣ منه لم يجب عن قول الرافضى معترضاً على اهل السنة فى معاوية: (أنه قاتل علياً وهو عندهم رابع الخلفاء إمام حق و كل من قاتل إمام حق فهو باغ ظالم)، بل أتى بهذر دال على عدم اعتباره اجماع اهل الحق على أن علياً كرم الله وجهه إمام حق ورابع الخلفاء وأن معاوية باغ عليه.

١. الحجرات: ٩.

٢. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٨.

٣. مسند ابن المبارك، ص ٤٢.



محاماته عن الخوارج باحتجاجة

٩) وفيها أيضاً قال: (إن النواصب من الخوارج وغيرهم الذين يكفرون علماً أو يفسقونه أو يشكون في عدالته منه المعتزلة والروانية وغيرهم لو قالوا لكم: ما الدليل على إيمان علي وإمامته و عدله لم تكن لكم حجة؟ اهـ).

أقول: لا يحتاج هذا الهراء الذي كرره في مواضع من كتابه مستسماً له الى تعليق، وإنما نلفت نظر العقلاء الى قوله: الذين يكفرون علماً أو يفسقونه أو يشكون في عدالته من المعتزلة والروانية وغيرهم فالكفرون لحيدرة معروفون بأنهم الخوارج كلاب النار، وقد زعموا انه كان قبل التحكيم إمام هدى وبعده صار كافراً و ليس التكفير مقصوراً عليه بل كفروا عشان عليه السلام و جمهور الصحابة و معاوية الذي يتعصب له و يرجحه على حيدرة، و كل من خالف هواهم من الامة الاسلامية، و أما المفسقون له و الشاكون في عدالته فليسوا بمعروفين، فهو مطالب بتعيينهم.

و قد افتعل (الروانية) ليكاثرها الرافضي و يكثر بها الطعن في حيدرة، و لا وجود لها الا في مخيلته، كما افتعل (و غيرهم) التي هي من مطايا الابهام و التلبيس التي يلجأ اليها لستر مینه ليكاثرها أيضاً الرافضي و يكثر بها الطعن فيمن لا يحبه الا مؤمن و لا يبغضه الا منافق.

طعنه في حديث سفينة و طعنه في اجماع المسلمين على خلافة حيدرة

١٠) و في ص ٢٠٤ منه قال: (و قد طعن بعض اهل الحديث في حديث سفينة، و أما الاجماع فقد تخلف عن بيعته و القتال معه نصف الامة أو أقل أو اكثر، و النصوص الثابتة عن النبي ﷺ تقتضي أن ترك القتال كان خيراً للطائفتين، و أن القعود عن القتال كان خيراً من القيام فيه، و أن علماً مع كونه أولى بالحق من معاوية لو ترك القتال لكان أفضل و أصلح و خيراً اهـ).

أقول: يتلخص هذا الهراء في ثلاثة مباحث: فقوله: و قد طعن بعض اهل الحديث في حديث سفينة، كذب مكشوف ملبس، فالطاعن في حديث سفينة هو ابن اخت خالته فلو كان أميناً على نقل العلم صادقاً لبين الطاعن في حديث سفينة حتى ينظر فيه، والحديث هو قوله ﷺ: «الخلافة بعدى في أمتي ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك»^١ - أخرجه الامام أحمد و أبوداود^٢ و الترمذى^٣ و النسائى^٤ و أبو يعلى و ابن حبان عنه^٥ - .

و قد اتفق العلماء على أنها تمت بمدة الحسن بن على، و معناه الخلافة الكاملة التى تستمر و تتصل بدون انقطاع ثلاثون سنة فلا تنافى الخلافة المنقطعة كخلافة عمر بن عبد العزيز و الملك القائم بالعدل.

لقد اتخذ ابن تيمية الفاظ: السلف، الأئمة، أئمة السنة و بعضهم... و غيرهم... و الاجماع... مجناً لهواه

و قد قال سعيد بن جهمان لسفينة أن هؤلاء - يعنى بنى أمية - يزعمون ان الخلافة فيهم، فقال كذب أستاه بنى الزرقاء بل هم ملوك من شر الملوك لقد اتخذ هذا المفتون الألفاظ المهمة: السلف، و الأئمة، و أئمة السنة، و بعضهم، و غيرهم، و غير واحد، و الاجماع، و... مجناً لهواه، فكل من تحلى بالانصاف اذا طالع كتبه يتحقق أنه ليس من السلف و أئمة السنة و الأئمة فى شىء، و ان الاجماعات التى يرسلها جزافاً مقصورة على هواه، و انه لا يبالي باجماع اهل

١ . مسند احمد، ج ٥، ص ٢٢١

٢ . مسند ابى داود الطيالسى، ج ٢، ص ٤٣٠

٣ . سنن الترمذى، ج ٣، ص ٣٤١

٤ . السنن الكبرى للنسائى، ج ٥، ص ٤٧

٥ . صحيح ابن حبان، ج ١٥، ص ٣٩٢

الحق، وأئمة السنة المخالفين لهواه، وإذا كان قد طعن في إجماع الصحابة السكوتى على أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع ثلاثاً، وطعن في الذى قال النبى ﷺ فيه: «إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه»، فكيف لا يطعن في إجماع اهل الحق في خلافة حيدرة؟

تعريف الخلافة و تحقيق مطلب فيها

وقد عرّف اهل الحق الخلافة بأنها (رياسة عامة في أمر الدين و الدنيا نيابة عن النبى ﷺ في احكام الفروع لا ينتظم أمر المسلمين إلا بحصولها، يقصد الشارع تحصيلها في الجملة من غير أن يقصد حصولها من كل مسلم)، و لا انتظامها مصالح المسلمين الدينية و الدنيوية صار الحق في تولية من يصلح لها لجميع الامة واجباً عليهم وجوباً شرعياً لا عقلياً كفاثاً إذا قام بهذا الواجب من يعتد به ممن هو من اهل الحل و العقد من تيسر حضوره من غير اشتراط عدد و لاتفاق من سائر البلدان سقط عن الباقيين، بل لو تعلق الحل و العقد بواحد مطاع كفت بيعته.

و الدليل على انعقاد الامامة بالواحد إذا كان من اهل الحل و العقد و لزومها سائر المسلمين قول عمر لأبى عبيدة رضي الله عنه يوم السقيفة: ابسط يدك أبايعك، فقال: أتقول هذا و أبوبكر حى؟ فبايع أبابكر، ثم بايعه من بالسقيفة من الصحابة ثم بايعه الصحابة في اليوم الثانى بالمسجد فبيعة من بايعه بالسقيفة بعد عمر و بيعة من بايعه بالمسجد مؤكدة لبيعة عمر رضي الله عنه، و لم يتوقف ابوبكر الى وصولها لمن حول المدينة من قبائل أسلم و غفار و جهينة، و وصولها الى مكة والطائف و جواتا، و عهد أبوبكر بالخلافة الى عمر فرضى بذلك اهل المدينة.

ولم يتوقف الفاروق الى وصول بيعة الأمصار اليه، و بايع عبدالرحمن بن عوف عثمان ثم بايعه اهل المدينة، ولم يتوقف ذو النورين الى وصول بيعة الامصار اليه، فدل هذا كله لمذهب اهل الحق من كفاية البعض في بيعة الامام و لو واحداً اذا كان من اهل الحل و العقد و لزوم بيعته سائر الامة و وجوب طاعته عليهم.

خلافة امير المؤمنين علي مجمع عليها و انعقدت له مرتين

فبيعة علي عليه السلام عند التحقيق أقوى من بيعة الثلاثة، لأنه بايعه اهل المدينة و هم إذ ذاك أعيان الامة الاسلامية و ساداتها، و بايعه أيضا ثلاث طوائف من ثلاثة أمصار بصريون و مصريون و كوفيون، فلزوم بيعته سائر الامة و وجوب طاعته عليهم أخرى، فبيعته عليه السلام مجمع عليها كالأجماع على بيعة كل واحد من الثلاثة، فخلافته انعقدت له مرتين: الاولى عقدها له الفاروق، و رجال الشورى، و اهل المدينة قبل بيعة عثمان حكماً، فالفاروق عيّنه لها في الستة الذين عينهم لها، و عينه لها أيضا بالارشاد اليه و مدحه بقوله: (لله درهم ان ولوها الاصيلع ليحملنهم على الجادة و لو كان السيف على رقبته)، و الاربعة من رجال الشورى: عبدالرحمن و سعد و طلحة و الزبير بتنازلهم عن حقهم فيها له و لعثمان فانحصرت فيهما، و اهل المدينة بترجيح أكثرهم تقديم عثمان عليه، و بعد موت عثمان صار له ما عقده هؤلاء الثلاثة فعلاً.

فبيعة المسلمين له بعد موت عثمان مؤكدة لما انعقد له حكماً قبل بيعة عثمان، و من أجل هذا قال علماء الاصول كامام الحرمين: إن خلافته عليه السلام مجمع عليها، فان قيل ان كانت خلافته مجمعاً عليها، و طاعته واجبة على جميع المسلمين فما حجة معاوية و من معه في مخالفة اجماع المسلمين و قتال الامام العادل؟ و ما حجة أمير المؤمنين في قتاله معاوية؟



معاوية بن ابي سفيان مخطيء في اجتهاده من ثلاثة عشر وجهاً

فالجواب: حجة معاوية في امتناعه من طاعة على و قتاله طلبه من علي تسليم طائفة من اهل العراق في جيشه حضروا حصار عثمان حتى قتل ليقترض منهم، و هو مخطيء في اجتهاده هذا من ثلاثة عشر وجهاً.

الاول: تشبه في امتناعه من طاعة حيدرة حتى يسلم اليه هذه الطائفة ليقترض منها يدل على اتهامه لحيدرة بممالأة القاتلين لعثمان ~~حيث~~، و هي تهمة باطلة برىء منها حيدرة كبراء الذئب من دم يوسف عليه الصلاة و السلام، و لو صحت هذه التهمة على حيدرة لكان جميع الصحابة بالمدينة متهمين بها.

قال ابن كثير في بدايته في ترجمته: و قد اعتنى الحافظ الكبير أبو القاسم بن عساكر بجمع الطرق الواردة عن على أنه تبرأ من دم عثمان و كان يقسم على ذلك في خطبه و غيرها انه لم يقتله و لا أمر بقتله و لا مალأ و لا رضى به، و لقد نهى عنه فلم يسمعوأ منه، ثبت ذلك من طرق تفيد القطع عند كثير من أئمة الحديث اهـ.

و قال ابن كثير أيضاً في تفسير سورة الرحمن: أخرج ابن أبى حاتم بسنده عن عمرة بن سويد قال كنت مع على بن أبى طالب على شاطئ الفرات إذ أقبلت سفينة مرفوع شراعها فبسط على يديه ثم قال:

يقول الله عز و جل: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾^١ و الذى أنشأها تجرى في بحوره ما قتلت عثمان و لا مألأت على قتله اهـ.

و ثبت عنه أنه قال: لو شئت بنو أمية ان اباھلهم عند الكعبة انى برىء من دم عثمان لفعلت، و قال مروان بن الحكم: ما كان أحد أدفع عن عثمان من على، فقليل له مالكم تسبونہ على المنابر؟ قال: انه لا يستقيم لنا الأمر إلا بذلك.

الثانى: حيلولته بين حيدرة وبين تنفيذ أوامره فى اهل الشام الذين وجبت عليهم طاعته.

الثالث: ليس هو الولى لعثمان المستحق للطلب بدمه، وانما الولى المستحق لذلك هم أولاد عثمان دون غيرهم من بنى أمية.

الرابع: لو كان هو الولى لعثمان المستحق للطلب بدمه، لم يكن له أخذ القصاص بالقوة دون السلطان اجماعاً - ذكره القرطبى فى تفسير سورة البقرة - .

الخامس: المحاصرون لعثمان عليه السلام حتى قتل جمع غفير من ثلاثة أمصار أقله خمسمائة من اهل مصر، و خمسمائة من اهل الكوفة و خمسمائة من اهل البصرة، و ليس فى استطاعة أحد اثبات تمالئهم جميعاً على قتل عثمان.

السادس: لو فرض تمالؤهم جميعاً على قتله لم يقتلوا لجهل أعيانهم لكثرتهم. السابع: لو فرض تمالؤهم على قتله و عرفت أعيانهم لا يقتلون به فى رأى كثير من أئمة الاجتهاد.

الثامن: امتناع على عليه السلام من تسليم هذه الطائفة لمعاوية لا يبيح لمعاوية قتاله و لو كان ولى عثمان المستحق للطلب بدمه.

التاسع: قد قطع حيدرة بالحجة شبهة معاوية هذه بقوله له: ادخل فيما دخل فيه المسلمون ثم حاكمهم الى.

العاشر: ليست هذه الطائفة التى طلب معاوية تسليمها اليه ليقتلها لقمة سائغة و لا غنيمة باردة حتى يمكن حيدرة تسليمها اليه بسهولة بل هى ذات شوكة لأنها من قبائل شتى، فلو حاول على ذلك منهم لتعصبت لهم قبائلهم و صارت حرباً ثالثة و قد حصل هذا للزبير و طلحة و عائشة عليهن السلام فى البصرة لما قتلوا بعضاً منهم خرجت منها قبائل ربيعة و لحقت بأمر المؤمنين تعصباً لمن قتل منهم، و اعترلهم ستة آلاف سيف من بنى سعد بن تميم تعصباً لحرقوص بن زهير و اتسع عليهم الخرق و أدركوا خطاهم بعد مناظرة الققعاق بن عمرو لهم،



و علموا أن رأى أمير المؤمنين فى تأخير القصاص من قتلة عثمان حتى تهدأ الفتنة و يستتب الأمن باجتماع شمل المسلمين، وكان اسدّ و أصوب من رأيهم، فاتفقوا مع أمير المؤمنين، و لم تقع وقعة الجمل منهم عمداً، و انما أنشبهها الشائرون على عثمان و كانوا متفرقين فى الجيشين، على ان الزبير و طلحة و عائشة أقرب الى الصواب من معاوية من خمسة أوجه:

الاول: مبايعتهما لعلّى طائعين مع اعترافهما بفضله و معاوية لم يبايعه و ان كان معترفا بفضله.

الثانى: منزلتهم فى الاسلام و عند المسلمين التى لا يدانيهم معاوية فيها.
الثالث: انهم أرادوا قتل الشائرين على عثمان فقط، و معاوية أراد قتل جيش عظيم من المسلمين فيه خليفة المسلمين لوجود شذمة من ثوار عثمان فيه.
الرابع: انهم لم يتعمدوا محاربة الخليفة و من معه فى وقعة الجمل، و معاوية و من معه تعمدوا حرب أمير المؤمنين و من معه و بدأوا بها.
الخامس: انهم لم يتهموا علماً بالهوادة فى أخذ القصاص من الشائرين على عثمان، و معاوية و من معه اتهموه بذلك.

الحادى عشر: قد انتهى الأمر الى معاوية بتنازل الحسن بن على له عن الخلافة و جمع كثير ممن حضر حصار عثمان رحمته الله موجودون فسكت عنهم، فدل اعراضه عنهم على بطلان شبهته التى كان متمسكاً بها مع حيدرة فيهم.
الثانى عشر: بدأوا محاربة أمير المؤمنين دفعتين و قد تقدم تقريره.

الثالث عشر: حديث «عمار تقتله الفئة الباغية» الذى دل عند اهل الحق على أن الصواب مع أمير المؤمنين على رحمته الله، و لو لم يكن دليل غيره على اصابة علي و خطأ معاوية لكفى.

ليس قتال امير المؤمنين على معاوية لامتناعه من بيعته و انما قاتله

لحيلولته بينه و بين تنفيذ طاعته في اهل الشام

و ليس قتال أمير المؤمنين معاوية لامتناعه من بيعته - كما يظن البسطاء - لأن بيعته قد تمت باهل الحل و العقد ثم باهل المدينة ثم بسائر أمصار المسلمين غير الشام و انما قاتله لحيلولته بينه و بين تنفيذ طاعته في اهل الشام، و ابن حزم على عجرفته و سل لسانه على أئمة الاسلام و علمائه أفقه من هذا المفتون حيث قال فى ملله: لم يقاتل على معاوية على امتناعه من بيعته و انما قاتله لامتناعه من تنفيذ أوامره فى أرض الشام و هو الامام الواجبة طاعته اهـ.

فقوله: (و اما الاجماع فقد تخلف عن بيعته و القتال معه نصف الامة أو أقل أو أكثر) بهتان على تاريخ الامة الاسلامية و اختراع قول و جهل و تلبيس، فأما البهتان على الملة الاسلامية ففى قوله تخلف عن بيعته نصف الامة أو أقل أو أكثر بأو التشكيكية، و لم يخالف اجماع الامة على بيعة حيدرة الام معاوية و شرذمة بقرية خرنبا من اقليم مصر، و اما اختراع القول فان منطوق (تخلف عن بيعته الى آخر الهراء) يدل على ان بيعة الخليفة لا تكون عنده مجمعا عليها حتى يبايعه جميع أفراد الامة، و لم يقل بهذا عالم من علماء الاسلام و يلزم من هرائه هذا بطلان الاجماع على خلافة الشيخين و ذى النورين، لأن الصديق لم يبايعه أكثر الامة إذ ذاك لم يبايعه جهينة و غفار و أسلم و الاعراب الذين كانوا حول المدينة و مكة و الطائف و حوائى و انما بايعه اهل المدينة فقط، و الفاروق لم يبايعه الا اهل المدينة فقط، و الامة الاسلامية فى زمنه اكثر منها فى زمن الصديق، و عثمان لم يبايعه الا اهل المدينة و الامة الاسلامية فى زمنه اكثر منها فى زمن الفاروق.



فان قيل: بيعة الصديق تامة مجمع عليها لأن المسلمين الذين حول المدينة و البلدان المذكورة لما بلغتهم بيعته سكتوا و رضوا به، و كذلك الفاروق فان الأمصار و الجنود الهائلة التى كانت فى الفتوح لما بلغهم رضا اهل المدينة باستخلاف الصديق له رضوا هم به ايضا، و كذلك عثمان لما بلغ الأمصار و الجنود بيعته رضوا به.

قلت: و كذلك علي لما بلغ الأمصار بيعته رضوا به الا معاوية و من معه، فان قيل: معاوية و من معه ليسوا بقليل بل هم مصر عظيم.

قلت: هذا على تسليمه مدفوع بوجهين:

الاول: هو مصر من ستة أمصار بايع حيدرة منها خمسة: العراق و فارس و الحجاز و اليمن و مصر، و لا شك على هذا أن جل الامة الاسلامية بايعه و القليل خالفه.

الثانى: جل الذين مع معاوية مقلدون له و المجتهد منهم موافق له فى الاجتهاد، و الصحابة الذين معه لا يتجاوزون عدد الإصابع، و جيش أمير المؤمنين فى صفين سبعون ألفاً فيه تسعون بدرياً و سبعمائة من اهل بيعة الرضوان و اربعمائة من سائر المهاجرين و الأنصار، و جيش معاوية فيها خمسة و ثمانون ألفاً ليس فيه من الأنصار الا النعمان بن بشير و مسلمة بن مخلد و هما من صغارهم، فالذين معه كثيرون فى حد ذاتهم قليلون بالنسبة الى الأمصار المبايعة لعلّى، و فى المعنى شخص واحد معترف بامامة على و فضله عليه لم ينازعه فيها و انما علق بيعته علّياً على شىء واحد و هو تسليم علّى اليه جماعة من المحاصرين لعثمان موجودين فى جيشه ليقتص منهم.

لا يمكن لعلي و لا معاوية اخذ القصاص من الثائرين على عثمان الا باقامة الدعوى عند السلطان على معين منهم و اثبات قتله له بالبينة

الواضحة بالاجماع

و لا يمكن لعلي و لا له هو و لا لغيرهما أخذ القصاص من المحاصرين لعثمان الا باقامة الدعوى عند السلطان على معين منهم و اثبات قتله لعثمان بالبينة الواضحة باجماع العلماء.

فامتناعه من بيعته حتى يمكن من مطلوبه الذي ليس له و لا لغيره أخذ إلا من طريق الشرع شبهة يؤجر عليها لصحته و اجتهاده اجراً واحداً لا تقدر في اجماع الامة على خلافة علي، كما لم يقدر في الاجماع على خلافة الصديق امتناع سيد الخزرج سعد بن عباد رضي الله عنه عن مبايعته، على أن الفرق بين معاوية و بين سعد بن عباد في الفضل كما بين السماء و الأرض.

فان قيل: أبوبكر لم يقاتل سعد بن عباد على امتناعه من بيعته فكيف قاتل عليّ معاوية على امتناعه من بيعته، قلت: سعد رضي الله عنه امتنع من بيعة الصديق وحده و لم يؤلب أحداً على أبي بكر و قومه حتى أولاده كلهم بايعوا أبابكر لهذا لم يقاتله أبوبكر، و أما معاوية فقد ألّب و حرض اهل الشام على قتال أمير المؤمنين، و حال بينه و بين تنفيذه أوامره فيهم فلهذا قاتله أمير المؤمنين، لا لامتناعه من بيعته.

ليست بيعة جميع الأمة شرطاً في صحة الخلافة و لا القتال مع الامام واجباً على جميع الامة

و أما الجهل و التلبيس ففي قوله: (و القتال معه) فانه لما رأى ان الامة كلها لم تقاتل مع حيدرة و انها قاتل معه اهل العراق فقط دل هذا عنده على أن خلافة

على غير مجمع عليها ولا تامة، وهو جهل وتليس، فليست بيعة جميع الامة شرطاً في صحة الخلافة، ولا القتال مع الامام واجباً عينياً على جميع الامة بل القتال معه فرض كفاية على جميع الامة اذا قام به البعض سقط عن الباقيين.

وقد قام اهل العراق بهذا الفرض عن الامة أحسن قيام فقد قتلوا من جيش معاوية مع كونه أكثر من جيش على خمسة وأربعين ألفاً يقيناً، وقتل منهم خمسة وعشرون ألفاً، ولما أشرفوا به على الهزيمة الكبرى رفع الشاميون المصاحف على الرماح تخلصاً من الضغط الهائل والفضيحة.

أقوال أئمة النقل دالة على اجماع المسلمين على بيعة حيدرة كرم الله وجهه

يتعلق بحيدرة عليه السلام ثلاثة اجماعات

فان عمى عن هذه الحقائق لجهله ونصبه فان تاريخ الاسلام الواضح وضوح الشمس قد سجلها، كما سجل أقوال علماء النقل الدالة على بيعة الامة الاسلامية لحيدرة، قال ابن سعد في طبقاته في ترجمته:

بويع على بالخلافة الغد من قتل عثمان بالمدينة فبايعه جميع من كان بها من الصحابة - ذكره السيوطي في تاريخ الخلفاء اهـ - .

وقال ابن جرير مصدراً به خلافته: دخل على المسجد فدخل المهاجرون والأنصار فبايعوه ثم بايعه الناس اهـ. وقال ابن الأثير في كامله: فبايعه الناس اهـ. وقال الحافظ ابن حجر في الاصابة: لم يزل بعد النبي ﷺ متصدياً لنشر العلم والفتيا فلما قتل عثمان بايعه الناس اهـ. وفي شرح المقاصد عن بعض المتكلمين ان الاجماع انعقد على ذلك، ووجه انعقاده في زمن الشورى على أنها له أو لعثمان وهذا اجماع على انه لولا عثمان لكانت لعلى فحين خرج عثمان

بقتله، من البين بقيت لعلى اجماعاً، و من ثم قال امام الحرمين: و لا اكتر اقول من قال لا اجماع على إمامة على و أن الامامة لم تجحد له و انها هاجت الفتنة لامور اخر اهـ. فتلخص أنه يتعلق بعلى عليه السلام ثلاثة اجماعات عند اهل الحق، الاجماع على خلافته، و الاجماع على انه افضل الصحابة بعد عثمان، و الاجماع على انه مصيب فى اجتهاده فى حروبه، و مقاتلوه من الصحابة مخطئون فى اجتهادهم.

افتراؤه على رسول الله ﷺ في خلافة حيدرة كرم الله وجهه

و قوله بصيغة من صيغ التلبيس التى يمتطيها دائماً لتغطية مينه: (و النصوص الثابتة عن النبي ﷺ تقتضى أن ترك القتال كان خيراً للطائفتين الى آخر الهراء) كذب مكشوف على رسول الله ﷺ الذى قال: «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^١، فلو كان محدثاً صادقاً محققاً أميناً على نقل العلم لذكر و لو حديثاً واحداً من هذه النصوص التى زعم انها تقتضى الى آخر هذيانه لينظر فيه.

سرد اثني حديثاً واثراً دالة على خلافة أمير المؤمنين على عليه السلام

و قد وردت احاديث و آثار تدل على خلافة أمير المؤمنين على عليه السلام، منها:

(١) ما رواه الامام احمد فى مسنده بسند جيد عن على عليه السلام قال: قيل يا رسول الله من تؤمر بعدك قال: «إن تؤمروا بأبكر تجدوه اميناً زاهداً فى الدنيا راغباً فى الآخرة، و إن تؤمروا عمر تجدوه قوياً أميناً لا يخاف فى الله لومة لائم،



وإن تؤمروا علياً و ما اراكم فاعلين تجدوه هادياً مهدياً يأخذ بكم الصراط المستقيم^١.

(٢) حديث سفينة مولى النبی ﷺ: «الخلافة في امتي ثلاثون سنة ثم ملك»^٢ وقد تقدم.

(٣) حديث عمار رضي الله عنه المشهور «تقتله الفئة الباغية يدعوه الى الجنة و يدعونه الى النار»^٣.

(٤) احاديث الخوارج و هي كثيرة، قال الحافظ ابن حجر في فتحه: يفيد مجموعها القطع بصحة ذلك عن رسول الله ﷺ، في رواية منها «تقتلهم أولى الطائفتين بالحق»^٤ و قد قتلهم أمير المؤمنين علي بالنهروان، و في رواية منها: «هم شرار أمتي يقتلهم خيار أمتي»^٥.

(٥) وروى الامام احمد و أبو يعلى و البيهقي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ان منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله»، فقال أبو بكر أنا هو يا رسول الله؟ قال: «لا» فقال عمر: أنا هو يا رسول الله؟ قال: «لا ولكنه خاصف النعل» و كان قد أعطى علياً نعله يخفضه^٦.

(٦) و اخرج الامام احمد و الحاكم بسند صحيح عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ قال لعلي: «إنك تقاتل على تأويل القرآن كما

١ . مسند احمد، ج ١، ص ١٠٩

٢ . مسند احمد، ج ٥، ص ٢٢١

٣ . صحيح البخاري، ج ٣، ص ٢٠٧

٤ . صحيح مسلم، ج ٣، ص ١١٣

٥ . مجمع الزوائد، ج ٦، ص ٢٣٩

٦ . مسند احمد، ج ٣، ص ٣٣

قالتت على تنزيله^١.

(٧) و اخرج الامام احمد و البزار بسند حسن من حديث ابى رافع رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ قال لعلى بن ابى طالب رضي الله عنه : «إنه سيكون بينك و بين عائشة أمر»، قال: فأنا اشقاهم يا رسول الله؟ قال: «لا ولكن اذا كان ذلك فاردها الى مأمئها»^٢.

(٨) - اخرج الحاكم و صححه و البيهقي عن ام سلمة رضي الله عنها - قالت: ذكر رسول الله ﷺ خروج بعض امهات المؤمنين، فضحكت عائشة رضي الله عنها فقال: «انظري يا حميراء ان لا تكوني أنت»، ثم التفت الى على فقال: «ان وليت من امرها شيئاً فارفق بها»^٣.

(٩) - اخرج البزار بسند جيد عن زيد بن وهب - قال: كنا عند حذيفة فقال: «كيف انتم و قد خرج اهل دينكم يضرب بعضهم وجوه بعض بالسيف؟» قالوا: فماذا تأمرنا؟ قال: انظروا الى الفرقة تدعوا الى أمر عليّ فالزموها فانها على الحق^٤.

(١٠) - اخرج البزار و ابو نعيم عن ابن عباس رضي الله عنه - ، مرفوعاً: «أبتكن صاحبة الجمل الأدب تخرج حتى تنبها كلاب الحوآب يقتل عن يمينها و عن شمالك قتلى كثيرة تنجو بعد ما كادت؟»^٥.

١ . لم نجده فى مسند احمد و المستدرک، ولكن نقل عنهما الميثمى فى الصواعق المحرقة، ج ٢، ص ٣٦١

٢ . مسند احمد، ج ٦، ص ٣٩٣

٣ . المستدرک على الصحيحين، ج ٣، ص ١٢٩

٤ . مسند البزار، ج ٧، ص ٢٣٦، ذيله بلفظ: «فانها على الهدى»

٥ . مسند البزار، ج ١١، ص ٧٣



(١١) - اخرج الحاكم وصححه والبيهقي عن ابي الأسود - قال: شهدت الزبير خرج يريد علياً، فقال له علي: أنشدك الله هل سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تقاتله وانت له ظالم؟» فمضى الزبير منصرفاً، وفي رواية ابي يعلى والبيهقي فقال الزبير: بلى ولكن نسيت.

(١٢) - وعن عمر رضي الله عنه - انه قال حين طعن وأوصى: «ان ولوها الأجلح سلك بهم الطريق المستقيم» - يعني علياً - اخرجه ابو عمر بن عبد البر - ، وعن عمرو بن ميمون قال: كنت عند عمر اذ وليّ الستة الأمر فلما جاوزوا أتبعهم بصره ثم قال: «لئن وليتم هذا الأجلح ليركبن بكم الطريق» - يعني علياً - اخرجه ابن الضحاك - ، وفي لفظ: «إن ولوها الاصيلع يحملهم على الحق وان كان السيف على عنقه» - اخرجه القعلی - .

(١٣) وفي هذه الصفحة ٢٠٤ منه قال: واما الرافضي، فاذا قدح في معاوية رضي الله عنه بأنه كان باغياً ظالماً قال له الناصبي: و علي ايضاً كان باغياً ظالماً لما قاتل المسلمين على إمارته و بدهام بالقتال وصال عليهم و سفك دماء الامة بغير فائدة لا في دينهم ولا في دنياهم، و كان السيف في خلافته مسلولاً على اهل الملة مكفوفاً عن الكفار، و القادحون في علي طوائف: طائفة قدح فيه و فيمن قاتله جميعاً، و طائفة تقول: فسقت إحداهما لا بعينها - كما يقول ذلك عمرو بن عبيد و غيره من شيوخ المعتزلة - ، و يقولون في اهل الجمل فسق إحدى الطائفتين لا بعينها، هؤلاء يفسقون معاوية، و طائفة يقولون هو الظالم دون معاوية كما يقول ذلك مروانية، و طائفة يقولون علي كان في أول أمره مصيباً فلما حكم الحكمين كفر وارتد عن الاسلام و مات كافراً، و هؤلاء هم الخوارج.



فالخوارج والمروانية وكثير من المعتزلة وغيرهم يقدحون في علي عليه السلام، وكلهم مخطئون في ذلك ضالون مبتدعون، وخطأ الشيعة في القدح في أبي بكر وعمر أعظم خطأ من أولئك في علي عليه السلام اهـ.

ابطال افتراءه على علي كرم الله تعالى وجهه بأنه كان باغياً صائلاً على معاوية

أقول: هذا الكلام من قوله وأما الرافضي الى قوله والقادحون في علي طوائف، فاسد، وبيانه أن الرافضة لم يقدحوا في معاوية بأنه باغ ظالم بل يقولون ويعتقدون فيه أنه كافر، كما يقولون ويعتقدون كفر جل الصحابة رضي الله عنهم، و الناصبي والخارجي، والخوارج لم يقدحوا في علي بأنه كان باغياً ظالماً بل يقولون ويعتقدون فيه انه كان قبل التحكيم امام هدي وبعده صار كافراً كما يقولون ويعتقدون كفر عثمان ومعاوية وجمهور الصحابة، ولا يحترمون الا الشيخين، فما بناه على قدح الخوارج الفاسد بقوله: لما قاتل المسلمين على إمارته وبداهم بالقتال الى آخر الهذيان أشد فساداً، فالخوارج لم يقولوا للرافضة هذا الهذيان الذي لا وجود له الا في مخيلته ولن يقولوه لهم، وسيرة حيدرة المتواترة في انه كان لا يتدّى اهل القبلة بقتال حتى يبدو في تاريخ الاسلام أوضح من الشمس، فقد بهت هذا الهذيان، كما بهت به في موضوع تقدم ابطاله.

فخلاصة هذا الهراء، مقابلة فاسد لا وجود له الا في مخيلته، بفاسد لا وجود له الا في مخيلته وإن شئت قلت: هو غسل خبث لا وجود له الا في مخيلته، بخبث لا وجود له الا في مخيلته.

المروانية افتعلها لا وجود لها الا في مخيلته

وقوله: والقادحون في علي طوائف الى قوله فالخوارج، مشتمل على تلبيس وكذب وتكرار، فالتلبيس في قوله طائفة تقدح فيه وفيمن قاتله جميعاً،

فان القادحين فيه و فيمن قاتله هم الخوارج كلاب النار، و الكذب فى قوله: و طائفة يقولون هو الظالم دون معاوية - كما يقول ذلك الروائية - فان الروائية مفتعله لا وجود لها الا فى مخيلته، و هذه تواريخ الاسلام و كتب الملل و النحل ككتابى ابن حزم و الشهرستانى ناطقة بتكذيبه.

و قوله: و طائفة يقولون علي كان فى أول أمره مصيباً الى قوله و هؤلاء هم الخوارج مكرر مع قوله طائفة قدح فيه و فيمن قاتله جميعاً، و لا يتحقق القادحون فى على كرم الله وجهه فى قوله فالخوارج و الروائية و كثير من المعتزلة و غيرهم يقدحون فى علي عليه السلام، الا فى الخوارج، و الروائية افتعلها، و هو مطالب بتسمية البعض من الكثير من المعتزلة الذين قدحوا فى على كرم الله وجهه فى قوله: (و غيرهم) و يقال فى قوله و كلهم مخطئون فى ذلك ضالون مبتدعون، إذا كانوا كلهم مخطئين ضالين مبتدعين فى اعتقاده، فما هى الفائدة له فى ذكرهم؟ و هل ذكرهم الا مكاثرة خبث واحد بأخبار؟ (نعم) جهله أدلة اهل السنة الدامغة لأباطيل الرافضة حمله على تعداد الطوائف المبتدعة ليكاثرها الرافضة و يتلذذ فى طعن حيدرة بذكرها.

و قوله: و خطأ الشيعة فى القدح فى أبى بكر و عمر أعظم خطأ من اولئك فى على، فاسد، لأن الشيعة فرق أقرب فرقههم الى اهل السنة الزيدية، و الزيدية لا يقدحون فى أبى بكر و عمر بل يحبونها و يوالونها، و انما يفضلون علىاً عليهما، و الرافضة منهم الذين رد عليهم بمنهاجه هم الذين يقدحون فى أبى بكر و عمر، و ليس قدحهم مقصوراً عليهما، بل يكفرونها و جل الصحابة، و ليس قدح الخوارج فى علي مقصوراً عليه، بل كفروه و عثمان و معاوية و جمهور الصحابة، فتقويم كلامه فى الشقين ان يقول: المكفرون لأبى بكر و عمر و جل الصحابة أعظم خطأ من المكفرين لعثمان و على و معاوية و جمهور الصحابة، و

مع هذا التقويم لا فائدة يستفيدها العقلاء من اعظمية طوائف في عقيدة خبيثة على طوائف اخرى فيها، و لا حجة فيه على المردود عليه.

تخبطه في حديث عمار لقتله الفئة الباغية و بهتانه على الأئمة

(١٢) و في آخر هذه الصفحة ٢٠٤ منه قال: فان قال الذاب عن عليّ، هؤلاء الذين قاتلهم عليّ كانوا بغاة فقد ثبت في الصحيح ان النبي ﷺ قال لعمار **جيشك**: «تقتلك الفئة الباغية»، و هم قتلوا عماراً فهنا للناس اقوال، منهم من قدح في حديث عمار، و منهم من تأوله على أن الباغي الطالب و هو تأويل ضعيف، و اما السلف و الأئمة فيقول اكثرهم كأبي حنيفة و مالك و احمد و غيرهم لم يوجد شرط قتال الطائفة الباغية اهـ).

اقول: السؤال في هذا الكلام صحيح منطبق على مذهب اهل الحق، و جوابه من قوله: لهننا للناس اقوال الى آخر الهراء فاسد، فقد كذب و لبس في قوله: فهنا للناس اقوال، على البسطاء.

فاهل الحق متفقون على ان معاوية باغ و على ان حديث عمار من اعلام نبوته ﷺ التي ظهرت بعده، و لا قول لهم فيه الا واحد دال على خلافة عليّ و إصابته الحق، فلا ناس و لا اقوال.

حديث عمار متواتر و كلام العلامتين القرطبي و الأبي فيه

و قوله: (منهم من قدح في حديث عمار) كذب مكشوف فلو كان صادقاً اميناً على نقل العلم لبين القادح في حديث عمار لينظر فيه و لا يركب له مطية من مطايا التلبيس.

و قد تحققنا ان القادح فى حديث عمار هو ابن اخت خالته، و المتأول لحديث عمار فى قوله: (و منهم من تأوله على ان الباغى الطالب و هو تأويل ضعيف)، هو معاوية رضي الله عنه و هو تأويل الثانى له. قال العلماء: و حديث عمار متواتر، قال القرطبى: و لما لم يقدر معاوية على إنكاره قال إنها قتله من اخرجه إلينا، فأجابه عليّ رضي الله عنه بأن رسول الله ﷺ إذا قتل عمّه حمزة حين اخرجه.

قال ابن دحية: و هذا من الالتزام المفحم الذى لا جواب عنه، و حجة لا اعتراض عليها، و قال القرطبى أيضاً: فرجع و تأوله على الطلب، و قال: نحن الفئة الباغية - اى الطالبة لدم عثمان من البغاء بضم الباء و المد و هو الطلب - .

قال العلامة الأبى فى شرحه على صحيح مسلم: البغى عرفا الخروج عن طاعة الامام مغالبة له، و لا يخفى بُعد التأولين او خطؤهما و الأول واضح و كذا الثانى، لان ترك عليّ القصاص من قتلة عثمان الذى قاموا بطلبه و رأوه مستند اجتهادهم ليس لأنه تركه جملة واحدة و انها تركه لما تقدم أى حتى يدخلوا فى الطاعة ثم يدعوا على من قتل، قال: و أيضاً عدم القصاص منكر قاموا لتغييره و القيام لتغيير المنكر انها هو ما لم يؤد الى مفسدة أشد، و أيضاً المجتهد انها يحسن به الظن اذا لم يبين مستند اجتهاده، اما إذا بينه و كان خطأ فلا، و لله درّ الشيخ - يعنى شيخه العلامة ابن عرفة - حيث كان يقول: الصحبة حصنت من حارب علياً اهـ - الجزء السابع من شرح الزرقانى على المواهب اللدنية فى باب انبائه ﷺ بالمغيبات - .

كلام الامامين عبد القادر الجرجاني و ابي منصور الماتريدي في امامة

علي كرم الله وجهه

و قوله: و اما السلف و الأئمة فيقول اكثرهم الى آخر الهراء، بهتان على

الأكثر من السلف والأئمة مكشوف سيجازى عليه جزاء الباهتين، قال الامام عبد القاهر الجرجاني فى كتاب الامامة: اجمع فقهاء الحجاز والعراق من فريقى اهل الحديث والرأى منهم مالك والشافعى وأبو حنيفة والأوزاعى والجمهور الأعظم من المسلمين والمتكلمين على ان علياً مصيب فى قتاله لاهل صفين كما هو مصيب فى اهل الجمل وان الذين قاتلوه بغاة ظالمون له لكن لا يكفرون بغيرهم، وقال الامام أبو منصور الماتريدى: اجمعوا على ان علياً كان مصيباً فى قتال اهل الجمل طلحة والزبير وعائشة بالبصرة، واهل صفين معاوية وعسكره اهـ - ج ٧ شرح الزرقانى على المواهب اللدنية فى باب انبائه عليه الصلاة والسلام بالمغيبات - .

(١٣) قال فى آخر صفحة ٢٠٧ وأول صفحة ٢٠٨ منه: وطائفة يقولون: عليّ وان كان افضل من معاوية لكن كان معاوية مصيباً فى قتاله، ولم يكن عليّ مصيباً فى قتال معاوية، وهؤلاء كثيرون كالذين قاتلوه مع معاوية، وهؤلاء يقولون أو جمهورهم ان علياً يكن إماماً مفترض الطاعة لأنه لم تثبت خلافته بنص ولا اجماع، وهذا القول قاله طائفة اخرى ممن يراه افضل من معاوية وانه أقرب الى الحق من معاوية ويقولون إن معاوية لم يكن مصيباً فى قتاله، وهذا القول قاله كثيرون من علماء اهل الحديث البصريين والشاميين والأندلسيين وغيرهم، وكان بالأندلس كثير من بنى امية يذهبون الى هذا القول و يترحمون على عليّ و يثنون عليه لكن يقولون لم يكن خليفة، وان الخليفة ما اجتمع الناس عليه ولم يجتمعوا على عليّ، وكان من هؤلاء من يربع بمعاوية فى خطبة الجمعة، فيذكر الثلاثة و يربع بمعاوية ولا يذكر علياً و يحتجون بأن معاوية اجتمع عليه الناس بالمبايعة لما بايعه الحسن بخلاف عليّ فان المسلمين لم يجتمعوا عليه، ويقولون لهذا ربنا بمعاوية، وهؤلاء قد احتج عليهم الامام احمد وغيره بحديث سفينة عن



النبي ﷺ انه قال: «الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكاً» وقال احمد من لم يربع فى الخلافة بعليّ فهو أضل من حمار اهله، و تكلم بعض هؤلاء فى احمد بسبب هذا الكلام، و قال قد انكر خلافته من الصحابة طلحة و الزبير و غيرهما ممن لا يقال فيه هذا القول اهـ).

تمثيلية بهتان لا وجود لها الا فى مخيلته فى خلافة حيدرة كرم الله وجهه
 اقول: هذا الهراء تمثيلية بهتان لا وجود لها الا فى مخيلته قصد بها حط منزلة عليّ بابطال خلافته و رفع منزلة معاوية عليه فيها، دعائمها مطايا الابهام و التدليس المعتادة له، و هى: و طائفة يقولون عليّ و ان كان، هؤلاء كثيرون، و هؤلاء يقولون، أو جمهورهم، و هذا القول قاله طائفة اخرى، و يقولون ان معاوية، و هذا القول قاله كثيرون من علماء اهل الحديث البصريين، و الشمايين، و الأندلسيين، و غيرهم، و كان بالأندلس كثيرون من بين امية يذهبون الى هذا القول، لكن يقولون لم يكن، و كان من هؤلاء من يربع بمعاوية، و يحتاجون بأن معاوية، و يقولون لهذا ربنا، و هؤلاء قد احتج عليهم، و تكلم بعض هؤلاء فى احمد، و قال قد انكر خلافته من الصحابة... و غيرها، و لا اعلق عليها بأكثر من هذا، و ليس فيها حقيقة غير حديث سفينة و كلام الامام احمد: من لم يربع فى الخلافة بعليّ فهو أضل من حمار اهله، و نحن نحكم عليه بقول إمامه ابن حنبل هذا فى عليّ كرم الله وجهه، فنقول له.....

طلحة و الزبير بايعا طائعين و استمرا على بيعتهما و كلام ابن حزم فى ذلك
 و ادعائه تكلم هذا المبهم الموجود فى مخيلته فى الامام احمد بسبب هذا

الكلام، وزعمه انه قال قد أنكر خلافته من الصحابة طلحة و الزبير، باطلان، فان طلحة و الزبير بايعا أمير المؤمنين علياً عليه السلام طائعين غير مكرهين واستمرا على بيعتهما، والقولان بأنها بايعا مكرهين أو خلعا بيعته، باطلان.

قال ابن حزم فى (الملل و النحل): فعلى مصيب فى الدعاء إلى نفسه و الى الدخول تحت امامته، و أما ام المؤمنين و طلحة و الزبير عليهم السلام فما أبطلوا قط إمامته و لا طعنوا فيها و لا ذكروا فيه جرحه تحطه عن الامامة و لا أحدثوا إمامة اخرى، و لا جددوا بيعة لغيره، و هذا لا يستطيع احد ان يدعيه عليهم بلى وجه، بل المقطوع به عند كل مسلم ان كل ذلك لم يكن اهـ.

قلت: و لم يختلفوا مع أمير المؤمنين الا فى تأخير القصاص من قتلة عثمان و تعجيله، فعلى عليه السلام رأى تأخيره حتى تسكن الثائرة و يجتمع شمل المسلمين، فاذا ذاك يقيم اولياء عثمان البينة على القاتل عنده فيحكم عليه بالقصاص، و هم رأوا ان قتل عثمان عليه السلام منكر عظيم تجب إزالته حالاً بقتل القاتلين له، و إزالة المنكر من حيث هو لمن قدر عليه فرض كفائى لا يتوقف على إمام يرجع اليه فيه، و منزلتهم فى الاسلام و عند المسلمين تحول لهم ذلك، فهم عليهم السلام مصيرون فى استعجالهم إزالة هذا المنكر من هذه الوجهة، ولكن فاتهم كما فات معاوية ان إزالة هذا المنكر تتعلق بالقصاص من قاتل عثمان عليه السلام، و القصاص من قاتل عثمان يتوقف على الامام و اقامة اولياء عثمان البينة على القاتل عنده فيحكم عليه بمقتضى ذلك، وفاتهم كما فات معاوية ان المباشر لقتل عثمان واحد غير معين من جم غفير حاصر عثمان حتى قتل، وفاتهم كما فات معاوية ان قتل هذا الجهم الغفير بعثمان الذى هو نحو الفين و من قبائل شتى لا يمكنهم مجتمعين مع معاوية، بل لا يمكنهم و معاوية مجتمعين مع امير المؤمنين علي عليه السلام.



تحقق ان رأى حيدرة كرم الله تعالى وجهه أصوب و اسد منهم جميعاً

و قد اتسع الخرق على طلحة و الزبير و عائشة لما حاولوا قتل طائفة منه بالبصرة فتحققوا خطأهم بمناظرة القعقاع بن عمرو لهم، و جنحوا الى الرجوع الى امير المؤمنين و الاتفاق معه، و قد قتل اكثر من نصف جيش معاوية لما حاول ذلك فى جيش حيدرة، فرفع المصاحف على الرماح خوفاً من استئصال بقية جيشه، و اجتمع الناس عليه لما تنازل له الحسن، و بقية منه موجودة بالبصرة و الكوفة و مصر فلم يهجها، و بهذا تحقق و تقرر عند اهل الحق ان رأى حيدرة كرم الله وجهه اصوب و أسد منهم جميعاً.

(١٤) و فى ص ٢١٠ منه قال: و عليّ عليه السلام كان قد بايعه اهل الكوفة بالمدينة، و لم يكن فى وقته احق منه بالخلافة و هو خليفة راشد تجب طاعته، و معلوم ان قتل القاتل انما شرع عصمةً للدماء، لذا أفضى قتل الطائفة القليلة الى قتل أضعافها لم يكن هذا طاعة و لا مصلحة، و قد قتل بصفين اضعاف اضعاف قتلة عثمان، و ايضا فقول النبي ﷺ فى الحديث المنفق على صحته: «تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم ادنى الطائفين الى الحق»، يدل على ان علياً و اصحابه ادنى الى الحق من معاوية و اصحابه، و كذلك حديث عمار «تقتلك الفئة الباغية» قد رواه مسلم فى صحيحه من غير وجه و رواه البخارى و اما تأويل من تأوله ان علياً و اصحابه قتلوه، و ان الفئة الباغية الطالبة بدم عثمان فهذا من التأويلات الظاهرة الفساد التى يظهر فسادها للعامة و الخاصة.

و اطلب فى ذكر روايات حديث عمار فى ص ٢١١ منه، ثم قال: و الحديث ثابت صحيح عن النبي ﷺ عند اهل العلم بالحديث، و الذين قتلوه هم الذين باشروا قتله، ثم ثرثر فى لفظ البغى فى الحديث و فى الآية الشريفة.

ثم قال فى ص ٢١٤ منه: و لهذا كان القول الثالث فى هذا الحديث حديث عمار ان قاتل عمار طائفة باغية ليس لهم ان يقاتلوا علياً و لا يمتنعوا عن مبايعته و طاعته، و ان لم يكن عليّ مأموراً بقتالهم و لا كان فرضاً عليه قتالهم لمجرد امتناعهم عن طاعته مع كونهم ملتزمين شرائع الاسلام اهـ).

اقول: اشتمل هذا الكلام على سبعة مباحث، فقلوه: و على هــــــــــــ كان قد بايعه اهل الكوفة بالمدينة فاسد، سواء أبقي على ظاهره أم جعل على حذف مضاف، لأن اهل الكوفة كلهم لم يحضروا الى المدينة لبيعته، و بيعة الطائفة التى حضرت حصار عثمان منهم له صحيحة ولكنهم لم ينفردوا بها بل شاركهم فيها الطائفتان المشاركتان لهم فى حصار عثمان البصرية و المصرية كما بايعه جميع اهل المدينة.

و قوله: (و لم يكن فى وقته احق منه الى قوله فقول النبى ﷺ كلام حق أراد به باطلاً - و هو ما زعمه - و أسسه سابقاً من ان علياً بدأ معاويه بالقتال وصال عليه و تحليل هذا الهراء المبني عليه هكذا: كون عليّ لم يكن فى وقته احق بالخلافة منه حقاً، و كونه خليفة راشداً واجب الطاعة على المسلمين حق، و كون قتل القاتل شرع لعصمة الدماء معلوم، ولكن علي تجاوز حكمة الشارع فى الدماء لإفضاء قتله للطائفة القليلة الى قتل أضعافها من جيش معاوية فى صفين، و لا مصلحة فى القتل المتجاوز به حكمة الشارع فلا طاعة له و تطبيق هذا الهراء على حيدرة بدهى البطلان، و انها هو منطبق على معاوية، لأن الطائفة القليلة المطلوبة بدم عثمان ليست فى جيشه حتى يطلبها عليّ، و انها هى فى جيش عليّ، و معاوية هو الطالب لها ليقترض منها، و هو البادىء امير المؤمنين بالحرب و قد قتل نصف جيشه او اكثر و لم يصل الى مطلوبه، و هو المتجاوز حكمة الشارع فى الدماء لإفضاء محاولته قتل الطائفة القليلة الى قتل أضعاف مضاعفة من

جيشه البريء من دم عثمان و قتل آلاف مؤلفة من جيش عليّ الأبرياء أيضاً من دم عثمان بلا مصلحة، فتحقق بهذا اعترافه بأن علياً خليفة راشد، وأنه لم يكن في وقته أحق بالخلافة منه، وأنه واجب الطاعة على المسلمين، و تقييده هذا كله بما ذكره من الهراء فاسد.

و قوله: (فقول النبي ﷺ الى قوله و أما تأويل من تأوله)، حجتان دامغتان لبهتان كله في حيدرة، فهو باحث عن حتفه بظلفه.

و قوله: (و اما تأويل من تأوله الى قولي و أظن)، حق سجله على نفسه و على معاوية في حديث عمار، و التأويلان الظاهرا الفساد للعامة و الخاصة، هما لمعاوية رضي الله عنه، و قد تقدم شرحهما في كلام القرطبي و العلامة الأبي.

و قوله: (و الحديث ثابت صحيح الى قوله و الذين قتلوه)، صحيح بل قال العلماء انه متواتر.

و قوله: (و الذين قتلوه هم الذين باشروا قتله) فاسد من وجهين:
الاول: أن الذي قتل عماراً واحد و هو أبو الغادية الجهني، و عليه فكان اللازم لكلام النبوة الراقي ان يقول ﷺ: «عمار يقتله الباغي»، بالمفرد لا بالجمع.

الثاني: المباشر لقتل عمار سواء كان واحداً ام جمعاً مندرج تحت لواء معاوية، و لا يعقل لغة و لا عادة و لا عقلاً قصر البغي على المباشر لقتله المرؤس دون الرئيس و المندرجين تحت لوائه و امره.

و قوله: (و لهذا كان القول الثالث في حديث عمار الى آخر الهراء) آخر ما في جعبة مينة و تحبظ في حديث عمار، و قد تقدم انه لا قول فيه لعلماء الاسلام قاطبة الا واحد، و هو دلالة على خلافة علي و اصابته الحق و بغى معاوية و من معه عليه.

وقد افتعل الاول وهو قوله سابقاً: (منهم من قدح في حديث عمار، وهذا الثالث، وحل تأويل معاوية له بأن الباغي الطالب قولاً ثانياً، وقد حكم على هذا التأويل أولاً بالضعف، ثم حكم عليه ايضاً مع التأويل الآخر لمعاوية فيه بأن علياً واصحابه هم الذين قتلوا عماراً حيث أخرجوه اليها، بأنها من التأويلات الظاهرة الفساد التي يظهر فسادها للعامة والخاصة.

ثم اعترف بأن الحديث ثابت صحيح عن النبي ﷺ عند اهل العلم بالحديث، ولكن زعم ان الذين قتلوه هم الذين باثروا قتله، ثم كانت خاتمة تخبطة ومينه في حديث عمار هذا الهراء الذي سجّل به على نفسه أنه ناصبي.

كلام الحافظ ابن حجر في فتحه في حديث عمار

قال الحافظ ابن حجر في الجزء الاول من فتحه ص ٤٣١: فائدة روى حديث: «تقتل عماراً الفئة الباغية» جماعة من الصحابة منهم: قتادة بن النعمان و أم سلمة عند مسلم، و ابو هريرة عند الترمذي، و عبدالله بن عمرو بن العاص عند النسائي، و عثمان ابن عفان و حذيفة و ابو ايوب و ابو رافع و خزيمة بن ثابت و معاوية و عمرو بن العاص و ابو اليسر و عمار نفسه، و كلها عند الطبراني و غيره، و غالب طرقها صحيحة أو حسنة، و فيه عن جماعة آخرين يطول عددهم.

و في هذا الحديث علم من أعلام النبوة و فضيلة ظاهرة لعليّ و لعمار، ورد على النواصب الزاعمين ان علياً لم يكن مصيباً في حروبه اهـ.

١٥) و في ص ٢١٩ منه قال: (و اما قوله) انه بالغ في محاربة عليّ فلا ريب انه اقتل العسكران؛ عسكر على و معاوية بصفين، و لم يكن معاوية ممن يختار



الحرب ابتداء بل كان أشد الناس حرصاً على ان لا يكون قتال و كان غيره
أحرص على القتال منه اهـ).

البهتان المكرر في علي ومعاوية وجنابته على تاريخ الاسلام في خلافة حيدرة

قوله: (و لم يكن معاوية ممن يختار الحرب ابتداء الى آخر الهراء) بهتان مكرر
على عليّ و معاوية تقدم ابطاله، و اقول أيضاً ان هذا المفتون يحاول نطح الجبال
الشامخات بنصبه، يحاول طمس ضوء الشمس في رابعة النهار بنصبه، يحاول
سلب شئائل عليّ المتواترة في القرآن و السنة و كتب علماء الاسلام قاطبة، و
منحها معاوية بنصبه، فمعاوية هو الحارص على حرب حيدرة و البادى بها
مرتين، وقد اراد قتل اسرى كثيرين أخذهم من جيش امير المؤمنين باشارة عمرو
بن العاص عليه بذلك.

كلام علي عليه السلام لأصحابه

و كان امير المؤمنين قد أسر كثيرين من جيش معاوية فاطلقهم فجاءوا
معاوية فقال لعمر و بن العاص: لو أطعناك في هؤلاء الاسارى لوقعنا في قبيح
من الامر، و خلى سبيل من عنده. قال القاضي الامام ابوبكر الباقلانى فى
تمهيده:

و قد روى ان علياً عليه السلام قام فى الناس خطيباً عند مسيره الى البصرة فقال:
ايها الناس املكوا انفسكم و كفوا أيديكم و الستكم عن هؤلاء فانهم اخوانكم
و اصبروا على ما نابكم فان المخصوم من خصم اليوم، و سار على تعبته و انه
قام فيهم مقاما آخر فقال: لا تقاتلو القوم حتى يبدؤوكم فانكم بحمد الله على
حجة، و اذا قاتلتموهم فغلبتموهم فلا تجهزوا على جريحهم، و اذا هزمتموهم

فلا تتبعوا مدبراً ولا تكشفوا عورة ولا تمثلوا بقتيل، فاذا وصلتكم الى رحال القوم فلا تهتكوا سترًا ولا تدخلوا داراً إلا باذن، ولا تأخذوا شيئاً من اموالهم الا ما تجدونه في عسكرهم - يعنى من سلاح خزائن السلطان - ولا تهيجوا امرأة وان شتمن أعراضكم، و سين امراءكم و صلحاءكم فانهن ضعاف القوى و الأنفس و العقول، و لقد كنا نؤمر بالكف عنهن و انهن مشركات اهـ.

و قال الحافظ ابن الأثير فى كامله وقعة الجمل: كان من رأيهم جميعاً فى تلك الفتنة أن لا يقتلوا حتى يبدؤوا يطلبون بذلك الحجة، و ان لا يقتلوا مدبراً و لا يجهزوا على جريح و لا يستحلوا سلباً اهـ.

و قد اخرج ابن ابى شبيب و سعيد بن منصور و البيهقى أن علياً كرم الله وجهه قال لأصحابه يوم الجمل: لا تتبعوا مدبراً و لا تجهزوا على جريح.

و فى رواية انه أمر مناديه ينادى لا يتبع مدبر و لا يذفف على جريح و لا يؤخذ أسير و من أغلق باباً أمن و من القى سلاحه فهو آمن، و فى اخرى و لا يقتل مقل الا ان صال، و لم يمكن دفعه إلا بقتله، و لا مدبر و لا يستحل فرج و لا يفتح باب و لا يستحل مال اهـ، قلت: و من سنة حيدرة هذه فى قتال اهل القبلة اخذ أئمة الاجتهاد المتبوعون أحكام البغاة.

عدم اعتبار خلافة ابن الزبير و اتفاق الامة على بيعته

(١٦) و فى ص ٢٣٩ منه قال: ثم ان ابن الزبير جرى بينه و بين يزيد من الفتنة، و كان اظهاره الأمر لنفسه بعد موت يزيد، فانه حينئذ تسمى بأمر المؤمنين و بايعه عامة اهل الأمصار إلا اهل الشام.

ثم قال: فلما مات يزيد بايع ابن الزبير طائفة من اهل الشام و العراق و غيرهم، ثم قال: فتأمر بعده مروان بن الحكم على الشام فلم تطل مدته، ثم تأمر بعده ابنه عبد الملك اهـ.



الصواب في قوله في ابن الزبير، و بايعه عامة اهل الامصار إلا اهل الشام،
الا اهل الاردن، و قوله: فلما مات يزيد بايع ابن الزبير طائفة من اهل الشام
العراق وغيرهم مناقض للأول، و الصواب الاول.

قال الحافظ ابن حجر في فتحه في كتاب الفتن ج ١٣: لما مات يزيد بن
معاوية دعا ابن الزبير الى نفسه و بايعوه بالخلافة فأطاعه اهل الحرمين و مصر و
العراق و ماوراءهما، و بايع له الضحاك بن قيس الفهري بالشام كلها الا الاردن
و من بها من بين امية و من كان على هواهم حتى هم مروان ان يرحل الى ابن
الزبير و يبايعه فمنعوه و بايعوا له بالخلافة اهـ.

و قال ايضا في كتاب الأحكام في باب كيف يبايع الامام الناس: لم يكن
ابن الزبير ادعى الخلافة حتى مات يزيد في ربيع الاول سنة أربع و ستين، فبايعه
الناس بالخلافة بالحجاز، و بايع اهل الآفاق لمعاوية بن يزيد بن معاوية، فلم
يعش الا نحو أربعين يوماً و مات، فبايع معظم الآفاق لعبدالله بن الزبير، و
انتظم له ملك الحجاز و اليمن و مصر و العراق و المشرق كله و جميع بلاد الشام
حتى دمشق و لم يتخلف عن بيعته الا بنو امية و من يهوى هواهم و كانوا
بفلسطين، فاجتمعوا على مروان بن الحكم و بايعوه بالخلافة اهـ و نقل الأبي
في شرح صحيح مسلم في باب نقض ابن الزبير الكعبة و بنائها على قواعد
ابراهيم عن الحافظ ابن عبد البر في كتابه (التقصي) ان الامام مالكا كان يقول:
ابن الزبير أحق بالخلافة من مروان و ابنه، و في الأبي أيضاً عن البياسي و غيره
من المؤرخين ان ابن الزبير بويع له بالخلافة بعد موت معاوية بن يزيد بالحجاز،
و اذعن له سائر اهل الأرض الا اهل الاردن، و بعث عماله الى العراق و الشام
و مصر و اليمن و بقى خليفة الى ان قتله الحجاج اهـ.

مروان ابن الحكم لا يعد في امرء المؤمنين بل هو باغ خارج على ابن الزبير رضي الله عنه

قلت: فخلافة ابن الزبير مجمع عليها وقوله: (فتأمر بعده، أى بعد معاوية بن يزيد، مروان بن الحكم على الشام فلم تطل مدته، ثم تأمر بعده ابنه عبد الملك) غير صحيح فلا يعد مروان فى أمرء المؤمنين ولا ابنه عبد الملك فى حياة ابن الزبير.

قال السيوطى فى تاريخ الخلفاء: والأصلح ما قاله الذهبي: ان مروان لا يعد فى امرء المؤمنين، بل هو باغ خارج على ابن الزبير، وعهده الى ابنه غير صحيح وانما صحت خلافة عبد الملك بعد قتل ابن الزبير اهـ. وقوله: فلم تطل مدته، صحيح فقد مكث بعد أخذه الشام بالغدر تسعة أشهر وقتلته امرأته أم خالد بن يزيد.

طعنه في اهل المدينة شهداء الحرة وفي القراء الذين خرجوا على الحجاج (١٧) وفى ص ٢٤١ منه قال: وأما اهل الحرة وابن الأشعث وابن المهلب فهزموا وهزم أصحابهم فلا أقاموا ديناً ولا أبقوا دنيا، والله تعالى لا يأمر بأمر لا يحصل به صلاح الدين ولا صلاح الدنيا وإن كان فاعل ذلك من عباد الله المتقين ومن اهل الجنة فليسوا أفضل من على وطلحة والزبير وعائشة وغيرهم ومع هذا لم يحمدا ما فعلوه من القتال اهـ.

اقول: اهل الحرة من اهل المدينة الذين خلعوا بيعة يزيد بن معاوية، والقراء الذين خلعوا طاعة عبد الملك بن مروان وقاموا فى وجه أميره الحجاج، والذين خلعوا مع ابن المهلب طاعة يزيد حباة مظلومون محقون فى قيامهم بتغيير المنكر على الولاة الظلمة وتغيير المنكر لمن ظن فى نفسه القدرة عليه علاوه على كونه واجباً شرعياً كفائياً مستحسن فى العقول السليمة، ولا يضر من قام لله فى تغيير منكر عظيم عدم نجاحه فيه عن اقامة دين او ابقاء دنيا.

فقرله متشفياً فيهم: (فهزموا و هزم اصحابهم فلا اقاموا ديناً و لا أبقوا دنيا) فاسد لأن خلع شهداء الحرة سادة الامة و أعيانها اهل المدينة ليزيد لم يكن بطراً، و انها خلعه لسبيين: اشتهاره بالفسق و سوء تصرف عامله ابن عمه محمد بن عثمان بن أبى سفيان، و قد سطرهما التاريخ.

اتفاق علماء الاسلام على ان يزيد ظالم

و قد اتفق المسلمون على ذمه على ارتكابه الحوادث الثلاث القبيحة: قتل الحسين و اباحة المدينة لجنده ثلاثة ايام مع قتل اهلها، و حصار ابن الزبير فى مكة و رمى الكعبة بالمنجنيق، قال ابن حزم فى جمهرة الأنساب فيه: كان قبيح الآثار فى الاسلام، قتل اهل المدينة و أفاضل الناس بقية الصحابة رضي الله عنهم يوم الحرة فى آخر دولته، و قتل الحسين بن على رضي الله عنه و اهل بيته فى اول دولته، و حاصر ابن الزبير رضي الله عنه فى المسجد الحرام و استخف بحرمة الكعبة و الاسلام، فأماته الله فى تلك الأيام اهـ.

و قد وردت آثار كثيرة فى شهادة اهل المدينة و انهم خيار امته رضي الله عنهم بعد اصحابه، كما وردت آثار فى ذم يزيد بن معاوية ذكرها ابن كثير فى بدايته و العلامة ابن حجر الهيتمي فى الصواعق المحرقة، و اشتهار يزيد بشرب الخمر و الفسق مسطر فى التاريخ.

قال السيوطى فى تاريخ الخلفاء و كان سبب خلع اهل المدينة ليزيد انه أسرف فى المعاصى، اخرج الواقدي من طرق: ان عبدالله بن حنظلة الغسيل قال: و الله ما خرجنا على يزيد حتى خفنا ان نرمى بالحجارة من السماء، انه رجل ينكح امهات الأولاد و البنات و الاخوات و يشرب الخمر و يدع الصلاة.

قال الذهبي: ولما فعل يزيد باهل المدينة ما فعل مع شربه الخمر و اتيانه المنكرات اشتد عليه الناس و خرج عليه غير واحد و لم يبارك الله في عمره اهـ، و قال ايضا في ميزان الاعتدال: يزيد بن معاوية بن أبى سفيان مقدوح فى عدالته ليس باهل أن يروى عنه، قال احمد بن حنبل لا ينبغي أن يروى عنه اهـ.

و قد صرح ابن كثير فى بدايته بفسق يزيد فى ثلاثة مواضع:

(١) ذكر فى ص ٢٢٨، ج ٨ عن الطبرانى باسناده، قال: كان يزيد فى حدائته صاحب شراب يأخذ مأخذ الأحداث فأحس أبوه بذلك، فوعظه بكلام منشور و شعر ساقها كاملين.

(٢) و قال فى ص ٢٣٠ منه واصفاً له: (و كان فيه ايضا اقبال على الشهوات و ترك بعض الصلوات فى بعض الأوقات و إقامتها فى غالب الاوقات) ثم أفاض بعد هذا فى الأحاديث الدالة على ذم يزيد.

(٣) و قال فى رأس ص ٢٣٢ منه: قلت يزيد بن معاوية اكثر ما نقم عليه فى عمله شرب الخمر و إتيان بعض الفواحش اهـ و اقول أيضاً: الخلافة كالارث حق للامة يثبت لها بعد موت الأول، و يصح له فى مرض موته ان يستخلف عليها بالنيابة عنها من يراه أصلح لها، كما فعل ابوبكر رضي الله عنه فى مرض موته، و الفاروق بعد طعنه.

بيعة يزيد بعد موت ابيه مبنية على بيعته في عهد ابيه و هذه باطللة بستة اوجه

و عليه فبيعة يزيد بعد موت أبيه مبنية على بيعته فى عهد ابيه و هذه باطللة بستة أوجه:

الأول: الامامة حق الامة يثبت لها بعد موت معاوية و لا حق لها و لا ليزيد مع وجوده، فبيعتة على هذا عدم، لأنها إثبات الشىء قبل وجوده و وجوبه.



الثانى: بيعته فى حال صحة ابيه باطلة.

الثالث: بيعة ثان بالامامة مع وجود الأول فى بلد واحد باطلة اجماعاً.

الرابع: صح عنه عليه السلام انه قال اذا بويع خليفة ثم بويع آخر فاقتلوا الآخر.

الخامس: انتقاء ناس من اهل الأمصار لها و تهئية الخطباء الحاثين عليها.

السادس: إكراه سادة الامة عليها ابن عمر و ابن الزبير و عبدالرحمن بن أبى

بكر و الحسين بن على عليه السلام، قال السيوطى فى تاريخ الخلفاء: جعله ابوه ولى عهده و اكراه الناس على ذلك اهـ.

و الخروج على السلطان الظالم سائغ فى رأى كثير من العلماء و القدوة فيه

خروج أعيان الامة اهل المدينة على يزيد ثم القراء الذين خرجوا مع ابن الأشعث على عبدالملك ابن مروان.

قال الحافظ ابن حجر فى فتحه ج ١٢ فى كتاب استتابة المرتدين و المعاندين

و قتالهم متعقباً الرافعى فى حكمه على الخوارج كحكم اهل الردة: ليس ما قاله مطرداً فى كل خارجى فانهم على قسمين: أحدهما من تقدم ذكره - (يعنى بهم الذين خرجوا على امير المؤمنين علي كرم الله وجهه) - .

و الثانى: من خرج فى طلب الملك لا للدعاء الى معتقده و هم على قسمين

أيضاً: قسم خرجوا غضباً للدين من أجل جور الولاة و ترك عملهم بالسنة

النبوية فهؤلاء اهل حق و منهم الحسين بن على و اهل المدينة فى الحرة و القراء

الذين خرجوا على الحجاج اهـ و قال الحافظ ابن حجر فى فتحه أيضاً ج ١٢

فى باب من ترك قتال الخوارج للتألف: و أما من خرج عن طاعة إمام جائر أراد

الغلبة على ماله أو نفسه او اهله فهو معذور لا يحل قتاله و له أن يدفع عن نفسه

و ماله و اهله بقدر طاقته و سيأتى بيان ذلك فى كتاب الفتن، و قد اخرج

الطبرى بسند صحيح عن عبدالله بن الحارث عن رجل من بنى نصر عن

على عليه السلام وقد ذكر الخوارج فقال ان خالفوا إماماً عدلاً فقاتلوهم، وان خالفوا إماماً جائراً فلا تقاتلوهم فان لهم مقالاً.

قال الحافظ ابن حجر قلت: و على ذلك يحمل ما وقع للحسين بن على ثم لاهل الحرة اهل المدينة ثم لعبدالله بن الزبير ثم للقراء الذين خرجوا على الحجاج مع عبدالرحمن بن محمد بن الأشعث اهـ، ويقال فى قوله: (و الله لا يأمر بأمر لا يحصل به صلاح الدين و لا صلاح الدنيا الى قوله و مع هذا لم يحمدا).
يحمدا).

بهتان على علي و طلحة و الزبير و عائشة و معاوية عليهم السلام

و الله تعالى لم يأمر بتأمير الأحداث و الأعراب الأجلاف على المسلمين، و لم يأمر باستباحة بلدة الاسلام المقدسة ثلاثة أيام، و لم يأمر الظالم بقتل الصالحين لمخالفتهم له، و لم يأمر بانتهاك حرمة حرمة المقدس بالقتال فيه، و رمى بيته المحرم بالمنجنيق، و لم يأمر الظالمين باضطهاد أمة محمد عليه السلام و إذلالها، و قوله فى علي و طلحة و الزبير و عائشة و معاوية إنهم (لم يحمدا ما فعلوه من القتال)، بهتان عليهم عليهم السلام مكشوف، و لا سبيل له الى أنهم لم يحمدا ما فعلوه من القتال الا من و حى الشيطان.

(١٨) و فى ص ٢٤٣ منه قال: (و هذان اللذان) - (يعنى الحسن بن على و اسامة بن زيد) - جمع بينهما فى محبته و دعا الله لهما بالمحبة، و كان يعرف حبه لكل واحد منهما منفرداً لم يكن رأيهما القتال فى تلك الحروب، بل اسامة قعد عن القتال يوم صفين لم يقاتل مع هؤلاء و لا مع هؤلاء، و كذلك الحسن كان دائماً يشير على ابيه و اخيه بترك القتال، و لما صار الأمر اليه ترك القتال، و اصلح الله



تعالى به بين الطائفتين المقتلتين، و علي عليه السلام في آخر الأمر تبين له ان المصلحة في ترك القتال اعظم منها في فعله، و اذا قال القائل ان علياً و الحسين انما تركا القتال في آخر الأمر للعجز لأنه لم يكن لهما أنصار فكان في المقاتلة قتل النفوس بلا حصول المصلحة المطلوبة، قيل له و هذا بعينه هو الحكمة التي راعاها الشارع عليه السلام في النهي عن الخروج على الامراء و ندب الى ترك القتال في الفتنة اهـ.

قوله: (و هذان اللذان جمع بينهما في محبته الى قوله لم يكن رأيهما القتال) صحيح.

و قوله: (لم يكن رأيهما القتال في تلك الحروب صحيح في اسامة بن زيد، فاسد في الحسن بن علي).

و قوله: (بل اسامة بن زيد قعد عن القتال الى قوله و كذلك الحسن كان دائماً) صحيح.

كلام الامام ابي بكر الباقلاني في امامة علي كرم الله وجهه

قال الامام ابوبكر الباقلاني في تمهيده: فان قال قائل فاذا كانت امامة علي من الصحة و الثبوت بحيث و صفتهم، فما تقولون في تأخر سعد بن ابي وقاص و سعيد بن زيد و عبدالله بن عمر و محمد بن مسلمة و اسامة بن زيد و سلامة بن وقش و غير هؤلاء ممن يكثر عددهم، و قعودهم عن نصرته و الدخول في طاعته؟ قيل له: ليس في جميع القاعدين ممن اسميناه او اضربنا عن ذكره من طعن في امامته و اعتقد فسادها، و انما قعدوا عن نصرته على حرب المسلمين لتخوفهم من ذلك و تجنب الائم فيه و ظنهم موافقة العصيان في طاعته في هذا الفعل، فلذلك احتجوا عليه في القعود و رووا له فيه الاخبار.



و قال منهم قائل: (لا اقاتل حتى تأتيني بسيف له لسان يعرف المؤمن من الكافر ويقول هذا مؤمن و هذا كافر فاقتله، و لم يقل إنك لست بامام واجب الطاعة).

و قال محمد بن مسلمة بعد مراجعته و معارضته: (إن رسول الله ﷺ عهد الیّ إذا وقعت فتنة بين المسلمين ان اكسر سيفی و اتخذ مكانه سيفاً من خشب)، و فی خبر آخر: (ان اغمد سيفی و امتسك فی بيتی حتى تأتيني مية ماضية او يد خاطئة، فاحذر يا علي، لا تكن أنت تلك اليد الخاطئة)^١، و لم يقل له: لست بامام مفروض الطاعة.

و كذلك قال إسماعيل بن زيد: (قد علمت يا علي انك لو دخلت بطن اسد لدخلت معك فيه ولكن لا مواساة في النار)^٢، و لم يقل إنك لست بامام وإنما خاف من قتل المسلمين، و ليس هذا من القدح في الامامة بسبيل اهـ.

الاجبار التي تمسك بها من تخلف عن نصره امير المؤمنين علي عليه السلام

كلها اخبار آحاد و وقائع احوال خاصة لا تعارض الدليل القطعي

قلت: و الاخبار التي تمسك بها في اجتهاده من تخلف عن نصره امير المؤمنين علي كلها اخبار آحاد و وقائع احوال خاصة لا تعارض الدليل القطعي الدال على مشروعية قتال المسلمين و هو: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا...﴾^٣ أي آخرها، و قد صح عن سعد بن ابى وقاص و ابن عمر انها ندما عن تخلفها عن نصره امير المؤمنين علي لما قتل عمار عليه السلام، و ثبت عن ابن عمر انه قال: ما أسى على شيء إلا على ان لا اكون قاتلت الفئة الباغية.

١ . تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ص ٥٥٤

٢ . المصدر نفسه، ص ٥٥٤

٣ . الحجرات: ٩



كلام الحافظ ابن حجر في فتحه في ذلك

و قال الحافظ ابن حجر في فتحه ج ١٣ في كتاب الفتن في شرح حديث: «إن ابني هذا سيد الخ» ما نصه: واستدل به على تصويب رأى من قعد عن القتال مع معاوية و علي و إن كان علي أحق بالخلافة و اقرب الى الحق، و هو قول سعد بن ابى وقاص و ابن عمر و محمد بن مسلمة و سائر من اعتزل تلك الحروب، و ذهب جمهور اهل السنة الى تصويب من قاتل مع علي لامثال قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ ففيها الأمر بقتال الفئة الباغية. و قد ثبت ان من قاتل علياً كانوا بغاة، و هؤلاء مع هذا التصويب متفقون على انه لا يذم واحد من هؤلاء بل يقولون اجتهدوا فأخطأوا اهـ.

بهتانه علي الحسن بن علي عليه السلام

و لم يكتف بيهتان واحد على الحسن بن علي، بل ترقى فيه بأنه (كان دائماً يشير على أبيه و اخيه بترك القتال).

و قوله: (و لما صار الأمر اليه ترك القتال الى قوله و علي عليه السلام)، ليس بصحيح على إطلاقه فإن الحسن عليه السلام سار بعد بيعته إلى معاوية في الأربعين آلاف الذين بايعوا اباه على الموت حتى وصل الى المدائن، و بعث قيس بن سعد بن عبادة على مقدمته في اثني عشر ألفاً، و لما شغب عليه بعض الأوباش من جيشه و نهبوا متاعه كتب الى معاوية في الصلح و اشترط عليه شروطاً، و كان معاوية قد ارسل الى الحسن رجلين من بنى عبد شمس عبدالله بن عامر و عبدالرحمن بن سمرة و معها صحيفة بيضاء مختوم على أسفلها و كتب اليه ان

اشترط في هذه الصحيفة التي ختمت اسفلها ما شئت فهو لك قبل وصول كتاب الحسن اليه، ولما بلغ قيس بن سعد مصالحة الحسن لمعاوية اجتمع معه جمع كثير وبايعوه على قتال معاوية حتى يشترط لشيعه عليّ على دمانهم و اموالهم و ما كانوا اصابوا، فراسله معاوية يدعوه الى طاعته و ارسل اليه بسجل مختوم على اسفله و قال له: اكتب في هذا ما شئت فهو لك، فقال عمرو لمعاوية لا تعطه هذا و قاتله، فقال معاوية على رسلك فاننا لا نخلص الى قتلهم حتى يقتلوا اعدادهم من اهل الشام فما خير العيش بعد ذلك؟ فاني و الله لا اقاتله ابداً حتى لا اجد من قتاله بدءاً، فاشترط قيس في ذلك السجل له و لشيعه عليّ الأمان على ما اصابوا من الدماء و الأموال، و لم يسأل في سجله ذلك مالأً.

و قوله: (و علي عليه السلام في آخر الأمر تبين له ان المصلحة في ترك القتال اعظم منها في فعله) بهتان على عليّ عليه السلام و لا سبيل له الى معرفة انه في آخر الأمر تبين له الى آخر الهراء الا من وحي الشيطان، و السؤال و جوابه في قوله: (و اذا قال القائل ان علياً و الحسين انما تركا القتال في آخر الأمر للعجز لأنه لم يكن لهما انصار الى آخر الهراء) فاسدان، و هذا الهراء كله بهتان على عليّ عليه السلام.

لا يستحي هذا المفتون من كثرة البهتان و الكذب

و لا يستحي هذا المفتون من كثرة البهتان و الكذب و الجناية على تاريخ من لا يحبه الا مؤمن و لا يبغضه الا منافق، و الحياء من الايمان، قال الحافظ ابن حجر في كتاب الفتن ج ١٣ في شرح قوله الحسن البصري رحمته الله لما سار الحسن بن علي عليه السلام الى معاوية بالكتائب ما نصه:

في رواية عبدالله بن محمد عن سفيان في كتاب الصلح: استقبل و الله الحسن بن علي معاوية بكتائب أمثال الجبال، ثم قال: و أشار الحسن البصري



بهذه القصة الى ما اتفق بعد قتل علي عليه السلام و كان علي لما انقضى أمر التحكيم و رجع الى الكوفة تجهز لقتال اهل الشام مرة بعد اخرى فشغله الخوارج بالنهروان كما تقدم، و ذلك في سنة ثمان و ثلاثين، ثم تجهز في سنة تسع و ثلاثين فلم يتهياً لافتراق آراء اهل العراق عليه ثم وقع الجدم منه في ذلك في سنة اربعين فأخرج إسحاق من طريق عبد العزيز بن سياه قال: لما خرج الخوارج قام علي فقال ألا تسيرون الى الشام او ترجعون الى هؤلاء الذين خلفوكم في دياركم؟ قالوا: بل نرجع اليهم، فذكر قصة الخوارج قال: فرجع علي الى الكوفة فلما قتل و استخلف الحسن و صالح معاوية كتب الى قيس ابن سعد بن عبادة فرجع عن قتال معاوية.

و اخرج الطبري بسند صحيح عن يونس بن يزيد عن الزهري قال: جعل على مقدمة اهل العراق قيس بن سعد بن عبادة و كانوا اربعين ألفاً بايعوه على الموت فقتل علي فبايعوا الحسن بن علي بالخلافة ثم قال: و اخرج الطبري و الطبراني من طريق اسماعيل بن راشد قال: بعث الحسن قيس بن سعد على مقدمته في اثني عشر ألفاً فسار قيس الى جهة الشام و كان معاوية لما بلغه قتل علي خرج في عساكر من الشام و خرج الحسن بن علي حتى نزل المدائن اهـ. و قال ابن الأثير في كامله: كان امير المؤمنين علي عليه السلام قد بايع اربعون ألفاً من عسكره على الموت فبينما هو يتجهز للمسير الى الشام قتل عليه السلام اهـ.

بيعة يزيد بن معاوية بولاية العهد و جلب اناس مخصوصين من

الامصار له و تهيئة الخطباء الحاثين عليها

قد تحقق في التاريخ ان معاوية عليه السلام اكره سادات المسلمين على بيعة ابنه يزيد، عبدالرحمن بن ابي بكر و عبدالله بن عمر و الحسين بن علي و عبدالله بن

الزبير، و أوفد اليه بالشام ناساً من أعيان الأمصار لها، و هيأ لها الخطباء الحائين عليها من اهل الشام، و قال له وافد اهل المدينة محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري: أن كل راع مسؤول عن رعيته فانظر من تولى أمر امة محمد ﷺ فوصله و صرفه.

و قال لوافد اهل البصرة الاحنف بن قيس: ما تقول يا أبا بحر؟ فقال: نخافك إن صدقتنا و نخاف الله إن كذبتنا و أنت يا امير المؤمنين أعلم بيزيد في ليله و نهاره و سره و علانيته و مدخله و مخرجه، فان كنت تعلمه الله تعالى و للامة رضا فلا تشاور فيه، و إن كنت تعلم فيه غير ذلك فلا تزده الدنيا و انت صائر الى الآخرة، و انما علينا ان نقول: سمعنا و أطعنا، فتفرق الناس يحكون كلام الأحنف معجبين به.

و قد تقدم ابطال هذه البيعة بستة أوجه، فان كانت هذه الامور كلها سائغة في اجتهاد معاوية فانها غير سائغة في اجتهاد جمهور الامة الاسلامية و الممتنعين من بيعه ابنه و الممتنعون من بيعه يزيد جازمون بأنه صاحب هو و لا تجوز بيعه لاه في اجتهادهم، فابن ابى بكر مات في حياة معاوية و لم يبايع ابنه، و ابن عمر بايعه بعد موت أبيه و قال: إن كان خيراً رضىنا و ان كان شراً صبرنا.

و بيعه ابن عمر له لا تكون حجة على الحسين و ابن الزبير، لأن ولايته على الامة في اجتهادها منكر تجب ازالته، و ليس هو صحابياً و لا مفضولاً حتى لا يسوغ لهما الامتناع من بيعته، و لا تفضيل بن صحابى و غيره، و لا بين تقى و لاه.

فالحسين بين شرين: بيعه من لا يسوغ له مبايعته فى اجتهاده، أو امتناعه منها و اعتزاله، ولكن يزيد لا يتركه و اعتزاله، بل لا بد ان يبرهن للناس على ظلمه بقتل الحسين حالاً إن امتنع من بيعته، و لا يجوز له قتله لامتناعه من بيعته،



فاذا وجد الحسين اعواناً على ازالة هذا المنكر او على الامتناع منه وقتاً ما تعين المصير اليه.

فالمصلحة المطلوبة للحسين فى امتناعه من بيعة يزيد هى تغيير المنكر، وهو منوط باجتهاده، ولا يضره عدم حصول مطلوبه بسبب القضاء المبرم عليه، فكم فى التاريخ من قائم بالحق قتل دون نيل مقصوده، وكم فيه من مبطل صارت له صولة و دولة.

وفى الحديث المتواتر: «من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون اهله فهو شهيد»^١، و العموم فيه شامل لكل مقتول.

وفى الحديث الآخر: «من قتل دون مظلمته فهو شهيد»^٢، وهذا أعم مما قبله، وقد تحققت الشهادة للحسين ^{عليه السلام} بهذه الخصال كلها، ويلزم من هرائه هذا أن كل قائم بالحق نبياً او غيره اذا لم يحصل له مطلوبه فان قيامه لذلك لا يسوغ، وان كل قائم بالباطل اذا حصل مطلوبه فان قيامه لذلك سائغ، ولا يتفوه بهذا من له مسكة من عقل و دين.

ليس من شرط القائم بالحق طاعة الناس كلهم له و رضاهم عنه

فليس من شرط القائم بالحق عند العقلاء ان يطيعه الناس و يرضوا عنه، و الناس لم يطيعوا و لم يرضوا عن خالقهم و رازقهم بل عصاه اكثرهم و عبدوا غيره.

١ . سنن الترمذى، ج ٢، ص ٤٣٦

٢ . سنن النسائى، ج ٧، ص ١١٦

(١٩) وفي ص ٢٤٥ منه قال: ولهذا كان الصحابة رضي الله عنهم يغزون مع يزيد وغيره، فانه غزا القسطنطينية في حياة ابيه معاوية و كان معه في الجيش ابو ايوب الأنصارى رضي الله عنه، وذلك الجيش أول جيش غزا القسطنطينية، وفي صحيح البخارى عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: «أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور لهم»، و عامة الخلفاء الملوك جرى في أوقاتهم فتن كما جرى في زمن يزيد بن معاوية قتل الحسين، و وقعة الحرة، و حصار ابن الزبير بمكة؛ و جرى في زمن مروان بن الحكم فتنة مرج راهط بينه و بين النعمان ابن بشير، و جرى في زمن عبد الملك فتنة مصعب بن الزبير و أخيه عبدالله بن الزبير و حصاره أيضاً بمكة اهـ.

اطراؤه ليزيد بن معاوية و ابطال ذلك بالبراهين

قوله: (و لهذا كان الصحابة رضي الله عنهم يغزون مع يزيد الى قوله و في صحيح البخارى) صحيح ولكن يزيد لم يغز طائعا مختاراً بل اكرهه ابوه على الغزو، ففي سنة و اربعين سیر معاوية جيشاً كثيفاً الى الروم بقيادة سفيان بن عوف و أمر ابنه يزيد بالغزو معهم فتناقل و اعتل فأمسك عنه ابوه فأصاب الناس في هذه الغزوة جوع و مرض شديد فقال يزيد:

ما ان أبالى بما لاقت جموعهم بالفرقدونة من حمى و من موم

إذا اتكأت على الأنباط مرتفعاً بدير مران عندى أم كلثوم

فبلغ معاوية شعره فأقسم عليه ليلحقنَّ بسفيان في ارض الروم ليصيبه ما أصاب الناس فسار و معه جمع كثير أضافهم إليه ابوه، و كان في هذا الجيش بن عباس و ابن عمر و ابن الزبير و ابو ايوب الأنصارى رضي الله عنه، و ابو ايوب قالوا:



إنه لازم راية الجهاد بعد رسول الله ﷺ الى ان توفى فى هذه الغزوة و دفن عند سور القسطنطينية.

و قد اجاب العلماء عن قول النبى ﷺ: (أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور لهم) بأنه لا يلزم من مدح الجيش مدح اميرهم، فان الجيش كان فيه بعض أفاضل الصحابة و التابعين و لا يلزم من دخول يزيد فى عموم الجيش عدم خروجه منه بدليل خاص، إذ لا خلاف بين اهل العلم ان قوله ﷺ (مغفور لهم) بشرط ان يكونوا من اهل المغفرة حتى لو ارتدَّ واحد ممن غزاها بعد ذلك لم يدخل فى ذلك العموم اتفاقاً.

قالوا: و يزيد ليس من اهلها حتى اطلق بعضهم جواز لعنه لأمره بقتل الحسين و رضاه به، و باباحته المدينة، و استحلاله حرمة الكعبة.

مدحه يزيد بن معاوية بجعله الحوادث الثلاث العظيمة التي ارتكبها
يزيد في الاسلام فتناً قامت في وجه ملكه

و قوله: (و عامة الخلفاء الملوك الى قوله و جرى فى زمن مروان) مدح ليزيد بجعله هذه الحوادث العظيمة التي ارتكبها يزيد فتناً قامت فى وجه ملكه، خالف به اطباق الطوائف الثلاث على ذم يزيد الرافضة و الخوارج و اهل الحق، فالرافضة و الخوارج متفقتان على تكفيره، و اهل الحق معتدلون فى ذمه يقولون انه ملك ظالم، و خاصة فى قتله الحسين، و قتله اهل المدينة بالحررة، و إباحتها لجنده ثلاثة ايام، و استباحته حرم الله بالقتال فيه، و رمى الكعبة بالمنجنيق، متفقون على ان الحسين و اهل الحررة شهداء مظلومون، ذكر رجل يزيد فى مجلس الخليفة عمر بن عبد العزيز رحمته الله فقال: قال امير المؤمنين يزيد بن معاوية، فأنكر عليه عمر بن عبد العزيز و ضربه عشرين سوطاً، و ضرب ايضاً من نال بحضرته من معاوية ثلاثة اسواط، - ذكرهما السيوطى فى تاريخ الخلفاء - .

احاديث و آثار دالة على ذم يزيد

وقد ورد في ذم يزيد أحاديث، اخرج ابو يعلى في مسنده بسند فيه انقطاع - كما قال ابن كثير -، و ضعيف - كما قال السيوطى و الهيثمى عن ابى عبيدة رضي الله عنه - .

قال قال رسول الله ﷺ: «لا يزال امر امتى قائماً بالقسط حتى يكون أول من يثلمه رجل من بنى امية يقال له يزيد»^١، و يتقوى هذا الحديث بما جاء فى الصحيح عن ابى هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول الله ﷺ: «هالك امتى على يدى غلظة من قريش»^٢، و بما جاء عنه انه^٣ كان يدعو يقول: اللهم لا تدركنى سنة الستين، و انه كان يستعيز من رأس الستين و إمارة الصبيان، و قد توفى رضي الله عنه سنة ثمان و خمسين و فى سنة ستين توفى معاوية و تولى ابنه يزيد.

اعتبار مروان خليفة و عدم اعتبار خلافة ابن الزبير

و اخرج الرويانى فى مسنده عن ابى الدرداء رضي الله عنه، قال سمعت النبى ﷺ يقول: «أول من يبدل سنتى رجل من بنى امية يقال له يزيد»^٤، و قوله: (و جرى فى زمن مروان بن الحكم فتنة مرج راهط الى آخر الهراء) صريح فى ان مروان خليفة و هو باطل، فمروان و ابنه باغيان متغلبان على خلافة ابن الزبير، قال السيوطى فى تاريخ الخلفاء: و الأصلح ما قال الذهبى: ان مروان لا يعد فى امراء المؤمنين بل باغ خارج على ابن الزبير، و ليس عهده الى ابنه بصحيح، و انها صحت خلافة عبدالملك من حين قتل ابن الزبير اهـ.

١ . مسند ابى يعلى، ج ٢، ص ١٧٦

٢ . صحيح البخارى، ج ٤، ص ١٧٨

٣ . اى: ابى هريرة

٤ . لم نجد فى مسند الرويانى، لكن نقل عنه الذهبى فى سير اعلام النبلاء، ج ١، ص ٣٣٠



فتقويم قوله: (و جرى فى زمن مروان بن الحكم فتنة مرج راهط) أن يقول: (و جرى فى زمن ابن الزبير فتنة مروان بن الحكم بمرج راهط).
و قوله: إن فتنة مرج راهط بينه وبين النعمان بن بشير خطأ، والصواب انها بينه وبين الضحاك بن قيس الفهرى.
قال الذهبى فى ميزان الاعتدال: مروان بن الحكم الأموى ابو عبد الملك، قال البخارى: لم ير النبى ﷺ، له أعمال موبقة، نسأل الله السلامة، رمى طلحة بسهم و فعل و فعل اهـ.

موبات مروان العشر

و اعماله الموبقة هي:

- ١ - تهيجه بسوء رأيه وبذاءة لسانه ثوار الامصار على ابن عمه الخليفة عثمان رضي الله عنه و إفساده كل ما أصلحه كبار الصحابة بين عثمان و الثوار. قال ابن كثير فى بدايته فى ترجمته: و من تحت رأسه جرت قضية الدار و بسببه حصر عثمان بن عفان فيها اهـ.
- ٢ - تزويره الكتاب على لسان عثمان الى ابن ابى سرح عامل مصر بقتل جماعة من المصريين.
- ٣ - قتله للصحابى الجليل طلحة بن عبيد الله.
- ٤ - لعنه لعلى كرم الله وجهه على المنبر فى الجمع و الأعياد.
- ٥ - مخالفته سنة النبى ﷺ بتقديمه خطبة العيد على الصلاة لأجل لعن على كرم الله وجهه.
- ٦ - فحشه على الحسن بن على بالسب البليغ.
- ٧ - منعه من دفنه مع جده رضي الله عنه مع إذن ام المؤمنين عائشة رضي الله عنها لهم فى ذلك حسداً.

٨- كان هو و ابنه عبد الملك السبب فى قتل اهل المدينة بالحرّة.

٩- اهانته اصحاب النبي ﷺ و تهكمه بهم.

١٠- غدره فى مرج راهط بالضحاك بن قيس و جيشه بعد اتفاقه معهم على الهدنة و شقه بسببه عصا العرب بالشام بعد ان كانت واحدة بتأسيسه العداوة و العصبية بين النزارية و اليمينة، و من طالع التاريخ يجد هذه الأعمال.

الصحيح أن يزيداً سرّه قتل الحسين

(٢٠) قال فى ص ٢٤٩ منه: و ان خبر قتله لما بلغ يزيد و اهله ساءهم ذلك و بكوا على قتله، و قال يزيد لعن الله ابن مرجانة - يعنى عبيد الله بن زياد - أما و الله لو كان بينه و بين الحسين رحم لما قتله، و قال: قد كنت ارضى من طاعة اهل العراق بدون قتل الحسين، و انه جهز اهله بأحسن الجهاز و ارسلهم الى المدينة، لكنه مع ذلك ما انتصر للحسين و لا أمر بقتل قاتله و لا اخذ بثأره اهـ.

اقول: قد اقتصر و اعتمد على احد القولين للمؤرخين فى قتل يزيد للحسين عليه السلام، و القول الآخر ان رأس الحسين لما وصل الى يزيد حسنت حال ابن زياد عنده و زاده و وصله، و سره ما فعل، ثم لم يلبث الا يسيراً حتى بلغه بغض الناس له و لعنهم و سبهم فندم على قتل الحسين، و يؤيد هذا القول امور:

(١) دعاؤه رؤساء الشام لما ادخلت عليه الرؤوس و النساء، و هُنَّ فى هيئة قبيحة سافرات و الناس ينظرون.

(٢) غضبه للشامى الذى طلب منه ان يهب له فاطمة بنت عليّ، على زينب اختها لما قالت للشامى: كذبت و لؤمت ما ذلك لك و لا به، قائلاً لها: كذبت ان ذلك لى و لو شئت ان افعله لفعلته، فأجابته زينب: كلا و الله ما جعل لك ذلك إلا ان تخرج من ملتنا و تدّين بغير ديننا، فاستشاط يزيد غضباً و قال اياى



تستقبلين بهذا انما خرج من الدين ابوك و اخوك، قالت بدين الله و دين ابى و
اخي و جدى اهتديت انت و ابوك و جدك، قال: كذبت يا عدوة الله، قالت: انت
امير تشتم ظالماً و تقهر بسلطانك فاستحيا و سكت.

(٣) قوله لعلّي ابن الحسين: ابوك قطع رحمى و جهل حقى و نازعنى سلطانى
فصنع الله به ما قد رأيت.

(٤) نكته ثغر الحسين بالقضيب امام الناس مستشهداً بشعر الحصين بن الحمام
المرى:

ابى قومنا ان ينصفونا فأنصفت قواضب فى ايماننا تقطر الدماء
يفلقن هاماً من رجال أعزة علينا و هم كانوا أعق و أظلماً

(٥) ضربه صدر يحيى بن الحكم اخى مروان لما قال له:

لهام بأعلى الطف ادنى قرابة من ابن زياد العبد ذى الحسب الوغل
سمية أمسى نسلها عدد الحصى وليس لآل المصطفى اليوم من نسل
قائلاً: اسكت.

(٦) استشارته جلساءه فيما يفعله بعليّ بن الحسين و عائلته.

قال ابن كثير فى بدايته: و روى ان يزيد استشار الناس فى امرهم فقال
رجال ممن قبحهم الله يا امير المؤمنين: (لا تتخذن من كلب سوء جرواً تقتل عليّ
بن الحسين حتى لا يبقى من ذرية الحسين احد) فسكت يزيد، فقال النعمان بن
بشير: يا امير المؤمنين اعمل معهم كما كان يعمل معهم رسول الله ﷺ لو رأهم
على هذه الحال.

(٧) عزله للصحابى الجليل النعمان بن بشير عن الكوفة و تولية ابن زياد
عليها مضمومة الى البصرة، و رضاه عنه بعدما كان ساخطاً عليه حتى هم بعزله
عن البصرة قبل هذا، و ابقائه والياً على المصريين معاً بعد هذه الشنعاء.



قال سبط بن الجوزى وغيره: المشهور انه جمع اهل الشام وجعل ينكت الرأس بالخيزران، قال ابن حجر فى الصواعق: وجمع بأنه أظهر الأول وأخفى الثانى بقرينة انه بالغ فى رفعة ابن زياد اهـ.

ابطال زعمه ان الفضائل الثابتة فى الاحاديث الصحيحة لابي بكر و عمر اكثر و اعظم من الفضائل الثابتة لعلي

(٢١) و فى أول الجزء الثالث من منهاجه ص ٢ قال: إن الفضائل الثابتة فى الأحاديث الصحيحة لابي بكر و عمر اكثر و اعظم من الفضائل الثابتة لعليّ، و زاد فى الجزء الرابع منه ص ٩٩: انها باتفاق اهل العلم بالحديث اكثر مما صح فى فضائل علي وأصح و اصرح فى الدلالة، و احمد بن حنبل لم يقل انه صح لعليّ من الفضائل ما لم يصح لغيره، بل احمد أجل من ان يقول مثل هذا الكذب، بل نقل عنه انه قال: روى له ما لم يرو لغيره مع ان فى نقل هذا عن احمد كلاماً ليس هذا موضعه اهـ.

اقول: اشتمل كلامه هذا فى الموضوعين على خمس فريات:

الاولى - زعمه ان الفضائل فى الأحاديث الصحيحة لابي بكر اكثر و أعظم من الفضائل الثابتة لعليّ.

الثانية - زعمه اتفاق اهل العلم بالحديث على ذلك.

الثالثة - زعمه أنها اصح و اصرح فى الدلالة.

الرابعة - تكذيبه ما نقله العلماء الأثبات عن الامام احمد انه قال: صح لعليّ من الفضائل ما لم يصح لغيره.

الخامسة - تقوله عليه إنه قال: روى له ما لم يرو لغيره الى آخر الهراء، و الدليل على فرياته الخمس ما ذكره الحافظ ابن حجر فى فتحه فى كتاب المناقب



فى مناقب امير المؤمنين عليّ كرم الله وجهه قال:

قال الأئمة احمد بن حنبل و القاضى اسماعيل و النسائى و ابو على النيسابورى: لم ينقل لأحد من الصحابة ما نقل لعليّ من المناقب، و لم يرد فى حق احد منهم بالأسانيد الحسان اكثر مما جاء فى عليّ، و تتبع الامام النسائى ما خصّ به من دون الصحابة فجمع منه شيئاً كثيراً بأسانيد اكثرها جياذ و سماه: (خصائص امير المؤمنين على بن ابى طالب) اهـ.

قلت: و كتاب النسائى هذا فى خصائص امير المؤمنين عليّ كرم الله وجهه مطبوع.

القادحون فى عليّ كرم الله تعالى وجهه طائفة و هم الخوارج

(٢٢) و قال فى ص ٣ منه: بل القادحون فى عليّ طوائف متعددة و هم افضل من القادحين فى ابى بكر و عمر عثمان، و القادحون فيه افضل من الغلاة فيه، فان الخوارج متفقون على كفره.

ثم قال: و المروانية الذين ينسبون علياً الى الظلم و يقولون إنه لم يكن خليفة يوالون ابابكر و عمر.

ثم قال: فالمنزهون لعثمان القادحون فى عليّ اعظم وادين و افضل من المنزهين لعليّ القادحين فى عثمان كالزيدية مثلاً.

فمعلوم ان الذين قاتلوه و لعنوه و ذموه من الصحابة و التابعين و غيرهم اعلم وادين من الذين يتولونه و يلعنون عثمان، و لو تخلى اهل السنة عن موالة عليّ عليه السلام و تحقيق ايمانه و وجوب موالاته لم يكن فى المتولين له من يقدر ان يقاوم المبغضين له من الخوارج و الاموية و المروانية، فان هؤلاء طوائف كثيرة اهـ.



اقول: هذا الكلام من قوله: (بل القادحون في علي طوائف الى قوله: و القادحون فيه) فاسد من ثلاثة اوجه:

الأول - القادحون في علي كرم الله وجهه طائفة واحدة وهم الخوارج كلاب النار، و ليسوا بطوائف متعددة كما افترى.

الثاني - التفضيل بين الخوارج القادحين فيه المواليين لابي بكر و عمر، و الرافضة المتغالين فيه القادحين في ابي بكر و عمر، فاسد قطعاً إن ابقى على ظاهره لان التفضيل إنما يكون بين شخصين او طائفتين اشتركا او اشتركتا في شيء وزادت إحدهما على الاخرى فيه، و الخوارج و الرافضة لم يشتركا في العقيدة في ابي بكر و عمر و عليّ بل هما فيهما و فيه على طرفي نقيض، و ان تأولنا قوله: افضل بأخف شراً او خبثاً صح الاشتراك بينهما في الشر و الخبث، و صار المعنى عليه هكذا: الخوارج القادحون في عليّ اخف شراً و خبثاً من الرافضة القادحين في ابي بكر و عمر، و لا جدوى فيه و لا حجة على الرافضة.

الثالث - عطف عثمان على ابي بكر و عمر فاسد، لأن الخوارج القادحين في علي قادحون ايضاً في عثمان و معاوية و طلحة و الزبير و جمهور الصحابة، و الرافضة القادحون في ابي بكر و عمر قادحون ايضاً في عثمان و معاوية و جل الصحابة، فقصر قدح الخوارج على عليّ جهل بالنحل او نصب خبيث لا محالة، كما ان قصر قدح الرافضة على ابي بكر و عمر جهل بالنحل او بغض للشيخين عليه السلام.

و يقال في قوله: (و القادحون فيه افضل من الغلاة فيه)، و القادحون في علي اخف شراً و خبثاً من الغلاة فيه.

و قوله: (فان الخوارج متفقون على كفره) صحيح بعد التحكيم، و متفقون ايضاً على كفر معاوية و عثمان و طلحة و الزبير و جمهور الصحابة و الامة

الاسلامية على الاطلاق، فقصره اتفاق تكفيرهم على حيدرة كرم الله وجهه نصب ظاهر، و المروانية الذين كرر لو كهم لتضخيم الكتاب و مكاثرة الرافضى بهم و التلذذ فى طعن حيدرة كرم الله وجهه بذكرهم لا وجود لهم الا فى مخيلته الفاسدة.

و قوله: (فالمتزهون لعثمان القادحون فى علي الى قوله فمعلوم) فاسد لأن المنزهين لعثمان، و هم أهل الحق، منزهون ايضاً لعليّ، و القادحون فى عليّ، و هم الخوارج، قادحون ايضاً فى عثمان، فاسم التفضيل هنا فاسد على كلتا الحالتين، و لا تفضيل بين أهل الحق و أهل الباطل، و الزيدية اقرب فرق الشيعة الى أهل الحق لانهم يتولون الشيخين و لا يطعنون فى الصحابة، و غاية امرهم انهم يفضلون علياً على الشيخين.

و قوله: (فمعلوم ان الذين قاتلوه و لعنوه الى قوله و لو تحلى) بهتان ملبس باطل بوجهين:

الأول - ينحل بمقتضى العطف بالواو الدالة على مطلق التشريك فى الحكم على جعل «من» للبيان، هكذا: الصحابة و التابعون و غيرهم الذين قاتلوه و لعنوه و ذمواهم اعلم و ادين من الزيدية الذين يتولونه و يلعنون عثمان) و هو باطل على كلا الوجهين.

المقاتل لعلي حقيقة من الصحابة هو معاوية وحده

فان الذين قاتلوه من الصحابة و التابعين، او بعض الذين قاتلوه من الصحابة و التابعين لم يلعنوه و لم يذموا، و المقاتل له حقيقة من الصحابة هو معاوية وحده، و الصحابة الذين معه لا يتجاوزون عدد الأصابع، و هو الذى اوصى المغيرة بن شعبة لما ولاه على الكوفة قائلاً:

لا تترك شتم عليّ وذمه والترحم على عثمان - ذكره ابن الأثير في كامله و
أخرجه الحافظ أبو نعيم في حلية الأولياء في ترجمة سعيد بن زيد - وما قتل
حجر الخير وأصحابه إلا على إنكارهم على زياد لعنه حيدرة على المنبر وعلى
امتناعهم من لعنه والبراءة منه بمرج عذراء.

الثاني - انتقد عثمان رضي الله عنه جمهور من الأمصار الثلاثة البصرة والكوفة و
مصر في أمور، ولم يثبت لعنه عن أي واحد من هذا الجمهور ولا من الزيدية، و
يقال في هذا الفشار: (و لو تخلى أهل السنة عن موالاة علي إلى آخر الهراء) ولو
تخل أهل السنة عن موالاة معاوية لم يجد من يقاوم المكفرين له من الخوارج و
الرافضة فإن هؤلاء طوائف كثيرة، بل لو تخلى أهل السنة عن عثمان رضي الله عنه الذي
لا يدانيه معاوية في المنزلة لم يجد من يقاوم المكفرين له من الخوارج والرافضة
فإن هؤلاء طوائف كثيرة، ولا وجود للأُموية والروانية اللذين كآثر بهما
الرافضي وكثر بهما الطعن فيمن لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق إلا في
مخيلته الفاسدة.

(٢٣) وفي ص ٥ منه زعم أن تصدق عليّ في نجواه لرسول الله ﷺ بدينار
لا منقبة له فيه.

(٢٤) وفي ص ٧ منه زعم أن حديث: «الصديقون ثلاثة: حبيب النجار من
آل ياسين، وحزقيل مؤمن آل فرعون، وعلي بن أبي طالب وهو أفضلهم»
كذب على رسول الله ﷺ.

واحتج على زعمه بما في الصحيح أنه ﷺ وصف إياهم بالصدق
بالصدقية، وبما جاء في الصحيح أيضاً أنه ﷺ قال: «عليكم بالصدق -



الحديث^١ و بقوله تعالى في حق مريم: (صديقة)^٢ و قال: فالصديقون كثيرون اهـ.

فاحتجاجه بالحديثين و بما ذكر الله تعالى في حق مريم و اعترافه بكثرة الصديقين حجة عليه لو كان يعقل، لأن الصديقين اذا كانوا باعترافه كثيرين، فهاهو الدليل الذي اخرج علياً كرم الله وجهه من هذه الكثرة؟ فهل تَفَضَّلَ الله تبارك و تعالى على كثير من عباده بهذا الوصف الشريف محصور في ناس معينين محظور على علي كرم الله وجهه؟ وهل الذي لا يحبه الا مؤمن و لا يبغضه الا منافق منحط عن هذا الوصف لا يستحقه؟

فقطعني في الحديث بهذا الفهم الأعوج الخارج عن قانون الرواية دليل على نصبه فلو كان محدثاً محققاً لنقده بقانون الرواية، بأن يبين بأن في اسناده كذاباً او متهماً بالكذب او منقطعاً مثلاً حتى ينظر فيه، و قد فاتته القاعدة المشهورة: (تخصيص الشئ بالذكر لا يدل على نفيه عن غيره).

فتخصيص حيدرة كرم الله وجهه و الاثنين بالصديقية لا يدل على نفيها عن غيرهم، وفاته ايضا ان المزية لا تقتضى التفضيل، فتميز علي و الاثنين بالصديقية لا يلزم منه افضليته على ابي بكر و عمر.

ابطال زعمه ان احاديث مؤاخاته ﷺ بين المهاجرين عامة و بينه و بين

علي خاصة كلها اكاذيب موضوعة

(٢٥) و قال منكرأ في ص ١٧ منه: ان النبي ﷺ لم يؤاخ علياً و لا غيره، و حديث المؤاخاة لعلي و مؤاخاة ابي بكر لعمر من الأكاذيب و انها آخى بين المهاجرين و الأنصار، و لم يؤاخ بين مهاجري و مهاجري.

١ . صحيح مسلم، ج ٨، ص ٢٩

٢ . المائدة: ٧٥

وقال ايضا في الجزء الرابع من منهاجه ص ٩٦: إن احاديث المؤاخاة لعليّ كلها موضوعة، والنبي ﷺ لم يؤاخ احداً ولا آخى بين مهاجري ومهاجري، و أنكرها ايضا في مجموعة رسائله ص ١٥٨ و زعم انها موضوعة اهـ.

اقول: أحاديث مؤاخاته ﷺ بين المهاجرين وبينه وبين عليّ خصوصاً ثابتة لم يطعن فيها أحد من اهل الحق، وهذا المفتون كرر الطعن فيها بلا ليبرهن على نصبه.

كلام الحافظ ابن حجر في فتحه في رده عليه في المؤاخاة

قال الحافظ ابن حجر في فتحه في احاديث الهجرة ج ٧ ما نصه: وأنكر ابن تيمية في كتاب الرد على ابن المطهر الرافضي المؤاخاة بين المهاجرين و خصوصاً مؤاخاة النبي ﷺ لعليّ عليه السلام قال: لأن المؤاخاة شرعت لارفاق بعضهم بعضاً وليتألف قلوب بعضهم على بعض فلا معنى لمؤاخاة النبي ﷺ لأحد منهم ولا لمؤاخاة مهاجري لمهاجري، وهذا رد للنص بالقياس وإغفال عن حكمة المؤاخاة، لأن بعض المهاجرين كان أقوى من بعض بالمال والعشيرة والقوى، فأخى بين الأعلى والأدنى ليترتفقا الأدنى بالأعلى ويستعين الأعلى بالأدنى اهـ.

بناؤه الطعن في حيدرة كرم الله وجهه بكونه لم يقتص من قاتل عثمان عليه السلام على اعتراض الرافضي الفاسد على ابي بكر عليه السلام في كونه لم يقتص من خالد بن الوليد عليه السلام لمالك بن نويرة والمبني على الفاسد فاسد.

(٢٦) و اجاب عن اعتراض الرافضي في ص ١٢٨ منه على ابي بكر بأنه لم يقتص من خالد بن الوليد لما قتل مالك بن نويرة، وكان مسلماً وتزويج امرأته ليلة قتله وضاجعها وأشار عليه وعمر بقتله فلم يقتله، بقوله:

والجواب ان يقال اولاً ان كان ترك قتل قاتل المعصوم مما ينكر على الأئمة كان هذا من اعظم حجة شيعة عثمان على عليّ فان عثمان خير من ملء الارض من مثل مالك ابن نويرة، وهو خليفة المسلمين وقد قتل مظلوماً شهيداً بل تأويل مسوغ لقتله، وعلي لم يقتل قتلته، وكان هذا من اعظم ما امتنعت به شيعة عثمان عن مبايعة على اهـ.

اقول: اعترض الرافضى على ابى بكر رضي الله عنه بأنه لم يقتصص من خالد بن الوليد لما قتل مالك بن نويرة وكان مسلماً الى آخر هرائه فاسد من ثلاثة اوجه:

الأول - حقق التاريخ ان جل العرب ارتدوا عن الاسلام ورجعوا الى دين الجاهلية بعد وفاة النبي ﷺ، والقريون من المدينة كبنى فزارة وبنى أسد ابن خزيمة و اعراب من طيء وغيرهم تظاهروا بقبول الصلاة و صمموا على منع الزكاة، وقالوا لا نؤدى هذه الاتاة أبداً، وكنوا ابابكر رضي الله عنه بأبى الفصيل احتقاراً له واجتمعوا على طليحة المتنبى وأرسلوا وفداً الى المدينة يطلبون من ابى بكر اسقاط الزكاة عنهم ظاهراً، وباطناً يتجسسون على المدينة فرجع اليهم وفدهم وأخبرهم بأن المدينة غنيمة باردة فهجموا عليها ليلاً، فخرج اليهم الصديق في شيوخ الصحابة فقتل منهم بذى حسا كثيراً، و هرب الباقيون الى الأبرق، وجمعوا به جمعاً كثيراً فخرج اليهم الصديق ايضاً، فهزمهم هزيمة منكرة و قتل منهم كثيراً.

و أرسل خالد بن الوليد الى رئيسهم طليحة المتنبى ففض جمعه و هرب طليحة الى الشام.

الثانى - بنو تميم قبيلة عظيمة فيها بطون كثيرة و كان النبي ﷺ جعل على بطونهم رؤساء يجمعون زكاتهم فحبسوها عن ابى بكر و تربصوا بالمسلمين، و جاءتهم سجاح بنت الحارث المتنبئة - وهى منهم - ثم من بنى يربوع بن حنظلة

رھط مالک بن نويرة فى جيش کثيف من ربيعة و أخوالها بنى تغلب فاتبعها بعض رؤسائهم و حاربها بعضهم فانتصر عليها و وادعها بعضهم و كان مالک بن نويرة فيمن وادعها.

و بعد قضاء خالد على جيش طليحة رجع كثير من رؤساء بنى تميم الى الاسلام و عرف و كيع و سباعة منهم و كانا مع مالک بن نويرة على بنى حنظلة قبح ما أتيا فراجعا رجوعاً حسناً و لم يتجبرا، و بقى مالک متردداً متحيراً و توجه خالد الى بنى تميم بالبطاح فأرسل سرية من جيشه فجاءته بمالك بن نويرة فى نفر من قومه فاختلفت السرية فيهم و كان فيها ابو قتادة فشهد انهم أذنوا و أقاموا و صلوا، فلما اختلفوا فيهم أمر خالد بحبسهم فحبسوا فى ليلة شديدة البرد، فأمر خالد منادياً فنادى ادفثوا أسراكم، و هذه اللفظة فى لغة كنانة معناها القتل، فظن القوم انه أراد القتل و لم يرد الا الدفء فقتلوه و سمع خالد الواعية فخرج و قد فرغوا منهم فقال: إذا أراد الله أمراً أصابه.

فقال عمر لابی بكر: إن سيف خالد فيه رھق و اكثر عليه فى ذلك. فقال ابوبكر: يا عمر تأول فأخطأ فارفع لسانك عن خالد فانى لا أشيم سيفاً سلّه الله على الكافرين، إذا تحقق هذا فقول الرافضى و كان مسلماً غير محقق.

الثالث - لا يقتص من خالد لمالك بن نويرة لو كان مسلماً حقيقة للتأويل فى قوله (أدفثوا اسراكم) فكيف و قد اختلف السرية فى اسلامه؟ و القرائن التى احتفت بقصته تدل على انه غير مسلم.

و قد ارسل النبى ﷺ عام الفتح خالد بن الوليد الى بنى جذيمة فلم يحسنوا ان يقولوا: أسلمنا، فقالوا: صباناً، فقتل خالد منهم رجلاً متأولاً انهم مشركون فبلغ النبى ﷺ ذلك فقال: اللهم انى أبرأ إليك مما صنع خالد



بن الوليد، و ارسل ديات المقتولين مع علي كرم الله وجهه، و لم يقتص من خالد.

لم يتحقق اسلام مالك بن نويرة و قتل خالد بن الوليد له بتأويل

و لا شك ان المقتولين من بنى جذيمة ابعد من شبهة الشرك من مالك بن نويرة، فان كان الرافضى مؤمناً بمحمد ﷺ إيماناً صادقاً، فقد لزمه قبول تأويل خالد فى قتل مالك بن نويرة، كما قبل النبى ﷺ تأويله فى قتل ناس من بنى جذيمة، و تصويب الصديق فى تركه القصاص من خالد لمالك للتأويل، كما ترك النبى ﷺ القصاص منه لبنى جذيمة للتأويل، و ان كان غير مؤمن بالنبى ﷺ إيماناً صادقاً فليكن اعتراضه موجهاً الى النبى ﷺ قبل خليفته، نعوذ بالله من زلقات اللسان و فساد الجنان...

و تزوج خالد رحمته الله بامرأة مالك صحيح، ولكن من اين له انه تزوجها ليلة قتله و ضاجعها إلا من وحى الشيطان؟

و إشارة الفاروق على ابى بكر بالقصاص من خالد مبنية على ظنه اسلام مالك و قتله بدون تأويل، و جوابه عن اعتراض الرافضى على ابى بكر اشد فساداً منه، و بيانه فى ثمانية وجوه:

الأول - تسليمه للرافضى عصمة دم مالك بن نويرة لاسلامه و قد علم ما فيه.

الثانى - لا ارتباط و لا مناسبة بين انكار الرافضى على ابى بكر رحمته الله عدم أخذه القصاص من خالد بن الوليد لمالك بن نويرة المسلم عند الرافضى و المختلف فى اسلامه فى التاريخ، و بين إنكار شيعة عثمان المزعوم على علي رحمته الله عدم أخذه القصاص لعثمان رحمته الله من قاتله.

الثالث - شيعة عثمان لم يتركوا مبايعة عليّ، لأنه لم يقتل قاتل عثمان، ولم يقولوا هذا الهراء قط و انما تركوا مبايعته لاتهمهم له بالهوادة في أمر عثمان.

الرابع - لو فرض قولهم هذا الهراء لعلي لم يكن حجة فضلاً عن كونه أعظم لأنهم محجوجون باجماع الأمة على بيعه على كرم الله وجهه.

الخامس - مَنْ هم شيعة عثمان الذين ضخم بهم الكتاب؟ وهل هم إلا أولئك المنجحرون في خربنا قرية من قرى مصر؟ ومعاوية هذا لم يقل لعلي لا أبايك لأنك لم تقتل قاتل عثمان، وهو أعقل من ان يقول هذا الهراء وانما طلب منه تسليم طائفة في جيشه حضرت حصار عثمان حتى قتل ليقتنص منها.

لا ملازمة عقلا ولا شرعاً بين مبايعة شيعة عثمان لعلي عليه السلام وبين

قتل علي قاتل عثمان

السادس - لا ملازمة ولا ارتباط عقلا ولا شرعاً بين مبايعة شيعة عثمان لعلي وبين قتله قاتل عثمان، ولا بين امتناعهم عن بيعته وعدم قتله قاتل عثمان عند من يعقل.

من زعم ان علياً يلزمه قتل المباشر لقتل عثمان المجهول المغمور في جم غفير

بدون معرفة عينه وبدون اقامة أولياء عثمان الدعوى على عينه فهو جاهل

السابع - من زعم ان علياً يلزمه قتل المباشر لقتل عثمان المجهول المغمور في جم غفير بدون معرفة عينه وبدون اقامة أولياء عثمان الدعوى على قاتل معين وإثبات القتل عليه عنده فهو جاهل بالدين جهلاً مركباً.

الثامن - من زعم ان علياً يمكنه قتل ذلك الجم الغفير الذي حاصر عثمان حتى قتل بدون إقامة الدعوى على معين منه عنده فهو جاهل بالدين جهلاً مكعباً.



وقوله: فان عثمان خير من ملء الأرض من مثل مالك بن نويرة فاسد ان كان ابن نويرة كافراً، لأن التفضيل بين المسلم والكافر لا يصح أبداً فلا خيرية بينهما، ومجازفة ان كان مسلماً لان عثمان رضي الله عنه وإن كان خليفة المسلمين ومفضلاً على ابن نويرة بالسبق الى الاسلام، فالاسلام قد سوى بينهما في الدم والقصاص في الأطراف.

وقوله: وقد قتل مظلوماً شهيداً، اخبار بواضح متفق عليه بين اهل الحق، لا يفيد في الجواب عن اعتراض الرافضي على ابي بكر ولا يعترف الرافضي باسلام عثمان رضي الله عنه، فلا حجة له في هذا الكلام عليه اصلاً.

وقوله: (وكان هذا أي ترك علي القصاص من قاتل عثمان) من اعظم ما امتنعت به شيعة عثمان عن مبايعة علي، فاسد تقدم ابطاله.

(٢٧) وفي ص ١٢٩ منه قال: واذا قالوا عمر أشار على ابي بكر بقتل خالد بن الوليد، وعلي أشار على عثمان بقتل عبيد الله بن عمر، قيل: وطلحة والزبير وغيرهما أشاروا على علي بقتل قتلة عثمان، وعلي لما لم يوافق الذين أشاروا عليه بالقود جرى بينه وبينهم من الحروب ما قد علم، وقتل قتلة عثمان اهون مما جرى بالحمل و صفين.

ومن قال إن عثمان كان مباح الدم لم يمكنه ان يجعل علياً معصوم الدم ولا الحسين، القتل من علي والحسين، وشبهة قتلة عثمان أضعف بكثير من شبهة قتل علي والحسين، فان عصمة دم عثمان أظهر من عصمة دم علي والحسين، و عثمان ابعد عن موجبات فان عثمان لم يقتل مسلماً ولا قاتل احداً على ولايته اهـ.

اقول: إشارة عمر على ابي بكر بقتل خالد بن الوليد بمالك بن نويرة وإشارة على علي عثمان بقتل عبيد الله بن عمر مذكورتان في التاريخ، فإشارة

عمر على ابى بكر بقتل خالد مبنية على ظنه إسلام ابن نويرة وقتل خالد له بدون تأويل، و اشارة عليّ على عثمان بقتل عبيدالله بن عمر مبنية على طلب عثمان لها منه و من غيره من الصحابة.

ففى كامل ابن الأثير ان عثمان رضي الله عنه لما بويع بالخلافة أحضر عبيدالله ابن عمر عنده، و قال لأعيان الصحابة: أشيروا عليّ فى هذا الذى فتق فى الاسلام ما فتق، فأشار عليّ بقتله، لأنه قتل ثلاثة انفس معصومى الدم مسلماً و هو الهرمزان، و نصرانياً ذمياً و هو جفنية، و بنت ابى لؤلؤة.

فقول الخليفة عثمان أشيروا عليّ فى هذا الذى فتق فى الاسلام ما فتق يؤيد رأى عليّ رضي الله عنه فى قتله، ولكن حيث كان هؤلاء المقتولون لا ولى لهم يطالب بدمهم الا الامام عثمان قال رضي الله عنه أنا وليه و قد جعلتها دية و أحتملها فى مالى، و دفعها من ماله لبيت مال المسلمين.

اذا طعنوا في الصديق بأنه لم يقبل اشارة عمر عليه

فمعنى سؤاله المفروض و جوابه الفاسد: اذا طعنوا فى الصديق بأنه لم يقبل اشارة عمر عليه بقتل خالد بن الوليد بهالك بن نويرة، و طعنوا فى عثمان بأنه لم يقبل اشارة عليّ عليه بقتل عبيدالله بن عمر، طعنت أنا فى عليّ لأنه لم يقبل اشارة طلحة و الزبير و غيرهما عليه بقتل قتلة عثمان.

اشارة طلحة و الزبير و غيرهما على علي بقتل قتلة عثمان باطله

فقوله: (قيل و طلحة و الزبير و غيرهما اشاروا على عليّ بقتل قتلة عثمان) فاسد من اثنى عشر وجهاً:

الأول - الاشارة من طلحة و الزبير و غيرهما على عليّ بقتل قتلة عثمان لا صحة لها.



الثاني- على فرض صحتها لا تكون حجة على الرافضة الذين يعتقدون كفر عثمان وطلحة والزبير وجل الصحابة.

الثالث - اقامة الحدود فرض فرضه الله على الامام كما فرض عليه الصلاة و الصوم وغيرهم من أركان الاسلام فاشتراط اقامتها عليه أو الاشارة عليه باقامتها جهل بالدين و تحصيل حاصل.

الرابع - لا يليق صدور الجهل بفرائض الله تعالى من عامة الناس فكيف بسادات الصحابة.

و عليه فالخامس لا يسوغ لعلي قبول هذا الجهل لو صح صدوره عنهم.

السادس - طلب أخذ القصاص من قاتل عثمان رضي الله عنه حق لأولاده خاص بهم و لم يقوموا بطلبه و لم يدعوا على أحد عند الامام علي بالقتل إما لجهلهم عين المباشر لقتل أبيهم وإما لكونه من جم غفير ذى شوكة ولا يلزم علياً ولا يسوغ له شرعاً قتل واحد من ذلك الجم بدون اقامة أولاد عثمان الدعوى عليه و إثبات القتل عليه بالبينة.

و عليه فالسابع المقطوع به تاريخاً أن عدد الثوار الذين حاصروا امير المؤمنين عثمان رضي الله عنه حتى قتل نحو الفين و الذى دخل عليه الدار منهم و قتله واحد من ثلاثة مصريين فقيل هو كنانة بن بشر التجيبى و قيل هو سودان بن حمران و قيل هو الغافقى.

الثامن - تقتل الجماعة بالواحد عند جمهور العلماء بشرط تمالئهم على قتله.

و عليه فالتاسع من يستطيع أن يحقق ان جميع الثوار المحاصرين لعثمان كانوا كلهم متفقين على قتله و لا يعلم مقاصدهم جميعاً فى هذه الكارثة إلا اعلام الغيوب.

العاشر - جل المحاصرين له ~~خلفه~~ مجهولون والوصول الى معرفة كل واحد منهم باسمه و عينه إذ ذاك مستحيل عادة.

الحادى عشر - قال الاصوليون: يجوز تأخير القصاص الى وقت مناسب إذ كانت اقامته فى الحال تؤدى الى مفسدة اعظم منه أخذاً من سنة حيدرة كرم الله وجهه، قال القاضى الامام ابوبكر الباقلانى فى تمهيده: و أما ما روى من قولهم: (بايعناك على أن تقتل قتلة عثمان) فانه مما يبعد أن يكون صحيحاً، لأن الاتفاق من عليّ ومنهما - يعنى طلحة والزبير - على خطأ فى الدين، و ذلك ما يجب نفيه عنهم ما أمكن و وجد اليه السبيل، و ذلك ان عقد الامامة لرجل على أن يقتل الجماعة بالواحد لا محالة خطأ لا يجوز، لأنه متعبد فى ذلك باجتهاده و العمل على رأيه، و قد يؤدى الامام اجتهاده الى ان لا يقتل الجماعة بالواحد و ذلك رأى كثير من الفقهاء، و قد يكون ممن يرى ذلك ثم يرجع عنه الى اجتهاد ثان.

فعقد الأمر له على أن لا يقيم الحد إلا على مذهب من مذاهب المسلمين مخصوص فاسد باطل ممن عقده و رضى به، و ليس يجوز أن ينسب الى عليّ و طلحة و الزبير خطأ مقطوع بفساده من جهة اخبار الآحاد التى لا يجب العلم بصحتها.

و على انه إذا ثبت ان علياً ممن يرى قتل الجماعة بالواحد لم يجز أن يقتل جميع قتلة عثمان إلا بأن تقوم البيئة على القتلة باعيانهم، و بأن يحضر أولياء الدم بمجلسه و يطلبوا بدم أبيهم و وليهم، و لا يكونوا فى حكم من يعتقد انهم بغاة عليه ممن لا يجب استخراج حق لهم دون أن يدخلوا فى الطاعة و يرجعوا عن البغى، و بأن يؤدى الامام اجتهاده الى ان قتل قتلة عثمان لا يؤدى الى هرج عظيم و فساد شديد قد يكون فيه مثل قتل عثمان او اعظم منه، و ان تأخير اقامة الحد الى وقت امكانه و تقصى الحق فيه أولى و أصلح للأمة و ألم لشعثهم و أنقى للفساد و التهمة عنهم.

هذه أمور كلها تلزم الامام فى اقامة الحدود و استخراج الحقوق، و ليس لأحد أن يعقد الامامة لرجل من المسلمين بشرطة تعجيل اقامة حد من حدود الله و العمل فيه برأى الرعية، و لا للمعقود له ان يدخل فى الامامة بهذا الشرط فوجب اطراح هذه الرواية - لو صحت - ، و لو كانا قد بايعا على هذه الشريعة فقبل هو ذلك لكان هذا خطأ منهم، غير أنه لم يكن بقادح فى صحة إمامته لأن العقد له قد تقدم هذا العقد الثانى و هذه الشريعة لا معتبر بها لأن الغلط فى هذا من الامام الثابتة إمامته ليس بفسق يوجب خلعه و سقوط فرض طاعته عند أحداه.

و قال ايضا: و قد كان عليّ عليه السلام مدفوعا الى أمر عظيم من قتلة عثمان و المطالبين بدمه و المنكر لقتله فكان لا يمكنه إقامة القود و الحد على قوم قتلوا رجلاً لا يعرفهم باعيانهم و ان كان يعلم انهم تحت كنفه و مختلطون بالبرءاء من اهل عسكره، من حيث لا يمكنه تمييزهم و الوصول الى معرفة اعيانهم، و لا ان يقيد للولى - و هم اهل حرب له - ، غير مطالبين بالدم لأحد بعينه، و لا مقيمين بينة على ذلك و لا حصل لهم اقرار و لا اعتراف من أحد بالقتل على وجه يصح مثله و يمكن العمل به.

و كانت الحامية من اصحابه مثل مالك الأشتر النخعى و ابن بديل بن ورقاء و ابن سبأ و محمد بن ابى بكر و الغافقى و غيرهم ممن يرى رأيهم يكثرون الطعن على عثمان و المقالة فيه و البراءة منه و ممن تولاه.

و كان عليّ كرم الله وجهه لا يمكنه ان ينتقم منهم و يجرد القول فى لعن قاتل عثمان و البراءة منه و الأمر باقصائهم و إخراجهم من العسكر لتمامتهم و تظافرهم و خوفه من إفساد الأمر عليه و القدح فيه، و لا يلتحم و لا يلتزم و لا يمكنه التصويب لقتل عثمان و اظهار الرضا به، لعلمه بأنه قتل مظلوماً و تبريه

من قتله، وانه لو قال ذلك اشتد نفور الناس عنه و كوشف و اعتقد بذلك الضلال و ظن السامعون انه رأيه في عثمان، و هو برىء من ذلك.

و كان اذا سئل عنه أورد الكلام المحتمل و تغلغل الى لطيف التأويل و الفرق بالفريقين، و كانوا إذا سمعوا منه الكلام المحتمل ورأوا قتلته مختلطين بعسكره ظنوا انه مؤثر لما جرى و انه متمكن من اقامة الحد و أخذ القصاص لأولياته و انه متحيف لهم، و ان كان بريئاً من ذلك، فيصير ظاهر اختلاط القوم بعسكره و ما يسمع من محتملات أقاويله طريقاً لاجتهاد المحارب المطالب له بدم عثمان و القاعد عنه لموضع ظنهم به ما هو بعيد عنه، فلا يبعد أن يكون المحارب له و القاعد عنه مصيباً فيما فعله لأجل هذه الشبهة، فيزول الاثم عمن قصد هذا المقصد، و لم يطلب بقتاله و قعوده عنه الخذلان للامامة و الفتنة و التهاون بالقصة و حب النهب و الغارة و أخذ ما ليس له.

و قد روى ان علياً عليه السلام قال بالبصرة: «و الله ما قتلت عثمان و لا مالات على قتله، و لكن الله قتل عثمان و أنا معه»^١ و هذا محتمل، فظن قوم انه خدعهم و انه قد اخبر عن نفسه انه قتله بقوله: (و أنا معه) و ليس ذلك كذلك، لأنه أراد به انه اماته و يمينتى معه لأنه قد حلف و هو الصادق انه ما قتله و لا مالا على قتله.

و روى انه سئل عن قتل عثمان مرة فقال: «و الله ما ساءني ذلك و لا سرتني»^٢ فصار هذا طريقاً لتأويل الفريقين عليه غير الحق، و هو انما أراد بقوله: (ما ساءني) مطالبة من يطلب بدمه و اجتهاده في ذلك لطلبه له من بابه و وجهه (و لا سرتني) قتل من قتله و كيف يسره ذلك و لا يسوءه، و هو يقول:

١ . تهديد الاوائل، ص ٥٥٥

٢ . المصدر نفسه، ص ٥٥٥

«اللهم العن قتلة عثمان في البر والبحر» فيقول التأويل عليه أراد بقوله: (اللهم العنهم) إن كانوا مستحقين للعن و كان عثمان غير مستحق للقتل، ليرضى العامة بذلك، و الا فهو الذى سبب قتله و ألّب عليه، و كان ذلك من غرضه لظلم عثمان و غصبه الأمر.

و سئل فيما حكى دفعة اخرى عن دم عثمان فقال: (إن دم عثمان فى جمجتى هذه)^١ فقال اهل الحق: إنه اراد ان دمه عنقى و لازم لى و واجب على حتى أقيّد به و اقتل، قتلته، متى قامت البيّنة عليهم بأعيانهم و أمكن أخذ الحق منهم. و قال آخرون: لا بل اراد انه هو الذى قتله و أمر بذلك و دعا اليه و كذلك كان يجب عليه.

فكل هذه الأقاويل مع اختلاط القتلة باهل عسكره و كونهم تحت رايته تسوغ التأويل للمحارب له و القاعد عنه عند يقينه و تشككه، و كان عليّ عليه السلام ابصر و اعلم بما يعرض لهم من الشبهات و كان يبرئهم من المأثم فلا يجبر القاعد عنه على الحرب علماً منه بما سبق الى وهمه مما هو برىء منه اهـ.

و قوله: (و عليّ لما لم يوافق الذين أشاروا عليه بالقود الى قوله و قتل قتلة عثمان اهون) بهتان على عليّ و التاريخ فان وقعة الجمل لم تقع لعدم موافقة عليّ على إشارة طلحة و الزبير عليه بالقود المزعومة، و لم يتعمدها الطرفان، و إنما أنشبهها الثائرون على عثمان عليه السلام، و كانوا متفرقين فى الجيشين خوفاً على انفسهم من اتفاقهم، و معاوية الذى تعمد حرب امير المؤمنين و بدأ بها انها حاربه لطائفة من الثوار على عثمان كانوا فى جيشه.

١ . المصدر نفسه، ص ٥٥٥

٢ . المصدر نفسه، ص ٥٥٦



و قوله: (و قتل قتلة عثمان اهون مما جرى بالحمل و صفين) جهل فادح بالدين و التاريخ و الواقع، تقدم تقريرة مسهباً، و قد تبين فى الواقع و التاريخ ان قتل عليّ و طلحة و الزبير و معاوية مجتمعين قتلة عثمان إذ ذاك أصعب و امنع من عقاب الجو.

و قوله: (و من قال إن عثمان كان مباح الدم الى قوله فان عصمة دم عثمان) تليس فى من فان القائل بأن عثمان ~~هيفت~~ كان مباح الدم طائفتان: الخوارج و الرافضة، و القائل بأن علياً و أولاده لا الحسين فقط - كما زعم - مباحوا الدم هم الخوارج فقط، و الرافضة رفعوه و أولاده فوق ما يستحقونه من الاحترام.

و قوله: (فان عصمة دم عثمان أظهر من عصمة دم عليّ و الحسين إلى قوله و شبهة قتلة عثمان) فاسد، إذ كيف تكون عصمة دم من كفرته الطائفتان أظهر من عصمة دم من كفرته طائفة واحدة؟ و كيف يكون من كفرته الطائفتان ابعد من موجبات القتل عن كفرته طائفة واحدة؟

و قوله: (و شبهة قتلة عثمان أضعف بكثير من شبهة قتلة عليّ و الحسين) فاسد إذ لا شبهة مشتركة بين قتلة عثمان و قتلة عليّ و قتلة الحسين أصلاً فان الثاثرين على عثمان ~~هيفت~~ نعموا عليه أشياء اجابهم عنها كلها جواباً سديداً فحاصروه حتى قتل، و هم جم غفير، لا يعلم مقاصدهم هل كانوا كلهم مستحلين لدمه أو بعضهم إلا الله تعالى؟ و لا خلاف بين المسلمين فى ظلمهم له و موته شهيداً، و قاتل عليّ كرم الله وجهه و قتله ابنه الحسين لم يكن لهم شبهة فى قتلها اصلاً فضلاً عن كونها أقوى من شبهة قتلة عثمان، فالقاتل لعليّ من الخوارج كلاب النار و هم مستحلون لقتله يعتقدونه ديناً و قرية تقرهم الى الله تعالى لأنه كافر فى زعمهم.



ما أشد جهله بالدين و التاريخ و نصبه

و قد جاء النص عنه عليه السلام في ان قاتله أشقى الآخرين، و قتله ابنه الحسين
ظلمة فجرة قتلوه لأجل الدنيا لطاعة ظالم فاجر، و لم يقل عالم منتسب لاهل
الحق ان قاتل عليّ كرم الله وجهه له شبهة في قتله و ان قتله الحسين لهم شبهة في
قتله، و ما أشد جهله بالدين و التاريخ و نصبه في قوله: (فان عثمان لم يقتل
مسلياً و لا قاتل احداً على ولايته)، فان قتال البغاة على الامام و المدافعة عنه
فرض كفائي على المسلمين، و قد قام اهل المدينة بهذا الواجب فصمموا على
محاربة المحاصرين لعثمان رضي الله عنه و دافع عنه أبناء كبار الصحابة دفاعاً مجيداً،
ولكنه أقسم عليهم ان يغمدوا جميعاً سيوفهم و يلزموا بيوتهم فانه لا يجب ان
يسفك دم في بلدة رسول الله صلى الله عليه و آله بسببه و استسلم لقضاء الله، فعلم بهذا ان
عثمان رضي الله عنه له شرعاً أن يقاتل على ولايته البغاة الثائرين عليه، و على المسلمين
ان يدافعوا عنه، و لا يلزم من اسقاطه حقه الواجب له عليهم للعلة المذكورة
إسقاط عليّ حقه الواجب له عليهم بترك الثائرين على عثمان، و البغاة عليه
يموجون في فوضى عمياء.

فالطعن فيه بأنه قاتل على ولايته و عثمان لم يقتل مسلماً و لم يقتل احداً على
ولايته، جهل مركب بالدين و نصب خبيث لا ينهض حجة على الرافضة
الامامية الذين يعتقدون عصمة علي عن الخطأ و كفر عثمان.

و قد تقدم في ص ٢١٠ من ج ٢ من منهاجه اعترافه: (بأن علياً لم يكن في
وقته احق منه بالخلافة و انه خليفة راشد تجب طاعته)، و قتال عليّ لاهل القبلة
قصداً لم يتحقق الا في البغاة معاوية و من معه، و قد جاءت نصوص السنة في

أصابته **جنت** في قتالهم كحديث عمار وأحاديث الخوارج، وفيها: «تقتلهم أولى الطائفتين بالحق»^١.

قد حقق و أكد معاوية و من معه بغيهم على أمير المؤمنين علي ببدئهم جيشه بالقتال

و قد حقق و أكد معاوية و من معه بغيهم ببدئهم أمير المؤمنين بالحرب على انه لو بداهم بها لكان مصيباً، لأنهم خارجون عن طاعته الواجبة له عليهم طالبون ما ليس لهم طلبه لو كانوا أولياء عثمان حقاً إلا من طريق الشرع عند الامام باقامة البيعة على قاتل معين، و في الخوارج كلاب النار الذين تواترت نصوص السنة في ذمهم و أمر **عليه السلام** بقتلهم و قال: «اقتلوهم فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم»^٢، و قال: «لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد و إرم»^٣ و مع ذم النبي **عليه السلام** لهم الذم البليغ و علم أمير المؤمنين به لم يبدأهم بالقتال بل هم البادئون به ولو بداهم به لكان مصيباً، و الطرفان في وقعة الجمل لم يتعمدا الحرب و إنما أنشبا بينهما الثائرون على عثمان، فكان كل منهما مدافعاً عن نفسه ظاناً انه اعتدى عليه.

طعن الرافضي في عمال عثمان **جنت بالبهتان و تسليم هذا المفتون له ذلك و طعنه هو في عمال حيدرة **جنت** بالبهتان**

(٢٨) و في ص ١٧٣ منه قال في طعن الرافضي في عثمان بانه: (ولى أمور المسلمين من لا يصلح للولاية حتى ظهر من بعضهم الفسوق و من بعضهم

١ . صحيح مسلم، ج ٣، ص ١١٣

٢ . صحيح البخاري، ج ٨، ص ٥٢

٣ . صحيح البخاري، ج ٨، ص ١٧٨، بدون لفظ: «و إرم»

الخيانة ما نصه: والجواب ان يقال نواب عليّ خانوه و عصوه اكثر مما خان عماله عثمان له و عصوه، و قد صنف الناس كتباً فيمن ولى عليّ فأخذ المال و خانه، و فيمن تركه و ذهب الى معاوية و قد ولى عليّ عليه السلام زياد بن ابي سفيان ابا عبيد الله بن زياد قاتل الحسين و ولى الأشر النخعي و ولى محمد بن ابي بكر و امثال هؤلاء، و لا يشك عاقل ان معاوية بن ابي سفيان عليه السلام كان خيراً من هؤلاء كلهم اهـ.

اقول: تقدم في طعن الرافضى في الشيخين ان هذا المتغطرس مفلس من حجج اهل السنة الدامغة لأباطيل الرافضة فلجهله لها و نصبه قابل طعنه فيهما بطعنه هو في حيدة بتكفير الخوارج كلاب النار له، و بمحاربة الباغيين عليه له و بالمروانية المفتعلة، و قابل طعنه هنا في عثمان عليه السلام بأساليب من الطعن في حيدة عليه السلام.

و قد اجاب علماء الاسلام عن جميع ما نقمه الشائرون على عثمان عليه السلام أجوبة شافية ذكرها محب الدين الطبرى في الرياض النضرة، فقوله: (و الجواب الى قوله و قد ولى عليّ) فاسد من اربعة اوجه:

الأول - تسليمه دعوى الرافضى خيانة عمال عثمان مع كونه لم يسم الخائن منهم و لم يبرهن على دعواه الكاذبة.

الثانى - كذبه هو على عمال عليّ بأنهم خانوه و لم يسم الخائن منهم و لم يبرهن على دعواه الكاذبة.

الثالث - ترقيه في الكذب عليهم بأنهم خانوه و عصوه اكثر من عصيان و خيانة عمال عثمان لعثمان، و لم يبرهن على العصيان و الخيانة المشتركتين بين عمال عثمان و عمال عليّ فضلاً عن دعواه زيادة عمال عليّ فيهما على عمال عثمان.

الرابع - تلبيسه و كذبه ايضا على عمال علي في قوله: (و قد صنف الناس كتباً فيمن ولى عليّ فأخذ المال و خاناه و فيمن تركه ذهب الى معاوية).

فلو كان صادقاً لسمى ولو واحداً من هؤلاء المصنفين في عمال علي الخائنين، و ذكر ولو كتاباً من كتبهم المصنفة في ذلك ليعرض على محك النقد العلمي، ولكن قد تحققنا انها مطايا التلبيس يركبها لتغطية مينه، قابل بها لنصبه تلبيس الرافضى و كذبه على عمال عثمان رضي الله عنه، و ولاية امير المؤمنين على رضي الله عنه زياد بن أبيه و الأشتر النخعي و محمد بن ابى بكر أكفاء لما ولوا عليه.

و نسبه زياداً الى ابى سفيان اعتبار لما لم يعتبره الشرع الشريف و لم يعترف به بنو امية و هو استلحاق معاوية له، و لا يقدح قتل عبيد الله بن زياد للحسين رضي الله عنه في كفائة أبيه زياد عند العقلاء.

فانتقاد حيدرة بهذا نصب أو ضرب من الجنون، ولا يصح التفضيل و الخيرية بين ولاية علي و بين معاوية عند الرافضة لا اعتقادهم كفره فلا يكون هذا الهراء حجة عليهم، ولا عند اهل الحق لأن التفضيل و الخيرية ان كان مقصوده بهما الكفاءة في العمل المسند اليهم فهم مشاركون له فيما قطعاً، فزياد كان يضرب به المثل في حسن السياسة و وفور العقل و حسن الضبط لما يتولاه، و الأشتر كانت له آثار عظيمة في جهاد الروم و فارس، و محمد بن ابى بكر قد حضر غزو افريقية و الروم في البحر و إن كان مقصوده بهما الصحبة لرسول الله ﷺ، فصحبة محمد بن ابى بكر لرسول الله ﷺ أفضل من صحبة معاوية له لأنه ولد في الاسلام و معاوية طليق أسلم كرهاً.

و تشويش محمد بن ابى بكر على عثمان رضي الله عنه و حضوره حصاره مع ثوار مصر لا يقدح في صحبته، فقد حضر حصاره من هو اجل منه من الصحابة عبد الرحمن بن عديس البلوى، و عمرو بن الحمق الخزاعي، فقوله: (ولا يشك عاقل الى آخر الهراء) فاسد.

(٢٩) وقال في ص ١٧٥ منه: والمقصود هنا ان ما يعتذر به عن علي فيما انكر عليه يعتذر بأقوى منه عن عثمان، فان علياً قاتل على الولاية و قتل بسبب ذلك خلق كثير عظيم، ولم يحصل في ولايته لا قتال للكفار ولا فتح لبلادهم، ولا كان المسلمون في زيادة خير، و نواب عثمان كانوا أطوع من نواب علي وأبعد عن الشر.

ثم قال فاستعمل النبي ﷺ في عزة الاسلام على أفضل الأرض مكة عتاب بن أسيد بن ابي العاص بن امية، واستعمل على نجران أبا سفيان بن حرب ابن أمية، واستعمل ايضاً خالد بن سعيد بن العاص على صدقات بنى مذحج و على صنعاء اليمن، فلم يزل حتى مات رسول الله ﷺ، واستعمل عثمان بن سعيد بن العاص على تيماء وخيبر و قرى عرينة، واستعمل ابان بن سعيد بن العاص على بعض السرايا ثم استعمله على البحرين فلم يزل عليها بعد العلاء بن الحضرمي حتى انتقل النبي ﷺ الى الرفيق الاعلى اه.

لم ينتقد احد من المسلمين سياسة علي في رعيته و لم ينتقم احد من رعيته على عماله

اقول: لم ينتقم و لم ينكر احد على عمال علي او على سياسته، حتى معاوية فانه معترف بفضلله و انه احق منه بالخلافة، و اما عثمان رضي الله عنه فقد نقم و انكر عليه ثوار الأمصار الثلاثة اشياء اجابهم عنها كلها جواباً سديداً.

و قوله: (فان علياً قاتل على الولاية الى قوله و لم يحصل في ولايته) تعليل فاسد و بهتان مكرر عليه و جهل فادح بالدين و التاريخ، فان علياً رضي الله عنه ما بدأ احداً بقتال و لو بدأ معاوية و من معه و الخوارج بالقتال لكان محقاً، و قد تقدم تقريره مسهباً مبرهنأ.



و قوله: (و قتل بسبب ذلك - اى بسبب قتال عليّ و لايته - خلق كثير عظيم) جهل مركب و نصب.

السبب الاول في قتل الخلق الكثير العظيم هم الثائرون على عثمان ؓ

فان السبب الأول فى قتل الخلق الكثير العظيم هم الثائرون على عثمان ؓ، و السبب الثانى فى قتل الخلق الكثير العظيم هو معاوية ؓ، يعرف هذا كل من اطلع على تاريخ الاسلام.

و قوله: (و لم يحصل فى ولايته الى قوله و نواب عثمان) نصب و جهل، فان قتال الكفار و فتح بلادهم ليس شرطاً فى صحة الامامة، و أنها من شروطها الكفاءة و العدالة، و امير المؤمنين على ؓ شغله عن الخارج معالجة الداخل بسبب الفوضى المنتشرة فيه بقتل عثمان ؓ، ولو انفق معاوية مثل جبل احد ذهباً و بقى فى ملكه مقاتلاً الكفار فاتحاً بلادهم الدهر كله ما بلغ مد عليّ ؓ و لا نصفه.

قتال الكفار و فتح بلادهم ليس شرطاً فى صحة الامامة

و دل منطوق كلامه هذا على ان المقاتل للكفار الفاتح لبلدانهم و إن كان ظالماً جباراً كيزيد و عبد الملك بن مروان و أولاده خير من علي بن ابي طالب الذى لم يقاتلهم و لم يفتح بلادهم، و خير من عمر بن عبد العزيز الذى لم يقاتلهم و لم يفتح بلادهم، و لا يتفوه بهذا من عنده مسكة من عقل و دين و حياة.

و قوله: (و نواب عثمان كانوا اطوع من نواب علي و ابعد عن الشر) دعوى كسائر دعاويه التى يرسلها جزافاً لا اعلق عليها بأكثر من هذا.



و قوله: (فاستعمل النبي ﷺ على افضل الأرض مكة) كذب و عدم اعتبار للأئمة و العلماء الذين فضلوا المدينة على مكة و فى مقدمتهم الفاروق رضي الله عنه.

و قوله فى عتاب: (ابن ابى العاص) خطأ و الصواب ابن ابى العيص، و عتاب اسلم يوم الفتح و حسن اسلامه جداً.

و قوله: (و استعمل على نجران ابا سفيان بن حرب) غير صحيح.
و قوله: (و استعمل خالد بن سعيد الى قوله و استعمل عثمان بن سعيد) صحيح، و عثمان بن سعيد فى قوله: (و استعمل عثمان بن سعيد بن العاص على تيماء) غير معروف فى اولاد سعيد بن العاص بن امية، و لسعيد بن العاص بن امية عشرة اولاد اسلم منهم خمسة خالد و عمرو و ابان و سعيد و عبد الله، و قتل منهم اثنان ببدر على الكفر العاص و عبيدة، و المستعمل على تيماء هو يزيد بن ابى سفيان، و المستعمل على سواد خير و وادى الرء هو عمرو بن سعيد بن العاص، و المشهور فى المستعمل على البحرين هو العلاء ابن الحضرمي.

٣٠) و قال فى ص ١٦٨ منه: و اما الصحابة فجمهورهم و جمهور افاضلهم ما دخلوا فى فتنه قال عبد الله بن الامام احمد: حدثنا ابى حنثا إسماعيل يعنى ابن عليّة حدثنا ايوب يعنى السخيتانى عن محمد بن سيرين قال: هاجت الفتنة و اصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف فما حضرها منهم مائة بل لم يبلغوا ثلاثين و هذا الاسناد اصح إسناداً على وجه الارض و محمد بن سيرين من اورع الناس فى منطقته، و مراسيله من اصح المراسيل.

و قال عبد الله: حدثنا ابى حنثا اسماعيل حدثنا منصور بن عبد الرحمن قال قال الشعبى: لم يشهد الجمل من اصحاب رسول الله ﷺ غير عليّ و عمار و طلحة و الزبير فان جاؤوا بخامس فأنا كذاب.

و قال عبد الله بن احمد: حدثنا ابي حدثنا امية بن خالد قال قيل لشعبة: إن ابا شيبة روى عن الحكم عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال: شهد صفين من اهل بدر سبعون رجلاً، فقال: كذب و الله، لقد ذاكرت الحكم بذلك و ذاكرناه فى بيته فما وجدناه شهد صفين من اهل بدر غير خزيمة بن ثابت، قلت: هذا النفى يدل على قلة من حضرها، و قد قيل انه حضرها سهل بن حنيف و ابو ايوب، و كلام ابن سيرين متقارب فما يكاد يذكر مائة واحد، و قد روى ابن بطة عن بكير بن الأشج قال: اما ان رجلاً من اهل بدر لزموا بيوتهم بعد قتل عثمان فلم يخرجوا إلا الى قبورهم اه.

قوله: (و اما الصحابة فجمهورهم الى قوله و قال عبدالله) باطل بما ثبت انه وقف معه ﷺ عام حجة الوداع مائة الف صحابى كلهم راه و سماع منه و توفى عنهم، فمن البعيد عادة و ان جاز عقلاً ان يموت جل هذا العدد فى مدة لا تتجاوز خمساً و عشرين عاماً و لا يبقى منه إلا عشرة آلاف، و قد توفى امير المؤمنين عليّ عليه السلام سنة اربعين فيكون انقراض هذا الباقي منهم الى زمن عليّ سنة ستين على اكبر تقدير.

و موت جل الصحابة فى خمس و عشرين عاماً التى هى مدة الخلفاء الثلاثة يدل عليه، فيلزم ان تكون سنة الستين للهجرة نهاية لانقراض جميع الصحابة.

و قد كذبه التاريخ فقد تحقق فيه ان جمّاً غفيراً منهم ماتوا بعد الستين منهم: ثلاثمائة قتلوا فى وقعة الحرة و كانت سنة ثلاث و ستين، اخرج البيهقي عن انس بن مالك عليه السلام قال: قتل يوم الحرة سبعمائة رجل من حملة القرآن منهم ثلاثمائة من الصحابة، و فى صحيح البخارى عن سعيد بن المسيب عليه السلام: ان هذه الوقعة لم تبق من اصحاب الحديبية احداً، و مات ابو جحيفة العامرى سنة اربع و ستين، و عبد الله بن عمرو بن العاص سنة خمس و ستين، و عبدالله بن العباس



سنة ثمان و ستين و عبدالله بن ابي حدرد سنة احدى و سبعين، و عبدالله بن الزبير سنة ثلاث و سبعين و عبدالله ابن عمر سنة ثلاث و سبعين، و عبدالله بن جعفر سنة ثمانين، و عبدالله بن حوالة سنة ثمانين، و عمرو بن حريث سنة خمس و ثمانين، و آخر من مات منهم بمصر عبدالله بن الحارث بن جزء الزبيدي سنة ست و ثمانين، و آخر من مات منهم بالكوفة عبدالله بن اوفى سنة سبع و ثمانين، آخر من مات منهم بالبصرة انس بن مالك سنة ثلاث و تسعين، و عمره مائة و ثلاث سنين، و آخر من مات منهم على الاطلاق ابو الطفيل عامر بن واثلة الكنانى سنة مائة و اثنتين، و باطل ايضا بما ذكره الحافظ ابن حجر فى فتحه فى كتاب الفتن فى شرح قوله ﷺ: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول فى النار»^١، واحتج به من لم ير القتال فى الفتنة و هم كل من ترك القتال مع علي فى حروبه كسعد بن ابي و قاص و عبدالله بن عمر و محمد بن مسلمة و ابي بكرة و غيرهم و قالو: يجب الكف حتى لو أراد احد قتله لم يدفعه عن نفسه، و منهم من قال: لا يدخل فى الفتنة فان اراد احد قتله دفع عن نفسه.

و ذهب جمهور الصحابة و التابعين الى وجوب نصر الحق و قتال الباغيين و حمل هؤلاء الاحاديث الواردة فى ذلك على من ضعف عن القتال او قصر نظره عن معرفة صاحب الحق.

قال الحافظ ابن حجر فى فتحه ان الذين توقفوا عن القتال فى الجمل و

صفيين من الصحابة اقل عدداً من الذين قاتلوا

ثم قال قلت: و من ثم كان الذين توقفوا عن القتال فى الجمل و صفيين اقل عدداً من الذين قاتلوا، و كلهم متأول مأجور إن شاء الله تعالى اهـ.

كان مع عليّ كرم الله وجهه في صفين تسعون بدرياً

و باطل ايضاً بما ذكره الزرقاني في شرح المواهب اللدنية ج ٧ في باب انبائه ﷺ بالمغيبات من خروج علي الى معاوية في سبعين الفاً من اهل العراق فيهم تسعون بدرياً و سبعمائة من اهل بيعة الرضوان و اربعمائة من سائر المهاجرين و الأنصار اه.

و ما حكاه عن الشعبي إن صح عنه حمل على أعيانهم، و ان قصد به الصحابة على الاطلاق فهو باطل قطعاً فقد حضر الجمل جم غفير منهم، و سرد ابن الأثير في كامله جماعة منهم قتلوا بها، و قد حضرها يعلى بن منية الذي جهز جيش عائشة ثم حضر صفين مع عليّ، و ما نفاه شعبة من حضور البدرين صفين مع علي الا خزيمة بن ثابت إن صح عنه قد أثبتته يحيى بن سليمان الجعفي احد شيوخ البخاري في نقل الزرقاني الذي تقدم و ليس نفيه لذلك بأولى من إثبات غيره.

و قد كذب في قوله بصيغة الضعف: (و قد قيل إنه حضرها سهل بن حنيف)، فقد جزم الحفاظان ابن عبد البر في الاستيعاب و ابن حجر في الاصابة بأنه حضرها، و أبو ايوب استخلفه عليّ على المدينة لما خرج الى العرق ثم لحق به بعد و حضر معه قتال الخوارج.

و ما ذكره ابن بطة عن بكير بن الأشج من ان رجالاً من اهل بدر لزموا بيوتهم الى آخره حجة عليه مناقض لما زعمه اولاً من ان جمهور الصحابة و جمهور افاضلهم ما دخلوا في فتنة، على ان ابن الأشج لم يسم احداً من الرجال البدرين الذين لزموا بيوتهم، و لا اعلم بدرياً بايع امير المؤمنين علياً و لزم بيته، فلم يحضر حروب الصحابة غير رجلين: سعد بن ابى وقاص من المهاجرين و محمد بن مسلمة من الأنصار، و سعيد ابن زيد عبدالله بن عمر و عبدالله بن



سلام واسامة بن زيد و ابو هريرة بايعوا امير المؤمنين و لم يحضروا معه و ليسوا بدريين.

(٣١) و فى ص ١٨٩ منه قال: و ليس مروان أولى بالفتنة والشر من محمد بن ابى بكر و لاهو أشهر بالعلم و الدين منه، بل اخراج اهل الصحاح عدة احاديث عن مروان و له قول مع اهل الفتيا، و اختلف فى صحبته، و محمد بن ابى بكر ليس بهذه المنزلة عند الناس و لم يدرك من حياة النبى ﷺ الا أشهراً قليلة، و مروان من اقران ابن الزبير فهو قد ادرك حياة النبى ﷺ و يمكن انه راه عام فتح مكة او عام حجة الوداع.

و من الناس من يقول ان النبى ﷺ نفى أباه الى الطائف، و كثير من اهل العلم ينكر ذلك و يقول إنه باختياره، و أن نفه ليس له إسناد.

و فى ص ١٩٠ منه قال: فالجواب أن قتل عثمان و الفتنة لم يكن سببها مروان وحده بل اجتمعت أمور متعددة من جملتها أمور تنكر من مروان، و عثمان رضي الله عنه كان قد كبر و كانوا يفعلون أشياء لا يعلمونه بها، ثم قال: و قد قيل انه زور عليه كتاب بقتلهم، و انهم اخذوه فى الطريق.

و فى ص ١٩٥ و ١٩٦ منه قال: و مروان ابنه كان صغيراً إذ ذاك فانه من أقران ابن الزبير و المسور بن مخرمة، فلم يكن لمروان ذنب يطرد عليه، و لم تكن الطلقاء تسكن بالمدينة فى حياة النبى ﷺ، فان كان قد طرده فانما طرده من مكة لا من المدينة و لو طرده من المدينة لكان يرسله الى مكة، و قد طعن كثير من اهل العلم فى نفه و قالوا هو ذهب باختياره، و قصة نفى الحكم ليست فى الصحاح و لا لها إسناد يعرف به أمرها.

و من الناس من يروى انه حاكى النبى ﷺ فى مشيته، و منهم من يقول غير ذلك، و الطلقاء ليس فيهم من هاجر، بل قال النبى ﷺ: «لا هجرة بعد

الفتح ولكن جهاد ونية»^١ فلم تكن الطلقاء تسكن بالمدينة فان كان قد طرده فانها طرده من مكة لا من المدينة ولو طرده من المدينة لكان يرسله الى مكة، وقد طعن كثير من اهل العلم فى نفيه كما تقدم وقالوا هو ذهب باختياره، واما قصة الحكم فعامه من ذكرها إنها ذكرها مرسله، وقد ذكرها المؤرخون الذين يكثرون الكذب فيما يروونه و قل أن يسلم لهم نقلهم من الزيارة والنقصان، وفى ص ٢٣٥ منه قال ايضا: وقد ذكر غير واحد من اهل العلم أن نفى الحكم باطل فان النبى ﷺ لم ينهه الى الطائف بل هو ذهب بنفسه اه.

قد افرغ جعبة تلون مينه في الدفاع عن مروان و ابيه

اقول: قد افرغ جعبة تلون مينه فى الدفاع عن مروان و ابيه فى هذه الثروة فقلوه: (وليس مروان أولى بالفتنة و الشر من محمد بن ابى بكر الى قوله بل اخرج اهل الصحاح) فاسد فانه اولى بالفتنة و الشر من ابن ابى بكر بل هو احد الأسباب الثلاثة التى أودت بحياة الخليفة عثمان رضي الله عنه و سأبرهن على ذلك، و أى علم و دين لَمَن تغلب على الشام بالغدر و الخديعة بعد ان بايع جل اهله لابن الزبير؟

و قد قال النبى ﷺ: «يُنْصَبُ لِكُلِّ - غادرا لواء يومَ القيامة عندَ أُسْتَيْهِ، الحديث»^٢ و لو كان اعلم اهل الأرض بالحديث و الفتيا ما نفعه ذلك مع غدره و اعماله الموبقة التى أشار اليها الذهبى فى ميزان الاعتدال.

و قد ولد محمد بن ابى بكر من هو خير من ملء الأرض من مروان علماً و ديناً و تقوى القاسم بن محمد أحد فقهاء المدينة السبعة.

١ . صحيح البخارى، ج ٣، ص ٢٠٠

٢ . صحيح مسلم، ج ٥، ص ١٤٢



لا صحبة لمروان و لا منزلة له عند الناس

وقوله: (و اختلف فى صحبته) باطل، قال الحافظ ابن حجر فى الاصابة: لم أر من جزم بصحبته، و قال ايضاً: و أنكر بعضهم أن يكون له رواية منهم البخارى اهـ.

و لا منزلة له عند الناس فضلاً عن كونه يفوق فيها محمد بن أبى بكر فلو كان له منزلة عند الناس لم يحتج إلى أخذ الملك بالغدر و الخديعة، قال لعثمان رضي الله عنه امرأته نائلة بنت الفراصة: قد سمعت قول عليّ لك و ليس يعاودك، و قد أطعت مروان يقودك حيث شاء، قال فما أصنع؟ قالت: تتقى الله و تتبع سنة صاحبك، فانك متى أطعت مروان قتلك، و مروان ليس له عند الناس قدر و لا هبة و لا محبة، و انها تركك الناس لمكانه، فأرسل الى عليّ فاستصلحه فان له قرابة و هو لا يعصى اهـ- الكامل لابن الأثير-.

و لا يضر من ولد فى الاسلام إدراكه من حياة النبى ﷺ أشهراً قليلاً، و لا ينفع الطليق إدراكه من حياة النبى ﷺ سنين كثيرة لو كان صحابياً فكيف به غير صحابى؟

وقوله: (و مروان من أقران ابن الزبير) تليس سأوضحه.

وقوله: (و يمكن انه راه عام فتح مكة أو عام حجة الوداع) تقدم ابطاله.

وقوله: (و من الناس من يقول إن النبى ﷺ نفى أباه الى الطائف) كذب و تليس مكشوفان فى لفظتى (من) و (الناس).

الناس متفقون على نفى النبى ﷺ الحكم بن ابى العاص من المدينة الى الطائف

فان الناس متفقون على نفى النبى ﷺ الحكم بن ابى العاص من المدينة الى الطائف، فلو كان عنده علم لدافع عن الحكم و ابنه بغير تكذيب التاريخ.

و قوله: (و كثير من اهل العلم الى و فى ص ١٩٠) مطية من مطايا التلبيس المعتاد له ركوبها، فلو كان صادقاً لسمى لنا و لو واحداً من هذا الكثير الذى زعم أن الحكم ذهب الى الطائف باختياره و أن نفيه ليس له إسناد، حتى ينظر فيه.

و قوله: (فالجواب أن قتل عثمان و الفتنة الى قوله و عثمان رحمته الله كان قد كبر) جواب غير محرر، و بيانه أن التشغيب على الخلفاء و الفتنة أسسهما بالكوفة فى زمن الفاروق من لا صحة له و لا بصيرة فى الدين من أوباش العرب على قريش و خلفائها بشكاية الامراء العادلين بطراً فبدأوا بسعد بن ابى وقاص رحمته الله فلما عزله الفاروق تجرأوا عليه رحمته الله فكانوا بعد هذه الجريمة التى ارتكبوها فى سعد رحمته الله كلما ولى عليهم امير شكوه اليه لأتفه سبب فيعزله عنهم فممن و لاه عليهم و عزله عمار بن ياسر رحمته الله حتى أضجروه رحمته الله فقال: أعجب لمائة الف من المسلمين لا يرضون عن امرائهم ماذا أصنع لهم؟

أسباب قتل عثمان رحمته الله ثلاثة: الثائرون عليه و محمد بن ابى حذيفة و مروان بن الحكم

و دعا الله تعالى فى آخر حجة حجها فقال: اللهم قد كبرت سنى و ضعفت قوتى و انتشرت رعيتى فاقبضنى اليك غير مضيع و لا مفتون، و قال بعد ما طعنه ابو لؤلؤة: اوصى الخليفة من بعدى باهل الكوفة إن طلبوا كل يوم عزل امير و تولية آخر أن يفعل، و كان قتله رحمته الله كسراً لباب الفتنة التى تموج كموج البحر بين المسلمين و لا يغلق الى يوم القيامة، فما تولى عثمان رحمته الله إلا و قد طار شررها ضد قريش و خلفائهم فانضم أوباش البصرة الى أوباش الكوفة فصار العراق عشاً لها، و انضوى تحت لوائها المصريون فما مضت سنون من

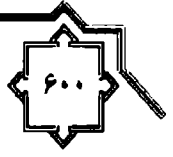
خلافته حتى صار لها جيش جرار شبَّها ضده بطراً و سار إليه فحاصره حتى قتل عليه السلام، هذا هو الأساس و السبب الأول في قتل عثمان عليه السلام.

و السبب الثاني بمصر محمد بن ابي حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف و هو من عشيرته استشهد ابوه ابو حذيفة باليامة فرباه عثمان فلما استخلف استأذنه محمد في التوجه الى مصر فأذن له فكان أشد الناس تألياً عليه و صار عميد الفتنة على عثمان بها، قالوا: كان يكتب الكتب على السنة أزواج النبي ﷺ في الطعن على عثمان فكان يأخذ الرواحل فيحصرها.

ثم يأخذ الرجال الذين يريد ان يبعث بذلك معهم فيجعلهم على ظهر بيت في الحر فيستقبلون بوجوههم الشمس ليلوحهم تلويح المسافر، ثم يأمرهم أن يخرجوا إلى طريق المدينة ثم يرسلوا رسلاً ليخبروا بقدمهم و يأمر بتلقيهم فاذا لقوا الناس فيقول لهم الرسل: عليكم بالمسجد فيقرأ عليهم الكتب، من امهات المؤمنين، إنا نشكو إليكم يا اهل الاسلام كذا و كذا من الطعن على عثمان فيضج اهل المسجد بالبكاء و الدعاء، و لما توجه ابن ابي سرح عامل مصر الى عثمان و ثب ابن ابي حذيفة هذا على نائبه فطرده و تأمر على مصر، و لما رجع ابن ابي سرح الى مصر منعه ابن ابي حذيفة من دخولها فذهب الى الرملة و مات بها.

و قد جهز ابن ابي حذيفة جيش المصريين الذين ذهبوا الى عثمان و حاصروه حتى قتل عليه السلام.

و السبب الثالث: في قتل عثمان عليه السلام من عشيرته ايضاً كاتبه و أمين سره ابن عمه مروان بن الحكم بن ابي العاص بن امية بن عبد شمس بن عبد مناف، و ذلك بتهييجه بسوء رأيه و بذاعة لسانه ثوار الأمصار على ابن عمه امير المؤمنين عثمان عليه السلام، و إفساده كل ما أصلحه كبار الصحابة بينهم و بين عثمان، و شتمه الناس المتجمهرين على باب عثمان و زجره لئلا يات امرأه عثمان و نيله من ابيها.



قال ابن كثير فى بدايته فى ترجمته: و من تحت رأسه جرت قضية الدار و بسببه حصر عثمان بن عفان فيها اهـ.

و من تبحر فى تاريخ الاسلام لا يجد سبباً لقتل عثمان رضي الله عنه غير هذه الثلاثة.

و قوله: (و عثمان رضي الله عنه كان قد كبر و كانوا يفعلون اشياء لا يعلمونه بها) صحيح، قال عثمان لعلي رضي الله عنه فى محاوره جرت بينهما: أنشدك الله يا علي هل تعلم ان المغيرة بن شعبة ليس هناك؟ قال: نعم، قال: فتعلم ان عمر و لاه، قال: نعم، قال: فلم تلو منى إن وليت ابن عامر فى رحمه و قرابته؟ قال علي: إن عمر كان يطاء على صماخ من ولى ان بلغه عنه حرف جلبه ثم بلغ به أقصى العقوبة و انت لا تفعل ضعفت و رفقت على أقربائك، قال عثمان: و هم أقرباؤك ايضاً، قال: أجل إن رحمهم منى لقريبة ولكن الفضل فى غيرهم، قال عثمان: هل تعلم أن عمر ولى معاوية فقد وليته؟ فقال علي: أنشدك الله هل تعلم ان معاوية كان اخوف لعمر من يرفاً غلام عمر له؟ قال: نعم، قال علي: فان معاوية يقطع الأمور دونك و يقول للناس هذا أمر عثمان و انت تعلم ذلك فلا تغير عليه اهـ - الكامل لابن الأثير - .

و قوله معبراً بصيغة الضعف: (و قد قيل إنه زور عليه كتاب بقتلهم و انهم أخذوه فى الطريق) باطل، فان تزوير الكتاب على لسان عثمان رضي الله عنه محقق و مزوره مروان بن الحكم.

تزوير مروان بن الحكم الكتاب بقتل المصريين

قال ابن كثير فى بدايته: و قد ذكر ابن جرير فى تاريخه بأسانيده أن المصريين لما وجدوا ذلك الكتاب مع البريد الى مصر فيه الأمر بقتل بعضهم و صلب



بعضهم و بقطع ايدي بعضهم و ارجلهم و كان قد كتبه مروان بن الحكم على لسان عثمان متأولاً قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾^١.

و عنده ان هؤلاء الذين خرجوا على امير المؤمنين عثمان رضي الله عنه من جملة المفسدين في الأرض و لا شك انهم كذلك، ولكن لم يكن له ان يفتات على عثمان و يكتب على لسانه بغير علمه و يزور على خطه و خاتمه و يبعث غلامه على بعيده بعد ما وقع الصلح بين عثمان و بين المصريين على تأمير محمد بن ابي بكر على مصر بخلاف ذلك كله اهـ).

و قال في موضع آخر: (و مروان كان اكبر الأسباب في حصار عثمان لأنه زور على لسانه كتاباً الى مصر بقتل اولئك الوفد اهـ). و قال الحافظ ابن حجر في اول كتاب الشروط من فتحه و إصابته لم أر من جزم بصحبته ثم كان من اسباب قتل عثمان اهـ. و قال الحافظ ابن عبد البر في الاستيعاب: ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم و لم يره لأنه خرج الى الطائف طفلاً لا يعقل، و ذلك ان رسول الله صلى تعالى عليه و سلم كان قد نفى اباه الحكم اليها فلم يزل بها حتى ولى عثمان بن عفان رضي الله عنه فرده عثمان فقدم المدينة هو ولده في خلافة عثمان، و توفي ابوه فاستكتبه عثمان وضمه إليه فاستولى عليه الى ان قتل عثمان، و نظر إليه علي رضي الله عنه يوماً فقال له: و يلك و ويل امة محمد منك و من بنيك اهـ.

ما جعل الله الصحابي ابن الحواري مثل الطليق بن الطليق

و قوله: (و مروان ابنه كان صغيراً الى قوله و لم تكن الطلقاء تسكن بالمدينة) كذب ملبس، فكون مروان من أقران المسور بن مخرمة صحيح على القول بأنه

ولد بعد الهجرة بستين، و ابن الزبير ولد فى أول الهجرة ورأى النبى ﷺ و حفظ منه احاديث، و ما جعل الله المولود فى الاسلام ابن الحوارى مثل الطليق بن الطليق، و لقد كبر اهل الشام فرحاً بقتله.

المسور بن مخزومة صحابي جليل

فقال عبدالله بن عمر رضي الله عنه: انظروا إلى هؤلاء لقد كبر المسلمون فرحاً بولادته و هؤلاء يكبرون فرحاً بقتله، و المسور بن مخزومة و إن كان مع ابيه من الطلقاء صحابي جليل فقد قدم المدينة بعد الفتح فى ذى الحجة فتوطنها و حفظ من النبى ﷺ احاديث، و كان يلازم عمر بن الخطاب و كان مع خاله عبد الرحمن بن عوف لىالى الشورى، ثم صار مع ابن الزبير بمكة و قتل فى الحصر الأول شهيداً رضي الله عنه.

و قوله: (فلم يكن مروان ذنب يطرد عليه) تهويز فان العلماء لم يرووا أن مروان طرد وحده حتى يلزمهم بهذا التهويز، و إنما رويوا ان اباه نفى الى الطائف، و لا يعقل ذهاب المنفى الى المنفى عادة بدون ولده الصغير.

زعمه ان الطلقاء ما كانوا يسكنون المدينة فى زمن النبى ﷺ كذب مكشوف و قوله: (و لم تكن الطلقاء تسكن بالمدينة فى حياة النبى ﷺ) كذب مكشوف.

نفى الحكم بن ابي العاص من المدينة الى الطائف مقطوع به و الاختلاف فى سبب نفيه لا يضر

فهذا الحكم بن ابي العاص ابو مروان من الطلقاء، اتفق الحفاظان ابن عبد



البر في الاستيعاب و ابن حجر في الاصابة على انه سكن المدينة ونفاه النبي ﷺ منها الى الطائف، وهذا سهيل بن عمرو احد رؤساء قريش من الطلقاء اسلم يوم الفتح و حسن اسلامه، سكن مكة ثم سكن المدينة ثم خرج منها الى الشام للجهاد في سبيل الله و مات في طاعون عمواس، و هذا اخوه سهيل بن عمرو من الطلقاء اسلم يوم الفتح و حسن اسلامه و سكن المدينة و له دار بها، و هذا حويطب بن عبدالعزيز العامري من الطلقاء اسلم يوم الفتح و حسن اسلامه توطن المدينة الى ان مات بها و عمره مائة و عشرون سنة و قد باع داره بمكة لمعاوية بأربعين الف دينار.

و قوله: (فان كان قد طرده الى قوله و قد طعن كثير) هراء لا يحتاج الى التعليق.

و قوله: (و قد طعن كثير من اهل العلم في نفيه الى قوله و قصة نفي الحكم) هراء مكرر تقدم ابطاله، و مقصوده بقوله: (و قصة نفي الحكم الى قوله و من الناس من روى) سبب نفيه من المدينة الى الطائف، فنفيه مقطوع به و الاختلاف في سبب نفيه لا يضر.

و روى الطبراني من حديث حذيفة قال: لما ولي ابوبكر كُلم في الحكم ان يرده الى المدينة فقال: ما كنت لأحل عقدة عقدها رسول الله ﷺ، و إرجاع عثمان له الى المدينة مما انتقده الثائرون عليه.

و قد اجاب رحمه الله و هو الصادق بأنه كان استأذن النبي ﷺ فيه، و قال: قد كنت شفعت فيه فوعدني برده، و ليست رواية الأخبار محصورة في الصحاح عند العقلاء.

و قوله: (و لا لها إسناد يعرف به امرها) دعوى مرسلة بلا خطام.



وقوله: (و من الناس من يروى انه حاكى النبي ﷺ فى مشيته و منهم من يقول غير ذلك) مذكور مفصل مع غيره فى كتابى الحافظين ابن عبد البر و ابن حجر فى ترجمته.

«لا هجرة بعد الفتح» دال على ان مكة تبقى دار اسلام الى قيام الساعة

وقوله: (و الطلقاء ليس فيهم من هاجر) هراء مكرر تقدم ابطاله، و معنى قوله ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح» عند العلماء لا هجرة واجبة بعد فتح مكة من مكة و قبله كان كل من اسلم من قريش يجب عليه ان يهاجر الى المدينة لنصرة الرسول ﷺ فلما صارت دار اسلام سقط وجوب الهجرة على من بها و بقى الجواز، و استدل به العلماء على ان مكة بعد الفتح تبقى دار الاسلام اى يوم القيامة، كما استدلو به ايضا على ان الهجرة من دار الكفر الى دار الاسلام باقية واجبة الى يوم القيامة.

وقوله: (فلم تكن الطلقاء تسكن بالمدينة) هراء مكرر ثالث تقدم ابطاله.
وقوله: (فان كان قد طرده الى قوله و قد طعن كثير) هذان مكرر لا يستحق التعليق.

وقوله: (و قد طعن كثير من اهل العلم الى قوله و أما قصة الحكم) هراء مكرر ثالث تقدم ابطاله.

وقوله: (و أما قصة الحكم الى قوله و النقصان) هراء و دعوى مرسلة بلا خطام.



قد وردت احاديث في لعن الحكم و ما ولد غالبها فيه مقال و بعضها جيد

و قوله: (و قد ذكر غير واحد من اهل العلم الى آخر هذره) هراء مكرر و مطية من مطايا التلبيس، قال الحافظ ابن حجر فى فتحه فى كتاب الفتن ج ١٣ فى شرح قوله ﷺ: «هلاك امتى على يدى أغلبمة سفهاء»^١ ما نصه: و قد وردت احاديث فى لعن الحكم والد مروان و ما ولد^٢ - اخرجها الطبرانى و غيره غالبها فيه مقال و بعضها جيد اه - .

احتجاجة على احقية معاوية فى قتاله علياً بتولية عمر بن الخطاب له فاسد

(٣٢) و فى ص ١٨٩ منه قال و أما قوله ولي معاوية الشام فأحدث من الفتن ما أحدثه، فالجواب ان معاوية انما ولاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما مات اخوه يزيد بن ابى سفيان ولاه عمر مكان اخيه و استمر فى ولاية عثمان و زاده عثمان فى الولاية، و لما قتل عثمان كانت الفتنة شاملة لأكثر الناس لم يختص بها معاوية بل كان معاوية اطلب للسلامة من كثير منهم و ابعد من الشر من كثير منهم، و معاوية كان خيراً من الأشتر النخعى و من محمد بن ابى بكر و من عبيدالله بن عمر بن الخطاب و من ابى الأعور السلمى و من هاشم بن هاشم بن هاشم المرقال و من الأشعث بن قيس الكندى و من بسر ابن ابى أرطاة و غير هؤلاء من الذين كانوا معه و مع على بن ابى طالب رضي الله عنه اه).

اقول اشتملت هذه الترثره على اربعة مباحث فقول (و الجواب ان معاوية انما ولاه عمر بن الخطاب الى قوله و لما قتل عثمان) جواب جاهل بالنحل فاسد

١ . سبل الهدى و الرشاد، ج ١٠، ص ١٥٥

٢ . مجمع الزوائد، ج ٥، ص ٢٤١، بلفظ: «لقد لعن الله الحكم و ما ولد على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم»

عند الرافضى المردود عليه و عند اهل الحق ايضا، و بيانه أن الشيخين و عثمان و جل الصحابة ~~جيش~~ كفار فى رأي الرافضة، فهم لا يقيمون لعمر بن الخطاب و لا عثمان وزناً، على انهم لو كانوا يقيمون لهما وزناً لا يصح لهم و لا لأهل السنة الاحتجاج بتوليتهما له على ما أحدثه من الفتن، لأن توليتهما له شىء و ما أحدثه من الفتن شىء آخر لا ملازمة بينهما عند كل من رزق عقلاً سليماً.

و لا يصح الاحتجاج ايضا بتوليتهما له على الزام الخليفة بعد عثمان بأبقائه فى الامارة عند كل من رزق عقلاً سليماً، و قصر الرافضى الانتقاد فى معاوية على عثمان جهل بالتاريخ و لو كان عالماً بالتاريخ لأدرجه فى انتقاداته للفاروق الذى ولاه قبل عثمان.

و قد وجد الجاهلون و المؤجرون المؤلفون فى تاريخ الخلفاء فى هذا العصر فى قوله: (إنما ولاه عمر بن الخطاب) سبيلاً للطعن فى حيدرة كرم الله وجهه حيث عزله عن الشام، و جعلوا عزله ذنباً لا يغفر و عزل حيدرة له الذى انتقدوه به وعدوه من أعظم ذنوبه إنما كان لاستبداده على الخليفة عثمان و اقتطاعه الأمور دون أمره.

فعزله له مثل عزل الفاروق لخالد بن الوليد عن قيادة الجيوش لأنه فى اجتهاده كان يقطع الأمور دون أمر ابى بكر رضى الله تعالى عنه، و كان عمر يلح على ابى بكر فى عزله فلا يقبل منه.

و كان أول أعمال الفاروق حين تولى الخلافة عزل خالد، فاحتجاجهم على خطأ عليّ فى عزله لمعاوية لأن عمر ولاه جهل فادح بالدين و التاريخ، يلزم منه أن يكون كل عمل ولاه عمر مقدساً فى جميع أعماله لا يسوغ عزله، و يلزم منه ايضا أن يكون عمر فى انتقاء العمال و تهذيبهم خيراً من الرسول المعصوم الأعظم ﷺ و لا يتفوه بهذا من له مسكة من عقل و دين، فقد ولى



الرسول ﷺ وهو المعصوم الوليد بن عقبة على صدقة بنى المصطلق، فرجع اليه قبل أن يصلهم و أخبره انهم ارتدوا عن الاسلام و منعوا الزكاة ظناً منه لما خرجوا لمقاتلته انهم يريدون قتله لما كان بينه وبينهم فى الجاهلية من الاحن فكاد يهلك حياً من المسلمين لولا حكمته عليه الصلاة و السلام، و بسببه نزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ﴾^١.

يلزم منها تقديس كل عامل و لاه عمر و حظر عزله و يلزم منها ايضاً ان يكون عمر في انتقاء العمال خيراً من الرسول المعصوم و لا يتفوه بهذا من له عقل و دين و حياد

و فى الصحيح انه عليه الصلاة و السلام أمر رجلاً من الأزد على الصدقة يقال له ابن اللّتيبة، فلما قدم حاسبه عليه الصلاة و السلام فأبقى عنده شيئاً من المال، و قال: هذا لكم و هذا اهدي لى فغضب عليه الصلاة و السلام و قال على المنبر: «أبها الناس ما بال الرجل منكم نرسله على مال الله فيقول: هذا لكم و هذا اهدي لى ألا جلس فى بيت أمه حتى ينظر هل يهدى له؟»^٢.

و ثبت انه عليه الصلاة و السلام أرسل خالد بن الوليد يوم الفتح الى بنى جذيمة فقتل منهم ناساً لم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا ظناً منه أنهم مشركون، فبلغه عليه الصلاة و السلام فأرسل اليهم دياتهم مع على ابن ابى طالب و رفع يديه الى السماء و قال: «اللهم انى أبرأ إليك مما صنع خالد بن الوليد»^٣.

١ . الحجرات: ٦

٢ . صحيح البخارى، ج ٧، ص ٢١٩، مع اختلاف

٣ . صحيح البخارى، ج ٥، ص ١٠٧

و ثبت ايضا أنه عليه الصلاة والسلام استعمل عبدالله بن ابي سرح على كتابة الوحي التي هي أعظم الأعمال فارتد عن الاسلام و لحق بمكة و صار يقول للمشركين: إن محمداً يسمع كلامي فاكتب له ما أريد، و قد ولى الرسول ﷺ زياد بن ليلى البياضى على حضرموت و كندة، و العلاء بن الحضرمى على البحرين فعزلهما الخليفتان بعده، العلاء عزله عمر، و زياد عزله الصديق، أفيظعن عاقل فى الشيخين لعزلهما من ولاهما الرسول ﷺ المعصوم؟ و قد ولى ابوبكر الصديق رضي الله عنه القائدین العظيمین خالد بن الوليد و المثني بن حارثة، فكان عزلهما مع كفاءتهما أول أعمال عمر رضي الله عنه، فهل ينتقد عاقل الفاروق لعزله من ولاهما الصديق مع كفاءتهما؟

و قد ولى الفاروق عمرو بن العاص على مصر و عمير بن سعد الأنصارى على حمص فقاما بعملهما أحسن قيام، فعزلهما عثمان رضي الله عنه و ولى على مصر عبدالله بن ابي سرح و ضم حمص الى معاوية، فهل ينتقد عاقل عثمان بذلك؟ ان لكل وقت أحوالاً و تغيرات تطراً تحمل اللاحق على ما لا يراه السابق من الاجتهاد و كلهم مصيبون.

و قوله: (و لما قتل عثمان كانت الفتنة شاملة لأكثر الناس الى قوله بل كان معاوية) فاسد لأن من انعقد الاجماع على إمامته، و جاءت الأحاديث النبوية دالة على انه على الحق و المقاتلون له بغاة عليه لا يصح انطباق الفتنة بجميع معانيها اللغوية عليه و على من معه، و لو على القول بأنها: (اختلاف الناس فى الآراء).

لا يصح انطباق الفتنة بجميع معانيها على من اتفق الاجماع على خلافته و عليه فأس الفتنة و منشئها و موقدها المنطبقة عليه تمام الانطباق هم الثائرون على عثمان رضي الله عنه، و يصح انطباقها على معاوية و من معه ببغيهم على



أمیر المؤمنین، و انطباقها على الحرورین كلاب النار أجدر، و لا أدرى لم لم یجب هذا المفتون الرافضی عن طعنه فی معاوية رضی الله عنه بجواب اهل الحق؟ و هو انه مجتهد، لم ترك هذا الجواب و ذهب یثرثر و یخبط خبط عشواء فی الليلة الظلماء.

لم یبدأ امیر المؤمنین علي رضی الله عنه احداً من اهل القبلة بقتال و هذا فی سیرته اوضح من الشمس فی رابعة النهار

و قوله: (بل كان معاوية اطلب للسلامة الى قوله و معاوية كان خيراً من الأشر) بهتان مكرر فضحه التاريخ الاسلامی و هو بأیدینا.

فان الذی كان اطلب للسلامة و أبعد من الشر هو امیر المؤمنین علي رضی الله عنه، لانه لم یبدأ أحداً من اهل القبلة بقتال حتی الخوارج كلاب النار الذین استفاضت الأحادیث فی ذمهم، لم یبدهم به بل هم الذین بدؤوه به، و هذا فی سیرته رضی الله عنه أوضح من الشمس فی رابعة النهار.

و الذی كان ابعد من السلامة و أقرب الى الشر هو معاوية رضی الله عنه و من معه، و هذا فی تاریخ الاسلام أشهر من نار علی علم.

و قد تقدم تقريره مسهباً مبرهنأ، و لا حجة فی قوله: (و معاوية كان خيراً من الأشر النخعی الى آخر الهراء) علی الرافضة الذین يكفرون معاوية و من معه، و یقدسون علیاً و من معه.

فالخيرية عندهم بین كافر و مقدس باطلة قطعاً و لا فائدة فیها عند اهل الحق الذین یعتقدون إسلام الطائفتین، سواء قصد بها الصحبة لرسول الله ﷺ أم قصد بها الكفاءة فی الأعمال و الآثار فی الاسلام علی أن فیها خطلاً، فلا تصح الخيرية بین معاوية و الأشر من حیث الصحبة لرسول الله ﷺ.

فان معاوية صحابي و الأشر تابعي و لا تفضيل بين صحابي و تابعي و من حيث الكفاءة فى العمل و الآثار فى الجهاد يشتركان فيهما، و قد يزيد معاوية على الأشر فى الكفاءة فى العمل، و للأشر آثار فى جهاد الروم و فارس، و محمد بن ابى بكر خير من معاوية فى الصحبة لرسول الله ﷺ، رغم كونه لم يدرك من حياة رسول الله ﷺ إلا اشهرأ قليلة، و رغم كونه من المشغبين على عثمان بن عفان، لأنه ولد فى الاسلام، و معاوية طليق أسلم كرهاً.

و لمحمد آثار فى غزو افريقية و الروم فى البحر، و عبيد الله بن عمر ولد فى عهد النبى ﷺ فان كان قد راه فلا شك أنه خير من معاوية و ان لم يره فمعاوية خير منه كما قال، و ابو الأعور السلمى مختلف فى صحبته، فقيل: صحابي اسلم بعد الفتح و قيل: تابعي فمعاوية خير منه على كلا القولين.

و قوله: (و من هاشم بن هاشم بن هاشم المرقال) خطأ و كذب، اما الخطأ ففى نسبه و الصواب فيه: هاشم بن عتبة بن ابى وقاص، ابن اخى بن ابى وقاص رحمهم الله.

و أما الكذب ففى قوله: (معاوية خير منه) فان كلاً منهما أسلم يوم الفتح، فهما متساويان، و لهاشم مآثر عظيمة فى جهاد الروم و فارس مسطرة فى التاريخ لم يكن لمعاوية مثلها.

و قوله: (و خيراً من الأشعث بن قيس) صحيح فان الأشعث ارتد عن الاسلام و أرجع اليه كرهاً.

و قوله: (و خيراً من بسر بن ابى أرطاة) صحيح.

قال الامامان احمد بن حنبل و يحيى بن معين: (لا صحبة لبسر و زاد ابن معين و كان بسر رجل سوء) و بعد هذا فان التهويش بهذه الثثرة لا يجديه فى الرد على الرافضى و لا يستطيع به نطح جبل حيدرة الشامخ و رفع معاوية فوق ما أعطاه الشرع من الاحترام.



ابطال طعنه في حديث: ما اقلت الغبراء و لا اظلت الخضراء من ذي لهجة

اصدق من ابي ذر رضي الله عنه

(٣٣) قال في ص ١٩٨ منه مجيباً في زعمه عن نقد الرافضى لعثمان رضي الله عنه بأنه: نفى أباذر الى الربذة و ضربه ضرباً وجيعاً مع ان النبي ﷺ قال في حقه: «ما اقلت الغبراء و لا اظلت الخضراء من ذي لهجة أصدق من ابي ذر»، و قال: «ان الله أوحى إليّ انه يحب اربعة من أصحابي و أمرني بحبهم، ف قيل له: من هم يا رسول الله؟ قال: عليّ سيدهم و سلمان و المقداد و ابوذر»، فالجواب ان أباذر سكن الربذة و ثرثر الى ان قال: في ص ١٩٩ منه و الحديث المذكور بهذا اللفظ الذي ذكره الرافضى ضعيف بل موضوع و ليس له إسناد يقوم به اهـ.

اقول: ما زعمه الرافضى من أن عثمان رضي الله عنه نفى اباذر الى الربذة باطل بل هو اختار سكنها من تلقاء نفسه، و ما زعمه من ان عثمان ضربه ضرباً وجيعاً باطل ايضاً، و قول ابن تيمية: و الحديث المذكور بهذا اللفظ الى آخر هرائه، باطل فانه بهذا اللفظ ثابت - أخرجه العسكري عن ابي الدرداء - .

و نص الحديث الخاص بأبي ذر: «ما أظلت الخضراء و لا أقلت الغبراء بعد النبيين امرءاً أصدق لهجة من ابي ذر»^٢ رواه الامام احمد^١ و الترمذى^٣ و

١ . مسند احمد، ج ٥، ص ١٩٧

٢ . سنن الترمذى، ج ٥، ص ٢٩٩

٣ . لم نجد بهذا اللفظ في مسند احمد، لكن نقل عنه العجلوني في كشف الخفاء، ج ٢، ص ١٧٧

٤ . مسند احمد، ج ٢، ص ١٦٣، بلفظ: «ما أقلت الغبراء و لا أظللّت الخضراء من رجل أصدق من أبي ذر»

٥ . سنن الترمذى، ج ٥، ص ٣٣٤

ابن ماجه^١ والطبراني^٢ بسند جيد عن عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعاً - وله شاهد أخرجه العسكري عن ابي الدرداء بلفظ: «ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء من ذى لهجة اصدق من ابي ذر»^٣ - وذكره السخاوي مطولاً فى النكت على شرح الفية العراقي اهـ - كشف الخفا والالباس - .

فتحقق بهذا ان اللفظ الذى ذكره الرافضى وزعم ابن تيمية أنه موضوع و ليس له إسناد يقوم به، هو بعينه الشاهد الذى أخرجه العسكري عن ابي الدرداء فهو مجازف فى حكمه عليه بالوضع متحامل على ابي ذر رضي الله عنه .

ونص الحديث الثانى العام فى ابي ذر و علي و المقداد و سلمان الذى ذكره الرافضى ايضا و سكت عنه ابن تيمية و لم يطعن فيه: (ان الله أمرنى بحب اربعة و أخبرنى انه يحبهم قيل يا رسول الله سمهم لنا؟ قال: علي منهم، يقول ذلك ثلاثا و أبوذر و المقداد و سلمان)^٤ - أخرجه النسائي^٥ و الترمذى و الحاكم^٦ و صححه عن بريدة - .

(٣٤) قال فى ص ٢٤١ منه طاعناً ايضا فى خلافة من لا يحبه إلا مؤمن و لا يبغيه إلا منافق بالبهتان: (و من المعلوم أن كثيراً من المسلمين لم يكونوا بايعوه حتى كثير من اهل المدينة و مكة الذين رأوه لم يكونوا بايعوه، دع الذين كانوا بعيدين كاهل الشام و مصر و المغرب و العراق و خراسان اهـ).

١ . سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٥

٢ . المعجم الاوسط، ج ٥، ص ٢٢٣

٣ . مسند احمد، ج ٦، ص ٤٤٢، عن ابي الدرداء

٤ . سنن الترمذى، ج ٥، ص ٢٩٩

٥ . لم نجده

٦ . المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٤١



تلونه و تفننه في الافك و البهتان على خلافة حيدرة كرم الله وجهه

اقول: لقد تلون و تفنن في الافك و البهتان على خلافة حيدرة كرم الله وجهه، فقد قال في ص ٢٠٤ من الجزء الثاني من منهاجه:
و أما الاجماع فقد تخلف عن بيعته و القتال معه نصف الامة أو اقل او اكثر
هـ.

و قال ايضا في ص ٢١٠ منه: (و علي ~~عليه السلام~~ كان قد بايعه اهل الكوفة بالمدينة) و هنا قال: (و من المعلوم أن كثيراً من المسلمين الى آخر هرائه).
و قد ابطلت إفكه و بهتانه في الموضوعين السابقين، وبرهنت على إجماع المسلمين على خلافة امير المؤمنين على كرم الله وجهه برهاناً شافياً كافياً كل مؤمن.

فقوله: (و من المعلوم الى آخر هرائه) أى عنده فقط لا عند المسلمين فان اللبيب إذا جمع مطايا التلبيس و البهتان التي يمتطيها دائماً لتغطية مينه في المواضع الثلاثة، و راجع ما نقلته في بيعة حيدرة كرم الله وجهه سابقاً عن أئمة النقل الحفاظ الأثبات: ابن سعد في طبقاته و ابن جرير في تاريخه و ابن عبد البر في استيعابه و ابن الأثير في كامله و ابن حجر في إصابته، يجزم بأنه ناصبي كذاب أشرفاك، و يجزم ايضا بأن الله تعالى سيجازيه يوم القيامة جزاء الأفاكين.

(٣٥) و في الجزء الرابع من منهاجه ص ٦٣ قال: ان ابن عباس له معايبات يعيب بها علياً و يأخذ عليه في أشياء من أموره، ثم قال: و قد ذكر غير واحد منهم الزبير بن بكار مجابته لعلي لما أخذ ما أخذ من مال البصرة فأرسل اليه رسالة فيها تغليظ عليه، فأجاب علياً بجواب يتضمن ان ما فعلته دون ما فعلته من سفك دماء المسلمين على الامارة و نحو ذلك اهـ.

ابطال زعمه ان ابن عباس له معايبات يعيب بها علياً عليه السلام

اقول: كلامه في الشقين باطل، فقد زعم ان ابن عباس له معايبات يعيب بها علياً - (بصيغة الجمع) - و يأخذ عليه في اشياء - (بصيغة الجمع ايضاً) - من اموره - (بصيغة الابهام) - .

و مثل في الشق الأول لهذه المعايبات التي عاب ابن عباس بها علياً، و الأشياء التي آخذها بها بمثال واحد، و هو أن علياً عليه السلام لما احرق الذين أهوه، قال ابن عباس: لو كنت انا لم احرقهم لنهي النبي ﷺ ان يعذب بعذاب الله و لضربت اعناقهم لقول النبي ﷺ: «من بدّل دينه فاقتلوه»^١.

و ادعى ان ابن عباس كان يفتي إذا لم يكن معه نص بقول أبي بكر وعمر، وليس قول ابن عباس: «لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي النبي ﷺ - إلى آخر» عيباً لابن عمه و إنما هو اخبار بالنهي عن التعذيب بعذاب الله الذي اطلع عليه و لم يطلع عليه عليّ.

فغاية امر حيدرة كرم الله وجهه في هذه المسألة انه مجتهد لم يبلغه نهى النبي ﷺ عن التعذيب بعذاب الله، يؤجر على اجتهاده اجراً واحداً، كما ان الصديق الأكبر مجتهد في امره بتحريق الفجاءة السلمى، و فى امره بتحريق الذى وجد فى الحيرة يُنكح كما تنكح المرأة، فتحير خالد بن الوليد رضي الله عنه فى امره، فكتب الى ابى بكر فى شأنه فكتب اليه ابو بكر يأمره بتحريقه بالنار، و لم يبلغه نهى النبي ﷺ عن التعذيب بعذاب الله فيؤجر على اجتهاده اجراً واحداً، فلو كان قول ابن عباس هذا عيباً لابن عمه لكان عليه ان يعيب به الخليفة ابا بكر قبل عيبه شيخه و ابن عمه.

و قد الف هذا المفتون رسالته: (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) مثل فيها لكل من الخلفاء الأربعة بأمثلة زعم فيها انه حكم او افتى فيها بخلاف السنة و لم تبلغه السنة، فلم لم يجعل تحريق على للمؤهلين له من المسائل التي هو معذور فيها باجتهاده؟ لأن نهى النبي ﷺ عن ذلك لم يبلغه كما لم يبلغ الخليفة ابا بكر، ولكن رده على الرافضى لا يتم له الا بثلث من لا يحبه الا مؤمن و لا يبغضه إلا منافق. و دعواه ان ابن عباس كان يفتى اذا لم يكن معه نص بقول ابي بكر و عمر باطلة، فانها تدل على انه كان يقلدهما فيما لم يجد فيه نصاً، و تقليده لهما باطل لا يصح، لأنه مجتهد مثلهما، و مثل في الشق الثاني ايضاً بمثل واحد، و هو قوله بصيغة التلييس المعتادة له: (و قد ذكر غير واحد)، و لا يفيد نسبته الى الزبير بن بكار قاضى المدينة (مجاوبته لعليّ لما اخذ ما اخذ من مال البصرة الى آخر الهراء) و هى قصة باطلة نقلاً ملخصها:

إن ابن عباس اساء الى ابي الأسود الدؤلى، فكتب هذا فيه الى امير المؤمنين عليّ ناصحاً له بأن ابن عباس اكل ما تحت يديه بغير علمك و لم يسعنى كتمانك، و ان ابن عباس لما خرج من البصرة بعد عزله استدعى اخواله بنى هلال بن عامر فاجتمعت معه، قيس كلها فحمل مالاً و قال: هذه ارزاقنا اجتمعت، فتبعه اهل البصرة فلحقوه بالطف يريدون اخذ المال منه، فقالت قيس: و الله لا يوصل اليه و فينا عين تطرف.

فقال صبرة بن شيان رئيس الأزد لقومه: ان قيساً اخواننا و جيراننا و اعواننا على العدو و ان الذى يصيبكم من هذا المال لقليل، و هم لكم خير من المال، فأطاعوه و انصرفوا و انصرفت معهم ربيعة، و قاتلهم بنو تميم، فحجز بينهم المنصرفون و مضى الى مكة، رواها ابن جرير عن عمر بن شبة قال:

حدثني جماعة عن ابي مخنف عن سليمان بن راشد عن عبد الرحمن بن عبيد ابي الكنود قال:

مر عبد الله بن عباس على ابي الأسود الدؤلي الى آخر الاسطورة، فعمير بن شبة و ان كان ثقة عند الدارقطني فاخباره عن جماعة غير معينين يقدر فيه لأنه يحوج الممحص لها على فن الرواية الى البحث عن احوال هؤلاء المبهمين واحداً واحداً لو ساهم، وقد ابهمهم فلا سبيل إذا للبحث عنهم.

و اخبار هؤلاء المبهمين على فرض تعيينهم و عدالتهم عن ابي مخنف لوط بن يحيى الهالك عند جميع أئمة الرواية برهان على بطلانها، و لا يرفعها روايته لها عن سليمان ابن راشد ان كان المصرى الثقة عند ابن حيان و إن كان غيره فهو مجهول، و عبد الرحمن ابن عبيد ابو الكنود أسّ الاسطورة مجهول ايضاً.

فلو صح عزل ابن عباس عن البصرة و خروجه منها على هذه الحالة المزرية من اخذه المال و احتمائه بأخواله للذهاب به معه الى الحجاز و خروج اهل البصرة وراءه لانتزاعه منه و مقاتلة بعضهم لأخواله عليه، لكان طعناً فى ابن عباس وحده حتى لو كان المال له حقاً.

و لو صحت هذه الاسطورة لكانت منقبة لعليّ كرم الله وجهه دالة على عدله و نزاهته و عدم محاباته لقربته و وقوفه مع الحق، فلو عقل و لم يغط داء النصب قلبه و لم تطمس بصيرته لعدّها من مناقب حيدرة.

و لو عقل لجعل كلام ابن عباس: (ان ما فعلته دون ما فعلته من سفك دماء المسلمين الى آخر الهراء) لو صح عنه حجة عليه لأنه شريك امير المؤمنين فى الدماء المسفوقة.



لم يزل ابن عباس والياً على البصرة حتى قتل امير المؤمنين علي عليه السلام

و قد جزم الحافظ ابن حجر في اصابته في ترجمة ابن عباس بأنه لم يزل والياً على البصرة حتى قتل امير المؤمنين على كرم الله وجهه، فاستخلف عليها عبدالله بن الحارث ومضى الى الحجاز، وكذا ابن كثير في بدايته قال: لم يزل عليها حتى مات علي عليه السلام، فتحقق بهذا ان ابن عباس عليه السلام لم يعب ابن عمه حيدرة كرم الله وجهه، وان هذا المفتون ناصبى يتمسك بكل ما فيه الخط من كرامة حيدرة وان كان اباطيل مختلفة، ويطعن في كل ما فيه منقبة له وان كان صحيحاً.

ابطال زعمه ان ابا بكر وعمر لم يأخذا الراية بخير قبل علي عليه السلام

(٣٦) وفي ص ٩٨ منه كذب اعطاء النبي ﷺ الراية في خير لأبى بكر وعمر عليه السلام قبل علي عليه السلام قال: «ولم تكن الراية قبل ذلك لأبى بكر ولا لعمر ولا قربها واحد منهما بل هذا من الأكاذيب» اهـ.

اقول: نص الحديث: «لأعطين الراية غداً رجلاً يحبه الله ورسوله، ويحب الله ورسوله، لا يرجع حتى يفتح الله له»^١.

قال الحافظ ابن حجر في فتحه ج ٧ في غزوة خيبر: وقع في هذه الرواية اختصار، وهو عند احمد والنسائي وابن حبان والحاكم عن بريدة قال: لما كان يوم خيبر اخذ ابو بكر اللواء فرجع ولم يفتح له، فلما كان من الغد اخذه عمر فرجع ولم يفتح له وقتل محمود بن مسلمة، فقال ﷺ: «لأدفعن لوائى غداً» - الحديث.

١ . صحيح البخارى، ج ٤، ص ٢٠، بدون لفظ: «لا يرجع حتى يفتح الله له» ونقل ذيله ابن حجر

في فتح البارى، ج ٧، ص ٣٦٥

٢ . فتح البارى، ج ٧، ص ٣٦٥



عند ابن اسحاق نحوه من وجه آخر، أى عن سلمة، وزاد قال سلمة:
فخرج على و الله يهرول و انا خلفه نتبع اثره حتى ركز رايته فى رضم من
حجارة تحت الحصن فاطلع عليه يهودى من رأس الحصن فقال: من أنت؟،
قال: انا علي بن ابي طالب قال: علوتم و ما انزل على موسى.

و فى الباب عن اكثر من عشرة من الصحابة سردهم الحاكم فى الاكلیل و
ابو نعيم و البيهقى فى الدلائل اه.

قلت تحقق بهذا ان هذا المفتون اقتصر لنصبه على رواية البخارى المختصرة،
و حكم على رواية الأئمة الحافظ الأبيات احمد بن حنبل و النسائى و ابن حبان
و الحاكم المطولة عن بريدة بأنها من الأكاذيب لما عجز عن إجابة الرافضى بأن
فتح الحصن لعلّي ~~يخضع~~ خصوصية لا تستلزم تفضيله على الشيخين اللذين لم
يفتح لها، فما أشد جهله و نصبه!...

(٣٧) قال فى ص ١٠٥ منه: و اما قوله: «و عترتى اهل بيتى و انهما لن يفترقا
حتى يردا عليّ الخوض» ، فهذا رواه الترمذى، و قد سئل عنه احمد بن حنبل
فضعفه و ضعفه غير واحد من اهل العلم و قالوا: لا يصح اه.

اقول: اما تضعيف الامام احمد له إن صح عنه فليس بأولى من تحسين
الترمذى له، و اما قوله: (و ضعفه غير واحد الى آخر الهراء) فهو إحدى مطايا
التلبيس التى اعتاد ركوبها لتغطية مينه، فلو كان محدثاً صادقاً لسمى لنا ولو
واحداً من هذا الجمع المفرغ فى صيغة التلبيس و الابهام لينظر فيه.

ابطال طعنة في حديث: مثل اهل بيتي مثل سفينة نوح

(٣٨) و فى هذه الصفحة قال: و أما قوله: «مثل اهل بيتي مثل سفينة نوح من



ركبها نجا و من تخلف عنها غرق^١ فهذا لا يعرف له إسناد صحيح و لا هو فى شيء من كتب الحديث التى يعتمد عليها اهـ.

اقول: قد أفك و أبدى نصبه لاهل البيت الذين اذهب الله عنهم الرجس و طهرهم تطهيراً، قال الحافظ السيوطى فى الجامع الصغير: رواه البزار عن ابن عباس و ابو داود عن ابى الزبير و الحاكم عن ابى ذر و قال صحيح، و قال محب الدين الطبرى فى ذخائر العقبى اخرجه الملاً فى سيرته و ابن السرى.

ابطال خبطه و تضاربه و اضطرابه و تجهيله العلماء فى حديث:
(اقضاكم على)

(٣٩) قال فى ص ١٣٨ منه و اما قوله قال: رسول الله ﷺ «اقضاكم على»^٢ فهذا الحديث لم يثبت و ليس له اسناد تقوم به الحجة.

و قوله: (اعلمكم بالحلل و الحرام معاذ بن جبل) اقوى إسناداً منه، و ثرثر ثم قال و قول عمر: (عليّ اقضانا)^٣ إنما هو فى فصل الخصومات فى الظاهر مع جواز ان يكون فى الباطن بخلافه، و ثرثر ثم قال: و اذا كان قوله (اعلم امتى بالحلل و الحرام معاذ بن جبل)^٤ اصح اسناداً و اعظم دلالة علم ان المحتج بذلك على ان علياً اعظم من معاذ جاهل، مع ان الحديث الذى فيه ذكر معاذ وزيد بعضهم يضعفه و بعضهم يحسنه، و الذى فيه ذكر عليّ فضعيف او باطل اهـ.

١ . مسند البزار، ج ٩، ص ٣٤٣

٢ . فتح البارى، ج ١٠، ص ٤٨٧

٣ . المعجم الاوسط، ج ٧، ص ٣٥٧

٤ . الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٣٤٧



اقول: ألفت نظر العقلاء الى التضارب والخطب والاضطراب فى كلامه فى حديث: (اقضاكم عليّ) ففى كلامه الأول قال هذا الحديث لم يثبت وليس له اسناد تقوم به الحجة.

و فى كلامه الثانى قال: ان حديث: (اعلمكم بالحلل والحرام معاذ بن جبل) اقوى إسناداً منه، فأثبت لحديث عليّ المشاركة لحديث معاذ فى قوة الاسناد و ادعى زيادة حديث معاذ عليه فيها، ولا ريب ان هذا تضارب و خبط.

ثم فسر قول عمر رضي الله عنه: (عليّ اقضانا) بما يوافق هواه بقوله: إنما هو فى فصل الخصومات الى آخر هرائه، و فصل الخصومات ادق من معرفة أحكام الحلل والحرام عند من يفهم، فقد يكون الرجل بصيراً بأحكام الأفعال عارفاً بالحلل والحرام ولا يقوم بفصل القضاء فيها، ثم رجع الى التضارب والخطب و تجهيل العلماء بقوله: و إذا كان قوله: (اعلم امتى بالحلل والحرام معاذ بن جبل) اصح اسناداً و اعظم دلالة علم الى آخر هرائه.

ثم ركب مطبئى التلبس والاضطراب المعتادين له بقوله: مع ان الحديث الذى فيه ذكر معاذ وزيد بعضهم يضعفه وبعضهم يحسنه، و الذى فيه ذكر عليّ فضعيف او باطل، و لم يبين البعض الذى ضعف حديث معاذ والبعض الذى حسنه، و لم يسم المضعف لحديث عليّ و الحاكم عليه بالبطلان والضعيف قسيم للباطل، فاتصاف الحديث الواحد بهما معاً محال.

الصحابه و فى مقدمتهم الفاروق معترفون لعليّ رضي الله عنه

و بعد هذا فالصحابه، و فى مقدمتهم الفاروق - معترفون لعليّ بالعلم - اخرج الامام البخارى فى التفسير و ابو نعيم عن ابن عباس رضي الله عنه قال قال



عمر: (أقضانا علي وأقرؤنا أبي)¹.

وأخرج ابن سعد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه:
(علي أقضانا) وأصل هذا ما رواه الحاكم² وابن ماجه³ والترمذي⁴ والبخاري⁵ من
طريق عن علي رضي الله عنه أحسنها رواية البزار أنه رضي الله عنه لما بعثه إلى اليمن قال: يا
رسول الله بعثتني أقضي بينهم وأنا شاب لا أدري ما القضاء، فضرب رسول
الله ﷺ في صدره وقال: (اللهم اهده وثبت لسانه) قال: فوالذي فلق الحبة ما
شككت في قضاء بين اثنين⁶.

وأخرج ابن سعد عن سعيد بن المسيب، قال: كان عمر بن الخطاب يتعوذ
من معضلة ليس لها أبو الحسن، يعني علياً، وأخرج عنه أيضاً قال: لم يكن أحد
من الصحابة يقول سلوني إلا علي.
وأخرج أيضاً عن ابن عباس قال: إذا حدثنا ثقة عن عليّ الفتيّا لا نعدوها
أى لا نتجاوزها.

وأخرج الحاكم عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (أقضى أهل المدينة علي).

مسائل معضلة سئل عنها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأحالها

إلى علي رضي الله عنه فحلها

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه سمع عمر رضي الله عنه يقول لعلي رضي الله عنه وقد
سأله عن شيء فأجابته: (اعوذ بالله أن أعيش في قوم لست فيهم يا أبا الحسن)⁷.

١ . صحيح البخاري، ج ٥، ص ١٤٩

٢ . المستدرک علی الصحیحین، ج ٤، ص ٩٩

٣ . سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٧٤

٤ . مسند البزار، ج ٢، ص ٣٠٧، مع اختلاف

٥ . المستدرک علی الصحیحین، ج ١، ص ٦٢٨



و عن يحيى بن عقيل قال: كان عمر يقول لعلي اذا سأله ففرج عنه: (لا أبقانى الله بعدك يا علي) - اخرجهما ابن السمان - .

قلت: قد سرد ابن القيم فى كتابه الطرق الحكيمة فى السياسة الشرعية مسائل معضلة سنل عنها امير المؤمنين عمر رضي الله عنه فأحاطها إلى علي رضي الله عنه فحلّها.

ابطال زعمه بطلان حديث «انا مدينة العلم وعلي بابها» بالرواية والدراية

(٤٠) و فى هذه الصفحة زعم ان حديث: «انا مدينة العلم وعلي بابها»^١ موضوع قال فى آخرها: و حديث: «انا مدينة العلم وعلي بابها» اضعف وأوهى، و لهذا إنما يعد فى الموضوعات و إن رواه الترمذى^٢، و ذكره ابن الجوزى و بين ان سائر طريقة موضوعة، و الكذب يعرف من نفس متنه، فان النبى صلى الله عليه وسلم اذا كان مدينة العلم و لم يكن لها إلا باب واحد، و لم يبلغ عنه العلم إلا واحد فسد أمر الاسلام اه بشينه و مينه.

اقول: يتلخص هذا الهراء فى بحثين الاول مع ابن الجوزي الذى حكم عليه بالوضع من طريق فن الرواية، فقد رد عليه رداً علمياً محكماً الحفاظ المحققون العلاني و تلميذه الحافظ العراقي و تلميذ تلميذه ابن حجر العسقلانى.

قال الحافظ العلاني: لم يأت بعله قاذحة فى حديث شريك سوى دعوى الوضع دفعاً بالصدر مع ان شريكاً القاضى احتج به مسلم، و علق له البخارى و وثقه ابن معين و العجلي، و كذلك ابو الصلت أحد رجال إسناد هذا الحديث و ثقه يحيى بن معين.

١ . المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٣٧

٢ . سنن الترمذى، ج ٥، ص ٣٠١، بلفظ: «أَنَا دَارُ الْحِكْمَةِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا».



و سئل الحافظ ابن حجر عن هذا الحديث فى فتيا فقال: هذا الحديث أخرجه الحاكم فى المستدرک وصححه وخالفه ابن الجوزى فذكره فى الموضوعات وقال إنه كذب، والصواب خلاف قولها معاً وأن الحديث من قسم الحسن لا یرتقى الى الصحة ولا ينحط الى الكذب و بیان ذلك يستدعى طولاً ولكن هذا هو المعتمد فى ذلك اهـ - من اللآلى المصنوعة للحافظ السيوطى - .

ابن الجوزى مجازف فى الحكم على الاحاديث الثابتة بالوضع نهاش اعراض العلماء

قلت: ابن الجوزى مجازف متسرع الى الحكم على الأحاديث الصّحيحة و الحسنة بغير تثبت و لا تحقيق مع كون تأليفه مشحونة بالموضوعات و الواهيات علاوة على كونه نهاشاً لأعراض علماء الاسلام.

قال الحافظ ابن الأثير فى كامله: فى سنة سبع و تسعين و خمسمائة توفى فى رمضان ابو الفرج بن الجوزى الحنبلى الواعظ ببغداد، تصانيفه مشهورة، و كان كثير الوقعة فى الناس لا سيما فى العلماء المخالفين لمذهبه و الموافقين له اهـ.

قلت: و ممن طعن فيهم العالم الجليل و الولى الكبير السيد الشريف عبد القادر الجيلانى الحنبلى و شيخه الولى الصالح الدباس (رحمهما الله تعالى رحمة واسعة) و الثانى مع هذا المفتون الذى قلد فى الحكم عليه بالوضع من حيث الرواية ابن الجوزى تقليد أعمى لأعمى.

و زاد عليه من حيث الدراية فهمه الأعوج و هو قوله: (و الكذب يعرف من نفس منته الى آخر الهراء)، و الجواب عن هرائه هذا ان قوله عليه الصلاة و السلام: (و علي بابها) مفهوم لقب، و مفهوم اللقب غير معتبر عند جمهور الاصوليين.



ف قوله عليه الصلاة والسلام: (و على بابها) قصد به مدح عليّ كرم الله وجهه، و لا يلزم منه ان لا يكون لمدينة العلم باب غيره، فقد سجل على نفسه باحتجاجة بمفهوم اللقب المطروح عند العلماء على انه جاهل بأصول الفقه كما هو جاهل باصول الدين جهلاً مركباً.

(٤١) وفي ص ١٨٠ منه قال: و كان يقول ليالى صفين يا حسن يا حسن، ما ظن ابوك ان الأمر يبلغ هذا؟ لله در مقام قامه سعد بن مالك و عبدالله بن عمر إن كان براً ان اجره لعظيم، و ان كان اثماً ان خطره ليسير و هذا رواه المصنفون.

و تواتر عنه انه كان يتضجر و يتململ من اختلاف رعيته عليه، و انه ما كان يظن ان الأمر يبلغ ما بلغ، و كان الحسن رأيته ترك القتال، و قد جاء النص الصحيح بتصويب الحسن، و فى البخارى ان النبى ﷺ قال: إن ابني هذا سيد و إن الله يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين، فمدح الحسن على الاصلاح بين الطائفتين، و سائر الأحاديث الصحيحة تدل على ان القعود عن القتال و الامساك عن الفتنة كان أحب الى الله تعالى و رسوله، و هذا قول أئمة السنة و اكثر أئمة الاسلام اه.

سنة مباحث كلها بهتان و افتراء على تاريخ من لا يحبه الا مؤمن و لا يبغضه الا منافق

اقول: هذا الهراء شبيه بهراء تقدم ابطاله و هو مشتمل على ستة مباحث كلها بهتان و افتراء على تاريخ من لا يحبه الا مؤمن و لا يبغضه الا منافق.

ف قوله: (و كان يقول ليالى صفين يا حسن يا حسن الى قوله و تواتر عنه) بهتان و إفك لا وجود لهما فى تاريخ الاسلام، و هو بأيدينا، و لم يكتف بهذا



البهتان والجناية على تاريخ المسلمين بل ترقى فيهما بقوله: (و هذا رواه المصنفون).

فلو كان صادقاً غير افاك لعين لنا من هؤلاء المصنفين ولو واحداً حتى ينظر فيه، ولكن قد تحققنا انه افاك أشر، وان هؤلاء المصنفين هم هيان بن بيان و سايح بن رائح الموجودون في مخيلته الفاسدة، وقد ندم سعد بن ابى وقاص و عبدالله بن عمر رضي الله عنهما على تركهما قتال الفئة الباغية مع علي رضي الله عنه.

و قد تقدم قول الحافظ ابن حجر في فتحه في كتاب الفتن: إن جمهور اهل السنة ذهبوا الى تصويب من قاتل مع عليّ لامثال قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ ففيها الأمر بقتال الفئة الباغية، و قد ثبت ان من قاتل علياً كانوا بغاة اه.

و دعواه تواتر تضجره و تململه من اختلاف رعيته عليه باطلة، و قد روى عنه ذلك في التاريخ و لا يعدو كونه ظنياً و كونه من بعض رعيته لا من كلها بدليل مبايعة اربعين الفاً منهم له على الموت، و تبيته بهم للتوجه الى معاوية فعاجلته منيته، و قد تقدم مبرهنات.

و قوله: (و انه ما كان يظن ان الأمر يبلغ ما بلغ) بهتان ثان. و قوله: (و كان الحسن رأيه ترك القتال) بهتان ثالث على الحسن رضي الله عنه و لو كان صحيحاً عنه ما صمد الى معاوية في الأربعين الالف الذين بايعوا أباه على الموت، و ما ارسل قيس بن سعد بن عبادة رضي الله عنه على مقدمته في اثني عشر الفاً منهم.

و قوله: (و قد جاء النص الصحيح بتصويب الحسن) بهتان رابع ملبس، فلو كان صادقاً أميناً على نقل العلم لبيّن لنا هذا النص الذي جاء بتصويب الحسن و تحطئة ابيه، ولكنه باهت افاك أشر سيجازى جزاء الباهتين الأفاكين.



و قوله: (و فى البخارى ان النبى ﷺ قال: إن ابنى هذا سيد الى قوله و سائر الأحاديث) صحيح ولكن لم يقل النبى ﷺ ان الحسن مصيب فى رأيه ترك القتال و ابوه مخطىء فى القتال، و إنما مدحه على الاصلاح بين الطائفتين فقط.

و قوله: (و سائر الأحاديث الصحيحة الى قوله و هذا قول أئمة السنة) بهتان خامس و سادس على الله جل و علا و على رسوله ﷺ، سيجازى عليه جزاء الباهتين المقترين.

و قوله: (و هذا قول أئمة السنة و اكثر أئمة الاسلام) بهتان سابع على أئمة السنة و على اكثر أئمة الاسلام، فلو كان صادقاً أميناً على نقل العلم لسمى لنا واحداً من أئمة السنة و واحداً من اكثر أئمة الاسلام الذين لطخهم بهذا البهتان، ولكن قد تحققنا انه لا يستحى من كثرة البهتان و الافتراء على الله تبارك و تعالى و على رسوله ﷺ و على حيدرة كرم الله وجهه و على ابنه الحسن و على أئمة السنة و أئمة الاسلام و علمائه، و الحياء من الايمان.

بطلان زعمه بطلان حديث رد الشمس لعلى حتى صلى العصر

(٤٢) و فى ص ١٨٦ منه زعم أن حديث رد الشمس لعلى حتى صلى العصر كذب موضوع قال: و حديث رد الشمس له قد ذكره طائفة كالطحاوى و القاضى عياض و غيرهما و عدوا ذلك من معجزات النبى ﷺ، لكن المحققين من اهل العلم و المعرفة بالحديث يعلمون ان هذا الحديث كذب موضوع كما ذكره ابن الجوزى فى كتاب الموضوعات اهـ.

اقول: المحققون الذين يعلمون الى آخر الهراء هو و مقلداه ابن الجوزى، و قد نص الحافظ ابن الصلاح و الحافظ الذين بعده على تساهل ابن الجوزى فى



كتاب الموضوعات، بحيث خرج عن موضوعه لمطلق الضعف.

قال الحافظ العراقي:

واكثر الجامع فيه إذ خرج لمطلق الضعف عن أبا الفرج

حتى انه أدرج فيه كثيراً من الأحاديث الصحيحة.

قال السيوطي:

و من غريب ما تراه فاعلم فيه حديث من صحيح مسلم

قال الحافظ ابن حجر في فتحه في باب فرض الخمس ص ١٥٥ الطبعة

الميرية ج ٦: رواه الطحاوي والطبراني في الكبير والحاكم والبيهقي في

الدلائل، ثم قال و قد أخطأ ابن الجوزي بإيراده له في الموضوعات و كذا ابن

تيمية في كتاب الرد على الروافض في زعم وضعه اه.

غفلة و تساهل الحافظ ابن حجر مع ابن تيمية

قلت: دل ردّ ابن حجر الحافظ هنا على هذا المفتون و تحسينه لحديث: «انا

مدينة العلم و علي بابها»، ورده عليه في أحاديث مؤاخاته عليه السلام لعلّي و تصحيحه

لها، و غير هذه، على غفلته او تساهله معه في قوله في ترجمة الحسين بن المطهر

الحلي الشيعي في الدرر الكامنة: و له كتاب في الامامة رد عليه فيه ابن تيمية

بالكتاب المشهور المسمى بالرد على الروافض، و قد اطنب فيه و أسهب إلا انه

تحامل في مواضع عديدة ورد أحاديث موجودة و ان كانت ضعفية بأنها مختلفة

اه.

فهذه اثنان و اربعون موضعاً في منهاجه، جلها طعن في حيدرة كرم الله

وجهه، و في اهل بيت النبوة بالبهتان و التكذيب للأحاديث الصحيحة و

الحسنة الواردة في فضائله و فضائلهم و التاريخ، دالة على نصبه كافية كل من

سلم من دائه.

اثباته لاسطورة الغرائيق التي وضعها الزنادقة يؤيد ما حكاه عنه ابن

حجر الهيتمي من عدم عصمة الانبياء عليهم الصلاة والسلام

و قد حكى عنه العلامة ابن حجر الهيتمي فى الفتاوى الحديثية انه قال: (إن الأنبياء غير معصومين، و أسطورة الغرائيق التى أثبتتها تؤيد ما حكاه عنه.

قال فى الجزء الأول من منهاجه ص ١٣٠: وهم - (يعنى الأنبياء) - معصومون فى تبليغ الرسالة باتفاق المسلمين... و تنازعوا هل يجوز أن يسبق على لسانه ما يستدركه الله تعالى و يبينه له؟ بحيث لا يقره على الخطأ كما نقل انه القى على لسانه عليه السلام: «تلك الغرائيق العلا و ان شفاعتهن لترجى...» فمنهم من لم يجوز ذلك و منهم من جوزه إذ لا محذور فيه...

و عامة الجمهور الذين يجوزون عليهم الصغائر يقولون إنهم معصومون من الاقرار عليها فلا يصدر عنهم ما يضرهم، كما جاء فى الأثر: كان داود بعد التوبة خيراً منه قبل الخطيئة اه.

يطعن هذا المفتون فى الاحاديث الصحيحة و الحسنة اذا خالفت هواه و

يصحح الاباطيل

اقول: هذا المفتون يطعن فى الأحاديث الصحيحة و الحسنة إذا خالفت هواه، و يصحح و يثبت الأباطيل الموضوعة من الزنادقة للطعن فى عصمة الأنبياء عليهم الصلاة و السلام كقصة الغرائيق هذه التى دلت على وجهه باصول الدين.

و قد قلده فيها ابن حجر الحافظ و زاد عليه المدافعة عنها برده على الحافظين العلامتين ابى بكر بن العربى و القاضى عياض.

فقوله: (وهم معصومون في تبليغ الرسالة باتفاق المسلمين...) صحيح.

وقوله: (و تنازعوا هل يجوز ان يسبق على لسانه؟ الى قوله و عامة الجمهور) فاسد لهدمه و نقضه اتفاق المسلمين على عصمتهم في تبليغ الرسالة، و المجوز المثبت لهذه الاسطورة الهادمة لعصمة الأنبياء عليهم الصلاة و السلام هو وحده جزمًا، و لعل مشايخه المجسمة جوزها و أثبتوها ايضا.

فالنزاع إن صح بينه مع مشايخه... و بين جمهور المسلمين المعتقدين عصمة الانبياء المانعين لتلك الاسطورة و غيرهما مما ينافي عصمتهم عليهم الصلاة و السلام.

وقوله: (و عامة الجمهور الذين يجوزون الى آخر الهراء) هذر لا يستحق التعليق، غير انه مطالب بتعيين من اخرج اثر داود عليه الصلاة و السلام و درجته من الصحة و الضعف.

أقوال محققي المفسرين في قصة الغرائيق

قال القرطبي فيها: حديثها لا صحة له اه، و قال تلميذه المفتن به ابن كثير: و كلها (اي رواياتها) مراسلات و منقطعات اه، و قال العلامة المحقق الخطيب الشربيني: اما اهل التحقيق فقد قالوا هذه الروايات باطلة موضوعة، و احتجوا على البطلان بالقرآن و السنة و المعقول، أما القرآن فبوجوه و سردها ثم قال و أما السنة فمنها ما روى عن محمد ابن خزيمة انه سئل عن هذه القصة فقال هذا من وضع الزنادقة و صنف فيها كتاباً.

و قال الحافظ البيهقي: هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل، و أما المعقول فمن وجوه و أطنب في ذكرها اه.



قلت: محمد بن خزيمة هو الملقب بامام الأئمة، وهو شافعى، وكذلك الحافظ ابوبكر البيهقى، والقاضيان ابوبكر بن العربى و عياض مالكيان، ولا يعلم هؤلاء الاربعة مخالف أثبتها غير ابن تيمية ولا مخالف دافع عنها غير ابن حجر العسقلانى.

تحقيق العلامة احمد بن المبارك في الابريز في ابطالها و ابطال كلام الحافظ ابن حجر فيها

قال العلامة المحقق احمد بن المبارك فى ابطالها فى الابريز: فانه لو وقع شىء من ذلك للنبي ﷺ لارتفعت الثقة بالشريعة وبطل حكم العصمة و صار الرسول كغيره من آحاد الناس حيث كان للشيطان سلاطة عليه وعلى كلامه حتى يزيد فيه ما لا يريده الرسول ﷺ ولا يحبه ولا يرضاه فأى ثقة تبقى فى الرسالة مع هذا الأمر العظيم، ولا يغنى فى الجواب ان الله ينسخ ما يلحق الشيطان و يحكم آياته، لاحتمال ان يكون هذا الكلام من الشيطان ايضا لأنه كما جاز أن يتسلط على الوحى فى مسألة الغرائق بالزيادة كذلك يجوز أن يتسلط على الوحى بزيادة هذه الآية برمتها فيه، و حينئذ فيتطرق الشك الى جميع آيات القرآن، والواجب على المؤمن الاعراض عن مثل هذه الأحاديث الموجبة لمثل هذا الريب فى الدين و ان يضربوا بها عرض الحائط، و ان يعتقدوا فى الرسول ﷺ، ما يجب له من كمال العصمة، و قد علمت ان العصمة من العقائد التى يطلب فيها اليقين.

فالحديث الذى يفيد خرمها و نقضها لا يقبل على أى وجه جاء، و قد عد الاصوليون الخبر الذى يكون على تلك الصفة من الخبر الذى يجب ان يقطع بكذبه.



و أما قول الحافظ ابن حجر: و الحديث حجة عند من يحتج بالمرسل و كذا عند من لا يحتج به لاعتقاده بوروده من ثلاثة طرق صحاح، فجوابه ان ذلك فيما يكفى فيه الظن من الأمور العلمية الراجعة الى الحلال و الحرام.

و أما الأمور العلمية الاعتقادية فلا يفيد خبر الواحد فى ثبوتها، فكيف يفيد فى نفيها و هدمها؟ فبان من هذا ان ما ذكره القاضى عياض غير مخالف للقواعد، بل ما ذكره الحافظ رحمه الله هو المخالف لها لأنه اراد أن يعمل بخبر الواحد فى هدم العقائد و ذلك مخالف للقواعد اهـ.

بعض العلماء الرادين على ابن تيمية و المناظرين له

و قد ابطلت كثيراً من فاسد كلام ابن تيمية بما لم يسبقنى اليه احد فى علمى، و اذكر من رد عليه و ناظره من العلماء المعاصرين له و المتأخرين عنه.

فممن ردّ عليه من الشافعية ردّاً محكماً و نقض رسالته الحموية فى الجهة العلامة شهاب الدين احمد بن يحيى الحلبي المتوفى سنة ثلاث و ثلاثين و سبعمائة، و قد لخصت رده سابقاً.

و ناظره العلامة محمد بن عمر بن مكى صدر الدين بن المرّحل المتوفى سنة ستة عشر و سبعمائة.

قال التاج السبكي فى طبقاته الكبرى: و له مع ابن تيمية المناظرات الحسنة، و به حصل عليه التعصب من اتباع ابن تيمية و قيل فيه ما هو بعيد عنه، و كثر القائل فارتاب العاقل اهـ.

قلت: صدق التاج، لقد رماه ابن كثير فى بدايته بالقبايح و قدّفه، فالله يجازيه جزاء القاذفين الأفاكين.

و ناظره فأفحمه العلامة كمال الدين الزملى المتوفى سنة سبع و عشرين و سبعمائة، ورد عليه برسالة فى مسألة الطلاق و اخرى فى مسألة الزيارة.



ورد عليه العلامة عز الدين بن جماعة و شنع عليه.

و الامام المحقق ابو الحسن السبكي رد عليه بشفاء السقام فى زيارة خير الأنام، و الدرة المضيئة فى الرد على ابن تيمية، و نقد الاجتماع و الافتراق فى مسائل الايمان و الطلاق، و النظر المحقق فى الحلف بالطلاق المعلق، و الاعتبار ببقاء الجنة و النار، و كلها مطبوعة، توفى الامام السبكي سنة ست و خمسين و سبعمائة.

و العلامة الشريف تقى الدين الحصنى الدمشقى المتوفى سنة تسع و عشرين و ثمانمائة بـ: (دفع شُبُه من شُبُه تمرّد، و نسب ذلك الى السيد الجليل الامام احمد) و هو مطبوع.

و العلامة ابن حجر الهيتمى المتوفى سنة اربع و سبعين و تسعمائة بـ: (الجوهر المنظم فى زيارة القبر المعظم) و هو مطبوع.

ورد عليه من المالكية المعاصرين له فى الزيارة العلامة عمر بن ابى اليمن اللخمى الشهير بالتاج الفاكهاني المتوفى بالاسكندرية سنة اربع و ثلاثين و سبعمائة بـ: (التحفة المختارة فى الرد على منكر الزيارة)،

و قاضى القضاة العلامة محمد السعدى المصرى الاخنائى المتوفى سنة خمسين و سبعمائة برسالة محكمة سماها: (المقالة المرضية فى الرد على من ينكر الزيارة المحمدية) و هى مطبوعة ضمن البراهين الساطعة فى رد بعض البدع الشائعة للعلامة الشيخ سلامة العزامى الشافعى المتوفى سنة تسع و سبعين و ثلاثمائة و الف.

ورد عليه فى مسألة الطلاق العلامة عيسى ابو الروح الزواوى المتوفى بالقاهرة سنة ثلاث و اربعين و سبعمائة.



حال ابن القيم عند الذهبي و النقي الحصني و ابن حجر الحافظ

تقدم فى مقدمة هذا الكتاب ان ما أجاد فيه الكتابة من الأبحاث العلمية اخذه من تحقيق علماء المسلمين و تشيع به، و انه جماعة مفتون بابن تيمية مدافع عن شواذه مدافعة مجنون.

و الدليل على ما قلته ما قاله ابن رجب فى ذيل طبقات ابن ابي يعلى فى ترجمته: و اقتنى من الكتب ما لم يحصل لغيره اه، و ما قاله زميله ابن كثير فى بدايته فى ترجمته: و اقتنى من الكتب ما لا يتهاى لغيره تحصيل عشرة من كتب السلف و الخلف اه.

و ما قاله الحافظ ابن حجر فى الدرر الكامنة فى ترجمته: و غلب عليه حب ابن تيمية حتى كان يخرج عن شىء من اقواله بل ينتصر له فى جميع ذلك، و اعتقل معه بالقلعة بعد ان هين و طيف به على جمل مضروباً بالدرّة، فلما مات ابن تيمية أفرج عنه، و امتحن مرة اخرى بسبب فتاوى ابن تيمية، و كان ينال من علماء عصره و ينالون منه.

قال الذهبي فى المعجم المختص: حبس مرة لانكاره شد الرحال لزيارة قبر الخليل، ثم تصدر للاشغال و نشر العلم ولكنه معجب برأيه جرى على الامور اه.

قال ابن حجر: و جرت له محن مع القضاة منها فى ربيع الأول طلبه السبكي بسبب فتواه بجواز المسابقة بغير محلل فأنكر عليه و آل الأمر الى انه رجع عما كان يفتى به من ذلك اه، و ما قاله العلامة التقي الحصني فى آخر كتابه: (دفع شبه من شبه و تمرد).

و كان ابن تيمية ممن يعتقد و يفتى بأن شد الرحال الى قبور الأنبياء حرام لا تقصر فيه الصلاة و يصرح بقبر الخليل و قبر النبي ﷺ، و جاء بريدى من مصر باعتقاله على ذلك فاعتقل.



و كان على هذا الاعتقاد تلميذه ابن قيم الجوزية الزرعى واسماعيل بن كثير الشركوينى، فاتفق ان ابن قيم الجوزية سافر الى القدس ورقى على منبر فى الحرم و وعظ، و قال فى اثناء وعظه بعد ان ذكر المسألة: و ها انا راجع و لا أزور الخليل.

ثم جاء الى نابلس و عمل له مجلس وعظ و ذكر المسألة بعينها حتى قال: فلا يزور قبر النبى ﷺ، فقام اليه الناس و أرادوا قتله فحماه منهم و الى نابلس. و كتب اهل القدس و اهل نابلس الى دمشق يعرفون صورة ما وقع منه، فطلبه القاضى المالكى فتردد و صعد الى الصالحية الى القاضى شمس الدين بن مسلم الحنبلى و اسلم على يديه، فقبل توبته و حكم باسلامه و حقن دمه و لم يعزره لأجل ابن تيمية.

و لما كان يوم الجمعة رابع شعبان جلس القاضى جلال الدين بعد العصر بالمدرسة العادلة، و احضر جماعة من جماعة ابن تيمية كانوا معتقلين فى سجن الشرع، فادعى على اسماعيل بن كثير صاحب التاريخ انه قال: ان التوراة و الانجيل ما بدلا، و انها بحالهما كما نزلا، و شهدوا عليه بذلك و ثبت فى وجهه فعزر فى المجلس بالدرة و اخرج و طيف به و نودى عليه بما قاله.

ثم احضر ابن قيم الجوزية و ادعى عليه، بما قاله فى القدس و فى نابلس، فأنكر فقامت عليه البينة بما قاله، فأدب و حمل على جل ثم اعيدوا فى السجن.

و لما كان يوم الاربعاء احضر ابن القيم الى مجلس شمس الدين المالكى و أرادوا ضرب عنقه، فما كان جوابه الا ان قال: إن القاضى الحنبلى حكم بحقن دمي و إسلامى و قبول توبتى فأعيد الى الحبس الى ان احضر الحنبلى، فأخبر بما قاله فأحضر و عزز و ضرب بالدرة و اركب حماراً و طيف به فى البلد و الصالحية وردوه الى الحبس، و لم يزل هذا فى اتباعه.

و حضر شخص الى دمشق يقال له احمد الظاهري، و كان قد حفظ آيات المتشابه و أحاديثه، فكان يسردها على العوام و آحاد الناس من الفقهاء، فعظمه اتباع ابن تيمية و أكرموه، ثم انه توجه الى القاهرة فشرع يسرد الآيات و الأحاديث فعلم به الامام العلامة الشيخ سراج الدين البلقيني فطلبه و أعلم به برقوق فأخذوه و قيدوه و كانوا يضربونه بالسياط أول النهار ثم يستعملونه في العمارة فاذا كان آخر النهار أعادوا عليه الضرب.

ثم بلغني ان آخر الامر ان ضربوا عنقه، و كان الشيخ زين الدين بن رجب الحنبلي ممن يعتقد كفر ابن تيمية و له عليه الرد و كان يقول بأعلى صوته في بعض المجالس: معذور السبكي - (يعني في تكفيره) - .

و الحاصل انه و اتباعه من الغلاة في التشبيه و التجسيم و الازدراء بالنبي ﷺ و بغض الشيخين، و لهم دواهي أخر لو نطقوا بها لأحرقهم الناس في لحظة واحدة، و جرسوا ابن القيم و ابن كثير و طيف بهما في البلد و على باب الجوزية فتواهما في مسألة الطلاق فنسأل الله تعالى العافية و دوامهما اهـ - .

و يكفي هذا في كونه نسخة من شيخه في التشبيه و التجسيم و الاعجاب و الغطرسة و السفاهة و الكذب على أئمة الاسلام و علمائه و سلفهم إذا خالفوا هوى شيخه، فالمعبر عنهم بالجهمية و المعطلة في كتبه كالغونية و اجتماع الجيوش الاسلامية و غيرها، هم الشافعية و المالكية و الحنفية و فضلاء الحنابلة جزماً، و المعبر عنهم بالسلف و أئمة السنة و الأئمة هم مشايخه المجسمة جزماً، و هو كذاب في كل ما يعزوه الى السلف و الأشعرى و اتباعه من العقائد نفياً و اثباتاً، و من تجرد عن العاطفة و تحلى بالانصاف و طالع كتبه يتحقق له هذا كله.

حال محمد بن عبد الوهاب عند العلماء المعاصرين له و المتأخرين عنه

تقدم فى المقدمة ان أمهات عقيدته منحصرة فى اربع، تشبيه الله سبحانه و تعالى بخلقه، و توحيد الالهية و الربوبية، و عدم توقيره النبى ﷺ، و تكفيره المسلمين، و انه مقلد فيها كلها احمد بن تيمية، و هذا مقلد فى الاولى الكرامية و مجسمة الخنابلة، و مقتد بها و بالحرورين فى الرابعة، و مخترع توحيد الالهية و الربوبية الذى تفرع عنه عدم توقيره النبى ﷺ، و تكفيره المسلمين.

و قد فرق ابن تيمية تكفيره المسلمين فى كتبه تليساً و تحت ستار الكتاب و السنة و السلف و أئمة السنة و الأئمة... المزيف، و هذا صرح بتكفيرهم و جعل رأى ابن تيمية اصلاً بنى عليه رسائله المؤلفة فى التوحيد قالوا:

كان محمد بن عبد الوهاب ينهى عن الصلاة على النبى ﷺ و يتأذى من سماعها، و ينهى عن الاتيان بها ليلة الجمعة، و عن الجهر بها على المنائر، و يؤذى من يفعل ذلك و يعاقبه اشد العقاب حتى انه قتل رجلاً اعمى كان مؤذناً صالحاً ذا صوت حسن، ناه عن الصلاة على النبى ﷺ فى المنارة بعد الاذان فلم ينته فأمر بقتله فقتل.

ثم قال ان الربابة فى بيت الخاططة، يعنى الزانية اقل إثماً ممن ينادى بالصلاة على النبى ﷺ فى المنائر، و يلبس على اصحابه بأن ذلك كله محافظة على التوحيد، و احرق دلائل الخيرات و غيرها من كتب الصلاة على النبى ﷺ، و يتستر بقوله: ان ذلك بدعة و انه يريد المحافظة على التوحيد، و كان يمنع اتباعه من مطالعة كتب الفقه و التفسير و الحديث، و احرق كثيراً منها و أذن لكل من اتبعه ان يفسر القرآن بحسب فهمه، فكان كل واحد منهم يفعل ذلك، و لو كان لا يحفظ القرآن و لا شيئاً منه، و امرهم ان يعملوا و يحكموا بما يفهمونه، و جعل ذلك مقدماً على كتب العلم و نصوص العلماء.



و كان يقول فى كثير من اقوال الأئمة الأربعة ليست بشىء، و تارة يتستر
فيقول إن الأئمة على حق و يقدح فى اتباعهم الذين ألفوا و حرروا مذاهبهم
فيقول إنهم ضلوا و اضلوا، و تارة يقول إن الشريعة واحدة، فما هؤلاء جعلوها
مذاهب اربعة؟ هذا كتاب الله و سنة رسوله ﷺ لا نعمل إلا بهما، و لا نقتدى
بقول مصرى و شامى و هندى، يعنى بذلك اكابر علماء الحنابلة و غيرهم ممن لهم
تأليف فى الرد عليه.

فكان ضابط الحق عنده ما وافق هواه و إن خالف النصوص الشرعية و
إجماع الامة، و ضابط الباطل عنده ما لم يوافق هواه و إن كان على نص جلى
أجمعت عليه الامة.

قلت: هذا الذى قالوه عنه يطبقه الآن مقلدوه اتم تطبيق، و لا سيما الطعن
فى الأئمة و علماء الاسلام، و ادعاء الاجتهاد و التمسك بالكتاب و السنة، فانه
بضاعتهم التى تروج فى سوق العامة و لا يحسنون غيرها، ما عدا الاحراق
لكتب الفقه و التفسير و الحديث فانا لم نعلمه حصل منهم فى هذا العصر.

نعم! يتلفون الكتب المخالفة لهواهم الرادة عليهم جزماً، و ما عدا الحكم بما
يفهمونه فانهم الآن يحكمون فى المدن و القرى ظاهراً بمذهب الامام احمد بن
حنبل رحمته الله، و كان ينقص النبى ﷺ كثيراً بعبارات مختلفة و يزعم أن قصده
المحافظة على التوحيد، فمنها قوله: إنه طارش، و هو فى لغة اهل نجد بمعنى
الشخص المرسل من قوم الى آخرين، فمراده انه رحمته الله حامل كتب الى غاية امره
انه كالطارش الذى يرسله الامير او غيره فى امر لأناس ليبلغهم إياه ثم
ينصرف.

و منها انه قال: نظرت فى قصة الحديدية فوجدت بها كذا و كذا كذبة الى
غير ذلك مما يشبه هذا، حتى ان اتباعه كانوا يفعلون مثل ذلك ايضا ويقولون

مثله قوله، بل اقبح مما يقول و يخبرونه بذلك فيظهر الرضا و ربما انهم قالوا ذلك بحضرة فيرضى به، حتى ان بعض اتباعه كان يقول: عصاى هذه خير من محمد ﷺ، لانها ينتفع بها فى قتل الحية و نحوها، و محمد ﷺ قد مات، و لم يبق فيه نفع اصلاً و إنما هو طارش و قد مضى.

قال بعض من ألف فى الرد عليه ان ذلك كفر فى المذاهب الأربعة بل هو كفر عند جميع اهل الاسلام اه.

و قالوا ايضا: كان اخوه سليمان بن عبد الوهاب من اهل العلم فكان ينكر عليه إنكاراً شديداً فى كل ما يفعله او يأمر به و لم يتبعه فى شىء مما ابتدعه. و قال له يوماً: كم اركان الاسلام يا محمد بن عبد الوهاب؟ فقال: خمسة، فقال له: انت جعلتها ستة السادس من لم يتبعك فليس بمسلم هذا عندك ركن سادس للاسلام.

قال له رجل يوماً: كم يعتق الله كل ليلة فى رمضان؟ فقال له: يعتق فى كل ليلة مائة الف و فى آخر ليلة يعتق مثل ما اعتق فى الشهر كله، فقال الرجل: لم يبلغ من اتبعك عشر عشر ما ذكرت، فمن هؤلاء المسلمون الذين يعتقهم الله تعالى و قد حصرت المسلمين فيك و فيمن اتبعك؟ فهت.

و لما طال النزاع بينه و بين اخيه خاف سليمان ان يأمر بقتله فارتحل الى المدينة المنورة و ألف رسالة فى الرد عليه و ارسلها له فلم ينته، و ألف كثير من علماء الحنابلة و غيرهم رسائل فى الرد عليه و ارسلوها له فلم ينته.

و قال له رجل آخر، و كان رئيساً على قبيلة لا يقدر ان يسطو عليه، ما تقول إذا اخبرك رجل صادق ذو دين و امانة و انت تعرف صدقه بأن قوماً كثيرين قصدوك وهم وراء الجبل الفلانى فأرسلت الف خيال ينظرون القوم الذين وراء الجبل فلم يجدوا اثراً و لا احداً منهم ما جاء تلك الأرض احد منهم؟ اتصدق

الألف أم الواحد الصادق عندك؟ فقال: اصدق الألف، فقال له الرجل: إن جميع المسلمين من العلماء الأحياء والأموات في كتبهم يكذبون ما أتيت به ويزيفون فنصدقهم ونكذبك فلم يعرف جواباً لذلك.

و قال له رجل آخر: هذا الدين الذي جئت به متصل أم منفصل فقال له حتى مشايخي ومشايخهم إلى ستمائة سنة كلهم مشركون، فقال له الرجل: إذا دينك منفصل لا متصل، فعمن أخذه؟ فقال: وحي إلهام كالحضر، فقال له إذا ليس ذلك محصوراً فيك، كل أحد يمكنه أن يدعى وحي الألهام الذي تدعيه.

ثم قال له: إن التوسل مجمع عليه عند أهل السنة حتى ابن تيمية فإنه ذكر فيه قولين، ولم يذكر أن فاعله يكفر بل حتى الرافضة والخوارج وكافة المبتدعة يقولون بصحة التوسل به ﷺ، فلا وجه لك في التكفير أصلاً، فقال له محمد بن عبد الوهاب إن عمر استسقى بالعباس ولم يستسق بالنبي ﷺ.

و مقصد محمد بن عبد الوهاب بذلك أن العباس كان حياً، وأن النبي ﷺ ميت فلا يستسقى به، فقال له الرجل: هذا حجة عليك... فإن استسقاء عمر بالعباس إنما كان لإعلام الناس بصحة الاستسقاء والتوسل بغير النبي ﷺ، وكيف تحتج باستسقاء عمر بالعباس وعمر هو الذي روى حديث توسل آدم بالنبي ﷺ قبل أن يخلق؟.

فالتوسل بالنبي ﷺ كان معلوماً عند عمر وغيره وإنما أراد عمر أن يبين للناس ويعلمهم صحة التوسل بغير النبي ﷺ فبهت وتحير وبقي على عماوته اهـ.

أقول: لا مقصد لمحمد بن عبد الوهاب وإنما هو كالصدي حاكٍ رأي إمامه ابن تيمية الذي ورطه استسقاء عمر بالعباس في الجهل مرتين، احتجاجه على منع التوسل بالجاه بالعدم، وتفرقة بين الحي فأجاز التوسل به فيما يقدر عليه، و

الميت فمنع التوسل به أى بجاهه و حقه و إن كان نبياً، فالزام هذا المحاور لابن عبد الوهاب انها يتوجه حقيقة على ابن تيمية، و قد فات هذا المحاور ان يقول لابن عبد الوهاب ايضا: احتجاجك بالعدم على منع التوسل بالنبي ﷺ و الصالحين من امته تقليداً لابن تيمية فاسد، لأن عدم توسل عمر بالنبي ﷺ فى هذه القصة لا يلزم منه تكفير المتوسلين بل و لا منع التوسل به ﷺ و بالصالحين من امته، فان عدم ليس بدليل عند جميع العقلاء، فالاحتجاج به دليل على جهل إمامك الحرانى باصول الفقه و الدليل.

وفاته ايضا ان يقول له: تكفيرك للمسلمين المتوسلين تقليداً لابن تيمية، إما بنص من كتاب الله او من سنة رسوله ﷺ صريح عليه، و إما باجماع، و لا نص فيها على تكفير المتوسلين، و لا اجماع عليه، بل نصوصها دالة على جواز التوسل، و الاجماع منعقد ايضا على جوازه.

فشيخك الحرانى مشاقق لرسول الله ﷺ متبع غير سبيل المؤمنين. وفاته ايضا ان يقول له: منعه التوسل بجاهه ﷺ و جاه الصالحين من امته، و تفرقة بين الحى و الميت فيه لا سند لها الا فهمه الفاسد، فلو استظهرتم بالثقلين على اثباتها عن اى واحد من السلف الذين اتخذتموهم مَحْنًا لاهوائكم الفاسدة لم تستطيعوا، فضلاً عن اثباتها عن النبى ﷺ الذى تشدقون باتباع سنته، فضلاً عن إثباتها من كتاب الله تعالى الذى ترعمون انكم متمسكون به.

فنحن نطالبكم و نتحداكم باثباتها عن واحد من هذه الثلاثة، و لاشتهار ابن عبد الوهاب و اتباعه بتكفير المتوسلين بالنبي ﷺ و الصالحين اعتقد كثير من العلماء الذين لم يطلعوا على كلام ابن تيمية فى التوسل ان ابن عبد الوهاب هو الشاذ عن الامة الاسلامية فيه.



و قد رد علی محمد بن عبد الوهاب علماء كثیرون معاصرون له و متأخرون عنه، ولا زالت سهام الرد من علماء الاسلام مشاركة و مغاربة مسددة الیه الی وقتنا هذا، و فی طلیعة الرادین علیه المعاصرین له حنابلة الأحساء، و جمیع الردود إنها تتوجه حقیقة الی ابن تیمیة.

العلماء الرادون علی ابن عبد الوهاب المعاصرون له و المتأخرون عنه الی وقتنا هذا

فمن الرادین علیه و الناصحین له:

١ - شیخه محمد بن سلیمان الكردي الشافعی بتقریظ لرسالة اخیه سلیمان بن عبد الوهاب و رسالة مجموعهما فی نحو ثلاثة اوراق، و قد تفرس فی شیخه هذا انه ضال و مضل كما تفرس فی ذلك شیخه محمد حیاة السندی و والده عبد الوهاب.

٢ - ورد علیه شیخه العلامة عبد الله بن عبد اللطیف الشافعی بكتاب سماه: تجرید سیف الجهاد لدعی الاجتهاد.

٣ - ورد علیه العلامة عفیف الدین عبد الله بن داود الحنبلی بكتاب سماه: الصواعق و الرعود فی عشرين كراساً، قال العلامة علوی بن احمد الحداد: كتب علیه تقارير أئمة من علماء البصرة و بغداد و حلب و الاحساء و غیرهم، تأییداً له و ثناء علیه، قال: و لو وقفت علیه قبل هذا ما الفت كتابی هذا، و لخصه محمد بن بشیر قاضی رأس الخیمة بعمان.

٤ - ورد علیه العلامة المحقق محمد بن عبد الرحمن بن عفالق الحنبلی بكتاب عظیم سماه: تهكم المقلدین بمن ادعی تجدید الدین، رد علیه فی كل مسألة من المسائل التي ابتدعها بأبلغ رد، ثم مسألة عن اشیاء تتفلق بالعلوم الشرعیة و

الأدبية بسؤالات أجنبية عن كتاب الرد أرسلها له، منها أسئلة كثيرة من علم البيان تتعلق بسورة (و العاديات)، فعمجز عن الجواب عن اقلها فضلا عن اجلها.

٥ - ورد عليه العلامة احمد بن على القباني البصرى الشافعى برسالة فى نحو عشرة كراريس زيف بها رسالة له.

٦ - ورد عليه العلامة عبدالوهاب بن احمد بركات الشافعى الاحمدى المكى.

٧ - ورد عليه الشيخ عطاء المكى برسالة سماها الصارم الهندى فى عنق النجدى.

٨ - ورد عليه الشيخ عبدالله بن عيسى المويسى.

٩ - ورد عليه الشيخ احمد المصرى الاحسانى.

١٠ - ورد عليه عالم من بيت المقدس بكتاب سماه: السيوف الصقال فى اعناق من انكر على الأولياء بعد الانتقال.

١١ - ورد عليه السيد علوى بن احمد الحداد بكتاب سماه: السيف الباتر لعنق المنكر على الأكابر، فى نحو مائة ورقة.

١٢ - ورد عليه الشيخ محمد بن الشيخ أحمد بن عبد اللطيف الأحسانى.

١٣ - ورد عليه العلامة عبدالله بن ابراهيم ميرغنى الساكن بالطائف سماه: تحريض الأغنياء على الاستغاثة بالأنبياء والأولياء.

١٤ - قال السيد علوى بن احمد الحداد: وقد رأيت امام مقام ابراهيم بمكة الشيخ محمداً صالحاً الزمزمى الشافعى، جمع كتاباً فى هذا المعنى فى نحو عشرين كراساً.

١٥ - وقال السيد المذكور ايضا: ورأيت لما وصلنا الطائف العالمة طاهراً سنبلاً الحنفى الف كتاباً فى ذلك سماه: الانتصار للأولياء الابرار.



١٦ - وقال السيد المذكور ايضا: ورأيت جوابات للعلماء الأكابر من المذاهب الأربعة لا يحصلون من اهل الحرمين الشريفين و الاحساء و البصرة و بغداد و حلب و اليمن و بلدان الاسلام، نثراً و نظماً، اتى اليّ بمجموع رجل من آل ابن عبد الرزاق الخنابلة الذين فى الزبارة و البحرين فيه رد علماء كثيرين و نحن على ظهر سفر فلم يمكنى نقله فطالعتة كله.

١٧ - وقال السيد المذكور ايضا: و اتى الينا الشيخ المحدث صالح الفلاتى المغربى بكتاب ضخيم فيه رسالات و جوابات كلها من العلماء اهل المذاهب الأربعة الحنفية و المالكية و الشافعية و الخنابلة يردون على محمد بن عبد الوهاب بالعجب، و قد امرنا بنسخ هذا المجلد لنا.

١٨ - ورد عليه العلامة السيد المنعمى لما قتل ابن عبد الوهاب جماعة لم يخلقوا رؤوسهم بقصيدة طنانة مطلعها:

افى حلق رأسى بالسكاكين والحد يث صحيح بالأسانيد عن جدي

١٩ - ورد عليه العلامة السيد عبد الرحمن من اكابر علماء الاحساء بقصيدة طنانة عدة ابياتها سبع و ستون مطلعها:

بدت فتنة كالليل قد غطت الافقا

وشاعت فكادت تبلغ الغرب والشرقا

٢٠ - ورد عليه العلامة السيد علوى بن الحداد بكتاب سماه: مصباح الأنام و جلاء الظلام، فى رد شبه البدعى النجدى التى اضل بها العوام، و هو مطبوع بالمطبعة العامرة سنة ١٣٢٥ و ما تقدم من التأليف مذكور فيه.

٢١ - ورد اخيه سليمان بن عبد الوهاب عليه المسمى بـ: الصواعق الالهية



٢٢ - ورد العلامة المحقق شيخ الاسلام بتونس اسماعيل التميمي المالكي المتوفى سنة ١٢٤٨ هـ وهو في غاية التحقيق و الاحكام نقض به رسالة لابن عبد الوهاب مطبوع في تونس.

٢٣ - ورد العلامة المحقق الشيخ صالح الكواش التونسي وهو رسالة مسجعة محكمة نقض بها رسالة لابن عبد الوهاب مطبوع ضمن سعادة الدارين في الرد على الفرقتين.

٢٤ - ورد العلامة المحقق السيد داود البغدادى الحنفى جيد مطبوع.

٢٥ - ورد الشيخ ابن غلبون الليبي على قصيدة الصنعاني التي مدح بها ابن عبد الوهاب بقصيدة طنانة من بحرهما و رويها مذكورة في سعادة الدارين عدة ابياتها اربعون بيتاً مطلعها:

سلامي على اهل الاصابة والرشد وليس على نجد ومن حل في نجد
٢٦ - ورد السيد مصطفى المصرى البولاقى ايضا على قصيدة الصنعاني التي مدح بها ابن عبد الوهاب بقصيدة طنانة من بحرهما و رويها مذكورة في سعادة الدارين عدة ابياتها مائة و ستة و عشرون مطلعها:

بحمد ولي الحمد لا الذم استبدي وبالخلق لا بالخلق للحق استهدي
٢٧ - ورد السيد الطباطبائي البصرى ايضا على قصيدة الصنعاني التي مدح بها ابن عبد الوهاب بقصيدة طنانة من بحرهما و رويها ذكر صاحب سعادة الدارين ابياتاً منها و سهام هذه القصائد الصائبة هي التي ارجعت الصنعاني الى كتيبة اهل الحق فقال:

«رجعت عن القول الذى قلت فى النجدي».

٢٨ - سعادة الدارين فى الرد على الفرقتين الوهابية و مقلدة الظاهرية، للعلامة الشيخ ابراهيم السمنودى المنصورى المتوفى فى العقد الثانى من هذا القرن و هو مطبوع فى مجلدين.



٢٩ - رد مفتی مكة السید احمد دحلان المتوفى سنة (١٣٠٤) المسمى «الدور

السنية» مطبوع.

٣٠ - رد الشيخ يوسف النبهانى المسمى «شواهد الحق فى التوسل بسيد

الخلق» مطبوع فى مجلد.

٣١ - رد جميل صدقى الزهاوى البغدادى المسمى «الفجر الصادق» مطبوع.

٣٢ - إظهار العقوق ممن منع التوسل بالنبي و الولي الصدوق للشيخ

المشر فى المالكى الجزائرى.

٣٣ - الف العلامة المرحوم مفتى فاس الشيخ المهدي الوزاني رسالة فى

جواز التوسل رد بها على محمد عبده الذى منع ذلك.

٣٤ - رد الشيخ مصطفى الحماوى المصرى المسمى «غوث العباد ببيان

الرشاد» مطبوع.

٣٥ - رد الشيخ ابراهيم حلمى القادري الاسكندرى المسمى «جلال الحق

فى كشف احوال اشرار الخلق» جيد مطبوع فى الاسكندرية سنة ١٣٥٥.

٣٦ - رد العلامة الشيخ سلامة العزامى المتوفى سنة ١٣٧٩ المسمى

«البراهين الساطعة» جيد مطبوع.

٣٧ - النقول الشرعية فى الرد على الوهابية للشيخ حسن الشطى الحنبلى

الدمشقى مطبوع.

٣٨ - رسالة له ايضا فى تأييد مذهب الصوفية و الرد على المعارضين عليهم

مطبوعة.

٣٩ - رسالة فى حكم التوسل بالأنبياء و الاولياء للشيخ محمد حسين

مخلوف مطبوعة.

٤٠ - المقالات الوفية فى الرد على الوهابية للشيخ حسن خربك مطبوعة.

٤١ - الاقوال المرضية في الرد على الوهابية رسالة صغيرة للشيخ عطا الكسم الدمشقي. وردود اهل السنة عليهم نظيفة خالية من السب و التكفير عكس ردودهم فانها مملوءة بذلك، و قد رأيت قصيدة لرجل منهم يقال له ابن سحمان مات قريباً هجا بها الشيخ ابراهيم بن الشيخ عبد اللطيف آل مبارك التميمي المالكي الاحسائي منتصراً لصديق حسن خان القنوجي.

و لا يستغرب منهم هذا فانها البضاعة التي ورثوها من امامهم الحراني لا بد لهم منها لسد الفراغ و لا يلجأ اليها الا من يعوزه العقل و العلم و وقاره.

٤٢ - و قد رد عليه بقصيدة طنانة من بحرها و رويها العلامة الشيخ عبدالعزيز القرشي العلجي المالكي الاحسائي المتوفى بعد الستين من هذا القرن عدة ابياتها ٩٥ و مطلعها:

ألا أيها الشيخ الذي بالهدى رمى سترجع بالتوفيق حظا و مغنما
و من يك مسعاه النفيس لربه سعى النصر في مسعاه أيان يمما

مقالات العلامة الدجوي في الرد على التيميين في التوسل

(٤٣) و احسن و أجود من كتب في الرد عليهم في مسألة التوسل بالأنبياء و الصالحين في عصرنا هذا العلامة المرحوم الشيخ يوسف الدجوي سلسلة مقالات نشرت في مجلة الأزهر حين كانت تسمى نور الاسلام اذكرها بتصرف فيها.

حكم التوسل بالنبي ﷺ

س: نرجو من فضيلتكم التكرم بازاحة الستار عن موضوع اهتزت له الآراء و تطاحت من اجله الجماعات رغبة في تمكين عرى العقيدة التي اقلقت بال



الكثير و هذا الموضوع هو التوسل بالنبي ﷺ الى الله تعالى فقد تكلم فى هذا الموضوع الكثير و ذهبوا فيه مذاهب شتى حتى ان بعضهم يقول انه اشراك... الخ.

ج: إن التوسل بالنبي ﷺ جائز و نافع و كان ينبغى إلا يكون فيه شبهة و قد رود فى الأحاديث الصحيحة - كما ستقف عليه - عندما نفيض القول فيه بعد ولكن (نغيث) اولئك الملهوفين (الذين توسلوا إلينا) بكلمة موجزة تأتى على الموضوع اجمالاً و نرجىء القول فى التفصيل و بيان الأدلة الى عدد آخر فنقول: ان تلك الطائفة ارتكبت شططاً و كفرت المسلمين لأوهى الأسباب غلطاً، و التكفير امر كبير لا يصح لمسلم يشفق على دينه ان يقدم عليه خصوصاً للمستلين و التأولين، و انى لا أدرى كيف يكفرون من يقول: ان الله خالق كل شىء، و بيده ملكوت كل شىء، و اليه يرجع الأمر كله، و المتوسل ناطق بهذا فى توسله، فان المتوسل الى الله تعالى بأحد أصفائه قائل إنه لا فاعل الا الله، و لم ينسب الى من توسل به فعلاً و لا خلقاً، و إنما أثبت له القربة و المنزلة عند الله تعالى، و هى ثابتة لا شك فيها، و بها يشفع ﷺ للخلائق يوم القيامة، و بهذا الاعتقاد الراسخ الذى يكاد يكون فطرياً فى النفوس كلها ذهبت الخلائق يوم القيامة الى الأنبياء و المرسلين ليشفعوا لهم عند الله تعالى، على ان المؤمن قد خرج من تلك الوسواس بمقتضى ايمانه بأن الله تعالى ليس له شريك، و ان لا اله الا هو، حتى اننا لو رأيناه اسند شيئاً لغير الله عز و جل، علمنا بمقتضى ايمانه انه من الاسناد المجازى لا الحقيقى.

و قد قررنا ذلك فى نحو قوله (انبت الربيع البقل) و فرقنا بين صدوره من المؤمن و صدوره من الكافر فالمستغيث لا يعتقد ان المستغاث به من الخلق مستقل فى امر من الامور غير مستمد من الله تعالى او راجع اليه، و لذلك شىء

مفروغ منه، و لا فرق فى ذلك بين الأحياء و الاموات، فان الله خالق كل شىء و لا تأثير عندنا لشىء فى شىء بنفسه فهذا هو ما عليه جماعة اهل الحق.

و قد قال تعالى: ﴿وَإِنْ اسْتَنْصَرُواكُم فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ﴾^١ و قال تعالى: ﴿فَاسْتَعَاذَ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾^٢ و قال تعالى: ﴿فَازَرَوْهُمْ مِنْهُ﴾^٣ الخ ما فى الكتاب و السنة، و هو كثير فى لسان الشرع و معروف فى بديهة الفطرة.

و اعجب العجب انهم لا يتحاشون الاسناد الى الجملادات و لا يمتعضون منه فيقولون: أروانى الماء و اشبعنى الخبز و نفعنى الدواء، فاذا سمعوا مثل ذلك الاسناد الى النبى ﷺ قامت قياتهم و تبجح سفاؤهم، و يحسبون انهم يحسنون صنعاً، و انا نسألهم: (و هم اكثر الناس ترامياً على الناس) هل تعتقدون ان من تسألونه فى قضاء حاجاتكم خالق مع الله مستقل؟ فاذا اعتقدتم ذلك كنتم اولى بالاشراك، و إن قلتم اننا نذهب اليه و نسند له الفعل و الاعطاء و المنع على سبيل المجاز و التسبب فان الله تعالى جعله من الأسباب التى يجرى عندها الخير و يخلقه، قلنا لكم إننا كذلك فلا فرق بيننا و بينكم، و إن فرقتم بين الاحياء و الاموات قلنا لا فرق فان الفاعل فى كل ذلك هو الله تعالى لا الحى و لا الميت، و إذا كان المتوسل فى الحقيقة انها توسل بمنزلة المتوسل به عند الله تعالى، و الفاعل هو الله عز و جل لم يكن هناك معنى للترقية بين الحى و الميت فان منزلته ميتا كمنزلته حياً، على ان تلك التفرقة لا ينبغى صدورها من مؤمن فضلاً عن عالم فان الارواح بعد موتها باقية مدركة فاهمة على نحو ما كانت عليه فى حياتها

١ . الأنفال: ٧٧

٢ . القصص: ١٥

٣ . النساء: ٨



أو أشد، و لذلك يتساءلون عن الأحياء و يفرحون و يحزنون بما يكون منهم و يدعون لهم الى آخر ما جاء فى السنة.

و قد دعا آدم عليه الصلاة و السلام و غيره لنبينا ﷺ ليلة المعراج، و قد شرع لنا ان نخاطبهم خطاب الحاضر المشاهد فى قولنا: (السلام عليكم دار قوم مؤمنين)، و تعرض اعمالنا عليه ﷺ فان وجد خيراً حمد الله تعالى و ان وجد شراً استغفر لنا، بل تعرض اعمالنا على آبائنا و اهلينا كما جاء فى السنة، و قد رأى النبی ﷺ موسى عليه الصلاة و السلام يصلى فى قبره و راه فى السماء السادسة و راجعه ﷺ فى امر الصلاة و ذكر له حال امته، و قد بلغنا النبی ﷺ السلام عن ابراهيم عليه الصلاة و السلام، و قد اجتمعت الأنبياء فى بيت المقدس ليلة المعراج و خطبوا و قالوا و فعلوا، و سمع بعض الصحابة ذلك الميت الذى ضرب خباءه على قبره يقرأ سورة الملك الخ ما جاء فى السنة الغراء.

و قد اثبت ابن تيمية، و هو مرجعهم الوحيد و مؤسس مذهبهم، كرامات الأولياء فى كتبه، و كذلك ابن القيم، و هو من أئمتهم، اثبت فى كتاب الروح ان الروح القوية كروح ابي بكر رضي الله عنه ربما هزمت جيشاً الى آخر ما قال، و كذلك الشوكانى، و هو من أئمتهم ايضاً، اثبت جواز التوسل به ﷺ بل بغيره من الأولياء و العلماء ورد على من قال بقصر الجواز عليه ﷺ (كالعز بن عبد السلام) فان المدرك فيه واحد، و هو مزية المتوسل به و قربه و منزلته عند الله، و إن كان الشوكانى متناقضاً و غالباً فى التطبيق فى اشياء كثيرة، على انه لا يتخبط تخبط هؤلاء و لا يجهل جهلهم.

و قد اثبت التبرك بالآثار فى نيل الأوطار، و على كل حال فلا يتم مذهبهم إلا إذا اثبتوا ان من نادى رسول الله ﷺ او توسل به فقد جعله إلهاً مع الله. فان قالوا إن ذلك من لوازم النداء و الاستغاثة، قلنا لهم انكم إذا اول المشركين و اكبر الضالين، فانكم اكثر الناس استغاثة بالمخلوق، و قد قلنا ذلك إلزاماً ليجعلوا الايمان قرينة على ما يصدر من المؤمن، و ليس يتم لهم مذهب ايضا إلا إذا قالوا: إن الأرواح قد فنيت بالموت و كذبوا الكتاب و السنة التى اثبتت الحياة للأرواح كلها (حتى أرواح الكفار كما فى حديث القليب و غيره) او قالوا إنها باقية لكن ضاعت منزلتها عند الله تعالى و لا تستطيع ان تدعو الله تعالى فى أمر من الامور، او سلبت منها قوتها و جميع مواهبها فلا يمكنها ان تعمل شيئاً و كذبوا بذلك صرائح ما جاء عن النبى ﷺ و السلف الصالح اتباعاً لوساسهم، فاذا قالوا ذلك و خالفوا المعقول و المنقول كانوا اجهل الجاهلين و أضل الضالين، و لا نطيل معهم القول فى هذه العجالة بأكثر من هذا و انا و الله نحب ان يكون المؤمنون اخوة كالبنيان يشد بعضه بعضاً قائلين: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾، اسأل الله تعالى ان يزيل الشحناء و البغضاء التى تخلق الدين من قلوب المسلمين و ان يرشد إخواننا المخالفين الى ما فيه الخير و الهدى، و ألا يجعلهم فتنة للناس بمنه و كرمه، يوسف الدجوى منه هيئة كبار العلماء بالأزهر.

التوسل و جهلة الوهابيين

كتبنا فى العدد الثامن كلمة موجزة فى التوسل بالنبى ﷺ و حذرنا غلاة

الوهابية و من حذا حذوهم من تكفير المسلمين و قلنا لهم إن التكفير أمر عظيم لا ينبغي لمن يشفق على دينه ان يسارع اليه و ذكرنا من الأدلة على جوازه ما يخضع له المنصف و لا يهاري فيه إلا الجاهل المتعسف، فجاءتنا رسائل من جهلة الوهابيين كلها سب و إقذاع و ليس فيها غير ذلك و لا غرو، فسلح السفهاء بذاة اللسان لا قوة البرهان.

و انى أبادر فأقول: إن كل ما يجد القارىء فى مقالى هذا من كلمة لاذعة فانا لا نقصد بها إلا سفهاءهم و أرادهم، و حاشا ان نقصد منهم عاقلاً او كاملاً، فان سبق القلم بغير ذلك فهو على غير قصد منا و إنما جرننا اليه جهل الجاهلين و جمود الجامدين:

و جرم جره سفهاء قوم فحلّ بغير جانيه البلاء

و قد خيل لأولئك السفهاء انهم سينسفون الحق و اهله بسفاهتهم التى لا تزيدهم عندنا إلا صغاراً و احتقاراً، و لا نقيم لها وزناً و إن تفتنوا فيها، و كم فى كلامنا من إشارات لم يفهموها و رموز لم يدروا المراد منها و إن ظنوا انهم مبرزون فيما يكتبون.

ان العصافير لما قام قائمها توهمت انها صارت شواهيها

و يعزّ عليّ ان اقول: ان مجلة ام القرى: (و انا نحترمها كل الاحترام) كان فيها مقال طويل الذيل من هذا القبيل، و للحق و الانصاف نقول إنه جاءنا رسالة من بعض المكين تحت امضاء (د.د) سلك فيها الكاتب مسلك الأدب، و لم يقذع أقذاع أولئك الزعانف، و ربما نشرناها و علقنا عليها تحقيقاً للحق و إبطالاً للباطل.

أما اليوم فنقول: ليعلم القارىء الكريم أن إسناد الفعل تارة يكون لكاسبه كفعل فلان كذا و تارة يكون لخالفه كفعل الله كذا، و الكل حقيقة فى اللسان

العربي، وقد جاء ذلك في القرآن الشريف: ﴿وَاللهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^١ و ﴿مَنْ يَهْدِ اللهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾^٢ ومع هذا فقد قال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^٣ وهو كثير معروف.

فان منع اولئك الجهال الاسناد على وجه الاكتساب فهم مجانين، وإن ادعوا أن الواقع في كلام الناس هو الاسناد للخالق لا للكاسب فهي دعوى كاذبة لم يقم عليها برهان، وقد استباحوا بها دماء المسلمين جهلاً وضلالاً، ومنع الاسناد على وجه الكسب سقطت مخاطبته وانقطع الكلام معه.

فمثلاً: الغوث من الله خلق و ايجاد، ومن النبي ﷺ تسبب و كسب، وهذا على فرض اننا طلبنا الغوث منه ﷺ مع اننا لم نفعل ذلك، ولو فعلناه لصح على طريق التسبب و الاكتساب بطلب الدعاء منه عليه الصلاة و السلام و قد قالت أم اسماعيل عندما سمعت الصوت (أغث إن كان عندك غواث) فأسندته اليه على سبيل الكسب، فكيف يجوز مع هذا تكفير المسلمين و استباحة دمائهم و أموالهم بالتوسل و الاستغاثة؟ (حتى على اصطلاحهم الذي نوافقهم عليه و النزاع في معان لا في الفاظ).

و قد جاء في الحديث الصحيح: «من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها احدهما فان كان كما قال و الا رجعت عليه»^٤، و قد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^٥: فاذا كان هذا في رجل لم يكن منه إلا مجرد السلام الذي هو تحية المسلمين.

١. النور: ٤٦

٢. الاعراف: ١٧٨

٣. الشورى: ٥٢

٤. الجامع لاحكام القرآن، ج ١٦، ص ٣٢٨، و نقل صدره في مسند احمد، ج ٢، ص ١١٢

٥. النساء: ٩٤

فكيف بمن يتجاسر على خيار الأمة المحمدية و يكفرهم بالتوسل بالأنبياء
و الصالحين بشبه اوهى من بيت العنكبوت؟ ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ *
لِيَوْمٍ عَظِيمٍ * يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

و من المقرر ان اليقين لا يزول بالشك و انه يؤول للمسلم من وجه الى
سبعين وجهاً - كما نص عليه النووى و غيره من العلماء - و لست أدري هل يأخذ
هؤلاء بظواهر العبارات أم بالمقصود منها؟ فان كان التعويل عندهم على
الظواهر كان قول القائل: (أثبت الربيع البقل، و أروانى الماء، و اشبعنى الخبز)
شركاً و كفراً.

و إن كانت العبرة بالمقاصد و التعويل على ما فى القلوب التى تعتقد انه لا
خالق إلا الله، و ان الاسناد لغيره انها هو لكونه كاسباً أو سبياً فيه، لا لكونه
خالقاً له، لم يكن شىء من ذلك كله كفراً و لا شركاً، ولكن القوم متخبطون،
خصوصاً فى التفرقة بين الحى و الميت على نحو ما يقولون (كأن الحى يصح أن
يكون شريكاً لله دون الميت) أو كأن الأرواح تستمد قوتها و سلطانها من
الأشباح لا العكس، ولكنهم ليسوا اهل منطق ولا برهان. ثم انضم الى ذلك
الصلف المذموم و الكبرياء الممقوت، فبإذا نخاطبهم و على أى قاعدة
نحاورهم؟ ولكننا نكتب لغيرهم عسى ان نقيه شر سمومهم التى ينفثونها فيما
يكتبون، تبعاً لأسلافهم مطبقين الآيات التى نزلت فى الكفار على المسلمين،
مع ان الشاذ عن جماعة المسلمين أولى بالتكفير منهم و أقرب الى الخطأ و
الضلال.

و هل يرضون ان نقول لهم إنكم مخالفون لسلف الامة و خلفها اتباعاً لم
قبلكم؟

ثم نطبق عليكم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾، ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾، ﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ * ثَانِي عَطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^١.

وعندنا من ذلك شيء كثير، وهل لنا ان نأخذ بظاهر هذا الحديث؟ وهو اصح مما تأخذون به فنقول: إنكم كفرتم عندما رميتم المسلمين بالكفر، او نقول انكم من اولئك الذين يحقر احدنا صلاته بجنب صلاتهم، يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، او نقول إنكم من أولئك الخوارج الذين قال فيهم عبدالله بن عمر - كما فى صحيح البخارى - «انهم عمدوا الى آيات نزلت فى المشركين فجعلوها فى المسلمين»^٢ او نطبق عليكم قوله عليه الصلاة والسلام فى اسلافكم الحرورين: «يقتلون اهل الايمان ويتركون اهل الأوثان»^٣، او نقول: (ولا نريد الا اولئك الفظاظ الغلاظ الجامدين الجاهلين) إنكم اعداء الله حيث أثبتتم له الجهة وشبهتموه بخلقه.

و أعداء رسول الله ﷺ حيث لم توقروه ولم تراعوا حرمة، و أعداء أولياء الله حيث حقرتموهم كل التحقير، و أعداء جميع المسلمين حيث استحللتم دماءهم و أموالهم حتى قتل اطفالهم من بنات و بنين و ذلك شيء نهى عنه النبى ﷺ مع أكفر الكفرة و أفجر الفجرة الى آخر فظائعكم و شنائعكم.

١ . البقرة: ١٧٠

٢ . القصص: ٥٠

٣ . الحج: ٨ - ٩

٤ . لم نجد

٥ . صحيح البخارى، ج ٤، ص ١٠٨، بلفظ: «يقتلون اهل السلام ويدعون اهل الأوثان»



فيا أيها الناس اتقوا الله في المسلمين، فنحن احوج الى الوثام والاتحاد امام العدو الذي اجمعنا جميعاً على كفره و عداوته، بل اتقوا الله في انفسكم، و اعلموا ان النفس امارة بالسوء و ان من اتبع هواه ضلّ عن سبيل الله و لو سلكنا مسلككم و اتبعنا خطتكم و قابلنا السيئة بالسيئة لقلنا لمن يريد نصحكم - و نحن يائسون منكم - : ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا * أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾^١، و على نهجكم كان يمكننا ان نسير ولكن ديننا أعز علينا من اعراضنا التي نهشتموها و دماننا التي استبحتموها، و لعمر الله لقد صيرتم الاسلام بذلك ناراً مضطربة على وجه الأرض لا دين يسر و سلام كما جعله الله، بل صار دين جهالة و جمود مع ان نبيه ﷺ يقول: «ان الله لا ينظر الى صوركم و أعمالكم ولكن ينظر الى قلوبكم و نياتكم»^٢.

و انا لنعلم ان الفرق الضالة كلها تستدل بالقرآن على نحلها و نزعاتها، فلا يغرنكم ما تستدلون به من الآيات في غير محل الاستدلال مطبقين إياها على المسلمين خطأ و جهلاً - كما فعل اسلافكم - فان ذلك لا يغنى عنكم من الله شيئاً.

و الناجي من نجاه الله تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾^٣.

و لا أدري لماذا قامت قيامتكم؟ و قد قلنا إننا نعتقد في توسلنا ان الله هو الفاعل، و لسنا نطلب من غيره فعلاً و لا عملاً، ولكن نسأله بمنزلة النبي عنده،

١ . الفرقان: ٤٣ - ٤٤

٢ . صحيح مسلم، ج ٨، ص ١١

٣ . الكهف: ١٧

و تلك المنزل ثابتة له فى الدنيا و الآخرة، و بها نذهب إليه للشفاعة يوم القيامة و ذكرنا وجوهاً أخرى هى فى غاية الوضوح لا داعى لاعادتها، و سنفيض بعدُ فيما يقنع المناظر و يقحم المكابر، فما ذلك الشرك الذى شغفتم بذكره؟ و ما ذلك التكفير الذى جننتم برمى المسلمين به؟

و سنذكر من أدلة التوسل ما يلصمكم الحجر و نبين لكم ان آية: ﴿وَإِنْ اسْتَنْصَرُواكُمْ فِي الدِّينِ﴾^١ ما ذكرناها الا لما قاله بعض أئمتكم و ستمعون به بعد، و لأننا لا نستبعد منكم شيئاً مما يعقل و ما لا يعقل، و لأن التفرقة بين الأحياء و الأموات فى هذا المقام غير صحيحة، فان الطلب من الله و الفعل لله لا من المستغاث به على أنه يستطيع أن ينفعنا بدعائه على ما نوضحه اتم توضيح.

و لنقتصر على هذا و نورد لكم شيئاً عن الأرواح و عملها بعد الموت مما قاله ابن القيم، و شيئاً عن التوسل مما قاله الشوكانى، - و هما من أئمة الوهابية الذين يرددون كلامهم فى كل موطن -، بل ما تراه لهم من علم أو ما يشبه العلم، فانما هو لابن تيمية و ابن القيم و الشوكانى واحداً بعد واحد كالبيغاء أو كالحاكي للصوت (الفنو غراف)، وليتهم كان لديهم من الأمانة (ما للفنوغراف) و هذا هو كلام ابن القيم فى الأرواح بعد موتها:

عمل الارواح بعد الموت

قال ابن القيم فى كتاب الروح: إن للأرواح المطلقة من أسر البدن و علانقة و عوائقه فى التصرف و القوة و النفاذ و الهمة و سرعة الصعود الى الله تعالى و التعلق به سبحانه و تعالى ما ليس للروح المهينة المحبوسة فى علائق البدن و عوائقه بسبب انغماسها فى شهواتها.

فاذا كان هذا في عالم الحياة الأرضية، وهي محبوسة في بدنها، فكيف إذا تجردت عنه و فارقتها؟ واجتمعت فيها قواها و كانت في أصل نشأتها روحاً عالية زكية كبيرة ذات همّة عالية، فهذه لها بعد مفارقة البدن شأن آخر و فعل آخر.

و قد تواردت الرؤى في اصناف بنى آدم على فعل الأرواح بعد الموت أفعالاً لا تقدر على مثلها حال اتصالها بالبدن في هزيمة الجيوش الكثيرة بالواحد، و الفيالق بالعدد القليل جداً و نحو ذلك، و قد رأى النبي ﷺ و معه ابوبكر و عمر رضي الله عنهم في النوم، و قد هزمت أرواحهم عساكر الكفر و الظلم، فاذا بجيوشهم مغلوبة مكسورة مع كثرة عددهم و ضعف المؤمنين و قتلهم، هذا ما قاله ابن القيم، فانظر فيه مع ما يقول هؤلاء و لا تنس انه ليس لهم علم و لا شبه علم الا ما يقوله ابن تيمية و ابن القيم، و انهم قاصرو الاطلاع كما انهم قاصرو العقل.

القوسل في رأي الشوكاني

و قال الشوكاني - و هو عندهم معتبر - قال شيخ الاسلام ابن تيمية في بعض فتاواه ما لفظه: (و الاستغاثة بمعنى أن يطلب من الرسول ﷺ ما هو اللائق بمنصبه لا ينازع فيه مسلم، و من نازع في هذا المعنى فهو إما كافر و إما مخطيء ضال).

اقول: فليكن النزاع فيما هو اللائق به و ما يقدر عليه و فيما لا يليق به و لا يقدر عليه، و لا شك انه قادر على ان يدعو لنا و هو في البرزخ - كما قال في الحديث الذي ستعلم صحته - : «تعرض عليّ أعمالكم فان وجدت خيراً حمدت

الله وإن وجدت شراً استغفرت لكم^١ و لرجع الى تميم كلام الشوكاني، قال الشوكاني: (و اما التشفع بال مخلوق فلا خلاف بين المسلمين انه يجوز طلب الشفاعة من المخلوقين فيما يقدرون عليه من أمور الدنيا)، - هذا ما قاله - .

وانى أكرر لفت نظرك إلى انه يجب ان يكون البحث إذاً فى تحقيق ما يقدر عليه و ما لا يقدر عليه و قد علمت انه قادر على أن ينفعنا و هو فى البرزخ بدعائه كما كان فى الدنيا، فليكن محل النزاع هو كونه قادراً أو غير قادر، على انه لا وجه للشرك على كل حال.

ثم قال الشوكاني و فى سنن ابى داود ان رجلاً قال للنبي ﷺ: انا نستشفع بالله عليك و نستشفع بك على الله، فقال: «شأن الله أعظم من ذلك إنه لا يستشفع به على أحد من خلقه» فأقره على قوله و نستشفع بك على الله، و انكر عليه قوله: نستشفع بالله عليك الى ان قال:

و أما التوسل الى الله سبحانه بأحد من خلقه فى مطلب يطلبه العبد من ربه، فقد قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام:

إنه لا يجوز التوسل الى الله تعالى إلا بالنبي ﷺ، إن صح الحديث فيه، و لعله يشير الى الحديث الذى اخرجه النسائى فى سننه^٢ و الترمذى فى صحيحه و ابن ماجه^٣ و غيرهم، ان أعمى اتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله انى أصبت فى بصرى، فادع الله لى، فقال له النبي ﷺ «توضأ وصل ركعتين ثم قل: اللهم إنى أسألك و اتوجه اليك بنبيك محمد يا محمد انى استشفع بك فى رد بصرى

١ . مجمع الزوائد، ج ٩، ص ٢٤

٢ . السنن الكبرى للنسائى، ج ٦، ص ١٦٩

٣ . سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٤١



اللهم شفّع النبی فیّ^١، و قال: «فان كان لك حاجة فمثل ذلك»^٢، فرد الله بصره، و انی الفت نظرك الى قوله: «فان كان لك حاجة فمثل ذلك».

ثم قال الشوكانی: و عندی انه لا وجه لتخصیص جواز التوسل بالنبی ﷺ - كما زعمه الشیخ عز الدین بن عبد السلام - لأمرین: الأول - ما عرفناك به من اجماع الصحابة ~~رضی الله عنهم~~.

و الثانى - أن التوسل الى الله باهل الفضل و العلم هو فى التحقیق توسل بأعمالهم الصالحة و مزاياهم الفاضلة، إذ لا يكون الفاضل فاضلاً إلا بأعماله. فاذا قال القائل: اللهم انى أتوسل اليك بالعلم الفلانى فهو باعتبار ما قام به من العلم، و قد ثبت فى الصحيحین و غیرهما أن النبی ﷺ حكى عن الثلاثة الذین دخلوا الغار فانطبقت علیهم الصخرة ان كل واحد منهم توسل الى الله بأعظم عمل عمله فارتفعت الصخرة، فلو كان التوسل بالأعمال الفاضلة غیر جائز أو كان شركاً كما يزعمه المتشددون فى هذا الباب كابن عبد السلام و من قال بقوله من اتباعه لم تحصل الاجابة من الله لهم و لا سكت النبی ﷺ عن انكار ما فعلوه بعد حکایته عنهم، و انى أرجو ان تمن النظر فى جعله ابن عبد السلام متشدداً مع قوله بجواز التوسل به ﷺ، غاية الأمر انه قصر ذلك علیه.

ثم قال الشوكانی: و بهذا تعلم أن ما یورده المانعون للتوسل الى الله تعالى بالأنبياء و الصالحین من نحو قوله تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ

١ . سنن الترمذی، ج ٥، ص ٢٢٩

٢ . المنجده، ولكن نقل ابن تیمیة عن ابن ابی خيثمة فى «قاعده جليله فى التوسل والوسيلة،

رُفْقِي^١ ونحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾^٢، ونحو قوله تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ﴾^٣ ليس بوارد، بل هو من الاستدلال على محل النزاع بما هو اجنبى عنه.

فان قولهم ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ رُفْقًا﴾ مصرح بأنهم عبدوهم لذلك، و المتوسل بالعالم مثلاً لم يعبد به بل علم ان له مزية عند الله بحمله العلم فتوسل به لذلك.

و كذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ فانه نهى أن يدعى مع الله غيره، كأن يقول يا الله يا فلان، و المتوسل بالعالم مثلاً لم يدع الا الله، وإنما وقع منه التوسل اليه بعمل صالح عمله بعض عباده، كما توسل الثلاثة الذين اطبقت عليهم الصخرة بصالح اعمالهم.

و كذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ الآية فان هؤلاء دعوا من لا يستجيب لهم، و لم يدعوا ربهم الذى يستجيب لهم، و المتوسل بالعالم مثلاً لم يدع الا الله و لم يدع غيره دونه و لا دعا غيره معه، فاذا عرفت هذا لم يخف عليك دفع ما يورده المانعون للتوسل من الأدلة الخارجة عن محل النزاع.

الى ان قال: و المتوسل بنبي من الأنبياء أو عالم من العلماء لا يعتقد ان لمن توسل به مشاركة لله جل جلاله فى أمر، و من اعتقد هذا لعبد من العباد سواء كان نبياً أم غير نبي فهو فى ضلال مبين.

و هكذا الاستدلال على منع التوسل بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ

١. الزمر: ٣

٢. الجن: ١٨

٣. الرعد: ١٤



شَيْءٌ»، ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلَا ضَرّاً﴾^١ فان هاتين الآيتين مصرحتان بأنه ليس لرسول الله ﷺ من امر الله شىء، وانه لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضرراً فكيف يملك لغيره؟ وليس فيهما منع التوسل به أو بغير من الأنبياء والأولياء والعلماء.

وقد جعل الله لرسوله ﷺ المقام المحمود مقام الشفاعة العظمى وأرشد الخلق الى أن يسألوه ذلك ويطلبوه منه وقال له: «سَلْ تُعْطَ وَاشْفَعْ تُشْفَعْ»^٢. الى ان قال: وهكذا الاستدلال على منع التوسل بقوله ﷺ لما نزل قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾^٣ يا فلان بن فلان لا أملك لك من الله شيئاً، يا فلانة بنت فلان لا أملك لك من الله شيئاً فان هذا ليس فيه إلا التصريح بأنه ﷺ لا يستطيع نفع من أراد الله ضره ولا ضر من أراد الله نفعه، وانه لا يملك لأحد من قرابته فضلاً عن غيرهم شيئاً من الله تعالى، وهذا معلوم لكل مسلم وليس فيه الا يتوسل به الى الله تعالى، فان ذلك هو طلب الأمر ممن له الأمر وانما أراد الطالب ان يقدم بين يدي طلبه ما يكون سبباً للإجابة ممن هو متفرد بالعطاء والمنع، هذا كلام علمائهم الذين يقدمونهم على علماء المذاهب الأربعة، على ان لهم مع هذا شذوذاً لا نوافقهم عليه فى كثير من المواضع، ولكن اتباعهم الذين لم يتذوقوا العلم إلا منهم ولم يتشددوا بما يشبه الحق إلا بفضل كتبهم التى لا يستقون الدين والهدى إلا منها وليس وراءها لديهم علم ولا دين يجب عليهم ألا يخالفوهم فى ورد ولا صدر، وأن يكون كلامهم حجة عليهم، كما كان الحجة لهم.

١. آل عمران: ١٢٨

٢. الاعراف: ١٨٨

٣. صحيح البخارى، ج ٥، ص ١٤٧

٤. الشعراء: ٢١٤



و يكفى هذا اليوم، و سنذكر من الأدلة الصحيحة الصريحة ما يدل على أن
النبي ﷺ يجوز التوسل به قبل وجوده و بعد وجوده فى الدنيا و فى البرزخ و
فى عرصات القيامة.

و قد وعدناهم فى كلمتنا الاولى بذكر الأدلة و تمام التفصيل ولكنهم قوم
لا يفقهون، و كثيراً ما تراههم إذا أرادو أن يردوا علينا او على غيرنا قرروا
مذهبهم (و نحن اعرف به منهم) متخيلين أن يرد عليها بالدعوى غير المبرهنة.
و حيث عجزوا عن الاستدلال، فلنتبرع نحن باقامة الأدلة على فساد كل
دعوايهم، (حتى دعوى التفرقة بين توحيد الالهية و توحيد الربوبية) و ان كان
عجز المدعى عن اثباتها كافياً فى سقوطها، فليتظروا ما يخزيهم فى الأعداد
المقبلة إن شاء الله تعالى.

يوسف الدجوي من هيئة كبار العلماء

التوسل و جهلة الوهابيين

قلنا فى العدد السابق: إنه لا بأس ان نتوسل بالنبي ﷺ و نستغيث به فى
حياته و بعد مماته، لأن التوسل إنما هو بمنزلته عند الله، و هى ثابتة له فى الدنيا و
الآخرة، و المطلوب منه هو الله تعالى، على أنا لو طلبنا من النبي ﷺ ان يتشفع
لنا عنده تعالى لصح عقلاً و نقلاً، فانه يمكنه و هو فى البرزخ أن يسأل الله لنا
كما كان يسأله فى حياته.

و قد قلنا إن الأرواح بعد الموت باقية فاهمة مدركة، بل نقلنا عن إمامهم ابن
القيم ان للروح بعد مفارقة الجسد أعمالاً تعلمها (فى هذا العالم) لا يمكنها ان
تعملها حال اتصالها بالبدن الى آخر ما نقلناه عنه، و هو معقول جداً، فان
الأرواح لم تستمد قوتها من الأشباح حتى تذهب قواها و خصائصها بمفارقتها،

بل الأشباح هي التي تستمد حياتها و أفاعيلها من الأرواح، فما هذا الاشتباه الذي أدى الى قلب الحقائق و مصادمة المعقول و المنقول؟ على ان تخصيص الجواز بالحى دون الميت أقرب الى ايقاع الناس في الشرك، فانه يقتضى ان للحى فعلاً يستقل به دون الميت، فأين هذا من قولنا ان الفعل فى الحقيقة لله لا للحى و لا للميت؟

و من أمعن النظر فى كلامهم لم يفهم منه الا مذهب المعتزلة فى الأحياء و مذهب الذين يشسوا من اصحاب القبور فى الأموات، و على كل حال فالغفلة عن الفاعل الحقيقى و تخيل ان الفاعل غيره أظهر فى الأحياء منه فى الأموات. و قد نقلنا لك كلام الشوكانى - و هو من أئمتهم - فى التوسل ورده على العز ابن عبد السلام فى تخصيص جواز ذلك بالنبي ﷺ و قال: إنه لا فرق بينه و بين غيره.

و لنقل على سبيل التنزل عسى أن ينقطع النزاع بيننا و بينهم: لماذا لا تجعلون التوسل بالولى أو النبى توسلاً بعمله الصالح؟ فانك تتوسل بالولى من حيث هو ولى مقرب الى الله تعالى و ما تقرب إليه إلا بما احبه من صالح الأعمال.

و سؤال الله بالأعمال الصالحة مجمع على جوازه منا و منكم، و ستسمعون اكثر من هذا.

و لنذكر لكم عبارة ابن قدامة - و هو من كبار الحنابلة الذين انتم على مذهبهم - و قد قال فيه ابن تيمية: إنه لم يدخل الشام بعد الأوزاعى افضل منه، فلعله يحرك منكم الانصاف او يذكركم بمذهبكم إن كان لكم مذهب - كما تدعون - نريد ان نحاكمكم الى العقل تارة و الى ما قاله الشوكانى و ابن القيم و أئمة الحنابلة تارة اخرى، و ليت شعرى هل يفيد شىء من هذا؟ (بكل تداوينا فلم يشف ما بنا).

و قد قال الله فى حق قوم اشربوا فى قلوبهم التعصب و العناد: ﴿وَإِنْ يَرَوْا
كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ
يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾^١.

و سر ذلك كما بين الله انهم كانوا يتكبرون فى الأرض بغير الحق، و أى تكبر
أعظم من تكبر من يحتقر جميع المسلمين و يعتقد أن لا ناجى غيره؟ ولكننا نكتب
لغير جهلة الوهابيين كى نفيه من عدواهم، و للمنصفين منهم كى يرجعوا الى
الحق.

أما عبارة ابن قدامة الحنبلى فى مغنيه الذى هو من اجل كتب الحنابلة أو
اجلها على الاطلاق فهاك نصها: قال فى صفة زيارته ﷺ فى صفحة (٥٩٠)
من الجزء الثالث:

تأتى القبر فتولى ظهرك للقبلة، و تستقبل وسطه و تقول: السلام عليك ايها
النبي و رحمة الله و بركاته، السلام عليك يا نبي الله و خيرته من خلقه.

الى ان قال: اللهم أجز عنا نبينا افضل ما جازيت به احداً من النبيين و
المرسلين و ابعثه المقام المحمود الذى وعدته يغبطه به الأولون و الآخرون، الى
ان قال: اللهم إنك قلت و قولك الحق: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ
فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾^٢ و قد اتيتك
مستغفراً من ذنوبى مستشفعاً بك الى ربى، فانظر الى استشفاعه به و هو فى
قبره الذى يحرم الوهابيون شد الرحال الى زيارته، و اظن انهم لا يجراؤن على
التفرقة بين الاستشفاع و التوسل و إن كنا لا نستبعد منهم ما يعقل و ما لا
يعقل، كما نعتقد انهم لا يفهمون ما يفهمه الناس من ان الزائر يستغفر و الرسول



يستغفر ايضاً وهو في البرزخ، والا فلا معنى لايراد هذه الآية ولا بعد في استغفاره بعد موته.

فقد ورد في الحديث الصحيح: «تعرض عليّ اعمالكم» اي بعد الموت «فان وجدت خيراً حمدت الله وإن وجدت شراً استغفرت لكم»^١، وقد اطلال المناوي وغيره في تصحيح هذا الحديث.

فأنت ترى إثبات الاستغفار لنا بعد وفاته ﷺ بنص الحديث، وفي شرح المقنع المطبوع مع المغنى صفحة ٤٩٥ مثله بالحرف وفيه زيادة على ذلك نصها: روى الدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من حج فزار قبري بعد وفاتي فكانما زارني في حياتي»^٢ وفي رواية: «من زار قبري وجبت له شفاعتي»^٣ اهـ.

و الدارقطني من اعظم المحدثين تحريماً واكثرهم تشدداً في الحديث. وقد وافق على حديث الزيارة كغيره من الحفاظ النقاد كما بينه السبكي في شفاء السقام بما لا مزيد عليه.

فهذا كلام الحنابلة الاول المتبعين لمذهب الامام احمد المتمسكين بسنة النبي ﷺ ومحبته كسائر علماء المذاهب.

ولنذكر لك بعد هذا شيئاً مما وعدنا به من ادلة التوسل من السنة الصحيحة فنقول:

جواز التوسل وحسنه معلوم لكل ذي دين، وكأنه مركوز في الفطر الانسانية ان يتوسل الى الله بأنبيائه والمقربين لديه، ولذلك يذهب الناس الى

١ . مجمع الزوائد، ج ٩، ص ٢٤

٢ . المعجم الكبير، ج ١٢، ص ٣١٠

٣ . سنن الدارقطني، ج ٢، ص ٢٤٤

الأنبياء كي يشفعوا لهم لمنزلتهم عنده تعالى، وإن كان الله اقرب اليهم من جبل الوريد، و اتباع كل نبي كانوا يتوسلون الى الله بذلك النبي.

وقد ثبت التوسل به ﷺ قبل وجوده و بعد وجوده في الدنيا و بعد موته في مدة البرزخ، و بعد البعث في عرصات القيامة، أما التوسل به قبل وجوده فيدل له ما اخرجه الحاكم و صححه و لم يتعقبه الذهبي في كتابه الذي تعقب به الحاكم في مستدركه.

و قد صح عن مالك الامام ايضا على ما رواه القاضي عياض في الشفاء ان آدم عليه الصلاة و السلام لما أكل من الشجرة توسل الى الله بمحمد ﷺ، فقال له: من اين عرفت محمداً و لم اخلقه فقال: وجدت اسمه مكتوباً بجانب اسمك فعلمت انه احب الخلق إليك، فقال الله: إنه لأحب الخلق اليّ و اذ توسلت به فقد غفرت لك، و قال مالك للمنصور و قد سأله: يا أبا عبدالله استقبل القبلة و ادعوا أم استقبل النبي ﷺ؟ فقال له الامام مالك: و لم تصرف وجهك عنه و هو وسيلتك الى الله و وسيلة ابيك آدم يشير الى ذلك الحديث.

و قال المفسرون في قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^١: إن قريظة و النصير كانوا إذا حاربوا مشركي العرب استنصروا عليهم بالنبي المبعوث في آخر الزمان فينتصرون عليهم، و هو مروى عن ابن عباس و قتادة و غيرهما، فأنت تراهم سألوا الله به قبل وجوده.

و أما التوسل به بعد وجوده في حياته فلا أظن ان أحداً يمارى فيه، فقد كانوا يذهبون اليه في كل شدة إذا أجذبوا أو نزلوا منزلاً فلم يجدوا به ماء، و عندما يمسه ضرّ أو كرب مما لا يسعنا الافاضة فيه الآن، و إن انكره منكر ملائنا

١ . الشفا بتعريف حقوق المصطفى، ج ١، ص ١٧٣

٢ . البقرة: ٨٩



له الدنيا أدلة وبراهين، وإن سموا بعضه استغاثة فلا ضرر فانه يثبت المطلوب بالطريق الاولى و يرد عليهم على كل حال، و النزاع ليس فى الفاظ و عبارات - كما قلنا فى العدد السابق - ، ولكن نسوق لك الآن حديثاً صحيحاً أخرجه الترمذى^١ و صححه و النسائى^٢ و البيهقى^٣ و الطبرانى^٤ بأسانيد صحيحة - اعترف بها الحفاظ (حتى الشوكانى).

رووا جميعاً عن عثمان بن حنيف رضي الله عنه ان رجلاً أعمى جاء الى النبى ﷺ، و هم جلوس معه، فشكا اليه ذهاب بصره فأمره بالصبر، فقال ليس لى قائد، و قد شق عليّ فقد بصرى، فقال له: «أنت الميضأة فتوضأ ثم صل ركعتين ثم قل اللهم إني أتوجه إليك بنبيك محمد نبى الرحمة يا محمد إني توجهت بك الى ربي فى حاجتى لتتقضى لى اللهم شفعه فىّ»^٥ وفى رواية «فان كان لك حاجة فمثل ذلك»^٦، قال عثمان بن حنيف: فو الله ما تفرق بنا المجلس حتى دخل علينا بصيراً كأنه لم يكن به ضرر، هذا هو الحديث الصحيح الصريح الذى يقطع النزاع. ولكن السخيف المتعصب لا يعدم خيلاً فاسداً و كلاماً فارغاً، و قد قال الله تعالى ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾^٧ فلننتظر حتى يتخيل.

و انى ألفت نظرك الى قوله عليه الصلاة و السلام (فان كان لك حاجة فمثل ذلك و الى ندائه ﷺ و هو غائب، و نداء الأموات شرك عند الوهابيين).

١ . سنن الترمذى، ج ٥، ص ٢٢٩

٢ . السنن الكبرى للنسائى، ج ٦، ص ١٦٩

٣ . لم نجده

٤ . المعجم الكبير، ج ٩، ص ٣١

٥ . سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٤١

٦ . لم نجده، ولكن نقل ابن تيميه عن ابن ابى خيثمه فى «قاعده جليله فى التوسل والوسيله،

ص ٢١٣

٧ . الكهف: ٥٤

و أما التوسل به بعد وفاته فيمكننا ان نستدل عليه بهذا الحديث، فان قوله عليه السلام: (فان كان لك حاجة فمثل ذلك) صريح في جوازه بلا قيد و يدل له ايضا ما رواه الطبرانى و البيهقى و الترمذى بسند صحيح عن عثمان بن حنيف رضي الله عنه ان رجلاً كان يختلف الى عثمان بن عفان زمن خلافته في حاجة له فكان لا يلتفت إليه، فرجا عثمان بن حنيف ان يكلمه في شأنه، فعلمه الدعاء المذكور فتوضأ و صلى ثم دعا به كما علمه، ثم جاء الى باب عثمان فأخذه الخادم و ادخله عليه فأجلسه بجانبه على الطنفسة ثم قضى حاجته و قال له: وإذا عرضت لك حاجة فأتنا، فلما قابل الرجل عثمان ابن حنيف قال له: جزاك الله خيراً، ما كان ينظر في حاجتي حتى كلمته فيها، فقال له: والله ما كلمته ولكنى كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل عليه أعمى و ذكر الحديث^١.

هذا و قد توسل عليه السلام بالأنبياء بعد موتهم كما في الحديث الصحيح، فعن انس بن مالك رضي الله عنه قال: لما ماتت فاطمة بنت اسد بن هاشم أم على بن ابي طالب رضي الله عنه، و كانت ربت النبی صلى الله عليه وسلم، دخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس عند رأسها ثم قال: رحمك الله يا أمى بعد أمى و ذكر ثناءه عليها، ثم كفنها ببردته و أمر بحفر قبرها، قال: فلما بلغوا اللحد حفره رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده، و اخرج ترابه بيده فلما فرغ دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاضطجع فيه ثم قال: «الله الذى يحى و يميت و هو حى لا يموت إغفر لأمى فاطمة بنت اسد و وسع لها مدخلها بحق نبيك و الأنبياء الذين من قبلى فانك ارحم الراحمين» - اخرجه الطبرانى فى الكبير^٢ و الأوسط^٣ و ابن حبان و الحاكمان بسند صحيح -.

١ . مجمع الزوائد، ج ٢، ص ٢٧٩

٢ . المعجم الكبير، ج ٢٤، ص ٣٥٢

٣ . المعجم الاوسط، ج ١، ص ٦٨



وروى ابن أبي شيبة عن جابر رضي الله عنه مثل ذلك، وروى مثله ابن عبد البر عن ابن عباس رضي الله عنه ورواه أبو نعيم في الحلية عن أنس رضي الله عنه.

ثم نقول: إنهم كانوا يتبركون بآثاره عليه السلام بعد موته، فقد ثبت أنه كان له عليه السلام جبة عند أسماء بنت أبي بكر كانوا يستشفون بها، ولا معنى لهذا إلا أنهم كانوا يتوسلون بآثاره إلى الله تعالى فيشفون ببركتها، والتوسل يقع على وجوه كثيرة لا على وجه واحد - كما يفهم هؤلاء - أفتراهم يتوسلون بآثاره ولا يتوسلون به، وفي الباب شيء كثير لعلنا نذكره بعد.

أما توسل عمر بالعباس حين استسقى به دون النبي عليه السلام فلكون ذلك هو سنة الاستسقاء ولكون العباس من ذوى الحاجات للمطر، أو لكون عمر أراد أن يبين للناس أنه يجوز التوسل بغيره عليه السلام لفضله أو لقربته منه عليه الصلاة والسلام، أو لخوفه على ضعفاء المسلمين وعوامهم إذا تأخر المطر بعد التوسل، أو ليدلهم على أن التوسل بالمفضول جائز مع وجود الفاضل وإلا فعلياً أفضل من العباس وكذا عمر، على أن البيهقي في دلائل النبوة أخرج ما يأتي، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن مالك الدار خازن عمر رضي الله عنه قال: أصاب الناس قحط في زمان عمر فجاء رجل قبر النبي عليه السلام، فقال يا رسول الله: استسق الله لأمتك فانهم قد هلكوا، فأنا رسول الله عليه السلام في المنام، فقال: أئت عمر فاقراه السلام وأخبره أنهم مسقون وقل له عليك الكيس الكيس، فأتى الرجل عمر فأخبره فبكى عمر رضي الله عنه، ثم قال: يا رب ما آلوا إلا ما عجزت عنه، وحل الاستشهاد في هذا الأثر طلبه الاستسقاء من النبي عليه السلام بعد موته وأقرار عمر إياه على ذلك^١.

هذا وأحب ان تذكر ما قلناه من ان المسؤول هو الله تعالى لا فاعل غيره و لا خالق سواه، و إنما نسأله بمنزلة حبيبه لديه و محبته له، و ذلك شئ ثابت لا يتغير فى الدنيا و لا فى الآخرة و من شك فى منزلته ﷺ عند ربه جل و علا فقد كفر.

على ان قول عمر بمحضر من الصحابة انا نتوسل اليك بعم نبيك يدل على جواز التوسل بالمنزلة و الا لم يكن له معنى، و أى حاجة اليه اذا كان المقصود دعاء العباس؟ اما التوسل به فى عرصات القيامة فلا حاجة للاطالة فيه فان أحاديث الشفاعة بلغت مبلغ التواتر، و فيها ان الناس يذهبون الى الأنبياء يطلبون منهم الشفاعة الى آخر ما هو معروف.

و الخلاصة: انه مما لا شك فيه ان النبى ﷺ له عند الله قدر عالى و مرتبة رفيعة و جاه عظيم، فأى مانع شرعى او عقلى يمنع التوسل به؟ فضلاً عن الأدلة التى تثبت فى الدنيا و الآخرة، و لسنا فى ذلك سائلين غير الله تعالى و لا داعين إلا إياه، فنحن ندعوه بما احب أياً كان، فتارة نسأله بأعمالنا الصالحة لأنه يحبها، و تارة نسأله بمن يحبه من خلقه كما فى حديث آدم السابق و كما فى حديث فاطمة بنت اسد الذى ذكرناه، و كما فى حديث عثمان بن حنيف المتقدم، و تارة نسأله بأسمائه الحسنى كما فى قوله ﷺ: «أسألك بأنك انت الله»^١ او بصفته او فعله كما فى قوله فى الحديث الآخر: «اعوذ برضاك من سخطك و بمعافاتك من عقوبتك»^٢ و ليس مقصوراً على تلك الدائرة الضيقة - كما يعتقد الجاهلون - و سر ذلك ان كل ما احبه الله صح التوسل به، و كذا كل من احبه

١ . سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٢٦٨

٢ . صحيح مسلم، ج ٢، ص ٥١



من نبی او ولی و هو واضح لدى كل ذی فطرة سليمة و لا يمنع منه عقل و لا نقل بل تضافر العقل و النقل على جوازه، و المسؤول في ذلك كله الله وحده لا شريك له لا النبى و لا الولی الحى و لا الميت: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾^١.

و اذا جاز السؤال بالأعمال، فبالنبى ﷺ أولى، لأنه افضل المخلوقات، و الأعمال منها، و الله اعظم حباً له ﷺ من الأعمال و غيرها.

و ليت شعرى ما المانع من ذلك؟ و اللفظ لا يفيد شيئاً أكثر من ان للنبى ﷺ قدراً عند الله تعالى، و المتوسل لا يريد غير هذا المعنى، و من ينكر قدره عند الله فهو كافر كما قلنا، و لو كنا مثلهم نأخذ بالظنة و نسارع الى تكفير المسلمين لأمكننا ان نقول لهم: إن من لا يعرف قدر النبى ﷺ أولى بالاشراك ممن عرفه، و من استباح دماء المسلمين اقرب الى الضلال ممن استبرأ لدينه و عرضه.

و بعد فمسألة التوسل تدور على عظمة المسؤول به و محبته، فالسؤال بالنبى إنما هو لعظمته عند الله او لمحبة إياه، و ذلك مما لا شك فيه، على ان التوسل بالأعمال متفق عليه منا و منهم، فلماذا لا نقول ان من يتوسل بالأنبياء او الصالحين هو متوسل بأعمالهم التى يحبها الله تعالى؟ و قد ورد بها حديث اصحاب الغار فيكون من محل الاتفاق، و لا شك ان المتوسل بالصالحين إنما يتوسل بهم من حيث انهم صالحون فيرجع الأمر الى الأعمال الصالحة المتفق على جواز التوسل بها كما قلنا فى صدر المقالة.

يوسف الدجوى من هيئة كبار العلماء

التوسل والاستغاثة

لا تزال الرسائل واردة علينا بشأن التوسل طلباً للتوضيح والاسهاب، و قد ذكر بعض مرسلينا ان من الناس من يكفر المتوسلين برسول الله ﷺ الذي ستوسل به جميعاً يوم القيامة على ما نطقت به الأحاديث الصحيحة، و لو قالوا ان فى المسألة تفصيلاً أو ان بعض العبارات التى يقولها المتوسلون أو الزائرون يبغي التحاشى عنها و تعليمهم ما يصح ان يقولوه فى توسلهم أو عند زيارتهم، لقبلنا منهم ذلك و شكرناهم عليه، ولكنهم افراطوا كل الافراط فرأينا ان نفيض القول فى ذلك، فلعلنا بزيادة التقرير و التكرير نزيل تلك العقيدة التى هى اخطر شىء على الاسلام و المسلمين، و لنجعل الكلام معهم فى مقامين حتى نفهمهم بالمعقول و المنقول فنقول:

الكلام معهم من جهة الدليل العقلى و ما نضطر إليه من الدليل النقلى: قبل الخوض فى الموضوع نشترط عليهم ان يصبروا صبر المرتاضين بصناعة المنطق العارفين بقوانين المناظرة، فلا يخرجوا عن الفرض الذى نفرضه حتى نتم الكلام فيه، و أن يعرفوا موضوع البحث فلا ينتقلوا عنه الى غيره و سنفرض الفروض كلها ثم نبطلها واحداً واحداً، و لينظروا حتى لا يختلط المعقول بالمنقول و لا المنقول بالمعقول و سنوفى كلاً حقه ان شاء الله تعالى و عسى ان لا يكونوا بعد ذلك ممن يسلم المقدمات و ينازع فى النتيجة فنقول:

هؤلاء إن كانوا يمنعون التوسل و الاستغاثة و يجعلونها شركاً من حيث انها توسل و استغاثة، فاستغاثة المظلوم بمن يرفع ظلمه إذا شرك، و استغاثة الرجل بمن يعينه فى بعض شؤونه شرك، و استغاثة الملك بجيشه فى الحروب شرك، و استغاثة الجيش بالملك فيما يصلح امره شرك، بل نقول يلزمهم على هذا



الفرض ان طلب المعونة من ارباب الحرف و الصنائع التى لا غنى للناس عنها شرك، و طلب المريض للطبيب شرك، بل الحرف و الصنائع التى لا غنى للناس عنها شرك، و طلب المريض للطبيب شرك، بل يلزم بناء على تلك الكليات التى تقتضيها الحيثية ان استغاثه الرجل الاسرائيلى بسيدنا موسى عليه الصلاة و السلام و اجابته إياه كما قال تعالى: ﴿فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾، شرك، الى غير ذلك مما لا يقول به عاقل فضلاً عن فاضل.

هذا كله إن كانوا يقولون إنها شرك من حيث انها استغاثه بغير الله تعالى كما فرضنا، فان قالو إن الاستغاثه و التوسل بالأموات شرك دون الأحياء، قلنا لهم: لا معنى لهذا بعد ان سلمتم ان الاستغاثه بغير الله من الأحياء ليست بشرك، و بعد ما ورد به القرآن و وقع عليه الاجماع فى كل زمان و مكان، و لا معنى لأن يكون طلب الفعل من غير الله شركاً تارة و غير شرك تارة اخرى، فان فيه نسبة الفعل لغير الله على كل حال، و ان قالوا إننا لا نعتقد التأثير الذاتى للحى، فان وجد ذلك الاعتقاد فيه كان شركاً و الا فلا، قلنا: فلا فرق إذاً بين الأحياء و الأموات فتفرقتكم بين الحى و الميت تحكم لا دليل عليه من العقل و لا من النقل.

فلو استظهرتم بالثقلين على اثباتها عن السلف الذين جعلتموهم مجنأً لاهوائكم الفاسدة لم تستطيعوا فضلاً عن اثباتها عن النبى ﷺ فضلاً عن اثباتها عن كتاب الله تعالى، و ان كان مناط المنع هو تلك السببية الظاهرة التى تفهم من ظواهر الألفاظ، و جب ان يكون ذلك كله شركاً، حتى طلب الرجل من اخيه ان يعينه فى الحمل على دابته او بناء داره أو حفر نهره الى غير ذلك كما اوضحنا فى

الفرض الأول، فان قالوا إننا ننسب تلك الأفعال و التأثيرات الى الأحياء معتقدين ان الخلق و الایجاد ليس الا الله تعالى و ان الحى ليس له الا الكسب.

قلنا كذلك من يطلب من الأموات او يتوسل بهم، و القرآنية فيها واحدة و هو ايمانه بان الله بيده ملكوت السموات و الأرض و اليه يرجع الامر كله و ان ماشاء كان و ما لم يشأ لم يكن و انه لا خالق غيره و لا موجد سواه، و ان كان سر المنع عندهم هو ان الميت لا يقدر على شىء مما طلب منه فنقول لهم: اولاً لا يلزم من ذلك ان يكون الطلب شركاً بل عبثاً فقط، و الاستغاثة بالأحياء اقرب الى الشرك منه بالأموات، لانها اقرب الى اعتقاد تأثيرهم فى الاعطاء و المنع بمقتضى الحس و المشاهدة لولا نور الايمان و ساطع البرهان.

ثانياً - نقول لهم ما معنى قولكم إن الميت لا يقدر على شىء و ما سره و باطنه عندهم، إن كان ذلك لكونكم تعتقدون ان الميت صار تراباً جسماً و روحاً، فما اضلكم فى دينكم و ما اجهلكم بما ورد عن نبيكم بل عن ربكم من ثبوت حياة الأرواح و بقائها بعد مفارقة الاجسام، و لو كانت أرواح الكفار، فمناداة النبي ﷺ لرؤساء قريش فى بدر: «يا عمرو بن هشام و يا عتبة بن ربيعة و يا فلان بن فلان إنا وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً فهل وجدتم ما وعد ربكم^١».

ف قيل له ﷺ قوماً جيفوا فقال: «ما انتم بأسمع لما اقول منهم^٢» فى السنة اشهر من نار على علم، و مناداته ﷺ لاهل القبور و مخاطبته لهم فيها كذلك، و عذاب القبر و نعيمه مما تواتر فى الشريعة الاسلامية، قرآناً و سنة، و اثبات المجيء الى الأرواح الى غير ذلك من الأدلة الكثيرة التى جاء بها الاسلام و اثبتتها الفلسفة قديماً و حديثاً.

١ . صحيح البخارى، ج ٥، ص ٨

٢ . المصدر نفسه

و لنقتصر هنا على هذا السؤال: أيعتقدون ان الشهداء احياء عند ربهم كما نطق القرآن بذلك أم لا؟ فان لم يعتقدوا فلا كلام لنا معهم، لأنهم كذبوا القرآن حيث يقول: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾، ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾، وإن اعتقدوا ذلك فنقول لهم:

إن الأنبياء وكثيراً من صالحى المسلمين الذين ليسوا بشهداء كأكابر الصحابة افضل من الشهداء بلا شك، فاذا ثبتت الحياة للشهداء فثبوتها لمن هو افضل منهم اولى، على ان حياة الأنبياء مصرح بها فى الأحاديث الصحيحة. وقد رأى ﷺ موسى عليه الصلاة والسلام يصلى فى قبره، وراه فى السماء السادسة وأمره بالرجوع الى ربه، و طلب التخفيف لما فرض الله عليه و على امته خمسين صلاة فى اليوم والليلة مراراً حتى صارت خمساً. و رأى فى تلك الليلة ايضاً آدم و ابراهيم و يحيى و عيسى و يوسف و هارون عليهم الصلاة والسلام فهذا كله يثبت حياة الأرواح و انه لا شك فيها. فاذاً نقول حيث ثبتت حياة الأرواح بالأدلة القطعية التى قدمنا بعضها فلا يسعنا إلا إثبات خصائصها، فان ثبوت الملزوم يوجب ثبوت اللازم كما ان نفى اللازم يوجب نفى الملزوم كما هو معروف.

و أى مانع من الاستغائة بها و الاستمداد منها كما يستعين الرجل بالملائكة فى قضاء حوائجه، او كما يستعين الرجل بالرجل، و انت بالروح لا بالجسم انسان، و تصرفات الأرواح على نحو تصرفات الملائكة لا تحتاج الى مماسة و لا آلة فليست على نحو ما يعرف من قوانين التصرفات عندنا فانها من عالم آخر:

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾^١ وماذا يفهمون من تصرف
الملائكة او الجن فى هذا العالم؟

ولا شك ان الأرواح لها من الإطلاق والحرية ما يمكنها من إجابة من
ينادياها وإغاثة من يستغيث بها كالأحياء سواء بسواء، بل اشد واعظم.
وقد ذكرنا لك فيما سبق عن ابن القيم ان الأرواح القوية كروح ابنى بكر و
عمر ربما هزمت جيشاً الى آخر ما ذكرناه، فان كانوا لا يعرفون الا المحسوسات
ولا يعرفون إلا بالمشاهدات فما اجدرهم ان يسموا طبيعيين لا مؤمنين، على
اننا ننزل معهم ونسلم لهم ان الأرواح بعد مفارقة الأجساد لا تستطيع ان تعمل
شيئاً، ولكن نقول لهم:

إذا فرضنا ذلك و سلمناه جدلاً فلنا ان نقرر انه ليست مساعدة الأنبياء و
الأولياء للمستغيثين بهم من باب تصرف الأرواح فى هذا العالم على نحو ما
قدمنا، بل مساعدتهم لمن يزورهم او يستغيث بهم بالدعاء لهم كما يدعو الرجل
الصالح لغيره، فيكون من دعاء الفاضل للمفضول او على الأقل من دعاء الأخ
لأخيه، وقد علمت انهم احياء يشعرون و يحسون و يعلمون، بل الشعور اتم و
العلم اعم بعد مفارقة الجسد لزوال الحجب الترابية و عدم منازعات الشهوات
البشرية.

وقد جاء فى الحديث: ان اعمالنا تعرض عليه ﷺ فان وجد خيراً حمد الله
تعالى وإن وجد غير ذلك استغفر لنا.

ولنا ان نقول ان المستغاث به و المطلوب منه الاغاثة هو الله تعالى، ولكن
السائل يسأل متوسلاً الى الله بالنبي او الولى فى قضاء حاجته، فالله هو الفاعل
و السائل سألته تعالى ببعض المقربين لديه الاكرمين عليه فإنه يقول:



انا من محبيه (او محسوبيه) فارحنى لأجله، وسيرحم الله كثيراً من الناس يوم القيامة لأجل النبي ﷺ وغيره من الأنبياء والأولياء والعلماء بالشفاعة. وبالجملة فأكرام الله لبعض احباب نبيه لأجل نبيه بل بعض العباد لبعض امر معروف غير مجهول، فمن ذلك الذين يصلون على الميت و يطلبون من الله ان يكرمه و يعفو عنه لأجلهم بقولهم: وقد جئناك شفعاء فشفعنا فيه، و من ذلك ايضاً إكرام الغلامين اليتيمين باستخراج الكنز من تحت جدارهما لصالح ابيهما. و من ذلك ايضاً إلحاق الذرية الناقصين فى الأعمال بدرجات آبائهم الكاملين فيها.

و المقصود من ذلك كله اثبات ان الله يرحم بعض العباد ببعض على ان توجه الانسان الى النبي او الولي و التجاهه اليه تحس به روح النبي و الولي تمام الاحساس و هو كريم ذو وجاهة عند الله تعالى.

و قد قال تعالى فى كلمه موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا﴾^١ و قال تعالى فى عيسى عليه الصلاة والسلام: ﴿وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾^٢، فتعنى تلك الروح بذلك المتجسّد اشدّ الاعتناء فى تسديده و تأييده و الدعاء له هى و الملائكة الذين يجلونها و يحبون مسرتها و رضاها.

و الأنبياء و الأولياء محبوبون للملائكة بدليل قوله ﷺ: «إن الله إذا أحب عبداً نادى جبريل فى السماء إن الله يحب فلاناً فأحبه»^٣ الى آخر الحديث و ان الملائكة عليهم الصلاة والسلام لتقول للذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا: ﴿نَحْنُ

١ . الاحزاب: ٦٩

٢ . آل عمران: ٤٥

٣ . صحيح البخارى، ج ٨، ص ١٩٥

أُولِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ۖ، كما نص على ذلك القرآن الشريف، و ذلك سرّ التوجه الى الأولياء و زيارتهم لتنبه ارواحهم لحال الزائر و تلتفت الى معونته بما اعطاهم الله تعالى من الخصائص، كما تنفع اخاك بما اعطاك الله من قوة او وجهة او مكانة او ثروة او اعوان او انصار الى آخره، و ان الانسان هو هو فى الدنيا و الآخرة من حيث روحه التى هى باقية فى العالمين، و ليس الانسان إنساناً الا بها كما شرحنا و الأمر جلى، (و لكنها الاهواء عمت فأعمت). و لئرجىء تميم المقام الثانى، فربما طال الكلام فيه لعدد آخر إن شاء الله تعالى.

و الخلاصة: ان المستغيث لا يكفر الا إذا اعتقد الخلق و الایجاد لغير الله تعالى، و التفرقة بين الحى و الميت لا معنى لها، فانه ان اعتقد الایجاد لغير الله كفر، على خلاف للمعتزلة فى خلق الأفعال ان اعتقد التسبب و الاكتساب لم يكفر، و انت تعلم ان غاية ما يعتقد الناس فى الأموات هو انهم متسبيون و مكتسبون كالأحياء، لا انهم خالقون موجدون كالاله، إذ لا يعقل ان يعتقد فيهم الناس اكثر من الأحياء و هم لا يعتقدون فى الأحياء الا الكسب و التسبب، فاذا كان هناك غلط فليكن فى اعتقاد التسبب و الاكتساب لأن هذا هو نهاية ما يعتقد المؤمن فى المخلوق كما قلنا و الا لم يكن مؤمناً، و الغلط فى ذلك ليس كفراً و لا شركاً، و لا نزال نكرر على مسامعك انه لا يعقل ان يعتقد فى الميت اكثر مما يعتقد فى الحى، فيثبت الأفعال للحى على سبيل التسبب و يشبها للميت على سبيل التأثير الذاتى و الایجاد الحقيقى، فانه لا شك ان هذا مما لا يعقل.

فعاية امر هذا المستغيث بالميت بعد كل تنزل ان يكون كمن يطلب العون من المقعد غير عالم انه مقعد، و من يستطيع ان يقول ان ذلك شرك؟، على ان



التسبب مقدور للميت و في امكانه ان يكتسبه كالحى بالدعاء لنا، فان الأرواح تدعو لأقاربها كما في الحديث الشريف إذا بلغهم عنهم ما يسوءهم فيقولون: (اللهم راجع بهم و لا تمتهم حتى تهديهم) بل الأرواح يمكنها المعاونة بنفسها كالاحياء، و يمكنها ان تلهمك او ترشدك كالملائكة الى غير ذلك على ما شرحناه، و كثيراً ما انتفع الناس برؤيا الأرواح في المنام و لعلنا نعود اليه.

يوسف الدجوى من هيئة كبار العلماء

التوسل و الاستغاثة

جاءنا خطاب مطول بامضاء: (مسلم بمكة)، اطال فيه صاحبه و اعاد و ابدى و اكثر و كرر ظناً منه انه اتى بالقواصم، و قد الح في طلب الاجابة حتى قال في آخره: (يافضيلة الشيخ أرجوك و اناشدك الله الذى لا اله الا هو إلا ما حققت هذا الموضوع و انصفت فيه).

و نحن نلخص ما جاء فيه من الأسئلة معرضين عما فيها من غمز مشوب بأدب و تعريض نساخه فيه فنقول و بالله التوفيق:

س - هل جاء فى السنة ان الرسول ﷺ علّم الناس ان يسألوا الصالحين من الأموات و يطلبوا منهم الدعاء؟ ارجو ان تذكروا ولو حديثاً واحداً.
الجواب: و نحن نقلب عليه السؤال اولاً فتقول: هل جاء فى السنة ان الرسول ﷺ نهى الناس عن ان يسألوا الصالحين و يطلبوا منهم الدعاء؟ ارجو ان تذكر لنا ولو حديثاً واحداً.

و ثانياً نقول له: إن جواز الأشياء لا يتوقف على ورود الأمر بها بل على عدم النهى عنها كما هو معروف و مقرر فى علم الاصول، فكل ما لم يرد فيه نص بالخطر فهو مباح.



و قد علّمنا النبي ﷺ في سنته الصحيحة ان ما أمرنا به فعلناه و لم نتركه و ما نهى عنه اجتنبناه و لم نفعله و ما سكت عنه فهو عفو.

فهذه هي قواعد العلم الذي يعرفه العلماء.

و أما شبهة الموت فهي واهية لأنكم فيها بين أمرين:

إما ان تنكروا إدراك الأموات و علمهم و دعاءهم و سماعهم، و إما ان تقرّوا بذلك. فان انكرتموه ملأنا لكم الدنيا أدلة و براهين على ثبوت ذلك لهم مثل دعاء آدم و ابراهيم و غيرهما من الانبياء عليهم الصلاة و السلام لنبينا ﷺ ليلة المعراج كما في الصحيحين و غيرهما، و كما في حديث: «تعرض على اعمالكم فان وجدت خيراً حمدت الله و إن وجدت غير ذلك استغفرت لكم» و كما في حديث عرض اعمال الأحياء على الأموات و دعائهم لهم.

و قد ذكره ابن تيمية نفسه في فتاويه و اعترف به ابن القيم كل الاعتراف و قرره اتم التقرير.

و من محاسن المصادفات في هذا ما يقرره الأوربيون الآن مما يوافق ذلك، و قد قرره قبلهم بعشرات القرون الفلاسفة الأقدمون مثل افلاطون و غيره من الفلاسفة، فالمسألة متفق عليها بين علماء الدين و علماء الدنيا، او نقول بين المسلمين و غير المسلمين، او نقول بين اهل الأثر و النقل، و بين اهل الفلسفة و العقل، أما إذا اعترف الوهابيون بأن للأموات إدراكاً و علماً و سماعاً و انهم يدعون و يردون السلام الى غير ذلك، كما ورد في السنة ثم منعوا طلب ذلك منهم كانوا متناقضين، او نقول كانوا ممن يسلم بالمقدمات و ينازع في النتيجة، او ممن يقطع اللوازم عن ملزوماتها و هو مما لا يقول به عاقل فضلاً عن فاضل، على اننا ذكرنا في ذلك ما يقطع الشغب من اصله و المراء من أسه، و ذلك هو



الحديث الصحيح الذى رويناه عن عثمان بن حنيف فى التوسل به فى حياته عليه السلام و بعد مماته وقد قال فيه:

يا محمد: اشفع لى عند ربك، و لا معنى للشفاعة إلا الدعاء الذى يكون منه عليه السلام.

و فى الحديث الصحيح: اللهم إنى أسألك بحق السائلين عليك، و فى حديث آخر: بحق نبيك و الأنبياء قبله، فالتوسل بالصالحين و الدعاء ثابت و واقع.

و قد قلنا فى بعض ما كتبناه: لا معنى لكون هذا شركاً - كما يقوله الوهابيون - ، فان الحى إذا طلب من الميت الذى هو حى بروحه متمتع بلوازم الحياة و خصائصها فانما يطلب منه على سبيل التسبب و الاكتساب لا على سبيل الخلق و اليجاد، لأنه ليس من المعقول ان يرفعه عن رتبة الحى، و هو إذا طلب من الحى فانما يطلب منه على هذا الوجه لا على جهة الخلق و اليجاد، و الطلب من المخلوق على سبيل التسبب ليس شركاً و لا كفراً، فلا معنى لتكفير المسلمين بذلك.

و لو فرضنا ان الميت لا عمل له، فان خطأ المنادى او المستغيث على هذا الفرض انما هو فى اعتقاد السببية لا الالهية، و اعتقاد السببية فى غير الله ليس هو اعتقاد الالهية كما يظنه الجاهلون، و قد عرفت مما قدمناه انه ليس غلطاً ايضاً و انما الغالطون هم الوهابيون، و ان كان التوسل بمنزلته عند الله فالأمر واضح، لأن الموت لا يغير المنزلة عند الله تعالى.

١ . سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٥٦

٢ . المعجم الكبير، ج ٢٤، ص ٣٥٢



س: هل الرسول ﷺ اهل نوعاً من التوسل الى الله تعالى او ترك شيئاً مما يقرب الى الله تعالى؟

ج: لم يهمل الرسول ﷺ شيئاً مما يقرب الله تعالى، ولا ترك نوعاً من انواع التوسل.

وقد علمنا التوسل في حديث عثمان بن حنيف المتقدم، بل توسل هو بحقه وحق الانبياء قبله، وعرفنا ان آدم عليه الصلاة والسلام توسل به قبل وجوده، وقد بين ذلك كله في الأعداد السابقة وبعده، فهاذا عسى ان يدل ذلك للسائل، فلو فرضنا ان الرسول ﷺ لم يتوسل بالصالحين لأمكن ان يقال ان مقامه ارفع من كل مقام، على انه ﷺ كان غريقاً في العبودية، وكان اعلم خلق الله باطلاق الربوبية وسعتها وبأن الكل عبيدها وتحت قهرها وليس هناك إلا فضلها الواسع وكرمها الشامل، وانه لا بد من ظهور ذل العبودية على كل احد، وذلك من تعظيم الربوبية، ويعلم ﷺ ان عبيد السيد المطلق لهم منازل عنده، وان لكل منهم مزية لديه، وان المقتضى لعطائه تعالى انها هو العبودية له عز وجل، فلا بد ان يكون بينهم ارتباط العبيد وتبادل المنافع، وعلى هذا قام بناء الكون، كان ﷺ اعرف الناس بذلك كله، فطلب الدعاء من عمر وأمر عمر ان يطلب الدعاء من اويس القرني، وسأل الله تعالى بحق الأنبياء قبله كما في حديث فاطمة بنت اسد، وأمرنا ان نتوسل به إذا عرضت لنا حاجة الى الله تعالى، فقال لذلك الأعمى: «فان كان لك حاجة فمثل ذلك»^١ وقد فعلها الرجل الذي كان يتردد على عثمان بن عفان في خلافته، وقد بينا ذلك اتم بيان، على اننا نريد منكم ان لا تكفروا المسلمين بمثل هذا العمل الذي لا شيء فيه، و نكتفي منكم ان تقولوا إنه مباح او خلاف الأولى او مكروه (إذا اردتم).



و لو قلمت ذلك لاحتملناه منكم و ان كان غير صحيح، ولكن قومك يا حضرة السائل الذى يظن منه انه منصف و غير متعصب يعملون على خلاف ذلك.

س: هل ثبت ما يروى عنه ﷺ: «ما تركت شيئاً يقربكم الى الله إلا بينته لكم؟»^١ و اذا كان ثابتاً فهل الطلب من الأموات ان يدعوا للأحياء مما قاله الرسول ﷺ و أمر به و فعله أم لا؟

ج: نعم! ثبت ان رسول الله ﷺ قال ذلك، و دعاء الأموات داخل فى دعاء الأخ لأخيه الذى لا يمكنكم ان تمنعوه، و قد عرفنا السنة الصحيحة انه لا فرق بين الحى و الميت فى ذلك، و ان الميت يدعو كما يدعو الحى على ما سبق، فان الموت ليس فناءً او عدماً كما يظنه الجاهلون و انها هو انتقال من دار الى دار:

لا تظنوا الموت موتاً إنه حياة و هو غايات المنى
لا ترعكم هجمة الموت فيما هو إلا نقلة من هاهنا

و لا نزال نكرر انه قد دعا آدم عليه الصلاة و السلام و غيره من الأنبياء لنبينا ﷺ و ان النبى ﷺ يدعو لأمته فى البرزخ، بل آباؤنا يدعون لنا على ما عرفت و تعرف، على اننا نكتفى منكم ان تقولوا انه مباح لا قرينة او على الأقل لا تكفروا به المسلمين، كما فعل إمامكم محمد بن عبد الوهاب على ما فى الهدية السنية و غيرها.

و قد قلنا فيما كتبناه فى العدد الثالث من هذه السنة انه لا وجه لذلك، و لو قلنا إن الميت لا يمكنه ان يدعو او يفعل شيئاً فان الغلط على هذا الفرض يكون غلطاً فى اعتقاد التسبب لا الالهية و لا نزال نكرر ان معتقد السببية فى المخلوقات لا وجه لتكفيره و لا معنى له، فان من يجعل غير السبب سبباً يكون جاهلاً لا كافراً، و يكفى هذا.

١ . صحيح البخارى، ج ٧، ص ١٥٧، بلفظ: «لا تسألوني اليوم عن شئ الا بينته لكم»

س: هل بين الرسول ﷺ ما أمر به من الوسيلة في آية المائدة عملاً بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ الآية أم لا؟

ج: هذا السؤال غير محرر و تقويمه هكذا: هل بين الرسول ﷺ الوسيلة التي أمر بها المؤمنون في سورة المائدة؟) فان الأمور بالوسيلة في هذه السورة مباشرة هم المؤمنون لا الرسول ﷺ وحده.

وان قلنا إنه ﷺ يدخل في عموم خطابها.

و قوله في تمام سؤاله: (عملاً بقوله تعالى): ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ جهل و تهويز، فان الأمر و الخطاب في هذه الآية خاص بالرسول ﷺ في تبليغه رسالة الله و وحيه الى جميع الخلق، فهو حشو و تكرار لأنه ﷺ قد بلغ ما أمرت به امته من الوسيلة و بينها في سنته بياناً شافياً.

قالت عائشة رضي الله عنها: من حدثك ان رسول الله ﷺ كتم شيئاً مما انزل إليه فقد كذب ثم قرأت: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ الآية - اخرجاه في الصحيحين^١ - .

فالوسيلة واضحة المعنى ظاهرة الدلالة، و القرآن عربي نزل بلغة العرب، و لا وجه لقصركم إياها على نوع خاص فانه بلا دليل، على انه لا داعي لذلك كله فقد ثبت التوسل مصرحاً به في حديث عثمان بن حنيف وغيره، و قد جاء في آخر الحديث المذكور: «فان كان له حاجة فمثل ذلك» و قد عمل به في زمان عثمان بن عفان رضي الله عنه، كما بيناه فيما سبق من الاعداد.

س: هل يلزم من عدم دعاء الأموات و مخاطبتهم بغير المشروع إنكار كرامتهم؟ و اذا قلتم بالتلازم فبينوا لنا وجهه بالبرهان، و اذكروا لنا عن الصحابة و التابعين و الأئمة المتبوعين من قال بجواز هذا النوع من التوسل.

١ . المائدة: ٦٧

٢ . صحيح البخارى، ج ٥، ص ١٨٨

ج: نعم: من كان مثلکم ينکر وجاهة الأنبياء و الصالحين عند الله تعالى يجب ان ينکر کرامات الأموات، فانه اذا لم يكن لهم وجاهة عند الله تعالى، ولا يمكنهم ان يدعوا لنا ولا تستطيع أرواحهم ان تفعل شيئاً كما هو اعتقادکم، فأى کرامة تكون لهم بعد ذلك؟ وما معنى إثباتکم إياها وقد نفيتم عنهم كل عمل؟ وكفرتم المتوسل الى الله تعالى بجاههم، فأى شىء يبقى بعد ذلك؟

و أما طلبکم منا ذکر من جوز ذلك من الصحابة و التابعين و الأئمة المتبوعين فنقول: إن الأمة كلها قبل ابن تيمية و بعده على هذا الجواز، و نتحداکم فنقلب السؤال علیکم فنقول.

هل يمكنکم ان تذكروا لنا عن الصحابة و التابعين و الأئمة المتبوعين من منع ذلك النوع من التوسل و قال انه شرك؟ أليست المذاهب كلها مجمعة على توسل الزائرين لقبر النبی ﷺ به ﷺ؟ و قد ذكرنا لکم نص الحنابلة فى ذلك و كذلك جميع الأئمة، و لا سلف و لا سند لکم فيما تقولون بل جميع العلماء يصرحون بأن ذلك مطلوب من كل زائر لا جائز فقط فهذا هو الاجماع، و قد مر من الأدلة العقلية و النقلية ما يكفى و يشفى، ثم نقول لکم ألم يعترف ابن القيم بأن الروح القوية لها من الأعمال بعد الموت ما لا تستطيعه حالة حياتها فى الدنيا؟

و قد وصل الأمر الى أنتمکم انفسهم، فأنتم فى اثبات کرامات الأولياء و غيرها متناقضون تارة مع الهوى و تارة مع الحق.

و یرحم الله من قال: المبطل لا بد أن يتناقض شاء أم أبى، و اما تضليلنا أياکم فانها هو لسلوککم نهج اسلافکم الحرورين کلاب النار بتکفيرکم المسلمين و استباحة دمائهم و اموالهم.

وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ في ذمهم، ولو قلتم ان الأولى ان يرجع الناس في كل امورهم الى الله تعالى بلا واسطة، او قلتم ان هناك مقاماً تسقط فيه الأسباب و الوسائط، كما قال ابراهيم عليه الصلاة و السلام لجبريل عليه الصلاة و السلام، «أما إليك فلا»^١ عندما قال له «ألك حاجة» لو قلتم ذلك و سلكتم هذا المسلك لم ننكر عليكم و لم نشدد في مناقشتكم.

و لو كان لكم رأى في المسألة غير التكفير لقلنا مجتهدون ظنوا ظناً و الى الله امرهم و كم مجتهد أخطأ، ولكن اولئك الذين اخطأوا لم يقدسو انفسهم هذا التقديس و لم يحملوا الناس على رأيهم بالسيف لأنهم يجوزون ان يكون الحق في جانب غيرهم و يعلمون ما جاء عن الرسول ﷺ من ان «سباب المسلم فسوق و قتاله كفر»^٢ و ان من قال لأخيه المسلم: «يا كافر ان كان كما قال و الا رجعت عليه»^٣، و لم يرض الامام مالك من المنصور العباسي ان يحمل الناس على الموطأ و هو هو عند مالك، و لا من الرشيد ايضاً ان يلزم الناس بها فيه احتراماً للأمة و علمائها و اتهاماً لنفسه، شأن أئمة الهدى و ورثة الرسول ﷺ، و الجاهل لا يعرف غير تعظيم نفسه، و العالم لا يعرف غير تعظيم ربه و من تعظيم الله تعظيم من عظمة الله تعالى ﴿وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾^٤.

ثم قال السائل: لا يمكننا ان نسيغ توجه المسلم العارف بربه الأنس بذكره الى عبد من عباده، انتقل من عالم الى آخر لا يعلم حاله فيه الا الله تعالى، يسأله و يخاطبه بعد ان كان متلذذاً بخطاب الله تعالى و مناجاته، و لا يخفى عليكم

١ . جامع البيان في تفسير القرآن، ج ١٧، ص ٥٩

٢ . صحيح البخارى، ج ١، ص ١٧

٣ . الجامع لاحكام القرآن، ج ١٦، ص ٣٢٨

٤ . الحج: ٣٢

حديث ام العلاء فى صحيح البخارى، و فيه: انها شهدت لمهاجرى و هو ابو السائب توفى عندها فقالت: اما شهادتى عليك لقد اكرمك الله) و ان الرسول ﷺ قال لها: «و ما يدريك ان الله اكرمه» الى غير ذلك من الأحاديث من امثاله، و كلها تدل على ان الأموات قد افضوا الى ما قدموا، و انه لا يجوز لنا ان نحكم لأحد حكماً جازماً بأنه من اهل الجنة او من اهل النار إلا ما ورد النص بأنهم من اهل الجنة او من اهل النار، كما ورد فى اهل بدر و بعض الصحابة كعكاشة ابن محصن.

و اقول إن حضرة السائل أدمج فى هذا الكلام الخطابى اشياء لا نتركها بل نناقشة الحساب فيها، اما التمويه بذكر توجه المسلم الى ربه و تلذذه بذكره فهو لذيق فى الأسع يكاد يأخذ بمجامع النفوس، ولكن هذا مقام تحقيق علمى لا ينفع فيه التمويه و لا تفيد فيه الخطابة.

و قد قلنا فيما سبق: لو كان رأيهم ان هذا هو مقام الكمال لم نتعرض له، ولكنهم كفروا المسلمين المتوسلين برسول الله ﷺ و الصالحين من امته، فأين هذا مما يقوله السائل؟ فان كان يريد ان الاشتغال بذكر الله تعالى و مناجاته أولى فليس الخلاف بيننا و بينه فى الأولوية، ولكن الناس درجات بعضها فوق بعض، فلا حرج على من يلتفت للأسباب و الوسائط، عالماً ان الله تعالى هو الأول و الآخر، فهو مد كل شىء و المفيض على كل شىء، و اليه يرجع الأمر كله، و لا على من ترك الأسباب ثقة بالمسبب فكان غريقاً فى قدرته ناظراً الى حكمته، فلا حرج على ذاك و لا على هذا.

و ان صح ان نقول إن بعضهم افضل من بعض، و هل ما ذكره السائل من حديث التلذذ و الانس الذى قطعه خطاب الأموات صحيح ام هو تمويه و

خيال؟ ولماذا لا يقول مثل ذلك فى الطلب من الأحياء؟ أليس الأنس بالله و
مناجاته خيراً من الطلب من الأحياء ايضاً؟ ولو كان المطلوب منه وزيراً او ملكاً
او خليفة) ام التفضيل الذى ذكره لا يتحقق إلا بين الطلب من الله تعالى و
الطلب من الأموات؟

و قد ادمج فى كلامه ما يلهج به كثير من الجهلة من ان الميت لا ندرى حاله
و لا مات عليه، وهو سوء ظن كبير بالمسلمين بل بالله تعالى.
فثلثت نظر السائل الى ان من عاش على شىء مات عليه كما فى الحديث
الشريف، فهذه هى سنة الله الغالبة، و ما عدا ذلك فشاذ لا يقاس عليه لحكمة
يعلمها هو.

ثم نقول: ان الامور فى هذا العالم مبنية على الظن حتى الامور الشرعية و
الأحكام الفقهية، و على هذا يجب ان نغسل أمواتنا و نكفنهم و نصلى عليهم و
ندفنهم فى مقابر المسلمين و نورث و رثتهم امواهم إلى غير ذلك، ولسنا على
اليقين الذى يريده السائل من امرهم: (ولكن ذلك اليقين لم يشترطه أحد) فعلينا
ان نعد من عاش فى حياته على خير و صلاح من اهل الخير و الصلاح بعد
موته، و لا يجوز لنا غير ذلك اتباعاً لتلك الوسوس التى ما أنزل الله تعالى بها
من سلطان.

وليت شعرى، هل إذا رمينا احدهم بأن اباه لا ندرى ما حاله امسلم هو ام
كافر افيغضب ام لا؟ و هل يريد ان لا نعمل شيئاً الا على جزم و يقين، إذا تخطل
أمر هذا الوجود و تبطل أحكامه.

اما حديث عثمان بن مظعون الذى اشار اليه السائل، فالمراد منه انه ينبغى
الخوف من سعة التصريف الالهى و ان مرتبة العبودية لا تتخطى مقام الرجاء و
الضراعة.



و أم العلاء قد قطعت على الله تعالى انه مكرمه على سبيل الجزم فأخرجت ذلك مخرج الشهادة.

و أظن انها لو شهدت له بالدين و الصلاح لتغير جواب رسول الله ﷺ .
و قد قال فى آخر الحديث: و انى لأرجو له الخير، فهل يفرق السائل بين رجاء الخير و ظن الخير؟ و لماذا لم يذكر لنا ما اخرج به البخارى عن انس بن مالك رضي الله عنه؟

قال: مروا بجنائز فأتوا عليها خيراً فقال النبي ﷺ: وجبت، ثم مروا بأخرى فأتوا عليها شراً فقال: وجبت.

فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ما وجبت: قال: هذا أثنيتم عليه خيراً فوجبت له الجنة، و هذا أثنيتم عليه شراً فوجبت له النار، أنتم شهداء الله فى الأرض^١، او ما اخرج به عن عمر رضي الله عنه قال قال: رسول الله ﷺ: «أيما مسلم شهد له أربعة بخير ادخله الله الجنة» فقلنا: و ثلاثة، قال: و ثلاثة، فقلنا: و اثنان قال: و اثنان ثم لم نسأله عن الواحد^٢، او ما اخرج به ايضا من قوله ﷺ فى شهداء احد: «انا شهيد على هؤلاء»^٣.

ثم نقول للوهابية جميعاً لماذا لم تذكروا او تؤمنوا بما اخرج به البخارى ايضا من قوله ﷺ: «و الله ما أخشى عليكم الشرك ولكن أخشى ان تُبَسِّطَ عليكم الدنيا فتنافسوها»^٤ الى آخره ما انتم الا منافئون مكذبون للذى لا ينطق عن

١ . صحيح البخارى، ج ٢، ص ١٠٠

٢ . المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٠١

٣ . المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٣

٤ . المصدر نفسه، ج ٥، ص ١٩، بلفظ: «ما الفقر أخشى عليكم ولكنى أخشى ان تبسط عليكم

الهوى فى قوله هذا بحكمكم على أمته ﷺ بالشرك الذى لا يخافه عليهم و استباحتمكم دماءهم و اموالهم.

و نقول له ايضا: يكفينا الظن و تحسين الظن بعامة المسلمين مطلوب شرعاً فكيف بالخاصة الصالحين منهم، و أما الجزم الذى تريده فلم يقله أحد من العلماء.

ثم قال السائل: و إن من المجازفة ان نزيد على حسن الظن فيمن لم يرد فيهم شهادة من المعصوم، و نحن نقول له: إن من المجازفة ان تسيء الظن بمن لم يرد فيهم ذم عن المعصوم، خصوصاً من ظهرت عليه علامات الخير و الصلاح او ظهرت له كرامات فى حياته و بعد مماته، و تجوز ان يكون قد تغير حاله هو من سوء الظن بالمسلمين بل بالله تعالى كما انه عقوب للآباء و الأجداد، و ما معنى الزيادة التى زدتها حضرتك، و ليس ذلك كله إلا أثراً لحسن الظن و مبنياً عليه.

ثم قال السائل: و كم اكون مسروراً جداً إذا عثرت لنا على نص صريح فى هذا النوع من الوسيلة.

و اقول: ذكرنا من الأدلة العقلية و النقلية الشئ الكثير و قد كان يكفيه حديث واحد على ما يقول.

و قد قلنا إن من يثبت الحياة و الادراك و العلم للأرواح ثم يمنع التوسل و الاستغاثة بها متناقض غاية التناقض قاطع للملزوم عن لوازمه، و قد ذكرنا إجماع الأئمة على التوسل به ﷺ عند زيارته و لو لم يكن فى الموضوع إلا حديث عثمان بن حنيف لكان كافياً شافياً، و على الجملة فقد أجمعت الشرائع كلها و الفلاسفة الأقدمون و الفلاسفة العصريون، او نقول المسلمون و الأوروبيون و الأمريكيون و الهندوس على إثبات الحياة و لوازمها للأرواح، و



على ان لها من الاطلاق وسعة التصرف ما لم يكن لها حال حياتها في هذا العالم، وهو عين ما قرره ابن القيم في كتاب الروح، اسأل الله تعالى أن يزيل عنا حجاب المادة وكثافة الطبيعة وظلمة الأشباح بمنه وكرمه.

الخاتمة

اسأل الله تبارك وتعالى حسنها

من المقطوع به في تاريخ الاسلام ان أول طوائف المبتدعة المخالفين في الاصول للصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين وللأمة الاسلامية جمعاء هم خوارج حروراء، ثم الرافضة ثم المعتزلة المؤسس مذهبهم عمرو بن عبيد المتزهد، ثم المجسمة المؤسس مذهبهم محمد بن كرام.

كل طائفة من هذه الطوائف تدعى انها على الحق و تكفر من خالفها

و كل طائفة من هذه الطوائف تدعى انها على الحق و غيرها على الباطل و تكفر كل من خالف رأيها، وهذه الطوائف وإن تباينت في الآراء متفقة على تكفير الامة الاسلامية، ويزيد الخوارج تكفير عثمان و علي و معاوية و جم غفير من الصحابة، ويزيد الرافضة تكفير جل الصحابة، و من المعلوم المقطوع به ايضا ان هذه الطوائف وإن كانت كثيرة في حد ذاتها فهي أقلية بالنسبة الى الأمة الاسلامية اهل الحق.

و حديث: «افترقت اليهود والنصارى على اثنتين و سبعين فرقة وستفترق امتي على ثلاث و سبعين فرقة كلها في النار الا ما أنا عليه و أصحابي» معجزة

من معجزاته عليه الصلاة والسلام، و دليل قاطع على نجاة اهل الحق لأنهم لا يكفرون اهل لا اله الا الله، و لأنهم السواد الأعظم و الجماعة الذين استفاضت الأحاديث عنه عليه الصلاة والسلام فى الحث على لزومها و التحذير من الشذوذ عنها و من شَذَّ شَذَّ فى النار، و لأنهم على سنته عليه الصلاة والسلام.

سنة النبي ﷺ حذرت اشد التحذير من تكفير و قتل اهل لا اله الا الله

و سنته عليه الصلاة والسلام حذرت اشد التحذير من تكفير و قتل اهل لا اله الا الله، كما فى حديث أسامة بن زيد و المقداد بن عمرو رضي الله عنهما فى الصحيحين^١ و غيرهما، و لأنهم على ما عليه اصحابه رضي الله عنهم و رضى عنهم، و اصحابه ما كانوا يكفرون اهل لا اله الا الله.

فقد سئل أمير المؤمنين على كرم الله وجهه و رضى عنه عن الخوارج الذين تواترت الأحاديث عنه عليه الصلاة والسلام فى ذمهم «اهم كفار يا أمير المؤمنين؟» فقال: «هم من الكفر فروا» ف قيل: «ما هم؟» فقال: «قوم أرادوا الآخرة فأخطأوا طريقها» و التابعون و اتباعهم و الأئمة المهتدون و اهل الحق قاطبة الى قيام الساعة لم يكونوا ولن يكونوا مكفرين لاهل لا اله الا الله.

كلام عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لأصحاب شوذب الخارجي

قال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لأصحاب شوذب الخارجي فى اثناء مناظرة بينهم و بينه: فاتقوا الله فانكم جهال تقبلون من الناس ما رد عليهم رسول الله ﷺ و تردون عليهم ما قبل، و يأمن عندكم من خاف عنده و يخاف عندكم من أمن عنده فانكم يخاف عندكم من يشهد ان لا اله الا الله و ان محمداً عبده و



رسوله و كان من فعل ذلك عند رسول الله صلى تعالى عليه و سلم آمناً و حقن دمه و ماله و أنتم تقتلونهم، و يأمن عندكم سائر اهل الأديان فتحرمون دماءهم و أموالهم اهـ.

و لا يوجد فى كتاب الله تعالى و لا فى سنة رسول ﷺ، تشبيه الله تعالى بخلقه و ما كان اصحابه ﷺ و رضى عنهم مشبهين و لا مجسمين، و التابعون أتباعهم و الأئمة المهتدون و اهل الحق قاطبة الى قيام الساعة لم يكونوا و لن يكونوا مشبهين و لا مجسمين.

و قد قضى اهل السنة و الجماعة على المعتزلة الذين هم افحل الطوائف المبتدعة فما جاء أوائل المائة السادسة الا و مذهبهم ما يحكى الا فى كتب اهل السنة الكلامية، كما قضوا على المجسمة فى وكرهم خراسان و بغداد.

مشبهة الحنابلة بدمشق يحاولون رفع راية التشبيه و يهيجون الأشرف على أذى ابن عبد السلام

و فى المائة السابعة استحوذ جماعة من مجسمة الحنابلة بدمشق على الأشرف الأيوبي فحاولو بواسطته رفع راية التشبيه و هيجوه على أذى الأشاعرة عموماً و على الامام العلامة عز الدين بن عبد السلام خصوصاً، فانبرى لهم الشافعية و المالكية و الحنفية و العلامة جمال الدين الحصري الحنفى فأسكتوا و أبعد شغبهم.

افحام الزملكانى ابن تيمية و امتناع هذا عن الاجابة عن الدعوى المقامة على فساد عقيدته

و فى أول المائة الثامنة أثار المفتن به احمد بن تيمية مذهب التشبيه برسالته

الحموية وغيرها فقام عليه علماء دمشق و عقد له مجلس ناظره فيه العلامة كمال الدين بن الزملكاني فأفحمه، فأظهر التوبة و قرر انه اشعرى العقيدة ثم فى سنة خمس و ثمانمائة حمل الى القاهرة و أحضر مجلس القاضى زين الدين بن مخلوف المالكى ليحيب على دعوى أقيمت عليه عنده بفساد عقيدته، فشرع يعظ اهل المجلس، فقالوا له: هذا كلام نعرفه، اجب عن الدعوى التى اقيمت عليك، فكرر الوعظ و لم يجب عن الدعوى، فحكم القضاة بسجنه حتى يجيب على الدعوى فلاذ و هو فى السجن بأكبر امراء السلطان ابن قلاوون سلا و غيره من الأمراء فاعتقدوا فيه و دافعوا عنه، وبقى سبع سنين متردداً بين القاهرة و الاسكندرية.

و فى سنة اثنتى عشرة و سبعمائة رجع الى دمشق و استمر يث عقائده الفاسدة فى تأليفه و بين من يثق بهم من العامة تحت ستار السلف و الأئمة... و ربما صرح ببعضها احياناً فيقوم عليه العلماء فيسكت.

ابن القيم نسخة من ابن تيمية و أمثلة من كتبه دالة على تجسيمه

و قد قاموا عليه آخر الأمر فى مسألة الزيارة فحبس بقلعة دمشق الى ان مات، و حيث حققت ان ابن القيم نسخة منه فلنذكر أمثلة من كتبه دالة على تجسيمه، و اعلق عليها:

قال فى أول زاد المعاد فى التفضيل بين السماء و الأرض: لو لم يكن للسماء فضل إلا قربها من الله لكفى.

و قال فى الجزء الرابع من بدائع الفوائد ص ٢٤ فى تفضيل السماء على الأرض ايضا ما نصه: قال المفضلون للسماء على الأرض: يكفى فى فضلها ان رب العالمين سبحانه فيها و أن عرشه و كرسيه فيها اهـ.

اقول: إن هذا الانسان يعتقد ما يعتقد المسلمون من ان السموات السبع و الكرسي و العرش اجرام، و ان نسبة السموات السبع الى الكرسي كحلقة ملقاة فى فلاة من الأرض كما فى الأثر، و ان نسبة السماوات السبع مع الكرسي الى العرش كحلقة ملقاة فى فلاة من الأرض.

و يعتقد ايضا ما أسسه شيخه الحرانى و دافع هو عنه دفاع مجنون من ان جميع ما فى القرآن و السنة من التشابه القابل للتأويل عند اهل الحق - هو حقيقة عنده لا مجاز فيه، و على ظاهره لا يسوغ تأويله.

طفر المشبهة فى التأويل ثلاث طفرات قبيحات

و المؤولون له كالأشاعرة و الماتريدية اقل ما يوسمون به عندهم انهم مبتدعة، قعد هذه القاعدة للمفتونين به ثم نقضها فتقضوها معه بتأويل ما يمكنهم تأويله من ظواهر الكتاب و السنة بما يوافق هواهم، و هو جهة العلو لله تبارك و تعالى فى زعمهم، و تفويض ما لم يمكنهم تأويله من الظواهر المضادة لجهة العلو المزعوم لله تبارك و تعالى، فمما أولوه فطفروا فى تأويله ثلاث طفرات قبيحات قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾^١، بأن (من) معناه الله، و (فى) بمعنى على، و (السما) معناه العرش، يعنى أأمنتم الله الجالس على العرش، و أولوا: ﴿اِسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾^٢ بجلس عليه، و بذاته، و حقيقته، فلو استظهروا بالثقلين معاً على إثبات واحد من هذه التأويلات الفاسدة عن السلف الصالح الذين اتخذوهم غرضاً لا هوائهم لم يستطيعوا فضلاً عن إثباته عن النبي ﷺ فضلاً عن إثباته من كتاب الله تعالى.

١. الملك: ١٦.

٢. الاعراف: ٥٤.

المشبهة ينزبون المنزهين لله تبارك وتعالى بالجهمية و المعطلة

و أولوا: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾^١ و ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾^٢ بفوقه حقيقة، و فوضوا في ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ سَيِّئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ﴾^٣ و ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾^٤ و ﴿فَأَنَّا هُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾^٥ و ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾^٦ و «وإذا قام أحدكم في صلاته فلا يبصقن في قبلته فان ربه بينه وبين الجدار»^٧ و نحوها فهم مؤولون مفوضون، و التأويل مباح لهم محذور على غيرهم، و مع هذا الخط ينزبون المنزهين لله تبارك وتعالى عن مشابهة الحوادث بالجهمية و المعطلة، سبحانه واهب العقول.

إذا تقرر هذا فهاؤه هذا لا يمكن تربيعة على جعل السماء اجراماً، و لا على جعلها فضاء، أما على جعلها اجراماً فمن المحال ان يكون تعالى مظروفاً فيها و لا يكون جسماً، و من المحال ايضاً ان يكون مظروفاً فيها كلها و إن جاز عليها الخرق و الالتئام.

و من اللازم على هذا ان يكون جسمه اصغر من كل واحدة منها، و من المحال ايضاً ان يكون الجسم الكبير و هو الكرسي مظروفاً فيها كلها و ان جاز عليها الخرق و الالتئام، و من المحال ان يكون مظروفاً في واحدة منها.

١ . الانعام: ١٨

٢ . النحل: ٥٠

٣ . النور: ٣٩

٤ . الفتح: ١٠

٥ . الحشر: ٢

٦ . الفجر: ٢٢

٧ . صحيح مسلم ج ٨، ص ٢٣٢، بلفظ: «فان أحدكم إذا قام يصلي فان الله تبارك و تعالى قبل وجهه فلا يبصقن قبل وجهه ولا عن يمينه ولبصق عن يساره تحت رجله اليسرى فان عجلت به بادرة فليقل بثوبه»



و كذلك من المحال دخول العرش الذى هو اكبر منها و من الكرسى فيها كلها، كما انه من المحال دخول العرش فى واحدة منها، و من المحال ايضاً دخوله مع الكرسى فيها كلها او فى واحدة منها، و جعل (فى) فى هرائه هذا كجعلها فى الآية الشريفة بمعنى على، باطل باثنى عشر وجهاً:
الأول: حقيقة (فى) الظرفية، و لا تصرف عنها الى معنى آخر إلا بدليل واضح.

الثانى: الآية الشريفة تحتل ثلاثة اوجه:

الوجه الأول: ءأمتم الذى فى السماء سلطانه و ملكه لأن السماء مسكن ملائكته تعالى و منها تنزل قضاياه و كتبه و أوامره و نواهيه، و لا إشكال على هذا الوجه مع كون الذى بمعنى الله، و (فى) على حقيقتها الظرفية و فيها تأويل واحد.

الوجه الثانى: ءأمتم عقاب الذى فى السماء، و الذى فى السماء هم الملائكة عليهم الصلاة و السلام، و إسناد العقاب اليهم لكونهم السبب المباشر فى غالب الحوادث التى عذب الله بها الأمم المكذبة لأنبيائها، و لا إشكال على هذا الوجه مع كون (فى) على حقيقتها، و فيها ايضاً تأويل واحد.

الوجه الثالث: ان العرب كانوا يعتقدون التشبيه و ان الله تبارك و تعالى فى السماء و ان الرحمة و العذاب ينزلان منه فليل لهم على حسب اعتقادهم: ءأمتم من تزعمون انه فى السماء، و هو جل و علا متعال عن المكان.

الثالث: (من) فى الآية اسم موصول مبهم يحتمل ان يطلق على الله تعالى كما يحتمل ان يطلق على الملائكة عليهم الصلاة و السلام.

الرابع: تصريحه فى هرائه بأن رب العالمين فيها.

الخامس: تصريحه بأن كرسيه فيها.

السادس: تصريحه بأن عرشه فيها.



السابع: تأول (فى) فى المواضع الثلاثة بعلى لا يصار إليه إلا بدليل.
الثامن: نلزمه بقاعدة شيخه و هى حمل الكلام على ظاهره و حقيقته و

عليه:

فالتاسع: حقيقة (فى) فى الأجسام الظرفية فلا يمكن صرفها الى معنى آخر.

العاشر: لو سلم له تأول (فى) فى (كرسيه فيها) بعلى لم يحصل مطلوبه، و هو تفضيل السماء على الأرض كما يحصل بكونه فيها حقيقة، لأن تفضيلها على الأرض بكون الكرسي فيها أظهر و أوضح من تفضيلها على الأرض بكونه عليها، على ان كون الكرسي فوق السماوات من باب الاخبار بالواضحات و تحصيل الحاصل عند المسلمين، (كالسما فوقنا) (و الأرض تحتنا) على انه ايضا يقال له كون الكرسي فوق السماوات من باب الاخبار بالواضحات و تحصيل الحاصل عند المسلمين (كالسما فوقنا) (و الأرض تحتنا) على انه ايضا يقال له كون الكرسي فوق السماوات معلوم، ولكن هل جرمه ملاصق للسماء السابعة او غير ملاصق لها؟ و اذا كان غير ملاصق لها فما مقدار ارتفاعه عليها؟ و اذا كان مرتفعا عليها فلا حجة لك على تفضيلها على الأرض بجرم مرتفع عنها.

الحادى عشر: لو سلم له تأول (فى) فى (عرشه فيها) بعلى لم يحصل مطلوبه ايضا و هو تفضيل السماء على الأرض كما يحصل بكونه فيها من باب أولى من الكرسي، لأن تفضيلها على الأرض بكون العرش فيها اشد ظهوراً و وضوحاً من كونه فوق الكرسي و هذا فوقها، على ان كون العرش فوق الكرسي من الواضح عند المسلمين، على انه يقال له ايضا كون العرش فوق الكرسي معلوم، ولكن هل جرمه ملاصق للكرسي او غير ملاصق له، و اذا كان غير ملاصق له فما مقدار ارتفاعه عنه؟

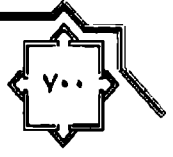


و على كلا الأمرين لا حجة لك فى تفضيل السماء على الأرض بجرم فوق جرم فوقها.

الثانى عشر: لو سلم له تأول (فى) فى (رب العالمين فيها) بعلى لم يحصل مطلوبه ايضا، و هو تفضيل السماء على الأرض، كما يحصل بكونه تعالى فيها من باب أولى من العرش، لأنهم متفقون انه تبارك و تعالى و تنزه عن إفكهم و ضلالهم فوق العرش ولكنهم مضطربون متناقضون فى هذه الفوقية. فتفسيرهم لها فى «**اَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ**» بـجلس عليه، و بذاته، و حقيقته، و بـ (يقعد نبيه يوم القيامة معه على العرش) يدل دلالة صريحة على انه جل و علا عندهم جسم فوق العرش متصل به من جهة التحت اصغر منه له جانبان، نعوذ بالله من زلقات اللسان و فساد الجنان.

البائن معناه المنفصل و الاتصال و الانفصال من لوازم الاجسام

و تفسيرهم لها بأنه فوق عرشه بائن من خلقه، يدل دلالة صريحة على انه تعالى فوق العرش منفصل عنه غير متصل به، لأن البائن معناه المنفصل، و لا ريب عند كل من له مسكة من عقل ان المتصل ضد المنفصل، و لا ريب ايضا عند كل من له مسكة من عقل ان الاتصال و الانفصال من لوازم الأجسام. و يقال على زعمهم إنه بائن من خلقه: ما مقدار بينوته تعالى من العرش؟ و هل هو محاذ له او مائل عنه؟ و هل هو اكبر من العرش او اصغر منه؟ و على كلا الأمرين الاتصال و الانفصال فقد اثبتوا له تعالى جهة التحت، نعوذ بالله تعالى من زلقات اللسان و فساد الجنان.



و أما على جعل السماء فضاء، فالتفضيل عليه بينها وبين ما هو جرم، و هو الأرض ضرب من الجنون، و ظرفية «فى» على هذا لا معنى لها.

و قال ايضا فى الجزء الرابع من بدائع الفوائد ص ٣٩ ما نصه: فائدة: قال القاضى: صنف المروزى كتابا فى فضيلة النبى ﷺ، و ذكر فيه إقعاذه على العرش، قال القاضى و هو قول ابى داود و احمد بن اصرم و يحيى بن ابى طالب و ابى بكر بن حماد و ابى جعفر الدمشقى و عباس الدورى و اسحاق بن راهويه و عبد الوهاب الوراق و ابراهيم الاصبهاني و ابراهيم الحربى و هارون بن معروف و محمد بن اسماعيل السلمى و محمد بن مصعب العابد و ابى بكر بن صدقة و محمد بن بشر بن شريك و ابى قلابة و على بن سهل و ابى عبدالله بن عبد النور و ابى عبيد و الحسن بن الفضل و هارون ابن العباس الهاشمى و اسماعيل بن ابراهيم الهاشمى و محمد بن عمران الفارسى الزاهد و محمد بن يونس البصرى و عبدالله بن الامام احمد و المروزى و بشر الخافى اه.

قلت و هو قول ابن جرير الطبرى و امام هؤلاء كلهم مجاهد إمام التفسير و هو قول ابى الحسن الدارقطنى و من شعره فيه:

حديث الشفاعة عن احمد	الى احمد المصطفى يسنده
وجاء حديث باقعاده	على العرش ايضا فلا نجحده
أمرّوا الحديث على وجهه	و لا تدخلوا فيه ما يفسده
و لا تنكروا أنه قاعد	و لا تنكروا أنه يقعه

انتهى بشينه و مينه.

ابو يعلى بن الفراء مصنف كتاب الصفات فى التوحيد ملأه بالتجسيم

اقول: القاضى هو ابو يعلى بن الفراء الحنبلى مصنف المعتمد فى التوحيد



ملأه بالتجسيم، فقال فيه الامام ابو الفضل بن التميمي الحنبلي: لقد خرىء ابو يعلى بن الفراء على الحنابلة خرية لا يغسلها الماء.

المروزي مؤسس التجسيم للحنابلة و ان الفتنة فيه ببغداد

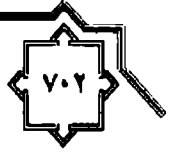
و المروزي من تلامذة الامام احمد و هو الذى أسس التجسيم للحنابلة بعد ابن كرام و سن الفتنة فيه بين المسلمين ببغداد فقد فسر قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾ بأن المقام المحمود هو إقعاد الله تعالى نبيه معه على العرش، تعالى الله و تنزه و تقدس عن جهله هذا علواً كبيراً.

و قد خالفه طوائف الفقهاء الثلاثة الحنفية و الشافعية و المالكية و قالوا: له المقام المحمود هو الشفاعة، فلم يصغ إليهم، بل نشر جهله هذا بين عوام بغداد فأدى الى إزهاق نفوس كثيرة بسببه.

إقعاد الله تعالى نبيه معه على العرش فضيلة عند المروزي و ابن الفراء

و فائدة عند ابن القيم

و الذى نلفت إليه أنظار العقلاء هنا هو جعل ابن القيم هذا الهذيان فائدة، و زعم المروزي و ابن الفراء انه فضيلة للنبي ﷺ، فهل يتردد عاقل فى ان من فسر المقام المحمود بهذا الهذيان مشاقق لرسول الله ﷺ الذى فسره بالشفاعة متبع غير سبيل المؤمنين؟ و هل يتردد عاقل فى تجسيم ابن القيم الذى نشره متبجحاً به؟ و هل يتردد عاقل فى ان النبي ﷺ صار شريكاً لله عز و جل حين جلس معه على عرشه؟ نعوذ بالله من زلقات اللسان و فساد الجنان.



و ليس فى هؤلاء الذين لطفهم بهذه العقيدة و ضخم بهم كتابه ابن الفراء معروف بالعلم غير خمسة: ابو داود ان كان صاحب السنن و اسحاق بن راهويه و ابو عبيد القاسم ابن سلم و ابراهيم الحري و بشر الحافى، و انا جازم بأنه قد افترى عليهم، فهذه تراجمهم فى التاريخ و كتب الطبقات غير ملوثة بالتجسيم. و قول ابن القيم: و هو قول ابن جرير، افتراء على هذا الامام قطعاً، فقد تقدم فى الفصل الأول ان الحنابلة ببغداد رموه بكل موبقة لكونه لم يذكر امامهم فى كتابه الكبير الذى صنّفه فى فقهاء الاسلام، و قال لهم لما سألوه عن ذلك: إن احمد لم يكن فقيهاً و إنما كان محدثاً، و قد دسوا فى تفسيره هذيان المروزي هذا، كما افترى و افتعل الشعر هو او غيره من المجسمة على الامام المحدث ابى الحسن الدارقطنى.

و قوله (و إمام هؤلاء كلهم مجاهد) صحيح.

قال القرطبى فى تفسيره: قال الحافظ ابو عمر بن عبد البر: و مجاهد و إن كان احد الائمة بتأويل القرآن فان له قولين مهجورين عند اهل العلم احدهما هذا: (يعنى تفسير المقام المحمود باقعاد الله تعالى نبيه ﷺ معه على العرش) و الثانى قوله تعالى: ﴿وَجُودٌ يُؤْمِنُ نَاصِرَةٌ﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴿﴾ قال فيها: تنتظر الثواب ليس من النظر اه.

افتراء ابن القيم على الله فى كتابه العزيز و على كليمه موسى عليه

الصلاة و السلام

و قال ابن القيم ايضا فى كتابه، الجواب الكافى لمن سأل عن الدواء الشافى ص ١٩٣ ما نصه: فداء التعطيل هو الداء العضال الذى لا دواء له و لهذا حكى



٧٠٣

الله عن امام المعطلة فرعون انه أنكر على موسى عليه الصلاة والسلام ما أخبر به من ان ربه فوق السموات: ﴿يَا هَامَانَ ابْنِي لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾^١ واحتج الشيخ ابو الحسن الأشعري في كتبه على المعطلة بهذه الآية، وقد ذكرنا لفظه في غير هذا الكتاب، وهو (اجتماع الجيوش الاسلامية على حرب المعطلة والجهمية في إثبات العلو) - انتهى بشينه ومينه - .

اقول: لقد افترى على الله تبارك وتعالى في كتابه العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، و افترى على كليمة موسى عليه الصلاة والسلام افتراء مكشوفاً لكل مسلم يقرأ القرآن، و صرح بكل وقاحة وبدون حياء، و الحياء من الايمان، فرمى برجميع تشبيهه كلیم الله موسى عليه الصلاة والسلام في قوله (إن فرعون انكر على موسى ما أخبر به من ان ربه فوق السموات) فقد قص الله تعالى محاوره كليمة موسى عليه الصلاة والسلام لفرعون، لعنه الله تعالى في عدة سور من كتابه العزيز و بيّنها احسن بيان.

استفاد عقيدته بأن ربه في السموات او فوق السموات او استوى على العرش بذاته او حقيقته او فوق عرشه بائن من خلقه في شيخه و شيخه الشيطان و من فرعون

و لم يذكر تعالى ان موسى عليه الصلاة والسلام قال في محاورته لفرعون: (ان ربي فوق السموات او فوق العرش) فاعتقاده بأن ربه في السموات او فوق السموات، او استوى على العرش بذاته، او حقيقته، او يقعد نبيه معه على

العرش يوم القيامة، او فوق عرشه بائن من خلقه، انها استفادة من وحى شيخه و شيخ شيخه الشيطان و من فرعون، و لم يستفده من وحى الله المنزل على محمد ﷺ، و كل مصيبة تشبيه يلطخون بها علماء الاسلام فهى دون تلطيخ رسل الله عليهم الصلاة و السلام بها.

فقوله: (و احتج الشيخ ابو الحسن الأشعري فى كتبه الى آخر الهراء) بهتان على الامام ابى الحسن الأشعري، و قد دسوا فى إبانته رجيع تشبيهمهم.

ابن القيم كذاب فى كل ما يعزوه الى الاشعري و اتباعه نفياً و اثباتاً

و قد تقدم فى حاله انه كذاب فى كل ما يعزوه الى الامام الأشعري و أتباعه من العقائد نفياً و اثباتاً، و جيوشه المجتمعة على حرب... هم مشايخه المجسمة جزماً، و المعطلة و الجهمية شئ واحد، و مقصوده بهم الأشاعرة و الماتريدية جزماً، أى الشافعية و الحنفية و المالكية و فضلاء الخنابلة، و الأمة الاسلامية فى زمنه و قبله و بعده الى زمننا هذا متمثلة فيهم، فليتبصر العقلاء فى هذا المجسم الذى لأجل تجسيمه افترى على الله تعالى، و افترى على كلمه موسى عليه الصلاة و السلام، و افترى على الامام ابى الحسن الأشعري، و نبز الأمة الاسلامية المنزهة لله تعالى عن الجهة و التجسيم بالتعطيل و التجهيم و اتباع فرعون، وَلْيُكَلِّلْ له بعد هذا الفاظ الاطراء كما كملت لشيخه، إذا علم هذا:

من المحال ان تكون هذه الامة المحمدية الممدوحة محصورة فى اقلية مكفرة لها

(١) فمن المحال ان تكون هذه الأمة المرحومة الممدوحة فى كتاب الله تعالى

بأنها خير أمة اخرجت للناس محصورة فى اقلية مكفرة لها.

(٢) و أن يكون الصحابة الذين اثنى الله تعالى عليهم فى كتابه العزيز فى



آیات كثيرة و أثنى عليهم رسوله ﷺ و نهى و حذر من سبهم و أذاهم، على الباطل.

(٣) و أن يكون المكفرون لهم، على الحق.

(٤) و أن يكون المبغضون المكفرون الذين أمروا بالاستغفار لهم فسبواهم على الحق.

(٥) و أن يكون السواد الأعظم من أمته ﷺ المستغفرون لهم المترضون عنهم، على الباطل.

(٦) و أن يطرد السواد الأعظم من أمته ﷺ عن حوضه عليه الصلاة و السلام و يرده الأقلون المدلون السبابون المكفرون.

(٧) و أن يكون الأقلون المدلون المكفرون ثلثي اهل الجنة.

(٨) و أن يكون الأقلون المزدرون عباد الله المكفرونهم المشبهون الله جل جلاله بخلقه المفترون على كتابه و على سنة رسوله ﷺ و على السلف الصالح و على أئمة الدين و علمائه، على الحق.

(٩) و أن يكون جمهور الأمة الاسلامية المنزهون الله جل جلاله عن مشابهة المخلوقات، على الباطل.

(١٠) و أن يكون شيخ المجسمة محمد بن كرام وحده على الحق، و الأمة الاسلامية المنزهة لله تعالى عن مشابهة المخلوقات كلها، على الباطل.

(١١) و أن يكون المفسر المقام المحمود بجلوس النبی ﷺ مع ربه على العرش، صادقاً، و رسول الله ﷺ الذي فسر به بالشفاعة كاذباً.

(١٢) و أن يكون جماعة المسلمين المفسرون المقام المحمود بالشفاعة اتباعاً لرسول الله ﷺ الذي فسر به، مخطئين، و المروزي المفسر بجلوس النبی ﷺ مع الله تعالى على العرش، مصيباً.



١٣) و أن تكون الأمة الاسلامية كلها مخطئة في عملها و اعتقدها ان شد الرحال الى زيارة قبر النبي ﷺ قربة.

١٤) و أن يكون احمد بن تيمية وحده في قوله و اعتقاده ان شد الرحال الى زيارة قبر النبي ﷺ معصية لا يجوز قصر الصلاة فيه، مصيباً.

١٥) و أن تكون الأمة الاسلامية المجوزة التوسل برسول الله ﷺ و غيره من الأنبياء و الصالحين المثبتة لجاهه و جاههم عند الله تعالى احياء و أمواتا كلها مخطئة مشركة.

١٦) و أن يكون احمد بن تيمية المفرق بين الحى و الميت في التوسل المجيزه بالأول فيما يقدر عليه المانع بالثانى مطلقاً النافى لجاه و منزلة الأنبياء و الصالحين عند الله تعالى، مصيباً موحداً.

١٧) و أن يكون احمد بن تيمية في تقسيمة التوحيد الى توحيد الالهية و توحيد الربوبية و فى زعمه ان المسلمين كلهم جهلوا توحيد الالهية و لم يعرفوا إلا توحيد الربوبية الذى شاركهم فى معرفته جميع الكفار، مصيباً موحداً و الامة الاسلامية كلها صحابة و غيرهم الى يوم القيامة مخطئة مشركة فى زعمه حيث جهلوا توحيد الألوهية و لم يعرفوا من التوحيد إلا توحيد الربوبية.

١٨) و أن يكون احمد بن تيمية فى تقسيمه التوحيد الى: توحيد الالهية و توحيد الربوبية، و فى زعمه معرفة جميع الثقلين توحيد الربوبية، و فى زعمه جهل الامة الاسلامية توحيد الالهية، عالماً بهذه الثلاثة، و محمد بن عبد الله الذى لا ينطق عن الهوى ﷺ جاهلاً او كاتماً لما انزل عليه من وحى الله حيث لم يعلم امته تقسيم التوحيد الى التوحيد الالهية و توحيد الربوبية، و لم يعلمهم توحيد الألوهية حتى يعصمهم به من الشرك و لم يقل لهم إن توحيد الربوبية قد شارككم فى معرفته جميع الكفار، نعوذ بالله تعالى من زلقات اللسان و فساد الجنان.



ابن تيمية في تقسيمه التوحيد الى قسمين

وقد ابطلت تقسيمه التوحيد و الزعمين فيه فى الفصل الثانى من هذا الكتاب بوجوه كثيرة مفصلة مبرهنة، و أزيد هنا فأقول: كل من له إلمام بالعلم يعلم انه فى هذا التقسيم للتوحيد و فى الزعمين مفتر على الله تبارك و تعالى فى كتابه العزيز مشاقق رسول الله ﷺ متبع غير سبيل المؤمنين.

أما افتراؤه على الله فانه تعالى لم يأمر عباده بتوحيد الالهية لجهلهم له دون توحيد الربوبية لعلمهم إياه، بل أمرهم بالتوحيد أمراً مطلقاً.

قال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ و هكذا جميع الآيات التى ذكر فيها التوحيد لم تقيد بتوحيد الالهية.

و أما مشاققته لرسول الله ﷺ فان سنته عليه الصلاة و السلام بيان لكتاب الله تعالى.

تواتر الاحاديث فى انه ﷺ كان يأمر الناس بكلمة التوحيد امراً مطلقاً بدون تقيد و لا تقسيم

و قد استفاضت و تواترت بأنه ﷺ ما كان يدعو الناس الى توحيد الالهية الذى جهلوه فعبدوا الأصنام دون توحيد الربوبية الذى علموه كلهم - على زعمه - و ما كان يعلم اصحابه توحيد الالهية، و ما كان يأمر الدعاة المبعوثين من اصحابه الى الناس بذلك، بل تواترت بأنه ﷺ كان يأمرهم و يخبرهم بكلمة التوحيد مطلقاً و ينهاهم و يحذرهم عن قتل من قالها.

فمنها حديث ابن عمر رضي الله عنه عنه عليه الصلاة و السلام انه قال: «أمرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله و ان محمداً رسول الله و يقيموا الصلاة

و يؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا منى دماءهم و أموالهم إلا بحق الاسلام و حسابهم على الله^١ - رواه الشيخان - ، و لم يقل عليه الصلاة و السلام: «أمرت ان اقاتل الناس حتى يعرفوا توحيد الالهية».

و منها حديث و فد عبد القيس ، قالوا: يا رسول الله انا لا نستطيع ان نأتيك إلا فى الشهر الحرام فأمرنا بأمر فصل نخبر به من وراءنا و ندخل به الجنة فأمرهم بالايان بالله و حده^٢.

قال: «أتدرون ما الايان بالله و حده؟ قالوا: الله و رسوله اعلم» قال: «شهادة أن لا اله الا الله و ان محمداً رسول الله و إقام الصلاة و إيتاء الزكاة و صوم رمضان و أن تعطوا من المغنم الخمس»^٣.

و قال: «احفظوهن و أخبروا بهن من وراءكم»^٤ - رواه الشيخان عن ابن عباس - ، و لم يقل عليه الصلاة و السلام فى تفسير الايمان لهم بأنه توحيد الالهية.

و منها حديث انس رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ إذا غزا قوماً لم يغز حتى يصبح فاذا سمع أذاناً أمسك و ان لم يسمع أذاناً أغار بعدما يصبح»^٥ - رواه الامامان احمد^٦ و البخارى - فجعل عليه الصلاة و السلام الأذان عاصماً للدم و المال.

و منها حديث اسامة رضي الله عنه فى قتله الاعرابى بعدما قال: لا اله الا الله فقال له النبى ﷺ: «كيف تصنع بلا اله الا الله يوم القيامة؟»، فقال:

١ . صحيح البخارى، ج ١، ص ١١، صحيح مسلم، ج ١، ص ٣٩

٢ . صحيح البخارى، ج ١، ص ١٩

٣ و ٤ . صحيح البخارى، ج ١، ص ١٩، صحيح مسلم، ج ١، ص ٣٦

٥ . صحيح البخارى، ج ٤، ص ٥

٦ . مسند احمد، ج ٣، ص ١٥٩



یا رسول الله انما قالها خوفاً من السیف، فقال له ﷺ: «فهلأ شققت عن قلبه حتى تعلم انه قالها لذلك» وجعل ﷺ يكرر عليه: «كيف لك بلا لا اله الا الله يوم القيامة؟» قال اسامة: حتى تمتيت انی لم أكن اسلمت إلا يومئذ^١ - رواه الشيخان - .

و ابلغ منه حديث المقداد رضي الله عنه انه قال: یا رسول الله أرأيت إن لقيت رجلاً من المشركن فقطع احدى يدي بالسيف ثم لاذ منی بشجرة و قال لا اله الا الله، فأقتله یا رسول الله بعد ما قالها؟، قال: «لا تقتله» فقلت: یا رسول الله إنه قطع إحدى يدي، ثم قال ذلك بعد ان قطعها فأقتله؟ قال: «لا تقتله فان قتله فانه بمنزلك قبل ان تقتله و إنك بمنزلته قبل ان يقول كلمته التي قال»^٢ - رواه الشيخان - و حديث ابن عمر رضي الله عنهما فی قوله ﷺ: «اللهم إني أبرأ اليك مما صنع خالد بن الوليد مرتين»^٣.

و كان ﷺ أرسله الى بنی جذيمة، فقتل منهم ناساً، قالوا صباناً لم يحسنوا ان يقولوا أسلمنا متأولاً - رواه الامامان احمد و البخارى - .

و حديث معاذ رضي الله عنه لما بعثه النبي ﷺ الى اليمن فقال له: «انك تأتي اقواماً اهل كتاب فليكن اول ما تدعوهم اليه شهادة ان لا اله الا الله و ان محمداً رسول الله فان هم اطاعوا لذلك فأعلمهم الى آخره»^٤ - رواه الامام البخارى - .
و حديث ابی ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «ما من عبد قال لا اله الا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة»^٥ - رواه الشيخان - .

١ . صحيح مسلم، ج ١، ص ٦٧، مع اختلاف

٢ . صحيح البخارى، ج ٥، ص ١٩

٣ . صحيح البخارى، ج ٥، ص ١٠٧

٤ . صحيح البخارى، ج ٢، ص ١٠٨

٥ . صحيح البخارى، ج ٧، ص ٤٣، صحيح مسلم، ج ١، ص ٦٦



و فى الصحيحين عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه ان النبى ﷺ قال: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»^١.

و فى الصحيحين ايضاً من حديث ابى ذر رضي الله عنه عن النبى ﷺ انه قال: «لا يرمى رجل رجلاً بالفسوق ولا يرميه بالكفر الا ارتدت عليه ان لم يكن صاحبها كذلك»^٢.

و فى الصحيحين ايضاً عن ثابت بن الضحاك رضي الله عنه عن النبى ﷺ انه قال: «من قذف مؤمناً بالكفر فهو كقتله»^٣.

و فى الصحيح من حديث ابى هريرة و عبدالله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله ﷺ قال: «أيما رجل قال لأخيه: يا كافر فقد باء به أحدهما»^٤.

و عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه ان النبى ﷺ قال: «كفوا عن اهل لا اله الا الله لا تكفروهم بذنب فمن كفر اهل لا اله الا الله فهو الى الكفر اقرب»^٥ - رواه الطبرانى - .

و عنه ايضاً قال قال رسول الله ﷺ: «خير ما قلت انا و النبىون من قبلى لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك و له الحمد و هو على كل شىء قدير»^٦ - رواه الترمذى - ، و الأحاديث فى هذا المعنى كثيرة جداً.

و اما اتباعه سبيل غير المؤمنين: فان الصحابة عموماً و الخلفاء الراشدين الذين حث ﷺ على اتباع سنتهم بقوله «عليكم بسنتى و سنة الخلفاء الراشدين

١ . صحيح البخارى، ج ١، ص ١٨

٢ و ٣ . صحيح البخارى، ج ٧، ص ٨٤

٤ . صحيح البخارى، ج ٧، ص ٩٧

٥ . المعجم الكبير، ج ١٢، ص ٢١١

٦ . سنن الترمذى، ج ٥، ص ٢٣١



المهديين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ^١ خصوصاً لم يكونوا فى تعليم التابعين يفرقون لهم بين توحيد الالهية و توحيد الربوبية، بل ما كانوا يخوضون فى اصول الدين الا نادراً، و إنما يخوضون و يتناظرون فى العمل أى الفروع، و ما كانوا فى دعوتهم الأمم الى الاسلام يقسمون لهم التوحيد الى توحيد الالهية و توحيد الربوبية، و هكذا التابعون و أتباعهم، و لذلك قال إمام دار الهجرة: ما أدركت الناس يخوضون إلا فيما تحته عمل.

و من المحال ايضا صدق محمد بن عبد الوهاب في زعمه ان الامة الاسلامية كفرت منذ ستمائة سنة

(١٩) و من المحال أن يكون محمد بن الوهاب صادقاً فى قوله إن الأمة الاسلامية كفرت منذ سائة سنة، و محمد رسول الله ﷺ الذى لا ينطق عن الهوى كاذباً فى قوله: «لا تزال طائفة من امتى ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى تقوم الساعة»^٢.

و من المحال ايضا صدق محمد بن عبد الوهاب في حصره هذه الطائفة فيه و في مقلديه

(٢٠) و من المحال ايضا صدق محمد بن عبد الوهاب فى حصره الطائفة التى على الحق فيه و فى مقلديه، و كذب الذى لا ينطق عن الهوى ﷺ فى اطلاقه و عدم تقييده لها بزمان و مكان و اناس.

١ . سنن الدارمى، ج ١، ص ٤٥

٢ . صحيح البخارى، ج ٨، ص ١٤٩



و من المحال ايضا صدق محمد بن عبد الوهاب في قوله إن اهل جزيرة

العرب مشركون قبوريون

(٢١) و من المحال ايضا صدق محمد بن عبد الوهاب في قوله: إن اهل جزيرة العرب كلهم صاروا مشركين قبورين عبدوا الأنبياء والأولياء بتوسلهم واستغاثتهم بهم، و كذب الذي لا ينطق عن الهوى ﷺ في قوله: أيس الشيطان ان يعبد المصلون بجزيرة العرب إلا بالتحريش بينهم.

و من المحال ايضا كذب الذي لا ينطق عن الهوى

(٢٢) و من المحال ايضا كذب الذي لا ينطق عن الهوى ﷺ في قوله: «لا هجرة بعد الفتح» الذي دل كما قال علماء الاسلام على ان مكة لا تزال بعد فتحه ﷺ لها دار اسلام الى قيام الساعة، و صدق محمد بن عبد الوهاب و مقلديه في زعمهم ان مكة دار شرك حتى يفتحوها هم.

(٢٣) و من المحال ايضا كذب الذي لا ينطق عن الهوى ﷺ في قوله: ان الله تبارك و تعالى حرّم مكة منذ خلقها و انها لم تحل لأحد قبلي و لن تحل لأحد بعدي و انها احلت لى ساعة من نهار ثم عادت حرمتها كما كانت)، و صدق محمد بن عبد الوهاب و مقلديه في زعمهم ان مكة دار شرك لا حرمة لها يحل القتال فيها.

و من المحال ايضا تنقيب محمد بن عبد الوهاب عن قلوب المتوسلين و علمه بمقاصدهم

(٢٤) و من المحال ايضا ان ينقب محمد بن عبد الوهاب عن قلوب المسلمين

١ . صحيح البخارى، ج٣، ص ٢٠٠

٢ . صحيح البخارى، ج٥، ص ٩٨، مع اختلاف. المصنف لعبد الرزاق، ج٥، ص ١٤١



المتوسلين برسول الله ﷺ و الصالحين من امته و يشق بطونهم فيعلم انهم عبدوا المتوسل به من دون الله تعالى فيحكم عليهم بالشرك و الكفر، و الذى لا ينطق عن الهوى ﷺ يقول: إنى لم أؤمر ان انقب عن قلوب الناس و لا أشق بطونهم^١.

و من المحال ايضا صدق و توحيد محمد بن عبد الوهاب

(٢٥) و من المحال ايضا صدق و توحيد محمد بن عبد الوهاب فى زعمه ان التوسل بالأنبياء و الصالحين شرك، و كذب و شرك الذى لا ينطق عن الهوى ﷺ فى توسله بالأنبياء قبله و أمره بالتوسل به.

و من المحال ايضا ان يكون محمد بن عبد الوهاب فى حظيره التوسل بالأنبياء و الصالحين و زعمه شرك المتوسل بهم منقبا على الحق

(٢٦) و من المحال ايضا ان يكون محمد بن عبد الوهاب فى حظره التوسل بالأنبياء و الصالحين و زعمه شرك المتوسل بهم، على الهدى و الحق، و الأمة الاسلامية المتوسلة بهم على الضلال و الباطل.

و من المحال ايضا ان يكون محمد بن عبد الوهاب فى قوله و حكمه على المسلمين المتوسلين بالانبياء و الصالحين بالشرك صادقا

(٢٧) و من المحال ايضا ان يكون محمد بن عبد الوهاب فى قوله و حكمه على المسلمين المتوسلين بالأنبياء و الصالحين بالشرك صادقا، و الذى لا ينطق عن الهوى ﷺ فى قوله: «عليكم بالجماعة و انما يأكل الذئب من الغنم

القاصية»^١ وفي قوله: (إن الله تعالى لا يجمع امتي على ضلالة و يد الله على الجماعة و من شذ شذ في النار)^٢ كاذباً.

أحاديث في أفضلية هذه الأمة على سائر الأمم

وقد وردت أحاديث كثيرة في خيرية و أفضلية هذه الأمة على سائر الأمم، و في افضلية نبيها على سائر المخلوقات، و في كونها مرحومة، و في كثرتها و دخولها الجنة، اخرج الشيخان و الامامان احمد و الترمذى عن ابن مسعود رضي الله عنه عنه عليه الصلاة و السلام انه قال: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يحيى أقوام تسبق شهادة احدهم يمينه و يمينه شهادة»^٣، و اخرجه مسلم ايضا عن عائشة رضي الله عنها بلفظ «خير الناس القرن الذى انا فيه ثم الثانى ثم الثالث»^٤.

و اخرجه الطبرانى عن ابن مسعود ايضا بلفظ: «خير الناس قرني ثم الثانى ثم الثالث ثم يحيى أقوام لا خير فهم»^٥، و اخرجه الطبرانى ايضا و الحاكم عن جعدة بن هبيرة رضي الله عنه بلفظ: «خير الناس قرني الذى انا فيهم ثم الذين يلونهم و الآخرون أرذل»^٦.

و اخرجه الشيخان^٧ و الترمذى^٨ و الحاكم^٩ ايضا عن عمران بن

١ . المستدرك على الصحيحين، ج ١، ص ٣٣٠

٢ . المستدرك على الصحيحين، ج ١، ص ١٩٩

٣ . صحيح البخارى، ج ٣، ص ١٥١، صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٨٥

٤ . صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٨٦

٥ . المعجم الكبير، ج ١٠، ص ٩٢

٦ . المعجم الكبير، ج ٢، ص ٢٨٥

٧ . صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٨٦

٨ . سنن الترمذى، ج ٣، ص ٣٣٩

٩ . المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ٥٣٥، مع اختلاف



حصين رحمه الله بلفظ: «خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يكون بعدهم قوم يخونون ولا يؤمنون ويشهدون وينذرون ولا يفوق و يظهر فيهم السمن»^١ و كل رواياته صحيحة.

و هذه الخيرية معتبرة فى الصحابة رضي الله عنهم بالنسبة الى التابعين فى جميعهم، و معتبرة فى التابعين على اتباعهم فى مجموعهم، و خيرية الأمة تستلزم خيرية نبيها و افضلية دينها إذ لا شك ان خيريتهم بحسب كمال دينهم المستلزم لكمال نبيهم و ان صفاته اعلى و اجل و ذاته افضل و اكمل، كما صرح به قوله تعالى: ﴿فَبِهَٰدَاهُمْ اَقْتَدِهٖ﴾^٢، فانه تعالى وصف الأنبياء عليهم الصلاة و السلام بالأوصاف الحميدة، ثم أمره ان يقتدى بجميعهم و ذلك يستلزم ان يأتى بجميع ما فيهم من الخصال الحميدة فاجتمع فيه عليه السلام ما تفرق فيهم.

و فى حديث الشفاعة العظمى و انتهائها اليه عليه السلام بعد تنصل كل منهم واعترفه بأنه ليس اهلاً لها التصريح بذلك ايضا، و كذلك الحديث الصحيح الذى رواه مسلم و ابو داود^٣ عن ابى هريرة رضي الله عنه و هو «انا سيد ولد آدم يوم القيامة»^٤ و هو عند احمد^٥ و الترمذى و ابن ماجه^٦ عن ابى سعيد بزيادة «ولا فخر و بيدى لواء الحمد و لا فخر و ما من نبى يومئذ آدم فمن سواه الا تحت لوائى وانا اول من تشق عنه الأرض و لا فخر وانا اول شافع و مشفع و لا فخر»^٧.

١ . صحيح البخارى، ج ٣، ص ١٥١، و ايضا ج ٧، ص ١٧٣، بلفظ: «خيركم قرنى...»

٢ . الانعام: ٩٠

٣ . سنن ابى داود، ج ٢، ص ٤٠٧

٤ . صحيح مسلم، ج ٧، ص ٥٩

٥ . مسند احمد، ج ٣، ص ٢

٦ . سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٤٤٠

٧ . سنن الترمذى، ج ٤، ص ٣٧٠



و عند الترمذى عن انس رضي الله عنه: «انا أول من تنشق عنه الأرض فأكسى حلة من حلل الجنة ثم أقوم عن يمين العرش ليس احد من الخلائق يقوم ذلك غيري»^١، و هو صريح فى دخول آدم كحديث البخارى و غيره: «انا سيد الناس يوم القيامة»^٢، و حديث: «انا سيد العالمين»^٣ - صححه الحاكم -

و بذلك تعلم افضليته على الملائكة لأن آدم افضل منهم بنص الآية. و عن ابن عباس رضي الله عنه قال: جلس اناس من اصحاب رسول الله ﷺ، فخرج حتى إذا دنا منهم سمعهم يتذكرون قال بعضهم: ان الله اتخذ ابراهيم خليلاً.

و قال آخر: موسى كلمه الله تكليماً.

و قال آخر: فبعسى كلمة الله و روحه.

و قال آخر: آدم اصطفاه الله، فخرج عليهم رسول الله ﷺ و قال: قد سمعت كلامكم و عجبكم ان ابراهيم خليل الله و هو كذلك، و موسى نجى الله و هو كذلك، و عيسى روح الله و هو كذلك، و آدم اصطفاه الله و هو كذلك، ألا و انا حبيب الله و لا فخر، و انا حامل لواء الحمد يوم القيامة تحته آدم فمن دونه و لا فخر، و انا اول شافع و اول مشفع يوم القيامة و لا فخر، و انا اول من يحرك حلق الجنة فيفتح الله لى فيدخلنيها و معى فقراء المؤمنين و لا فخر، و انا اكرم الأولين و الآخرين على الله و لا فخر)^٤ - رواه الترمذى و غيره - و هذا صريح فى شموله الانبياء و الملائكة.

١ . سنن الترمذى، ج ٥، ص ٢٤٦، عن ابى هريره

٢ . صحيح البخارى، ج ٥، ص ٢٢٥

٣ . لم اجد بهذا اللفظ فى المستدرک، ولكن نقله الايمى فى المواقف، ج ٣، ص ٦٢٥

٤ . سنن الترمذى، ج ٥، ص ٢٤٨



و عنه عليه الصلاة والسلام انه قال: «بعثت من خير قرون بنى آدم قرناً فقرناً حتى كنت من القرن الذى كنت فيه»^١ - رواه الامام البخارى عن ابى هريرة رضي الله عنه - .

و روى الامام مسلم عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ان الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفاني من بنى هاشم»^٢، و اخرج الامام البخارى عن ابى هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «كل امتى يدخلون الجنة إلا من أبى» قالوا ومن أبى؟ قال: من اطاعنى دخل الجنة ومن عصانى فقد أبى^٣ و اخرج الترمذى عن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «ان الله لا يجمع امتى على ضلالة ويد الله على الجماعة و من شذ شذ فى النار»^٤، و اخرج ابو داود عنه عليه الصلاة والسلام انه قال: «إن امتى امة مرحومة ليس عليها عذاب فى الآخرة عذابها فى الدنيا الفتن والزلازل و القتل»^٥.

و اخرج الترمذى و الامام احمد عن انس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «مثل أمتى كمثل المطر لا يدرى آخره خير أم اوله»^٦.

١ . صحيح البخارى، ج ٤، ص ١٦٦

٢ . صحيح مسلم، ج ٧، ص ٥٨

٣ . صحيح البخارى، ج ٨، ص ١٣٩

٤ . سنن الترمذى، ج ٣، ص ٣١٥، مع اختلاف يسير

٥ . سنن ابى داود، ج ٢، ص ٣٠٨، بلفظ: «ان امتى هذه امة...»

٦ . مسند احمد، ج ٣، ص ١٣٠

٧ . سنن الترمذى، ج ٤، ص ٢٢٩، «فى بعض النسخ: «مثل امتى مثل الطير...»



واخرج الامام احمد^١ والترمذي^٢ وابن ماجه^٣ وابن حبان^٤ والحاكم^٥ عن بريدة والطبراني^٦ عن ابن عباس و عن ابن مسعود و عن ابى موسى قالوا: قال رسول الله ﷺ: «اهل الجنة عشرون و مائة صف، ثمانون منها من هذه الأمة و اربعون من سائر الامم».

واخرج الشيخان عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ليدخلن الجنة من امتى سبعون الفا او سبعمائة الف متماسكين آخذ بعضهم بيد بعض لا يدخل اولهم حتى يدخل آخرهم وجوههم على صورة القمر ليلة البدر^٧.

واخرج الترمذي عن ابى امامة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «وعدنى ربى ان يدخل من امتى الجنة سبعون الفا لا حساب عليهم و لا عذاب ومع كل الف سبعون الفا و ثلاث حثيات من حثيات ربى^٨». و الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات.

انتهى الجزء الثانى

١ . مسند احمد، ج ٥، ص ٣٤٧

٢ . سنن الترمذى، ج ٤، ص ٨٩

٣ . سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٤٣٤

٤ . صحيح ابن حبان، ج ١٦، ص ٤٩٩

٥ . المستدرك على الصحيحين، ج ١، ص ١٥٥

٦ . المعجم الاوسط، ج ١، ص ١٧٢

٧ . صحيح البخارى، ج ٧، ص ١٩٩، صحيح مسلم، ج ١، ص ١٣٧

٨ . سنن الترمذى، ج ٤، ص ٤٥



المصادر

- إمتاع الأسماع، أحمد بن علي بن عبد القادر المقرئ، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ ق
- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، محمد بن الطيب بن محمد، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤ ق
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي أحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧ ق
- جامع البيان في تفسير القرآن، ابن جرير الطبري، تحقيق: الشيخ خليل الميس، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ ق
- الجامع الصغير، جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١ ق
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة: ١٤٢٣ ق
- سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، محمد بن يوسف الصالح الشامي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤ ق
- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت
- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، بدون تاريخ
- سنن الترمذي، أبو عبد الله، محمد بن علي بن الحسن بن بشر الترمذي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ ق
- سنن الدارقطني، الدارقطني، تحقيق: مجدي بن منصور سيد الشوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٤١٧ ق
- السنن الكبرى، النسائي، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ ق
- سنن النسائي، أحمد بن شعيب بن علي النسائي، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٤٨ ق

سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذَّهَبِي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤١٣ق

مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ق

الشفاء بتعريف حقوق المصطفى، القاضي أبو الفضل عياض اليحصبي السبتي المغربي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩ق

صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد الدارمي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسه الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤ق

صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل البخاري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١ق

صحيح مسلم، مسلم بن حجاج النيسابوري، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ
الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، أحمد بن محمد بن علي بن حجر اهتيمي السعدي الأنصاري، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي و كامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ق

الضعفاء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ق

الطبقات الكبرى، محمد بن سعد، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ
فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تعليق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ق

قاعدة جليلية في التوسل والوسيلة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن ابن تيمية، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، مكتبة الفرقان، عجمان، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ق
كشف الخفاء، إسماعيل بن محمد الجراحي العجلوني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ق

جمع الزوائد، نور الدين الهيتمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨ق
المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ق
مسند ابن المبارك، عبد الله بن المبارك، تحقيق: مصطفى عثمان محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ق

مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري، تحقيق: الدكتور



محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ ق

مسند احمد، الإمام احمد بن حنبل، دار صادر، بيروت

مسند البزار (البحر الزخار)، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن

زين الله وغيره، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩ م

المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد،

الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ ق

المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب

الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ ق

المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: قسم التحقيق بدار الحرمين،

دار الحرمين، ١٤١٥ ق

المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار

إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.

المواقف، عضد الدين الإيجي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى،

١٤١٧ ق